



المجـكدالسابع والثلاثون قسـم الفهارس العَامَــة فهرسُ القواعِدعَلاجُذوراِلكلمَات (ح-ز)





طبع على نفقة مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية

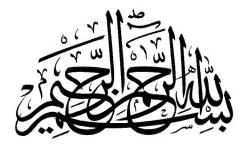
ص.ب: 41355 - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة هاتف: 6577577 - 02 هاكس: 6577577 - 02 www.zayed.org.ae

©حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة لـ مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي

> الطبعة الأولى 1434هـ - 2013 م

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل سواء التصويرية أو الإلكترونية أو الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي





فهرس القواعد على جذور الكلمات (تابع) (حرف الحاء- حرف الزين) (حبب - زيسي)



حرف الـ (ح)

حبب

بدال الواجب بخير منه جائز بل (ي <mark>ستحب</mark>) فيما وجب بإيجاب الشرع وبإيجاب العبد ١٧/(٢٩)
تباع الرخص (محبوب)تباع الرخص (محبوب)
شتراك (المستحب) والمفروض في لفظ عام لا يقتضي تساويها لا لغة ولا عرفا١١٥/٢٧
الأصَّل في هيئات (المستحب) أن تكون (مستحبة)
اِن الله (يحب) أن تؤتى رخصه كما (يحب) أن تؤتى عزائمه
ء
ريبار على معرب مورو وي اير
<u>الخروج من الخلاف (مستحب)</u>
الشفاعة في المعاصي التي لا حد فيها ولا كفارة (<u>مستحبة</u>)
العبادات المشروعة إيجابا أو (<u>استحبابا</u>) إذا عجز المكلف عن بعض ما يجب فيها لم يسقط عنه
المقدور لأجل المعجوز
فساد صلاته موهوم فلا يترك التأخير (<u>المستحب</u>) لأجله
الفساد الموهوم لا يترك (<u>المستحب</u>) لأجله
الفعل بمجرده لا يدل على أكثر من (الاستحباب) والندب
الفعل بمصورة لا يمدن على الحراس ب <u>را مست بي</u> والمصطبية والمستحب الإعادة ١٩١/١٥٥، ٥٥٢ كل صلاة أديت مع كراهة التحريم تجب إعادتها ومع كراهة التنزيه (<u>تستحب</u>) الإعادة ١٩١٥٥، ٥٥٢
يل هاره اديت سع كرات التحريم حبب إحدث التحري
علم المقا أن ينها فم أن لا ينها فه فله الخروج قبل اكماله (وأحب) إلى لو إتمه الإالحج
كل عمل له قبل أن يدخل فيه أن لا يدخل فيه فله الخروج قبل إكماله (<u>وأحب</u>) إلي لو أتمه إلا الحج المستنا
والعمرة فقط
والعمرة فقط
والعمرة فقط
والعمرة فقط

ط بالعذر العارضط بالعذر العارض	كل واحد من الواجبات (والمستحبات) الراتبة يسقم
(٣٧٦)/١٠	كل وعد لا يجب الوفاء به بل (يستحب)
إكمال النصاب	لا يضم جنس من الثمار (والحبوب) إلى جنس في
£A1/YE	ما فيه ضرر بلا نفع (يستحب) قتله
	ما كان أبلغ في تحصيل مقصود الشارع كان (أحب)
ا ما لم يعارضه ما يقتضي خلاف ذلك ٤ / [٣٣٩]	ما كان أبلغ في تحصيل مقصود الشارع كان (أحب)
	ما كان أبلغ في تحقيق مقصود الشارع كان (أحب).
٣٥٤ ١٥/٤	ما كان أبلغ في تحقيق المقصود كان (أحب)
	ما كان من باب التكريم والتشريف (يستحب) فيه التياه
بواجب ولا (<u>مستحب</u>) ٤/(٤٢٣)	ما لم يأمر به الشارع ولا مصلحة فيه للإنسان فليس
غير وجوب ٩/(٢١٥)	ما يشك في وجوبه فإنه (يستحب) فعله احتياطا من
(177)/17	المبادرة إلى الطاعة (مستحبة)
	مراعاة الخلاف إنما (تستحبٍ) إذا لم يلزم ارتكاب ه
	مراعاة الخلاف (مستحبة) ما لم تؤد إلى مكروه في ا
كه بل (يستحب) فعله احتياطا٩/[٢١٥]	المشكوك في وجوبه لا يجب فعله ولا (يستحب) تر
TVA/TV	مواظبة النبي ﷺ تدل على (الاستحباب)
Y78/1V	الواجب لا يؤخر (للمستحب)
لمشروع من السنن (والمستحبا <u>ت</u>) كصلاة العيدين	يحتمل ألا يحصل له بفعله الثواب المرجو إذا كان ا
روع من المباحات كالعقود والتبرعات لأن٨/٨٠١	ونوافل الطاعات ولا يصح تصرفه إذا كان المشر
(٣٥١)/١٨	(يستحب) الابتداء باليمين في كل أفعال الخير
(P73)/\v	(ي <u>ستحب</u>) إظهار شعائر الإسلام
يم وتقديم اليسار في ضد ذلك١ ٤٧٤/	(ي <u>ستحب</u>) تقديم اليمين في كل ما هو من باب التكر
£YT/19	(<u>يستحب</u>) الخروج من الخلاف
019/7837\P10	(ي <u>ستحب</u>) قتل المؤذيات
(٣٩٣)/١٧	(ي ستحب) قضاء النوافل المؤقتة
والمباحة ما لم يقم دليل المنع ٢٨/٢٦٤	يلزمنا اتباع النبي ﷺ في أفعاله الواجبة (والمستحية)
<i>ن</i>	
٥٢٤/١٣	(الأحباسِ) ينفذ بعضها في بعض
	الأصل أن كل ما فوت (<mark>الاحتباس</mark>) لا من جهة الزوج
وفيما لا ينقسم ٤٤٤/٢٢	(التحبيس) جائز في المشاع وغير المشاع فيما ينقسم

(الحبس) كالصدقة لا رجوع فيه إلا بشرط الرجوع
ربيس المسلم المسلم على المسلم على المسلم ال
كل (حبس) لم ينعقد إلا على باطل فلم ينعقد أصلاكل (حبس)
كل (حبس) لم ينعقد إلا على باطل لم ينعقد أصلا
كل حق تعين على إنسان لا يقوم غيره فيه مقامه فإنه يوجب (حبسه) وتعزيره حتى يفعله.١٣/(٥٥٢)
كل من (حبس) بسبب حق مقصود لغيره كانت نفقته عليه لعدم تفرغه لحاجة نفسه ١٦٧/٢٣
كل من (حبسه) العذر سقط عنه الجهاد
كل من كان (محبوسا) بحق مقصود لغيره كانت نفقته عليه
كل من 60 رامجوسه) بعن مستور عيره عام الغيبة (والحبس)
كل وربيقة صحت مع العطبور عبدت مع العبية (و <u>المحبس)</u> عليه محتاجا
لا يجور نقل (الاحتباس) عن تستها ما دام ر <u>است بسي</u>) عن المعتبر لسقوط النفقة فوات (الاحتباس) لا من جهة الزوج
المعتبر لسفوط النفقة قوات (الاعتباس) لا شريعها الروح (٣٦٤)/١٤) من تفرد (باحتباس) العين لنفسه من غير استحقاق فإنها تكون من ضمانه
من فقرد (باحتباس) العين لنفسه من غير السنعفاق فإلها فالوق عن علما الله النفقة جزاء (الاحتباس)
النفقة جزاء (الاحتاس)
نفقة النكاح إنما تجب بسبب (الاحتباس) المستحق بعد النكاح
الوقف (تحبيس) الأصل وتسبيل المنفعة
الوقف هو (تحبيس) الاصل وتسبيل قوائدة
يجور (تحبيس) الجزء المساع
حبو
الأصل أن الوصايا إذا لم يكن فيها ما جاوز الثلث فكل واحد من أصحاب الوصايا يضرب بجميع
وصيته في الثلث و لا يقدم البعض على البعض إلا العتق (والمحاباة) في المرض ٢٤٠٠٠٠) (١٢٧)
كا هـ: لـ يملك الهـة لـ يملك (المحاياة)
كل من لم يملك الهبة لم يملك (المحاباة)
(<u>1984)</u>
حتت
الإسلام (يحت) ما قبله ٩/(١٢٥)
<u>—————————————————————————————————————</u>
حتم
أسباب الرخص موانع من (الانحتام)
التعيين يفيد (الانحتام)
العبادة المحضة إذا اشتملت على أفعال متغايرة (انحتم) ترتيبها على ما ورد به الشرع١٧/[٢١٩]

من أدلى بواسطة (حجبته)
من أدلى بواسطة (حجبته) تلك الواسطة إلا أولاد الأم
من ادلى بواسطه (حببه) منك الواسطة (حببه) من الا يرث بالوصف لا (بحبب) وارثا
1/1/4 (1/4/1/1/4)
من لا يرث لا (يحجب)
من لا يرث لا (يحجب) وارق
من لا يرث لمانع لا (يحجب) غيره حرمان ولا تقصان المستخدم المانع لا (يحجب) عربه حرمان ولا تقصان المستخدم المانع لا (يحجب) وارثا المستخدم المانع لا (يحجب) وارثا المستخدم المانع الم
من يرث لا (ي حجب) وارنا
حجج
آثار التابعين لا تكون (حجة)
الإجماع إن استند إلى النقل (فحجة) قطعية وإن استند إلى الاجتهاد (فحجة) ظنية ٣١/٢٩
الإجماع (حجة) السند إلى السند الإجماع (حجة)
١٧ جماع (حجاء (حجاء (١٨ / ١٠) ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠
۸٦/٢٩
الإجماع (حجة) سرعية الا تجوز مخالفتها
الإجماع (حجه) قطعية 1 لجور محاصه
الإجماع السكوتي (حجة) المسكوتي (حجة) وليس إجماعا
الإجماع السكوتي (حجه) وليس إجماعا
الإجماع السكوتي ليس بإجماع ولا (حجه)
إجماع كل عصر (حجه) إلا أنه على مراتب الإجماع كل عصر (حجه) إلا أنه على مراتب الإجماع المنقول بالآحاد (حجه) ظنية
الإجماع المنقول بالاحاد (حجه) طنيه
الاحتمال إذا لم يكن ناشئا ولا منبعثا عن دليل بل عن مجرد توهم وحدس فلا يقاوم (الحجة) ولا يقوى على معارضتها كما أن قاعدة
يقوى على معارضتها كما أن فاعده
إذا اختلف الصحابة على قولين لم يكن قول بعضهم (حجة) على بعض
إذا اختلف علماء المسلمين لم يكن عمل بعضهم (حجة) على بعض
إذا (حج) النائب وقع (الحج) عن المستنيب إذا (حج) النائب وقع (الحج) عن المستنيب إذا خرج اللفظ لبيان معنى لا (يحتج) به في غيره (حتّ) ما دخر اللفظ لبيان معنى لا (يحتج) به في غيره (حتّ) ما دخر اللفظ لبيان معنى لا (يحتج) به في غيره (حتّ) ما دخر اللفظ لبيان معنى لا (يحتج) به في غيره (حتّ) ما دخر اللفظ لبيان معنى لا (يحتج) به في غيره (حتّ) ما دخر اللفظ لبيان معنى لا (يحتج) به في غيره (حتّ) ما دخر اللفظ لبيان معنى لا (يحتج) به في غيره (حتّ) ما دخر اللفظ لبيان معنى لا (يحتج) به في غيره (حتّ) ما دخر اللفظ لبيان معنى لا (يحتج) به في غيره (حتّ) ما دخر اللفظ لبيان معنى لا (يحتج) به في غيره (حتّ) ما دخر اللفظ لبيان معنى لا (يحتج) به في غيره (حتّ) ما دخر اللفظ لبيان معنى لا (يحتج) به في غيره (حتّ) ما دخر اللفظ لبيان معنى لا (يحتج) به في غيره (حتّ) ما دخر اللفظ لبيان معنى لا (يحتج) به في غيره (حتّ) ما دخر اللفظ لبيان معنى لا (يحتج) به في غيره (حتّ) ما دخر اللفظ لبيان معنى لا (يحتج) به في غيره (حتّ) ما دخر اللفظ لبيان معنى لا (يحتج) به في غيره (حتّ) ما دخر اللفظ لبيان معنى لا (عدر اللفظ لبيان معنى لا (عدر اللفظ لبيان اللفظ للفظ لبيان اللفظ لبيان اللفظ لبيان اللفظ لبيان اللفظ للفظ لبيان اللفظ للفظ لبيان اللفظ للفظ لبيان اللفظ للفظ للفظ للفظ للفظ للفظ للفظ للف
إذا خرج اللفظ لبيان معنى لا (يحتج) به في غيره
إذا حرج الملط تبيان تعلى لا رياضيم، بالحي الرواد على المناه المنا
إذا قال الصحابي من السنة كذا فليس (بحجة)
إذا قال الصحابي من السنة كذا فليس (بحجه)
إرسال أهل القرن الثالث (حجة)
الأرض لا تخلو من قائم لله (بِحجة)

ا انصرفت إلى مفروضها . ٢٠/ (٢٧٣)	أركان (الحج) إذا تطوع بها المحرم وكان عليه فرض من جنسه
1-0 1-6 1-14.	الاستحسال (حجه)
[44] /4.	الاستحسان رحجه سرعيه
٧٦ ،٢٦ ،[٩]/٣٠	الاستدلال (حجة)
(\\\\)/\\	استصحاب الحال لأمر وجودي أو عدمي عقلي أو شرعي (حج
$[1 \times W] \cdot V = (4 \times W) = (4 \times W) \cdot V = (4 \times$	
(177)/7 798/7	الاستصحاب (حجة) دافعة لا مثبتة
ان علم ما کان	الاستصحاب (حجة) دافعة لا مثبتة قيد لقاعدة الأصل بقاء ما كا
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	الاستصحاب يصلح (حجة) للدفع لا للرفع
Y07/1	استعمال الناس (حجة) يجب العمل به
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	استعمال الناس (حجة) يجب العمل بها
1,0// = 1,1/ = 0,1 () () ()	الاستقراء التام (حجة)
/ = \ \ = \ / \ = \ / \ = \	الاستقراء التام (حجة) مفيدة للقطع
w/ [414]/14	الاستقراء (حجة)
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	الإشارة من النبي ﷺ (ححة)
(011)/1/	الإشارة من النبي عليه من جملة السنة وتقوم بها (الحجة)
[]/w	إشارة النبي ﷺ و كتابته من حملة السنة و تقوم و ما (الحجة)
(2)(1)/ \(\Lambda \)	إشارة النبي ﷺ وكتابته من جملة السنة وتقوم بهما (الحجة)
(000)/ 1	الأصل أن ما أتى به من إدخال (الحج) على العمرة وقع جائزا
(754)/۲・	الأصل أن ما وجد قديما فإنه يترك على حاله ولا يغير إلا (بحجة
۱۲ ،(۵۹)/۷(الأصل أن يكون (الحج) مرتبا
(٣١٥)/٢٠	الأصل جواز إدخال (الحج) على العمرة حتى يتعين المنع
Y08/Y*	الأصل في (الحج) أن كل ما محي في حديد و على يبيقن المنع الأصل في (الحج) أن كل ما محي في حديد و على المعام
دم وفي افله صدفه ۲۰ [۴۰۶]	الأصل في (الحج) أن كل ما وجب في جميعه دم يجب في أكثره الأصل في (الحج) أنه من من عند ما ما الما نام
	الأصل في (الحج) أنه موسع غير محدود الطرفين
777/7	أفعال (الحج) ت. ق. ف. ق
(781)/7	أفعال (الحج) توقيفية
٣٧١/٢٠	أفعال (الحج) التي لا تختص بيوم عرفة لا يفوت (الحج) بفواتها . أفعال (الحج) لا حدث تقديرها على أرقاتها
710/7	أفعال (ا لحج) لا يجوز تقديمها على أوقاتها
	الاقتران ليس (بحجة)
1. 1AT- 07\PA1, TTY, PAY	الإقرار (حجة) قاصرةالإقرار (حجة)

الإقرار (حجة) ما أمكن إعماله لا يجوز إبطاله
الإقرار (حجة) ما أمكن إعماله لا يجور إبطاله
الإقرار (حجة) منزمه شرعا كانبينه
الإفرار (حجه) مهما أمكن إعماله لا يجور إبطاله
اكثر اركان (الحج) يقوم مقام جميعها في باب الإجراء
أكثر أفعال (الحج) يقوم مقام الجميع في باب الإجزاء
الإلهام (حجة) على الملهم نفسه دون غيره
الإلهام ليس (بحجة) الإلهام ليس (بحجة) الإلهام ليس (بحجة) الأدارا (١٨١)/٣٠
الإلهام ليس (بحجة) عند الأئمة
الإلهام ليس (بحجة) في الأحكام
الإلهام ليس (حجة) إلا عن نبي الالهام ليس (حجة) الاعن نبي الالهام ليس (حجة)
الأمارة (حجة)
امر (الحج) والعمرة سواء
إن البينة (حجة) يجب العمل بها ما أمكن
البينة (حجة) عامة. البينة (حجة) متعدية
البينة (حجة) متعدية على الغير
البينة (حجة) متعدية على الغير
البينة (حجة) متعدية والإقرار (حجة) قاصرة
البينة (حجة) مطلقة
البينة لا تصير (حجة) إلا بقضاء القاضي
البينة لا تصير (حجة) إلا بقضاءالقاضي.
تأويل الراوي لا يكون (حجة) على غيره
تخريج المناط (حجة)
التضمين لا يجوز إلا (بعجة) شرعية
تطوع الجهاد أفضل من تطوع (الحج)
التطوع لا يلزم بالشروع فيه في غير (الحج) والعمرة
التطوع ينوب في (الحج) عن الفرض
14 1 6(1 71 // 1 ° · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
تفسير الراوي غير (حجة)
تفسير الراوي لأحد محتملي الخبر يكون (حجة) في تفسير الخبر ٢٨٠٠٠ [٤٢٥]، ٢٧٠- ١٦٦/٣٣ تفسير الراوي لأحد محتملي الخبر
0 + 2 / 7 /
تقريره ﷺ (حجه) مثل قوله

(٤•٩)/٢•	الجبران لا يدخل (الحج) بترك مسنون وإنما يدخله في ترك واجب
(۲۸۹)/۲٦	جماعة المسلمين الذين تقوم بهم (الحجة) يقومون مقام الحاكم
	جنس الجهاد أشرف من جنس (الحج)
(£A1)/Y7	جنس الجهاد أفضل من جنس (الحج)
[٤٨١]/٢٦	جنس الجهاد مقدم على جنس (الحج)
(777)/7	(الحج) جعلت سننه تنوب عن فرائضه
£٣1 . £10/Y ·	(الحج) لا يجوز شيء من عمله إلا في أوقاته المنصوصة
YY • / 1V	(الحج) لا يكون إلا مرتباً
(۲۷۳)/۲・	(الحج) يجزئ فيه فعل الندب عن الفرض
(9)/79	(حجة) الإجماع قاهرة
(٣٠١)/٣٣	(<u>الحجة</u>) في كلام الرسول لا مذهب الراوي
٣٠٨/٢٥	(الحجة) لإثبات الحقوق معتبرة بحسب الإمكان
(۲۳۳)/۲۸	
T9./YA	الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه (يحتج) به
(٣٨٩)/٢٨	
*4./ YA	الحديث الضعيف لا (يحتج) به في المآئم
*Y. /YA	الحديث المرسل إن كان مرسله من أئمة النقل (احتج) به
177/7	الحديث المرسل (حجة)
(۲۰۳)/۲۷	الحس (حجة)
197/71	حكاية الرسول ﷺ على سبيل التقرير والتصديق (حجة)
	حبر الواحد (حجه) في الشرع
(090)/1	خبر الواحد في أمر الدين (حجة)
	الخط (حجة)
707 .781/1	
Y9Y/Y·	الخوف عند فوات (الحج) يغتفر فيه ما لا يغتفر عند الأمن من الفوات
o \ / V	دعوى الخيانة على الأمين لا تسمع بلا (حجة)
[۱۷۳] ، ٩/٣٢	دلالة الالتزام (حجة)
(1)/٣٠	دلالة الإلهام ليست (<u>حجة</u>) شرعية ملزمة
	الذمم بريئة إلا أن تقوم (الحجة) بشغلها
(400)/1-40+/1	الذمة بريئة إلا بيقين أو (حجة)
۳۰٦/۳۳	الراوي إذا عمل أو أفتى بخلاف ما روى لا تبقى روايته (حج <u>ة</u>)

(19)/٣٠	(A.) - 1
حرم بيناة انتياخ العض يعمل به في	رأي أهل المدينة (حجة)
عجهد بمرت السلام البحل يحال بالعي	راي المجتهد (حجة) من (حجج) الشرع وتبدل رأي الم
۱۸۷/۳۰	ربي المستقبل لا فيما مضى
1.51	الرؤى أو الإلهام ليس (بعجه)
ي الرحس	السبر والتقسيم (حجة) إن أجمع على تعليل ذلك الحكم فو السبر والتقسيم ليس (بحجة) مطلقا
(۲٦٥)/١٠	السبر والتفسيم ليس (بحجه) مطلقا
7\TPT- \7\737, 0\7, TIT	السدوت لا يحون (حجه)
(۲۳۳)/۲۸	السنة (حجة) السنة (حجة) في الدين ودليل من أدلة الأحكام
۲۵۳ ،(۲٤٧)/۲۸	السنة المتواترة (حجة) توجب العلم
· 3 : 1/3 : 3/3 : 1/0 : 7/0 - 17/77	السنة المطهرة (حجة)
[٣١١]/٨	السنة المظهرة (حجة)السنما والزي (حجة)
(٧٦)/٣٠	السيما والري (حجة)شرع من قبلنا (حجة) علينا
Y9V/Y·	سرع من قبلنا (<u>حجه)</u> قليه
TVT (TV)/Y0	الشهادة لا تكون (حجة) موجبة ما لم يتصل بها القضاء
(T·V)/Yo	شهادة النساء (حجة) أصلية
٣١٢/٢٥	شهادة النساء (حجة) أصلية لا ضرورية
T00/TF	الفرام . ٧ . قبل قبله الا (بحجة)
(٣٨٩)/٢٨	الضعيف لا (يحتج) به في الأحكام والعقائد
تحقاق	الظاهر إنما يكون (حجة) لدفع الاستحقاق لا لإثبات الاس
(110)/17	النالم إنها بكون (حجة) لدفع الاستحقاق لا لاثباته
ζ11/1Λ	الظاه (حمة)
(170)/14	الظاه (ححة) دافعة للاستحقاق لا مثبتة له
14. (1VA) 15 - LLV/ Y	الظاه (حجة) في دفع الاستحقاق لا في إثباته
١٣٠ ،((١٢٥)/١٣	الظاهر (حجة) في الدفع لا في الاستحقاق
111 (11//)]	الظاه (حجة) لدفع الاستحقاق
۱۳۵ [۱۲۵] ، ۱۳۵ - ۱۳۵	الظاه (حجة) لدفع الاستحقاق لا لأثباته
(140)/14	النالم (حجة) المافع الالاستحقاق
M11/7	الظاهر بصلح (حجة) للدفع دون الاستحقاق
(11V)/٣٢	نا نه النوان والركان (حجة)
779/7T	العام بعد التخصيص بمعين (حجة) فيما بقي من أفراد

۳۸۱]/۳۰	العام بعد التخصيص بمعين (حجة) فيما بقي من الأفراد
۳۸۱)/۳۰	العام بعد التخصيص (حجة) إلا أن يكون التخصيص إجماليا
AY/•	العام بعد التخصيص (حجة) إن خص بمتصل وإلا فلا
(781)/4	العام بعد التخصيص (حجة) في الباقي
(٣٨١)/٣٠	العام المخصوص (حجة) بعد التخصيص ولو عظمت صور التخصيص
(۲0۳)/۲۷	عدم العلم لا يكون (حجة)
٦١/٣١	العقل (حجة)
[14]/٣٠	عمل أهل المدينة (حجة)
9 • / •	عمل اهل المدينة ليس (بحجة)
(
788 ((181)/7	1(/ 10) 1(-11
(٣٨١)/٢٠	فاسد (<u>الحج</u>) كصحيحه
۳۸۱/۲۰	فاسد العبادات لا يلحق بصحيحها إلا في (الحج)
(140)/٣٠	فعل التابعي ليس (بحجة)
عجة) ٣٣/(٧٣)	الفقيه إذا أفتى بما خالف الكتاب أو السنة أو الإجماع فلا يكون قوله (-
٤٠٩/٢	الفراءة الشادة لا (يحتج) بها
70/V	القديم يترك على حاله ولا يغير إلا (بحجة)
70/V	القديم يترك على قدمه ولا يغير إلا (بحجة)
T97/Y	
19. (187/78	القراءة الشاذة (حجة) ظنية
(111)/41	القراءة الشاذة هل تنزل منزلة الخبر في (الاحتجاج) أم لا
	القراءة الشادة هل هي (حجة) أم لأ
£££/Yo	القرينة الظاهر (حجة) معتبرة في الحكم
YTV/Y7	القسامة (حجة) قاصرة لا توجب القصاص
(110)/~	قول احاد التابعين ليس (بحج <u>ة</u>)
(٤٩)/٣٣	قول البعض لا يكون (حجةً) على الغير
(1٧٥)/٣٠	قول التابعي ليس (بحجة)
(۲۳۳)/۲۸	قول رسول الله ﷺ وفعله (حجة) في حياته وبعد موته
(£\V)/YA	قول الصحابي امرنا بكذا (<u>حجة</u>)
1./٣	قول الصحابي (حجة)
(\•V)/٣•	قول الصحابي (حجة) إن خالف القياس

(1.4)/٣	قول الصحابي (حجة) مطلقا
بهد النبوة فهو (حجة) إقرارية وإلا فلا ٢٨/(٤٠٩)	رو قول الصحابي كنا نفعل و كانوا يفعلون إن أضيف إلى ع
100 (171/40	قه ل الصبحابي لسي (ببحيحة)
(1.4)/٣	قول الصحابي ليس (بعجة) مطلقا
[1.4]/*	ق ل الصحاب ها هم (حجة)
1, 407, 0.7, 797, .73- 17/70, 70-	لقياس (<u>حجة</u>). ٣٩٣/٢- ٢٩/[١٢٧]، ١٤٠، ٣٣٠
	YOA/TT
(177)/79	القياس (حجة) في الشرع
[071]/79	
	قياس العكس (حجة)
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	
	الكتابة من النبي ﷺ من جملة السنة وتقوم بها (الحج
A7/1A	كفارات (الحج) لا تسقط بالشبهة
۸٦/١٨	كفارة (الحج) تسقط بالشبهة
ملمارمارمارمار	كل جهل يمكن المكلف دفعه لا يكون (<u>حجة</u>) للجاه
٥٠٠،[٤٨٩]،٠٠٠	كل عذر منع وجوب (ا لحج) منع وجوب الجهاد
خروج قبل إكماله وأحب إلى لو أتمه إلا (الحج)	كل عمل له قبل أن يدخل فيه أن لا يدخل فيه فله ال
198/14	والعمرة فقط
	كل فعل بعد الوقوف بعرفة لا يبطل (ا لحج) بتأخيره
ِ تَأْخِيرِهِ تَأْخِيرِه ٢٠ [٧٧١]	كل فعل بعد الوقوف بعرفة لا يبطل (الحج) بتركه أو
لا ينوى به القضاء يجزئه عن قضاء ما نسي إلا	كل ما فعله المحرم مرن أمر (الحج) تطوعا
(YVT)/Y·	الصلاة
ما كان عمده يفسد (الحج) فخطؤه مثله ٢ / ٣٨٢	كل ما كان عمده لا يفسد (الحج) فخطؤه مثله وكل
	كل ما يمنع من وجوب (ا لحج) يمنع من وجوب الج
ج) إذا طرأ بعد الإحرام لم يبح التحلل ٢٩٦/٢٠	كل معنى لو وجد قبل الإحرام لم يمنع وجوب (الع
(٣٨٥)/٣٢	الكلام إذا سيق لأجل معنى لا يكون (حجة) في غير
٤٠٨/٢	لا تقوم (الحجة) بخبر الخاصة
* 1v/tv	٧ (ححة) مع الاحتمال
/ ۲۲۳– ۲/۳۳- ۹/۶۳۳– ۲۳/(۳۷۶)	لا (حجة) مع الاحتمال الناشئ عن دليل
	لا (<u>حجة</u>) مع التناقض
	لا (حجة) مع التناقض لك: لا بختل بها حكم الحاك

rr/r	لا (حجة) مع التناقض لكن لا يختل معه حكم الحاكم
198/77	لا يتحقق التحليل بما هو (حجة) التحريم
١٨١/٣٠	لا يجوز العمل بالإلهام إلا عند فقد (الحجج) كلها
Y99/9	لا يجوز فسخ العقد القوي (بحجة) ضعيفة
(٤٩)/٣٣	لا (يحتج) بمذهب على مذهب آخر
٦٠ ، ٢٣/٣٣	لا (يحتج) على الإنسان بمذهب مثله
٥٦/٣٣	لا (يحتج) على المجتهد بمذهب غيره
۳۳/۲۲، [٤٩]، ١١٤	لا (يحتج) على المجتهد بمذهب مثله
) على العمرة) على العمرة	لا يصلح إدخال العمرة على (الحج) ويصلح إدخال (الحج
لاجتهاديةلاجتهادية	لا يكون قول بعض الأئمة (حجة) على بعض في المسائل ا
(٣٨٥)/٣٢	اللفظ إذا سيق لبيان معنى لا (يحتج) به في غيره
7/ • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	اللفظ إذا ورد لمعنى لا (يحتج) به في غيره
£41/Y	ليس لنا خروج من عبادة بشرط إلا في الاعتكاف (والحج).
£7\/Y·	ما تعلق به وجوب الفدية لا يفسد (الحج)
(144)/47	ما خرج مخرج الغالب لا (بحتج) به
للله عند الله الله الله الله الله الله الله الل	ما سقط بالعذر فهو ليس من صلــب (<u>الحج)</u> ومـــا لا يــ
٣٦٣/٢٠	(الحج)
٤١٦/٢٠	ما فعل في وقته من أمور (الحج) فلا شيء على فاعله
٣١٨/٢	ما كان من أمر الدين الواحد فيه (حجة) إذا كان عدلا
تابع ليس بفرض١٠٠٠ [٣٦٣]	ما لا يفعل إلا على وجه التبع لأفعال (<mark>الحج</mark>) أو العمرة فهو
(oq)/v	ما وجد على صفة لا يغير عنها إلا (بحجة) ملزمة
[7 8 1] / 7 •	مبنى (ا لحج) على الاتباع
7 5 7 / 7 *	
77], 707, 377, 377, PA7, PA7	_
747/1	-
757 ((137), 757	ىبنى (ا لحج) على التعبد
7 : 1 / 7 •	سبنى (ا لحج) على تقديم الأولى فالأولى
7٧0/7 •	ىبنى (<mark>الحج</mark>) على رفع الحرج والضيق

70./٣٣	ىتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم (حجة) على بعض

(WAA)/WV
متى سيق الكلام في تحرير معنى لا يكون (حجة) في غيره
المحتمل لا يكون (حجة)
مذهب التابعي ليس (بعجة)
مذهب الشخص و مختاره لا يكون (حجة) على غيره ٢٦/(٢٩)
مذهب الصحابي ليس (بحجة)
م اعاة الوقت في أركان (الحج) واجب كمراعاة المكان
TT*/TA
المسند أولي من المرسل في (الاحتجاج)
المسند مقدم على المرسل في (الاحتجاج)
المصلحة المحافظة على مقصود الشارع (حجة) لا خلاف فيها
المصلحة المحافظة على مقصود الشرع (حجة) لا خلاف فيها ٥/[٥٥]، ٤٠٤- ١١/١١
المصلحة المحافظة على مقصود الشرع لا خلاف في كونها (حجة) ٣٤٨/٣ - ٣٤٨/٥
المصلحة المحافظة على مقصود الشرع لا خلاف في كونها (حجة)
المصاحة المرسلة لسبت (يعجعه)
المطلة اذا وقو العمل به على وجه لم يكن (حجة) في غيره
الناء (حجة)
المطلق إذا وقع العمل به على وجه لم يكن (حجة) في غيره
المقهوم (حجة) عي الجملة مفهوم الحصر (حجة) ٢١٣، ٣١٨، ٣١٢، ٣١٨، ٣١٣ مفهوم الحصر (حجة)
مفهوم الخصر (حجه) مفهوم الزمان والمكان (حجه) مفهوم الزمان والمكان (حجه) ١٠٨، ٨٦، ١٠٨ [١١٧]
مفهوم الزمان والمكان ليس (حجة)
مفهوم الزمان والمكان ليس (حجه)
مفهوم الشرط (حجة) ٢٧/ ١٦٠ - ٢٠/٣٠ - ٢٢٠/٣٥ [٦٦]، ٧٤، ٧٩، ٦٦، ١١٨، ١١٨ مفهوم الشرط غير (حجة)
مفهوم الشرط غير (حجه)
مفهوم الصفة (حجة)
مفهوم الصفة (حجة) معمول به
مفهوم الصفة ليس (بحجة)
مفهوم الظرف (حجة)
مفهوم الظرف زمانا ومكانا (حجة)
مفهوم العدد (حجة)
مفهوم العدد ليس (بحجة)
مفهوم الغاية (حجة) ٢٣٧/٣٠، ١١٨، ٢٥- ٢٣٢/٥، ٧٤، ٥٩، [٥٨]، ٩١، ١١٨،
مفهوم الغاية (يحتج) به

	(n) mills
177/77	مفهوم اللقب (حجة)
١٢٨/٣٢	مفهوم اللقب (حجة) في اسم جنس لا اسم عين
[177]/٣٢	مفهوم اللقب (حجة) في اسم جنس لا اسم عين
7, P7, 3V, PV, · A, 7A,	مفهوم المخالفة (حجة) ٥٧٧/٣٠ ، ٥٨٠ - ٣٢/[٥١]، ٦١، ١
	۹۶، ۲۰۱۱، ۱۲۰، ۲۲۱، ۲۳۱، ۲۳۱، ۲۱۱، ۳۷۱
££1/Y	مفهوم المخالفة (حجة) عند الجمهور غير الحنفية
3-3/464-14/(11), 411	مفهوم الموافقة (حجة)
177/17	الملك الثابت بظاهر اليد لا يصلح (حجة) للاستحقاق
((40) / 7 •	من أحصر عن إتمام (حج) أو عمرة جاز له التحلل
امت (الحجة)(الحجة	من استفيد من جهته أمر من الأمور يرجع إليه في بيان جهاته إلا إذا ق
	٧٧ ،٧٥/١٠ - ١٨٨٣
(٣٧١)/٢٠	من أمن فوات (الحج) لم يطرأ عليه ما يفسده
TE7/TT	من حفظ فهو (حجة) على من لم يحفظ
	من علم (حجة) على من لم يعلم
££1 .££+ .[£٣٧]/٢+	مناسك (الحج) إذا أبيح تركها للعذر لم يجب بتركها شيء
[٣٢١]/٢٠	المواقيت في (الحج) والعمرة سواء
(٣٢١)/٢٠	المواقيت يستوي في الإحرام منها (الحج) والعمرة
(177)	ميقات العمرة ميقات (الحج)
TT9/7	النكول عن اليمين (حجة) للمدعي على المدعى عليه
٣٣٩/٢	نكول المطلوب عن اليمين للطالب (حجة) للطالب
VVV VAV/V.	النباية في (الحج) حائزة
(may/ky)/xy	هل المرسل (حجة)
177/77	هل (يحتج) بالقراءة الشاذة في الأحكام وتنزل منزلة الخبر
۲\۲۲۳، ۷۳3	واجبات (ا لحج) تسقط بالعذر
۳٦٨/٢٠	واجبات (الحج) ومندوباته تابعة لفرائضه وأركانه
١٣٤/٧	
(0.9)/~	وقائع الأعيان لا (يحتج) بها على العموم
(77)/٣٠	
178/7	يشترط العلم بفرضية المنوي في كل عبادة إلا في (الحج)
[۲۸۹]/۲・	يغتفر عند الخوف من فوات (الحج) ما لا يغتفر عند الأمن من فواته
177/17	اليمين (حجة) للدفع دون الاستحقاق

حجر

(174)/٢٣	إذا صار (المحجور) أهلا للتصرف زال (الحجر) لزوال سببه
119/14	الأصل أن لا يتصرف ولي (المحجور) عليه إلا بما تقتضيه المصلحة
178/784	الأصل أن (المحجور) عليه لسفه لا تصح تصرفاته المالية بغير إذن ولب
119,110,1.9/77	الأصل عدم (الحجر) على العاقل البالغ
[179]/٢٣	الأصل في فك (الحجر) زوال سببه
٣٦٠/١٢	(الحجر) بسبب الصبا لا يؤثر في الأفعال
(110)/٢٣	راحبر) على الحر السفيه العاقل البالغ المبذر لماله صحيح
	(الحجر) على السفيه في ماله لا يمنع تصرفه في غير ما هو (محجور)
٤٠٣/١٢	(الحجر) على السفيه (كالحجر) على المريض
	(الحجر) لا يؤثر في الأفعال الموجبة للضمان
(177)/٢٣	(الحجر) متعلق بمال المفلس لا بذمته
	(الحجر) مشروع بطريق النظر للمسلمين ولدفع الضرر عنهم
[178]/88	(حجر) المفلس يتعلق بماله لا بذمته
(174)/44	ر <u>حبر</u>) المفلس يختص بماله
	(الحجر) يثبت على ذي الغفلة كالسفيه
(110)/٢٣	(الحجر) يبت على كل مضيع لماله
174/14	
110/77	
	الحر مسلط على ماله بالاستهلاك والإتلاف ما لم يكن عليه (حجر) ق
۲٥١/٢٤	حقك من ميراثها (الحجر) وغرمه الدية ولم يعطه من ميراثها شيئا
18/7	حقوق الناس التي على (المحجور) عليه تؤدى من ماله
	فعل (المحجور) عليه في ماله كفعل صاحب المال بمال بنفسه
(144)/44	فعل (المحجور) عليه معتبر
[110]/٣	کل راهمجور کلیه معبرکل مبذر لماله (یحجر) علیه
- ٣٣٦/٢	کل مضیع لماله (فالحجر) علیه یجب
117/7٣	كل مكلف لا (يحجر) عليه الحاكم في ملكه
(1.0)/٢٣	كل من كان في (الحجر) عليه نظر له صح (الحجر) عليه
117.[[0.0], 717	كُل من يعجز عن النظر لنفسه (يحجر) عليه
٤٠٤/١٢	لا تعتبر تصرفات السفيه (المحجور) عليه القولية
	لا تغيير تصرفات السفية المصحور المسيد الموسد المستوسد

سرة بحقوق الغرماء في حق أمواله	لا تعتبر عقود المديون المفلس وتبرعاته وسائر تصرفاته المض
178/77	الموجودة وقت (ا لحج ر)
(Y{V)/YV	لا (حجر) في اجتماع الأدلة على مدلول واحد
110/77	لا (حجرٍ) للسفه والسرف مع كمال العقل
180 (181], 331, 031	لا ضمان على (محجور) عليه لحظ نفسه فيما أتلفه مما دفع إليه.
	لا يتصرف لأحد من (المحجور) عليهم وليه إلا بالأحظ
	لا يتصرف ولي (المحجور) عليه إلا بما تقتضيه المصلحة
	لا (يحجرِ) على الحر البالغ العاقل السفيه
	لا (يحجرُ) على الحر العاقل البالغ إلا على من يتعدى ضرره إلى
1.0/77	لا (يحجر) على من كان قادرا على النظر لنفسه
	لا يضمن (المحجور) عليه ما دفع إليه إن تلف
	ما لم يجئ دليل بتحريمه فهو مطلق غير (محجور)
	(المحجور) عليه لحظ نفسه لا يضمن ما دفع إليه إن تلف
	(المحجور) عليه لحظ نفسه لا يضمن المال المدفوع إليه من الغير
	(المحجور) عليه مؤاخذ بأفعاله
18./7	(المحجورً) عليه مؤاخذ بفعله
	(المحجور) عليه يضمن ما أتلفه
	(المحجور) يؤاخذ بأفعاله لا بأقواله
(177)/77	المفلس ليس (بمحجور) عليه في ذمته
	المفلس يمنع من التصرف في الأموال الموجودة عند (الحجر) لا .
(179)/٢٣	يثبت (الحجرِ) بثبوت المقتضي ويزول بزواله
(179)/٢٣	يزول (الحجر) عند زوال سببه
	ينفك (الحجرِ) لزوال موجبه
	يؤاخذ (المحجورون) بأفعالهم
	,
	حدث
٣٩٠/٢٨	الإباحة حكم شرعي فلا يثبت (بالحديث) الضعيف
(ov1)/11	أجزاء الشيء تتصف بصفته (وتحدث) على نعته
٤٠٨/٢	(الأحاديث) إذا اختلفت لم نذهب إلى واحد منها إلا لسبب
موجب أحدها عن الآخر١٩٣/١٩٣	(الأحداث) إذا كان موجبهاً واحدا واجتمعت تداخل حكمها وناب
10./10	(الأحداث) تا اخا

109/19	الأخباث أسهل من (الأحداث)
[114]/44	إذا أجمع على دليل أو تأويل جاز (إحداث) غيره إلا إذا أبطله
TAA/TT	إذا احتمل (الحديث) معاني كان ما وافق الكتاب أولى
يرفع مجمعا عليه وإلا	إذا اختلف أهل العصر على قولين جاز لمن بعدهم (إحداث) قول ثالث إن لم
(99)/79	فلافلا
ث مطلقا ۲۹ / ۱۰۰	إذا اختلف أهل العصر في مسألة على قولين جاز لمن بعدهم (إحداث) قول ثال
، ثالث إن لزم منه رفع	إذا اختلف أهل العصر في مسألة على قولين لم يجز لمن بعدهم (<u>إحداث</u>) قول
[99]/79	ما أجمعوا عليه وإلا جاز
١٠٨/٢٩	إذا استدل أهل العصر بدليل وأولوا بتأويل جاز (<u>إحداث</u>) غيره إلا إذا أبطله
إحداث) دليل آخر من	إذا استدل أهل العصر بدليل وأولوا بتأويل يتوقف في الجواز لمن بعدهم في (
1 / ۲ 9	غير إلغاء للأول أو (إحدا <u>ث</u>) تأويل غير التأويل الأول
(٣٥٩)/٢٨	إذا أسند (الحديث) ثقة فلا يضر انفراده به
(٣٠١)/٣٣	ً إذا أفتى الراوي بخلاف ما روى (فالحديث) مقدم على فتواه
[٣٥٩]/٢٨	إذا انفرد الثقة بنقل (حديث) واحد لا يرويه غيره لم يرد خبره
(٣٧٧)/٢٨	ياً الشيخ (الحديث) إنكار جاحد قاطع بكذب الراوي لم يعمل به
(٣٠١)/٣٣ -٣٦٨/٢.	إذا ترك الراوي العمل (بالحديث) وأفتى بغيره لم يسقط (الحديث) ٨
٣٩٠/٢٨	ر الحديث الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح وجوبا
(TVV)/YA	إذا جحد المروي عنه وكذب (بالحديث) سقط (الحديث)
۲۷٥/٣٣	ء
Y98/YA	إذا صح (الحديث) وجب الأخذ به فيما تعم به البلوى وما لا تعم
٤٠٨/٢	رادا كان أحد (الحديثين) أشبه بكتاب الله ففيه الحجة
(٣٨١)/٣٣	أذا كان أحد (الحديثين) المتعارضين أقل وسائط كان مقدما على الآخر
مرة أخرى فإنه يجعل	إذا وصل الراوي (الحديث) بالنبي مرة وجعله موقوفا على بعض الصحابة
(٣٣٥)/٢٨	متصلا بالنبي
ب تقديم المرفوع على	ي التعارض بين (الحديث) الصحيح المرفوع والأثر الموقوف فالواج
۲۸۰/۳۳	الموقوف
الى فيها التحريم فتعود	الأشياء كلُّها على طلقهـــا وعلــــى حلها حتى (يحدث) الله سبحانه وتع
(٣٤٦)/٦	
, 717, V37, AP7,	الأصل إضافة (الحادث) إلى أقرب أوقاته ٤٤٤/١، ٣٨ - ٣٠/٢
	PPY- T/AVY, [P30]- V/AYI, 371, 071
Y & V / Y	الأصل إضافة (الحوادث) إلى أقرب أوقاتها

عَمْ أَنْ الْمُعْمِمِ مِنْ الْمُعْمِمِ الْمُعَالِينِ مِنْ الْمُعَالِينِ الْمُعَالِينِ الْمُعَالِّينِ الْمُعَا	الأصل أن العب إذا (حدث) الون المستأم
رة فأثر في المنافع يثبت الخيار للمستأجر وإن لم يؤثر	في المنافع فلا
ر طهارة (<u>الأحداث)</u> طهارة (<u>الأحداث</u>)	
	أصل الفعل (حدوثه) عن اختيار فاعله
(001)/17	
اتها۲(۹۱۵)	
	الأصل في كل (حادث) تقديره بأقرب زمن
	الأصل في كل (حادث) عدمه حتى يتحقق
داثه) فيها من (الحدث) ما يلزمه به ضمانها. ٥١٦/١٤	الامانة لا تصير مضمونة على المؤتمن إلا (بإحد
	إن الأحكام تتغير بتغير الزمان بل باختلاف الصو
للها حكمها حكم المنافع	إن الأعيان التي (تحدث) شيئا فشيئا مع بقاء أص
۳٦١ ، (٣٥٩)/٢٨	انفراد الثقة (<u>بالحديث</u>) لا يضره
(٣٥٩)/٢٨	انفراد الثقة (بالحديث) لا يقدح فيه
17°/V	إنما الاختلاف في تاريخ (حدوثه)
ليها	أية (حادثة) شرعية لا تخلو الأصول من دلالة ع
جور ٣/٥٣، ٢٧٠، ٢٢٤ - ٥/٣٨٣	(تحدث) للناس أقضية بقدر ما (أحدثوا) من فج
ىجور ۲/۳۹۵ – ۳۹٤/٥	
۳۸۳ ،(۲۷۹)، ۳۸۳	
(٣٧٩)/٥	(تحدث) للناس فتاوى بقدر ما (أحدثوا)
	تفسير الصحابي عند (المحدثين) في حكم المرف
يذكر سببه	
ساده	
[٢٣٩]/١٩	
	التيمم هل يرفع (الحدث) أم لا
(۲۳۹)/19	التيمم هل يرفع (الحدث) أو لا
	التيمم يرفع (الحدث) أم لا
كمل لرتبته وأدل على اعتنائه بعلم الأثر ٣٦٠/٢٨	,
TYA/YA	
الرد إذا (حدث) عند المشتري	
الموجود عند ابتداء السبب٤٧٨/٨، [٥٥٧]-	
	ξο , ξΥ/\\ - ξ ξ/\ · - οξΑ , οξΥ/٩
في) قبل انعقاده ۸/(۵۵۷)	

<u>عادث</u>) بعد انعقاد السبب قبل تمامه يجعل كالموجود عند ابتداء السبب	(ال
عادث) بعد انعقاد السبب يلتحق بالموجود وقت السبب	(ال
حادث) بعد تمام السبب وقبل تمام الملك بمنزلة المقترن بأصل السبب٥٥٨/٨	(ال
حادث) بعد العقد قبل القبض كالموجود وقت العقد١٧١) ١٦	رال (ال
حادث) يحال (بحدوثه) إلى أقرب الأوقات	(ال
اكم إذا اجتهد في (حادثة) فقضي بها ثم (حدثت) ثانيا فإنه (يحدث) لها اجتهادا ٢٣٩/ (١٣٩)	الح
دث) الحيض آكد من (حدث) الجنابة	(ح
دك) الحيض أغلظ من (حدث) الجنابة	ر (ح
حدث) لا يتبعض	
حديث) إذا ثبت رفعه من طريق فلا يضر وقفه من طريق آخر	JI)
حديث) إذا روي مرفوعا وموقوفا حكم برفعه	-11)
حديث) بعد أن يثبت يقدم على القياس٣٦٤) بعد أن يثبت يقدم على القياس	-10)
حديث) الذي يوافقه القياس مرجح على الآخر	30)
حديث) الضعيف إذا تعددت طرقه يحتج به	31)
حديث) الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول ينزل منزلة المتواتر	70
حديث) الضعيف لا تثبت به الأحكام الشرعية ٧٧٠/٢٨ - ٢٧٦/٢٨ ، (٣٨٩)، [٣٨٩] حديث) الضعيف لا تثبت به الأحكام الشرعية	71)
حديث) الضعيف لا تثبت به الأحكام مع وجود الخلاف فيه	<u></u>
حديث) الضعيف لا يحتج به في الأحكام الشرعية	- 11)
حديث) الضعيف لا يحتج به في المآثم	יוב וו
عديث) الضعيف لا يعمل به مطلقا	<u>"</u> "
حديث) الضعيف لا يعمل به في فضائل الأعمال	11) - 11)
لحديث) الضعيف يعمل به في المناقب كما يعمل به في الفضائل	") ")
لحديث) المرسل إن كان مرسله من أئمة النقل احتج به	"/ "
[at any] trans	
لحديث) المسند أولى من المرسل	") - 11)
لحديث) الموقوق إذا كان لا معبان تتراي ليه عنه علم الرح المستحد المحادث) يضاف إلى السبب المعلوم	11) - 11
حكم (الحادث) يضاف إلى السبب المعلوم لا إلى المقدر المظنون	וני
حكم (<u>الحادث)</u> يضاف إلى السبب المعلوم لا إلى المعدر المطنول	ال
<u>لحوادث</u>) إنما يحال (بحدوثها) على افرب الأوقات) -
<u>الحوادث</u>) تحال (<u>بحدوتها) إلى افرب الأوقات</u>)) -
الحوادث) تحمل على أقرب أوفات الإمكال	1)

(0 £ 9)/7	(ا لحوادث) تضاف إلى أقرب الأوقات
(٣١٥)/١٩	
، الصلاة قائماً ١٩١/(٢٩١)	خروج النجس من أصحاب الأعذار لا يكون (<u>حدثا</u>) في الحال ما دام وقت
	الخصائص لا تثبت إلا (بحديث) صحيح
(۲۱۳)/۱۹	
یصه ۲۲/۲۸	الراوي (للحديث) العام إذا خصه أو تأوله وجب المصير إلى تأويله وتخص
ov/YV	رفع المطلق وهو (ا لحدث) يستلزم رفع المقيد
	الروايات يفسر بعضها بعضا (والحديث) إذا جمعت طرقه تبين المراد منه .
[171]/78	الزوائد المنفصلة (الحادثة) قبل موت الموصي لا يملكها الموصى له
ماعة أو انفراد٢	الصلاة خلف (المحدث) المجهول الحال إذا قلنا بالصحة هل هي صلاة ج
144/19	طهارة (ا لحدث) لا تسقط بعذر ماطهارة (الحدث
۳۳/۱۷	العبادة مبناها على الاتباع لا على (الإحداث) والابتداع
171/7837/171	الغلة (الحادثة) بعد الموت وقبل القبول تكون للموصى له
٥٥١/١٤	غلة المغصوب (الحادثة) عند الغاصب أمانة عنده
۳۸۲/۵	قاعدة ما من (حادثة) إلا ولله فيها حكم
٤١٨ ، [٤٠١] / ٢٨	قول الصحابي من السنة كذا (حديث) مسند
	كثرة رواة (الحديث) لا تفيد رجحانه
[00V]/\(\tau_{}	كل أمرين (حادثين) لا يعلم تاريخهما يحكم بوقوعهما معا
(00Y)/7	كل أمرين (حدثًا) ولا يعرف التاريخ بينهما فإنه يجعل كأنهما (حدثًا) معا
	كل (حادث) يقدر بأقرب زمن
	كل (حدث) منع ابتداء الصلاة منع البناء عليها
	كل (<u>حدث</u>) موجب للوضوء دون الغسل يجوز فيه المسح على الخفين
-577 /571/17 No	كل عيب يوجب الرد على البائع يمنع الرد إذا (حدث) عند المشتري وما لا
	[711]/71
(111)/11	ئل عيب يوجب الرد على البائع يمنع الرد إذا (حدث) مثله عند المشتري
	كل ما (أحدث) الصبي في حال صباه يلزمه ضمانه في ماله إذا علمه بعد بلو
[771]/7٣	ئل ما (حدث) في يد الغاصب مما ينتقص القيمة كان مضمونا عليه
**************************************	ئل ما (يحدث) في يد الغاصب مما ينتقص قيمته كان مضمونا عليه
استوراله في مارات	ت
بجور استعماله في طهاره	(الأحداث)

	6 6
ن (<u>بالحدث</u>) وشك في زواله وإن كان	من شك في نقض وضوئه فإن كان أول شكه أعاده لأنه تية
£0V/V	(يحدث) له كثيرا لم يعد دفعا للحرج
	من كان مستنكحا بشئ من (الأحداث) توضأ لكل صلاة فرض
TAT/YA	نسيان الراوي لا يمنع من قبول (حديثه) قبل نسيانه
٣٦٤/٣٣	نص (الحديث) الصحيح مقدم على الظواهر ومقدم على القيا
077/1.	نقل (الحديث) بالمعنى جائز
(VY)/10	هل ملحق العقد كهو أو (حادث)
[٣١٩]/٢٨	هل يقبل (الحديث) المرسل أم لا
	الوصية بالغلة تنصرف إلى الموجود وإلى ما (يحدث) سواء
	يجوز (إحداث) دليل آخر وعلة عند الأكثر وكذا (إحداث) تأو
	يجوز (إحداث) دليل أو تأويل أو علة إن لم يخرق
ويحدث) فيها ۱۱/[٤٣]، ٤٧، ٤٨	يجوز أن يتوقف الحكم في العقود وغيرها لمعنى يطرأ عليها (
[٣٧٩]/٥	(يحدث) للناس أقضية بقدر ما (أحدثوا) من الفجور
۳۸۹ ،۳۸٦/٥	(يحدث) للناس أقضية على قدر ما (أحدثو ا) من الفجور
(TV9)/0	(يحدث) للناس أقضية على نحو ما (أحدثوا) من الفجور
(TV4)/0	(يحدث) للناس في كل زمان من الأحكام ما يناسبهم
ب في رفعه	يرجح (الحديث) المتفق على رفعه إلى النبي ﷺ على المختلف
179/7	يضاف (الحادث) إلى أقرب أوقاته
(٣٠٣)/٢٨	يعمل بآحاد (الأحاديث) في أصول الديانات
	يعمل (بالحديث) الضعيف في فضائل الأعمال
	يقدم (الحديث) الضعيف على القياس
	حدد
£Y£/Y	إذا اختلفت الحقائق فلا بد من اختلاف (الحدود)
££A/\	إذا تساوت (الحدود) وعدم الترجيح بينهما صرنا إلى القرعة
٤٧٠/٢٥	إذا ثبت (الحد) لم يجز الإسقاط
[£VV]/Yo	إذا رفعت (الحدود) للإمام فلا شفاعة
09/70	إذا رفعت (الحدود) للإمام القاضي فلا شفاعة ووجب (الحد)
00 40 40 70	إذا سقط (حد) الحرابة بالتوبة لم يسقط حق الآدميين
(07A)/Y0	ارتكاب معصية لا (حد) فيها ولا كفارة يوجب التعزير
٣9/1 \	الإسلام لا يسقط (الحد) عمن وجب عليه

٥٤٧ ، ٢٦٣/١٦	اشتراط الخيار على خلاف الأصل فاختص (بالمحدود)
مو والزيادة صحت	الأصل أن المعاملة متى عقدت على ما هو في (حد) النه
٩٦/٢	الأصل عدم (التحديد)
11. [1.0]/11 - 277/1	الأصل عدم (التحديد) إلا بدليل
ـدم حق العبد في الاستيفاء على حق الله عز	الأصل في أسبـــاب (ا لحدو د) إذا اجتمعـــت أن يقـــ
٤٢٦/١٣	وجل
	الأصل في الحج أنه موسع غير (محدود) الطرفين
778/79	الأصول (والحدود) لا مجال للقياس فيها
٤٥٨/٢٥	إقامة (الحد) للإمام
otv/17	الإكراه يسقط (الحد)
٤٥١/٢٥	رُ . الإمام شرط في تنفيذ (ا لحدو د)
٤٥١/٢٥	ر من المنطقة
٤٥١/٢٥	الإمامة ولاية على الأموال والأبضاع (والحدود)
(0.9)/9	الأمر كلما تجاوز عن (حده) أنقلب إلى ضده
حکم۱۱/(۱۰۵)	(التحديد) لا يعرف إلا بالتوقيف ولا يعرف بالرأي والت
(1.0)/11	(التحديدات) بابها التوقيف
({{4}})/۲٥	تداخل (الحدود) إنما يكون مع اجتماعها
٤٧٧/٢٥	تدرأ (الحدود) بالشبهات
(٦١٨)/٨	التزام العمل عند ما (حده) الشرع واجب
۳۸٥/٢٥	تشرع اليمين في الحقوق لا في (الحدود)
(٤٢٥)/٣	التشريع منوط بالضبط (والتحديد)
97/9	التعريض بالقذف كالتصريح في وجوب (الحد)
٥٢٧ ،(٧٦٥)، ٧٧٥	التعزير مشروع في كل معصية لا (حد) فيها ولا كفارة .
(07Y)/٢٥	التعزير واجب في كل معصية لا (حد) فيها ولا كفارة
٥٢/[٧٢٥]، ٧٧٥	التعزير يجري في كل معصية لا (حد) فيها ولا كفارة
	التوبة تسقط (الحد) قبل الرفع إلى الإمام
F	التوبة قبل القدرة في الحرابة تسقط (الحد)
£7/1A-£VA/1	التوبة لا تسقط (الحد)
;	ر. الثلث آخر (حد) اليسير وأول (حد) الكثير ٧٠٠٠
(Y { V) / V	الثلث (حد) بين القليل والكثير عند مالك
(YEV)/V -EAA/1	الثلث (حد) في الشريعة بن القلمان والكثم

ه يسير وكل ما فوقه كثير٧/(٢٤٧)،	الثلث عند مالك آخر (<u>حد</u>) اليسير وأول (<u>حد</u>) الكبير فكل ما دون
	Y\$A
Y & A / V	الثلث في (حد) القليل وما زاد عليه في (حد) الكثير
Y&A/V	
٤٦٩/٢٥	جائز للنَّاس أنَّ يتعافوا (الحدود) ما بينهم ما لم يبلغ السلطان
77(٧3)	
٥٨٢/٨	(الحد) الأصغر ينطوي في (الحد) الأكبر
معاون٥٢/٣٥	(حد) الحرابة يسري على جميع المحاربين المباشر والمتسبب وال
	(ا لحد) لا يتبعض
	(ا لحد) لا يجب بالتهم
180/77	(الحد) لا يسقط بتقادم الزمان
	(ا لحدود) إذا ترادفت تداخلت
٠٠٥ ،((٤٩٣))، ٥٠٥	(الحدود) إذا ترادفت من جنس واحد تداخلت
	(الحدود) إذا كانت من جنس واحد تداخلت
ن لم تتداخلده / (٤٩٣)	(الحدود) إذا كانت من جنس واحد تداخلت وإذا كانت من جنسير
£90/70	(الحدود) تتداخل في الاستيفاء ولا تتداخل في السقوط
	(الحدو د) تثبت بخبر الواحد
771/9	(ا لحدود) تدرأ بالشبه
3- P\X77, P77, F77, T37-	(الحدود) تدرأ بالشبهات۲۰۲، ۱۷۲– ۴۲۵۷، ۶۲:
171/44./	٠١/٨٠٢-٣١/٠٤- ٥٢/[٤٥٤]، ٤٢٤، ٨٠٥، ٢٣٥- ٢٢
{VA/1	(الحدود) تسقط بالشبهات
(٤٥٩)/٢٥	(الحدود) تسقط بالشبهات وما شابهها
(٤٥١)/٢٥	(ا لحدود) تقام بأمر الإمام أو نائبه
٤٦٩/٢٥	(الحدود) التي لا يشرع فيها الصلح هي التي لا يشرع فيها العفو
واحدا ٤/٣٣٧- ٥٥/(٤٩٤)	(ا لحدو د) الخالصة لله تعالى متى اجتمعت تداخلت إذا كان الجنس
٣٦٠/٣	
٤٦/١٣	(الحدود) سوى (حد) القذف لا تتوقف على الدعوى
({44)/٢٥	
00V 6044/70	(الحدود) لا تسقط بالتوبة على الصحيح إلا الحرابة
(٤٢٣)/٢٥	(الحدود) لا تشرع فيها يمين
	الحدود) لا تقام إلا بأمر الإمام

272/70	(الحدود) لا يشرع اليمين فيها إلا في السرقة
، وأجزأ واحدها عن سائرها٢٥/(٤٩٣)	(الحدود) ما كانت من جنس واحد وكان سببها واحدا تداخلت
[879]/٢٥	(الحدود) المتعلقة بحق الله لا تقبل عفوا ولا صلحا ولا إسقاط
٤٨٦/٢٥	
779/79	(الحدود) والأسماء لا تثبت قياسا
144/4	(الحدود) والقصاص مما يحتاط لها وتندرئ بالشبهات
({ 6 9 } / Y 0	(الحدود) والقصاص يندرآن بالشبهات
(٤٩٣)/٢٥	·····································
777/17	(الحدود) يحتاط في درئها
o•A/Yo	····· (الحدود) يحتاط فيها فلا يثبت موجبها إلا باللفظ الصريح ····
[{01]/Yo	(الحدود)مفوضة إلى الإمام
	الحريات (محدودة) بحسب الجمع بين مصالح الجماعات
(ov1)/v	بغيره
(حد) الاختيار	حكم كل مولود حكم أبويه ما دام طفلا صغيرا حتى يصير إلى
	خبر الواحد في (الحد) مقبول
	خبر الواحد مقبول في (الحدود)
۳۱٤/۲۸	خبر الواحد يقبل في إسقاط (الحدود) ولا يقبل في إثباتها
مان الكائنة بين (الحدين) ۲۷/(٤١٤)	الخطاب في الواجب الموسع متعلق بالقدر المشترك بين أجزاء الز
1/47	الدور من مبطلات (الحدود)
(11)/17	
[089]/70	
٤٨٦/٢٥	زيادة الجناية في (الحد) الواحد لا تمنع من الموالاة
({19)/٢٥	سائر (الحدود) لا تسقط بالعفو
(£A0)/Y0	السببان المختلفان لا توالي بين (حديهما)
٦٠٦/٢٥	سراية (الحد) لا ضمان فيها
099 (\$ \$ 7 / 1 \$	
00077/70	سقوط (الحد) عن الأصل يوجب سقوطه عن التبع
P\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	شبهة الشبهة غير دارئة (للحد)
T A/V	الشبهة كما تدرأ (الحد) تثبت النسب والحرية
(٤٥٩)/٢٥	الشبهة يسقط بها (الحد)
099/70	الشفاعة في المعاصي التي لا (حد) فيها ولا كفارة مستحبة

099/70	الشفاعة لا تكون في (حد) ولا حق لازم
Y9Y/1m	الشهادة (بالحدود) تبطل بتقادم العهد
	شهادة النساء في (الحدود) والقصاص كعدمها
(۲・٦)/۸	الشيء إذا لم يكن له (حد) في الشرع اعتبر بالعرف
(الحد)(الحد)	الصبي يلحقه أحكام البالغين في الأموال والحقوق دون ا
(الحدود)٥٢/٠٨٥	الصبيّ يلحقه أحكام البالغين فيّ الأموال والحقوق دون ا
0.1/1	الصلح عن (الحدود) باطل
(٤٥١)/٢٥	العقوبات في جرائم (الحدود) يقيمها الإمام
٤٧٠/٢٥	عقوبة (الحد) لا يجوز لولي الأمر فيها العفو
٣٢/٢٦	العلم بشرعية (الحدود) مانع قبل الفعل زاجر بعده
. (الحد)	القتل والزنا لا يباحان بالإكراه وفي الإكراه الملجئ يسقط
٠٦٨/٢٥	قد ينتفي التعزير مع انتفاء (ا لحد) والكفارة
(o·v)/Yo	القذف على سبيل الكناية والتعريض لا يوجب (ا لحد)
[180]/٢٦	القصاص لا يسقط بالتقادم وفي (<mark>الحدود</mark>) خلاف
Y0V/Y9	القياس يجري في (ا لحدود)
حده) إلى العرف٧١٥٥٠	كل اسم ليس له (حد) في اللغة أو الشرع فالمرجع في (-
	كل أمر احتيج إلى (تحديده) ولم يرد في الشرع (تحديده)
_	كل عمل علق بوقت (محدود) فإنه لا يصح في غير وقته
0 8 9 / 1	كل ما تجاوز عن (حده) انعكس إلى ضده
(0.4)/4	كل ما تجاوز عن (حده) عاد إلى ضده
٠٠٤ ، [٤٩٣] ، ٢٥ – ٢٦/١٨ –٣١٠/٩	كل ما تكرر من (<mark>الحدود</mark>) من جنس واحد فإنه يتداخل
٥١٧ ،٥١٥ ،[٥٠٩]/٩	كل ما جاوز (حده) انعكس إلى ضده
011/9	کل ما جاوز (حده) انعکس علی ضده
) الفرية) الفرية	كل ما لا يقام فيه (ا لحد) فليس على من رماه بذلك (<u>حد</u>
٥٧٨ د(٥٦٧)/٢٥	كل معصية لا (حد) فيها ولا كفارة فيها التعزير
(07Y)/Yo	كل معصية لا (حد) فيها ولا كفارة يجب فيها التعزير
ova/Yo	كل معصية ليس فيها (<u>حد</u>) ولا كفارة يجري فيها التعزير.
م أو ذمي وجب بها (الحد) في دار الحرب	كل معصية وجب بها (<mark>الحد</mark>) في دار الإسلام على مسل
118/9	على المسلم أو الذمي
ما كان (<u>حدا</u>) لله تعالى١٥ (٢٣٥]	كل من أقر بشيء ثم رجعً عنه فإنه لا يقبل رجوعه إلا فيم
٦٧٥/٢٣	كل من درئ عنه (ا لحد) ألحق به النسب

[04]/40	كل من قطع السبل وهتك المحرمات فعليه (حد) الحرابة
٦٧٣/٢٣	كل نكاح يدرأ فيه (ا لحد) فالولد لا حق بالوطء
	كل وطء حرام كان بشبهة أو جهالة (فالحد) فيه ساقط والولد فيه لاحق
	الكناية لا يجب بها (حد) القذف إلا إن أراد بها القذف
	لا تجوز اليمين في شيء من (الحدود) إلا في القسامة واللعان
	لا تجوز اليمين في شيء من (الحدود) إلا القسامة واللعان
	لا تحليف في (الحدود)
	لا تحليف في (الحدود) اتفاقا
٤٦٩/٢٥	لا تسقط (الحدود) المختصة بالله تعالى بالتوبة
	لا تصح الكفالة بنفس (الحد) والقصاص لأن النيابة لا تجري في إيفائهما .
٤٠٦/٧	لا تقام (الحدود) في دار الحرب
	لا تكليف إلا في (حدود) الوسع
(0·V)/Yo	لا (حد) إلا في القذف الصريح
۳۸۰/۱۲	 لا (حد) على المجنون
	لا (حد) في التعريض
	لا (حد) لأقل المهر ولا لأكثره
	لا مدخل للقياس في إثبات (الحدود) والكفارات والمقدرات
٤٩١ ((٤٨٥)/٢٥	لا موالاة بين (حدين)
	لا يبعد الجمع بين (ا لحد) والتعزير بسبب فعل واحد
	لا يبلغ الإمام بالحمى (حدا) يضر بالمسلمين
	لا يجمع بين (حدين)
	لا يجوز (التحديد) بالتحكم وإنما يصار إليه بالتوقيف
101/77	لا (يحد) أحد بالفعل المباح
	لا يستحلف في (الحدود) إلا في السرقة
	لا يستحلف في (الحدود) بالإجماع إلا إذا تضمن حقا
	لا يستحلف في شيء من (الحدود)
	لا يستحلف في شيء من (الحدود) إلا في (حد) القذف
٠٣٢ ، ٥٣٠ / ٩	لا يستوفى (<u>حد</u>) قبل تحقق سببه
۳۱۳/۲۸	ـ وىن لا يقبل خبر الواحد فى (ا لحدود)
	لا يملك القاضي العفو والإسقاط في (الحدود) ويملكه في التعزير
({{277})/٢٥	لا يميز في (حد) ي ووو

4	Z . 10
(٤٢٣)/٢٥	
٥٢/٢٨	لا يوالي بين (<u>الحد</u>) وبين التعزير
[[[[[[[[[[[[[[[[[[[[لا يوالى بين (<u>حدين</u>)
201/70	للحاكم والوالي إقامة (الحدود) دون الإمام الذي فوقه
178/7	ليس على قاذف الصبي والصبية (<u>حد</u>)
(1.1)/11	ما أطلقه الشارع عمل بمطلق مسماه ووجوده ولم يجز تقديره (وتحديده)
٥١٦ ،(٥٠٩)/٩	
[٦١٧]/٨	ما (حده) السَّرَع لا تجوز زيادة فيه ولا نقصان
(Y·0)/A	ما رتب عليه الشرع حكما ولم (يحد) فيه (حدا) يرجع فيه إلى العرف
(0.4)/4	ما طغى عن (حده) فإنه منعكس لضده
٥٧٨/٢٥	ما لا (حد) فيها ولا كفارة من المعاصى يشرع فيه التعزير
Ψ1Λ/1ε -(Y·0)/λ	ما لا (حد) له في الشرع ولا في اللغة يرجع فيه إلى العرف
1.7/1	ما لم يرد الشرع (بت حديده) يرجع فيه إلى العرف
۳٥٤/١١	ما لم يكن له (حد) في اللغة ولا في الشرع فالمرجع فيه إلى عرف الناس
	ما ورد به الشرع مطلقاً وليس له (حد) في الشرع ولا اللغة يرجع فيه إلى ا
•	711, 3.7, 3.7-11/311, 011-77/71
الشريعة يجب الرجوع فيه إلى	ما ورد في الشرع مطلقا من غير (تحديد) ولا (<u>حد</u>) له في اللغة ولا في اا
110/1	العرف والعادة
٥٣٩/٢٥	ما يسقط (الحد) في السرقة يسقط (الحد) في الحرابة
(00+)/٢0	المباشر وغير المباشر في (حد) قطاع الطريق سواء
0.0/Y0-EVA/1	· _ :
	متى اجتمع (حدان) وفي البداية بأحدهما إسقاط الآخر يبدأ بذلك
	متى وجد (حدان) وأقيم أحدهما أمهل إلى أن يبرأ جلده ثم يقام الثاني
	مجاوزة (ا لحد) في الفضائل الخلقية أو القصور عنها يجعلها من المساوئ
78/77	
	المعترض بعد القضاء قبل الاستيفاء في (الحد) كالمقترن بأصل السبب
(07V)/Y0	من أتى بمعصية لا (حد) فيها ولا كفارة فعليه التعزير
ξγλ/\	من أتى معصية لا (حد) فيها ولا كفارة عزر
({\delta \delta)/\fo	س اجتمع عليه (حدان) فلا يوالي بينهما
	ں علم حرمة شيء مما يجب فيه (الحد) وجهل وجوب (الحد) لم ينفعه
۸۳/۲٦	ىن قتله (حد) فلا عقل لهىن

من قتله القصاص أو (ا لحد) لم يكن له دية
من قذف صبيا أو صبية فلا (حد) عليه
نوط التشريع بالضبط (والتحديد)نوط التشريع بالضبط (والتحديد)
النيابة لا تجري في (الحدود)
يتداخل (الحد) قبل إقامته لا بعده
يجوز القياس في (الحدود)
يرجح الخبر بكثرة رواته وإن لم يبلغ (حد) التواتر أو الشهرة٣٣٣٣٣٣)
يرجع الخبر النافي (للحد) على الموجب له
يعزر في كل معصية لا (حد) لها ولا كفارة٢٥٠)
يعفى عن (الحدود) ما لم تبلغ السلطان
يقبل خبر الواحد في إسقاط (الحدود) ولا يقبل في إثباتها
يقبل خبر الواحد في (الحدود) وما يسقط بالشبهات
يقع التداخل في (الحدود) إذا تماثلت
ينتهي (حد) اليسير إلى ما دون الثلث فيما يقبل ذلك ولا يكون فيه ضرر أو ظلم على أ(حد).٢٥١/٧
- •
حدس
الاحتمال إذا لم يكن ناشئا ولا منبعثا عن دليل بل عن مجرد توهم (وحدس) فلا يقاوم الحجة ولا
یقوی علی معارضتها کما أن قاعدة
یقوی علی معارضتها کما أن قاعدة
یقوی علی معارضتها کما أن قاعدة
يقوى على معارضتها كما أن قاعدة

برتفع الفساد (بحذف) الشرط
صح العقد إذا (حذف) الشرط المفسد للعقد
حذق
حل أنواع اللعب الخطرة من (ا لحاذق) بها حيث غلب على الظن سلامته٢٦(٤٧٨)
يحل كلّ لعب خطر (لحاذق)
حل كل لعب خطر (لحاذق) تغلب سلامته
نبغي الاستعانة في كلّ علم وصناعة (بأحذق) من فيها
حذو
ذا اختلف الحكم بالمنبت (والمحاذاة) فقد اختلف بماذا يعتبر
ذا اختلف الحكم بالمنبت (والمحاذاة) فقد اختلف المالكية بماذا يعتبر
لشيء إذا اتصل بغيره إذا كان له مبدأ (ومحاذ) هل يعطى حكم مبدئه أو حكم (محاذيه). ١٢/(١٣)، ١٦
لشيء إذا اتصل بغيره هل يعطى حكم مبدئه أو يعطى حكم (محاذيه)
لشيء إذا اتصل بغيره هل يعطى له حكم مباديه أو حكم (محاذيه)١٩/٦-٨/٥٢٩، ٣٩-١١/[١٣]
لنذر المطلق (يحذي) به (حذو) الفرائض
حرب
لأحكام المتعلقة (بالمحاربة) يستوي فيها الردء والمباشر
ختلاف الدارين دار الإسلام ودار (الحرب) لا يقتضي اختلاف سائر الأحكام ٩/(١١٣)
ذا سقط حد (الحرابة) بالتوبة لم يسقط حق الآدميين
لباغي لا يحل دمه إلا (الحرب) أو الصيال
لباغي لا يحل دمه إلا (<u>الحرب</u>) أو الصيال والاعتداء
لباغي لا يحل دمه غير (حرب) أو صيال
باعات أهل (الحربِ) كلها ماضية إذا أسلموا بعد التقابض فيها
توبة قبل القدرة في (الحرابة) تسقط الحد
عالة (ا لحرب) يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها
عد (الحرابة) يسري على جميع (المحاربين) المباشر والمتسبب والمعاون٥٣٩/٢٥
حدود لا تسقط بالتوبة على الصحيح إلا (<u>الحرابة</u>)
الحربي) بالأمان ملتزم لأحكام الإسلام فصار كالذمي في المعاملات
ار (الحربِ) ليست ناسخة للأحكام الشرعية أو بعضها

(084)/40	الردء تبع للمباشر في (المحاربة)
118/4	ربين المسلمين تستوي فيها الأمكنة من دار الإسلام إلى دار (الحرب)
(٤٧٣)/٢٦	كل أنواع الفروسية مما ينفع الجماعة وقت السلم أو وقت (<mark>الحرب</mark>) جائزة
(٤٦٣)/٢٦	كل ما يكون من مكايدة (ا لحرب) يعمل به ولا عبرة بمصدره
في دار (الحرب) على	كل معصية وجب بها الحد في دار الإسلام على مسلم أو ذمي وجب بها الحا
118/4	المسلم أو الذمي
[044]/40	كل من قطع السبل وهتك المحرمات فعليه حد (الحرابة)
٤•٦/٧	لا تقام الحدود في دار (الحرب)
ط ذلك ٢٦٠٠٠٠	لا يتعدى الأمان إلى ما خلفه الكفار في دار (ا لحرب) من أهل ومال إلا إذا ش
۳٦٨/٢٦	ما كان من حقوق الناس (فالحربي) المستأمن والذمي في ذلك سواء
٥٣٩/٢٥	ما يسقط الحد في السرقة يسقط الحد في (الحرابة)
7 8 0 / 1 8	المباحات في دار (الحرب) يملكها من أخذها ويختص بها
ار الإسلام ١١٤/٩	المعاملات التي تجري بين المسلمين في دار (الحرب) تعتبر كما لو تمت في ه
·	<u> </u>
	حرج
(4)/٤	ارتفاع اللزوم عند (ا لحرج)
٦٤/٣٠-[٦١]/٤	الأصل إذا أدى حمله على عمومه إلى (الحرج) فهو غير جار على استقامة
(٩)/٤	أصل الشرع وضع (الحرج) فيما يشق الاحتراز منه
٥٢٠ ، ١٦/٥ (ع	الأصل في الأحكام المعقولية لا التعبد لأنه أقرب إلى القبول وأبعد عن (ا لحر
ج)٥/٧٥٤	الأصل في الأحكام المعقولية لا التعبد لأنها أقرب إلى القبول وأبعد عن (ا لح
 الضرورات مستثناة من	ترك القياس في موضع (ا لحرج) والضرورة جائز لأن (ا لحرج) منفي ومواض
۳٦٣/٢	قضيات الأصول
(۲۲۹)/٣	
(٢١)/٤	تكليف ما لا يطاق أو ما فيه (حرج) كلاهما منتف عن الشريعة
١٢ ،(٩)، ٢٢	(الحرج) الشديد منفي عن الأمة
١٤/٤	
۳٣/٤	(الحرج) اللازم للفعل لا يسقطه
100/17	(الحرج) مدفوع
١٤/٤	(الحرج) مدفوع بالنص
۱۲۱ ۲۳، ۱۵۱، ۱۲۱	<u>ريم</u> (الحرج) مدفوع شرعا
	(الحرم) مرفع٥/٩٩- ٦/٨٨١، ١٩٢، ١٩٢، ٧٤٧- ٧٢٠٦/ ٢٠٩،

PTT, • AT, PIT, TTT, VTT, TTT, IPT, 3PT, 0PT, 0.3, PI3, TT3, PT3,
VF3- A\017, P17, 377, .77- P\71, .17, 017, 130, 730, 3301\
VT3- 11/.T. PTT, T3T - 71/113, A03, 310 - 31/7.T- V1/A.T17,
97/70-11/4/1-07/70-11/4/
(الحرج) مرفوع شرعا
(الحرج) مرفوع عن المكلف ١٧٨/١ - ٢٠٠١ - ١٧٨/١ ، ٢٥٦ - ١٩٥/٨ - ٥٩٥ ، ٥٩٥
(الحرج) مرفوع غير مقصود. ٣/ ٢٣٠، ١٣٠ - ٤/[٩]، ٢٢- ١٥٤/٧ - ١٥٤/٥ - ٢٧٤/١٨ - ٢٧٤/١٨ - ٦٤/٣٠
(الحرج) مرفوع مدفوع منفي منتف
(الحرج) منتف بالنص
الرخصة لا يليق بها (الحرج) والضيق
رفع (الحرج) ٢٥/٧١ - ١٥/٤ ع - ١٨١/٧ - ١٨١/٧ - ١٩٠٩/١٩ - ١٩/٩٨٥ - ١٢/٥٣٥ - ١٢/٥٢٣
الغالب هو المعتبر ما لم يؤد إلى (الحرج)
القياس يترك بالضرورة (والحرج)
لا (حرج) في ترتيب الحكم على ما هو من النوادر
لا (حرج) في الدينلا
لا (حرج) في ترتيب الحكم على ما هو من النوادر
لا (حرج) فيهلا
ما لا يمكن التحفظ منه إلا (بحرج) فهو معفو عنه
مبدأ رفع (الحرج)
مبنى الحج على رفع (الحرج) والضيق
المشقة (والحرج) إنما يعتبران في موضع لا نص فيه وأما مع النص بخلافه فلا١٥٥/٧
من شك في نقض وضوئه فإن كان أول شكه أعاده لأنه تيقن بالحدث وشك في زواله وإن كان
يحدث له كثيرا لم يعد دفعا (للحرج)
يحدث له كثيرا لم يعد دفعا (<u>للحرج)</u> نفي (الحرج)في (الحرج)
النوم لا يمتد فلا يكون في وجوب القضاء عليه (حرج) وإذا كان كذلك فلا يسقط الوجوب ٤٦١/١٢
حرر
لأصل (الحرية)
لأصل في الإنسان وتصرفاته (<u>الحرية)</u> والإباحة ١٥١/٣، [١٦٥]، ١٧٨، ١٧٨- ٤٩٣/٢١
لأصل في بني آدم الأدميين (الحرية)
لأصل في بني آدم (<u>الحرية</u>)لأصل في بني آدم (<u>الحرية</u>)

(TV•)/7	الأصل في العقود (ا لحرية) والإباحة
(٤٩٣)/٦	الأصل في عمل (الحر) أن يكون لنفسه ما لم يقم دليل يدل على أن العمل للغير
۳۹ ،[۳٥] ، P۳	الأصل في الناس (الحرية)
۳۳۷/۲	
٣٩/v	
177/٣	
(110)/٢٣	الحجر على (الحر) السفيه العاقل البالغ المبذر لماله صحيح
110/77	(الحر) لا يحجر عليه لدين ولا لسفه
77/V -09/Y	
٣ ٢٩/٢	(الحر) مسلط على ماله بالاستهلاك والإتلاف ما لم يكن عليه حجر قبل ذلك
رف بتصرفه ضرا	(الحريات) محدودة بحسب الجمع بين مصالح الجماعات بأن لا يلحق المتصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
(0) /) /	بغيره
۳٦/٧	 (الحرية) لا تبطل بعد ثبوتها
ודז/ד	<u></u>
۱٦٧ ، ١٦٥/٣	<u>- رح-</u> الشارع متشوف (للحرية)
۳٦/٧	
۳۸/۷	
(To)/V	 الظاهر في الناس (الحرية)
(T0)/V	
۳۸/۷	
(٣٦)/٧	القاعدة في الناس (الحرية)
(ov)/Y·	ي لا تجب الزكاة إلا على (حر) مسلم تام الملك على ما تجب فيه الزكاة
110/7٣	لا يحجر على (الحر) البالغ العاقل السفيه
117/75	لا يحجر على (الحر) العاقل البالغ إلا على من يتعدى ضرره إلى العامة
۱٦٩ ،١٦٥/٣	متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم (أحرارا)
(٣٨٥)/٣٢	متى سيق الكلام في (تحرير) معنى لا يكون حجة في غيره
(٣0)/V	الناس على (الحرية) حتى يصح الرق
(٣٥)/V	الناس محمولون على (الحرية)
۷/۳۲، ۸۳	

حرز

YTY/V	الأجير المشترك لا يضمن ما لا يمكن (الاحتراز) منه
£0V/10	(الاحتراز) عن الغرر واجب ما أمكن
٨١/(٢٢٢)	(الاحتراز) عن مواضع الشبه من باب الدين
(٩)/٤	أصل الشرع وضع الحرج فيما يشق (الاحتراز) منه
	أمر النجاســة مبني علـــى أن مــا لا يمكن (التحرز) منه عفي
(100)/19	يعف عنه
YTY/V	إن قدر ما يتغابن الناس فيه بحيث لا يمكن (<u>التحرز</u>) عنه يكون عفوا
(٣٨٥)/١٨	(التحرز) عن الخصومة واجب ما أمكن
	(التحرز) عن الغدر واجب
(۲۲۱)/۱۸	(التحرز) عن مواضع التهمة واجب
٥٣٦/٢٨	الترك مع الحرص على (إحراز) فضيلة النفل دليل الكراهة
٥٢٣/٢٥	(حرز) الشيء ما جرت العادة بحفظه فيه
٥٢٣/٢٥	(الحرز) يختلف باختلاف الأموال والبلدان
(YYY)/V	العفو منوط بما يشق (الاحتراز) عنه غالبا
YTY/V	الغبن اليسير الذي لا يمكن (الاحتراز) عنه يمضي في البيوع
	القليل إذا لم يمكن (التحرز) عنه فيتطرق العفو إليه
YA1/1	كل شيء معه حافظه فهو (حرزه)
1AY/V	كل ما شق (الاحتراز) عنه يعفى عنه
Y18/V	كل ما شق (الاحتراز) منه عفي عنه
، ۱۷۸ ، ۱۲۷ ، ۲۲۰ [۳۲۲]،	كل ما شق (الاحتراز) منه يعفى عنه ٤٨٢/١ - ١٥٦/٧ ، ١٦٨
	177, 587, 877- 51\VIF
Y E E / V	كل ما لا يشق (<u>الاحتراز</u>) عنه فهو عفو
(YYY)/V -YA•/1	كل ما لا يمكن (الاحتراز) عن ملابسته معفو عنه
177/71-171/14	كل ما يتعذر (الاحتراز) عنه عادة فهو معفو عنه
(YT1)/Y	كل ما يشق البعد أو (الاحتراز) عنه لا يكون سببا موجبا للضمان
[100]/19	كل ما يعسر (<u>التحرز</u>) عنه من النجاسات يعفى عنه
سماننان	كل ما يمكن تجنبه (والاحتراز) أو الاحتياط عنه يكون سببا موجبا للف
قليلها وكثيرها١٩/(١٥٥)	كل نجاسة لا يمكن (الاحتراز) عنها أو يمكن بمشقة كثيرة يعفى عن
[777]/17-17.	

[074]/10	لکل مال (حوز) بلتق به
V/777	ما تعذر (الاحتداز) عنه لا يضمن
بود المال	ما كان بيت المال فيه (حدرًا) فاستحقاقه معتب بوح
[711]/7	ما لا يستطاع (الاحتراز) منه لا يفسد الصوم
711/7	
/\PF3- V\vo1, [177]- 31\F•7, F17	
V\377, (177)- 31\7PT, 710, A00	ما لا يمكن (الاحتران) عنه فاس بمضمون
£AT/11-£10 6779/V	1 L 2000 (IV-: 1:) 2:4 is as as
777, 777	1 K > (1 K = 1) 20 L
17/8	
710/7	
(YYY)/V - 179/Y	ما لا يمكن (التحرر) عنه فهو عقو
YTY/V	
سقط اعتباره٧/ ٢٢٣)	ما لا يمكن (التحرز) عنه ولا يستطاع الامتناع منه
107/19-00A/V	ما لا يمكن (التحرز) عنه يكون عفوا
YY9/V	ما لا يمكن (التحرز) منه فهو عقو
110 ((111)/1+	ما لا يمكن (التحرز) منه لا يفطر الصائم
£9V/٣	ما يشق (الاحتراز) منه فهو عقو
T\0/T+	ما يشق (الاحتراز) منه يعقى عنه
(111)/1	
788/18	
[787]/18-190 (197 (190/17-87//737]	
· فيما لا يمكن ١٤ ١٤/(٥٩٨)	المباح مقبل السلامة فيما يمكن (الاحتياز) عنه لا
الخيانة١٦/(٤٢١)	من المارحة على الأمانة (والاحتراز) عن شيعة ا
(19.)/17	من سبق إلى شيء (وأحرزه) كان أحق به
لا فلا١٩ (١٥٥)	النحاسة التي بشق (الاحتراز) منها بعفي عنها و ما
من٧/(٢٣١)	الملاك اذا كان يأم لا يمكن (التحرز) عنه لا يضد
077/70	بعت في الشرع (حيز) المثار
٥٤٣/٢٢	يعبر في السي الروايد
[0 [7] / 7]	ما: م حفظ الوديعة في (حوز) مثلها عوفا
	J V <u>JJ</u> G 1-J - 1J

حرص

الترك مع (الحرص) على إحراز فضيلة النفل دليل الكراهة
من علامات عدم قصد التشريع عدم (الحرص) على تنفيذ الفعل ٢٠٥١ - ٣٢٦/٥ - ٣٢٦/٥

حرف

ل على شيء معدوم على خطر الوجود وليس بكائن لا	الأصل في (<u>حروف</u>) الشـــرط أنهــــا تدخ
(Y·7)/YV	محالة
(ovr)/rr	إلى (حرف) جر لانتهاء الغاية
(ovr)/rr	إلى (حرف) يدل على انتهاء الغاية زمانا ومك
(oat)/TT	بل (حرف) إضراب عن الأول وإثبات للثاني
وراء الغاية ٣٢/(٨٥)	التقييد (بحرف) الغاية يدل على انتفاء الحك
(V·1)/TY	(حرف) الباء للإلصاق في وضع اللغة
٢٣/[٧٦٢]، ٨٧٢، ١٩٢، ٣٠٧	(<u>حرف</u>) لا للنفي
ره (٥٤٩)/٣٢	(حرف) لو يدل على امتناع الشيء لامتناع غي
(714)/٣٢	كلما (حرف) يتعلق بالأفعال ويقتضي التكرار
(٦٦٧)/٣٢	لا (حر <u>ف</u>) نفيلا (حرف
(700)/٣٢	لكن (حرف) عطف واستدراك
، ۱۵۵، ۲۲۰، ۲۲۰، ۵۸۵، ۵۸۵، ۲۰۲، ۲۲۰، ۳۳۰	لو (<u>حرف</u>) امتناع لامتناع . ٣٢/[٥٤٩]، ٥٥٧
(019)/77	لو (حرف) امتناع للجواب لامتناع الشرط
00./٣٢	لو (حرف) لما كان سيقع لوقوع غيره
واستلزامه لتاليه	لو (حرف) يقتضي في الماضي امتناع ما يليه
يره۳۲/(۲۲۹)	لولا (حرف) يدل على امتناع الشيء لثبوت غ
ع جوابه لوجود شرطهع	لولا (حرف) يقتضي في الجملة الاسمية امتنا
(779)/٣٢	لولا (حرف) يوجب امتناع الفعل لوقوع اسم
الأهواء النفسية (والانحرافات) الفكرية وهي تحكيم	المصلحة التي تعارض النص هي من قبيل
	للأهواء في النصوص الدينية

حرم

(Y{Y)/\\	لأدمي كله (<u>محترم</u>) حيا وميتا
ما كان عليه في حياته	لآدمي (محترم) بعد موته على

(101)/٣	الآدمي (محترم) حيا وميتا
11/(٧٤٢)- ١١/٢٠٢	
(194)/۲۷	
(۲٤٣)/۲٤	اتحاد الملة سبب الإرث واختلافها سبب (الحرمان)
111/77	
(194)/17	
٣٩•/ λ	اجتماع الحلال (والحرام)
[٦٦٧]/١٢	
(YY)/q -A/V	الاحتياط في باب (الحرمة) واجب
	ي على الخروج من (الحرمة) إلى الإباحة أشد منه في العكس
٠٦٢ ،(٥٥٩)/٢٧	الاحتياط يقتضي الأخذ (بالتحريم)
.71/[177], 777, 777, 777	الاحتيال على إبطال الحقوق الثابتة (حرام)
	الاحتيال على إبطال الحقوق الثابتة للغير (حرام)
Y97/Y·	
	الأحكام التكليفية دائرة بين الإيجاب والندب (والتحريم) والكراهة
001/19	إخراج الصلاة عن وقتها (حرام)
£{{\range}}	
الابتداء والانتهاء٣٨٧/٨	إذا اجتمع الحل (<u>والحرمة</u>) في المحل يترجح جانب (الحرمة) في ا
(٣٨٥)/A	إذا اجتمع الحلال (والحرام) رجع (الحرام)
٤/٣٤، ١٥١ - ٧/١١٠، ١١٣-	إذا اجتمع الحلال (والحرام) غلب (الحرام) ١٩٦، ١٧٣، ١٩٦-
	٨/٢٧٦، ١٨٣، [٥٨٣]- ٩/٠٨١، ١٩١، ١٩٧، ٢١٢، ٢
	•/\///- //\/PP/
109/7	إذا اجتمع الحلال (والحرام) غلب (الحرام) الحلال
	إذا اجتمع ما تقع به الذكاة وما لا تقع في الصيد (حرم) أكله
۸/۲۸۳، ۹۳۳	إذا اجتمع المبيح (والمحرم) يغلب (المحرم)
۳۸۸ ،(۳۸۵)/۸	إذا اختلط (الحرام) بالحلال والتمييز غير ممكن (يحرم) الكل
٣٨٩/٨	اذا اختلط الحلال (بالحرام) والحلال غالب يحتج بشهادة القلب
حرمته) وكان لازم ذلك تغير أصل	ءُ
	م . آخر يجب استصحابـــه أو تــرك العمل بظاهر آخر يجب إعم
V*/Y	الصحيح
۸/(۵۸۳)، ۹۸۳	ت إذا استوى الحلال (والحرام) يغلب (الحرام) الحلال

۳۹٠/۸	إذا اشتبه المباح (بالمحرم) فيما لا ضرورة إليه (فيحرم) الكل
عد في استباحة ما هو (محرم)	إذا أقيمت الحاجة العامة في حق الناس كافة مقام الضرورة في حق الوا-
	عند فرض الاختيار فمن المحال أن يسوغ الازدياد من (الحرام) انتفا
	إذا تعارض الإعطاء (والحرمان) قدم الإعطاء إذا كان التعارض لا ترجيح
) في الأصح. ١٩٨/١١، ٢٠٠	ذا تعارض دليلان أحدهما يقتضي (<u>التحريم</u>) والآخر الإباحة قدم (التحريم
	إذا تعارض (المحرم) وغيره من الأحكام الأربعة قدم (المحرم)
177 (171/11	إذا تعارض المكروه (والمحرم) قدم (المحرم) والتزم دفعه
۱۱/[۷۲۱]، ۱۷۱-	ذا تعارض المكروه (والمحرم) قدم (<u>المحرم</u>) والتزم دفعه وحسم مادته.
	٧١/٢١٣، ٧١٧
۷۹۱، ۹۹۱، ۲۰۱۱ [۱۱۲]	ذا تعارض هتك (ا لحرمة) وبراءة الذمة فما المعتبر منهما١١/
(*11)/11	ذا تعارض هتك (الحرمة) وبراءة الذمة قدم براءة الذمة
//\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	ذا تقابل (محرمان) لم يمكن الخروج عنهما وجب ارتكاب أخفهما
(۲۹۱)/۱۲	ذا (حرم) الاستعمال (حرم) الاتخاذ
[0·V]/٣	ذا (حرم) الشارع شيئا عوض عنه ما هو خير وأنفع
(٣٣٧)/١٢	ذا (حرم) النظر (حرم) المس
يلا فلهم أن يأخذوا منه قدر	ذا طبق (ا لحرام) الزمان وأهلـــه ولــــم يجدوا إلى طلب الحلال سب
۳/(۳۲۵)	الحاجة
ما يحتاج إليه ولا يقتصر على	ذا عم (ا لحرام) قطرا بحيث لا يوجد فيه حلال إلا نادرا جاز استعمال ا
(077)/٣	الضرورة
٩٨/٢١-٣٢٠/٩	ذا كان الغالب في الانتفاع بالمبيع هوالمنفعة (<u>المحرمة</u>) فلايجوز بيعه
(194)/47	ذا كان الفعل من جهة وأحدة استحال كونه واجبا (وح راما)
الكف عن استعماله ويحكم	ذا لم يمكن الكف عن المحظور إلا بالكف عما ليس بمحظور فيجب
00 · (0£A/YV	(بتحريم) الكل
(ΓV٦)/A	رتكاب (الحرام) لا (يحرم) الحلال الذي كان قبله
، إلى مفروضها ۲۰ / (۲۷۳)	ركان الحج إذا تطوع بها (المحرم) وكان عليه فرض من جنسها انصرفت
٥٨٠/٢٧	سباب (الحرام) (حرام)
(۱۸۸)/١٦	لإسلام إذا طرأ فإنه يلاقي (<u>الحرمة</u>) القائمة بالرد
(\A\)/\\	لإسلام متى ورد (والحرام) غير مقبوض يمنع من قبضه بحكم العقد
وتعالى فيها (التحريم) فتعود	لأشياء كلها على طلقها وعلى حلها حتى يحدث الله سبحانه
(٣٤٦)/٦	(حراما)
١٦٦/٣	لأصل إباحة الأفعال ما لم تثبت (حرمتها) بدليل

۳۸·/۸	الأصل الإباحة إلا ما ورد الشرع (بتحريمه)
ق (محترم) للغير المنع في التصرف ٣٥/١٠ ٣٥/	الأصل أن في كل تصرف حصل في محل مشغول بحز
	الأصل أنه (يحرم) بسبب الرضاع ما (يحرم) بسبب ال
ية٢٤ية	الأصل بقاء (تحريم) اللحم حتى تتحقق الذكاة الشرع
۵٦/٥	أصل البيع مباح لا (حرمة) فيه
\$YY/Y8	الأصل (التحريم)
(٤٦٩)/٢٤	الأصل (<u>تحريم</u>) الحيوان حتى يتيقن سبب إباحته
[١١٥] ، ٩٦/١٤	الأصل (حرمة) الانتفاع بمال الغير بغير إذنه
	الأصل الحل ما لم يوجد (المحرم)
	الأصل في الأبضاع (التحريم) . ٢٤٨/٢ - ٢٤٨/٢،
	الأصل في الأبضاع (التحريم) حتى يتحقق السبب الم
175/4	
يح	الأصل في الأبضاع (الحرمة) حتى يتحقق السبب المب
_	الأصل في الأشياء الإباحة أو (التحريم) أو الوقف
	الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على (الته
•	الأصل في الأشياء (التحريم) حتى يدل الدليل على ال
) الحل والإباحة ٦/(٣٤٦)	الأصل في الأشياء التي لا ضرر فيها ولا نص (تحريم
	الأصل في الأشياء النافعة الإباحة وفي الأشياء الضارة
(10)/9-407/7	الأصل في الأموال (التحريم)
بيح	الأصل في الأموال (التحريم) ما لم يتحقق السبب الم
	الأصل في الأموال والأبضاع (التحريم)
	الأصل في باب الذكاة (التحريم)
(٣٣٠)/٢١	الأصل في التسعير هو (الحرمة)
	الأصل في الحيوان (التحريم)
(٤٦٩)/٢٤	
٥٨١ ،٥٨٠/٩	الأصل في الخبائث (الحرمة)
070/9	الأصل في الخبائث (الحرمة) وفي الطيبات الحل
[843] , \$47, \$43, \$43, \$43, \$643]	الأصل في الذبائح (التحريم)
(٤٨٩)/٢٤	الأصل في الذبيحة (الحرمة)
ا ويبطل إلا ما دل الشرع على (تحريمه) وإبطاله	الأصل في الشروط الجواز والصحة ولا (يحرم) منها
	نصا أو قاسانصا

٤٧٠/٢٤	الأصل في الصيد (التحريم)ا
٠٨٢ ،٥٨١ ،(٥٧٣)/٩	الأصل في الطيبات الحلية وفي الخبائث (الحرمة)
4 ٢/(٣٦٣)	الأصل في العادات الإباحة فلا (يحرم) منها إلا ما (حرمه) الله ورسول
	الأصل في كل مستخبث (التحريم)
	الأصل في كل مستطاب الحل وفي كل مستخبث (التحريم)
	الأصل في اللحم (التحريم) إلا بذَّكاة شرعية
	الأصل في اللحوم (التحريم)
	الأصل في المضار (التحريم)
	الأصل في المضار (التحريم) والمنع
ورسوله ٦/(٣٧٠)	الأصل في المعاملات كلها الإباحة فلا (يحرم) منها إلا ما (حرمه) الله
يم) والمنع الشرعي ٣٠/(١٤٣)	الأصل في المنافع الإباحة والإذن الشرعي والأصل في المضار (التحر
	الأصل في المنافع الإباحة وفي المضار (التحريم)
1	الندب أو الوجوب مع الإذن وقد تعظم المضرة فيصحبها (التحري
	الأصل في المنافع الإذن وفي المضار المنع (والتحريم)
	لأصل في المنافع الحل وفي المضار (ا لح رمة)
	لأصل في الميتات (التحريم)
	الأصل في النهي (التحريم)
£٣£/Y	الأصل في النواهي أنها (للتحريم)
٥٦٤/٢	اصل ما هو مضرة (التحريم) وأصل ما هو منفعة الحل
	اصل مال الرجل (محرم) على غيره إلا بما أبيح به
(111)/14	صل مال كل امرئ (محرم) على غيره إلا بما أحل به
	لأصل متى تعارض نصان غلب (المحرم) على المبيح
£AV/YV	صل المضار (التحريم) والمنافع الحل
(188)/٣٠	صل المنافع التحليل وأصل المضار (التحريم)
٠٠٨/٢٧	ضافة (الحرمة) إلى العين نفي للحل
({\tau})/V	لإضوار بالناس (حرام) الاختيار
(٣١)/A	لإضرار بالنفس (حرام)لإضرار بالنفس (حرام)
£7A/V	ضرار الحيوان (حرام)
	الاضطرار يبيح (المحرم)
	اعتبار الحاجة في تجويز الممنوع كاعتبار الضرورة في تحليل (المحرم

\'\Y\Y\	اقتران الذم يؤكد حكم (التحريم)
٦٠٣/YV	اقتضاء اللعن (للتحريم)
٥٩٨/YV	الأمر بالترك (للتحريم)
(090)/YV	الأمر بالترك يفيد (التحريم)
TEE/T1 -[090] .08 . /YV	الأمر بترك الفعل يقتضي (التحريم)
نيل (التحريم)(۲۸۷)۳۱	الأمر بعد الحظر يدل على رجوع الحكم إلى ما كان عليه ا
(019)/٢٤	الأمر بقتل شيء يقتضي (حرمة) أكله
TAV/Y	الأمر للوجوب والنهي (للتحريم)
(17)/4	الأموال محظورة (محرمة) إلا بنص
ف قدر (الحرام) بالاجتهاد ويتصدق بذلك	إن اختلط المال الحلل (بالحرام) فعليه أن يعر
(۲۱۵)/۱٤	المقدار
17/\71	إن اندفع الصائل بالأسهل (حرم) الأصعب
ثابا عليها ولا متقربا به١٩٤/٢٧	إن (الحرام) لا يكون واجبا والمعصية لا تكون طاعة ولا ه
ما يوجب (حرمة) الآخر (وحرمة) أحدهما	إن وجدت شرائط التناقض بين الضدين فوجوب أحده
198/77	توجب وجوب الآخر
يه أعلى الرتب بخلاف الانتقال من الإباحة	الانتقال من (الحرمة) الثابتة بالنص إلى الإباحة يشترط ف
(198)/9	إلى (الحرمة) فإنه يكتفي فيه بأيسر الأسباب
، (التحريم) إلى الحل بالعكس ١١٠/٧-	الانتقال من الحل إلى (التحريم) يكفي فيه أدنى سبب ومر
	٧٢/٠٢٥، ٣٢٥
(۲٤٨)/١١	الإنسان (محترم) بعد موته (كاحترامه) حال حياته
أعظم من اهتمامه بالانتقال من الحلال إلى	اهتمام الشارع بالانتقال من (الحرام) إلى الحلال
(194)/9	(الحرام)
دا (يحرم) الجمع بينهما۲۲/(۳۷۷)	أيما امرأتين إذا فرضت إحداهما ذكرا لم يحل للأخرى أبا
٥٦٧/٢٧	باب (الحرمة) مبني على الاحتياط
TTV/A	الباطل لا يتوصل به إلى حل ما (حرم)
ظورات أعظم (ح <u>رمة</u>) من بعضها . ۲۷۳/۱۲	بعض الأماكن والأزمان في حكم الطاعات ومواقعة المحا
[9V]/Y1	البيع إذا وقع (محرماً) أو على ما لا يجوز فمفسوخ مردو
ها البلوى (<u>حرام)</u> ۸۱/(۸۹)	بيع كل نجاسة لا تدعو الضرورة إلى استعمالها ولا تعم بـ
1 • 1 / 4 1	البيع (المحرم) حكمه الفسخ
(Y 9 Y)/Y7	تجب طاعة الإمام في غير أمر (محرم)
لد الخئولة٧٥٠٠	(تحرم) نساء القرابة إلا ما دخلت تحت ولد العمومة أو و

[٣٦٣]/٢٣	(تحرم) نساء القرابة إلا من دخلت تحت ولد العمومة أو ولد الخؤولة
(٣٢١)/٢١	(تحريم) الاحتكار في كل شيئ إذا أضر بالناس
(779)/1٣	(التحريم) إذا كان لآدمي معين أمكن أن يزول برضاه
(0,0)/	(التحريم) تابع للحقيقة والمفسدة لا للاسم والصورة
rqy/r1	(تحريم) الشيء بعد وجوبه نسخ
(۲۳۹)/۱۲ - ٤٠٢/١٠	(تحريم) الشيء يكون (تحريما) لدواعيه
۱۳۲- ۱۱/۲۵۳، ۳۵۳	(التحريم) كما يكون في أعيان الأشياء يكون أيضا في منافعها١١/
في منع الحل في ٤٣٧/٨	(التحريم) المتوقع لا يؤثر في الحسال عدم الحل كما أن الحل المتوقع لا
۷۲/۰۸، ۲۸، ۵۸	
YVX/T1 -0V+/YV	(تحريم) المسبب يوجب (تحريم) السبب
	(التحريم) المضاف إلى الأعيان تقدر إضافته إلى ما هو المقصود من تلك العي
	(التحريم) والتحليل ليس إلى الناس وإنما هو إلى الله تعالى أخص
٤/[٣٩٣]، ٢٩٣	
[074]/77	(التحريم) يتعدد بتعدد أسبابه
٧٢/(٩٧٥)، ٢٧٢	(التحريم) يتعدد وتتعدد أسبابه
٧٢٥، ١٨٥- ٣٣١٠٣٤	(التحريم) يحتاط له ١١/١١٥- ٢٧/[٥٥٩]، ٥٦٦، ٧
o & V / Y V	(التحريم) يستلزم الإثم
۳۲٦/۳	(التحريم) يعتمد المفاسد والوجوب يعتمد المصالح
٣٧٠/١٣	التحيل لإسقاط حق المسلم (حرام)
، ١٣٤ - ١٦/٨١، ٢٢	التراضي يصحح كل معاملة إلا ما كانت (محرمة) في نفسها ١٣١/١٦
07./17.77	ترك (<u>الحرام</u>) واجبترك (<u>الحرام</u>)
٥٣٦/٢٨	ترك الشيء لا يدل على (<u>تحريمه</u>)
٥٧٥ ،(٥٦٩)/٢٧	ترك ما لا يتم ترك (<mark>الحرام</mark>) إلا بتركه واجب
£ £ A / \	ترك (<u>المحرم</u>) أولى من فعل المندوب
(٣٢٣)/١٤	ترك الواجبات عندنا في الضمان كفعل (<u>المحرمات</u>)
	التسمية والحيلة لا تجعلان (<u>الحرام</u>) حلالا
يء (محرم) ١٦/(١٧٩)	تصح العقود والقبوض التي وقعت في حال الكفر إذا لم يكن فيها بعد الإسلام شم
97/18	التصرف في حق الغير بغير إذنه (<mark>حرام</mark>) سواء أضر به أو لا
(90)/18	التصرف في ملك الغير (حرام)ا
وه.۱۱/(۱۲۷)، ۱۲۸	تعارض (المحرم) مع المكروه يقتضي تقديم درء (المحرم) ولو بارتكاب المكر

£Y/YA	تعاطى العقود الفاسدة (حرام)
	تعاطي (<u>المحرمات</u>) مع قيام مـــوجب الطبــع وداعيته أخف
097/9	الداعية
(٣١٩)/٩	التعاوض على (المحرم) ممنوع
(TAO)/A	تغلب جهة (الحرمة) على جهة الحل احتياطا
(OAY)/YY	تغيير الاسم لا يؤثر في تحليل (الحرام)
م) الحلال٧١٤٢٥	تغيير الاسم لا يؤثر في تحليل (الحرام) كما لا يؤثر في (تحريد
(£YV)/9	التفويت بغير عذر (حرام)
(11)/A	تقرير الظلم وتثبيته (حرام)
	التقرير على الظلم مع إمكان المنع منه (حرام)
٧٨/٤	التلفيق بين المذاهب (حرام)
(787)/11	
	التي عقدها الكفار يحكم بصحتها بعد الإسلام إذا لم تكن (م
777/9(الثابت من وجه ملحق بالثابت من كل وجه في باب (ا لحرمات
(אדר)/(אדר)	الجزاء على الأفعال (المحرمة) من العباد يكون حقا لله تعالى.
(1.1)/1/	جعلت العقوبات في انتهاك (الحرم) في الأبدان لا في الأموال
وأخواله وعماته وخالاته ٢٣٠٠/(٣٦٣)	جميع أقارب الرجل من النسب (حرام) عليه إلا بنات أعمامه
٥٩٨/٢٧	جميع صيغ الأمر التي تفيد طلب الترك تقتضي (التحريم)
٥٠٣/١٢	الجهل بالعقوبة مع العلم (بالتحريم) لا يرفع العقوبة
٤٠٨/٢	(حرام) على أحد أن يقول بالاستحسان إذا خالف الخبر
0 £ A / Y V	(الحرام) فيه إنم وعقوبة
VY/11-898/7	(الحرام) لا يتعدى إلى ذمتين
۱۱ (۳۶)، ۷۱	(الحرام) لا يتعدى ذمتين
(٦٣)/١١	(الحرام) لا يتعلق إلا بالذمة المشغولة به
11/[75], •٧, ١٧- ٢١/٢٤٢, ٨٤٢	(الحرام) لا يتعلق بذمتين ٨٦٧٦-
7/0P, FP- A/[0V7]- 71/707	(الحراه) لا (يحره) الحلال
99/71	(الحدام) لا يصلح سبا لثبه ت الملك
(TVO)/A	(الحداء) لا نفسد الحلال
۱۱/(۳۲)، ۲۲	(الحرام) لا ينتقا لذمتين
(٣١٩)/٩	(الحرام) المطلق لا يقبل المعاوضة بحال
فعلهفعله	(الحرام) منهى عنه على الجزم مثاب على تركه معاقب على

TV7/A-97 (90/7	(الحرام) (يحرم) الحلال
٣٤ • /V	(الحرام) يزول وصف (الحرمة) فيه بالضرورة
(۲۲۱)/9	(الحرمات) تثبت بالشبهات
71/037, 737, [707]	(الحرمات) قصاص
780/11	(حرمة) الآدمي الحي فوق (حرمة) الميت
Y0Y/11	(حرمة) الآدمي الميت (كحرمة) الآدمي الحي
\ " \ " \ " \ " \ " \ " \ \ " \ \ \ \ \	(<u>حرمة</u>) الأدمي ميتا (<u>كحرمته</u>) حيا
۸/۹	(<u>حرمة</u>) الأعضاء (كحرمة) النفوس
	(حرمه) الإنسان الحي أعلى من (<u>حرمه</u>) الميت
70/11	(الحرمة) تتعدى إلى الأموال مع العلم
78/11	(الحرمة) تتعدى في الأموال مع العلم
117/18	(حرمة) التصرف في حق الغير لا تقف على المضرة
٣٧/٨	(حرمة) تعاطي ما يؤثر في العقل من مواد مخدرة
(1.4)/٧	(الحرمة) الثابتة بيقين لا تزول بالشك
720/11	(حرمة) الحي اكد
137], 737, 837, 937	(حرمة) الحي آكد من (حرمة) الميت
788/11	(<u>حرمة</u>) الحي أكد من (حرمة) الميت عند التعارض
(181)/11	(حرمة) الحي أعظم من (حرمة) الميت
780/11	(<u>حرمة</u>) الحي اوكد من (<u>حرمة</u>) الميت عند التزاحم
780/11	(<u>حرمة</u>) الحي أولى بالمراعاة من (<u>حرمة</u>) الميت
(781)/11	(<u>حرمة</u>) الحي وحفظ نفسه أولى من حفظ الميت
(TVO)/19	(<u>حرمة</u>) سطح المسجد (<u>كحرمته</u>)
	(حرمة) الشيء تدل على (حرمة) ما فوقه بطريق الأولى
(٦٣)/١١	(الحرمه) لا تنتقل إلى دمتين
(17)/9	<u>(حرمة</u>) مال المسلم (كحرمة) دمه
779/77	(حرمة) المصاهرة العارضة تمنع بقاء صحة النكاح (كالحرمة) الأصلية
٥٢٢/٩	(الحرمة) المعتبرة بالصفة إنما تثبت باعتبار تلك الصفة
(7٤٧)/١١	<i>(حرمه</i>) الميت (كحرمة) الحي
۸/۹	(حرمة) النفس أعظم من (حرمة) المال
(009)/YV	(ال حر مة) يحتاط لها
£ £ \ / \ \	الحريم) تابع لما هو (حريم) له

(ovv)/11	
(ovv)/11	(حريم) الشيء في حكمه
73, 273-11/443, [٧٧٥]- 11/131	(<u>طريم)</u> السيء تنطق به المستقطعة المستقطعة (<u>حريم</u>) له ۲۰/۲–۲۰/۸
[01] .001 .007/11	(العريم) له عام ما للو (عريم) الممنوع ممنوع
070/77	الحطيطة من الدين بشرط تعجيله قبل حلوله (حرام)
اله لد	الحقيقة من الدين بسرط تعابية بن عود بري المركة الحقيقة المركة الحرمة) والمنزلة إلا الوالد في حق
(٣٢٦)/A	الحكوى و يكتبو ليه (<u>عرام)</u> الحكم بالباطل (حرام)
	عكم الحاكم لا يحل (حراما) ولا (يحرم) حلالا
(V1)/Y0	حكم الحاكم لا يحل (حراما) ولا (يحرم) حلالا على مز
يسقط عنها	حكم النفساء حكم الحائض في جميع ما (يحرم) عليها و
٦٠٨/٢٧	الحل (والحرمة) لا يجتمعان في محل واحد
YE+/1	الحلال بين (والحرام) بين
(TVO)/A	الحلال حلال لا يفسده مجاورة (الحرام) له
ي دار الإسلام (حرام) في بلاد الكفر ١١٤/٩	الحلال في دار الإسلام حلال في بلاد الكفر (والحرام) فر
(٣٧°)/A	الحلال لا (يحرم) بملاقاة (الحرام)
(78%)/11	الحي والميت يشتركان في (الحرمة)
(7/0)/17	حيث (حرم) الأخذ (حرم) الإعطاء إلا لضرورة
[777]/17	حيث (حرم) النظر (حرم) المس
(٣٧١)/١٣	الحيل كلها لإسقاط واجب أو لارتكاب (محرم) باطلة
{VY/Y {	الحيوان المشكل أمره الأصل فيه (التحريم)
الإباحة الإباحة	الخبر الدال على (التحريم) راجح على الخبر الدال على
٥٧٠ ، ١٥٣٠/٢٧	دواعي (الحرام) يتعلق بها حكم (التحريم)
٣٩٨/١٦	الدين بالدين (حرام) إذا كان من الطرفين
(٣٩٧)/١٦	الدين بالدين (حرام) في الشرع
(01)/4	(a) a) (a) a (b) (b) a (b)
(Υ°Λ)/V	الدريعة إلى (العرام) (حرام)الرخصة لا تستباح (بمحرم)
٧٠/٢٨	الرخصة لا تكون مع (الحرمة) والكراهة
71/YA	ال خصة ما أبيح فعله مع كونه (حراما)
744/44	ال ضاء (المحرو) شرعاً ما أنيت اللحم وأنشز العظم
110/17	ال ضاء (بحرم) ما (بحرمه) النسب
۳۷٦/۸	الزنا لا (يحرم) الحلال

ا (يحرمه) الإسلام١٧٩)/١٦.	سائر العقود للكافر ما سلف منها ويجب عليه ترك م
31/777, 777, A30	السبب (المحرم) لا يفيد الملك
(۲۰٥)/١٤	سبيل المال (الحرام) هو التصدق
£ £ ٣ / Y	سد ذراتع (الحرام) واجب
, عنان السماء	السطح له (حرمة) المسجد منه إلى تحت الثرى وإلى
۱/۳۲/۱ ۲۱/[۳۰۳]، ۲۰۲	السكران من (محرم) كالصاحي
	الشارع لا (يحرم) ما يحتـــاج الناس إليه من البي
140/11	ذلك
	الشارع لا يذم إلا على ترك واجب أو فعل (محرم) .
(۲۲۱)/9 -٣٨•/٨	الشبهة تعمل عمل الحقيقة في إيجاب (الحرمة)
(۲۲۱)/9	شبهة (الحرام) (حرام)
٧/٣/١ - ٩/٧٢٢، ٢٣٢، ٢٤٢ - ٨١/٢٨	الشبهة في باب (الحرمات) ملحقة بالحقيقة
	الشبهة في باب (الحرمة) تنزل منزلة اليقين
	الشبهة في (الحرمات) كالحقيقة احتياطا
٧\٠/١، ٨٣٤- ٢\٠٨١، [٢٢٢]	الشبهة ملحقة بالحقيقة في باب (الحرمات)
V•/\\	الشبهة ملحقة بالحقيقة في باب (الحرمات) احتياطا
بيث ۸۷۳)/۹ -۵۰۷/۳	الشريعة الإسلامية أباحت كل طيب (وحرمت) كل خ
٥٦٠/٢٧ –٦٢٧/٢٣	الشك لا يقع به (التحريم)
(1•9)/٧	الشك والإمكان لا يستباح به (المحرمات)
معصية	الشيء الواحد يستحيل أن يكون واجبا (حراما) طاعة
(حرم) حلالا۲٤/[٢٥]، ٥٣٥، ٥٤٥، ٥٥٥	الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل (حراما) أو
TE/10	الصناعة (المحرمة) كالعدم
ع إلا أن يمنع مانع من نص أو إجماع ١٥/(٢٢٥)	الضابط في الشروط التي لم (<u>تحرم)</u> الحلال بأصل الشر _ك
(Y00)/V	الضرورة ترفع (التحريم)
(٣٤٣)/٣١	الظاهر في النهي (التحريم)
1.5 (37 (88/)	الظلم يجب إعدامه (ويحرم) تقريره
٨/٨٧، ١٨، ٢٨، ٨٨- ٣١/٤٤١، ٢٤١	الظلم يجب دفعه (ويحرم) تقريره
٠٤، ٤٤، [١٦]، ٩٣، ٩٧- ١٢/٣١٣، ١١٣	الظلم (يحرم) تقريره٨/
(حرم) الله سبحانه وتعالى ٢/(٣٦٤)	لعادات الأصل فيها عدم الحظر فلا يحظر منها إلا ما
١١٧/٨ -[٣٦٣] ، ٣٤٧/٦	لعادات الأصل فيها العفو فلا يحظر منها إلا ما (حرمه
\V .(Y)/\V	لعبادة بدون شرطها فاسدة (حرام)

T.0/17	عدم مباشرة (ا لحرام) واجب
A A A A A A A A A A A A A A A A A A A	لعذاب في مقابل (التحريم)
	العرف لا يصير (<u>الحرام)</u> مباحا
حل (الحرام) أو يبطل الواجبات أو يقر البدع في دين الله أو يشيع	عرف لا يعبير <u>(سعر)</u> . العدف المصادم للنصوص الذي ب
للا اعتبار له ولا يجوز أن يراعى في تقنين أو فتوى أو قضاء ١٤١/٨	الفساد والضور في دنيا الناس ف
(0 { V) / T V	العقاب إنما يكون لفعل (محرم)
غلب جانب (الحرمة) وبطلت كلها	العقدة إذا حمعت حلالا (وحراما)
أعظم من عقوبتهم على فعل (المحرمات)	عقوبة بني آدم على ترك الواجبات أ
سحتها بعد الإسلام إذا لم تكن (محرمة) على المسلمين. ١/١٧١-	العقود التي عقدها الكفار يحكم يص
	۱۸۸ ([۱۷۹]/ ۸۸۱
صح إذا لم يكن فيها بعد الإسلام شيء (محرم) ١٨٥/١٦	
لكفر تصح إذا لم يكن فيها بعد الإسلام شيء (محرم) ١٨٥/١٦	عقود الكفار التي وقعت في حال ال
YA/17	العقود (المحرمة) لا تقع لأزمة
صلحة أو مفسدة ضرورية أو حاجية حكم عليها بما يناسبها من	عوائد الأمم متى اشتملت على م
	وجوب أو (تحريم)
(٣١٩)/٩	عوض (الحرام) (حرام)
ب فعل ومتى دار بين الندب (<u>والتحريم)</u> ترك	
ضيلة الجماعة	فعل المكروه أو (<u>الحرام)</u> مفوت لف
حدة فيستحيل كونه واجبا (حرام <u>ا</u>)	الفعل الواحد بالشخص له جهة وا
	القاتل بحق لا (يحرم) من الميراث
ث	القاتل بسبب لا (يحرم) من الميرار
	القادر على اليقين (يحرم) عليه الظ
الحل إلى (التحريم) يكفي فيه أدنى سبب ومن (التحريم) إلى الحل	
(194)/9	بالعكسبالعكس
لـحل إلى (<u>الحرمة</u>) يكفي فيه أدنى سبب ومن (<u>الحرمة)</u> إلى الحل	القاعدة الشرعية أن الانتقال من اا
(197)/9	بالعكسبالعكس
<u> حرمة</u>) إذا أفضت إلى مصلحة راجحة ٤/(٣٦٧)- ٢٤١، ٢٤٠، ٢٤١	قد تكون وسيلة (المحرم) غير (مح
ل بزواله لعلة أخرىل بزواله لعلة أخرى	قد يقع (التحريم) بالشيء ولا يزوا
حرم) فيه۲۱/(۳۹۱)	القرض لا يفسد بذكر الشرط (المع
(٣٢١)/١٢	القمار (حرام)
(٣٢١)/١٢	القمار (محم) مطلقا

(٣٢١)/١٢	القماركله (حرام)
عي الفساد (والحرام) منهما إلا	القول قول من يدعي الصحة والحلال منهما ولا يلتفت إلى قول من يد
وكان القول قوله۲/۲۳	أن يكون له وعليه البينة فإن لم تكن بينة أحلف الذي يدعي الصحا
({{\cute{\cie\cute{\cute{\cute{\cute{\cute{\cute{\cute{\cute{\cute{\cute{\cie\cute{\cute{\cute{\cute{\cute{\cute{\cute{\cute{\cutee{\cutee{\cute{\cute{\cute{\cute{\cute{\cute{\cute{\cute{\cute{\cute{\cute	قيام المبيح في المحل يوجب مع (التحريم) شبهة في إسقاط العقوبة
٣٦٥/٢	كثرة (الحرام) واستواء الحلال (والحرام) يوجب تغليب حكمه في المن
£97/Y	الكراهة تشتد بكثرة (الحرام) وتخف بكثرة الحلال
Y+7/1831/7+Y	الكسب (<u>الحرام</u>) كالعدم
نكاح والملكتكاح والملك	كل أمر لا يحل إلا بملك أو نكاح فإنه لا (يحرم) بشيء حتى ينتقض اا
جز له التزوج بالأخرى لأجل	كل امرأتين بينهما رحم (محرم) بحيث لو كانت إحداهما ذكرا لم ب
(TVA)/TT	النسب دون الصهر فإنه (يحرم) الجمع بينهما
درم) تناكحهما (يحرم) الجمع	كل امرأتين بينهما قرابة أو رضاع لو قدرت إحداهمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
(TVV)/TT	بينها
ك (حرم) الجمع بينهما٢/٤٧٣	كل امرأتين بينهما قرابة أو رضاع لو كان بينك وبين امرأة (حرمت) عليا
ينهماا	كل امرأتين بينهما قرابة أو رضاع يقتضي (المحرمية) فلا يجوز الجمع بـ
ما لا يجوز أن يجمع بينهما إلا	كل امرأتين لو كانت إحداهما ذكرا والأخرى أنثى (حرم) النكاح بينه.
يجوز ذلك	في مسألة إذا جمع بين المرأة وبين ابنة زوج كان لها قبل ذلك فإنه
٥٧٠/٢٧	كل (<u>حرام</u>) الوسيلة إليه مثله
(٣٧١)/١٣	كل حيلة تنصب لإسقاط ما أوجبه الله أو تحليل ما (حرمه) فهي باطلة .
٣٠٥/٤	كل ذريعة إلى فعل (<u>محرم</u>) ممنوعة
Y97/Y·	كل سبب يتحلل به من (الإحرام) قبل استيفاء موجبه يختص (بالحرم).
(٣٧٩)/٢٢	كل سلف جر منفعة فهو (حرام)
٩٧/٢١	كل شراب (محرم) فإنه (يحرم) بيعه
(450)/17	كل شيء (<u>حرام</u>) فطلبه (<u>حرام</u>)
170/٣	كل شيء حلال إلا ما جاء النص (ب <u>تحريمه</u>)
	كل شيء عاش في البر والبحر فأصابه (<mark>المحرم</mark>) فعليه الكفارة
إنه يلزمه فيه الفدية ٢٠/(٤٢١)	كل شيء فعله (المحرم) مما يحصل له به الترفه أو يزيل به عن نفسه أذى ف
الحلال منها خاصة ٢ / (١٠٣)	كل صفقة جمعت حلالا (<u>وحراما</u>) فهي كلها (<u>حرام)</u> ولا ينعقد البيع في
1.7/11	كل صفقة وقعت بحلال (وحرام) بطلت الصفقة كلها
	كل صفقة وقعت بحلال (وحرام) لا تجوز في البيوع
تحب الإعادة ١٩/١٥٥، ٥٥٢	كل صلاة أديت مع كراهة (<mark>التحريم</mark>) تجب إعادتها ومع كراهة التنزيه تس
الإعادة١٩ المادة	كل صلاة أديت مع الكراهة فإن كانت تلك الكراهة كراهة (<mark>تحريم</mark>) تجب

و عن غيره	كل طواف وجد في وقته يكون عن (المحرم) وإن نواه تطوعا أ
(TTV)/17	كل عضو (حرم) النظر إليه (<u>حرم</u>) مسه ولا عكس
YYY/11-010/1	کل عقد (حرام) فوجوده کعدمه
(۲۱۳)/۱۷	س کل قربة بدون شرطها (حرام)
ov8/17	ں و و
[٣٧٩]/٢٢	ں رس بر کل قرض جر نفعا فھو (<mark>حرام</mark>)ک
٤٠٠/٢٢	ں رس بر کل قرض شرط فیه أن یزید فهو (حرام)
(٣٧٩)/٢٢	کل قرض شرط فیه أن یزیده فهو (<u>حرام)</u>
[٣٢١]/١٢	ى روسى كل قمار (محرم)كل قمار (محرم)
٤٧٣/٢٦	من معر <u>اسر.</u> كل لعب ولهو مما لا يستعان به على حق شرعي فهو (<mark>حرام</mark>) .
، التخمين (يحرم)٤٧٤/٢٦	ص . ووور كل لهو اعتمد الحساب والفكر لا (ي <u>ىحرم)</u> وكل ما كان معتمده
صدقة في (تحريم) الرجوع فيها ١٧ /٩٤	س هو . كل ما أريد به من الهبات وجه الله تعالى فإنها تجري مجرى الع
1.4 1.0/4-011/8	كل ما (حرم) بيانه فالتعريض فيه واجب
14/77	كل ما (حرم) بيعه (حرم) إجارته
٥٦٠/٢	كل ما (حرم) (تحريم) الوسائل فإنه يباح للمصلحة الراجحة .
[1.0] (٩٨ (٩٦/٩	كل ما (حرم) التصريح به لعينه فالتعريض به (حرام)
القذف وما حل التصريح به أو (حرم) لا	كل ما (حرم) التصريح به لعينه فالتعريض به (حرام) كالكفر و
٤٨٢/٢	لعينه بل أمارض فالتعريض به جائز كخطبة المعتدة
حل التصريح به أو (حرم) لا لعينه بل	کل ما (حرم) انتصریح به لعینه فالتعریض به (حرام) وما .
YVE/1A-99/9	لعارض فالتعريض به جائز
ملا للملكا۲۲۱) (۲۲۱)	كل ما (حرم) الشارع تملكه والانتفاع به لا يصلح أن يكون مـ
(٣٦١)/١٨	كل ما (حرم) على البالغ فعله (حرم) عليه فعله بولده الصغير.
(٣٦١)/١٨-٤٧٥/١	كل ما (حرم) فعله على البالغ وجب على ولي الصبي منعه من
	كل ما (حرم) فعله على البالغوجب على ولي الصبي منعه منه
م) إلا بسببه٩/[٢١٥]	كل ما (حرم) لصفته لا يباح إلا بسببه وما يباح لصفته لا (يحر
(TTV)/17	كل ما (حرم) نظره (حرم) مسه
(٣٤٦)/٦	كل ما سكت عن إيجابه أو (تحريمه) فهو عفو
۳۳ ،۳۲/۸	ل ما ضر النفس والعقل فالتداوي به (حرام)
به القضاء يجزئه عن قضاء ما نسي إلا	كل ما فعله (المحرم) من أمر الحج تطوعا لا ينوي
YVT)/Y•	الصلاة
۱٤٠،۲۳۸/١٥	كا ماكان (حالما) بدون الشيط فالشيط لا سحه

(٥٧٣)/٩	كل ما كان من الخبائث فهو (حرام)
لال له بيعه وكل ما كان (يحرم) الربح فيه على	كل ما كان يطيب الربح فيه لبائعه من المبيعات فحا
٧٠/٢١	بائعه منها (فحرام) عليه بيعه
إلا السبعإلا السبع	كل ما لا يستباح أكله فإن قتله مباح (للمحرم) وغيره
، مع قتله	كل ما لا يؤكل فإن قتلته وأنت (محرم) فلا غرم عليك
	كل ما لو شرطه في العقد كان (حراماً) فاسدا فقصده
0.1. 1.1- 11/777, 377, 117, [FAY]	كل ما وجب بيانه فالتعريض فيه (<u>حرام</u>)٩٥/٩، ٩٩،
الحل (والحرم) ولا شيء عليه في ذلك ٢ / (٤٤٣)	كل ما يبتدئ بالضرر غالبا فإن (للمحرم) قتله ابتداء في
ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	كل ما يتعلق (بالإحرام) من الأفعال فحكــــم أكثره .
[٣٤١]/٢٠	عليهعليه
£££/Y+	كل ما يجوز قتله لا فدية على (المحرم) فيه
[887]/۲・	كل ما يجوز قتله لا فدية (للمحرم) فيه
يي	كل ما (يحرم) على (المحرم) البالغ (يحرم) على الص
نَدْ يته	كل ما يفعله (المحرم) من محظورات (إحرامه) فعليه و
[70]/۲・	كل مال (حرام) وجب التخلص منه لا زكاة فيه
أو إجماع١٨٣)/ ١٣.	كل مال فهو (حرام) على غير صاحبه إلا ما أباحه نص
(0,4%) (27%/11	كل (<u>محرم</u>) (فحريمه) (حرام)
حلالا بيقين٧ (١٠٩)	كل (محرم) فهو على (تحريمه) حتى يعلم أنه قد صار
له التحلل منهله التحلل منه	كل محصر منع من المضي في موجب (الإحرام) جاز
0.1/7-17/1	کل مسکر (حرام)
(٣٤٦)/٦	كل مسكوت عن ذكره (بِ تحريم) أو أمر فمباح
(YTV)/17	كل معاملة أو عقد يعين على معصية الله فهو (محرم) .
إذا طرأ بعد (الإحرام) لم يبح التحلل ٢٩٦/٢٠	كل معنى لو وجد قبل (الإحرام) لم يمنع وجوب الحج
787/17	كل مكروه فهو إلى (ا لحرام) أقرب
له أن يتحلل من (إحرامه) ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	كل من أحصر بالمرض أو غيره من الموانع فإنه يجوز ا
(٣٣٧)/١٢	كل من (حرم) النظر إليه (حرم) مسه
ده ذلك ۱۲/(۲۰۰) - ۱۲/۳۱، ۲۲۳	كل من علم (تحريم) ش <i>يء</i> وجهل ما يترتب عليه لم يف
0 £ A / Y Y	كل من فعل (محرما) أو ترك واجبا استحق العقوبة
ابة	ئل من قطع السبل وهتك (<u>المحرمات</u>) فعليه حد الحر
سه بإباحته فيكون مباحا بإباحة مالكه له٢٥/٢	ئل من كان مالكا فماله ممنوع به (محرم) إلا بطيب نف

ام) سواء أكانت اليمين منعقدة أم	كل من لم يقصد الالتزام لم يلزمه نذر ولا طلاق ولا عتاق ولا (<u>حوا</u>
£V£/Y•	كانت غموسا أم لغوا
بغير الهديبغير الهدي	كل من منع عن المضي في موجب (<u>الإحرام)</u> لحق العبد فإنه يتحلل <u>ا</u>
ما حقا لله تعالى لا لحق العبد فلا	كل من منع من المضي في موجب (<u>الإحرام</u>) حقيقة أو منع منه شرع
797/7	يتحلل إلا بالهدي
(1847)/٢٠	كل مؤذ يجوز (للمحرم) قتله بغير معنى الصيد
لاقلاق	كل نكاح انعقد (حراماً) لا شبهة فيه ولا اختلاف فيه فلا يلحق فيه ط
يلحقي	ري كل نكاح كان فيه اختلاف ودخلت في (تحريمه) الشبهة فالطلاق فيه
	كل هدي بلغ (ا لحرم) فعطب فقد أجزأ
۳۸٧/۲٠	ر كي بري <u> </u>
حقعلى ٤١٢/٢٣	كل وطء (حرام) كان بشبهة أو جهالة فالحد فيه ساقط والولد فيه لا-
عيح يحل شرعا لا يحمل على ما	ع العاقل محمول على الصحة مهما أمكن حمله على وجه صح
٣٠/٩	ريحرم) شرعاً
٥٨٠/٢٧	كلما تضاعفت (الحرمات) فهتكت تضاعفت العقوبات
£Y£/Y	كما يتضاد (ا لحرام) والواجب يتضاد المكروه والمندوب
(00)/۲۲	كما (يحرم) أخذ الأجرة على (الحرام) (يحرم) إعطاؤها
;	لا إجمال في اللفظ الذي علق التحليل أو (التحريم) فيه على الأعياد
(†٧٩)/١٢	لا تثبت النعمة بالفعل (المحرم)
٦٨/٢٣	لا تجوز الوكالة على فعل (محرم)
(٣٦٣)/٦	لا (تحرم) عادة إلا (بتحريم) الله
۱۷۸ ، ۱۷۷/۳	لا (تحريم) إلا بالسمع
۸٧/٢٤	لا تصع الوصية بمعصية وفعل (محرم)
۱۱ [۲۳]، ۲۰، ۲۷	لا تنتهك (حرمة) آدمي لآخر
	لا عبرة بالعقد على (المحرم) إذا لم يتصل به قبض قبل الإسلام
fΥλ/Υ	لا قيمة (لمحرم) لأنه لا يجري عليه ملك
(Y00)/V	لا (محرم) مع الضرورة
1\(177)	لا ملك لأحد في (الحرام)
٠٦٠/١٩	لا مهرب من الكراهة إلى (الحرام)
3\/15. 7\	لا واجب في الشريعة مع العجز ولا (حرام) مع الضرورة
۲/۱۷۱، ۱۳۳- ۷/۸۰۲	لا واجب مع عجز ولا (حرام) مع ضرورة
٠٨/١٩	لا واحب مع العجز ولا (محرم) مع الضرورة

قق التحليل بما هو حجة (<u>التحريم)</u>	لا يتحا
اجتناب (المحرم) إلا باجتناب ما اشتبه به	
ز الجمع بين امرأتين لو فرضت كل منهما ذكرا (حرمت) عليه الأخرى فإن ثبت الحل على	
. 16 - 6 - 7 16 - 1	- أ
ند الفرصين جاز الجمع بينهما	
	لا (بح
£	
رم) من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء في الثدى وكان قبل الفطام	لا بخد
ج من (التحريم) المتيقن المتقدم شيء إلا ما تيقن خروجه	ا د يامر الاينما
· ·	
غ الانتقال من ترك الكراهة إلى ارتكاب (الحرام)	د يسو الأنف
ع إلا ما شرعه الله ولا (يحرم) إلا ما (حرمه) الله	د يسر لا بعقد
المتبايعان البيع على الأعيان (المحرمة)	
- حلال (بعرام)	
الملك على الأشياء (المحرمات) بأعيانها	لا يفع ا
ن اللعن إلا على (محرم)	
اللعن إلا بمباشرة (الحرام)	
· يكون إلا على فاعل (المحرم)	
· يكون إلا على فعل (محرم)	
ل على تأكد (التحريم)	
ستدل به على (الحرمة)	
ذن (<u>بالحرمة</u>)	
دال على الوجوب يدل على (حرمة) النقيض	اللفظ ال
أن يتصرف في ملكه كيف يشــــاء ما لم يستلزم ذلك التصرف (محرما) مما ورد الشرع	للمالك
حريمه)	(بتــ
، أباح الطيبات (وحرم) الخبائث	الله تعالى
، أحل الطيبات (وحرم) الخبائث	الله تعالى
حرم) الخبائث	الله قد (
للعب أصلهما على الإباحة إلا أن يقوم دليل على (التحريم)	اللهو واا
الحرام) الأرض جاز استعمال ما تدعو إليه الحاجات والضرورات٣/[٥٦٣]	لو عم (ا
لحرام) الأرض جاز أن يستعمل منه ما تمس حاجته إليه دون ما زاد٣/(٥٦٣)	لو عم (ا
<u> </u>	- '

لو عم (الحرام) أرضا ولم يبق بها حلال جـــاز تناول قدر الحاجة دون التنعم ولا يتوقف على
الضرورة٣/(٣٢٥)
لو عم (الحرام) جاز استعمال ما يحتاج إليه ولا يقتصر على الضرورة بل على الحاجة ٣/(٥٦٤)
لو عم (الحرام) قطرا بحيث ندر وجود الحلال جاز أخذ المحتاج إليه وإن لم يضطر بلا تبسط . ٣/(٥٦٤)
ليس لأحد أن يقول في شيء حل ولا (حرم) إلا من جهة العلم وجهة العلم الخبر في الكتاب أو
السنة أو الإجماع أو القياس
ليس لأحد تحليل ما (حرم) الله في دينه ولا (تحريم) ما احل الله في دينه ٨/(٩٩٥)
ليس (لحرام) (حرمة) في الحلال
ليس يحل بالحاجة (محرم) إلا في الضرورات
ما أثبت (التحريم) المؤبد إذا طرأً على النكاح قطعه
ما أخذ في (الحرام) (حرام)٩ / (٣١٩)
ما أدى إلى (الحرام) فهو (حرام)
ما أسكر كثيره فقليله (حرام)الالالالالالالالالالالالالالالال
ما أصله (التحريم) فلا يستباح بالشك٧[١٠٩]
ما أفضى إلى (حرام) فهو (حرام)ما أفضى إلى (حرام) ٣٩٦، ٣٩٥، ٣٩٦
ما أفضى إلى (الحرام) فهو (حرام)
ما أمر بقتله فهو (حرام)
10191627/78
ما به يترك (الحرام) واجب٢٧(٥٦٩)
ما (حرم) أخذه (حرم) إعطاؤه١/٠٤٠ ٢١٠، ٢١٠، ٢١٠، ١٩٩، ٢١٤، ٢٢١، ٢٥٧ ما
Y/\(0AY), VAY, 3PY, F3M- 31\V•1
ما (حرم) أخذه (حرم) إعطاؤه إلا لضرورة
ما (حرم) استعماله (حرم) اتخاذه ۱/ ۶۶- ۲/۱۲، ۲۰۰، ۲۱۶- ۲۱/۲۸۲، ۲۸۷، [۲۹۱]،
ما (حرم) استعماله (حرم) بيعه
ما (حرم) استعماله مطلقا (حرم) اتخاذه على هيئة الاستعمال
ما (حرم) الانتفاع به لا يجب ضمانه
ما (حرم) بالنسب (حرم) من الرضاعة مثله
ما (حرم) (تحريم) الوسائل فإنه يباح للحاجة أو المصلحة الراجحة ١/٣٦٧)
ما (حرم) سدا للذريعة أبيح للمصلحة الراجحة ٢/٣٧٠، ٥٦٠- ١٩٤/٤، ٢٩٧، [٣٦٧]، ٢٧٣-
07/272./17

TV1/E -07·/Y	ما (حرم) سدا للذريعة أخف مما (حرم) (تحريم) المقاصد
م منه۳ (۵۰۷)	ما (حرم) الشارع خبيثا ولا ضارا إلا أباح لعباده طيبا بإزائه أنفع لهـ
(7٨٥)/17	ما (حرم) على الآخذ أخذه (حرم) على المعطي إعطاؤه
۳٦٨/١٨	ما (حرم) على البالغ وجب على الصبي منعه منه
، ۱۳۰۰ ، ۱۳۳۰ ، ۱۳۳۸ <u>۸۱ / (۱۲۳</u>)	ما (حرم) على الرجال البالغين فعلى الولي أن يجنبه الصبيان . ١٢/
	ما (حرم) على الرجل فعله (حرم) عليه أنّ يمكن منه الصغير
	ما (حرم) على المكلف منع منه الصغير حتما
	ما (حرم) فعله (حرم) طلبه آ/٤٠٠ - ٣١/٣-٢٨٥/١٢، ٢٨٧، ٢٩٢
771/7	
(٣٤٥)/١٢	ما (حرم) فعله حظر طلبه
1.V/4	ما (حرم) لا لعينه بل لعارض فالتعريض به جائز
٠٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٥	ما (حرم) لذاته أشد مما (حرم) لوصفه
(٧٦٧)/٤ -07 • / ٢	ما (حرم) لسد الذرائع فإنه يباح عند الحاجة والمصلحة الراجحة
٥٢٢/٩	ما (حرمه) الله (تحريماً) مطلقاً لا يباح إلا إذا وجد سبب حله
1.0/9	ما حل التصريح به أو (حرم) لا لعينه بل لعارض فالتعريض به جائز
	ما عقد من العقود (المحرمة) ولم يتم بالقبض حتى جاء الإسلام ير
[٣٧٥]/١٩	ما فوق المسجد له (حرمة) المسجد
(٤٨١)/٢٤	ما فيه نفع بلا ضرر من الحيوان (يحرم) قتله
٩٨/٢١	ما كان الانتفاع به (حراماً) وإمساكه (حراماً) فثمنه (حرام)
071/9	ما كان حلالا بسببه لا يأتيه (التحريم) إلا من جهة وصفه
31\777, 777	ما كان له منفعة (حرمها) الشارع لا يقبل الملك
797/17	ما كان (محرماً) اتخاذه لم يجز اتخاذه ولا اقتناؤه على حال
٤٤٠/٥	ما كان (محرماً) لذاته لا يدور (تحريمه) مع علته وجودا وعدما
الأعيان (حراماً) بوصفه وسببه فهو	ما كان من الأعيان حلالا بوصفه وسببه فهو حلال بين وما كان من
٠٢٢ ، ٢٢٥ ، ٣٢٥	(<u>حوام</u>) بين
٤٧٩/٢٤	ما كان من ذوات الأنياب من السباع فهو (<mark>محرم</mark>)
يلزمه الدمن	ما كان مؤقتا من النسك بالمكان إذا أخره (<u>المحرم)</u> عن ذلك المكان
YVA/T1 -0V · /YV	ما لا خلاص من (ا لحرام) إلا باجتنابه ففعله (حرام)
£ . 0/41 -(019)/7V	ما لا خلاص من (ا لحرام) إلا به فهو واجب
	ما لا موات حوله لا (حريم) له
٤٨١/٢٤	ما لا نفع فيه ولا ضرر لا (يحرم) قتله

(7٤٠)/١٢	ما لا يتطرق إليه إلا بارتكاب (ا لحرام) يكون (<mark>حراما</mark>)
٣٠٥/٤	ما لا يتم اجتناب (الحرام) إلا باجتنابه فهو (حرام)
٥٤٧/٥	ما لا يتم اجتناب (المحرم) إلا باجتنابه فهو (محرم)
-077 (010), 000, 100, 000	ما لا يتم ترك (ا لحرام) إلا بتركه فتركه واجب ۴۳۰/۲۷
	£ . ۲ . ۳
٥٧٦/٢٧	ما لا يتم ترك (الحرام) إلا بتركه فهو واجب
(079)/۲٧	ما لا يتوصل إلى ترك (الحرام) إلا به يكون فرضا
(791)/17	ما لا يجوز استعماله (يحرم) اتخاذه
(٣٤٦)/٦	
(٣٤٦)/٦	
£17/7٣	ما ليس (بحرام) على التأبيد فعقد النكاح يوجب شبهة فيه
YA9/1A	ما وجب بيانه (حرم) التعريض فيه
	ما وجب تعلقه (بالإحرام) وجب أن يكون في (الحرم)
من الحيل فهو حسن ١٣٠٠٠٠١/(٣٧٧)	ما يتخلص به الرجل من (العرام) أو يتوصل به إلى الحلال
۲۸۰/۱۲	ما يتطرق إليه بارتكاب (الحرام) يكون (حراما)
	ما (يحرم) بوصفه لا يحل إلا لضرورة أو إكراه وما حل بصة
188/1	ما يفضي إلى (الحرام) (حرام)
۳۹۳،۲۹۹/٤	ما يفضي إلى (الحرام) فهو (حرام)
(۲۳۹)/۱۲	ما يقطع بتوصيله إلى (الحرام) فهو (حرام)
11./Y	ما يوقن تحليله فلا يزيله الشك عن ذلك إلى (التحريم)
	ما يؤكل نظيره في البر من حيوان البحر فحلال وما لا يؤكل
(٤٩٩)/٢٧	المباح قد يكون مباحا بالجزء (محرما) بالكل
٣ ٦١/٢	مباشرة (الحرام) لا تباح إلا لضرورة
۳۰۷ ،۳۰٥/۱۲	مباشرة (الحرام) لا تجوز إلا للضرورة
(٣٠٥)/١٢	مباشرة (الحرام) للتخلص منه جائزة
009/77-77/77	مبنى الحل (والحرمة) على الاحتياط
(٤٨٩)/٢٤	مبنى الذبائح على (التحريم)
أو ظهرت فيها مفسدة معتبرة لأهلها يصار	متى اشتملت عوائد الأمم على مصلحة ضرورية أو حاجية
من وجوب أو (تحريم) ٢/٥٦٥- ٣٩٦/٥	بتلك العوائد إلى الانزواء تحت القواعد التشريعية العامة .
(۲۲۱)/18	متی (حرم) شيء (فحرام) ملکه
٩٨/٢١	متى (حرم) شيء (فحرام) ملكه وبيعه والتصرف فيه وأكله.

(٣٣٧)/١٢	متى (حرم) النظر (حرم) المس
م على ترك (المحرمات)	مثوبة بني آدم على أداء الواجبات أعظم من مثوبته
7-11/AVO-71/[031], 001, 701, VO1	المجلس (حريم) العقد وله حكمه ١٩/٨
100/17	المجلس (كالحريم) للعقد
لواقع في العقد١٦/(١٤٥)	المجلس من (حريم) العقد فينزل الواقع فيه منزلة ا
097/77	(المحرم) لا يتغير حكمه بتغير اسمه وهيئته
	(المحرم) لا يتغير حكمه بتغير هيئته وتبديل اسمه
	(<u>المحرم)</u> لا يحل عوضه ولا تمليكه
P\.77, TT- 71\7P7, 3P7- 31\[177]	(<u>المحرم)</u> لا يحل ملكه ١/٨٦٤ - ٣٥٤/٢-٣
YY1/18 -[W19]/9	(<u>المحرم</u>) لا يقابل بشيء
(TAO)/A	(المحرم) مقدم
£ £ • / TT	(المحرم) لا يقابل بشيء
(177)/12	(المحرم) ملكه (حرام)
(0 (0)/ YV	(المحرم) هو الذي يوجب فعله العقاب
009/77	(المحرم) والمبيح إذا اجتمعا يغلب (المحرم) احتياه
(Yoo)/V	(المحرم) يباح للضرورة
£٣9/٣٣	(المحرم) يقضي على المحلل احتياطا
	(المحرمات) تباح لرجحان مصالحها على مفاسدها
(٣٦٩)/٢٣	(المحرمية) تمنع من ابتداء النكاح واستمراره
	(المحرمية) تنافي بقاء النكاح
منع بقاءه	(المحرمية) في باب النكاح كما تمنع ابتداء النكاح تـ
[٣٦٩]/٢٣	
(٣٦٩)/٢٤	(المحروم) في حق الإرث كالميت
	محظورات (الإحرام) إذا أبيحت للعذر وجبت فيها ا
***************************************	محظورات (الإحرام) لا يجب فيها القضاء مع الفدية
وه ۹/(۷۲۲)، ۲۷۰	محل مراعاة الخلاف إذا لم يوقع في (حرام) أو مكر
(٣٨٥)/٨	المشتبه فيه يؤخذ فيه الأحوط وهو (التحريم)
	المشتبه فيه يؤخذ فيه بالأحوط وهو (التحريم)
	المطل بالحق بعد طلبه مفسدة (محرمة) على من عم
	المعاوضة على (المحرم) (حرام)
(٣١٩)/٩	المعاوضة على (المحرم) ممنوعة

104/8	مفاسد (التحريم) أرذل من مفاسد الكراهة
(744)/17	(-1 -) (-1 - 10 - 11 11
الجميع	المقبوض بعقود (محرمة) إذا اشتبه واختلط بغيره لم (يحرم)
1 6 6 / 1 1 - 1 4 1 6 [1 4 1] / 1 4 · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	مقتضي اللعن (التحريم)
**************************************	المكروه بالجزء (محرم) بالكل ٣٥١/٢٧، ٤٧١،
٥٣٧/٢٧	المكروه بالجزء يكون (<u>حراما</u>) بالكل
٥٣٧/٢٧	المكروه في أصله بالجزء هنا صار (حراما) بالكل
٥٣٠/٢٧	المكروه مقدمة (ل لحرام)
Y & 7 / 1 Y	المكروه يترك إذا أدى إلى الوقوع في (<mark>الحرام</mark>)
TT A/V	مك وهات (الاحرام) عند الحاجة تصبر غير مكروهة
10V/YV	ملزوم (الحرام) (حرام)
صد إلى ما (يحرم)١٢./(٢٤٠)	من آل فعله إلى (محرم) (يحرم) عليه ذلك الفعل وإن لم يقا
Y9V , 797/7 ·	من (أحرم) بنسك وجب عليه المضي فيه
ى حلال له ١٠٥/١٤ ٢٠٥/١٤	من اختلط بماله الحلال (الحرام) أخرج قدر (الحرام) والباقر
در (الحرام) ويطيب باقي ماله. ١٤/(٢١٥)	من اختلط ماله الحلال (بالحرام) وتعذر عليه تمييزه يتصدق بة
7.7/18	من ارتكب (محرما) يمكن تداركه وجب عليه تداركه
(۲۹۱)/٦	من استعجل أمرا أخره الشرع يعاقب (بالحرمان)
۲٥٠/٢٤	من استعجل بشيء قبل أوانه عوقب (بحرمانه)
33-7/37, 13, 8.7, 130-3/113	من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب (بحرمانه) ٢٠٤/١، ٤
- [177] , (17) , (17) (187] -	من استعجل شيئاً قبل أوانه عوقب (بحرمانه)٢/٢، ١٩٦٠
	۸\ <i>۸</i> ۲۶- ۲۱/۱۲۶ ۲۱۲
قب (بحرمانه) ۲۹۳، ۲۹۳	من استعجل شيئا قبل أوانه ولم تكن المصلحة في ثبوته عو
75/17	من استكثر من المكروه تطرق إلى (الحرام)
(۲۲۹)/۱۲	من أعان على (محرم) كان آثما إثم مرتكبه
رقب (بحرمانه) ۲۹۲)/۲	من تعجل حقه أو ما أبيح له قبل وقته على وجه (محرم) عو
عنه	من جهل (أحرام) هذا الشيء أم حلال فالورع له أن يمسك
ينث وكفارة۲۰(٥٦١)	من حلف على ترك واجب أو فعل (حرام) عصى ولزمه الح
يصى بالحنث وعليه به الكفارة ٢٠/٥٢٤،	من حلف على فعل واجب أو ترك (حرام) أطاع باليمين وع
	١٢٥، ٨٢٥
مقاربة له ۲۰۰۰ مقاربة له	من شرط (إحرام) العبادات أن تكون النية مقارنة للفعل أو
[0.1] (\$ \ \$ \ \$ \ \$ \ \$ \ \ \ \$ \ \ \$ \ \ \$ \ \ \$ \ \ \ \$ \ \ \$ \ \ \$ \ \ \$ \ \ \$ \ \ \$ \ \ \$ \ \ \$ \ \ \$ \ \ \$ \ \ \$ \	من علم (التحريم) وجهل المرتب عليه لم يعذر

جوب الحد لم ينفعه جهله بالحد ٥٠٣/١٢	من علم (حرمة) شيء مما يجب فيه الحد وجهل و
ں مقصودہٰ ۲/(۲۷۵)	
سانا	
ه لا يمكنه الدفع جاز التحلل منه ٢٠ [٢٩٥]	
رام)رام) ۳۱۳، [۴۰۹] ، ۳۱۳	منزلة (الحرم) كمنزلة (الإحرام) في وجوب (الاحتر
TY•/9	المنفعة (المحرمة) لا تقابل بعوض
99/71	المنهي عنه يكون (حراما)
(۲۷۳)/۱۸	مهما أمكن المعاريض (حرم) الكذب
۷۲، ۸۷۲ - ۹/۹۰۰، ۱۰۰، ۱۵۰ (۱۷۱)، ۹۱۰	
(٣٢١)/٢٠	
Y7V/17	الموت لا يوجب سقوط (<u>الحرمات</u>)
(۲۲۲)/9	الموهوم في (المحرمات) كالمتحقق
	الميت كالحي في (الحرمة)
عل عذراعل عذراعل	النسيان عذر في (المحرمات) وفي المأمور به لا يج
حرام) ناسيا	النسيان غير عفو فيمن فعل شيئا من محظورات (الإ
(۸۹)/۲٦	النفوس (محترمة) فلا تباح بإباحة العبد
	نفي الحل (تحريم) صريح
(٦٠٧)/٢٧	نفي الحل دال على (التحريم)
VY\[V•F], YIF- 17\33T	نفي الحل صريح في (التحريم)
τ•ν/۲ν	نفي الحل ليس بصريح في إفادة (الحرمة)
(٦٠٧)/٢٧	نفي الحل يرادف معنى (التحريم)
£17/7٣	
TV•/YT	نكاح (المحارم) له حكم البطلان فيما بين الكفار
£ £ V/Y	النهي بعد الأمر لا يدل على (التحريم)
(٣٤٤)/٣١	النهي حقيقة في (التحريم)
(٣٩١)/٣١	النهي عن شيء بعد أمر به (للتحريم)
17/7513 4373 9373 7073 -57	النهي (للتحريم)
	النهي المطلق (للتحريم)
(٣٩١)/٣١	النهي الوارد عقيب الوجوب يفيد (<u>التحريم)</u>
(٣٤٣)/٣١	النهي يقتضي (التحريم)
090/YV	النهي يقتضي (التحريم) إلا لدليل صارف عنه

90/7	184-117 277-12 12 12
198/77	
(AA)/\0	الواحد بالشخص يقع واجبا (حراماً) من جهتين
1/4/14	الواقع في (الحريم) بمنزلة الواقع في صلب العقد
174/17	
(YOA)/Y1	وجوب الشيء يستلزم (حرمة) نقيضه
V 6 . / / WW	الوجوب (والتحريم) إنما يلزم العبد إذا قصده أو قصد سببه
12 ° / 11 · · · · · · · · · · · · · · · · ·	الوجوب يرجع على ما سوى (التحريم)
TVT/11	وجود (المحرم) كعدمه شرعا
YF•/1Y	وسيلة (المحرم) (حرام)
198 ((PTY)) 3PY - Y - (PTY)) 3PY	وسيلة (المحرم) (محرمة)٥/١ عـ ١/٤٦٤ عـ ١/٥
(113)/٢٣	الهطء بشبهة بأخذ حكم النكاح الصحيح في (الحرمة)
٧٢/٢٥٦، ٣٥٣، [٩٣٥]	الوعيد إذا اقترن بالفعل اقتضى الوجوب أو (التحريم)
0 { * / Y V	الوعيد على الفعل دليل على (التحريم)
(044)/17	الوعيد لا يكون إلا بارتكاب (المحرم)
£1V/YY	وقف (المحرم) باطل
٦٨/٢٣	الوكالة لا تجوز في الأمر (المحرم)
1 • 1/Y	الوهم (محرم) الاتباع رأسا
ξΥV/Υ	يجوز أن يكون (المحرم) أحد نوعين لا بعينه
منه بمناشرته۱۲۰(۳۰۵)	يجوز لمن تلبس (بمحرم) وأراد تركه والخروج منه أن يتخلص
ح من الاباحة إلى (الحرمة) . ٩/[١٩٣]	يجتاط الشرع في الخروج من (الحرمة) إلى الإباحة أكثر من الخرو
YW./1Y	(يحرم) الاستئجار على المعصية مطلقا
(779)/17	(يعرم) الإعانة على المعصية بتصرف
[{\sigma}/\frac{1}{2}	(يحرم) الإعانة على المعصية بنصرف
07./75	(يحرم) أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير (يحرم) أكل ما نهي عن قتله
(171)/71	·
(1 6 °)/ 1/\	(يحرم) التشبه بالفساق فيما يختصون به في العادة
(11.1)/ 1/1	(يحرم) التشبه بالكفار فيما يختصون به في العادة
ZV0/\	(يحرم) التشبه بالكفار والفساق
[۲٤٠] ۲۳۷ ۲۳۲۷/۱۸	ريعرم) التشبه بهيئة الفساق
٧٥/٤	ريعرم) التنقل في المذاهب لمجرد اتباع الشهوات
٧/(٧٦٤)، ٧٧١، ٣٩٤	(بحرم) الضرار على أي صفة كان

	(يحرم) طلب ما (يحرم) على المطلوب
صول أول أصوله وأول فصل من كل أصل وإن علا٢/٩٧	(يحرم) على الرجل أصوله وفصوله وفع
YY9/T	(يحرم) على العامي تتبع الرخص
ورم) على المسلمين	(يحرم) على الكافرين في النكاح ما (ي <u>ح</u>
(۲۵۵)/\	(يحرم) على المسلم إذلال نفسه
٥٢٠/٢٤	(يحرم) قتل كل ما فيه منفعة مباحة
لعمومة أو الخئولة	(يحرم) كل قريب إلا ما دخل في ولد اا
ب ۱۱۸۶۲، ۸۶۳، ۷۷۶ - ۲/۷۶۱، ۳۰۰ - ۳۲/۳۶۳،	(يحرم) من الرضاع ما (يحرم) من النسه
	۸۷۳، [۱۱۶]، ۱۲۰
مم	(يحرم) من الرضاعة ما (يحرم) من الر-
الحة٣٢١/٠٦٢	(يحرم) من الرضاعة ما (يحرم) من الولا
£7\$/\$£37\3F\$	(يحرم) من الصيد البحري مستخبثه
(710)/7	(يحرم) النذر بمعصية
778/7	(يحرم) نظير المصاهرة بالرضاع
(TAO)/A	يغلب (الحرام) على الحلال
لشرع	يمتنع التوكيل فيما كان (<u>محرما</u>) بأصل ا
لشرع٠٣١/(٥٦)	اليمين لا (تحرم) شيئالا
حري	
70V (700/9 - E79 (£7V/V	(التحري) إنما يجب حالة الاشتباه
ليل الشرعي٩ / (٣٥٥)	(التحري) عند انعدام الأدلة قائم مقام الد
(٣٥٥)/٩	(التحري) عند انعدام الأدلة مشروع
٣٥٥/٩	(<u>التحري</u>) في باب الفروج لا يجوز
ξΥξ/\	(التحري) في الفروج لا يجوز بحال
ورة	
سرورة ۲۰۵۱ - ۱۹۵۹ - ۳۵۵/۹	(<u>التحري</u>) يجوز في كل ما جازت فيه الض
ن	تصرف العاقل (يتحرى) تصحيحه ما أمك
[٣٥٥]/٩	الحكم عند الاشتباه (التحري)
ىال (<u>أحرى</u>)ىال (<u>أحرى</u>)	
(التحري)	كل ما لا يباح عند الضرورة لا يجوز فيه
لة الاشتباه وما لا تبيحه الضرورة فلا٢٠٠٠	ما تبيحه الضرورة يجوز (<u>التحري</u>) فيه حا

ما لم يدخل الربا في جميعه (فأحرى) أن لا يدخل في بعضه
حز ر
الحكم (بالحزر) والتخمين لا يجوز
يمنع في حكم الدين اعتماد (الحزر) والتخمين
حسب
الإباحة (بحسب) الكلية والجزئية تتجاذبها الأحكام البواقي
إجمال الأحكام وتفصيلها في الشرع على (حسب) ثباتها وتغيرها
الأحكام الشرعية في أصلها قد بنيت ورتبت على (حسب) المصالح والمفاسد وأنواعها ومراتبها ٢٤٦/٥
إذا ثبت الملك في عين فالأصل استصحابه (بعسب) الإمكان
إذا كان للرجل مال غائب (فحسب) بقاءه وأخرج زكاته بعد حولان الحول ثم تبين أن ذلك المال
والله فالذي أخرجه ستده
الأصل استصحاب الملك السابق (بحسب) الإمكان
الأصل أن كل إنسان فإنما يكلف البينة على دعواه على (حسب) الإمكان
الأصل سؤال أهل الذكر في كل فن (بحسبه)
الأعمال إنّما هي بالنيات (والاحتساب)
الأمريعد الحظ يفيد الندب أو الإباحة في أدني أحواله (بحسب) القرائن الملابسة له ١٩٥/٣١
انقسام المعلم لي (بحسب) التفاوت في أجزاء العلة
إنكار المنكر على (حسب) الإمكانالاسكان الإمكان المنكر على الإمكان المنكر على (حسب) الإمكان
إنما يكون للولي الرد والإمضاء (بحسب) ما يرى فيه المصلحة لا (بحسب) شهوته واختياره١٢٨/٢٣
(بحسب) عظم المفسدة يكون الاتساع والتشدد في سد ذريعتها ٥/[١٥]- ٢٥٢، ٢٥٢، ٢٥٢
التبه عات في مرض الموت (تحسب) من الثلث
تتغير الفتوى (بحسب) ما يحقق المصلحة ويدفع المفسدة
تختلُف الأحكام (بحسب) اختلاف الأزمان والأحوال
تختلف الأحكام (بحسب) اختلاف الأزمان والأحوال وأدلتها
ت تب المصالح (بحسب) الأحكام الخمسة عند التعارض٤/[١٥٣]، ١٧٦، ١٧٦،
ت تن المصالح (بحسب) الأحكام الخمسة
التسليم في العقد بحب على (حسب) العرفالتسليم في العقد بحب على (حسب) العرف
تصحيح العقود (بحسب) الإمكان واجب

العمل بهما (بحسب) الإمكان ٢٠١/٢٥	التعارض إذا وقع بين البينتين وأمكن العمل بهما وجب
	التعزير في كل شيء (بحسبه)
<i>عق مؤكد</i> ۲7/۱۳.	تقبل شهادة (الحسبة) في حقوق الله تعالى وفيما له فيه -
، ۱۸۵ مرا، ۱۹۸ کاک کاک کاک کاک کاک کاک کاک کاک کاک کا	التكليف (بحسب) الوسع ٢/١٨١- ١٥٦/٧، [١٧٧]
۸٤، ۸۰۰- ۱۱/۳۰۶، ۲۰۶- ۲۲/۳۵۶-	۵۸۲- ۸\۵۷۱، ۸۳۳- ۱۰\۰۲۶، ۲۳۶- ۲۱\۳
	۸۲/۲۶، ۳۶
Y1Y/Y·	التكليف (بحسب) الوسع والإمكان
1A7/Y	التكليف (بحسب) الوسع والطاقة
	تنفيذ الوصية على (حسب) ما يعرف من مقصود الموص
7.7/18	التوبة (بحسب) الجناية
(۲٦)/٦	ثواب العمل (بحسب) النية
صانها۱ / ٥٣٥ - ١٨ / (٢٠)	الجزاء على (حسب) الجناية يزداد بازديادها وينتقص بنق
177/77	الجعالة إنما تجوز (بحسب) الحاجة
٣٠٨/٢٥	الحجة لإثبات الحقوق معتبرة (بحسب) الإمكان
ماعات بأن لا يلحق المتصرف بتصرفه ضرا	الحريات محدودة (بحسب) الجمـــع بين مصالـــح الج
(ov1)/v	بغيرهب
(V)/9	حفظ النفس واجب (حسبِ) الإمكان
[oov]/o	الحكم يختلف (بحسبِ) الكلية والجزئية
777/74	دفع الضرر واجب (بحسب) الإمكان
	دفع الظلم واجب (<u>بحسب</u>) الإمكان
£.V (£.T/1V	الشرائط إنما تثبت (بحسب) الإمكان
سد وتقليلها (بحسب) الإمكان١٧٠/٨	الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفا
٦٤ ،[٤٥] ، ٢٠/٦	صلاح العمل وفساده (بحسب) النية
الناجمة عنها ٣٤٧/٣. ٣٥١ - ٢٧٩/٤	الطاعة أو المعصية تعظم (بحسب) المصلحة أو المفسدة
	0/0/3- 17/977
(1YA)/Y	الطاعة (بحسب) الطاقة
	العدة لا تختص بالطلاق (<u>فحسب</u>)
المفرد وقد يقتضيه (بحسب) عموم الجمع	الغالب عند مقابلة الجمع بالمفرد أنه لا يقتضي تعميم
٤٧٤ ،(٤٧٠)/١٠	المقابل له
	لفاء للتعقيب على (حس <u>ب</u>) ما يصح
	لفسخ يكون على (حسب) العقد

لقبض في كل شيء (بحسبه)لقبض في كل شيء (بحسبه)
لقبض في كل شيء (بحسبه) عرفالقبض في كل شيء (بحسبه)
قبض كلُّ شيء إنما يكون (بحسبه) على ما جرت العادة فيه
قبض كل شيء (بحسبه)
قبض كل شيء (بحسبه) باعتبار العرف السليم
قبض كل شيء (بحسبه) عرفا
قبض كل شيء (بحسبه) على ما جرت العادة فيه ١١٦/٨ - ١١٦/٨، ٣٣٥- ١٦/[٥٥]-
¥.V. 100/11
قد تتغير الأحكام لاختلاف الزمان على (حسب) المصالح
قد يتردد الشيء بين أصلين فيختلف الحكم فيه (بحسب) ذينك الأصلين
القضاء على (حسب) الأداء
قطع المنازعة واجب (بحسب) الإمكان ابتداء وبقاء
كل لهو اعتمد (الحساب) والفكر لا يحرم وكل ما كان معتمده التخمين يحرم٢٦ ٤٧٤/٢٦
كل ما أمر الله به أو نهى عنه فإن طاعته فيه (بحسب) الإمكان
كل من فعل ما أمر به (بحسب) قدرته من غير تفريط منه ولا عدوان فلا إعادة عليه١٠(٤٢٧)
لا إعادة على أحد فعل ما أمر به (بحسب) الاستطاعة. ١٥٧/٧، ٣٢٣-١٩/١٠، ٤٢٠، ٤٢٢، [٢٢]
لا تَسمع دعوى (حسبة) في حق الله تعالى
لا عمل لمن لا نية له ولا أُجر لمن لا (حسبة) له
لا يتخير الولاة في التصرف (حسب) تخيرهم في حقوق أنفسهم٢٦٧/٢٦
لولي الأمر صلاحية إصدار التشريعات (بحسب) المصلحة لاستعمال المباح٣٤٩/٢٦
ما لم يمكن إزالته من الشر يخفف (بحسب) الإمكان
المدار على العرف (بحسب) البلدان ٨/[٢٥٥]- ٤٩٦/٢٠
المشقة على (حسب) الأحوال فما هان تحمله لم يؤثر وما صعب أثر
المعصية تعظم (بحسب) الزمان والمكان
المعصية تغلظ (بحسب) الزمان والمكان١٢٠/(٢٧٣)
المفهوم من وضع الشارع أن الطاعة أو المعصية تعظم (بحسب) عظم المصلحة أو المفسدة الناشئة
عنها
الملك يجب استصحابه (بحسب) الإمكان٦/١١٩، ٢١١، ٢٢٣، [٢٢]، ٢٩٩- ١٦/٥٥٨، ٥٠٥
الممنوعات تختلف مراتبها (بحسب) الكل والجزء
من ترك الرخصة في العبادات وغيرها أثم بتركها (وحوسب) بالأصل
المنكر واجب تغييره على كل من قدر عليه على (حسب) طاقته من قول وعمل١٨٠/(٣٧١)

المواريث على السبب والبعضية (بحسب) التفاوت في القرب والبعد
النفقة (بحسب) الكفاية المعتادة
النفقة تختلف (بحسب) اليسار والإعسار
النفقة على الأقارب (بحسب) الميراث
النفقة على الأقارب تختلف مقدارا وصفة (بحسبٍ) عرف كل بلد ووضعه
النفقة ليست مقدرة بمقدار مخصوص وإنما ذلك (بحسب) الكفاية المعتادة
النهي عن إظهار المنكر واجب (بحسب) القدرة
النهي عن المنكر كله واجب (بحسبِ) الإمكان
يجوز تعليل حكم واحد بعلل متعددة كل صورة بعلة (بحسب) تعدد صوره
يختار الأمثل فالأمثل في كل منصب (بحسبه)١٦٥/١٨، ١٧٠، [١٧٥]، ١٨١، ١٨٢
يفتي في كل بلد (بحسب) عرف أهله ١٢٩/٨ ، ٢٤٦ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ - ٢٩٦/٢٠ - ٣٤٧/٢١

الأخذ بالمسلمات العقلية (والحسية)
إذا تعارض قياسان والجامع في أحدهما حكم شرعي وفي الآخر وصف (حسي) فالحكم الشرعي
إذا تعارض قياسان والجامع في أحدهما حكم شرعي وفي الآخر وصف (حسي) فالحكم الشرعي مقدم على الوصف ال(حسي)
إذا تعارض قياسان والجامع في أحدهما حكم شرعي وفي الآخر وصف حسي فالحكم الشرعي مقدم
على الوصف (الحسي)
أصل العلوم كلها (الحس) أصل
أصل العلوم كلها (الحس) أصل
إن كانت أحدى العلتين حكما والأخرى وصفا (حسيا) فترجح (الحسية)
التحقيق أن دليل الحياة هو (الحس) وقيل والنماء في (الحس)
التخصيص (بالحس) جائز
تخصيص العموم (بالحس) جائزتخصيص العموم (بالحس) جائز
تعلق الحكم (بالمحسوس) على ظاهر (الحس) لا على باطن الحقيقة
الثابت حكما كالثابت (حسا) أو أقوى منه
(الحس) حجة
(<u>الحسّ</u>) دليل قاطع
دليل (الحس) يخصص به العموم
الدليل (الحسى) أرجح من غيره من أدلة الشرع
طريق (الحس) أقوى طرق العلم

711 ((7·0)/V	العجز الحكمي كالعجز (الحسي)
(Y·0)/Y	العجز الشرعي (كالحسي)
Y1./Y	
(۲۷۲)/١١	العدم الشرعي كالعدم (<u>الحسي</u>)
(۲۷۲)/١١	
	كل خلوة يتمكن بها من الوطء (حسا) وهو ممنوع شرعا توجب
(Y·0)/V	لا فرق بين العجز (ا لحسي) والشرعي
	يه عرض بين مصبر و <u>حسمي</u> . لا ينكر تخصيص العموم بدليل نص آخر أو ضرورة (<u>حس</u>)
(77)/٢١	ما لا يقدر على تسليمه (حسا) لا يصح بيعه
(YYY)/\\	ما منع استعماله شرعا فهو كالمعدوم (حسا)
T9V/10	المتعذر شرعا كالمتعذر (حسا)
(۲۷۲)/۱1	المحظور شرعا كالمعدوم (حسا)
۷۷۰، [۲۸۵]، ۸۸۰، ۹۸۰، ۹۰۰	المستقذر شرعا كالمستقذر (حسا) ١/٤٢٤ - ٩/٤٧٥، /
	TV9 . TVV/1V - TVY/11 - 1 · V/1 ·
780/0	المسلمات العقلية (والحسية) معتبرة شرعا
[۲۱۷]/٣	المسلمات العقلية (والحسية) معتبرة في الشرع
197 (19./10	المعجوز عن تسلمه و تسلمه شرعا كالمعجوز عنه (حسا)
(Y+0)/V	المعجوز عن تسليمه وتسلمه شرعا كالمعجوز عنه (حسا) المعجوز عنه شرعا كالمعجوز عنه (حسا)
· Y , POT- A\VAY , FYT , AYT ,	المعدوم شرعا كالمعدوم (حسا) ١/٣٦٩، ٥١٥- ٢٠٦/٠ ٨
۸۰۱-۱۱/[۱۷۲]، ۲۷۶، ۲۷۹،	1773, 1AT- P\TV1, .TT, TTT, AA31\V.1.
۲۱/۱۱۲، ۱۲- ۱۱۸۰۱، ۱۱۰	777, 777, 077, 717, 177, 377, 777, 077-
	, o13, 513- VY\3·7
۱۱/(۲۷۱)، ۹۷۲	
٤٠/٩	الممتنع شرعا كالممتنع (حسا)
۳٥٨/٢	الممتنع شرعا كالممتنع (حساً) وطبعا
(۲۷۲)/۱۱	الممنوع شرعا كالممنوع (حسا)
	المنافع المحظورة شرعا ملحقة بالمنافع المعدومة (حسا)
٥٨٣/٩	المنع الشرعي (كالحسي)
YV٣/11	المنفعة المحظورة شرعا ملحقة بالمنافع المعدومة (حسا)
rov/Y	المواقيت الشرعية مبناها على ما يدرك (بالحواس)
rvo/1	ما المدمد : عا كالمعدم (حسا)

(۲۸۱)/۱۱	هل الموجود شرعا كالموجود (حسا) وتحقيقا أولا
(٣٧٣)/١١	الموجود المقترن بالمانع (الحسي) أو الشرعي كالعدم
TAE/11	هل الموجود شرعا كالموجود حقيقة (وحساً) أولا
(V1)/T1 - T1A/T	يجوز التخصيص (بالحس)
	حسم
مادته۱۱ / [۱۲۷]، ۱۷۱-	إذا تعارض المكروه والمحرم قدم المحرم والتزم دفعه (وحسم)
	۷۱/۲۱۳، ۲۱۷
يفضي إليها إذا لم يكن فيه مصلحة	الشر والمعصية ينبغي (حسم) مادتهما وسد ذريعتهما ودفع ما
(0 \$ 0) / 0	راجحة
	ح سن
(Y £ Y) / Y V	اجتماع دلیلین علی مدلول واحد جائز (<u>حسن</u>)
(1.)/17	الاحتياط أمر (حسن) في العبادات
(4)/17	الاحتياط في العبادات أمر (<u>حسن</u>)
ري بوجه ما٣/٧٤٥، [٥٥٥]،	اختلال (التحسيني) بإطلاق قد يلزم عنه اختلال الحاجي والضرو
	350,050
١٦٨/٤	اختلال الضروري يلزم عنه اختلال الحاجي (والتحسيني)
179 . 178 . 1 . /	
[74]/4	(<u>الاستحسان</u>) حجة شرعية
(77)/٣٠	(ا <u>لاستحسان</u>) دلیل(الا <u>ستحسان</u>)
(74)/4	(الاستحسانِ) راجع إلى أحد الأدلة
(74)/4	(<u>الاستحسان</u>) معمول به
ثبت مقدرا في الشرع فإنه لا يجوز	الأصل عند محمد بن (الحسن) رحمه الله تعالى أن الشيء إذا
79/7	تغييره إلى تقدير آخر وعند أبي يوسف يجوز
	الإضمار (أحسن) من الاشتراك
ت آكد من (التحسينات). ٤/(١٦٧)	الأمر المتعلق بالضروريات آكد من الحاجيات والمتعلق بالحاجياه
({9)/{\xi}	إنما (تحسن) المشقة إذا تعينت طريقا للمصلحة
(وحسن) الفعل فلا بأس به وإن قبح	إنما ينظر في البيوع إلى الفعل ولا ينظر إلى القول فإن قبح القول
771/7	الفعل (وحسن) القول لم يصلح
Y12 (179/2	نرجح الضروريات ثم الحاجيات ثم (التحسينات)

صرف الوصي مقيد شرعا (بالأحسن) والأصلح لليتيم
عجب الرب سبحانه إن تعلق (بحسن) الفعـل دل على الأمر به وإن تعلق بقبح الفعل دل على النهي
نقدم الأمور الخمسة الضرورية على غيرها من حاجي أو (تحسيني) ١٦٧) ٤
حرام على أحد أن يقول (بالاستحسان) إذا خالف الخبر
(الحسنة) المتعدية إلى الغير أفضل من القاصرة على الفاعل ١١١/٤)
حفظ الكثير بتفويت القليل من (أحسن) التصرفات
الخبر إذا سيق وظهر من الشارع تقريره مع (الاستحسان) له جاز التأسي به٢٨(٢١٣)
الدين تحصيل (الحسنات) والمصالح وتعطيل السيئات والمفاسد
الضروري أصل لما سواه من الحاجي (والتحسيني)
فعل الأفضل أولى (وأحسن)
قد يلزم من اختلال (التحسيني) بإطلاق اختلال الحاجي بوجه ما ۱/۱٥٥- ٥/٥٥٠، ٥٦٠
القواعد الكلية من الضروريات والحاجيات (والتحسينيات) لم يقع فيها نسخ
الكفالة عقد تبرع يقصد به الإرفاق (والإحسان)الكفالة عقد تبرع يقصد به الإرفاق (والإحسان)
كل عقد وضع للمعروف وأسس على (الإحسان) فالأصل ألا يمتنع الغرر فيه
كل من كان (محسناً) في شيء فلا سبيل عليه فيهكل من كان (محسناً)
كل من نظر له وصي من أبّ أو من قاض نظرا (حسنا) فهو نافذ لازم لا يرد وإن أنفذ عليه الوصي ما
ليس نظرا لم يجز
لا سبيل على (محسن)
لا ضمان على (المحسنين)
ليس على (المحسن) من سبيل ١٠ (٧)
ما تردد بين (الإحسان) والمعاوضة لم يجز فيه الغرر ٤٧٢/١٥
ما جعل الله على (المحسنين) من سبيل
ما على (المحسن) من سبيل
ما على (المحسنين) من سبيل ١/٩٠٩ - ١٠ [٧]، ٩، ١٢، ١٣، ١٦، ١٩، ٣٧٦، ٣٨٨،
713, ·73- 31/033, 070, A70- 01/3P3- 51/AAT, 7PT, 375, 305, 005-
188 44./14
ما كان من الحيل ليس فيه إسقاط حق لمستحق له فهو (حسن) مشروع٣٦٢/١٣.، (٣٧٧)
ما كان منهيا عنه لم يجز أن ينقلب قبحه (حسنا) بتغير الاسم والصورة مع بقاء الماهية والحقيقة٢٧/(٥٨٧
ما يتخلص به الرجل من الحرام أو يتوصل به إلى الحلال من الحيل فهو (حسن)١٣٠٠/(٣٧٧)
ال احادث ع ادة (حدد) النة

هما كفرد من أفراد الضروريات١/٢.٠	مجموع الحاجيات (والتحسينيا <u>ت</u>) ينتهض أن يكون كل واحد من
هما كفرد من أفراد الضروريات١/١٥٥-	مجموع الحاجيات ومجموع (التحسينيات) يصح اعتبار كل من
	00Y/0
بتعلق (بالتحسينات) والتزيينات٣/(١٥٥	المصلحة باعتبار قوتها تنقسم إلى الضرورات والحاجات وما ب
١، ٧٢٥، ٧٤٥، ٥٥٥، ٣١٢، ٧٣٢،	المقاصد الشرعية ضروريات وحاجيات (وتحسينات). ٦٧/٣:
	۱۷٥/٤ - ١٥٠ ، ٦٤٩ ، ٦٣٨
/۲۷۳، [٥١٥]، ٤٢٥، ٥٧٥، ٥٧٥،	المقاصد الشرعية ضروريات وحاجيات (وتحسينيات)٣
	075, 175
000/7	مقاصد الشريعة ضروريات وحاجيات (<u>وتحسينات</u>)
171/2 -000 .080 .000 3/17/	المقاصد الضرورية أصل للحاجية (والتحسينية)٣/
	المقاصد الضرورية في الشريعة أصل للحاجية (والتحسينية)
YYN/ E	مكمل الحاجي يقدم على مكمل (التحسيني)
ξΥξ/1	من (حسن) إسلام المرء تركه ما لا يعنيه
£1٣/1	هل جزاء (الإحسان) إلا (الإحسان)
	يحتج (بالاستحسان)
	حصر
مقاصد الشرع دون اللغة العربية٥/٢٥٩	الاجتهاد إن (انحصر) في التقدير المصلحي يشترط فيه العلم بـ
فيه العلم بمقاصد الشريعة دون اللغة	الاجتهاد إن (انحصر) في التقدير المصلحي يشترط
٤١٥ ، [٣٤٣] ، ١٥	العربية
	الأصل (المحصور) بعدد لا يجوز القياس عليه
[174]/٢٩	الأصل (<u>المحصور</u>) بعدد يجوز القياس عليه
٠٣٦ [٣٢٣] ، ٢٣٥	الاقتصار في مقام البيان يفيد (الحصر)
(٣٢٣)/٣٢	الاقتصار محل البيان يفيد (<mark>الحصر</mark>)
۲۳/۲۰۱، ۲۰۱، [۱۸۱]، ۱۹۰	الأمر لا (ينحصر) في صيغة افعل
770, [070], 030, 000, 770,	إنما تفيد (الحصر) ٣٠٠، ٣٠٢، ٣١٢، ٣٢٤، ٥١٠،
	340, 380, 480, 8.5, .75, .75, 735, 505
08 • / ٣ ٢	نما لتأكيد الإثبات فقط ولا دلالة له على (<u>الحصر</u>)
٥٣٦/٣٢	نما لتأكيد الإثبات ولا دلالة له على (<u>الحصر</u>)
7/730, 330, 730, V30, A30	نما (ل لحص ر)
	نما من أدمات (الحم)

147/70
بينة النفي تقبل إذا كان النفي (محصور)
التعداد في مقام البيان يفيد (الحصر)
تقدم النفي قبل إلا من أدوات (<u>الحصر</u>)
تقديم المعمول لا يفيد (الحصر)
تقلب المحمد أربعت صبغ (الحصر)
تقديم المعمول يدل على (الحصر)
تقديم المعمول بفيد (الحصر) غالباً
تقديم المعمول يؤذن (بالحصر)
تقديم المعمولات على عواملها يدل على (الحصر)٩٦/٣٢، ٣٠١، [٣١١]، ٣٢٤، ٣٣٥
(حصر) الأصل لا يمنع من القياس عليه
(<u>حصر</u>) المبتدأ في الخبر من أدوات (ا <u>لحصر</u>)
(<u>حصر</u>) المبتدأ في الخبر يفيد (الحصر)
رفضي المبيدا في الحجر يبيه المبيدا عند خوف الفوت
السكوت في مقام البيان يفيد (الحصر)
العرف الخاص إن كان (محصوراً) لم يؤثر وإن كان غير (محصور) اعتبر
العرار دو في م و (الحصر) معلم من لغة العرب لغة العرب (٩٥)/٣٢
العمل بمفهوم (الحصر) معلوم من لغة العرب
العوض الواحد إذا قابل (معطور) المقدار وغير (معطور) على يتسل عليه الله ويا (٤٧١) [٤٧٨] فضل للمجهول وإلا وقع مجانا
فضل للمجهول وإلا وقع مجال
فصل المبتدأ من الخبر بضمير الفصل يفيد (الحصر)
كل ما صح الاستثناء منه مما لا (حصر) فيه فهو عام
كل (محصر) منع من المضي في موجب الإحرام جاز له التحلل منه٧١٥)
كل من (أحصر) بالمرض أو غيره من الموانع فإنه يجوز له أن يتحلل من إحرامه٠٠٠ ٢/(٢٩٥)
كل من منع من إتمام النسك حقيقة أو شرعاً فهو (محصر)
لفظة إنما (للحصر)
المبتدأ مع الخبر ظاهر في (الحصر) محتمل للتأكيد
مفير (الحص) حجة ١٦٢ ، ٣٠١ ، ٣٠١ ، ٣٠١ ، ١٠١٠ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١١٨
40/TT
مفهوم (الحصر) يؤخذ به
المقادير (المحصورة) التي تلحق بالأعداد وتأخذ حكمها في كونها نصوصا في معانيها لا تقبل
777/71
التجوز ولا التحصيص

(۲۹٥)/۲・	من (أحصر) يباح له التحلل
£7£/٢٩	المؤثر يعرف كونه مؤثراً بنص أو إجماع أو سبر (حاصر)
097/71	النص بصيغة (الحصر) لا يحتمل التأويل
	حصص
[144]/*1	الأجل في البيع له (حصة) من الثمن
11/4/11	الأجل له (حصة) من الثمن
(1VV)/Y1	الأجل المشروط في البيع له (حصة) من الثمن
	بيع (حصة) شائعة معلومة قبل الإفراز صحيح
ى۲۱ (٥٣٥)، ٩٣٥	الشريك في (حصة) شريكه كالمودع في أنه أمين إلا أن يتعدة
(٤٥٨)/٢١	الشفعة بين الشركاء على قدر (حصصهم) من الملك
(£oV)/Y1	الشفعة على الرؤوس لا على (الحصص)
[{ o v] / Y 1	الشفعة على عدد الرؤوس أم على مقدار (الحصص)
YA1/1	كل شيء يدخل في المبيع تبعا لا (حصة) له من الثمن
{V\/\•	كل ما قوبل بشيئين ولم يسلما فاللازم (حصة) السالم
708/71	كل ما يدخل في المبيع تبعا لا (حصة) له من الثمن
خر في التصرف المضر ١٣٥/١٤	كل واحد من الشركاء في شركة الملك أجنبي في (حصة) الآ
YOT/Y1	ما دخل في المبيع تبعا من غير ذكر ليس له (حصة) من الثمن
سودا بالفكاك	المرهون تبعاً لا يكون له (حصة) من الضمان إلا إذا صار مقص
الأجرة مقدار ما ترتب على (حصته) لم	يجوز إيجار شيء واحد لشخصين وكل منهما لو أعطى من
011/17	
	حصل
غ أم يوم ابتداء الترقب ١٠٠٠٠٠ (٥٤٨)	اختلفوا في المترقبات إذا وقعت متى تعد (<u>حاصلة</u>) أيوم الفراخ
حكم إلا (بحصول) الشرطين ٧٥٧/٢٧	إدا اتحد المشروط وتعدد الشرط على سبيل الجمع لم ينزل ال
VY7/YV	دا اجتمع الشرطان (حصل) مضمون جوابهما
يان عجزنا عن (تحصيلهما) (حصلنا)	ذًا اجتمع مصلحتان قاصرتان أو متعديتان (حصلناهما) ف
عناهما فإن تعذر دفعهما دفعنا أقبحهما	أعلاهما وإن اجتمعت مفسدتان قاصرتان أو متعديتان دف
oov/Y	وأكبرهما
لها) (حصلناها) وإن تعذر (تحصيلها)	ذا اجتمعت المصالح الأخروية الخالصة فإن أمكن (<u>تحصيا</u>
00 2 / 7	(حصلناً) الأصلح فالأصلح والأفضل فالأفضل

إذا اعترض بعد العقد قبل (حصول) المقصود ما لو اقترن بالعقد كان مانعا من العقد فكذلك إذا
إدا اعترض يكون مبطلا
إذا أقدم شاكا في (حصول) الشرط ثم بان مصادفته هل يجزيه ١٧/(٢٩٣)، ٢٩٨- ٢٩/١٩٥
إذا الحدم منان في (علمون) السرك ما بال المصلح الله المسلحة وفي الآخر دفع مفسدة ولم يمكن الجمع إذا تعارض دليلان أو علمتان في أحدهما (تحصيل) مصلحة وفي الآخر دفع مفسدة ولم يمكن الجمع
إذا لغارض ديبرن أو عندن في معاملة من المعالمة على الجالب للمصلحة
إذا تعذر المعين واستحال وجوده أو (الحصول) عليه انتقل الحكم إلى الذمة١١٧ (١١١)، ١١٧
إذا بعدر المعين والسحال وجوده الا <u>(المحبوق)</u> عنيه الطلق الله الله المعرب (٩٣)/٢٢
إذا جعلت الأجرة شيئا (يحصل) بعمل الأجير فالإجارة باطلة
الصحيح
إدا دار الامر بين تقويت احد امرين على وجه ينصم (<u>تحصيل</u>) المحدد امرين على وجه ينصم (<u>تحصيل</u>) ما يقوم بدله مقامه
إلى غير بدل أولى من (تعصيل) ما يقوم بدله مقامه
إذا رتب مشروط على شرطين لا (يحصل) إلا عند (حصولهما) إن كانا على الجمع وإن كانا على
البدل (حصل) عند أحدهما البدل (حصل) البل (حصل) البدل (حصل) البل (حصل) البدل (حصل)
إذا شرف الشيء وعظم في نظر الشرع كثر شروطه وشدد في (حصوله) ١٠/(٦٩)
إذا قدر على الأصل قبل (حصول) المقصود بالبدل بطل حكم البدل١٢٠/(١٧٣)
إَذَا نوى المكلف مع النفل نفلا آخر لا (يحصلان)
إذا نوى المكلف مع النفل نفلا آخر هل (يحصلان)
الأسباب إنما شرعت (لتحصيل) مسبباتها وهي المصالح المجتلبة أو المفاسد المستدفعة ٤٣٨/٤ الأسباب إنما شرعت (لتحصيل)
أسباب التكليف وشروطه وانتفاء موانعه لا يجب (تحصيلها) إجماعا
أسباب الوجوب وشروطه لا يجب (تحصيلها) بوجوب ما توقف عليها من فعل ٢٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
استحقاق الجعل منوط بتمام العمل فيما لا (يحصل) للجاعل فيه نفع إلا به
الإسلام الطارئ بعد العقد قبل (حصول) المقصود يجعل بمنزلة المقترن بالعقد١٧٢/١٦،
[1AV] (1A+
الأصل أن الفرقة إذا (حصلت) بسبب من جهة الزوج مختص بالنكاح أن تكون فرقة بطلاق٢٣/(٤٩٣
الأصل أن في كل تصرف (حصل) في محل مشغول بحق محترم للغير المنع في التصرف٠٠٠٠ ٣٥/١٠
الأصل أن كل تصرف يتمكن المرء من (تحصيل) المقصود به إنشاء ولا تتمكن التهمة في إقراره
101/10
الأصل بقاء الملك على مالكه حتى (يحصل) الناقل الشرعي
3 * Y 6 (Z * T) / 1 Z
اعتب الشرع (حصول) النفع الكثير في تحمل الضرر اليسير
الأمارات الظاهرة أقوى من الظن (الحاصل) باستصحاب الأصل

TT1/1	الأمر بالفروع لا يتوقف على (حصول) الإيمان
V E V / T V	الأمر بفروع الشرائع لا يتوقف على (حصول) الإيمان
الحكمالحكم المرادعة)	إن (حصل) الشك في (حصول) السبب أو الشرط لم يثبت ا
ريعة على كمالها وتمكن من الاستنباط بنا.	إنما (تحصل) درجة الاجتهاد لمن اتصف بفهم مقاصد الشر
\[Po7], 157, 177	1 • . • 1 -
011/74	البيان (يحصل) بالكتابة
٧٢٠	تبيين المبين (تحصيل) (الحاصل)
مفسدتين وإن وقع أدناهما ٤/(١٢٥)	(تحصل) أعلى المصلحتين وإن فات أدناهما وتدفع أعلى ال
٩/٧٢٤- ٧٧/[٩٧]، ٣٨- ٣٠/٠٣٥	
(۲٥)/١١	(تحصيل) شرط الواجب ليجب لا يجب
(٧٣٥)/٢٧	(تحصيل) شرط الوجوب ليجب لا يجب
(۲٥)/١١	(تحصيل) ما ليس (بعحاصل) غير واجب
۸٠/۲٧	(تحصيل) مثل (الحاصل) محال
۳٤٦ ، ٣٤٥/١٩	(تحصيل) مقاصد الصلاة أولى من رعاية شرط من شروطها.
٧١/٨٠٠، ١١٣- ٢٠١٥ع	التداخل (يحصل) في المتفق لا في المختلف
الإذن إن كان على وجه يرضى به عادة	التصرف في مال الغير بإذنه على وجه (تحصل) فيه مخالفة
٣٦٤/٩	يصح
AY/YV	تعريف الماهية بنفسها أو أجزائها (تحصيل) (الحاصل)
(11)/ 77	تفسير الراوي قولا وفعلا (يحصل) به الترجيح
[£7V]/9	تفويت (ا لحاصل) ممنوع
VT9/TV -TT/11(تفويت (<u>الحاصل</u>) ممنوع بخلاف (<u>تحصيل</u>) ما ليس (<u>بحاصل</u>
TOT/Y1	التقاص (يحصل) بنفس ثبوت الدينين ولا حاجة الى الرضا .
(170)/1	التنصيص على الموجب عند (حصول) الموجب ليس بشرط
147/77	التوثيق إنما (يحصل) بالقبض
, وطها, وطها	ثبوت الأحكام في الشريعة يتوقف على (<u>حصول</u>) محالها وش
(97)/77	جعل الأجرة شيئا (يحصل) بعمل الأجير باطل
98/77	جعل الأجرة شيئا (ي حصل) بعمل الأجير جائز
	الجناية إذا (حصلت) من فعل مضمون ومهدر سقط ما يقابل الم
	٣٣١- ٨١/ [٣١] ، ٣٥ ، ٢٦ ، ٧٧
م العرفي ثم المعنى اللغوي الحقيق ثير	(الحاصل) أن الخطاب يجب حمله على المعنى الشرعي ثه
المستوي التحقيقي الم	المجازي

71/537	(الحاصل) بالمكروه مكروه
(\AT)/17	(الحاصل) ضمنا لا يضر التعرض له
(٧٩)/٢٧	(الحاصل) لا يمكن (تحصيله)
(٣٢٠)/١٠	(حصول) بعض الشرط ليس (كحصول) كله
الرأي الصحيح٧٤٦/(٧٤٦)	(<u>حصول</u>) الشرط الشرعي غير مشروط في صحة التكليف على
V£7/YV	(<u>حصول</u>) الشرط الشرعي قيل هو شرط في صحة التكليف
وط خلافا لأصحاب الرأي ٢٧/(٧٤٥)	(حصول) الشرط الشرعي لا يشترط في صحة التكليف بالمشر
(٧٤٦)/٢٧	(<u>حصول</u>) الشرط الشرعي لشيء ليس شرطا للتكليف
180 6188/74-400/74	(<u>حصول</u>) الشرط الشرعي ليس شرطا في صحة التكليف
وطه٧٢/٢٩٦، [٥٤٧]	(<u>حصول</u>) الشرط الشرعي ليس شرطا في صحة التكليف بمشر
V£7/YV	(حصول) الشرط الشرعي هل هو شرط في التكليف أم لا
ي صحة التكليف٧٤٦/٢٧	(<u>حصول)</u> الشرط العقلي من التمكن والفهم ونحوهما شرط فم
TEY/19	(حصول) الشك موجب لسجود السهو
الميلية ٤/(١٦٧)، ٢٢٨	(حصول) المصلحة الأصلية أولى من (حصول) المصلحة التك
٥٤٨/٢	(حصول) المقصد مسقط لطلب الوسيلة
(TE9)/E-0EA/YL	ر
صح وقوعه بدون شرطه أم لا٢٧/[٦٤٥].	الحكم إذا حضر سببه وتوقف (حصول) مسببه على شرط فهل يا
	197
99/11	الحكم المغيى بغاية يرتفع بعد (حصول) الغاية
(154)/8	دفع المفسدة أهم من (تحصيل) المصلحة
M 44/44	دوران الحكم قد (يحصل) مع بعض العدميات
سد	الدين (تحصيل) الحسنات والمصالح وتعطيل السيئات والمفار
Y•7/18	الربح (الحاصل) بكسب خبيث سبيله التصدق به
۳۷۰ ،(۳٦٧)/۷	الرخصة لا (تحصل) بدون قصدها
(٣٦٧)/٧	الرخصة متى قارنها المبيح لا (تحصل) بدون قصد لها
ليلها۳/(۲۲۵)، (۲۸۳)	الرسل بعثوا (بتحصيل) المصالح وتكميلها ودرء المفاسد وتق
لِو (<u>حصل</u>) فیه دخول ۲۲۸/۱۰۰۰۰۰۰۰۱ در ده.	الزواج الباطل لا يترتب عليه شيء من آثار الزواج الصحيح و
(٦٩)/١٠	شأن كل عظيم القدر أن لا (يحصل) بالطرق السهلة
(٦٩٦)/٢٧	الشرط لا بد من (حصوله) حال (حصول) المشروط
VET .VE•/YV	شرط الوجوب لا يجب (تحصيله)
(يحصل) المشروط إلا عند (حصولهما)	الشرطان إذا دخلا على جزاء فإن كانا على سبيل الجمع لم
في إيجاب الحكم٢٧.١/(٧٥٧)	معا و إن كانا على سبيل البدل كان كل واحد منهما كافياً و

الشرع لا يعتبر من المقاصد إلا ما تعلق به غرض صحيح (محصل) لمصلحة أو دارئ
لمفسدة
الشروط المعتبرة في المشروطات الراجعة إلى خطاب الوضع ليس للشارع قصد في (تحصيلها) ولا
في عدم (تحصيلها)
الشروط يراعي (حصولها) لا (تحصيلها)
الشريعة جاءت (بتحصيل) المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها ٣/(٣٢٥)، (٣٨٣)، ٣٨٦-
٨/١٥، ٣٥، ٧٥- ٨١/٢٧٣
الشريعة جاءت (بتحصيل) المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان١٧٠/٨
الشيء الواحد لا (يحصل) به الفسخ والعقد جميعا
صرح الفقهاء بأن المضمون لا يضمن لأنه (تحصيل) (للحاصل)
ضيلة الجماعة (تحصل) بإدراك جزء من الصلاة
الطارئ بعد العقد قبل (حصول) المقصود به كالمقارن للعقد
الطارئ بعد العقد قبل (حصول) المقصود به كالمقارن له
الطارئ بعد العقد قبل (حصول) المقصود به كالمقترن بالسبب
الطارئ بعد العقد قبل (حصول) المقصود به كالمقترن بالعقد١٥ ٢٤/١٥ - ١٨ [١٧١]
الطارئ بعد العقد قبل (حصول) المقصود به كالمقترن للعقد
الطارئ قبل (حصول) المقصود بالسبب كالمقترن بأصل السبب ٨/(٥٥٧)- ١٧٤/١٢
طلب (تحصيل) (الحاصل) محال
العارض بعد (حصول) المقصود لا يجعل كالمقترن بالسبب
العارض قبل (حصول) المقصود بالشيء كالمقترن بأصل السبب ٨ (٥٥٧)
العبادات التي يكتفي (بعصول) بعض شرائطها في أثناء وقتها إذا وجد الشرط في أثنائها فهل يحكم
لها بحكم ما اجتمعت شرائطها من ابتدائها أم ل ا
العبادات التي يكتفى (بعصول) بعض شرائطها في أثناء وقتها إذا وجد الشرط في أثنائها فهل يحكم
لها بحكم ما اجتمعت شرائطها من ابتدائها أم لا١ /٥٤٧، ٥٥١، [٥٦٠] - ٣٤٥ ,٣٤٣/١٧ .
العقود أسباب (لتحصيل) المقاصد من الأعيان
العلم (ا لحاصل) في آخر المجلس كالعلم (<u>الحاصل</u>) في أوله
الفساد الطارئ بعد العقد قبل (حصول) المقصود به كالمقترن بالعقد١٥/(٤٢٣)
قد يجوز الإعانة على المعصية لا لكونها معصية بل لكونها وسيلة إلى (تحصيل) المصلحــة
الراجحة
ند يكني بالسبب عن الفعل الذي (حصل) السبب منه على سبيل المجاز
ندر على الأصل بعد (حصول) المقصود بالبدل لا يلزمه الاعادة

ةدرة على الأصل بعد (حصول) المقصود بالبدل لا تسقط حكم البدل. ٣٩٢/٧، ٣٩٢- ٥٤٧/٩،
P30-Y1/3V1, OV1, [OA1]
قدرة على الأصل بعد (حصول) المقصود بالبدل لا يسقط حكم البدل ١٤٨/١٢، ١٥٠، ١٩٣،
قدرة على الأصل بعد (حصول) المقصود بالخلف لا يبطل حكم الخلف١٢١٢.(١٨٥)
قدرة على الأصل قبل (حصول) المقصود بالبدل يبطل حكم البدل١٢١٢١٢
قدرة على الأصل قبل (حصول) المقصود بالبدل يسقط اعتبار البدل ٣٩٢/٧، ٣٩٢- ٩٩٩-٥٤٩/٩-
11/373- 71/001, [771], 5.11, 7.11
قدرة على (التحصيل) كالقدرة على (الحاصل) فيما يجب له
قدرة على (التحصيل) كالقدرة على (الحاصل) فيما يجب له وليس كالقدرة فيما يجب عليه ٢٢٧/٩-
11/07, [07]
ثرة الرواة (تحصل) بها قوة الخبر
ل تصرف تقاعد عن (<u>تحصيل</u>) مقصوده فهو باطل . ٤/١٥٥ ع/(٣٢٩)– ٩/(٤٨٧)– ٤٨١/٢٢ ،
7A3-77\1773 177-07\(A3)-77\70
لل تصرف قاصر عن (تحصيل) مقصوده لا يشرع ويبطل إن وقع ٩/(٤٨٧)
ل تصرف لا (ي <mark>حصل</mark>) مقصوده فإنه لا يشرع ويبطل إنّ وقع ٢٦١/١- ٩/[٤٨٧]، ٤٩٣، ٤٩٦-
V/\007; P0Y
يل خلل (حصل) في صلاة الإمام يسري إلى صلاة المأموم
ئل سبب لا (يحصل) مقصوده لا يشرع ٤/(٣٢٩)، ٣٣١- ٩/(٤٨٧)
يل شرط يؤدي إلى قطع الشركة في الربح بين الشريكين مع (<u>حصوله</u>) فهو مبطل للعقد ١٦/٢١ ٥
ئل شهادة (حصلت) التهمة في بعضها فجميعها ساقط
يل شيء فعله المحرم مما (يحصل) له به الترفه أو يزيل به عن نفسه أذى فإنه يلزمه فيه الفدية ٢٠/(٤٢١)
كل عقد لا (يحصل) مقصوده لا ينعقدكل عقد لا (يحصل) مقصوده لا ينعقد
كل فرقة (حصلت) بغير طلاق قبل الدخول وقبل الخلوة تسقط جميع المهر٢٣/(٤٢٧
كل فعل لو (حصل) في الصلاة عمدا أبطل الفرض فإن كان سهوا أبطله مخالفة ١٩ / ٣٢/
كل قبض أوجب ضمان القيمة لـم (يحصل) به الملك
كل ما علــــم مقصــــود الشــارع منه (وحصل) مقصوده على أتم الوجوه بأي وسيلة كانت فهم
صحيحة
كل ما كان أقرب إلى (<u>تحصيل</u>) المقصود من العقود كان أولى بالجواز
كل ما كان أقرب إلى (تحصيل) المقصـــود مـــن العقود كان أولى بالجواز لقربه إلى (تحصيل
المقصود
كل ما وجوبه مشروط بشرط فالشرط لا يكون واجب (<u>التحصيل</u>) ۲۲/۱۱، ۳۰–۳۱/۲۷

ما يتوقف (<u>حصوله</u>) وانفصاله على عمل الأجير فلا يجوز أن يجعل أجرة ٢٢/(٩٣)	کل
من (<u>حصل</u>) له ربح من وجه محظور تصدق به	کل
د من الحكم بصحة الإجازة إذا (حصلت) الإجازة ممن يملك الإنشاء١٥/(١٢٩)	لا با
سرورة في الأثقل مع إمكان (تحصيل) المقصود بالأسهل	لاة
الى باختلاف السبب عند (<u>حصول</u>) المقصود	لا يب
الى بالاختلاف في السبب عند (حصول) المقصود	لا يب
جب (<u>تحصيل</u>) شرط الوجوب	لا يە
سقط حكم البدل إذا قدر على المبدل بعد (حصول) المقصود من البدل	لا يى
ئىترط في التكليف بالفعل أن يكون شرطه (حاصلاً) حالة التكليف٧٤٥)/٢٧	لا يئا
ضر التردد بعد (<u>حصول</u>) الظن بالاستصحاب	
مر (بتحصيل) ما ليس (بحاصل)	لا يؤ
من شرط الفعل المأمور به أن يكون شرطه (حاصلا)	ليس
من شرط الفعل المأمور به أن يكون شرطه (حاصلا) حالة الأمر بل يتوجه الأمر بالشرط	ليس
والمشروط ويكون مأمورا بتقديم الشرط	
كون صورة فعله كافية في (<u>تحصيل</u>) مصالحه فلا يحتاج إلى النية	ما تك
<u>حصل</u>) استحال رفعه	ما (<u>-</u> -
<u>حصل</u>) بأكثر من ثمن المثل يجوز له الانتقال إلى البدل	ما (<u>-</u>
<u>عصل</u>) قبل أوانه لا يعتد به	ما (<u>-</u>
ن أبلغ في (تحصيل) مقصود الشارع كان أحب	
ن أبلغ في (تحصيل) مقصود الشارع كان أحب ما لم يعارضه ما يقتضي خلاف ذلك ٤ / [٣٣٩]	ما كا
ن أبلغ في (تحصيل) مقصوده كان أفضل من غيره	
ن شرطا (لحصول) الوجوب على المكلف لا يلزمه (تحصيله)	
ن مترقبًا إذا وقع هل يقدر (حصوله) الآن أو من الأول١٠.	
ن من الأعمال (حصول) صورته كاف في (حصول) مصلحته لم يفتقر إلى نية١٧ (٦٦/١٧	ما كار
(يحصل) الواجب إلا به فهو واجب	
يعقل فيه المعنى إنما (يحصل) الامتثال فيه بعين المنصوص	
يمكن (تحصيل) مصلحته إلا بإفساده أو بإفساد بعضه أو بإفساد صفة من صفاته جاز	7 L
فساده	
شرط في وجوب الفعل على المكلف ليس مخاطبا (بتحصيله)	
قف عليه الواجب في وجوبه من سبب أو شرط أو انتفاء مانع لا يجب (تحصيله) إجماعا . ٧٤٣/٢٧	ىا يتو
حصل) ضمنا إذا تعرض له في النية لا يضر ١٢ /(٨٣)، ٨٤	با (يع

ما (يحصل) ضمنا إذا تعرض له لا يضرما (يحصل) ضمنا إذا تعرض له لا يضر
ما (يحصل) ضمنا لا يضر ذكره
ما يعرض بعد (<u>حصول</u>) المقصود لا يجعل كالمقترن بالسبب ٩/(٥٤٧)، ٥٤٩ - ١٧٢/١٦، ١٧٣
ال إنه إذا (حمل) ما تت الحكم لا أثب له
المالغ إذا (عصل) بعد ترتب المحتم عار عصوله) أو يوم (حصول) سببه
المترقب هل يعد (عاصلاً) يوم (عصولها) يوم وجودها أو يقدر أنها لم تزل (حاصلة) ١٠(٥٥٨/١٠، ٥٦٠ المترقبات إذا وقعت هل يقدر (حصولها) يوم وجودها أو يقدر أنها لم تزل (حاصلة) ١٠٠٠ م
المترقبات إذا وقعت على يقدر (مصوف) يوم وجوده الويسار الله عام والم المدم أو بقدر أنها لم تنال
المترقبات إذا وقعت هل يقدر (حصولها) يوم وجودها وكأنها فيما قبله كالعدم أو يقدر أنها لم تزل
(حاصلة) من حين (حصلت) أسبابها التي أثمرت أحكامها وأسند الحكم إليها ١٠ (٥٤٧)، ٥٤٩
المترقبات متى يعد (حصولها) أيوم ترقبت أو يوم تحققت
المترقبات هل يعتبر الحكم بها يوم ثبوت سببها أو يوم (حصولها) ١٠/٥٣٧، ٥٣٩، [٥٤٧] - ٢٧٨/٢١
متى (حصل) العلم كان ذلك العدد هو عدد التواتر قل أو كثر
متى (حصل) الفساد في الإجارة لجهالة الأجرة يجب أجر المثل
متى قدر على الأصل قبل (حصول) المقصود بالبدل سقط اعتبار البدل ٤٧٨/٨ - ٤٥/١٠
مدح الأفعال والصفات يدل على القصد إلى (تحصيلها) وذمها يدل على القصد إلى اجتنابها٥/(١٠٣)
المذهب عند الفقهاء وأكثر المتكلمين أن البيان (يحصل) بالفعل من رسول الله ﷺ كما (يحصل)
بالقــول
بالقـول
مشروعية التصرف لا ترفع ضمان الضرر (الحاصل) من النصرف إذا استند الضرر إليه عرفا ٥٧٢/٧،
٥٧٦
المصالح المشروعة إذا اكتنفها ما لا يرضى شرعا فيجوز الإقدام على (تحصيلها)٢٢١/٤
المصالح المشروعة إذا اكتنفها ما لا يرضي شرعا يجوز الإقدام على (تحصيلها) [٩٧] [٩٧]
المصلحة إذا كانت هي الغالبة عند مناظرتها مع المفسدة في حكم الإعتياد فهي المقصودة شرعا
(ولتحصيلها) وقع الطلب على العباد
مطلق الكلام يجب (تحصيله) على قصد المتكلم
المفسدة لا تشرع إلا (لتحصيل) مصلحة فحيث لا مصلحة لا تشرع ٢٦/١٠، ٢٦، ٢٦،
المفلس لا يمكن من تفويت ما هو (حاصل) ١٩٥٤ من تفويت ما هو (حاصل)
المفلس لا يؤم (يتحصيل) ما لسر (يحاصل) ولا يمكن من تفويت ما هو (حاصل)١٦٠١٠
ال الفي المواليف الفاس (بحصل) إلا بالقبض
من أته بأحد الأمور المخير فيها من الشارع فقد (حصل) به الامتثال٧٧/٥٠٤)
من استند تملكه إلى سبب مستقـــر لا يمكــن إبطاله وتأخر (حصول) الملك عنه فهل تنعظف
أحكام ملكه إلى أول وقـت انعقاد السبب وتثبت أحكامه من حينئذ أم لا يثبت إلا من حين ثبوت
الملكالملك

٧٠/٢١	من (حصل) له ربح من وجه محظور وجب عليه أن يتصدق به
14./11 -444/	من (حصل) له ظن قوي بالحكم لا يجوز له العدول عنه إلى الظن الضعيف ا
	من (حصل) المقصود بدفعه لا يحل قتله
	من قدر على الأصل بعد (حصول) المقصود بالبدل فلا يلزمه الإعادة
(1٧٣)/17	من قدر على الأصل قبل (حصول) المقصود بالخلف بطل حكم الخلف
({\(\) \) / \(\) / \(\)	النفيان (يحصل) من اجتماعهما إثبات
	النفيان (يحصل) منهما الإثبات
(YEV)/YA	النقل المتواتر (محصل) للعلم القطعي
09/0	النهي لدفع المفاسد والأمر (لتحصيل) المصالح
140/4	هل يعطى المال الذي يمكن (الحصول) عليه صفة (الحاصل)
£7£/YA	الوجوب (يحصل) بالفعل كما (يحصل) بالأمر
[٣٥٩]/٤	الوسيلة المحضة (يحصل) بها المقصود كيفما كانت
۲۲،۲۳/۱۰	يجوز إفساد الأموال التي لا (تحصل) منافعها إلا بإفسادها
07 (10/75	يجوز التوكيل في (<u>تحصيل</u>) المباحات
لمستحبات كصلاة	يحتمل ألا (يحصل) له بفعله الثواب المرجو إذا كان المشروع من السنن وا
كالعقود والتبرعات	العيدين ونوافل الطاعات ولا يصح تصرفه إذا كان المشروع من المباحات آ
٦١٠/٨	لا ن
(170)/8	يدفع أعظم المفسدتين باحتمال أيسرهما (ويحصل) أعظم المصلحتين بترك أيسرهم
۱۰ . ۲۲/۱۰ ، ۲۲	يدفع أعظم المفسدتين بارتكاب أدناهما (ويحصل) أعلى المصلحتين بتفويت أدناه
١٣٦/١١	يدفع أعلى المفسدتين باحتمال أدناهما (ويحصل) أكمل المصلحتين بتفويت أدناهم
ول) المقصود من	يقدم المانع على المقتضي سواء جاءا معا أو طرأ المانع على المقتضي قبل (حص
۵۱۱،۵۵۸/۸	المقتضي
۲/[٥٣٥]، ٨٣٥	اليمين منزلة على ما أمكن (<u>تحصيله</u>)
	حصن (مع انتا) التان مسيد ات
70/70	(حصانة) القاضي مكفولة
(100)/18	الغرامة (لتحصين) الأملاك تقسم على قدر الأملاك
	حضر
(oV)/1V	إذا اجتمع (<mark>الحضر</mark>) والسفر غلب (ا لحض ر)
	إذا اجتمع في العبادة جانب (<u>الحضر</u>) والسفر غلب جانب (ا لح ضر)

انب (الحضر)العضر)	إذا اجتمع في العبادة جانب (<u>الحضر</u>) والسفر غلبنا ج
کم (ا لحض ر)کم (الحضر)	رذا اجتمع في العبادة جانب (<u>الحضر</u>) والسفر غلبنا ح
غلب جانب (الحضر)	إذا اجتمع في العبادة جانب (<u>الحضر</u>) وجانب السفر ·
17/17	ر الحضر) والسفر غلب جانب (الحضر)
حضر)	إذا وجد (ا لحضر) والسفر في الصلاة غلب حكم (ا ل
في ماله حال (حضرته) بغير قضاء القاضي ينفق	ر . الأصل في باب المفقود أن كل من يستحق النفقة ف
791/11	عليه من ماله عند غيبته
سور) القلب وخلوص المقصد١٧١/١٧٠	ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت كما يزيد (بحض
TV1 (T77 / 10	ر
(0+1)/19	(حضور) الجماعة يسقط بالعذر
ائبا۲۲ ما۳۳	 الحق المستحق بالتعصيب يستوي فيه (الحاضر) والغ
سببه على شرط فهل يصح وقوعه بدون شرطه أم	الحكم إذا (حضر) سببـــه وتـــوقف حصـــول مـــــــــــــــــــــــــــــــــ
٦٩٦ ،[٦٤٥]/٢٧	Υ
ت	الحكم بالأمارات والعلامات فيما لا (يحضره) البيناد
ختلاف العوائد والحال (ا لحاضرة) ٨/(١٦٩)	الحكم في القضايا والفتيا في النوازل تختلف كثيرا با
<u>سر</u>)۱۷ /(۷۵)	حيثما اجتمع جانب السفر وضده غلب جانب (الحف
مجهول الغائب٧/(١٠٥)	دفع الضرر المعلوم (الحاضر) ألزم من دفع الضرر ال
1.1 ((90)/17 - 407/7	الذمة تقوم مقام العين (الحاضرة)
۱۰٤ ،(۹۰)، ۲۰۱	الذمة (الحاضرة) كالعين (الحاضرة)
(1VV)/Y1	سعر المبيع (الحاضر) أقل من سعر الغائب
(٣٦٥)/١٥	الصفة في (الحاضر) لغو إذا لم تكن داعية إلى اليمير
(٣٦٥)/١٥	الصفة في (الحاضر) لغو وفي الغائب شرط
(٣٦٥)/١٥	الصفة في (الحاضر) لغو وفي الغائب معتبرة
ر ترجح جانب (<mark>الحضر</mark>)11/17	العبادة إذا اجتمع فيها جانب (الحضر) وجانب السف
ر غلب جانب (ا لحض ر)	العبادة إذا اجتمع فيها جانب (الحضر) وجانب السف
، (<u>الحضر</u>)ا ۲۱/۱۲ ، ۲۲	العبادة إذا اجتمع فيها (الحضر) والسفر غلب جانب
سر))	العبادة اذا اجتمع فيها (الحضر) والسفر غلب (الحض
004)/4	الغائب القريب الغيبة (كالحاضر)
004)/4	الغية القريبة (كالحاضر)
004)/4	قريب (الحضور) (كالحاضر)
007)/9	ق يب الغيبة في حكم (الحاضر)

قريب الغيبة (كالحاضر)
القريب (كالحاضر)
القريب (كالحاضر)
كل عبادة تختلف (بالحضر) والسفر إذا اجتمع فيها (حضر) وسفر وجب أن يغلب حق (الحضر)١٧/(٥٧)
كل ما جاز التوكيل فيه جاز استيفاؤه في (حضرة) الموكل وغيبته
كل من يستحق النفقة في مال شخص حال (حضرته) بغير قضاء القاضي ينفق عليه من ماله عند
غسته
كل وثيقة صحت مع (الحضور) صحت مع الغيبة والحبس
كل وثيقة صحت مع (الحضور) صحت مع الغيبة والحبس
ما يقبل التعليق من العقود يقبلها جميعا في (الحاضر) والمستقبل
المسافة القريبة بمنزلة (الحضور)
المعلق على الشرط كالمنجز عند (حضوره)
من لا يعتبر رضاه لا يعتبر (حضوره)
هل ينزل الاكتساب منزلة المال (الحاضر)١٠٥١ - ١٠/١، ٨، ١٠، [١٩]، ٢٢، ٢٦
الوصف في (ا لحا ضرِ) لغوالعرصف في (العاضرِ) العرب ١٥٣/١٥ العرب ١٥٣/١٥
الوصف في (الحاضر) لغو وفي الغائب معتبر٣٦٠، ٣٦٠، ٣٩– ٣٥٨/١٥، ٣٦٠، ٣٦٠
الوصف في الغائب معتبر وفي (ا لحاضر) لغوالوصف في الغائب معتبر وفي (ا لحاضر)
يجوز في السفر ما لا يجوز في (<u>الحضر</u>)١٥٦/٧، ١٦٧، [٤٠٥]، ٤١١، ٤١٢– ١٩/١٥
حضن
(الحضانة) تابعة للرضاع
حطط
الإسلام (يحط) ما فعل قبله
التابع (أحط) رتبة من المتبوع
تعجيل الدين بشرط (حط) البعض جائز
(تن <u>حط</u>) رتبة التبع عن المتبوع
(الحط) لا يجري في الأعيان
(الحط) يلتحق بأصل العقد
(الحطيطة) من الدين بشرط تعجيله قبل حلوله حرام
صلح (<u>الحطيطة</u>) في الدين إبراء وفي العين هبة

0 2 7 / 7 2	الصلح مبناه على المساهلة (والحط) والإبراء
ovq .[omq]/YE	عقد الصلح مبناه على المساهلة (والحط) والإبراء
(044)/15	مبنى الصلح على (الحطيطة) والتجوز بدون الحق
	<u> </u>
ر	حظ
ov•/*v	الإباحة تقع ذرائع إلى الانكفاف عن (المحظور)
1 /7/7	إذا اجتمع (حظر) وإباحة غلب جانب (الحظر)
101/8	إذا اجتمع (الحظر) والإباحة كان الحكم (للحظر)
198/9	إذا تعارض (الحاظر) والمبيح قدم (الحاظر)
يقتضى الإباحة فالأصح أن الذي يقتضى (ا لحظ ر)	إذا كان أحد الخبريــن يقتضـــى (الحظر) والآخر
(٤٢٩)/٣٣	أولميأولمي المستعدد الم
ما ليس (بِمحظورِ) فيجب الكف عن استعماله	إذا لم يمكن الكف عن (المحظور) إلا بالكف ع
٥٥٠ ، ٥٤٨/٩٧	محک تحد الکا
ظر) أولىظر)	إذا ورد خبران أحدهما (حاظر) والآخر مبيح (فالحف
(110)/12	الأصل (حظر) استعمال مال الغير إلا بإذنه
EV1	الأصل في الأشياء (الحظر)
YY E / TT	الأصل في الأفعال والعادات الإباحة وعدم (الحظر)
٤٧٥/١	الأصل في الدماء (الحظر)
و) الله٢/(٣٦٣)	الأصل في العادات أن لا (يحظر) منها إلا ما (حظر
٤٧٣/٥	الأصل في العادات هو الإباحة وليس (الحظر)
د الشرع بإجازتهد	الأصل في العقود والشروط فيها (الحظر) إلا ما ور
779)/17	الإعانة على (المحظور) (محظورة)
*••/٣١	الأمر بعد الاستئذان كالأمر بعد (الحظر)
(AA/٣)	الأمر بعد الاستئذان يكون كالأمر بعد (الحظر)
YAV)/Y1	الأمر بعد (حظر) حكمه حكم ما كان قبل (الحظر)
′AA/٣١	الأمر بعد (الحظر) لا يبقى على حقيقته
£\$V/Y	الأمر بعد (الحظر) لا يدل على الوجوب
ال الفعل إلى ما كان قبل (الحظر) ٣١٠٠٠٠/(٢٨٧	الأم بعد (الحظ) لدفع (الحظر) السابق وإعادة ح
٤٥/٢	الأمر بعد (الحظر) للإباحة
YAA)/٣١	الأمر بعد (الحظر) لما اعترض (الحظر) عليه
يَ أُو وجوبا	الأمر بعد (الحظر) لما طرأ (الحظر) عليه إباحة كان

	A CONTRACTOR OF THE PROPERTY O
(۲۸۷)/۳۱	الأمر بعد (الحظر) لما كان عليه المأمور به من الحكم قبل المنع
م۱۳۱(۷۸۲)	الأمر بعد (الحظر) يدل على رجوع الحكم إلى ما كان عليه قبل التحرير
۱/[۲۸۷]، ۹۹۲، ۰۰۳، ۲۹۳	الأمر بعد (الحظر) يرفع (الحظر) ويكون كما قبل (الحظر)٣١
ئن الملابسة له ١٩٥/٣١	الأمر بعد (الحظر) يفيد الندب أو الإباحة في أدنى أحواله بحسب القرا
۲۸۸/۳۱	
۲۸۸۲، ۵۶۲	الأمر الوارد عقيب (الحظر) والاستئذان للوجوب
(17)/4	الأموال (محظورة) محرمة إلا بنص
TVA/Y7	أموال المسلمين (محظورة) إلا بنص قرآن أو سنة
£ £ 7 / 7 £	
(719)/۲٩	إن كانت إحدى العلتين (حاظرة) والأخرى مبيحة (فالحاظرة) أولى
لم حرمة من بعضها . ۲۷۳/۱۲	بعض الأماكن والأزمان في حكم الطاعات ومواقعة (المحظورات) أعظ
ورُ لا شيء عليه ٤١٨/١٢	تارك المأمور به لا تبرأ ذمته إلا بفعله وفاعل (المحظور) الذي هو معذو
(719)/۲٩	ترجع العلة (الحاظرة) على المبيحة
07/70-(177)/11	ترك الواجب أهون من فعل (<u>المحظور</u>)
رة) ۲۲ (۳۱)	تصح الإجارة في كل منفعة مقدورة للأجير غير واجبة عليه ولا (محظو
(90)/18	التصرف في ملك الغير بغير إذنه (محظور) في الأصل
(719)/79	تقدم علة موجبة (<u>للحظر</u>) على علة موجبة للإباحة
(YV0)/V	الحاجات تتنزل منزلة الضرورات في إباحة (<u>المحظورات)</u>
177/7	الحاجة تنزل منزلة الضرورة في إباحة (<u>المحظورات</u>)
144/1-879/7	الحاجة الخاصة تبيح (المحظور)
۳۸٦/۸	(ا لحظر) أحوط
	(الحظرِ) يقتضي الاحتياط
[[600] / Y	دم الجبرانات (<u>والمحظورات</u>) لا يختص بزمان
(7.7)/(7.5)	السكران بطريق (محظور) مؤاخذ بأفعاله وأقواله
	صيغة النهي بعد تقدم الوجوب محمولة على (<u>الحظر</u>)
V30- 7\17, PT, 717,	الضرورات تبيح (<u>المحظورات</u>) ٢/٤/١، ٣٦٨، ٣٧٤، ٤٠٥، ٥١٢،
73 PYT- V\VO1, XVI,	۰۸۳، ۱۹۵۰ ۳/۲۷۰ ۱/۹، ۱۲، ۱۲، ۱۲، ۱۲، ۱۲، ۱۲
397, VP7,, Y.Y	711, 317, 377, 077, [007], 057, 157, 957, 577
۸٤، ۲۲٥، ۳۲٥-٨/٥٧١،	، ۱۳۳۷ ، ۱۳۶۰ ، ۱۳۸۸ ، ۱۳۳۸ ، ۱۳۸۸ ، ۱۳۸۶ ، ۱۳۸۶ ، ۱۳۸۹
۷۰۳، ۱۳۳۸، ۱۹۵۰ ۱۹۵۰	• PT- P\T33, •10- Y1\0F1, FF1, Y3Y, FAY, 0•T,
	31/100- 11/571, PV1, 11/- 07/07, 17

14/14 44 10 7.07
الضرورات تبيح (المحظورات) بشرط عدم نقصانها عنها ۸۲/۱۱ - ۲٦٠/۷ - ۸۲/۱۶
الضرورات تنقل (المحظور) إلى حال المباح
العادات الأصل فيها عدم (الحظر) فلا (يحظر) منها إلا ما حرم الله سبحانه وتعالى ٦/(٣٦٤)
العادات الأصل فيها العفو فلا (يحظر) منها إلا ما حرمه الله ٢٤٧/٦، [٢٠٢١- ١٧/٨
عت ۱۷ حادثانا تناما و ما حالا (محظورا)
العقوبات شرعت جزاء فعل (محظور)
العلة التي تقتضي (الحظ) أولي من التي تقتضي الإباحة
العلة التي تقتضي (الحظر) والتي تقتضي الإباحة سواء
العلة التي تقتضي (الحظر) والتي تقتضي الإباحة سواء
عند الضرورات تباح (<u>المحظورات</u>)
فعل المأمور لا يعذر فيه بالجهل والنسيان بخلاف ترك (المحظور)
فعل المعاور عالم عند المعاور عالم المعاور عالم المعاور عالم المعاور عالم المعاور عالم المعاور
فعل (المحظور) أغلظ من ترك الواجب
في الإقدام على (المحظور) إثم وليس في ترك المباح إثم
كي ام كذام على الم <u>عد صور</u>) إلم وييس عي العالم المرابع الماء ما كل أمر يتذرع به إلى (<u>محظور</u>) فهو (م <u>حظور</u>)
کل امر یندرع به <i>ای رمنطور</i> هم ر <u>منطور</u>) شرعا
كل ما يفعله المحرم من (محظورات) إحرامه فعليه فديته
كل مع يفعله المحرم من (معطورات) إحراب عليه عليه المحنور) أبيح بمعنيين لم يجز إطلاقه وإباحته بأحد المعنيين
كل (محظور) أبيخ بمعنيين ثم يجر إطارق وإباعثه باعد المتعيين المستندين (٢٧٠) كل (محظور) مع الضرورة بقدر ما تحتاجه الضرورة
كل (معطور) مع الصروره بقدر ما تحتاجه الصروره
كل من حصل له ربح من وجه (محظور) تصدق به
لا تبطل العبادة بما فعله العبد ناسيا أو مخطئا من (المحظورات)
لا تملك المنافع (المحظورة)
لا فرق بين الأمر بعد (الحظر) وبين الأمر بعد الاستئذان
لا فرق بين تعذر العمل بالتلف وبين تعذره (بالحظر)
لو تعارض (الحظر) والإباحة يقدم (الحظر)
لو تعارض الواجب (والمحظور) يقدم الواجب
ما أدى إلى (المحظور) (محظور)
ما أصله (الحظر) فلا يحل إلا بيقين٧/(٩٠
ما أفضى إلى حفظ كيان الفطرة يعد واجبا وما أفضى إلى خرق عظيم لها يعد (محظورا) ٢٠٠٠٠٠
ما حرم فوله (حظر) طلبه
ما (<u>حظر</u>) بمعنيين لا يجوز إطلاقه إلا بوجود معنيين

الميتةا	ما كان (حظره) من جهة حق الله لم تبحه إباحة الآدمي نحو الخمر و
198/77	ما كان سببا في الإباحة لم يكن سببا في (<u>الحظر</u>)
117/۲・	ما كان (محظورا) لا يصير مباحا ولا واجبا بالنذر
••/*	المباح في أصله قد يعرض له ما يجعله (<u>محظورا</u>)
٢١ / ٨٩٢ ، ٢٠٣ ، [٥٠٣	مباشرة الممنوع للتخلص منه ليست (محظورة) بل مطلوبة
17 • / 7 9	المبيح (<u>والحاظر</u>) إذا اجتمعا فالغلبة (<u>للحاظر</u>)
۳۸۸/۸	متى اشتبه المباح (بالمحظور) غلب (الحظر)
7	متى تعارض دليلا (الحظر) والإباحة كان دليل (الحظر) مقدما
غلب الموجب (ل لحظ ر) ٤٤٠/٣٣	متى تعارض الدليلان أحدهما يوجب (الحظر) والآخر يوجب الإباحة ي
(YA•)/1 Y	(المحظور) سبب للعقوبة لا للكرامة والنعمة
(۲۷۲)/۱۱	(<u>المحظور</u>) شرعا كالمعدوم حسا
7	
o & A / Y V	(المحظور) هو الذي منع من فعله والمباح هو الذي لم يمنع من فعله
(0{V)/YV	(<u>المحظور</u>) يصلح سبباً للعقوبة
٤٢١/٢٠	(<u>محظورات</u>) الإحرام إذا أبيحت للعذر وجبت فيها الفدية
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(<u>محظورات</u>) الإحرام لا يجب فيها القضاء مع الفدية
۵٦٣/۲٧	(المحظورات) مبنية على الاحتياط والأخذ بالورع مهما أمكن
٥٥٢/١٣ -[١٠٣]/٨	المطل بالحقوق المقدور عليها (محظور)
٧٠/٢١	من حصل له ربح من وجه (محظور) وجب عليه أن يتصدق به
οξΛ/ΥV	من فعل (محظورا) ناسيا فلا إثم عليه ولا عقاب
(274)/17	من فعل (محظورا) ناسيا لم تبطل عبادته
يء من العبادات	من فعل (م <u>حظورا</u>) ناسيا لم يكن قد فعل منهيا عنه فلا يبطل بذلك شم
(Y0)/\A	من كرر (محظوراً) من جنس ولم يكفر عن الأول فكفارة واحدة
010/1	المنافع (<u>المحظورة</u>) شرعا ملحقة بالمنافع المعدومة حسا
YYY/11	لمنفعة (<u>المحظورة</u>) شرعا ملحقة بالمنافع المعدومة حسا
٤٣٠/١٢	لنسيان غير عفو فيمن فعل شيئا من (<u>محظورات</u>) الإحرام ناسيا
(774)/17	لنعمة لا تناط (<u>بالمحظور</u>)
YA•/1Y	عمة الملك لا تنال (<u>بالمحظور</u>)
٣٩٢/٣١	لنهي إسقاط وتخفيف بعد الأمر كما أن الأمر إذن بعد (ا لحظ ر)
[٣٩١]/٣١	لنهي بعد الأمر يقتضي (ا لحظ ر)
	ترك ما يشتبه الأمر فيه من المباح خشية من الوقوع في (المحظور)

۲۸۸/۳۱	يتوقف في الأمر بعد (الحظر)
17A/11	يرجع (الحظر) على الندب
174/11	يرجح (<u>الحظر</u>) على الوجوب
77./79	يرجح خبر (ا لحظر) على خبر الإباحة
(٤٣٠)/٣٣	يرجح ما مدلوله (الحظر) على ما مدلوله الإباحة
77./79	يقدم ما يقتضي (ا لحظر) على ما يقتضي الإباحة
	حظظ
<i>ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</i>	الإيثار بالقرب مكروه بخلافه في (حظوظ) النفس فإنه مطلو
(٤٥٨)/٢١	الشفعة على قدر (حظوظ) الشفعاء
[١٢٩]/١٠	الشيء إذا أشبه شيئين يوفر عليه (حظهما)
7٧٥/٢٦	طلب الولاية (لحظ) النفس ممنوع
ذلك (الحظ)٤١٥)	القصد إلى (الحظ) لا يقدح في الأعمال التي يتسبب عنها و
£V\/£	قصد (ا لحظ) الأخروي في العبادة لا ينافي الإخلاص فيها.
١/٧٤، [٥٨٤]، ٩٥٥، ١٠٥	القصد (للحظ) في الأعمال العادية لا ينافي أصل الأعمال.
9 • / ۲٣	كل خيار يرجع إلى (ا لحظ) والمصلحة يجوز التوكيل فيه
TET/Y7	لا (<u>حظ</u>) للاجتهاد مع النص
18V/79	لا (<u>حظ</u>) للنظر مع الأثر
م إليه٢٣/[١٤١]، ١٤٥، ١٤٥	لا ضمان على محجور عليه (لحظ) نفسه فيما أتلفه مما دف
(17V)/7٣	لا يتصرف لأحد من المحجور عليهم وليه إلا (بالأحظ)
على وجه (الحظ) لهما٢٣/(١٢٧)	لا يجوز لولي الصغير والمجنون أن يتصرف في مالهما إلا
٨٣٣، ٢٣٣، ٢٤٣، ٣٤٣، ٤٤٣، ١٥٣،	للذكر مثل (حظ) الأنثيين ٣١٧/٢٤، ٣٣٠، [٣٣٥]، ،
	۲۰۵۰، ۲۰۵۲
. ۱۹/۲۵ - ۲۲۲ - ۱۱/(۱۲۹) - ۲۲۲ - ۲۱۹/۳۱	ما تردد بين أصلين يوفر (حظه) عليهما
شماع معها۱۷۰((۲۰۵	ما كان منافيا للعبادات من (حظوظ) النفوس يمنع من الاج
ظ) الأنثيينظ) الأنثيين	متى اجتمع ذكر وأنثى يدليان بجهة واحدة فللذكر مثل (ح
188/7	المحجور عليه (لحظ) نفسه لا يضمن ما دفع إليه إن تلف
من الغير١٤٤/٣٣	المحجور عليه (لحظ) نفسه لا يضمن المال المدفوع إليه .
طط	النائب لا يجوز له التصرف إلا على وجه (ا لحظ) والاحتيا
7A9)/YY	الوكيل إنما يتصرف بما فيه (ا لحظ) والمصلحة
A9)/۲۳	الا كالنا فعل ما فه (الحظ) أوه كله

174 /175 /119/1A	الوكيل لا يتصرف إلا بما فيه (الحظ) والمصلحة لم
(A4)/Y٣	
(* ()/ 1)	······································
بظ	حف
نه الغفلة رجح الأولن۳۳/(٤٤١)	إذا تعارضت روايات من تناه <i>ى</i> (بحفظه) ومن تلحة
۳٦١،((٢٥٩))، ١٦٣	إذا كان الثقة (حافظا) لم يضره الانفراد
يانتها	الأصل في القسامة أنها شرعت (لحفظ) الدماء وص
يشريشر	الأكثر (حفظاً) روايته راجحة على من كان نسيانه أك
	الأمين فيما يرجع إلى (الحفظ) لا يكون ضامنا
	الأمين يضمن بترك (الحفظ) إذا كان بغير عذر
(٣٥٩)/٢٨	انفراد الثقة (الحافظلا) يضر
(087)/17	(تحفظ) الوديعة بما جرت العادة (بحفظها)
(881)/77	ترجح رواية (الأحفظ)
٥٧٣ ، ٥٧٢/٧	التصرف مقيد (بالمحافظة) على مقصود الشرع
	الثقة (الحافظ) إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكم
077/70	حرز الشيء ما جرت العادة (بحفظه) فيه
	حرمة الحي (وحفظ) نفسه أولى من (حفظ) الميت
	(حفظ) الأعضاء والأبضاع مقدم على (حفظ) الأم
00V/Y	والأبضاع
	(حفظ) الأنساب في منع مساواة المرأة للرجل في إب
11/17	(حفظ) البعض أولى من إضاعة الكل
[717]/٣	(حفظ) الدين مقصد شرعي كلي
1.4/17	(حفظ) العقل مقصد شرعي كلي
٦٣٧/٣	(حفظ) العقل واجب
[٦٣٧]/٣	(حفظ) العقلمقصد شرعي كلي
	(حفظ) الكثير بتفويت القليل من أحسن التصرفات.
	(حفظ) الكليات أولى من (حفظ) الجزئيات
	(حفظ) المال من الكليات الخمس المجمع عليها
[17]/٣	-
	ريفظ) المصالح يكون بمراعاتها من جانب الوجود

735, 835, 705, 885-0/013, 813

العدمالعدم	(<u>حفظ</u>) المصالح يكون من جانب الوجود ومن جانب ا
Y9Y/YW	(حفظ) النسل مقصد
[٦٤٩]/٣	
177/8	
[77]	(حفظ) النفس مقصد شرعي كلي
(Y)/9	رحفظ) النفس واجب حسب الإمكان
(A)/q	 (حفظ) النفوس مجمع عليه
	(حفظ) النفوس واجب ما أمكن
[{\xi\]/\rangle\rangle}	
فيرهفيره	رواية (ا لأحفظ) لألفاظه عليه السلام أرجع من رواية غ
	الشارع قدم الأخف ضررا على الأشد (حفاظاً) على ما
	الشارع له تطلع إلى (حفظ) الحقوق على مستحقيها بك
Y·V/Y	الشريعة داعية إلى تقويم الفطرة (والمحافظة) عليها
الملكالملك	الغرامات إذا كانت (لحفظ) الأملاك فالقسمة على قدر
	قد تنكر الرواية على الثقة إذا انفرد بها وخالف المشهو
YA1/1	كل شيء معه (حافظه) فهو حرزه
لمالك في المساقاة ١٩٣/٢٢، [٢٠٧]	كل ما قصد به (حفظ) الأصل ولا يتكرر كل سنة فعلى
(0,4)/"	كل ما يتضمن (حفظ) الأصول الخمسة فهو مصلحة
كونه مقصودا بالكتاب والسنة والإجماع فليس	كل مصلحة رجعت إلى (حفظ) مقصود شرعي علم
	حارجا من هذه الأصول لكنه لا يسمى قياسا بل م
لم تصرفات الشرع فهي باطلة مطرحة . ٥/(٣٥٥)	كل مصلحة لا ترجع إلى (<u>حفظ</u>) مقصود شرعي ولا تلاث
017 6714/18	لاً ضمان على المبالغ في (الحفظ)
إلى خرق عظيم لها يعد محظورا ٢٠٠٠٠٠	ما أفضى إلى (حفظ) كيان الفطرة يعد واجبا وما أفضى
	ما لا يمكن (التحفظ) منه إلا بحرج فهو معفو عنه
(144)/14	المتعلق بنفس العبادة أفضل وأولى (بالمحافظة)
مفضولمفضول	(المحافظة) على الأفضل أولى من (المحافظة) على ال
	(المحافظة) على فضيلة تتعلق بذات العبادة أهم من فغ
	المصلحة (المحافظة) على مقصود الشارع حجة لآخا
	المصلحة (المحافظة) على مقصود الشرع حجة لا خلا
	المصلحة (المحافظة) على مقصود الشرع لا خلاف في
•	المصلحة المعمول بها هي المصلحة (المحافظة) على

مطلق التوكيل يقتضي (الحفظ)
من أجيز له أخذ مال الغير (للحفظ) ضمن إن ترك
من (حفظ) فهو حجة على من لم (يحفظ)
(يحافظ) على الواجب قدر الإمكان
يلزم (حفظ) الوديعة في حرز مثلها عرفا
حقر
لا يسمع الحاكم الدعوى في الأشياء التافهة (الحقيرة)
حقق
الإبراء العام يسقط كل (حق)
الإبراء العام يمنع الدعوى (بحق) قضاء لا ديانة
الإبراء عن (الحق) إبراء عن الدعوى
الإبراء عن (الحق) بعد وجود سبب الوجوب قبل الوجوب جائز٢٤٤/١٣
الأبعاض (الحقيقية) هي أجزاء الماهية إذا فقد واحد منها فقدت الماهية
الإجارة الفاسدة بالتمكن من الاستيفاء لا توجب الأجر ما لم يجب الاستيفاء (حقيقة) ١٤٢/٢٢
الإجازة بمنزلة العقد في (حق) المحل
اجتماع الشيء ونقيضه في (حق) شخص واحد لا يجوز في الشرع
الاجتهاد في (تحقيق) مناط الحكم ضرورة
الاجتهاد في (تحقيق) المناط ضرورة شرعية
الاجتهاد في (تحقيق) المناط لا خلاف فيه بين الأئمة
أجزية الأفعال المحرمة تجب (حقا) لله تعالى
الاحتياط أن يجعل الموهوم (كالمتحقق)
الاحتياط في (حقوق) الله تعالى جائز
الاحتياط في (حقوق) العباد غير جائز
الاحتياط في (حقوق) العباد لا يجوز
الاحتياط في (حقوق) الغير لا يجوز
الاحتيال على إبطال (الحقوق) الثابتة حرام١١ [٣٦١]، ٣٧٣، ٣٧٣، ٣٧٨
الاحتيال على إبطال (الحقوق) الثابتة للغير حرام
(أحق) بصيغة التفضيل تقتضي المشاركة في أصل (الحق)

لأحكام إنما تتبع (الحقائق) لا الظنون
حكام الشرع لا تثبت في (حق) المكلف قبل علمه
حكام الشريعة إنما وضعت (لتحقيق) مصالح العباد
لأحكام في الشرع على (الحقائق) لا على الظنون
لأحكام المتعلقة (بحقوق) الله عز وجل لا يشترط سبق الدعوى فيها
حياء (الحق) واجب ما أمكن
حياء (الحقوق) واجب ما أمكن ١٠٤/٨ - ١٠٤/٨ - ١٠٥ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧٥ - ٤٣٢/٢٥
خذ العوض عن (حق) الغير لا يجوز
أداء (الحق) يعتبر فيه إمكان التسليم
ذا أتلف عينا تعلّق بها (حق) الله تعالى لزمه ضمانها في ذلك الوقت لا يوم تلفها
إذا اجتمع (حق) الشرع و(حق) العبد يقدم (حق) العبد
إذا اجتمع (حقان) أحدهما وجب على وجه المعاوضة والآخر وجب بغير المعاوضة قدم ما وجب
بالمعاوضة
إذا اجتمع (الحقان) قدم (حتي) العبدالعبد
إذا اجتمعت الخمسونات والأربعونات بأن يملك مئتين في زكاة الإبل أربع (حقاق) أو خمس بنات
لبون يراعي الأغبط للمساكين
إذا اختلفت (الحقائق) فلا بد من اختلاف الحدود
إذا ازدحم على المال المتضايق (حق) الله تعالى (وحق) الآدميين فالمقدم أيهما
إذا أقيمت الحاجة العامة في (حق) الناس كافة مقام الضرورة في (حق) الواحد في استباحة ما هو محرم
عند فرض الاختيار فمن المحال أن يسوغ الازدياد من الحرام انتفاعا وترفها وتنعيما٢١٩/١٥
إذا أمكن الجمع بين (الحقين) لم يجز إسقاط أحدهما
إذا أمكن مراعاة (الحقين) لا يشتغل بالترجيح
إذا (تحقق) انتفاء شــــرط (تحقق) انتفاء الصحة وإن شك فاحتمالان القطع بانتفاء الصحة والوقف
للبيان٧/٢٤١، ١٤٣
إذا تزاحم (<u>حقان</u>) في محل أحدهما متعلق بذمة من هو عليه والآخر متعلق بعين من هي له قدم الحق
المتعلَّق بالعين على الآخر
إذا تزاحم حقان في محل أحدهما متعلق بذمة من هو عليه والآخر متعلق بعين من هي له قدم (<u>الحق</u>)
المتعلَّق بالعينَ على الآخر١٣٨/(٤٣٨)
إذا تصرف الرجل في (ُ <mark>حق</mark>) الغير بغير إذنه هل يقع تصرفه مردودا أو موقوفا على إجازته ٤٨٩/١-
٧/٢٤١، ١٤٥ - ١/١٥٥ - ١١/٣٤، ١٥٥ - ١٥٥ (٩٥)

(787)/٣٣	إذا تعارضت (الحقيقة) الشرعية واللغوية فالشرعية مقدمة
17/775, 275, 555, 375	إذا تعارضت (الحقيقة) والمجاز (فالحقيقة) أولى
في من صاحب المعنى إن أمكن	إذا تعذر استيفاء (<mark>الحق</mark>) ممن وجب عليه لمعنى في غيره فهل يستو
1./1/	أم لا
۳۰۸/۱۱	إذا تعذَّر معرفة من له (الحق) جعل كالمعدوم
	إذا تعذرت (الحقيقة) يصار إلى المجاز ٢/٤٨٤، ٥٢٢ - ٣٣/٢
	(۳۷)/۳۱
نه الاستقلال١٣ / (٦٣٣)	إذا تعلق بالتصرف في الملك (حق) الغير يمنع المالك من تصرفه بوج
	إذا تعلق بعين ِ (حقِ) تعلقا لازما فأتلفها من يلزمه الضمان فهل يعود
07V/17	غير عقد آخر
	إذا تعلق (<u>حق</u>) بعين فهل يسقط ذلك (ا لحق) بسقوط ذلك العين وذه
	إذا تعلق (<u>حق</u>) الغير بالملك فليس للمالك أن يتصرف فيه تصر
ייייייין (אידר), דידר	(الحق)
YV•/٣	 إذا تغيرت (الحقيقة) تغيرت الأحكام
	إذا تقرر السبب الموجب في (حق) الأصل وجب على التبع بوجوبه ء
(17)/17	اذا ثبت (ا لحق) في العي ن سرى إلى البدل
* \$7/7	
770/17	ردا جاء العذر ممن له (ا لحق) سقطت به الكفارة
	إذا دعت الحاجة إلى التصرف في مال الغير أو (حقه) وتعذر استئذانه
£٣1/11	
00V ,044/10	ذا سقط حد الحرابة بالتوبة لم يسقط (حق) الأدميين
	ذا ظفر الإنسان بجنس (حقه) أو بغير جنسه المتعذر هل يأخذه أم لا .
٤٦٦/١	ذا ظفر الإنسان بجنس (حقه) أو بغير جنسه هل يأخذه أم لا
لل تحت قدرة العبد فذلك راجع	ذا ظهر من الشارع في بادىء الرأي القصد إلى التكليف بما لا يدخرا
٥٦٢/٢	في (<u>التحقيق</u>) إلى سوابقه أو لواحقه أو قرائنه
زالت عنه زال (استحقاقه) وإن	ذا علق الواقف (الاستحقاق) بصفة (<u>استحق</u>) من اتصف بها فإن ز
[٤٩٣]/٢٢	عادت عاد (استحقاقه)
[171] , 108 , 104/11	ذا كان (الحق) مما لا يتجزأ فإنه يثبت لكل على الكمال
770/17	ذا كان العذر ممن له (الحق) منع فساد صومه
	ذا كانـــت إحـــــدى العلتين حكما شرعيا والأخرى وصفا (حقيا
(77V)/Y9	· 1

207/17	إذا وجب (حقاني) بسببين فاستيفاء أحدهما لا يسقط الآخر
لمة المعلومة أم لا ٧/(١٢٥)	،
(Y·1)/A	الإذن العرفي كالإذن (الحقيقي)
۳۱۷ ،۳۱۰/۱۸	
(۲۹۳)/۲٤	
(٢٥٩)/٢٤	الإرث يبتني على اليقين بسبب (ا لاستحقاق)
	ربي الشروط يجب تقدمها سواء كانت (محققة) أو مقدرة الأسباب والشروط يجب تقدمها سواء كانت (محققة)
(۲۹۳)/۲٤	(استحقاق) الإرث لا يرتد بالرد
1/373-71/771, 971, [071]	(الاستحقاق) بالظاهر يثبت عند عدم المنازع
	(الاستحقاق) بقدر الملك
1/17 - 282/11	(استحقاق) التبع يكون (باستحقاق) الأصل
ما مع تعذره فلاما	(استحقاق) تسليم العوض يقتضي بقاء المعوض قابلا للتسليم أه
ه نفع إلا به١٧٤/٢٢	(استحقاق) الجعل منوط بتمام العمل فيما لا يحصل للجاعل في
אור אור אור אור אור	(الاستحقاق) على قدر الملك
٣٨٢/٢٤	(استحقاق) القريب من البعيد لا يوجب سقوط (حق) القريب
181 (180 (189/18	(الاستحقاق) يثبت بالظاهر عند عدم المنازع
٦٠١/١٤	استعمال (الحق) مقيد بشرط السلامة
	استعمال القرعة لتعيين (المستحق) أصل في الشرع
٤٨٢/٣٢	الاستفهام إذا دخل على النفي أفاد (تحقيقاً)
	استئجار أحد الشريكين الآخر فيما لا (يستحق) أجرته إلا بعمل
۳٥٣/٢١	الاستيفاء بطريق المقاصة بمنزلة استيفاء الدين (حقيقة)
٤٦١/١٠	استيفاء (الحق) لا يتوقف على قضاء القاضي
(450)/14	المستيمة والمستى المرضا والاختيار جائز في جميع الأمور
٤٧٨/٩	إسقاط (الحق) بعد تقرر سبب الوجوب جائز
YTV/17	إسقاط (الحق) بعد وجوبه جائز
۳۱/(۲٤۳)، ۸۶۲	إسقاط (ا لحق) بعد وجوبه لازم
	إسقاط (الحق) بعد وجود سبب الوجوب جائز
	إسفاط (الحق) بعد وجود سبب الوجوب صحيح
7 () / 1	إسقاط (الحق) بعد وجود سبب الوجوب قبل الوجوب صحيح
(۲۳۵)/۱۳	إستاط (الحق) قبل (استحقاقه) لا أثر له

787/77	إسقاط (الحق) قبل شرط وجوبه هل يلزم أم لا
7	
٦٢٨/٨	إسقاط (الحق) قبل وجوبه لا يصح
(184) / 14)	إسقاط (الحق) قبل وجوبه وبعد أن جرى سببه هل يجزى ويلزم أم ا
۸٤- ۲۱ / [۲۳٥] ، ٤٤٢ ، ٢٤٣ ،	إسقاط (الحق) قبل وجود سببه لا يصح ٢ /٤٦٨ - ٤٧٨/٩ . ٢.
	۸۶۳- ۲۶/٥٥٥، ۸۵۵
781/14	إسقاط (الحق) قبل وجوده لا يصح
	إسقاط (<u>الحق</u>) لا يرتد بالرد
07, 707, 537, 900, 790	إسقاط (<u>الحق</u>) لا يعتبر فيه رضا من يسقط عنه١٣/[٢٢٩]، ١
(
۲۳۰/۱۳	إسقاط (الحق) لا يفتقر إلى قبول
۲۵۲/۱۳	إسقاط (الحق) يعتمد على وجوب (الحق) دون علم المسقط إليه
779/17	إسقاط (الحقوق) لا يعتبر فيه العلم
[101] (779/17	إسقاط (الحقوق) يتسامح فيه ما لا يتسامح في التمليكات
(۲۹۱)/۱۳	إسقاط ما هو (حق) الشرع باطل
٣٨٨/١٣	الإسلام سبب لتأكد (الحق) لا لإبطاله
177/9	الإسلام يجب ما قبله في (حقوقِ) الله دون ما تعلق به (حقِ) آدمي
£٣٢/٣·	اسماء (ا لحقائق) لا تنتفي عن مسمياتها
هم۸۱/(۱۲۱)	اشتراك الجماعة فيما لا يتجزأ يوجب التكامل في (<u>حق</u>) كل واحد من
(117)/47	الأصل إذا اختلفت (الحقائق) الكلية أو الجزئية أن تختلف الأسماء
لا يجوز . ١٨٠/٩ - ١٢/[٥٢٣]	الأصل أن الاحتياط في (حقوق) الله تعالى جائز وفي (حقوق) العباد
٣٠٠/١٣	الأصل أن الاحتياط في (<u>حقوق</u>) العباد لا يجوز
اله ورثه الآخر١٤/[٢١١]	الأصل أن أحد الزوجين إذا باشر الفرقة بعد ما تعلق (حق) الآخر بما
(777)/17	الأصل أن الإنسان يمنع من التصرف في ملكه لتعلق (حق) الغير به
ازة المرتهن ١٣٤/ ١٣٣، ٦٣٨	الأصل أن تصرف الراهن إذا كان يبطل (<u>حق</u>) المرتهن لا ينفذ إلا بإج
٥٠٤/١	الأصل أن الظاهر يدفع (<u>الاستحقاق</u>) ولا يوجب (<u>الاستحقاق</u>)
ر المنع في التصرف ٢٥/١٠	الأصل أن في كل تصرف حصل في محل مشغول (<u>بحق</u>) محترم للغير
١٨٠ ، ١٧٣/٢٤	لأصل أن كل (حق) يقدم في الحياة يقدم في الوفاة
17/9	لأصل أن كل ذي ملك (<u>أحق</u>) بملكه
جهة٢٠ [٣٤٩]	لأصل أن كل طواف (مستحق) في وقت بجهة فأداؤه يقع عن تلك ال
ن حالفا به اذا أقسم به ٢٠٧/٢٠٠	لأصل أن كل ما كان من صفات الله تعالى التي (استحقها) لذاته فإنه يكو

لأصل أن ما كان من (<u>حقوق</u>) الملك على الراهن وما كان من (<u>حقوق</u>) اليد فهو على المرتهن ٢٣٠-١٩٠
لأصل أن المبارأة والخلع كلاهما يسقط كل (حق) لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق
بالنكاح
لأصل أن من (<u>استحق</u>) منفعة مقدرة بالعقد فاستوفاها أو مثلها أو دونها جاز ولو أكثر لم يجز . ٧/(٥٥١)
لأصل أن يكون لفظ الفرض مشعرا بالوجوب (حقيقة)
لأصل أنه عند اجتماع (الحقوق) يبدأ بالأهم
لأصل أنه لا يجوز أن (يستحق) أحد بيمينه على غيره شيئا
الأصل براءة الذمم من (الحقوق) والواجبات وتحمل المشاق
الأصل بقاء تحريم اللحم حتى (تتحقق) الذكاة الشرعية٢٤)
الأصل بقاء (الحق)
الأصل بقاء (ا لحق) بعد ثبوتهالأصل بقاء (ا لحق) بعد ثبوته
الأصل التمسك ببقاء أوصاف الماء حتى (يتحقق) زوالها أو يظن ١٩/(٥٧)
الأصل ثبوت الخيار في كل بيع (تحقق) فيه الغبن الفاحش٢٠٣]
الأصل (الحقيقة)
الأصل (الحقيقة) والمجاز خلاف الأصل
الأصل (الحقيقة) والمجاز على خلاف الأصلالله المراد (٦٢٦)، ٦٣٨، ٦٦٦،
الأصل رد (الحقوق) بأعيانها عند الإمكان١٠٤/٨٠ – ١٧/١٣، [٤٧٣]- ٥٨٨/١٤، ٥٨٨/١٤ - ٢٧٢/٢٣
الأصل عدم إطلاق أفعل التفضيل في (حق) الله تعالى إلا ما ورد
الأصل عند الحنفية أن المنافع بمنزلة الأعيان في (حق) جواز العقد عليها لا غير
الأصل في الأبضاع التحريم حتى (يتحقق) السبب المبيح٢٩١١/٢٣٠
الأصل في الأبضاع الحرمة حتى (يتحقق) السبب المبيح
الأصل في الأحكام (الحقيقة)
الأصل في أسباب الحدود إذا اجتمعت أن يقدم (حق) العبـــد في الاستيفاء على (حق) الله عز
وجا,
الأصل في الاستعمال (الحقيقة)
الأصل في الإطلاق (الحقيقة)الأصل في الإطلاق (الحقيقة)
الأصل في الأموال التحريم ما لم (يتحقق) السبب المبيح
الأصل في باب المفقود أن كل من (يستحق) النفقة في ماله حال حضرته بغير قضاء القاضي ينفق
عليه من ماله عند غيبته
الأصل في (الحقوق) أن ترد بأعيانها
الأصل في (الحقوق) أن ترد بأعيانها عند الإمكان

ني) الرجوع في الهبة (<u>وحق</u>) الوقف وخيار	الأصل في (الحقوق) السقــــوط بالإسقاط إلا (حز
£^1/9	الرؤيه
٤٧٨/١٣	الأصل في (الحقوق) المضمونة ردها بأعيانها
10/17-(100)/٣	الأصل في الشرائع هو العموم في (حق) الناس كافة
(٦٤٧)/٣١	الأصل في كل ما يتبادر إلى الفهم أن يكون (حقيقة)
170/7	الأصل في كل (متحقق) دوامه
A73, 373, 133- P\A7- • T\VT1,	الأصل في الكلام (الحقيقة)٢/٣٠، ٣٩، ٣٨٧،
075, PTF, F0F, P0F- 77/717,	۸۳۳ - ۱۳/۸۷۰، [۵۲۶]، ۲۳۶، ۳۳۶، ۲۳۶،
	717, 833- ٣٣/837, 837, 807, 177
10V/TA	الأصل في الكلام (الحقيقة) دون المجاز
عجاز إلا إذا تعذرت (الحقيقة) ٢٠٨/٢	الأصل في الكلام (الحقيقة) فلا يجوز حمل اللفظ على اله
777/71	الأصل في الكلام (الحقيقة) وعدم المجاز
۰۲۸/۲۰	الاصل لا يعزر (<u>لحق</u>) الفرع
[117]/٢٦	الاصل وجوب دفع الصائل لحماية (<u>حق</u>) معصوم
7/77	الأصول (<u>الحقيقية</u>) تترك بدلالة العادة
	اضطرار الشخص لا يبطل (حق) غيره
0- 1/17, PT- V/A01, 507, ·V3,	الاضطرار لا يبطل (حق) الغير١٨٤٦، ٥١٢، ١٣،
· > > 1 - 71 / 170 - 71 / \v. 7	VA3, PP3, [170], A70, 770, 770- P\731
	31/497, 200, 200, 320-21/200, .20
قيام المشتق منه بذلك إنما هو بطريق	إطلاق الصفات المشتقــة على الموصوف في حال
(11)/47	(الحقيقة)
[[1 1] / 7 7	إطلاق المشتق باعتبار الحال (<u>حقيقة</u>)
£17/77	
٧١/ ٢/٤، ٤/٤، ٠٢٤، ٠٣٤، ٢٣٤	ظهار شعار الإسلام في القتال (يحقن) الدم
[0.0]/18-511/1	لاعتياض عن (<u>حق</u>) الغير لا يجوز
	لاعتياض عن (حق) الغير لا يصح
	لاعتياض عن (الحقوق) المجردة جائز
	لإقالة في (حق) غير العاقدين بمنزلة البيع المبتدأ
	قامة التعزير (حق) لله تعالى
Y1/17	لإقرار في إسقاط (حق) الغير لا يقبل

إقرار المريض مرض الموت المخوف (بحق) عليه لغير وارث في حكم إقرار الصحيح فيصح
(164)/10
أقوال المجتهدين في (حق) المقلد كالأدلة في (حق) المجتهد٣٣/(١٠٣)، ١٠٩
أقوال المكره بغير (حق) لغو
أقوال المجتهدين في (حق) المقلد كالأدلة في (حق) المجتهد
TTV (TTT/1V
الأقوى (أحق) بالحكم من الأضعفا١١/(١٣٠)
أقوى (الحقين) يقدم على أضعفهما
أكبر الرأي فيما لا تعلم (حقيقته) كاليقين
الإكراه (بحق) إنما يكون من الحاكم
الإكراه (بحق) بمنزلة الاختيار
الإكراه (بعق) صحيح
الإكراه (بعض) كالطوع ٧/٥٣٢- ١٤٣/٩ - ١٢/٢٢٥، [٥٥٧]- ١٢/٢٥٥، ٥٥٥- ١٨٠٠٢
الإكراه (بحق) كلا إكراه
الإكراه (بحق) لا أثر له في عدم النفوذ١٢/(٥٥٧)
الإكراه (بعق) لا يعدم الآختيار شرعا
الإكراه (بحق) لا يمنع صحة التصرف١٢/(٥٥٨)
الإكراه (بحق) يمنع الحنث
الإمام لا ولاية له في إسقاط (حقوق) العباد
الأمر بعد الحظر لا يبقى على (حقيقته)
الأمر (حقيقة) في القول المخصوص اتفاقا وفي الفعل مجاز
الأمر (حقيقة) في القول المخصوص مجاز في الفعل
أ م ر (حقيقة) في القول المخصوص وفي الفعل مجاز
الأمر على (الحقيقة) بالشيء هو نقيض النهي عنه
الأمر المجرد عن قرينة (حقيقة) في الإباحة
الأمر المجرد عن قرينة (حقيقة) في القدر المشترك بين الوجوب والندب١٦٤/٣١
الأمر المجرد عن قرينة (حقيقة) في الوجوب
الأمر المجرد عن قرينة (حقيقة) للندب
أمين الشرع لا يضمن إلا إذا (تحققت) خيانته أو تفريطه
إن تعين (الحق) على أحد الخصمين كان الحكم عليه لتعين (الحق) وهو المقصود٥٥/٥٥
إن صحة العقد معلقة (بتحقيق) الشرط

797/77	انتفاء شرطية الشرط لا ترتفع به (حقيقة) المجموع
	الإنسان أمين في (حق) نفسه
٠٨٢ ،٣٤٦/١٣	الإنسان لا يجبر على إسقاط (حقه)
۸۱/۹۱، ۲۰، ۲۲، [۲۹]، ۳۰	الإنسان لا (يستحق) أكثر مما جني عليه
T01/1T	الإنسان لا يمنع من إسقاط بعض (حقه)
ن استيفائهن	الإنسان لا يمنع من إسقاط بعض (حقه) كما لا يمنع مر
	الإنسان لا يمنع من إسقاط (حقه) أو بعضه
	الإنسان له (حق) التصرف في ملكه كيفما يشاء
(حق) الغير(حق) الغير على الغير العلم	الإنسان مخير في استيفاء (حقه) وإبطاله ما لم يتعلق به ا
	انفراد الثقة العدل بما لم يخالف فيه غيره مقبول عند (ال
	إنما الذنب المطل (بالحقوق) بعد تعينها
(٤١٣)/١٣	إنما شرعت القرعة عند تساوي (الحقوق)
070/78	إنما يجوز الصلح مع الإقرار (بالحق) فقط
[1]/17	إيجاب (الحق) على الغير بغير رضا الغير لا يجوز
۰۹۰،۰۸۹،۲۳۰،۲٤/۱۳	إيجاب (<u>الحق</u>) على الغير بغير رضاه لا يجوز
	إيجاب (الحق) على المجهول لا يصح
(۲۷)/۱۳	,
. صحتها هل يجعلها كالمعلقة على (تحقيق)	إيقاع العبادات أو العقود أو غيرها مع الشك في شرط
[181]/V	ذلك الشرط ام لا
ر (تحقيق) ذلك الشرط أم لا ١٠/٥٣٥	إيقاع المشكوك في شرط صحته هل يجعله كالمعلق علم
ذا وجده بعينه١٣	أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع (أحق) بمتاعه إ
717/14	الأيمان لا تتداخل في (<u>حقوق</u>) الجماعة
(٧٠١)/٣٢	الباء تستعمل في الإلصاق المعنوي (والحقيقي)
(٧٠١)/٣٢	الباء للإلصاق (الحقيقي) والمجازي
٣٧٨/٢٥	بالدعوى مع التناقض لا (يستحق) اليمين على الخصم
من عليهمن عليه عليه	البراءة تمليك في (حق) صاحب الدين إسقاط في (<u>حق</u>)
أو حكما ٤٥٨/١٤	البراءة من الضمان إنما تكون بإعادة يد المالك (حقيقة)
179/18	بمرض الموت تعلق (<u>حق</u>) الورثة بماله
(يستحق) صفة الجودة إلا بالشرط. ٣٥١/١٥	بمطلق العقد (يستحق) المعقود عليه بصفة السلامة ولا ^ا
۳۱۳، ۳۱۱/۸	بناء الحكم على الظاهر جائز فيما لا يوقف على (<u>حقيقته</u>
(TTV)/A -TT+/V	البناء على الظاهر فيما يتعذر الوقوف على (حقيقته) جائز

البناء على الظاهر واجب فيما لا يوقف على (حقيقته)
بیت العال (احق) ما یحتاط له
بيت المال يخلف الوارث في (استحقاق) ماله
البيع الذي يتعلق به (حق) آخر يعقد موقوفا على إجازة ذلك الآخر
التابع لا يزاد على المتبوع في (الاستحقاق)
التأجيل لا يسقط (الحقي) 17 (١٩٥٣) التأخير الذي يقع بعذر شرعي لا يسقط (حقي) الشفعة 100/٢١ التأويل مقبول ومعمول به إذا (تحقق) مع شروطه 100/٢١ التبادر بلا قرينة علامة (الحقيقة) مع شروطه 100/٢١ التبادر الفهم دليل (الحقيقة) 17 (١٤٧) ١١٠ التبرع بإسقاط (الحقي) عن الغير جائز 100/١١ التبرع لا يوجب ضمان (حقي) عن الغير جائز 100/١١ التبرع لا يوجب ضمان (حقي) 11 (١٥٤٥) التبرط لا يوجب ضمان (حقي) المصلحة ويدفع المفسدة 10 (١٥٤٥) التجب (الحقوقي) المالية في ذمة الصبي 10 (١٥٤٥) التبرط ألم المنافقيق والمفسدة الا للاسم والصورة (الحقوقي) المساواة في النوصل إلى المباح واستخراج (الحقوقي) المساواة في سبب (الاستحقاق) توجب المساواة في (الاستحقاق) المساواة في سبب (الاستحقاق) توجب المساواة في (الاستحقاق) المناط تثبت به الأحكام 11/١٢٠ (١٦٤٦) التحقيق) المناط وتنقيح المناط وتخريج المناط هي جماع الاجتهاد 10 (١٩٤٤) المناط وتنقيح المناط وتخريج المناط هي جماع الاجتهاد 10 (١٩٤٤) ١٩٥٤ تحكيم السيماء أصل فيما لا يوقف على (حقيقته) الحماء أصل فيما لا يوقف على (حقيقته) المناط وتنقيح المناط وتنقيح رضاه جائز 10 (١٩٤٥) ١٩٥١) الحماء الاحتماء الحماء الحماء الحماء الإ والفاء جائز 10 (١٩٤٤) الحماء الحماء الإ والفاء جائز 110/١٤٠) الحماء الإ والفاء جائز 110/١٤٠) الحماء الإحماء ا
التأويل مقبول ومعمول به إذا (تحقق) مع شروطه
التأويل مقبول ومعمول به إذا (تحقق) مع شروطه
التبادر بلا قرينة علامة (الحقيقة) تبادر الفهم دليل (الحقيقة) تبادر الفهم دليل (الحقيقة) التبرع بإسقاط (العتى عن الغير جائز الرحم) التبرع لا يوجب ضمان (حق) تترك (الحقيقة) بدلالة العادة المراحم المنالية في ذمة الصبي المصلحة ويدفع المفسدة المفسدة المراحة ا
تبادر الفهم دليل (العقيقة) تبادر الفهم دليل (العقيقة) التبرع بإسقاط (الحق) عن الغير جائز ١٤/(٥٢٥) التبرع لا يوجب ضمان (حق) ١٤/(٥٢٥) تترك (العقيقة) بدلالة العادة ١٥/(٣٦٩) تتغير الفتوى بحسب ما (يحقق) المصلحة ويدفع المفسدة ١٥/(٣٦٩) تجب (العقوق) المالية في ذمة الصبي ١٠/(٥٥٤) تجب اليمين في كل (حق) لابن آدم ١٣/(٥٥٤) تتجوز الحيلة في التوصل إلى المباح واستخراج (العقوق) ١٣/(٧٧٧) التحريم تابع (للحقيقة) والمفسدة لا للاسم والصورة ١٥/(١٧٥) (التحقيق) المساواة في سبب (الاستحقاق) توجب المساواة في (الاستحقاق) ١٦/(١٧٢) (التحقيق) المناط تثبت به الأحكام ١٩/(١٩٤٤) (تحقيق) المناط وتنقيح المناط وتخريج المناط هي جماع الاجتهاد ١٩/(١٩٤٤) تحكيم السيماء أصل فيما لا يوقف على (حقيقته) تحكيم السيماء أصل فيما لا يوقف على (حقيقته) تحمر (الحق) عن الغير بغير رضاه جائز ١٩/(١٨٦) تحمر (الحق) عن الغير بغير رضاه جائز ١١/(١٠٥) تحمر (الحق) عن الغير بغير رضاه جائز ١١/(١٠٥)
التبرع بإسقاط (الحقيق) عن الغير جائز
التبرع لا يوجب ضمان (حق) 7 ١٩/١٦ تتول (الحقيقة) بدلالة العادة تتغير الفتوى بحسب ما (يحقق) المصلحة ويدفع المفسدة تجب (الحقوق) المالية في ذمة الصبي تجب مراعاة (الحقين) بقدر الإمكان "جب اليمين في كل (حق) لابن آدم "جب اليمين في كل (حق) لابن آدم "جوز الحيلة في التوصل إلى المباح واستخراج (الحقوق) التحريم تابع (للحقيقة) والمفسدة لا للاسم والصورة (التحقيق) المساواة في سبب (الاستحقاق) توجب المساواة في (الاستحقاق) (التحقيق) أن دليل الحياة هو الحس وقيل والنماء في الحس (تحقيق) المناط تثبت به الأحكام (تحقيق) المناط وتنقيح المناط وتخريج المناط هي جماع الاجتهاد (المهمة السيماء أصل فيما لا يوقف على (حقيقته) تحكيم السيماء أصل فيما لا يوقف على (حقيقته) تحكيم السيماء أصل فيما لا يوقف على (حقيقته)
تترك (الحقيقة) بدلالة العادة ٢٠٨/٢ تتغير الفتوى بحسب ما (يحقق) المصلحة ويدفع المفسدة ٥/(٣٦٩)٥ تجب (الحقوق) المالية في ذمة الصبي ١٩/٢٠٠ تجب اليمين في كل (حق) لابن آدم ١٣٨٥/٢٥ تجب اليمين في كل (حق) لابن آدم ١٣٨٥/٢٥ التجوز الحيلة في التوصل إلى المباح واستخراج (الحقوق) ١٣٨٥/٢٧ التحريم تابع (للحقيقة) والمفسدة لا للاسم والصورة ١٥٨٧/٢٧ (١٤٠٥قق) المساواة في سبب (الاستحقاق) توجب المساواة في (الاستحقاق) ١٦٠/١٢٠ (التحقيق) المناط تثبت به الأحكام ١٩٥/[٥٩٤] (تحقيق) المناط وتنقيح المناط وتخريج المناط هي جماع الاجتهاد ١٩٥/٥٩٤ تحكيم السيماء أصل فيما لا يوقف على (حقيقته) ١٩٥/(١٨٠) تحمل (الحق) عن الغير بغير رضاه جائز ١٩٥/(١٨٠) تحمل (الحق) عن الغير بغير رضاه جائز ١٩٥/١٨٥
تتغیر الفتوی بحسب ما (یحقق) المصلحة ویدفع المفسدة ٥/(٣٦٩) تجب (الحقوق) المالية في ذمة الصبي ١٩/ ١٥٥٤ تجب مراعاة (الحقین) بقدر الإمكان ١٣/(٥٥٤) تجب الیمین في كل (حق) لابن آدم ١٥٥/١٥٠ تجوز الحیلة في التوصل إلی المباح واستخراج (الحقوق) ١٣/(٧٧٧) التحریم تابع (للحقیقة) والمفسدة لا للاسم والصورة ١٧٧/(٢٧٥) (تحقق) المساواة في سبب (الاستحقاق) توجب المساواة في (الاستحقاق) ١٦/(١٧٢) (التحقیق) أن دلیل الحیاة هو الحس وقبل والنماء في الحس ١٦/(١٢٦) (تحقیق) المناط وتنقیح المناط وتخریج المناط هي جماع الاجتهاد ١٩٥/(١٩٤٤) تحکیم السیماء أصل فیما لا یوقف علی (حقیقته) ١٨(١٢٥) تحمل (الحق) عن الغیر بغیر رضاه جائز ١٩٥/(١٠٤) تحمل (الحق) عن الغیر بغیر رضاه جائز ١٩٥/(١٠٤)
تجب (الحقوق) المالية في ذمة الصبي تجب مراعاة (الحقين) بقدر الإمكان تجب اليمين في كل (حق) لابن آدم تجوز الحيلة في التوصل إلى المباح واستخراج (الحقوق) التحريم تابع (للحقيقة) والمفسدة لا للاسم والصورة (تحقق) المساواة في سبب (الاستحقاق) توجب المساواة في (الاستحقاق) (التحقيق) أن دليل الحياة هو الحس وقيل والنماء في الحس (تحقيق) المناط تثبت به الأحكام (تحقيق) المناط وتنقيح المناط وتخريج المناط هي جماع الاجتهاد تحكيم السيماء أصل فيما لا يوقف على (حقيقته) تحمل (الحق) عن الغير بغير رضاء جائز تحمل (الحق) عن الغير بغير رضاء جائز
تجب مراعاة (الحقين) بقدر الإمكان تجب اليمين في كل (حق) لابن آدم تجوز الحيلة في التوصل إلى المباح واستخراج (الحقوق) التحريم تابع (للحقيقة) والمفسدة لا للاسم والصورة (تحقق) المساواة في سبب (الاستحقاق) توجب المساواة في (الاستحقاق) (التحقيق) أن دليل الحياة هو الحس وقبل والنماء في الحس (تحقيق) المناط تثبت به الأحكام (تحقيق) المناط وتنقيح المناط وتخريج المناط هي جماع الاجتهاد تحكيم السيماء أصل فيما لا يوقف على (حقيقته) تحمل (الحق) عن الغير بغير رضاه جائز تحمل (الحق) عن الغير بغير رضاه جائز
تجب اليمين في كل (حق) لابن آدم. تجوز الحيلة في التوصل إلى المباح واستخراج (الحقوق) التحريم تابع (للحقيقة) والمفسدة لا للاسم والصورة (تحقق) المساواة في سبب (الاستحقاق) توجب المساواة في (الاستحقاق) (التحقيق) أن دليل الحياة هو الحس وقيل والنماء في الحس (تحقيق) المناط تثبت به الأحكام (تحقيق) المناط وتنقيح المناط وتخريج المناط هي جماع الاجتهاد تحكيم السيماء أصل فيما لا يوقف على (حقيقته) تحمل (الحق) عن الغير بغير رضاه جائز تحمل (الحق) عن الغير بغير رضاه جائز
تجوز الحيلة في التوصل إلى المباح واستخراج (الحقوق) التحريم تابع (للحقيقة) والمفسدة لا للاسم والصورة
التحريم تابع (للحقيقة) والمفسدة لا للاسم والصورة
(تحقق) المساواة في سبب (الاستحقاق) توجب المساواة في (الاستحقاق) (التحقيق) أن دليل الحياة هو الحس وقيل والنماء في الحس (تحقيق) المناط تثبت به الأحكام (تحقيق) المناط وتنقيح المناط وتخريج المناط هي جماع الاجتهاد تحكيم السيماء أصل فيما لا يوقف على (حقيقته) تحمل (الحق) عن الغير بغير رضاه جائز تحمل (الحق) عن الغير بغير رضاه جائز
(التحقيق) أن دليل الحياة هو الحس وقيل والنماء في الحس (تحقيق) المناط تثبت به الأحكام (تحقيق) المناط وتنقيح المناط وتخريج المناط هي جماع الاجتهاد تحكيم السيماء أصل فيما لا يوقف على (حقيقته) تحمل (الحق) عن الغير بغير رضاه جائز
(تحقیق) المناط تثبت به الأحكام (تحقیق) المناط وتنقیح المناط وتخریج المناط هي جماع الاجتهاد تحکیم السیماء أصل فیما لا یوقف علی (حقیقته) تحمل (الحق) عن الغیر بغیر رضاه جائز
(تحقيق) المناط وتنقيح المناط وتخريج المناط هي جماع الاجتهاد
تحكيم السيماء أصل فيما لا يوقف على (حقيقته)
تحمل (الحق) عن الغير بغير رضاه جائز
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
التحيل لإسقاط (حق) المسلم حرام
التداخل إنما (يتحقق) قبل الأداء لا بعده
الترجيح إنما يكون مع (تحقق) التعارض
التساوي في سبب (الاستحقاق) يوجب التساوي في نفس (الاستحقاق)١٣٠/(٦٧٧)
التساوي في سبب (الاستحقاق) يوجب التساوي فيه
التساوي في سبب (الاستحقاق) يوجب المساواة في (الاستحقاق)

(٦٧٧)/١٣	التساوي في السبب يوجب التساوي في (<u>الاستحقاق</u>)
(٤١٤)/١٣	تستعمل القرعة عند المبهم من (الحقوق) أو لدى التزاحم
11/17	تستعمل القرعة في تمييز (<u>المستحق</u>)
۳۸٥/٢٥	تشرع اليمين في (الحقوق) لا في الحدود
۱٤، ٥٥٥، [۲۷٥]، ٨٥٠	تصرف الإنسان في خالص (حقه) إنما يصح إذا لم يتضرر به غيره٧/٠/
	110, 110- 31/PP0- 51/730
(ovr)/v	تصرف الإنسان في خالص (حقه) إنما ينفذ إذا لم يتعد إلى الإضرار بغيره
٥٧٥ ، ٥٧٢/٧	تصرف الإنسان في خالص (حقه) لا يتوقف على علم الغير
97/18	التصرف في (حق) الغير بغير إذنه حرام سواء أضر به أو لا
(171)/18	التصرف في (الحق) المشترك بدون إذن الشريك فاسد
0V0 ,0VY/V	التصرف في خالص (الحق) لا يتوقف على رضا الغير
(070)/17	تصرفات المكره كلها باطلة إلا أن يكون إكراها (بِبحق)
تهد	تعارض قولي المجتهد في (حق) من قلده كتعارض الأدلة في (حق) المج
(٦A)/V	تعتبر (الحقيقة) لا الاعتقاد
٤٦٦/١	تعجيل (<u>الحق</u>) قبل وجود سبب وجوبه لا يجوز
الزائد خاصة٣٩٧/٧	تعدي محل (الحق) إلى غيره هل يبطل به (المستحق) أو يبقى وإنما يبطل
۳٤٦/۲۲	تعذر الرجوع فيما يجوز الرجوع فيه قد يمنع (حق) الرجوع ويسقطه
٤٩/٢٧	التعريف (بالحقيقة) مقدم على التعريف باللازم
[٣٥]/٧٧	التعريف (بالحقيق <u>ة</u>) يقدم على التعريف باللازم
٥٦٨/٢٥	التعزير المتمحض (لحق) الله يسقط عن مستحقه بالتوبة
٥٦٨/٢٥	التعزير المتمحض لحق الله يسقط عن (مستحقه) بالتوبة
(074)/70	التعزير مشروع في (حق) الصبيان
٦٣٨/١٣	تعلق (حق) الغير مانع من الفسخ
	تعلق (حق) المعين بالمال يمنع التصرف فيه ١٣ /[٦٣٣]، ٦٣٩، •
119/7	تعلق الحكم بالمحسوس على ظاهر الحس لا على باطن (الحقيقة)
	التعليق بالموجود (<u>تحقق</u>)ا
٤٦/١٣	تقبل شهادة الحسبة في (حقوق) الله تعالى وفيما له فيه (حق) مؤكد
78./٣٣	تقدم (الحقيقة) الشرعية والعرفية على (الحقيقة) اللغوية
٦٠،[٣٥]/١٣	تقدم الدعوى في (<u>حقوق</u>) العباد شرط قبولها
11/177	
TOV , TO7/1T	تقديم أحد (الحقين) في الإ يجاب لا يوجب تقدمه على الآخر في الاستيفا.

بر كالابتداء في (حق) التضمين١٤ /(٣٨٥)، ٣٨٧	
بر كالابتداء في (<u>حق)</u> التضمين	التقري
يف يبتني على سبب العلم لا على (حقيقة) العلم	التكل
لك بأقل ما قيل (حق)	
ين من قبض ما (يستحق) قبضه يكون قبضا	
ض لا (يتحقق) في الأحكام الشرعية	
ن لا تأثير لها في (حقوق) الأدميين	
ن لا تسقط (حق) الآدميين	التوبأ
م الفضل أي الزيادة (كتحققه) فيما ينبني أمره على الاحتياط	توهم
ت بالحكم ملحق بالثابت (حقيقة)	الثاب
ت حكماً دون الثابت (حقيقة) وحكما	الثابه
ي (حق) الفسخ لمعنى دفع الضرر٨(١٩)	ثبوت
التصرف لا يمنع من إسقاط بعض (حقه)التصرف لا يمنع من إسقاط بعض (حقه)	جائز
اء على الأفعال المحرمة من العباد يكون (حقاً) لله تعالى١٢١٢١٢/(٦٦٧)	الحا
يو يب (الحقب) أولى١٢/(٥٥١)	ااح
ع بين <i>(عقوق) الله تعالى يجب أن تثبت بلا دعوى</i>	جمد
يع ما يحكي في القرآن من شرائع الأولين وأحكامهم فهو (حق) ١٩٧/٢٨	حمد
اية الواحدة (حقيقة) لا توجب إلا ضمانا واحدا	الحن
اية الواحدة (حقيقة) لا توجب إلا ضمانا واحدا	الحن
يل مين عام الميني الله تعالى في المنهيات دون المأمورات	الحا
جة العامة إذا وجدت أثبتت الحكم في (<u>حق</u>) من ليست له حاجة	اأحا
بعة العامة تتنزل منزلة الضرورة الخاصة في (<u>حق</u>) آحاد الأشخاص٧٧٥/٧	II
اجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة في (<u>حق</u>) آحاد الأشخاص	-11
اجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة في (حق) آحاد الناس٢٤٣/٢، ٢٤٩، ٤٢٩	ب ا ا
اجة في (حق) آحاد الناس كافة تنزل منزلة الضرورة في (حق) الواحد المضطر٢٥٧/٢	. li
اجه في رحق العداليات المعنى المعنى الشرعي ثم العرفي ثم المعنى اللغوي (الحقيقي) ثم المعنى اللغوي (الحقيقي) ثم	الح ال
W . / A	> 01
المجازيالمجازيالمجازي	11
اكم لا ولاية له في إسفاط (<u>حقوق)</u> العباد	الح
اكم لا يملك إسفاط (<u>الحقوق)</u> جة لإثبات (الحقوق) معتبرة بحسب الإمكان	الح
جة لإثبات (الحقوق) معتبرة بحسب الإمكان	الح
	الح
مة التصرف في (حق) الغير لا تقف على المضرة	حر

17), •77, 1, 4, 4– 31/557–77/310	(حق) الأدمي لا يبرأ منه إلا بأدائه أو إبرائه ١٣/(٣
٥٣)/١٣ -٤٦٦/١	(<u>حق</u>) الأدمي لا يستوفى إلا بمطالبته وإذنه
"97/17	(<u>حق</u>) الادمي لا يسقط بالإسلام
	(<u>حق</u>) الأدمي لا يسقط بالشبهة
(٣٠٧)/1٣	(<u>حق</u>) الأدمي لا يسقط بالعذر
۲۷۹/۱۳	(<u>حق</u>) الأدمي لا يسقط بالموت
1/053-11/571, 731	(<u>حق</u>) الآدمي مقدم على (<u>حق</u>) الله تعالى
£ £ 9 . £ \$ 7 / \ \ 7	(<u>حق</u>) الآدمي مقدم على (<u>حق</u>) الله
٤٢٥/١٣	(حق) الآدمي مقدم مطلقا إن لم يفوت (حق) الله تعالى
rrr/1r	(الحق) إذا تعلق بعين فإنه يسقط بسقوط ذلك العين
YVY/ 17	(ا لحقِ) إذا ثبت في الذمة لم يسقط بالموت
۲۰/۱۳	(ا لحق) إذا ثبت في العين سرى إلى البدل
نذ غير جنسه۱۳./[٥٤٥]، ٥٥٠	(الحق) إذا ثبت من جنس لم يجبر صاحب (الحق) على أخ
(1.4)/	
(1.4)/	
٠٠٠/١٨ -٥٥٢ ،(١١)/١٣	(حق) الإنسان يجب صيانته عن الإبطال ما أمكن
(1•٣)/A	(حق) الإنسان يوفي عند طلبه
YV7/9	(الحق) أنه لا يعتبر إلا بخلاف من له أهلية النظر والاجتهاد
£79/Y	(حق) الله أمره ونهيه و(حق) العبد مصالحه
ت في ذمته	(حق) الله تعالى المالي إذا عجز عنه العبد وقت الوجوب يثبه
٤٣٥/١٣	(<u>حق</u>) الله تعالى مقدم على (<u>حق</u>) العبد
(090)/1+	(<u>حق</u>) الله تعالى يثبت بقول الواحد
Y9Y/1T	(<u>حق</u>) الله تعالى يسقط بالتوبة
۸٩/٢٦	(<u>حق</u>) الله عز وجل لا يباح بالإباحة
71/5.0-37/(140), 740	(حق) الله لا مدخل للصلح فيه
٥٧١/٢٤	(حق) الله لا يسقط بمحاللة
(۲۹۱)/۱۳	(<u>حق</u>) الله لا يصح العفو عنه
09/70-079/78	(<u>حق</u>) الله لا يقبل الصلح والإسقاط و(<u>حق)</u> العباد يقبل ذلك
19/7	(<u>حق</u>) الله مبني على المسامحة
٣٠١/١٣	
77./17	(الحق) الثابت في الذمة لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء

	(الحق) الثابت في الذمة لا يسقط بالإسلام
۲۷٤ ،(۲۲۷)/۱۳	(الحق) الثابت في الذمة لا يسقط بالموت
1VE (1VY/9	<u>(الحق)</u> الثابت في محل مقصور عليه لا يبقى بعد فوات
امه۲٦/[۳۳]	<u>(الحق)</u> الثابت للتشفي لا يقوم فيه غير (<u>المستحق</u>) مقا
Y1/1W	(الحق) الثابت للغير لا يملك أحد إسقاطه بغير رضاه
177/17	(الحق) الثابت للمعين يخالف الثابت لغير معين
يور ١٦٩/١٣	(الحق) الثابت لمعين أقوى من (الحق) الثابت لغير مع
عين ١/٨٤٤ - ١٨٠/١١ – ١٨٠٤٥ ، ٣٨٤	(الحق) الثابت لمعين مقدم على (الحق) الثابت لغير ه
المعينالمعين المعين المع	(الحق) الثابت لمعين مقدم على (الحق) الثابت لغير ا
	(الحق) الثابت لمعين يخالف الثابت لغير معين
(787)/11	(<u>حق</u>) الحي أولى بالمراعاة من (<u>حق</u>) الميت
(7٤١)/١١	(حق) الحي مقدم على (حق) الميت عند التعارض
سقط بالموت١٣ / [٢٦٧] ، ٢٧٥ ، ٢٧٩	(الحق) الذي تدخله النيابة إذا لزم في حال الحياة لم ب
عياة لا يسقط بالموت١٣/(٢٦٧)، ٢٧٧،	(<u>الحق</u>) الذي تدخله النيابة واستقر وجوبه في حال الـ
• • •	<u>ري بري</u> ۸۷۲ ، ۸۷۲
(۲۹۱)/۱۳	(الحق) الذي لله تعالى لا يسقط بالتراضي
۲۱/۰۶۱، ۱۹۰، ۲۰۵، ۲۱۶، ۲۶۸، [۳۲۶]	(الحق) السابق أولى . ١/٥٦٥ – ١٤٨، ١٤٤/١١ – ١٤٨
(٤٦٣)/١٣	ري <u>ت .</u> (الحق) السابق يتقدم على المتأخر
۲۱/۸۶۲، ۲۷۲، ۲۷۲، ۸۷۲، [۱۸۲]، ۲۹۲	(<u>حق)</u> الشارع يسقط بالموت ١-٤٦٥ - ٢
[197] . 1/073-71/337.	ر <u>حق)</u> الشرع لا يسقط بإسقاط العبد
۲۱۰/۱۸	ر الشرع لا يملك العبد إسقاطه
عقارعقار	رعق) الشفعة لا يثبت إلا لمن كان شريكا في أصل ال
£ { 9 / 1 m	(حق) الشفيع أقوى من (حق) المشترى
٣٠٥] ، ٢٩٩/٩	(<u>الحق)</u> الضعيف لا يعدو محله
177/17	(حق) العباد لا يتداخل
۲۱/۷۰۳، ۲۰۳- ۱۶/[۲۶]، ۲۰۳، ۲۰۳	· (حق) العبد لا يتوقف على القصد
(7 • / ۱۳	(حق) العبد لا يسقط الا بالأداء أو الابراء
718)/1٣	(حق) العبد لا يسقط إلا بالعفو والإبراء والمسامحة.
Y99)/\ Y	(حق) العبد لا يسقط يشبهة
۲۹۹)/۱۳	رحق) العبد لا يندرئ بالشبهة
£Y£)/\٣	(حت) الما مقام عا (حت) الله تعال

[£YY]/\T	(حق) العبد مقدم على (حق) الشرع
(\$7\$)/\\"	-
{{\tau}	(حت) الفيماء على الله الله على الدي في الدمه.
ገ ለ/ ነ ቸ	
ישר (זיד / זיד) איז	(<u>حق)</u> الغير إذا تعلق بالملك الثام الرقي التصرف.
897/17	(اللحق) غير المجرد بجور المعاوضة عنه بالمال
(19)/	(حق) الفسح يجب دفعاً للضرر عن العافل
£٣٢/11	(الحق) في التبع إنما يثبت بثبوته في الأصل
(170)/17	(ا لحق) قبل ثبوته لا يحتمل الإسقاط
71/170	(الحق) لا يبطل بموت من عليه
۳۲۲ ((۳۱۶)/ ۱۳	(<u>الحق</u>) لا يبطله تقادمه
١٧٣ ، ١٧١/١٠	(<u>الحق</u>) لا يبقى بعد فوات محله
(701)/17	(<u>الحق</u>) لا يترك بمجاورة الباطل
(701)/17	
71/17	
۳۰۰،[۳۷]/۱۳	(<u>الحق</u>) لا يثبت بمجرد الدعوى
	(الحق) لا يثبت للمجهول
TY/1T	(الحق) لا يجوز إلا لقوم بأعيانهم
	(الحق) لا يسقط بالتقادم
/73, 773-71\017, 797, A·7, [017]-	(الحق) لا يسقط بتقادم الزمان١/ ١٥٥ - ٣٩٣/٦)
[, ,] (, , , , , , , , , , , , , , , , ,	Y77/1 <u>8</u>
٥٢ ، ٤٤ ، ٤٠ / ٨	(الحق) لا يسقط بظلم الظالم
	(الحقّ) اللازم لا يزيله شيء أ
1/44	(الحق) للمالك فيما يملك
31/(0·7)- ·7/05, VF	رحق المال الخبيث التصدق به
W44/9	(الحق) المترتب في الذمة لا يبطل بزوال وقته
444/4W 7.11	(الحق) المتعلق بالعين أقوى من (الحق) المتعلق باأ
	(الحق) المتعلق بالعين أقوى من المتعلق بالذمة
	(الحق) المتعلق بالعين يسقط بتلفها من غير تفريط. (الحق) المتعلق بالعين السقط بتلفها من غير تفريط.
	(الحق) المتعلق بعين المال مقدم على ديون الغرماء (الحق) المتعلق بعين المال مقدم على ديون الغرماء (الحق) المتعلق المعالمة
لمةلمة	(الحق) المتعلق بعين مقدم على (الحق) المتعلق بال

٤٤٥/١٣	(الحقِّ) المتعلق بعين مقدم على المتعلق بالذمة
(£٣A)/\٣	(الحق) المتعلق بعين مقدم على المتعلق بالذمة إذا كان في درجته
T AA/10 - T TT/1 T	(الحقى) المتعلق بعين يسقط بتلفها من غير تفريط
(٣٢٩)/١٣	(الحق) المتعلق بمعين يسقط بسقوطه
(٤٦٣)/١٣	(الحق) المتقدم أولى
(٣١٦)/١٣	(الحق) متى ثبت لا يسقط بالتأخير ولا بالكتمان
٦٠٨/٨	(<u>الحق)</u> متى وجب بصفة لا يبقى بدونها
۳۳٥/۱۳	(الحق) (المستحق) بالتعصيب يستوي فيه الحاضر والغائب
لكا۱۳/(٦٦٣)	(الحق) المستفاد بالملك يجب أن يتقسط حال الاشتراك على قدر الم
TYY/17	(حق) المسلم لا يسقط بالتحيل
(٤٣٧)/١٣	روعي، السمام عربي الله الله الله الله الله الله الله الل
19./٢٣	(<u>حق</u>) الملك أقوى من (<u>حق</u>) الاستيثاق
£ 8 9 / 1 m	(حق) الملك أقوى من (حق) التملك
Y1/1W	(طعق) المتك الوق من رعم المسلم المسلم الموجل لا يلزم تعجيله إلا برضا من عليه (الحق)
T{1/Y	(العق) الواجب في الأصل لا يسري في الأولاد البائنة
٩٠ ، ٨٧/١٣	(العق) الواجب في الموسل في المحلين مختلفين
[AY]/\T	(الحق) الواحد يجوز أن يثبت في محلين
011 (010 (1011)/17	1 -11 1 (-1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
070/17	(الحق) يعتبر في وجوب أدائه إمكان النسليم
مَا بالعين دون الذمة كان ما تعلق	(الحقان) إذا ترادفا وكان أحدهما متعلقا بالعين والذمة والآخر متعلنا
٤٣٨/١٣	بالعين دون الذمة متقدما على ما تعلق بالعين والذمة
۱۲۱، ۱۲۰، ۲۵۰، ۲۵۳	
ξ ξ ((ξ ξ ξ) , ξ • γ / ۱Ψ	(الحقان) إذا وجبا قدم أقواهما
717/18	(الحقان) المختلفان لا يتداخلان
OAA/YV	(الحقائق) إذا سميت بغير اسمها لا تتغير
(PT)/TV	(حقائق) الأشياء ثابتة والعلم بها (متحقق)
۲۹۱/ [۲۲۹] ، ۲۵۰ ، ۲۵۳	(الحقائق) لا تثبت قياسا
101/12	المتافي بالما المحامغ مه النابة وأبروطه منا مبراثها شيئان
٣١٢/١٣	(حقوق) الآدمي لا تسقط بالأعذار
T18/1m	(حقوق) الآدمي لا تسقط بالأعذار
71\317, [V·7]- 31\057,	(حقوق) الآدمي المحضة لا تسقط بالأعذار ١٠٤/٨ - ١٠٤/٨ - ١٠٤/٨ -
	۲۷۰،۲٦٦

\ / . w	(حقوق) الأدميين إذا اجتمعت لم تتداخل
(710)/14	
(710)/14	(حقوق) الآدميين إذا أمكن استيفاؤها لم تتداخل
(717)/17	
(710)/14	
ر) الله تعالى	(حقوق) الأدميين تقبل من المعاوضة والبدل ما لا يقبلها (حقوق
	(حقوق) الأدميين العامد والمخطئ فيها سواء
	(حقوق) الأدميين لا تتداخل
	(حقوق) الأدميين لا تسقط إلا بأدائها أو إسقاط أربابها
(٣٨٧)/ ١٣	(حقوق) الأدميين لا تسقط بالإسلام
۱، (۲۰۷)، ۲۱۳- ۲۲/ ۱۳۹، ۲۵۱	(حقوق) الأدميين لا تسقط بالأعذار ١٣٠٠/١٣، ٥٠١،
	(حقوق) الأدميين لا تسقط بالتوبة
٤٨٩/١٢	(حقوق) الأدميين لا تسقط بالجهل والخطأ
710/17	(حقوق) الآدميين لا تسقط بمجرد الموت على الإيمان
(٤٧٣)/١٣	(حقوق) الآدميين لا يجوز العدول فيها من العين إلى الجنس
TT9/T	(حقوق) الآدميين لا يختلف فيها حكم العلم وغير العلم
018/17	(حقوق) الآدميين ما تعلق منها بالمال يجوز تقديمه على وجوبه.
770/17	(حقوق) الأدميين مبنية على الاحتياط التام
١٣،١٠/٢١	(حقوق) الآدميين مبنية على المشاحة والمضايقة
740/11	(الحقوق) إذا تزاحمت قدم الآكد فالآكد
صح استعمالها فيها١٣/(٤١٣)	(الحقوق) إذا تساوت على وجه لا يمكن التمييز بينها إلا بالقرعة
£ £ \ .[£ \ [7 7 7 7 7 7 7 7 7 7	(الحقوق) إذا تساوت وعدم الترجيح صرنا إلى القرعة
-177/9-1.8/1-870/1	(الحقوق) إذا تقررت لأربابها لا تسقط إلا بما يصح به إسقاطها.
3, 773- 11/9.7, 317- 77/	71/VI, [717], 177, 117, P77, VAT, 1P7, 10
	٥٥٥ ، ٨٥٥
(710)/17	(الحقوق) إذا لم تتداخل إذا انفردت لم تتداخل إذا اجتمعت
777/17	
جود أحدهما١٣/(١٣٥)	(<u>حقوق</u>) الأموال إذا تعلق وجوبها بشرطين لم يجز تقديمها قبل و
79/77	(حقوق) الله تتداخل (وحقوق) العبد لا تحتمل التداخل
	(حقوق) الله تعالى تجــري فيهــا المساهلة ولا تحمل على الا.
<u> </u>	الآدميين
	(حقوق) الله تعالى الدعوى فيها ليست بشرط

01/17	(حقوق) الله تعالى لا تحتاج إلى دعوى
01/17	(حقوق) الله تعالى لا تشترط فيها الدعوى
01/17	(حقوق) الله تعالى لا يشترط فيها الدعوى
YTE/Y EY 9/Y	ريمون (حقوق) الله تعالى مبنية على المسامحة
ا في محلل تقدم (حقوق) العباد على	<u>(حقوق)</u> الله تعالى مع (<u>حقوق</u>) العبـــاد إذا اجتمعـــ
(٤٢٤)/١٣	(حقمق) الله تعال
٤٢٥/١٣	(حقوق) الله تعالى مقدمة على (حقوق) الناس
({ 0) / ۱	(حقه ق) الله لا تحتاح إلى دعه ي
٤٥٩/٧	ر <u>صون</u> الله مبناها على المسامحة
٢٠٥ ، ٢٩٤ ، ٢٩٢/١٣	(<u>حقوق</u>) الله مبنية على المسامحة بخلاف (<u>حقوق</u>) الأدمي
ت اصلحها وخبر بين متساويها٢٥/١٣٠	(<u>حقوق</u>) الله (<u>وحقوق</u>) عباده إذا اجتمعت قدم أصلحها فأ
770/71	(حقوق) البيع تتعلق بالعاقد
رتر	(<u>الحقوق</u>) تتعلق بالموكل في النكاح وبالوكيل في المعاملا
٥٣/٢٦	(الحقوق) التي ليست بأموال لا تورث
71/(717), 257, 677, 187	(الحقوق) الثابتة في الذمم لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء.
۱۳	(حقمة) العاد تثبت بما فه شبهة
09 ((04)/14	(<u>حقوق</u>) العباد تحتاج إلى دعوى
180/77	(<u>حقوق</u>) العباد لا تبطل بالتقادم
۱۲۹- ۳۱/[۱۲]، ۲۲۶	(حقمة) العاد لا تتداخا
٦٢٤/١٣	(حقوق) العباد لا تداخل فيها
: 33 - 9/577, 737 - 71/[997], 3.7.	(<u>حقوق</u>) العباد لا تسقط بالشبهات ١/٥٦٥ – ٤٣٨/٧،
	۸٦/١٨ -٣٠٥
۳۰٤/۱۳	(حقوق) العباد لا تسقط بالشبهة
(٦٢٥)/١٣	(حقوق) العباد لا يجري فيها الاحتياط
۳۰۱،(۲۹۹)/۱۳	(<u>حقوق</u>) العباد لا يحتاط في إسقاطها
*•1/1#	(حقوق) العباد مبناها على التضييق والمشاحة
199/14	(حقوق) العباد مبنية على المشاحة
ξεν/١	(حقوق) العباد مقدمة على (حقوق) الله عز وجل
99/18	(حقوق) العباد يشترط فيها سبق الدعوى
17/70 -(710)/14	(حقوق) العبد لا تحتمل التداخل
71./11 -14./14	(حقوق) العقد إنما تتعلق بالموكل
	(1) y = = (proc real proce; (1) mb=)

190)/17	(حقوق) العقد إنما تعود إلى العاقد
	(حقوق) العقد إنما تعود على العاقد
٥- ١١/[١٩٥]، ٢٠٠٠ ١٦/٥٥	(حقوق) العقد تتعلق بالعاقد
190)/17	
97/17	
٠٩٢ ، ١٣٢/٢	-
190)/17	(حقوق) العقد تكون إلى العاقد
(۲09)/۲۱	
ىقد لە۲۱(۲۰۹)	(<u>حقوق</u>) العقد في باب الشراء تتعلق بالعاقد ولا تتعلق بمن وقع ال
عاقد۸۱ (۳۰۹)	(حقوق) العقد في باب النكاح ترجع إلى من وقع له العقد لا إلَى اا
(٢٥٩)/٢١	
	(حقوق) العقد في البيع والشراء إنما تتعلق بالعاقد
777/71	(<u>حقوق</u>) العقد في البيع والشراء تتعلق بالعاقد
197/17	(<u>حقوق</u>) العقد في الخلع ترجع إلى من عقد له
(٣•٩)/٢٣	(<u>حقوق</u>) العقد في النكاح تتعلق بالآمر دون العاقد
٣١٠/٢٣	(<u>حقوق</u>) العقد في النكاح ترجع للمعقود له بخلاف البيع
(٣•٩)/٢٣	(<u>حقوق</u>) العقد لا تتعلق في النكاح بالوكيل
	(<u>حقوق</u>) العقد مقتصرة على العاقد
۲٦٠/۲١	(الحقوق) في البيع تتعلق بالوكيل
(٣•٩)/٢٣	(الحقوق) في النكاح ترجع إلى المعقود له لا إلى العاقد
71 \	(الحقوق) لا تثبت ابتداء للميت ولا عليه
(۲۱۳)/۱۳	(ا لحقوق) لا تسقط إلا بقبض أو إبراء
Y07/YE	(الحقوق) لا تسقط بتقادم الزمان
	(الحقوق) لا تقبل النقل إلى الغير ١/٤٦٦ – ١٥/١٣
١٨١ ، [٥٧١] ، ١٨١	(ا لحقوق) لا تؤخذ إلا بأسباب ظاهرة الصحة
177/14-417/	*
٣٥٩/٢	(الحقوق) لا يعتبر فيها الحرمة والمنزلة إلا الوالد في (حق) الولد
717/18 -071/Y	(ا لحقوق) المالية لا تتداخل
(55V)/*	(الحقوق) متى اجتمعت في المعين وتفاوتت في القوة ببدأ بالأقوى.

ى فالأقوى١٧٩/٢٤	(الحقوق) متى اجتمعت في المعين وتفاوتت في القوة يبدأ بالأقو
٤٥٠/١٣	الحقوق) متى وجبت في الذمة فقد استوت في القوة
٤٩٣/١٣	(الحقوق) المجردة لا تحتمل التمليك
٤٩٣/١٣	<u>الحقوق</u>) المجردة لا تورث
0.1.894/14-0/11	<u> </u>
لطبقة الثانية عند عدم الأولى أو عدم	المحقوق) المرتب أهلها شرعا أو شرطا إنما يشترط انتقالها إلى ا
784/14	(استحقاقها) (لاستحقاق) الأولى أولا
	(حقوق) المسلمين لا تسقط بإسقاط الولي لها
لذمي.٧/٢٨٦ - ٢١/١٦ - ٥-٢/١٣٥	 (الحقوق) الموضوعة لدفع الضرر في العقود يستوي فيها المسلم وا
٣٧٤/٢٦	(الحقوق) الموضوعة لدفع الضرر فيستوي فيها المسلم والذمي.
المستأمنا۲۲/۳۷۳	(الحقوق) الموضوعة لدفع الضرر فيستوي فيها المسلم والذمي و
المستأمن٢٦ [٣٦٧]	<u> </u>
181/14	(حقوق) الناس التي على المحجور عليه تؤدى من ماله
197/17	(حقوق) النكاح لا تتعلق بالعاقد وإنما تتعلق بالمعقود عليه
[٣•٩]/٢٣	(حقوق) النكاح لا تتعلق بالعاقد وإنما تتعلق بالمعقود له
۰۲۰/۱۳	(الحقوق) يعتبر في وجوب أدائها إمكان التسليم
070/17	(الحقوق) يعتبر في وجوب أدائها إمكانية التسليم
17\753-77\PP3	(الحقيقة) أصل حتى يمنع منها دليل العقل
٦٧٤/٣١	(الحقيقة) أصل للمجاز وهو فرع لها
(100)/71	
184/41	(الحقيقة) أولى من المجاز
78./٣٣	(الحقيقة) تترك بدلالة الاستعمال والعادة
- 11/11- +7/+93, 193, 170	(الحقيقة) تترك بدلالة العادة ٢٩٧/١ ، ٣٩٧ - ٣٢/٢
، ۲۲۵، ۲۲۵– ۲۷/[۴۵]، ۲۱، ۲۱	(الحقيقة) تنتفي بانتفاء جزئها ٢٠/١٥ - ٢٥/١٥ - ٤٩٥/١٥.
78•/٣٣	(الحقيقة) الشرعية أولى من العرفية
(787)/٣٣	(الحقيقة) الشرعية في لفظ الشارع مقدمة على (الحقيقة) اللغوية
۲- ۳۳/[۷۶۲]، ۱۵۰، ۱۵۲، ۵۵۱	(الحقيقة) الشرعية مقدمة على (الحقيقة) اللغوية ٢٥٦/٣١، ٥٥
097/77	(الحقيقة) الشرعية مقدمة على (الحقيقة) اللغوية عند التعارض.
788/77	(الحقيقة) الشرعية مقدمة على غيرها
701/24 - 177/24	(الحقيقة) الشرعية مقدمة على اللغوية
٦٠٨/٣٣	(الحقيقة) الشرعية مقدمةعلى (الحقيقة) اللغوية عند التعارض

() /) / \	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
(744)/44	
(744)/44	(الحقيقة) العرفية العامة مقدمة على (الحقيقة) اللغوية
(779)/77	(ا لحق يقة) العرفية قاضية على اللغوية
750 ([74]/44	(الحقيقة) العرفية مقدمة على اللغوية
(09)/YV	(الحقيقة) كما تبطل لذهاب جميع أجزائها تبطل لذهاب أحد أجزائها
7./7٧	6 A 1 C A 1 A 1 A 1 A 1 A 1 A 1 A 1 A 1 A
177/44	(الحقيقة) المتفق عليها تقدم على (الحقيقة) المختلف فيها
٦٧٤/٣١	4.6
745/41	(الحقيقة) هي الأصل
٠٦٦،٥٦٤/١٩	(ا لحقيقة) الواحدة لا توصف بوصفين مختلفين
[74]/47	(الحقيقة) الواحدة يكفي لنقضها نقيض واحد
744/41	(ا لحقيقة) والمجاز من عوارض الألفاظ
الظاهر على الباطن فتنفذ	الحكم بما ظاهره الصواب (والحق) وباطنه خطأ وباطل هل يغلب حكم
٥٤١ ، ١٤٥٥ ١٤٥٠	الأحكام أو يغلب حكم الباطن فترد الأحكام
741/14	الحكم بمنع التصرف في ملك تعلق به (حق) الغير معلول بعلة الضرر
٧٦/٢٥	المستقد المناف
(V1)/Yo	حكم الحاكم لا يغير (حقائق) الأشياء
(179)/1/	حكم فعل النائب يظهر في (حق) المنوب عنه
144/14	
YYA/Y9	الحكم المعلق بالمظنة لا يتوقف على (تحقق) الحكمة
(٣٥٥)/٣٢	الحكم المعلق على معنى كلي يكفي فيه أدنى المراتب (لتحقيق) المسمى فيا
١٢٢/٢٨	and the second s
177/V	الحكم يبنى على الظاهر فيما يتعذر الوقوف على (حقيقة) الحال فيه
(ا لح ق) وإن كان عند غير	الحلف إذا كان عند الحاكم فالنية نية الحاكم وهي راجعة إلى نية صاحب
<u></u>	والمراجع والم والمراجع والمراجع والمراجع والمراجع والمراجع والمراجع والمراج
70 • / ٣٣	الحمل على (الحقيقة) الشرعية مقدم على (الحقيقة) اللغوية
78./٣٣	الحمل على (الحقيقة) الشرعية مقدم على اللغوية
	الحمل على (الحقيقة) الشرعية مقدم على اللغوية اتفاقا
707/77	حمل اللفظ على (الحقيقة) الشرعية مقدم على حمله على (الحقيقة) اللغوية
	حمل اللفظ على (الحقيقة) الشرعية يقدم على حمله على (الحقيقة) اللغوية.

٣٦٦/٢٦	الحمى (حق) للأئمة في مصالح المسلمين
(٤٨٣)/٢١	الحوالة استيفاء (حق) أم بيع واعتياض
TA1 . TVE/1A	حيث أمكن إحياء (الحق) بالتعريض كان أولى من الكذب الصريح
٬، [۲۷۱]، ۲۷۵، ۲۷۳– ۲۰/۱۱۰	الحيل لا تحيل (<u>الحقوق</u>)١/٣٦٦ - ٤/(٥٤٣)- ٣٦٣، ٣٦٣، ٣٦٣
غيرهاغيرها	حبر الواحد يقبل في (حق) جميع الأحكام العقوبات والكفارات و
70/70	خطأ القاضي في (حقوق) الله تعالى في بيت المال
٣٠٢ ،٣٠٠/١٣	الخطأ ليس بعذر في (حقوق) العباد
	خطاب الوضع ثابت في (حق) الصبي والمجنون والنائم
0 { V / Y Y	الخلع يمين في (حق) الزوج معاوضة في (حق) الزوجة
0 {V/YY	الخلع يمين في (حق) الزوجين
۰۹۷/۲۳	الخلوة كالدخول في (حق) تكميل المهر ووجوب كمال العدة
[^\]/\\	الخنثى الذي لم يبن يؤخذ في (حقه) بالاحتياط
	الخوف على النفس يسقط (حق) الله تعالى
(۲۹۳)/١٦	الخيار إنما (يستحق) بالنقصان دون الزيادة
197/71	خيار الرؤية لا يمنع انعقاد العقد في (حق) الحكم
٣١٦/١٤	الدافع بغير (حق) ضامن كالقابض
08/15	الدعوى في (حقوق) العباد شرط قبول البينة
01/1٣	الدعوى لا تشترط في (حقوق) الله تعالى
٥٣ ،[٤٥]، ٣٠	الدعوى لا تشترط في (حقوق) الله
٧١/٨	دفع الظلم بالطرق الجائزة (حق) خوله الشرع المظلوم
(1.0)/٧	دفع المضرة (المتحققة) أولى من دفع المضرة الموهومة
[90]/٢٦	الدماء لا (تستحق) بالدعاوي دون البينات
۱۷۸ ،۳۸/۱۳	الدماء والأموال لا (تستحق) بالدعاوي دون البينات
~99/1 ~	الدين المتعلق بالذمة لا يمنع (الحق) المتعلق بالعين
(11)/17	الذمة تتسع (لحقوق) كثيرة
١/٥٢٤-٣١/[١٢]، ٧٢، ١١١	الذمة تتسع (للحقوق) كلها
۱٦/١٣	الذمة سعة (بالحقوق)
(11)/17	الذمة لا تضيق عن ثبوت (الحقوق)
(11)/١٣	الذمة لسر لسعتها حد فتتسع لكل ما يتصور من (الحقوق)
٤·٧/٢٤ –٦٧٨/١٣	ذو السبين مقدم في (الاستحقاق) على ذي السبب الواحد
٤٠٢/٢٤	ذو السببين مقدم في (الاستحقاق) على ذي سبب واحد

۳۲۰/۲۱	الربا لا (يتحقق) إلا في المعاوضات
(010)/71	الربح إنما (يستحق) إما برأس المال أو بالعمل أو بضمان العمل
[010]/71	الربح في الشركة لا (يستحق) إلا بعمل أو مال أو ضمان
۳٦٢/٢٥	رجوع الشاهد قبل القضاء يصح في (حق) نفسه وفي (حق) غيره
٠٠٠/١٠	الرجوع عن الإقرار في (حق) العباد لا يصح
بباد۲۰(۲۳۵)	الرجوع عن الإقرار يصح في (حقوق) الله تبارك وتعالى لا في (حقوق) الع
(140)/10	الرجوع في (حقوق) الآدميين بعد الإقرار لا ينفع الراجع عماً أقر به
(٣٤٨)/Y	الرخصة عند (تحقق) الضرورة
) خوف الهلاك ٧/٣٤٧،	الرخصة في الإقدام على ما لا يحل بسبب الإكراه لا تكون إلا عند (تحقق
	٨٤٣، [٤٥٣]، ٥٥٣- ٢١/٣٢٥
۳٤٩ ،(٣٤٨)/٧	
[٤٠٣]/٩	
٤٠٨/٩	الرضا بالشيء قبل العلم به لا (يتحقق)
٤١٩/٩	·
٩ / (٣٠٤)	الرضا بالمجهول لا (يتحقق)
71/(187), 537, 837	رضا العبد بإسقاط (حقه) لا يتعدى إلى (حق) الشرع بالإسقاط
	الرضا مما يسقط (ا لحق)
(٤٥٥)/١٣	
٤٥/٢٠	الزكاة تارة تجب بالنماء (الحقيقي) وتارة تجب بالنماء الحكمي
٥٨/٢٠	الزكاة (<u>حق</u>) يتعلق بالمال
[71]/7	الزكاة الشرعية عبادة محضة أو (حق) واجب للفقراء على الأغنياء
٣٤ ٨/١	الزواج الصحيح النافذ تترتب عليه جميع آثاره من (الحقوق) الزوجية
٥٧٣ ، ٥٧١/١١	الزيادة تابعة للأصل (حقيقة)
Y•1/17	
/٣\(٧٤٢), ٢٥٢	
701/11	
104/14	
104 . 104/14	السفه لا يبطل (حقوق) الله ولا (حقوق) الناس
184/74-8.0 .8.8/	
[157] , 177/77	
104/14	السفه لا يسقط (حق) الله تعالى ولا (حق) الآدميين

A CAMP A CAMP
السفه لا يمنع (حقوق) الله ولا (حقوق) الناس
السفيه البالغ تلزمه جميع (حقوق) الله
سقوط أحد (الحقين) لا يستلزم سقوط الآخر
سقوط أحد (الحقين) لا يسقط (الحق) الآخر
السك ان في (حق) العبد كالصاحي
سكوت رسول الله ﷺ عن قول أو فعل دليل على أنه (حق)
السكوت عن (الحقّ) المتأكد لا يبطله
السكوت ليس بمبطل (للحق) الثابت بصفة التأكيد ١٣ / (٣٢٣)، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٢٨
الشارع بعث لبيان الأحكام لا لبيان (الحقائق) والخلق
الشارع في جميع المواضع يقصد ظهور (الحق) بما يمكن ظهوره به من البينات٢٠٥٠ من البينات
الشارع له تطلع إلى حفظ (الحقوق) على (مستحقيها) بكل طريق وعدم إضاعتها٧٠٠٠٥٠٠ الشارع له تطلع إلى حفظ (الحقوق)
السارع له تصنع إلى عند (<u>الحقول)</u> على ر <u>استونه</u> بالله بالله عليه الاشتباه مؤثرة في (حق) من اشتبه عليه دون من لم يشتبه عليه٧/٢٣٤، ٤٤٠
سبهه ۱۱ سبه موتره في رحق س السبه فيه دون ش م يسب فيه السبه موتره في ۲۸۰/۸ - ۱۲۲۱)
الشبهة تعمل عمل (الحقيقة) في إيجاب الحرمة
الشبهة تعمل عمل (الحقيقة) فيما هو مبني على الاحتياط٧/٨، ١١، ٢٢، ٢٤، ٤٣٨، ٤٣٨-
٨/٢٨٣، ٨٨٣- ٩/٠٨١، ٤٠٢، ٢٢٢، ٣٢٢، ٥٢٢، ٧٢٢، ١٣٢، ٢٣٢، [١٤٢]-
۸۱/۲۸، ۲۸، ۹۰
3. CV CV 1/ 1V
الشبهة تقام مقام (الحقيقة) في موضع الاحتياط٩/(٢٤١)
الشبهة تقام مقام (الحقيقة) في موضع الاحتياط
الشبهة تقام مقام (الحقيقة) في موضع الاحتياط
الشبهة تقام مقام (الحقيقة) في موضع الاحتياط
الشبهة تقام مقام (الحقيقة) في موضع الاحتياط
الشبهة تقام مقام (الحقيقة) في موضع الاحتياط
الشبهة تقام مقام (الحقيقة) في موضع الاحتياط
الشبهة تقام مقام (الحقيقة) في موضع الاحتياط
الشبهة تقام مقام (الحقيقة) في موضع الاحتياط
الشبهة تقام مقام (الحقيقة) في موضع الاحتياط
الشبهة تقام مقام (الحقيقة) في موضع الاحتياط
الشبهة تقام مقام (الحقيقة) في موضع الاحتياط
الشبهة تقام مقام (الحقيقة) في موضع الاحتياط
الشبهة تقام مقام (الحقيقة) في موضع الاحتياط

77\(15)	الشرط الفاسد إذا (لحق) بعقد الإجارة أفسده
(٦٨٧)/٢٧	الشرط لا بد أن يكون خارجا عن (حقيقة) الشيء
(٦٧٩)/٢٧	الشرط اللغوي ليس في (الحقيقة) شرطا بل سبب
رور تصورا حتى يناط به	شرط المغرور أن يكون جاهلا فإنه لو كان عالما (بحقيقة) الحالة لم يقع الغ
rev/18	حکم
٠٠٠٨/١٣	الشركاء إذا استووا في سبب (الاستحقاق) يستوون في (الاستحقاق)
(۲۷)/٥	الشريعة عربية فلا يفهمها (حق) الفهم إلا من فهم العربية (حق) الفهم
099/70	الشفاعة لا تكون في حد ولا (حق) لازم
17\(YF3)	الشفعة (<u>حق</u>) مالي موروثالشفعة (<u>حق</u>) مالي موروث
١٢\[٧٢٤]	الشفعة (<u>حق</u>) يورث عن الميت
(٤٥٧)/٢١	الشفعة على سواء (<u>تستحق</u>) على عدد الرءوس
٤٣٨/٢١	
(v)/v	الشك بالزيادة هل هو (كتحققها) أو لا
١٢/٧	الشك في التفاضل (كتحققه)
	الشك في التماثل (كتحقق) التفاضل
۷/[۷]، ۱۱، ۲۱، ۱۶	الشك في الزيادة (كتحققها)الشك في الزيادة (كتحققها)
11, 11, 103, 403	الشك في النقصان (كتحققه) ٢/١٨١ - ٧/٧، ٩، [١٣]، ١٧،
۳۹٤/١	الشك المجرد لا يرفع به أصل (<u>محقق</u>)
٤٦/١٣	الشهادة على (<u>حقوق</u>) الله تعالى مقبولة من غير دعوى
٣٣٠/٢٥	الشهادة على الشهادة جائزة في كل (حق) لا يسقط بالتهمة
٧٢/٩3	الشيء إنما يعرف ببيان (حقيقته)ا
/[٢٩]، ٣٥، ٧٣، ٥١	الشيء لا يعرف إلا ببيان (<u>حقيقته)</u>
[٤٧٩]/١٣	صاحب (الحقِ) إذا ظفر بجنس (<u>حقه</u>) كان له أن يأخذه
(09V)/1٣	
(094)/14	صاحب الشيء أولى بماله (وأحق) بمنفعة ملكه
(09A)/1٣	صاحب المال (أحق) بماله مادام حيا
۳٥٤/۱۲	الصبي يلحقه أحكام البالغين في الأموال (والحقوق) دون الحد
٥٨٠/٢٥	الصبي يلحقه أحكام البالغين في الأموال (والحقوق) دون الحدود
101/70	صحة الإبراء من الدعوى لا تتوقف على صحة الإبراء من (الحق) نفسه
797/77	صحة الفراش توجب (حقيقة) النسب
0/11	صفات (الحقوق) لا تفرد بالإسقاط

ي المعاوضة دون التبرع٧١٥	صفة السلامة عن العيب إنما تصير (مستحقا) في
(077)	الصلات إنما تملك (حقيقة) بالقبض
37\770	الصلح جائز في (الحقوق) كلها
079/78	الصلح على بقاء ما هو (مستحق) البقاء باطل
	الصلح على جنس المدعى إسقاط لبعض (الحق
ء في عامة الأحكام	الصلح على خلاف جنس (الحق) معاوضة شراء
019/71	الصلح على غير جنس (الحق) مبادلة
۲۷۰]، ۲۷۰]، ۲۷۰	الصلح عن (حقوق) الله باطل
37\[050], A50	الصلح قبل ثبوت (الاستحقاق) لا يصح
(070)/12	الصلح من غير (حق) لا يجوز
رء ما يندرئ بالشبهات ٧/(٤٤٥)- ٩/(٢٢٧)	
جاز في غيرها	صيغة الأمر (حقيقة) في القول المخصوص ومج
(000), \1/\/	الضرولا (يستحق) بالقدم
[٤٥٩] ، ٤٣٧/٨	الضرر المتوقع (كالمتحقق)
1.1/V	الضرر الموهوم لا بعتب تحاه الضرر (المحقق).
(010)/71	الضمان سبب (الستحقاق) الربح كالمال والعما
رحتياط فلا يجب في موضع الشك١٣ /٦٢٦	الضمان الواجب (لحق) العباد غير مبنى على الا
770 , 778/17	ضيق المال لا يسقط (حق) صاحب الفرض
[887]/٣	الطلاق لا يكون إلا بعد (تحقق) الزوجية
ط المعلق عليه لا قبلهط المعلق عليه لا قبله	الطلاق المعلق بالشرط واقع عند (تحقق) الشر
۹۷، ۹۶، [۸۸]، ۹۶، ۷۸	الظالم (أحق) أن يحمل عليه
(∧∘)/∧	الظالم (أحق) بالحمل عليه
(Ao)/A	الظالم (أحق) من حمل عليه
٩٧ ،٨٨ ، ٨٨ ، ٧٩	الظالم (يستحق) العقوبة شرعا
إثبات (الاستحقاق)	الظاهر إنما يكون حجة لدفع (الاستحقاق) لا لا
(ثباته۱۲۰)/۱۳	الظاهر إنما يكون حجة لدفع (الاستحقاق) لا لا
(170)/17	الظاهر حجة دافعة (للاستحقاق) لا مثبتة له
19. (1AV/18 -TTA/A	الظاهر حجة في دفع (الاستحقاق) لا في إثباته
١٣٠ ،(١٢٥)/١٣	الظاهر حجة في الدفع لا في (الاستحقاق)
١٣٢ ، ١٢٨/١٣	الظاهر حجة لدفع (الاستحقاق)
٧٠/١٤ - ١٣٥ ، [١٢٥] ، ١٣٠	الظاهر حجة لدفع (الاستحقاق) لا لإثباته
	_

(170)/14	الظاهر حجة للدفع لا (للاستحقاق)
177/17	
ما ترجح به الدعوى١٣٠/١٣	
وی۱۳ / (۱۲۵)	الظاهر لا تثبت به (الحقوق) وإنما ترجع به الدع
ویوی	
T{\\\	الظاهر لا (يستحق) به على الغير
T77/Y	الظاهر يصلح حجة للدفع دون (الاستحقاق)
(170)/17	الظاهر يصلح للدفع لا (للاستحقاق)
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	الظاهر يكفي لدفع (الاستحقاق)
	الظاهر يكفي لدفع (الاستحقاق) لا لإثباته
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	
العامةا	
عذر أخذه ممن هو عليه جائز١٣ /(٤٧٩)	
عليه جائز إلا في (حق) المجانين والأيتام والأموال	ظفر (المستحق) (بحقه) عند تعذر أخذه ممن هم
	العامة لأهل الإسلام
ξξ/A	الظلم لا يكون سبباً لاكتساب (حق)
(٤٩٩)/٦	الظن الغالب ينزل منزلة (التحقيق)
[٤٠٣]/١١	ظهور أمارات الشيء هل تنزل منزلة (تحققه)
٥٣٢ ، ٢٩/٩	ظهور أمارات الشيء هل ينزل منزلة (تحققه)
(190)/17	العاقد في (حقوق) العقد مستبد به
(الحق) شكر النعمة أو لتكفير الخطايا ٥/(٩٩٣)	
(217)/8"(217)/8"	
٧/[٥٠٠]، ١١٠، ١٣١، ١٣٦- ١١/٠٥٣،	
(100) 1 - 1 (1 (1 (1 (1 (1 (1	۳۵۷، ۳۵۳
Y•9/V	العجز الحكمي كالعجز (الحقيقي) في الأحكام
191 (100/V	
١٤٩/٩	 •
ري الأغير	
ا ۱ ا ۱ ا ۱ ا ۱ ا ۱ ا ۱ ا ۱ ا ۱ ا ۱ ا ۱	
. (الحق)۱۲۳ (۲۲۳)	 *
(111)/ 11	

YYA/\T	العذر إذا جاء من غير من له (الحق) لا يسقط (الحق) .
77./14	العذر إذا جاء من غير من له (الحق) لا يسقطه
(٤١٣)/٧	العذر العام لا يعتبر فيه (حقيقة) المشقة
حق) ۱۳ / [۲۲۳] - ۱۸ / ۱۳ ، ۵۲	العذر متى جاء من قبل غير من له (الحق) لا يسقط (الع
(٦٣٩)/٣٣	العرف أرجع وأقوى من (الحقيقة) اللغوية
17/4	عصمة مال المسلم تمنع من إبطال ملكه (وحقه)
Tov . Too/1T	العفو عن أحد (الحقين) لا يكون عفوا عن الآخر
0.0/1	العفو عن (حق) الغير لا يصح
٥٢/١٦	عقد التبرع لا (يستحق) فيه السلامة ولا يثبت به الغرور
[٨١] ، ١٦/١٢	العقد الفاسد إذا تعلق به (حق) العبد لزم وارتفع الفسا
(٤٣٤)/١٥	العقد الفاسد (مستحق) النقض والفسخ
(٤٣٣)/١٥	العقد الفاسد (يستحقي) فسخه ورده
(o·v)/\·	العقد متى بطل بعضه (لحق) الله تعالى بطل جميعه
البقائه حكم ابتدائه	العقد المعلق على أمر (محقق) ينجز في الحال إذا كان
٤٧٥/١	العقوبة إنما تسوغ بعد (تحقق) سببها
(1.)/\\	العقدية لا (يستحقها) الا الحاني
	العقوبة المقررة (حقا) لله تعالى لا تقبل الإسقاط
د الى صحيح نفسها فيما (يستحق) أو صحيح	العقود المستثنيـــات من أصول اذا فسدت هل تر
(٤٧٥)/١٤	أصلهاأصلها
١٨٦/١٣ -(٤١١)/٩	العلم برضا (المستحق) يقوم مقام إظهاره للرضا
٣٦٨/٢	العلم برضى (المستحق) يقوم مقام إظهاره للرضى
£٣٢/11	العلم في (حق) الأصل يغني عنه في (حق) التبع
197/~	العموم لا يكون في المعاني لا (حقيقة) ولا مجازا
ازاز	العموم من عوارض الألفاظ (حقيقة) وفي المعاني مج
187/11	عند اجتماع (الحقوق) أو الواجبات يبدأ بالأهم
179/78 -177/11	عند اجتماع (الحقوق) في المال يبدأ بالأقوى فالأقوى
(٤·٩)/A	الغالب في الشرع (كالمحقق)
£77/11	الغالب (كالمتحقق)
٥- ٧/١٤، ١٤، ٢١٤- ٨/٢٨٣، [٩٠٤]،	الغالب (كالمحقق) ١/٨٦٣، ٤٤١، ٩٥٥- ٦/٠٠٠
	· 73 , 173- 11/AA1 , 3.3 , 0.3 , 173 , "
(٤١·)/A	الغالب مساو (للمحقق) في الحكم

٤١٣/٨	الغالب هل هو (كالمحقق) أم لا
مثبت (حق) الرجوع للمغرور على الغار ٥٠٢/١٦	الغرور متى تمكن في عقد المعاوضة فهو
بالوصية العامة	الغلط في العدد لا بمنع (استحقاق) الكل
بالوصية العامة ٢٨ [٢٧]، ٢٨، ٣٠	الغلط في العدد لا يمنع (استحقاق) الكل
71 (77) 77) 777 (77) 777 (77)	الغيبة لا تمنع (حق) الولاية
) القبض	الفاسد من العقود يفيد الملك عند (تحقق
في (حق) المجتهد	الفتوى في (حق) الجاهل بمنزلة الاجتهاد
17/777	فسخ البيع الفاسد (مستحق) شرعا
همة	
(791)/17	
(00Y)/17	الفعل مع الإكراه (بحق) كالاختيار
متحدا (حقيقة) لتعدد أثره	الفعل يتعدد بتعدد المحل حكما وإن كان
، مثله في (حق) غيره	فعله ﷺ مختص به وليس فيه اقتضاء تثبيت
لمي أحد إلا بمرجحالابمرجح	في التزاحم على (<u>الحقوق</u>) لا يقدم أحد ع
(11)/(17)	في الذمة سعة (بالحقوق)
مهادة مقبولة	في كل موضع لا (تتحقق) التهمة تكون الش
(7.٧)/٣٢	في للظرفية (تحقيقاً) أو تقديراً
00, 770, 370, 000, [7.7], .77, 177, 737,	في للظرفية (الحقيقية) أو المجازية . ٣٢/٠
	70F, AFF, VVF, •PF, Y•V
(Y•7)	في للوعاء إما (حقيقة) وإما مجازا
7 \$ V / Y \$	القاتل (بعق) لا يحرم من الميراث
	القاتل بغير (حق) لا يرث من المقتول شيئا
لحق) واستبان	
	قبض الرهن في (حق) العين قبض أمانة
	قد يبنى الحكم على الشك لتعذر (التحقق)
ما لتعلق (حق) الله تعالى به أو (حق) الأدمي وقد يضمن	قد يضمن الإنسان ما أتلفه من مال نفسه إ
71/1A-871/18	-
عدوما حكماعدوما حكما	
[OAV]/Y1	
(OAV)/Y1	
£ £ 7 / 7 0	القرائن معتبرة في إثبات (<u>الحق</u>)

قرائن والعلامات معتبرة في إثبات (الحقوق)
قرعة طريق شرعي للتقديم عند تساوي (ا لمستحقين)
قريب الأقرب (أحق) بالبر والإنفاق من القريب الأبعد
سمة القرعة تمييز (حق)
قسمة هل هي تمييز (حق) أو بيع
قصاص (حق) الآدمي
قضاء إنما يكون (حقيقة) عند فوات ما وجب في الوقت استدراكا لمصلحة الواجب الفائت ٢ ٤٢٤/
ضاء (حق) الحي هو أولى من الميت
ول الأمين مقبول إلا إذا (تحقق) كذبه
ول (الحق)
قول قول الأمين فيما ينفي به الضمان عن نفسه لا فيما (يستحق) به الرجوع على الغير ١٤٠٠/(٥٠٩)
لقياس الصحيح (حق) يواًفق الكتاب والسنة
لقياس يجوز ويثبت في الأحكام دون (الحقائق)تعياس يجوز ويثبت في الأحكام دون (الحقائق)
لكفالة إنما تكون في (ا لحقوق) التي تجوز النيابة فيها
ئل إرث (مستحق) بنسب وجب أن ينتفي مع انتفاء النسب
ئل أمر مجمع على ثبوته وتعين (الحق) فيه ولا يؤدي أخذه لفتنة ولا تشاجر ولا فساد عرض أو
عضو فيجوز أخذه من غير رفع للحاكم
ئل ترتيب (يستحق) في الأداء (استحق) في القضاء
ئل تصرف يضطر إليه المريض أو لا يمس (<mark>حقوق</mark>) الدائنين أو الورثة هو نافذ لا يتوقف على إجازة
أحد
ئل (<u>حق</u>) استقر وجوبه في حال الحياة لم يسقط بالموت
كُلُّ (حقُّ) تعلق بالعين تعلَّق ببدلها إذا لم يبطل سبب (<u>استحقاقها)</u> ١٣/[١٧]، ١٩، ٣٣٠، ٣٣٠
كل (حق) تعلق بالعين يبطل بتلف المالكل (حق)
ص كل (حقّ) تعين سببه نفذ التصرف فيه ولو فقد شرطه
كل (حقى) تعين على إنسان لا يقوم غيره فيه مقامه فإنه يوجب حبسه وتعزيره حتى يفعله ١٣. /(٥٥٢)
كل (حق) ثابت في الذمة لا يبطل بتلف المال لا يبطل بتلف المال
كلّ (حقّ) ثابت فيّ الذمة لا يبطلّ بتلف المال وكل (<u>حق</u>) تعلق بالعين يبطل بتلف المال ١٣٨/١٣٠٠٠
كل (حق) ثبت بحكم الله تعالى ورسوله فلا يسقط أبدا إلا بنص١٤٥/٢٦
كل (حق) على الفور إذا سكت عنه مع الإمكان بطل٢٦٦/١٠
كل (حق) عليه يمكنه إيفاؤه يجبر عليهكل (حق) عليه يمكنه إيفاؤه يجبر عليه
- كل (حق) في المال يجب لسبين يختصان به جاز تقديمه على أحدهما١٣٠/(١٣٥٥)

(171)/14	كل (حق) لا يتجزأ إذا ثبت لجماعة ثبت في (حق) كل واحد
(۲۲۹)/۲۳	كل (حق) لا يمكن استيفاؤه من الكفيل لا تجوز الكفالة به
لم يتداخل في وجوبه للجماعة على	كل (حق) لأدمي إذا لم يتداخل في وجوبه للواحد على الجماعة
717/17	الواحد
حال الصحة ١٣/(٧٧)	كل (حق) لو ثبت بالبينة في حال المرض ساوى ما ثبت بالبينة في
لم فإنه جائز تعجيله بعد وجود أحد	كل (حق) مالي وجب بسببين يختصان به أو وجب بسبب وشرَّ
0./14-[014]/14	السببين
ل فإنه جائز تعجيله بعد وجود أحد	كل (حق) مالي وجب بسببين يختصان به أو وجب بسبب وشر
7£7/YV	السببين أو وجد السبب وتأخر الشرط
وود أحدهما۱۳/(۱۳)	کل (<u>حق</u>) مال <i>ي و</i> جب بشيئين يختصان به فإنه جائز تعجيله بعد وج
(171)/٦	كل (حق) محتاج إلى نية أدي عن غيره بغير إذنه فإنه لا يسقط
المال. ٢٦/ [٥٨٣] ، ٩٨٣ ، ٢٩٠	كل (حق) وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو (حق) على بيت
	APT, 713
	كل (<u>حق</u>) وجب عليه فلا يبرئه منه إلا أداؤه
ما تقديمه على شرطه أو ثاني سببه	كل (حق) ولو بدنيا تعلق بسببين أو بسبب وشرط لا يمتنع قطه
018/17	بخلاف تقديمه عليها فإنه يمتنع قطعا
مد الإمكان١٣	كل (حق) يتعلق وجوبه بوجود المال إذا وجب لم يسقط وجوبه به
نسخ. ۱۱/۵۳۰-۱۸/۱۱، [۲۰۱]	كل (<u>حق</u>) يجب لأحد المتعاقدين عند العقد يجب للآخر مثله عند الن
	كل (<u>حق</u>) يحتاج إلى نية لا ينوب فيه أحد إلا بإذن
جب أن يستوي حكمه في الصحة	كل (حق) يستوي حكمه في الصحة والمرض إذا ثبت بالبينة و
(VV)/1T	والمرض إذا ثبت بالإقرار
(٣٩٩)/١٣	كل (حق) يطرأ على المال من طريق الحكم يؤثر فيه الدين
وبه١٣/[٩٩٩]، ٣٠٤	كل (<u>حق</u>) يعتبر في وجوبه تقدم المال يؤثر الدين في المنع من وج
(007)/17	كل (حقى) يقدر على أدائه وجب أن يجبر عليه عند امتناعه
من (حق)وق عباده لا يزيد ذلك	كل حيلة يتحيل بها على إسقاط فرض من فرائض الله أو (<u>حق</u>)
(٣٧١)/١٣	الفرض إلا تأكيدا وذلك (الحق) إلا إثباتا
حقوق) عباده لا يزيد ذلك الفرض	كل حيلة يتحيل بها على إسقاط فرض من فرائض الله أو حق من (-
(٣٧١)/١٣	إلا تأكيدا وذلك الحق إلا إثباتا
نال شبهة فيه أو لتمويه باطل فهي	كل حيلــة يحتــــال بهـــا الرجـــل لإبطــال (<u>حق</u>) الغير أو لإدخ
(٣٦١)/١٣	مكروهةمك
فه مکرمة ۲۱/۱۳	كل حيلة بحتال بها الرحل لابطال (حق) الغير أو لادخال شرمة فيه

كل خيار لدفع ضرر (متحقق) فهو على الفور
كل ذكر يعصب الأنثى في (استحقاق) جميع المال بالاتفاق يعصبها في (استحقاق) ما بقي . ٣٤١/٢٤
كل ذي (حق) أولى (بحقه) أبدا
كل ذي (حق) أولى (بعحقه) أبدا ما لم يمنع منه مانع معتبر شرعا
كل ذي ملك (أحق) بملكه
كل شيئين يقوم بهما معنى لا يتم بأحدهما يجعلان كشيء واحد في (حق) ذلك المعنى ٩/(١٦٥)
كل صلح (تحقق) بطلانه يبطل ما في ضمنه من المعاملات
كل طواف (مستحق) في وقت بجهة فأداؤه يقع عن تلك الجهة٣٥٤، ٣٥٤، ٣٥٤
كل عبادة تختلف بالحضر والسفر إذا اجتمع فيها حضر وسفر وجب أن يغلب (حق) الحضر١٧/(٥٧)
كل عبادة كانت النية (مستحقة) في فرضها كانت النية (مستحقة) في نفلها
كل عضو (استحق) فيه إقباض الشقص معاوضة (استحق) به إقباضه بشفعة٢١/(٤٣١)
كل عقد (استحق) المسمى في صحيحه فإذا وجد المعقود عليه في الفاسد وجب عوض المثل١٦/(٤١٠)
كل عقد لا (يتحقق) المقصود منه فإنه باطل
كل عقد لا (يستحق) فيه القبض في المجلس لا يبطله خيار الثلاث ١٦/[٢٧١]، ٢٧٦، ٢٧٦، ٢٧٧
كل عقد يضيفه الوكيل إلى موكله فإن (حقوقه) تتعلق بالموكل دون الوكيل٣١٠/٢٣، ٣١٣
كل عين يجب تسليمها مع وجودها إذا تلفت مع بقاء سبب (استحقاقها) فالواجب بدلها١٨/١٣
كل فعل لو فعله الإنسان في ملك الغير ينقطع به (حق) المالك فإذا فعله الموصي كان رجوعا ٢٤/[١٥٩]
كل فعل لو فعله الإنسان في ملك غيره بغير إذن مالكه ينقطع به (حق) المالك فإذا فعله الموصي
بالعين الموصى بها كان رجوعا
كل لعب ولهو مما لا يستعان به على (حق) شرعي فهو حرام
كل لفظ لا يستقل بنفسه إذا (لحق) لفظا مستقلًا بنفسه صار المستقل بنفسه غير مستقل بنفسه٩/(٤٥)
كل ما جاز للإنسان أن يشهد به فله أن يحلف عليه إذا كان (ا لحق) له
كل ما قصد لغيره فإنما المقصود في (ا لح قيقة) ذلك الغير
كل ما كان (حقًا) صاحبه عامل فيه لنفسه وكان قائماً حين الإسقاط خالصا للمسقط أو غالبا ولم
يترتب على إسقاطه تغيير وضع شرعي وليس متعلقا بتملك عين على وجه متأكد يسقط بالإسقاط
وما لا فلا
ر كل ما كان من (حقوق) الله فلا خيرة فيه للمكلف
ں كل ما لا يصع مسمى عوضا في البيع لا (يستحق) في النكاح
ر الحق المحقى به مشقة شديدة فهو عذر
ص <u>ص</u> . كل ما للعبد إسقاطه فهو (حق) العبد وكل ما ليس له إسقاطه فهو (<u>حق)</u> الله تعالى
ى

كل ما لم يكن مالا مضمونا في (حق) المسلم لم يكن مالا مضمونا في (حق) الكافر ١٤/[٥٣١]، 070, 770, 770 كل ما لم يكن مالامضمونا في (حق) المسلم لم يكن مالا مضمونا في (حق) الكافر ٢٢٤/١٤ كل ما وافق (الحق) من تصرفات البغاة فهو نافذكل ما وافق (الحق) من تصرفات البغاة فهو نافذ كل ما وافق (الحق) من تصرفات البغاة وأئمة الجور فهو نافذ...........٥٦١/٢٦.، [٥٦٥]، ٥٦٩ كل ما يعرف عن ماهية شيء ويكشف عن (حقيقته) كان اسما له..... كل من أخذ الشيء لمنفعة نفسه منفردا به من غير (استحقاق) فإنه مضمون عليه ١٤ / [٣٦٣] كل من أخذ العين لمنفعة نفسه من غير (استحقاق) فإنها مضمونة عليه١٤/(٣٦٣)، ٢٨- ٧٤/٢٢ كل من أدى (حقا) عن الغير بلا إذن أو ولاية فهو متبرع ما لم يكن مضطرا......١٣٠/(٦٥٤) كل من تسلم ما ليس (مستحقا) له التزم بردهكل من تسلم ما ليس (مستحقا) له التزم برده كل من تعلق بماله (حق) الغير وجب أن يكون ممنوعا من التصرف فيه كل من حبس بسبب (حق) مقصود لغيره كانت نفقته عليه لعدم تفرغه لحاجة نفسه ٦٦٧/٢٣ كل من (حقيقتي) افعل و لا تفعل يحمل على أدنى مراتبهما...... كل من سبق إلى موضع فهو (أحق) بهكل من سبق إلى موضع فهو (أحق) به كل من فرغ نفسه لعمل من أمور المسلمين (يستحق) على ذلك رزقا٢٦/(٣٩٧) كل من فعل محرما أو ترك واجبا (استحق) العقوبة...... كل من قام بشيء من أمور المسلمين (يستحق) على قيامه رزقا...... كل من كان أكمل وأفضل فهو (أحق) بالإمامة...... كل من كان له (حق) على أحد منعه إياه فله أخذه منه...... كل من كان محبوسا (بحق) مقصود لغيره كانت نفقته عليه كل من له (حق) فهو على حاله حتى يأتيه اليقين على خلاف ذلك كل من له (حق) فهو له على حاله حتى يأتيه اليقين على خلاف ذلك كل من منع عن المضى في موجب الإحرام (لحق) العبد فإنه يتحلل بغير الهدى٢٩٦/٢٠ كل من منع من إتمام النسك (حقيقة) أو شرعا فهو محصر..... كل من منع من المضى في موجب الإحرام (حقيقة) أو منع منه شرعا (حقا) لله تعالى لا لحق العبد فلا يتحلل إلا بالهدىفلا يتحلل إلا بالهدى كل من يتولى أمرا تتعدى مصلحته إلى المسلمين فله في بيت المال (حق) الكفاية٢٦/[٣٩٧] كل من (يستحق) الربح بمال إذا شرط عمله مع المضارب يفسد العقد ٥١٦/٢١ ، ٥٦٠ كل من (يستحق) النفقة في مال شخص حال حضرته بغير قضاء القاضي ينفق عليه من ماله عند كل موضوع (بحق) إذا عطب به إنسان فلا ضمان على واضعه ١٥٨/٢٦ - ٣٩٢/١٤

شه۱۲/[۲۱۱]، ۲۲۶، ۲۱۵، ۲۲۱، ۲۲۷،	كل نقص دخل على عوض أو معوض (<u>استحق</u>) أر
	011 601.
٦٧٣/٢٣	كل نكاح يدرأ فيه الحد فالولد لا (<u>حق)</u> بالوطء
فذلك النكول إذا ظهر فلا عود من الناكل ٤٧٥/٢	كل نكول يتعلق به (حق) حلف حالف بعد النكول
(09V)/1٣	كل واحد (أحق) بملك نفسه من غيره
(حقه) السببان بمنزلة ما لو وجد كل منهما في	كل واحد من السببين في (حقي) من اجتمع في
£•1/Y£	شخص آخر
	كل وقف تعلق به للعباد (<u>حق</u>) دنيوي فلا بــــد لـــ
£9V/YY	فلافلا
حق) الغير به فيمنع المالك من تصرفه على وجه	كل يتصرف في ملكه كيفما شاء لكن إذا تعلق ﴿
۸٦/١٤	الاستقلال
Y 1 £ / Y A	كلام الشارع محمول على (ا لحقائق) الشرعية
	كما أن (استحقاق) الربح يكون تارة بالمال أو بالعم
	لا تأثير للعزيمة في تغيير (الحقيقة)
۱۳۱ (۳۳۵]، ۴٤٠، ۲٤٣	لا تأثير للغيبة في إبطال (<u>حق</u>) تقرر سببه
TE•/1T	لا تأثير للغيبة في إبطال (الحقوق) الثابتة
٤٥٦/١٣-٥٧٦/٨-٤٦٦/١	لا تداخل في (حقوق) العباد
	لا تسمع الدعوى إلا أن تكون معلومة لا مجهوا
١٧٣/٢٥	المدعي
٤٥/١٣	لا تسمع دعوى حسبة في (<u>حق</u>) الله تعالى
٥٢/١٣	لا تشترط الدعوى في (<u>حقوق</u>) الله تعالى
	لا تصح الشهادة بلا سبق دعوى في (حقوق) الناس
	لا تعتبر عقود المديون المفلس وتبرعاته وسائر تع
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	الموجودة وقت الحجر
[\ov]/Yo	لا تقبل الدعوى بعد الإبراء العام (<u>بحق</u>) سابق
	لا تنافي بين ثبوت الشيء (حقيقة) وعدمه حكما
	لا تنتقل (حقوق) المورث غير المالية إلى الوارث.
المشترك إلا برضا الشركاء١٤١/(١٣٢)	لا سبيل إلى التصرف في الملك المشترك (والحق)
ovy/y{	لا شفاعة في إسقاط (حق) الله تعالى
۸٣/٢٦	لا ضمان في متولد من (<u>مستحق)</u>
(077)/(077)	لا عبرة بالقصد في (حق) الآدمي

(۲٦٥)/١٤	لا عبرة بالقصد وعدمه في (حقوق) العباد
(££V)/1٣	لا مزاحمة بين الضعيف والقوي في (الاستحقاق)
(079)/9	لا وجه لاعتبار الحكم قبل (تحقق) سببه وشرطه
(£VA)/¶	لا وجه لعود (ا لحق) بعد سقوطه
Y17/1A	لا ولاية للحاكم في إسقاط (حق) العبد
	لا ولاية للحاكم في إسقاط (حقوق) العباد
	لا ولاية للحاكم في إسقاط (حقوق) العباد دون رضاه
	لا يبطل (حق) أمرئ مسلم وإن قدم
	لا يبطل (الحق) بتقادمهلا
9/77	لا يبطل (الحقّ) تقادمه
(٣٢٣)/1٣	لا يبطل (حق) الساكت بسكوته
198/77	لا (يتحقق) التحليل بما هو حجة التحريم
(171)/74	لا (يتحقق) التكليف إلا مع العلم بالمكلف
	لا (يتحقق) حكم الشيء قبل وجوده
	لا يتخير الولاة في التصرف حسب تخيرهم في (<u>حقو</u> ة
	لا يترك (حق) ثابت لمتوهم
٨/٤٤، ٧٩- ٩/٣٩٢- ٢١/[١٥٢]، ٨٥٢	لا يترك (حق) لباطللا يترك (حق) لباطل
YOY/1Y	لا يترك (الحق) لكون أهل الباطل فعلوه
070/77-(701)/17	لا يترك (الحق) المقدور عليه لأجل الباطل
1/Y	لا يترك (ا لمحقق) لأجل الموهوم
(٣٤٧)/٩	لا يتهم الإنسان في (حق) نفسه بما يضره ضررا بالغا
	لا يتوصل إلى (الحق) بالمعصية
٧٢ ،٧٠/١٤	لا يثبت (حق) بيدلا
[۲۱۱]/۲٥	لاً يثبت (<u>حقّ)</u> بيد بإطلاق ويلغ <i>ى</i> ببينة الغير
	لا يثبت (ا لحق) في ذمتين
(۲۱۱)/۲۵	لا يثبت (حق) في ملك الغير بيد
	لا يجبر الإنسان على إيفاء (حق) نفسه لغيره
177 ((170)/18	لا يجري أمر أحد إلّا في (<u>حق</u>) ملكه
. אין דיו – ויין דיון, פיידו, דיון, [ייער]	لا يجمع بين (الحقيقة) والمجاز في اللفظ الواحد
	لا يجوز الاحتياط في (حقوق) العباد
	لا يجوز الاحتيال على إسقاط (حق) مسلم

(٣٥٥)/١٣	لا يجوز إسقاط أحد (الحقين) بالآخر
سنة ثابتة١٣٠	لا يجوز إسقاط (حق) أوجبه الله تعالى بغير نص قرآن ولا ·
يق) تحميه الشريعة الإسلامية ٢٦/ ١٧٥	لا يجوز أن يؤدي اللجوء إلى المعاملة بالمثل إلى انتهاك (ح
(080)/17	لا يجوز الانتقال إلى غير جنس (حق) بغير تراض
ها بعد وجود السبب وقبل شرط الوجوب	لا يجوز تقديم العبادة على سبب الوجوب ويجوز تقديمه
(٤٩)/١٧	(وتحققه)
TVT , TV • ((TT))/1T	رو <u>د عمر</u>
٤٦٥/١	لا يجوز للإمام إبطال (<u>حق</u>) المسلمين بغير عوض
(٣٦١)/١٣	لا يحل الاحتيال على إبطال (حق) مسلم
٤٠٩/٢٥	لا يحلف أحد في (حق) ليس له فيه مدخل
١٠٠/٧	ر يحمد احد في ر <u>حق</u>) بيس م يو مد من (محقق) إلى موهوم
٣٧/٢٠	لا يزاد على أخذ (ا لحق) من الظالم
(199)/٢٤	لا (يستحق) الإرث إلا من (يستحق) النسب
(010)/11	لا (يستحق) الربح إلا بإحدى ثلاث بمال أو عمل أو تقبل
عله	لا (يستحق) الربع إلى بوعلى عرف بدعواه إلا أن يقيم البينة ،
778/17-070/18	لا (يستحق) وصف السلامة في عقود التبرع
٤٢٦ ، ٤٢٣/٢٥	لا يستحلف في الحدود بالإجماع إلا إذا تضمن (حقا)
٥٣٢ ، ٥٣٠/٩	لا يستوفى حد قبل (<u>تحقق</u>) سببه
(٣١٥)/١٣	لا يسقط (<u>الحق)</u> بمرور الزمن
180/77-(710)/17	لا يسقط (الحق) لتقادم العهد
99/V	لا يسقط (الحق) المجمع عليه ابتداء بالأمر المحتمل آخرا
[000]/٣	لا يسقط شيء من (حقوق) النكاح بالخلع
۱۰۰ ((۹۸)/۷	لا يسقط (المتحقق) للمتوهم
10A .10A/TT-Y11/TY-111 [1TV]	لا يصار إلى المجاز إلا إذا تعذرت (الحقيقة)٢٦/٣١، ا
(٦٣٧)/٣١	لا يصار إلى المجاز مع إمكان (الحقيقة)
٣٦/١٣	لا يصح إيجاب (حق) على مجهول
(٣٣)/١٣	لا يصح إيجاب (الحق) على المجهول
(۲۷)/۱۳	لا يصح إيجاب (الحق) للمجهول
787/17	لا يصح إيجاب (اللحق) للمجهول
(٣٥)/٢١	لا يصح البيع في ر <u>حق</u>) من <u>رامحقوي</u>)
(770)/10 - 7.7, 7.7- 07/(077)	لا يصح البيع من محره بار (عقع) المساد الرجوع عن الإقرار في (<u>حقوق</u>) العباد
, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	لا يصبح الرجوع عن أو فرار في رستون المباه

لا يصح الصلح عن (حق) بأكثر من (حقه) من جنسه
لا يعتبر الضرر الموهوم تجاه الضرر (المحقق)٧٦٨، ٨٩، ٩٩، ٩٩، [١٠٥]، ١٠٦، ٤٦٩
لا يعتد بالإكراه لإباحة قتل نفس بغير (حق)
لا يعدل إلى المجاز إلا إذا تعذرت (الحقيقة)
لا يعدل عن (المحقق) المعلوم إلى المشكوك الموهوم
لا يفوت (المحقق) للمتوهم
لا يقدم أحد في التزاحم على (الحقوق) إلا بمرجع١٣/١٦، ٤٦٤، ٤٦٥، ٥٠٨/٢١ - ٥٠٨/٢١
لا يقدم في التزاحم على (الحقوق) أحد إلا بمرجع ١/٥٦٥ - ١٤٤/١١ ، ١٤٨ - ١٣/[٤٠٧] ، ٤٤٧
لا يلتزم الضرر (المتحقق) لدفع ضرر موهوم٧(١٠٥)
لا يلزم كل مال إلا (حقه)
لا يلزم من سقوط أحد (الحقين) سقوط الآخر
لا يمنع الشخص من إسقاط (حقه) كما لا يمنع من استيفائه
لا ينزع شيء من يد أحد إلا (بحق) ثابت
لا ينزع شيء من يد أحد إلا (ب بحق) ثابت معروف ٢/٣١٧– ١٧٥/١٣ – ١٩٤/١٤
لا يهدر دم إنسان إلا (<u>بحق</u>) ثابت شرعي
لا يؤثر المرض فيما لا يتعلق به (حق) غريم ولا وارث
لا يوجب الخلع براءة الزوج من سائر (الحقوق)
لازم (<u>الحق</u>) (<u>حق</u>)
اللام (حقيقة) في الاختصاص
اللام (حقيقة) في الملك ومتى استعملت في غيره فبقرينة
اللام في (الحقيقة) للاختصاص
لفظ الأمر (حقيقة) في القول مجاز في الفعل
لفظ الأمر (حقيقة) في القول المخصوص مجاز في غيره
لفظ الأمر وما تصرف منه (حقيقة) في القول الدال بالوضع على طلب الفعل١٣٢/٣١
اللفظ عند الإطلاق يحمل على (حقيقته)
اللفظ لا يحمل على (حقيقته) ومجازه في وقت واحد ومحل واحد
لفظة الأمر (حقيقة) في القول المخصوص مجاز في الفعل
لكل أمر (حقيقة) لا تتم إلا بها
لكل أمر (حقيقة) لا تتم ولا يعرف إلا بها
لكل أمر (<u>حقيقة</u>) لا تتم ولا يقوم إلا بها
لكل شيء (حقيقة) هو بها هو

ليه۱۳./(٥٥١)	لكل صاحب (<u>حق</u>) أن يطلب (<u>حقه</u>) وإذا امتنع من الإيفاء أجبر ع
720/77	لكل مسلم في بيت المال (حق)
٥٨٢/١٣	لكل واحد من العامة دفع الضرر فيما كان (حقاً) لهم
(٣٤٥) ، ٢٢٩/١٣	للآدمي إسقاط (حقه)
(119)/10	ب
(۲・۹)/۱۸	للإُمامُ وَلاية اسْتَيفَاء (حق) العباد دُون الإسقاط
(180)/٣1	للأُمر صيغة موضوعة له تدل عليه (<u>حقيقة</u>)
(199)/1/	للحاكم ولاية على الممتنع من (ا لحق) ا لذي عليه
٤٨٠/١٣	للدائن أن يأخذ بيده إذا ظفر بجنس (<u>حقه</u>) بغير رضا المدين
(781)/9	للشبهة فيما يحتاط فيه العمل عمل (الحقيقة)
۳\(۳۰۲), ۲۲۳	
(Yov)/18	للمبيح (حقى) الرجوع عن إباحته
YTV/18	
(450)/14	للمرء أن يسقط (حقه)
(771)/17	لم يُبلغ ذو (<u>حق)</u> في (<u>حق</u>) أن يطاع في معصية الله
أحدهما صرف فيما يصير منهما دينا	لو اجتمــع علـــى بيت المـــال (<u>حقان</u>) ضـــاق عنهما واتسع <i>ا</i>
	<u></u>
(۲۲٥)/۲۲	لو فسدت المساقاة وأتى العامل بالعمل (<u>استحق)</u> أجرة المثل
٤٢٢/٢	ليس كل (حق) وصحيح واجبا
	ي في الله عنه الله الله الله الله الله الله الله ال
ضا شریکه۱۴۱/(۱۳۱)	ليس لأحد الشريكين أن ينفرد بالتصرف في (حق) مشترك دون ر
۲۲، ۲۲، ۲۸، ۸۸، [۳۴]، ۹۰،	ليس لعرق ظالم (حق). ٤١٩/١، ٤٦٥ - ٢/١٤ - ٤٠/٨، ٤٤،
	189.180.187/18-99
۲۱۰/۱۸	ليس للإمام أن يبرئ من عليه (الحق) منه
Y\3513 VIT- XI\•IT	ليس للإمام أن يخرج شيئا من يد أحد إلا (بحق) ثابت معروف.
Y1•/1A	ليس للإمام ولاية إبطال (حقوق) الغانمين
[٢•٩]/١٨	ليس للإمام ولاية إسقاط (حقوق) العباد
90/h	ليس للعرق الظالم (حق) في التملك
274/78	ليس للقاضي أن يحكم بالصلح إذا استبانت له (الحقائق)
ى المظالم الحكم بذلك٧٥٠/٥٥	ليس للقاضي أن يحكم بالصلح إذا استبانت له (الحقائق) ولقاض
٤١٢/١٢	ا النسان عذر أفي (حقوق) العباد

۸٥/١٦	ما اجتمع (حق) الله (وحق) العبد إلا وقد غلب (حق) العبد
(177)	ما أدى من الحيل إلى إسقاط (حق) الغير فهو مذموم منهي عنه
۹/۲۲۱ - ۱۸۱/[۴۳]، ۳۶	ما (<u>استحق</u>) بالكفر سقط بالإسلام
(074)/14	ما (<u>استحق</u>) تأجيله لم يلزم تعجيله
	ما (استحق) الترتيب في فرضه (استحق) الترتيب في مسنونه
۸۳/۲٦	ما (استحق) قطعه بالنص لم تضمن سرايته
٤٦/٢٠	ما اعتبرت مظنته لا يلتفت إلى (<u>حقيقته)</u>
٤٢٥/٣	ما اعتبرت مظنته لم يلتفت إلى (حقيقته)
177/11	ما تعذر الوقوف على (حقيقته) يعتبر فيه العلامة
ى قيام الحاجة٤٨٤/٣	ما ثبت أصله بالحاجة لم يتوقف إثباته وتصحيحه في (حق) الآحاد علم
790/78	
۲۱۸۲، ۹۲	ما ثبت ضرورة غيره كان عدما ف <i>ي</i> (<mark>حق</mark> ى) نفسه
رضي۱۰/[۱۸۵]، ۸۸۹	ما جاز فيه التخيير لا يجوز فيه التبعيض إلا أن يكون (<u>الحق</u>) لمعين ور
	ما دخلته النيابة وتعين (مستحقه) وامتنع من هو عليه قام الحاكم مقامه
أو يصح نظرا إلى كون النهى	ما عجز عن تسليمه شرعا لا (لحق) الغير فهل يبطل لتعذر التسليم
19./10	خارجا عنه
لميم أو يصح نظرا لكون النهى	ما عجز عن تسليمـــه شرعـــــا لا (لحق) الغير هل يبطل لتعذر الته
Y·A (Y·7/V	خارجا
({\text{tyy}}/\\\	ما غلب فيه (حق) الأدمي من الأموال لا يشترط فيه التكليف
٣١١/٤	ما كان أبلغ في (تحقيق) مقصود الشارع كان أحب
۳٥٤ ،٣١٥/٤	ما كان أبلغ في (تحقيق) المقصود كان أحب
	ما كان بيت المال فيه حرزا (فاستحقاقه) معتبر بوجود المال
يتة۲/۲۳	ما كان حظره من جهة (حق) الله لم تبحه إباحة الأدمي نحو الخمر والم
[077]/17	ما كان (حق <u>ا</u>) لله استعين ببعضه على بعض
٥٢٧/١٣	ما كان (حقا) لله تعالى استعين ببعضه على بعض
(0 1) / 1 8	ما كان (حقاً) لله تعالى لم يسقط بصلح الآدمي ولا إسقاطه
001 (027/17	ما كان فسخا (حقيقة) يقتضي رد العوض
تحقاقه) غیـر معتبر بوجــود	ما كان مصرفه (مستحقا) على بيت المال على وجه البدل (فاس
٤١٥، ٤١٤/٢٦	المـــال
والإرفساق (فاستحقاقه) معتبر	ما كان مصرفه مستحقا على بيت المال على وجهه المصلحة
£\7 \£\2/77	t i

ما كان من أعمال الجوارح فلا (يتحقق) بمجرد النية
ما كان من التعزير من (حقوقه) تعالى لا يتوقف على الدعوى
ما كان من (حق) العامة يجعل كل واحـــد وكأنه هو المالك وحده في (حق) الانتفاع ما لم يضر
بأحد
ما كان من (حقوق) الأموال يستوي فيه المكلف وغيره١٧ /(٤٧٧)، ٤٨٠
ما كان من (حقوق) الله فلا خيرة فيه للمكلف
ما كان من (حقوق) الناس فالحربي المستأمن والذمي في ذلك سواء
ما كان من الحيل ليس فيه إسقاط (حق) (<u>لمستحق)</u> له فهو حسن مشروع١٣٠/٣٦٢، (٣٧٧)
ما كان منهيا عنه لم يجز أن ينقلب قبحه حسنا بتغير الاسم والصورة مع بقاء الماهية
(ه الحقيقة)
ما لا يبطل (حق) الغير لا يكره فيه استعمال الحيلة
ما لا يتأتى إقامة (المستحق) إلا به يكون (مستحقا)
ما لا يتجزأ من (الحقوق) إذا ثبت لجماعة وقد وجد سبب ثبوته في (حق) كل واحد منهم يثبت لكل
واحد منهم على سبيل الكمال
ما لا يتجزأ من (الحقوق) يثبت لجميع المشتركين فيه كاملا
ما لا يتوصل إلى استيفاء (الحق) إلا به كان مستحقا
ما لا يتوصل إلى استيفاء (الحقّ) إلا به يكون (مستحقا)
ما لا يتوصل إلى استيفاء (الحقّ) إلا به يكون (مستحقًا)
ما لا يتوصل إلى إقامة (المستحق) إلا به يكون (مستحقا)
ما لا يتوصل إلى (المستحق) إلا به يكون (مستحقاً)
ما لا يتوصل به إلى إقامة (المستحق) يكون (مستحقا)
ما لا (يستحق) بشيء من العقود فالصلح عليه باطل
ما لا يصلح (حقيقة) ولا مجازا يهمل ضرورة
ما لا يعلم بحال هو في (حقنا) بمنزلة المعدوم
ما لا يكون (حقا) للمصالح لا يجوز الصلح عنه
ما لا يمكن تسليمه عند (استحقاق) المطالبة به لا يكون محلا للعقد
ما لزمت الطهارة له في (حق) البالغين لزمت الطهارة له في (حق) غير البالغ
ما له (حقيقة) لغة وشرعا يجب حمله على عرف الشرع
ما مات عنه أربابه ولم (يستحقه) وارثه بفرض ولا تعصيب فينتقل إلى بيت المال٢٤ (٣٣٣)
ما هو خبیث لا یصلح (حقا) لله تعالی
ما هو موهوم الوجود يجعل (كالمتحقق) فيما بني أمره على الاحتياط ٩/(٢٤١)، ٢٤٤

577/1	ما وجب في الذمة إذا تعين ثم هلك قبل الأداء عاد (الحق) إلى الذمة
(1)/ 71	
Y•7/18	
٤٤٥ ،(٤٣٧)/١٣	
(171)/74	ما يجب بخطاب الشرع لا يثبت حكمه في (حق) المخاطب قبل علمه به
77V/17	ما يجب بحقب الله تعالى فتمامه يكون بالاستيفاء
	
	ما يجب من الجزاء (حقاً) لله تعالى لا تعلق له بكون المحل معصوما مملوك
	ما (يستحق) بطريق الصلة لا يتم فيه الملك قبل القبض
	ما يفيد (الاستحقاق) إذا وقع (حقا) هل يفيده إذا وقع تعديا
	ما يفيد (الاستحقاق) إذا وقع لا على وجه التعدي فهل يفيده إذا وقع على و
	ما يكون (حقاً) للجماعة يباح لكل واحد استيفاؤه بشرط السلامة ١٣/(
بدلا وأجرة١٥/(٢٠٥)	ما يلزم العبد إذا كان صفته الواجب فلا يجوز أن (يستحق) عليه مع الثواب
۸٧/٢١	ما ینتفع به (حقیق <u>ة</u>) وشرعا یجوز بیعه
۲۰ ،(۱۹)/۲۸	المانع إنما (يتحقق) بعد (<u>تحقق</u>) السبب والشرط
({\{\q}})/ \qu	المباح ما أجيز للمكلفين فعله وتركه بلا (استحقاق) ثواب ولا عقاب
(O9A)/1E	المباح مقيد بشرط السلامة في (حق) الغير
[٦٤٧] ، ١٦٤/٣١	المبادرة إلى الفهم دليل (الحقيقة)
717/17	مبنى (حقوق) الأدميين على التضييق
۳۰۳/۱۳	مبنى (حقوق) الآدميين على المشاحة
(044)/18	مبنى الصلح على الإغماض والتجوز بدون (الحق)
(044)/18	مبنى الصلح على الحطيطة والتجوز بدون (الحق)
(o{A)/\·	المترقبات متى يعد حصولها أيوم ترقبت أو يوم (تحققت)
(٤٣٧)/١٣	المتعلق بالعين (أحق) أن يقدم على ما تعلق بالذمة
(111)/٣٣	المتفق عليه (أحق) بالاتباع من المختلف فيه
788/9	المتوهم في الربا (كالمتحقق)
(٤١٤)/١٣	
(1·ε)/λ	متى طولب الشخص (بحق) وجب عليه على الفور
[70V]/٣٣	المجاز الأقرب إلى (ا لحقيقة) أولى من غيره
(70V)/٣٣	المجاز الأقرب يجب المصير إليه عند تعذر (الحقيقة)
٤٩٠/٣٠	المجاز فرع (الحقيقة)
ገ ለ • / ም ነ	المجاز لا يزاحم (ا لحقيقة) ولا يراد معها في وقت واحد بلفظ واحد

780/71	المجاز يصار إليه عند تعذر (الحقيقة)
(YV)/\T-T•A/\\	
(٣٦٩)/٢٤	
۱۰۳/۷	(المحقق) لا يؤخر للموهوم
(7٣٩)/٣٣	المدار على (الحقائق) العرفية لا اللغوية
(074)/17	المدار في (تحقق) الإكراه على حدوث الخوف في نفس المكره
({\pi\)/\pi\	المدلى من ذوي الأرحام ينزل منزلة المدلى به في (الاستحقاق)
(٣٤٧)/٩	المرء قد يتهم في (حق) غيره ما لا يتهم في (حق) نفسه
الزام الغير (حقا) . ٣٨١/٢	المرء يعامل في (حق) نفسه كما أقر به ولا يصدق على إبطال (حق) الغير ولا ب
	المرء يولد خاليا من كل دين أو التزام أو مسئولية وكل شغل لذمته بشي،
	بأسباب عارضة بعد الولادة والأصل في الأمور العارضة العدم
(v)/١٦	
	المساواة في سبب (الاستحقاق) توجب المساواة في (الاستحقاق)
٠٨١/١٣	المساواة في سبب (الاستحقاق) توجب المساواة في نفس (الاستحقاق)
۳/۲۵۲، ۲۲۲	المساواة في سبب (الاستحقاق) يوجب المساواة في (الاستحقاق)
	المساواة في سببية (الاستحقاق) توجب المساواة في (الاستحقاق)
٦٧٧/١٣	
۳٦٨/٢٦	
(٣٣٩)/١١	
77, 777, 377, 077	
۲۸۷ (۵۱)، ۲۸۷	
٥٢/١٦	
۲۳۱ - ۲۱/۲۸، [۲۰۹]	(المستحق) في العقد الفاسد قيمة المعقود عليه لا المسمى ٢٣٤/١٥ ،
٥٤/١٣	(المستحقّ) قدّ يستقل بالوصول إلى (حقه) فلا يحتاج إلى دعوى
(٣٣٩)/١١	(المستحق) ملحق بالعدم
(۲۹o)/A	المستحيل عادة كالمستحيل (حقيقة)
(۲۹o)/A	المستحيل عادة يلحق بالمستحيل (حقيقة)
	المستقل إذا (لحقه) غير مستقل صيره غير مستقل
(۲۱٤)/۱۳	المسقط (للحقوق) هو الأداء أو الإبراء
<i>حقه) في الرد</i> ۲۱۱/۲۱	المشتري متى تصرف في المشترى بعد العلم بالعيب تصرف الملاك بطل (-
	المشتق إذا أطلق باعتبار الحال أو كان المعنى موجودا حال الإطلاق فهو (-

(٤١١)/٣٢	المشتق شرط كونه (حقيقة) دوام أصله
(٤١١)/٣٢	المشتق يكون (حقيقة) إذا أطلق مع قيام المشتق منه
٥٣٧/٩	المشروط لا (يتحقق) بدون الشرط
٧٥/٤	المشقة (الحقيقية) فيها الرخصة بشروطها
٤١٣/٨	المشهور من مذهب مالك أن الغالب مساو (للمحقق) في الحكم
(۲۳۷)/ 8	*
٥٨٩/٢١	
YY	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
۳۵۷ ،۳۵٥/۱۳.	
(٤٢٣)/١٣	
(۱·٣)/A	المطل (بالحق) بعد طلبه مفسدة محرمة على من عملها
007/17-[1.7]	
(۱•٣)/A	مطل ذي (الحق) (لحقه) ظلم
	مظنة الشيء تقوم مقام (حقيقته)٣٥٥١٥ - ٢٧/[٢٣٧] - ٢٩٨/٢٩،
	مع الإقرار أو البينة يثبت (الحق)
(٤٥٥)/١٣	مع إمكان استيفاء (الحقين) لا يجوز ترك أحدهما
	 المعاني تتصف بالعموم (حقيقة) كما تتصف به الألفاظ
	المعتبر في (تحقق) ماهية القياس الجامع
Y77 . Y7•/11.	المعدوم شرعا كالمعدوم (حقيقةً)
٧٤/٢	
	المعرض عن (حقه) كمعدوم
٥٦/٢٢	,
(٣٠٧)/١٠	المعلق على الشرط يجب (تحققه) عند وجود الشرط
	المفقود حي في (حق) نفسه
[۲۸۹]/۱۱	المفقود حي في (حق) نفسه ميت في (حق) غيره
مورثه . ۲۹۱/۱۱	المفقود يجعل ثابتا في نفي التوريث عنه ولا يجعل ثابتا في (<u>استحقاق)</u> الميراث عن
	المفقود يعتبر حيا في (حقُّ) الأحكام التي تضره ميتاً في (حقُّ) الأحكام التي تنفعه وتض
(YEV)/10-ET	
	المقبوض على سوم الشراء كالمقبوض على (حقيقة) السوم في حكم الضمان
	المقدر (كالمحقق)
۳۸۹/۱۸	المقصود من القضاء وصول (الحقوق) إلى أهلها وقطع المخاصمة

(Y90)/A	لمكذب عادة كالمكذب (حقيقة).
and the second s	لملك الثابت بظاهر اليد لا يصلح
-[793] , P30- Y\ (T) , AT) TOT- V\ (TT- A\ F(1) [0P7]-	سنت «عادة كالممتنع (حقيقة) ١ /
	٤١،٣٩/٩
مه الضمانما الضمان	ن أتلف شيئا عمدا بغير (حق) لز
نفسه منفردا بنفعه من غير (استحقاق) ولا إذن في الإتلاف كان	
(٣٦٤)/١٤	مضمونا
ى النية بغير إذنه لا يسقط عنه٦/(٢٢١)- ٦٥٤/١٣	
	ن أدى عن غيره (حقاً) بغير أمره
	ىن (ا ستحق) شيئا (استحقاقاً) لأز
بإذنه۳۱/۰۷۱، [۲۸۱]، ۱۸۷، ۸۸۱، ۹۸	س (استحق) شيئا لم يدفع عنه إلا
	من (ا ستحق) شيئا من الأشياء لم ي
فاستوفى أكثر منها لم يجزفاستوفى أكثر منها لم يجز	من (استحق) منفعة مقدرة بالعقد
	<u></u> من استعجل في (ا لاستحقاق) عما
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	من أسقط (حقه) لا يعترض عليه.
ول الإقرار في (حق) الغير لانتفاء التهمة ٢٥٢/٢٥	 من أقر بما يملك إنشاءه يكون مقب
نبرا١/٢٠٠ [٥٥١] - ٢٠٠/١٨ [٥٥١] - ٢٠٠/١٨	من امتنع عن أداء (حق) أخذ به ج
نفسه وهو قادر على الأداء يجبر عليه١٣٠٠/(٥٥١)	- من امتنع عن أداء (حق) مقصود بـ
Y/7/7/2	من ترك (حقا) فلورثته
37\•VY.	من ترك مالا أو (حقا) فلورثته
ٍ) مستقر لله تعالى أو لآدمي معين لم ينفذ التصرف ٢٥/١٠، ٣٧	 من تصرف في عين تعلق بها (حق
<i>,</i> وقته علی وجه محرم عوقب بحرمانه	من تعجل (حقه) أو ما أبيح له قبل
غير (استحقاق) فإنها تكون من ضمانه١٤/(٣٦٤)	من تفرد باحتباس العين لنفسه من
ر أحدهما سقط الآخرر	من ثبت له أحد (ا لحقين) إن اختا
أحدهما ثبت له الآخر	من ثبت له أحد (الحقين) فأسقط
اختار أحدهما سقط الآخر وإن أسقط أحدهما ثبت الآخر . ١٨٥/١٠،	من ثبت له التخيير بين (حقين) إن
	[104]/18-077
ختار أحدهما سقط الآخر وإن أسقط أحدهما ثبت الأخر٣٥٦/١٣٥٣:	من ثبت له التخيير بين (<u>حقين</u>) فا
_	* 0V
ن اختار أحدهما سقط الآخر وإن سقط أحدهما ثبت الآخر ٢٦٦/١	من ثبت له التخيير بين (<u>حقين</u>) فإ
حتى يصرح بإسقاطه	من ثبت له (حق) فالأصل بقاؤه -

ما انقضى لا يصح الشرط فيه٧٧٠(٥٠٥)	من (حق) الشرط أن لا يدخل إلا على المنتظر لأن
٦٩٠/٣٢	من (حقيقة) في التبيين
< من كل واحد منهما إلى الآخر أو يعد كأنه لم	من خير بين شيئين فاختار أحدهما هل يعد متنقا
ογξ ¿(ογι)/ι·	(يستحق) غير ما اختار
(19•)/1٣	من سبق إلى شيء وأحرزه كان (أحق) به
[189]/1٣	من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو (أحق) به
۱۳/(۱۸۹۱)، ۱۹۷۰ ځ۲۶ - ۲۱/۲۷۲، ۱۹۷۲	من سبق إلى مباح فهو (أحق) به
(194) (190/18	من سبق إلى مكان فهو (أحقى) به
7•1/14	من سبق إلى مكان كان (أحق) به من غيره
بعده۱۳۸/(۱۹۸)	من سبق إلى موضع مباح فهو (أحق) به ممن يجئ ب
اوی الناس فیها فهو (أحق) به۱۳۸/(۱۹۸	من سبق إلى موضع من مواضع الجماعات التي يتس
بر علمهبر علمهبر علمه	من ظفر (بحقه) من خصمه العاجز عنه أخذه من غير
كانت له الدية	من عجز عن استيفاء (حقه) على الكمال بالقصاص
٤٠٠/٢٢	من عرض عليه (حقه) لزمه قبوله
في بيت المال (حق) الكفايةالمال (حق)	من عمل عملا تتعدى مصلحته للمسلمين يكون له ا
(۲09)/0	من فهم حكمة الشارع كان هو الفقيه (حقا)
تيفاؤه١٣./(٤٧٩)	من قدر على استيفاء (حق) له مضبوط معين فله اسن
T0 { / Y	من قوی سببه حلف (واستحق)
(779)/1٣	من كان المنع (لحقه) زال بإذنه
(977)/(977)	من كان المنع (لحقه) فإذا أجازه جاز
(774)/1٣	من كان المنع (لحقه) يزول برضاه
(٣٧٣)/١١	من لا ينتفع بشيء فهو كالمعدوم في (حقه)
118/17-[079]/18-877/1	من لزمه (حق) مقصود لا تجري النيابة في إيفائه
ا فله الأخذ من ماله بقدر (حقه) إذا امتنع أو تعذر	من له (<u>الحق</u>) على الغير وكان سبب (<u>الحق</u>) ظاهرا
(٤٨٠)/١٣	استئذانه وإن كان السبب خفيا فليس له ذلك
شيء جاز له أن يقتضي منه (حقه) سواء كان من	من له (حق) على غيره يمنعه إياه فظفر من ماله بنا
({\{\)}/\\	جنس (حقه) أو لم يكن
لو من غير جنسه۱۳ /(٤٧٩)	من له (حق) عند من يمنعه منه له أخذه بغير علمه و
جاز أن يتوكل فيه لغيره٢٣/(٥٥)	من ملك التصرف فيما تدخله النيابة في (حق) نفسه
(٦٣)/١٤	من ملك شيئا ملكه (بحقوقه)
188 (187/7	من نوی (حقیقة) کلامه یصدق دیانة وقضاء

the state of the s	
من وجب عليـــه (حق) مـــــن دين أو عين وهو قادر على وفائه ويمتنع من أدائه أنه يعاقب حتى	٥
يؤديه۱۳./(۱۰٥)	
من وجب له (حق) لا يؤخذ منه عوضه	4
من يتوقف إثبات (حقه) على شيء كان خصما في إثبات ذلك الشيء	•
من يكره على البيع (بحق) فبيعه صحيح نافذ	
مناط الضمان الإضرار بتفويت (حتى) الغير	4
المنافع ليست بأموال (حقيقة) ولكنها تقوم في العقود	1
منع التعسف في استعمال (الحق)	۵
ع المنع (لحق) الغير يرتفع بالرضا	
مهما أمكن الوفاء (بالحقين) فهو الواجب	•
الموت لا يبرئ الذمة عن (ا لحقوق)	ŀ
الموجود حكما كالموجود (حقيقة)	i
الموجود شرعا كالموجود (حقيقة)	1
الموهوم في باب الصيد يلحق (بالمتحقق) احتياطا ما أمكن	
الموهوم في المحرمات (كالمتحقق)	
الموهوم فيما يبنى على الاحتياط (كالمتحقق)	1
الموهوم لا يزاحم (<u>المحقق)</u> ٧/(٩٨)، ١٠٠	1
الموهوم لا يعارض (<u>المتحقق)</u>	
الميراث لا (يستحق) إلا بالتعيين دون الشك	
الناتج (<u>أحق)</u> من العارف	
النسيان ليس عذرا في (حقوق) العباد	
نص إمامه في (حقه) كنص الشارع في (حق) المجتهد المستقل	
النفقة في (حق) القريب باعتبار الحاجة والكفاية٢٣	
النفقة من (حقوق) الملك	
نفقة النكاح إنما تجب بسبب الاحتباس (المستحق) بعد النكاح	,
النقص المشكوك فيه (كالمحقق)	
نقض بعض الأفراد المعاهدة لا ينفذ أثره في (حق) الآخرين الذين لم يرضوا بهذا النقض ولم	
(074)/77	
يسرور مي الملك	
النهي (حقيقة) في التحريم٣٤٤)	
النية في الزمان المتقدم (متحققة) تقديرا	
اللية في الرمان المنسام رسط	

٥٣١،٥٣٠/٢٦	هدنة البعض وسكوت الباقين هدنة في (حق) الكل
(٢١)/٢٠	هل الزكاة عبادة أم (حق) واجب للمساكين
٤٤١/١	هل الغالب (كالمحقق)مل الغالب (كالمحقق)
(۲۸۱)/۱۱	هل الموجود شرعا كالموجود حسا (وتحقيقا) أولا
YA & / \ \	هل الموجود شرعا كالموجود (حقيقة) وحساً أولا
٥٣٢ ، ١٩٥٥ ، ١٣٥	هل يجوز تعلق الحكم (بتحقق) سببه دون شرطه
، ۱۷۹، [۱۸۷]- ۷/۲۵۱، ۲۲۳	الواجب استصحاب حكم النية دون (حقيقتها)٢٢/٦، ٢٦
	الواجب (لحق) العباد غير مبني على الاحتياط بخلاف الواجب (لح
	 الواحد في استيفاء (حق) الله تعالى (وحق) العامة يقوم مقام الكل
(0/1)/14	الواحد من المسلمين ينوب عن جماعتهم فيما هو (حقهم)
	الواحد من الناس ينوب عن جماعتهم فيما هو (حقهم)
	الواحد ينوب عن جماعتهم فيما هو (حقهم)
٥٨٦ ،٥٨٥/١٣	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
[01]/17-277/1(الواحد ينوب عن العامة في المطالبة (بحقهم) لا في إسقاط (حقهم
(٢٦٩)/٢٤	
٥٩٨/٩	الوازع الطبعي يزعه عن التقصير في (حقها)
ن زالت عنه زال (استحقاقه) وإن	الواقف إذا علق (<u>الاستحقاق</u>) بصّفة (<u>استحق</u>) من اتصف بها فإه
٤٩٦ ، ٤٩٥/٢٢	
(179)/17	وجوب (ا لحق) لغير معين يخالف ثبوته لمعين
يفاءا۲/۱۳	الوصي لا يملك إسقاط شيء من (حقوق) الورثة وإنما يملك الاست
(AV)/YE	الوصية بما يخالف (حق) الشرع لا تنفذ
۸٩/٢٣-٣٦٠/٢١	الوكيل بالعقد فيما هو من (حقوق) العقد ينزل منزلة العاقد لنفسه
	ولاية الإنكاح تثبت نظرا في (حق) المولى عليه
١٧٩ ،(١٧٣)/٢٤	يبدأ من التركة بالأقوى فالأقوى من (الحقوق)
۲۸/۲۰	يبطل التحيل لإسقاط (حق) من له (حق)
107 .108/17	يبقى (الاستحقاق) ببقاء السبب
(001)/17	بجب استيفاء (ا لحق) ممن كان ممتنعا عن بذله
788/17	بجوز الاعتياض عن (ا لحقوق) المجردة
007/17	
	بجوز أن يمنع الإنسان من التصرف في ملكه لتعلق (حق) الغير
TY/1T	_

۰۸۲/۱۳	يجوز التصرف في (حق) العامة لمنفعة تعود عليهم
(\$ \$ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	يرجع الأقوى من (الحقوق) عند التعارض
78./٣٣	يرجع الخبر المشتمل على (الحقيقة) العرفية على المشتمل على (الحقيقة) اللغوية
097 (8.4/79	يرجع الوصف (الحقيقي) على الوصف غير (الحقيقي)
~9v/v	يسامح الإنسان في (حقوق) نفسه وليس له المسامحة في (حق) غيره
٣٩ ٨/٧	يسامح في (حقوق) نفسه وليس له المسامحة في (حق) غيره
۳۱۹/۱	(يستحقي) الربح إما بالمال وإما بالعمل وإما بالضمان
71/ - ۲۳، ۲۳۳	يستوي الصبي والبالغ في (الحقوق) المالية
2VV/1V - TOT	يستوي في (الحقوق) المالية الصبي والبالغ١٢/
٤٥- ٥٢/(١٠٣)	يشترط سبق الدعوى في الشهادة (بحقوق) الناس١٣٠/
(04)/14	يشترط في (حقوق) الناس سبق الدعوى
	يصح الصلح عن كل (حق) يجوز أخذ العوض عنه
۱۳۷/۱۳	يصح العقد فيما يتعلق به (حق) الغير إذا أسقط ذو (الحق) (حقه)
(٦٦٦)/٣١	يصح نفى المعنى (الحقيقي) عن المجاز
(884)/19	يقدم (أحق) القوم بالإمامة
۱۱/۲۳۲	يقدم الأقرب فالأقرب في القيام (بحق) المورث المقذوف
٤٣٩/١٣	يقدم (الحق) الأقوى على غيره في الإخراج من التركة
/۸۳۶- ۱۷ / ۵۳۳	يقدم (حق) الله تعالى المتعلق بالعين على (حقوق) الآدميين المتعلقة بالذمة١٣٪
(٤٢٤)/١٣	يقدم (حق) العبد فيما إذا اختلف (الحقان) ولم يمكن الجمع بينهما
1, 073, (٧٣3)	يقدم (الحق) المتعلق بالعين على (الحق) المتعلق بالذمة١/٥٦٥- ١٧٩/١١ - ١٧٩/٠٠
۳۳۰/۱۳	يقضى على الغائب في (الحقوق) كلها
۳۱/ ۱۳	يكون العقد موقوفا إذًا تعلُّق (حقُّ) الغير بالمحل
	يلتحق (بتحقق) النقصان الشك فيه
(٤٥٥)/١٣	يبرم العجليم بيل رافحيل الهنه المال المناسات
۳۰۲/۱۳	
	اليمين حجة للدفع دون (الاستحقاق)
0.0/4	اليمين على نية الحالف إلا في (حق) الآدمي على نية المستحلف
[٤٧٣]/٢٠	اليمين على نية الحالف إلا في (حق) الآدمي فعلى نية المستحلف
٤١٥/٢٥	اليمين المردودة كالبينة في (حق المتنازعين دون غيرهما
(014)/۲	يمين المكره بغير (حق) لا تنعقد
001/4	يمين المكره بغير (حق) لا تنعقد سواء أكانت بالله أم بالنذر أم بالطلاق أم بالعتاق

ينزل المعدوم منزلة الموجود تقديرا لا (تحقيقاً)
حقن
الأمان مبناه على التوسع (حقنا) للدماء (حقن) الدم يحتاط له ما لا يحتاط للمال (حقن) الدماء وصيانتها عن الهدم مبنى الأمان على التوسعة في (حقن) الداء
حکر
(الاحتكار) يجري بكل ما يضر بالعامة ١٢١/ [٢٢] تحريم (الاحتكار) في كل شبئ إذا أضر بالناس ٢١/ (٣٢) كل ما أضر بالسوق يمنع منه (محتكره) لا يجوز (احتكار) ما يضر بالناس لا يجوز (احتكاره) يضر بالناس منع (محتكره) من (الحكرة) ما كان (احتكاره) يضر بالناس منع (محتكره) من (الحكرة)
حکم
حكم آخذ اللقطة لنفسه في (حكم) الغاصب
اخذ اللقطة لنفسه في (حكم) الغاصب
اخذ اللقطة لنفسه في (حكم) الغاصب
اخذ اللقطة لنفسه في (حكم) الغاصب
اخذ اللقطة لنفسه في (حكم) الغاصب
اخذ اللقطة لنفسه في (حكم) الغاصب
اخذ اللقطة لنفسه في (حكم) الغاصب
اخذ اللقطة لنفسه في (حكم) الغاصب
اخذ اللقطة لنفسه في (حكم) الغاصب الإباحة بحسب الكلية والجزئية تتجاذبها (الأحكام) البواقي (٩٥/٢٧) الإباحة بحسب الكلية والجزئية تتجاذبها (الأحكام) البواقي (٩٥/٢٨) الإباحة (حكم) شرعي فلا يثبت بالحديث الضعيف (٩٥/٣٤٣) الإباحة (الحكم) في الفرع بغير علة الأصل لا يجوز (١٤٣) الإجارة بيع منافع (فحكمها) كالبيع (١٢٤٥) الإجازة إذا لحقت العقد الموقوف كان لحالة الإجازة (حكم) الإنشاء (١١٩) الإجازة في نفوذ العقد وثبوت (حكمه) بمنزلة الإنشاء (١١٩) ١٢٣ الإجازة لها (حكم) الإنشاء (١١٩) ١٢٣ الإجازة لها (حكم) الإنشاء (١١٩) الإنشاء (١١٩) الإجازة لها (حكم) الإنشاء (١١٩) المتحدد (١١٩) المتحدد (١١٩) المتحدد (١١٩) المتحدد (١١٩) الإجازة لها (حكم) الإنشاء (١١٩) المتحدد (١١٩) المت
اخذ اللقطة لنفسه في (حكم) الغاصب الإباحة بحسب الكلية والجزئية تتجاذبها (الأحكام) البواقي الإباحة بحسب الكلية والجزئية تتجاذبها (الأحكام) البواقي الإباحة (حكم) شرعي فلا يثبت بالحديث الضعيف الإباحة (حكم) شرعي فلا يثبت بالحديث الضعيف الإباحة (الحكم) في الفرع بغير علة الأصل لا يجوز الإجازة بيع منافع (فحكمها) كالبيع الإجازة إذا لحقت العقد الموقوف كان لحالة الإجازة (حكم) الإنشاء الإجازة في (حكم) الإنشاء الإجازة في نفوذ العقد وثبوت (حكمه) بمنزلة الإنشاء الإجازة لها (حكم) الإنشاء الإجازة لها (حكم) الإنشاء الإجازة لها (حكم) الإنشاء الإجازة الإباب والإسقاط يقتضي تغليب (حكم) الإسقاط على الإيجاب والإسقاط يقتضي تغليب (حكم) الإسقاط على الإيجاب الإيجاب والإسقاط يقتضي تغليب (حكم) الإسقاط على الإيجاب الإيجاب الإيجاب والإسقاط المتضي تغليب (حكم) الإسقاط على الإيجاب الإيجاب والإسقاط المتضي تغليب (حكم) الإسقاط على الإيجاب الإيجاب والإسقاط المتضي تغليب (حكم) الإسقاط على الإيجاب الإستاط المتضي تغليب (حكم) الإسقاط على الإيجاب والإستاط المتحدد الإستاط المتحدد
اخذ اللقطة لنفسه في (حكم) الغاصب الإباحة بحسب الكلية والجزئية تتجاذبها (الأحكام) البواقي (٩٥/٢٧) الإباحة بحسب الكلية والجزئية تتجاذبها (الأحكام) البواقي (٩٥/٢٨) الإباحة (حكم) شرعي فلا يثبت بالحديث الضعيف (٩٥/٣٤٣) الإباحة (الحكم) في الفرع بغير علة الأصل لا يجوز (١٤٣) الإجارة بيع منافع (فحكمها) كالبيع (١٢٤٥) الإجازة إذا لحقت العقد الموقوف كان لحالة الإجازة (حكم) الإنشاء (١١٩) الإجازة في نفوذ العقد وثبوت (حكمه) بمنزلة الإنشاء (١١٩) ١٢٣ الإجازة لها (حكم) الإنشاء (١١٩) ١٢٣ الإجازة لها (حكم) الإنشاء (١١٩) الإنشاء (١١٩) الإجازة لها (حكم) الإنشاء (١١٩) المتحدد (١١٩) المتحدد (١١٩) المتحدد (١١٩) المتحدد (١١٩) الإجازة لها (حكم) الإنشاء (١١٩) المتحدد (١١٩) المت
اخذ اللقطة لنفسه في (حكم) الغاصب الإباحة بحسب الكلية والجزئية تتجاذبها (الأحكام) البواقي الإباحة بحسب الكلية والجزئية تتجاذبها (الأحكام) البواقي الإباحة (حكم) شرعي فلا يثبت بالحديث الضعيف الإباحة (حكم) شرعي فلا يثبت بالحديث الضعيف الإجازة بيع منافع (فحكمها) كالبيع الإجازة بيع منافع (فحكمها) كالبيع الإجازة إذا لحقت العقد الموقوف كان لحالة الإجازة (حكم) الإنشاء الإجازة في (حكم) الإنشاء الإجازة في نفوذ العقد وثبوت (حكمه) بمنزلة الإنشاء الإجازة لها (حكم) الإنشاء الإجازة في تحقيق مناط (الحكم) ضرورة الإسقاط على الإيجاب الإسجاد في تحقيق مناط (الحكم) ضرورة العماد في تحقيق مناط (الحكم) فرورة العماد في تحقيق مناط (الحكم) فرورة العماد في تحقيق مناط (الحكم) فرورة العماد في تحقيق مناط (الحكم) الإسقاط على الإبحاد في تحقيق مناط (الحكم) فرورة العماد في تحقيق مناط (الحكم) الإسقاط على الإبحاد في تحقيق مناط (الحكم) فرورة العماد في تحقيق مناط (الحكم) الإسقاط على الإبحاد في تحقيق مناط (الحكم) في الإسقاط المحتود في الإبحاد في تحقيق مناط (الحكم) في الإسقاط المحتود في الإبحاد في تحقيق مناط (الحكم) في الإسماد في تحقيق مناط (الحكم) في الإسماد في تحقيق مناط (الحكم) الإسماد في تحقيق مناط (الحكم) في الإسماد في الإبحاد في الإب

اب موجب أحدها عن الآخر١٩٣/١٩٣١	الأحداث إذا كان موجبها واحدا واجتمعت تداخل (حكمه <u>ا</u>) ون
[{\forall}/\forall \display \disp	(أحكام) الإجماع تتفاوت بتفاوت مراتبه
(99)/17	(أحكام) الأصل تسري إلى ما تولد منه
	(أحكام) الأصل تسري إلى ما تولد منه ولا تؤثر في كسبه
7177	(أحكام) الأصول مراعاة في أبدالها فرضا كانت أو نفلا
	(<u>الأحكام)</u> الأصولية والفرعية لا تتم إلا بأمرين وجود الشروط و
(٣٤٧)/٣	(الأحكام) إما لجلب المنافع أو لدفع المضار
٣٣٩/٢	(الأحكام) إنما تتبع الحقائق لا الظنون
(VV)/YA	(الأحكام) إنما تتعلق بأفعال المكلفين
17/ VV - 17 (VV) , 371	(<u>الأحكام</u>) إنما تتعلق بالأفعال دون الأعيان١٩ /٣٤٥ - ٢٧
14./4	(الأحكام) إنما تتعلق بالمعاني لا بالألفاظ
	(الأحكام) إنما تتعلق بمعاني الأسماء لا بألقابها
(171)/(171)	(الأحكام) إنما تثبت للولد لا للحمل
Ψξξ/YV	(الأحكام) إنما تدور على المقاصد ولو خالفت الألفاظ
(٤٣٣)/٩	(الأحكام) إنما تستفاد ممن له علم
٧٤٠/٣٣	(الأحكام) إنما تنتفي بانتفاء مداركها
(٤٦٠)/١١	(الأحكام) إنما هي للغالب الكثير
(£ · 9) / A	(الأحكام) إنما هي للغالب الكثير والنادر في (حكم) المعدوم
٣٥٩/٢	(الأحكام) إنما هي للمعاني
£7V/Y	(الأحكام) إنما هي من جهة الشرع وليس منها شيء عقلي
	(أحكام) التبع يثبت فيها ما لا يثبت في المتبوعات
(٣٠٧)/٢٧	(الأحكام) تتبع الأدلة
٣٢٦/٣	(الأحكام) تتبع المصالح
(٣٧١)/٣	(الأحكام) تتبع المصالح على اختلاف رتبها
الى في الشرائعا٣٦٣/٥	(الأحكام) تتبع المصالح على اختلاف رتبها كما هو عادة الله تع
(91)/7	(الأحكام) تتعلق بمعاني الألفاظ دون قوالبها
٣/(٩٢٢)	(الأحكام) تتغير بتغير مناطاتها
	(الأحكام) تتغير بتغير موجباتها
(١١٤)/A	(الأحكام) تجري على العادة
۸/(۱۱٤)، ۲۲۰- ۲۲/۸۳۳، ۱۶۳	(الأحكام) تدور مع الأعراف ومقاصد الناس
(٣١١)/٢٩ -٣٧٥/٥	(الأحكام) تدور مع عللها وجودا وعدما

يع۷۲\۸۳۳، ٤٤٣	(الأحكام) تعتمد على المعاني وتتوقف على مقاصد التشر
والكراهة والإباحة١٠٥/٢٨	(الأحكام) التكليفية دائرة بين الإيجاب والندب والتحريم
(٣٠٧)/٢٧	(الأحكام) التكليفية لا تثبت بدون دليل
(177)/17	(الأحكام) التي ينفرد بها الحمل تقف على ولادته
٤٣٦/١	(أحكام) الخطأ غير منتفية باتفاق
[0٣٣]/{	(الأحكام) الخمسة إنما تتعلق بالأفعال والتروك بالمقاصد
711/19	(أحكام) الدنيا تبنى على الظاهر
لذي يتولى السرائرنادي يتولى السرائر	(أحكام) الدنيا تجري على الأمور الظاهرة والله تعالى هو
	(أحكام) الدنيا على الإسلام (وأحكام) الآخرة على الإيما
	(أحكام) الدنيا على الظاهر
يرة على السرائر والظواهر تبع لها ٣/(٣٠١)،	(أحكام) الدنيا على الظواهر والسرائر تبع لها (وأحكام) الآخ
	٣٠٤
٤٣١/٢٥	(أحكام) الدنيا مبناها على الظاهر
1.8 (1.4/0	(أحكام) الشرع تثبت بكل ما دل على رضاه وإرادته
٤٢٥/٢	(أحكام) الشرع ثابتة إلى يوم القيامة
(171)/74	(أحكام) الشرع لا تثبت في حق المكلف قبل علمه
(11٣)/9	(أحكام) الشرع لازمة للمسلمين في أي مكان وجدوا
٥٣١/١	(الأحكام) الشرعية أضداد
(YY)/YA -190/YY	(الأحكام) الشرعية إنما تتعلق بالأفعال
[٣٠٧]/٢٧	(الأحكام) الشرعية إنما تثبت بأدلة شرعية
T18/TA	(الأحكام) الشرعية إنما تعرف من كلام الشارع
	(الأحكام) الشرعية إنما تؤخذ من الألفاظ اللغوية
فاسدفاسد	(الأحكام) الشرعية إنما شرعت لجلب المصالح أو درء الم
فاسد وهي مسبباتها قطعا ٤٣٨/٤	(الأحكام) الشرعية إنما شرعت لجلب المصالح أو درء اله
	(الأحكام) الشرعية تثبت على الألفاظ من حيث دلالتها لغ
	(الأحكام) الشرعية تثبت على وفق المعاني اللغوية
	(الأحكام) الشرعية تحتاج إلى علة وسبب وشرط
	(الأحكام) الشرعية في أصلها قد بنيت ورتبت على حسب ال
	(الأحكام) الشرعية لا تثبت إلا بالأدلة الشرعية
	(الأحكام) الشرعية لا تثبت بالإلهام
	(الأحكام) الشرعبة لا تناط بالأسماء

TEA/V	(الأحكام) الشرعية لا تناط بالشك والوهم
٧٣٨/٣٣	
(TTV)/TV	
£ £ T / Y	 (أحكام) الشريعة إنما وضعت لتحقيق مصالح العباد
(۲00)/٣	
۰٦٣/٢	(أحكام) الشريعة قابلة للقياس عليها باعتبار العلل والمقاصد القريبة والعالية
(۲٥٥)/٣	
118/47	(الأحكام) العقلية قد تختلف فيها الأشياء المتفقة وتشترك فيها الأشياء المتباينة
۳/(۲۰۱)، ۲۰۶	(الأحكام) على الظاهر والله ولي المغيب
۳/(۲۰۱)، ۲۰۳	(الأحكام) على الظاهر والله يتولى السرائر
(ξ1·)/λ	(الأحكام) على الغالب من الأمور والشاذ لا عبرة به
٦٠٠/٣	(الأحكام) في الشرع على الحقائق لا على الظنون
(٦٣v)/A	(الأحكام) لا تبنى على مجرد الظن والتخمين
٥٣٨/١٠	(الأحكام) لا تتأخر عن الإنشاءات
۵۱7/۲٤	(الأحكام) لا تتبعض
(170)/17	(الأحكام) لا تترتب على الحمل قبل وضعه
۳٤٦/٢٩	(الأحكام) لا تتعلق إلا بالمعاني
(٣٢٧)/٧	(الأحكام) لا تتعلق بالمتعسر
۲٧٠/٣	(الأحكام) لا تتغير بتغير الأسماء
(099)/A	(الأحكام) لا تثبت إلا بالشرع
۳/۳۰۰۰ ، ۲۰۱	(الأحكام) مبنية على غلبة الظنون
/۲۷۱ – ۳۳/۳۸، ۶۸	(الأحكام) المترتبة على العوائد تتبع العوائد وتتغير عند تغيرها٨/
(١٨٣)/٨	(الأحكام) المترتبة على العوائد تدور معها كيفما دارت وتبطل معها إذا بطلت .
(0 2 9)/ ۲ 0	(الأحكام) المتعلقة بالمحاربة يستوي فيها الردء والمباشر
(٤٥)/١٣	(الأحكام) المتعلقة بحقوق الله عز وجل لا يشترط سبق الدعوى فيها
۱۱، ۱۷۰، [۳۸۱]-	(الأحكام) المرتبة على العوائد تتبع العوائد وتتغير عند تغيرها ١ /٤٨٣ - ٨/٥
	01+/11
(٣•١)/٣	(أحكام) المعاملات في الفقه الإسلامي ذات اعتبارين دياني وقضائي
£77/1	المالات الأوكام) المالة
٣١/٢٥	(الأحكام) المعلوه (كحكم) الطبي المحال الطنفي المحام) والشهادات إنما تبنى على الظن
١/٢٨	اختلاف (الأحكام) إنما هو لاختلاف المعنى أو لوجود مانع

١٥٤/٤	اختلاف (الأحكام) مبني على اختلاف المصالح
(۱۸۳)/٣٢	اختلاف الأسماء يدل على اختلاف (الأحكام)
راث۲۰۸ [۲۰۰]، ۲۰۷، ۲۰۸، ۲۰۹	اختلاف جهة القرابة كاختلاف الأشخاص في (حكم) المي
	اختلاف الدارين دار الإسلام ودار الحرب لا يقتضي اختلا
[١١٣]/٩	اختلاف الدارين لا يوجب تباين (<u>الأحكام</u>)
118/9	اختلاف الدارين يوجب تباين (الأحكام)
٣٠٠/٨	الأخذ في (الأحكام) بالقرائن والأمارات
(11)/7 -470/1	إدارة الأمور في (الأحكام) على قصدها
ل (الحكم) إلا بحصول الشرطين ٧٥٧/٢٧	إذا اتحد المشروط وتعدد الشرط على سبيل الجمع لم ينزا
يه (فحكمه) الرفع(٣٤١) الر	إذا أتى شيء عن صحابي موقوفا عليه لا مجال للاجتهاد ف
١٥١/٤	
لحضرا۷ /(٥٧)	إذا اجتمع في العبادة جانب الحضر والسفر غلبنا (حكم) ا
سر ۱۱۸/۲	إذا اجتمع المباشر مع المتسبب أضيف (الحكم) إلى المباش
	إذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف (<mark>الحكم</mark>) إلى المباشر
. 1/13-11/171-31/571, [077],	إذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف (الحكم) إلى المباشر
	7A7, V70, YV0, YV0, PV0- A/\Y/
	إذا اختلف (الحكم) بالمنبت والمحاذاة فقد اختلف بماذا ي
	إذا اختلف (الحكم) بالمنبت والمحاذاة فقد اختلف المالك
	إذا اختلف (الحكم) بالنظر إلى الفعل أو المحل فأيهما يقد
	ذا اختلف (حكم) الشيء بالنظر إلى أصله وحاله فقد اختلا
	ذا اختلف (حكم) الشيء بالنظر إلى أصله وحاله فقد اختلا
. اختلف المالكية بم يعتبر منهما في باب	ذا اختلف (حكم) الشيء بالنظــر إلى أصلــه ومآله فقد
١٦، ١٤/١٢	العبادات
٤٥٠/A	ذا اختلف (حكم) الشيء بالنظر إلى حاله ومآله
منهما في باب العبادات	ذا اختلف (حكم) الشيء بالنظر إلى حاله ومآله فبم يعتبر ه
نهما في العبادات٤٣٧/٨، [٤٥٠]	ذا اختلف (حكم) الشيء بالنظر إلى حاله ومآله فبم يعتبر ه
إليه فذلك المعنى هو المظنون لاقتضاء	ذا أشعر (الحكم) في ظــــن الناظر بمقتضى استنادا
٤ Υ٣/Υ	(الحكم)
وت عليهوت عليه المار (٩٩)	ذا انفصل البيان عن الكلام فقد تقرر (حكم) الكلام بالسك
ن (الحاكم) يكون متبرعا١٣ / (٦٥٤)	ذا أوفى شخص مصروفا عائدا على غيره بدون أمره أو إذر
0AA/YV	ذا تبدل الاسم فقد تبدل (الحكم) بلا شك

ذا تبدلت النية واليد على حالها هل يتبدل (الحكم) أم لا
ا تردد (الحكم) بين التغليظ والتخفيف حمل على أشدهما
ا تردد فرع بين أصليــن قد أشبه أحدهما في (الحكم) والآخر في الصورة اعتبرت المشابهة في
(الحكم)
نا تساوت المصالح في (الحكم) والرتبة قدم أعظمها نوعا عند التعارض٤/[١٧٥]
ذا تعادلت الأدلة عند المجتهد (فحكمه) الوقف
ذا تعارض الأصل والظاهر بم (يحكم)
ذا تعارض الأصلان بم (يحكم)
ذا تعارض قياسان والجامع في أحدهما (حكم) شرعي وفي الآخر وصف حسي فالحكم الشرعي
مقدم على الوصف الحسي
ذا تعارض قياسان والجامع في أحدهما حكم شرعي وفي الآخر وصف حسي (ف الحكم) الشرعي
مقدم على الوصف الحسي
ذا تعارض المحرم وغيره من (الأحكام) الأربعة قدم المحرم ٢٦٧/١ - ٢٦٧/١
ذا تعددت النجاسة وتساوت في (الحكم) تداخلت
ذا تعذر المعين واستحال وجوده أو الحصول عليه انتقل (الحكم) إلى الذمة١١٧ /(١١١)، ١١٧
ذا تعذرت العدالة في الأثمة (والحكام) قدم أقلهم فسقا
ذا تعلق (الحكم) بعلَّة زال بزوالها
ذا تغيرت الحقيقة تغيرت (الأحكام)
ذا تقابل (حكم) المبدأ والمنتهى فقد اختلف في المقدم منهما
ذا تقابل (حكم) المبدإ والمنتهى فقد اختلف في المقدم منهما في باب العبادات١٦/١٢
ذا تولد الشيء بين مضمون وغير مضمون فهل يعطى جميعه (حكم) الضمان.١/١٥- ٢٦٩/١،٤،
[۷۸٤] - ۱۸/۱۸، ۲۳، ۳۶
ذا تولد الشيء بين مضمون وغير مضمون لم يعط جميعه (حكم) الضمان ٤٩٢/١٤، ٤٩٣، ٤٩٤،
190
إذا تولد الشيء بين مضمون وغير مضمون يعطى جميعه (<u>حكم</u>) الضمان ٤٩٢/١٤ ، ٤٩٣
ذا ثبت (حكم) عند ظهور عدم سببه أو شرطه فإن أمكن تقديرهما تعين وإلا عد مستثنى ٢٦٢/١١-
797 .787/7
إذا جازت العبادة من وجوه وفسدت من وجه (يحكم) بالفساد احتياطا ١٧ /(١٨)
إذا خالف (ا لحكم) نص الكتاب أو نص السنة المعقولة قطعا أو إجماع الأمة فلا شك في النقض فإن
إذا خرح الفعل امتثالاً لأمر كان (حكمه) (حكم) ذلك الأمر في اقتضاء الوجوب

70/77	إذا روي الحديث مرة مرفوعا ومرة موقوفا فله (حكم) الرفع
(10V)/9	إذا زال المانع عاد (الحكم) الأصلي
(AV)/9	إذا علق (الحكم) بعدد أو ترتب على متعدد فهل يتعلق بالجميع أو بالآخر
£1£ 6£1£/V	
۰۰۰۰ ۲۲ ، ۱۹/۲۸ ، ۲۲	
	إذا عم العرف في ناحيَّة بشيء فهل يجعل عموم العرف في (حكم) الشرطُ
	إذا عين أحد العوضين والآخر في الذمة فلكل منهما (حكم) نفسه
	إذا غلب قصد الدنيا على قصد العبادة لم يعتد بالعبادة وإن غلب قصد العبادة (فال
1	٧١/١٥١، ١٥١ ١٦١
حكم) له م١٢٥/١٧	إذا غلب قصد الدنيا على قصد العبادة لم يعتد بالعبادة وإن غلب قصد العبادة (<u>فال</u>
(174)/17	إذا قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل بطل (حكم) البدل
** 1/49	
	إذا كان (حكم) الأصل لغويا أو عقليا فلا يصح القياس عليه
	إذا كان عمل المكلف موافقا في الظاهر (لحكم) الشارع لكنه مخالف للمصلحة اله
078/7	
	إذا كان (<mark>للحكم</mark>) سبب وشرط جاز تقديمه على شرطه دون سببه وأما تقديمه عا
0./14-018/1	
	ذا كان للشيء حال ومآل وكان (الحكم) يختلف فما الذي يقدم
	إذا كان للشيّء مآلان مختلفا (ا لحكم) فهل يعتبر بأولهما أُو بآخرٰهما
	ذا كان المكره عليه قولا غير قا بل للفسخ ولا يتوقف على الرضا فإن (حكمه) لم يبطل
نكم) إلى (الحكم)	ذا كانت إحدى العلتين (حكماً) شرعيــــــا والأخرى وصفا حقيقيا فإن رد (ا لح
(777)/79	أولى
	ذا كانت إحدى العلتين صفة ذاتية والأخرى (حكمية) (فالحكمية) أولى
17./10	ذا لم يكن المشار إليه من جنس المسمى تعلق (الحكم) بالمسمى
	ذا لم يمكن الكف عن المحظور إلا بالكف عما ليس بمحظور فيجب الكف عن ا
00 · . 0 £ A / Y V .	
	ذا وافق الخاص (حكم) العام خصصه
	ذا وافقُ الخاص (حكمُ) ألعامُ لم يخصصهذا وافقُ الخاص (حكمُ) ألعامُ لم يخصصه
٥٨/١٧	ذا وجد الحضر والسفر في الصلاة غلب (حكم) الحضر
	ذا وجدت القدرة على الأصل قبل استيفاء المقصود من البدل ينتقل (ا لحكم) إلى ا
(177)/٧	
	<u> </u>

(1) 1) (1)
إذا وقعت النية في محلها وجب استصحاب (حكمها) إلى تمام متعلقها
الأسباب الشرعية لا تكون خالية عن (الحكم) ولكن لا يشترط اتصال (الحكم) بالسبب ٢٧٨/٢١
الأسباب الشرعية لا تؤثر شرعا إلا في محل صالح (للأحكام) المترتبة عليها ٢٣٩/٢٧
الأسباب مطلوبة (لأحكامها) لا لأعيانها ١١٩/٢٥ -٣٤٥/١٩، ١٢٢
الاستثناء في (حكم) الشرط٣٠٠ السرط
استحالة الفاسد إلى صلاح تنقل (حكمه) إلى الطهارة
استحالة الفاسد إلى فساد لا تنقل (حكمه) وإلى صلاح تنقل
الاستدلال من جملة الطرق المفيدة (للأحكام)
الاستدلال يكون بطريق التلازم بين (الحكمين) وبطريق التنافي بينهما
استصحاب (الحكم) بيقين طهارة الأشياء إلى أن يطرأ عليها يقين النجاسة
استصحاب (حكم) العموم إذا لم يقم دليل الخصوص متعين
استصحاب (حكم) العموم متعين إذا لم يقم دليل الخصوص
استصحاب (حكم) النية شرط واستصحاب ذكرها فضيلة
استقرار (حكم) الكلام بالسكوت عليه
الاستنباط فرع ثبوت (الحكم)
الاستواء في السبب يوجب الاستواء في (الحكم) ١٣٠/٢٤ ، ١٦٤ ، ٢٦٤ ، ٢٧٧ ، ١٣٠ - ١٣٠/٢٤
الإسلام الطارئ بعد العقد قبل القبض في المنع من القبض (بحكم) العقد كالمقارن للعقد. ١٣ / ٣٨٨
الإسلام الطارئ بعد العقد قبل القبض يجعل في (الحكم) كالمقارن للعقد١٦٠ /(١٨٧)، ١٩٣
الإسلام متى ورد والحرام غير مقبوض يمنع من قبضه (بحكم) العقد١٦٠/(١٨٧)
الإشارة إذا تجردت عن معرفة المشار إليه وعن إرادته كانت التسمية مع الإرادة أقوى منها وسقط
بالتسمية والإرادة (حكمها)
اشتراط ما يوجب (الحكم) خلافه مما لا يقتضي فسادا هل يعتبر أم لا
اشتراط ما يوجب (الحكم) خلافه ممنوع
اشتراك المختلفات في (حكم) واحد باعتبار اشتراكها في سبب ذلك (الحكم) غير منكر في العقول
والفطر والشرائع والعادات
الأشياء المستقذرة التي (حكم) الشارع بنجاستها لا يجوز عقد البيع عليها
الأشياء (يحكم) ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارئ عليها ١٠٠١ ٣٩٦/
1/2 1 = 1/2 1/3 1/3 1/4 1/
الأصل استقلال كل من المعطوفين في (الحكم)
الأصل إضافة (الأحكام) إلى أسبابها
الأصل ألا تنبني (الأحكام) إلا على العلم

۷/(۱۳۳)، ۸۳۱	الأصل أن الاشتباه إذا وقع فيما سبق (يحكم) الحال
	الأصل أن الاشتباه متى تمكن فيما مضى يجب المصير إلى (تحكيم)
ن فإن بقيا على حال اللعان بقي	الأصل أن بقاء الزوجين على حال اللعان شرط بقاء (حكم) اللعا
	(حكم) اللعان وإلا فلا
۰۸۰/۲۷	الأصل أن تعدد الأسباب يستلزم تعدد (الأحكام)
779]/7	الأصل أن (حكم) النذر (حكم) اليمين
[771]/70	الأصل أن الرجوع عن الشهادة قبل (الحكم) يسقط الشهادة
[٣٣١]/٢٦	الأصل أن الشورى ملزمة (للحاكم)
, جميع (ا لأحكام)١٢ /[١٦٥]	الأصل أن الشيء إذا أقيم مقام غيره في (حكم) فإنه لا يقوم مقامه في
	الأصل أن العارض إذا ارتفع مع بقاء (حكم) الأصل جعل كأن لم يك
۱۱/۲۶ - ۲۱/۲۶	الأصل أن العقد الفاسد معتبر بالجائز في (الحكم)
۳۷۳/۲۳	الأصل أن كل صفة منافية (لحكم) يستوي فيه الابتداء والبقاء
رة ليست من شرطها . ۲۰/(۳٤٥)	الأصل أن كل عبادة تؤدى لا في المسجد من (أحكام) المناسك فالطهار
٦٣٧/٨	الأصل أن لا تبنى (الأحكام) إلا على العلم
۰۲٦/۸	الأصل أن ما يقع لازما لا يكون لبقائه (حكم) الابتداء
[٢٦٣]/٢٣	الأصل أن اليد المترتبة على يد الغاصب لها (حكم) الغصب
ذلكدلكد	الأصل انتفاء (الأحكام) عن المكلفين حتى يأتي ما يدل على خلاف
(071)/11	الأصل أنه قد يثبت الشيء تبعا (<u>وحكما</u>) وإن كان يبطل قصدا
٣٩٦/١١	الأصل أنه لا يثبت (حكم) الشيء قبل وجوده
(o·v)/۲۳	الأصل بقاء (أحكام) الزواج في عدة الطلاق الرجعي
[٢٠٧]/١٩	الأصل بقاء الطهارة (الحكمية)
207 . EE9/Y+ -0VA . 0VO	
(٣١٧)/٢٧	الأصل جواز (الحكم) على غلبة الظن
177 ((111), 771	الأصل زوال (الحكم) عند زوال العلة
7.7/1	الأصل عدم سقوط (حكم) الجناية
7]-	
19./٢	الأصل عند أبي حنيفة أن التسمية لا (حكم) لها مع الإشارة
(777)/9	الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله أنه يعتبر التهمة في (الأحكام)
	لأصل عند جمهور الحنفية أن تخصيص الشيء بالذكر والصفة لا ين الشافعي ينفي (حكم) ما عداه
X : 77/7	
له لا بمعناه وعير الصريح يتعلق	لأصل عند جمهور الحنفية أن الطلاق الصريح يتعلق (الحكم) بلفظ (الحكر) بلفظ (الحكر) بلفظ
ا کلها رواجع ۲۷٬۰۰۰۰ ۱۷/	(الحكم) بمعناه لا بلفظه وعند الإمام الشافعي رحمه الله الكنايات

الأصل عند الحنفية أن بالقدرة على الأصل أي المبدل قبل استيفاء المقصود بالبدل ينتقل (الحكم)
إلى المبدل أي الأصل وعند أبي عبد الله الشافعي لا ينتقل
الأصل في (الأحكام) التيقن
الأصل في (الأحكام) الحقيقة
الأصل في (أحكام) الخنثي الاحتياط
الأصل في (أحكام) الخنثي العمل باليقينالاصل في (أحكام) الخنثي العمل باليقين
الأصل في (الأحكام) المعقولية ٥/٨٥١ - ٢٦٨/٢٩
الأصل في (الأحكام) المعقولية لا التعبد ٥/٨٦، ٢٠٢، [٥٥٤]، ٢٦٩، ٤٧٤، ٤٨١، ٤٨٢،
793, 793, 7°0- PY\TA3, AA3
الأصل في (الأحكام) المعقولية لا التعبد لأنه أقرب إلى القبول وأبعد عن الحرج٥١٦/٥،٠٠٠
الأصل في (الأحكام) المعقولية لا التعبد لأنها أقرب إلى القبول وأبعد عن الحرج٥/٥٥
الأصل في أسباب (الأحكام) أن تتقدم على (الأحكام)
الأصل في الجراح (الحكومة)
الأصل في الصلح أن يحمل على أشبه العقود له فتجري عليه (أحكامه)٢٤ [٥٤٥]، ٥٤٨
الأصل في الصلح أن يحمل على أقرب العقود له وتجري عليه (أحكامه) ١٩٩٢٤
الأصل في كل تصرف غير لازم أن يكون لبقائه (حكم) الابتداء٥١٦/٨٠٠، [٥٢٥]
الأصلُّ في كلُّ كلام تام أن ينفرد (بحكمه) ولا يشاركه غيره١٢ (٧٥)
الأصل في كل كلام تام أن ينفرد (بحكمه) ولا يشاركه فيه الأول٢٦/٣٢
الأصل في كل كلام تام أن ينفرد (بحكمه) ولا يشاركه فيه غيره٣٢
الأصل في كل كلام تام بنفسه أن لا يبنى (حكمه) على غيره١٢ /(٧٥)
الأصل المرجوع إليه في إثبات جميع (الأحكام) عدم النسخ
الأصل هو البقاء على (حكم) العموم حتى يثبت المخصص
إضافة (الحكم) إلى السبب الظاهر
الأضداد من (الأحكام) الشرعية لا يجتمع منها (حكمان) في شيء واحد باعتبار واحد ٢٧٠. [١٩٣]
اطراح (حكم) الجزئية في (حكم) الكلية
الإعارة بشرط استيفاء منفعة لا تستوفى مع بقاء العين تنعقد قرضا وتجري فيها (أحكامه) ٢٢٠(٥٦٣)
اعتبار مآلات الأفعال لازم في كل (حكم) على الإطلاق٥/(٤٢٥)
إعطاء المعدوم (حكم) الموجود ثابت في الجملة
إعطاء الموجود (حكم) المعدوم ثابت في الجملة
الأعظم إذا سقط عن الناس سقط ما هو أصغر منه وما يكون (حكمه) بثبوته عليه٢٣٣/٢
الأعلى والأدنى يأخذ (حكم) الأصل

الأعمال إنما (يحكم) بصلاحها أو فسادها بالنيات
الأعمى والبصير في (الأحكام) سواء
أفعال الرسول الواقعة موقع البيان بمثابة أقواله الواردة لبيان (الأحكام)٢٨٢٨
أفعال السكران معتبرة في (الأحكام) والعقوبات
الأفعال لا (حكم) لها قبل الشرع
الإقامة إذا اختلط (حكمها) (بحكم) السفر غلب (حكم) المقام
اقتران الذم يؤكد (حكم) التحريم
الاقتران في النظم لا يستلزم الاقتران في (الحكم)٢٥٠/٣٦، ٣٦٥، ٣٦٥، ٤٢٥]
اقتران وصف (بحكم) لو لم يكن هو أو نظيره علة (للحكم) كان اقترانه بعيدا شرعا ولغة إيماء إلى
العلة
الاقتصار على بعض الآية في استفادة (حكم) ما لا يفيد إلا بعد كمال النظر في جميعها ٣٧٤/٣٢، ٣٧٩، ٣٧٩
إقرار المريض مرض المـوت المخوف بحق عليه لغير وارث في (حكم) إقرار الصحيح فيصح
منه
الأقوى أحق (بالحكم) ٩/٨٤- ١٤٠/١٠ ، ١٩٢، ١٩٤ - ١١/[١٢٩]، ١٣٤- ١٣٠/ ٤٤٧-
VI\TTT, VTT
الأقوى أحق (بالحكم) من الأضعف
أكثر الشيء له (حكم) كله
الأكثر يقوم مقام الكل في كثير من (الأحكام)
الإكراه بحق إنما يكون من (الحاكم)
الإكراه متى أباح الإقدام أعدم أصل الفعل من المكره في (الأحكام)١٢/(٥٢٥)
الإكراه يخرج المكره من أن يكون مؤاخذا (بحكم) الفعل
الألفاظ إذا اختلفت ومعناها واحد كان (حكمها) واحدا
الإلهام ليس بحجة في (الأحكام)
إلى دالة على أن ما بعدها منتهى (حكم) ما قبلها
الأمان يتوسع في إثبات (حكمه)
الأمر بعد حظر (حكمه) (حكم) ما كان قبل الحظر
الأمر بعد الحظر لما كان عليه المأمور به من (الحكم) قبل المنع٣١ (٢٨٧)
الأمر بعد الحظر يدل على رجوع (الحكم) إلى ما كان عليه قبل التحريم٣١٣١
أمر الجنايات مراعى بما تؤول إليه فيكون (الحكم) لنهاياتها لا لابتدائها
إن (الأحكام) تتغير بتغير الزمان بل باختلاف الصورة الحادثة
إن أضاف الصحابي الأمر أو النهي إلى عهد النبي ﷺ فله (حكم) الرفع وإلا فلا ٢١٩/٢٨

م) المنافع٢١٩٢٨	إن الأعيان التي تحدث شيئا فشيئا مع بقاء أصلها (حكمها) (حك
	إن تعين الحق على أحد الخصمين كان (الحكم) عليه لتعين الحق
٣٦٢/٢	إن الثابت (بحكم) الظاهر يجوز إبطاله بدليل أقوى منه
(1£1)/Y	إن حصل الشك في حصول السبب أو الشرط لم يثبت (الحكم).
ه مساغ وأمكن فيه استعمال ٢٠/٣٤٥	إن (الحكم) بظاهر الكلام وأنه لا يترك الظاهر إلى غيره ما كان ل
٤٠٦/٩	إن (الحكم) على الشيء فرع عن تصوره
77\397	إن عدم (الحاكم) فجماعة المسلمين يقومون مقام (الحاكم)
101/79	إن كان (الحكم) عقليا أو من المسائل الأصولية لم يثبت القياس
كم) أصل القياس الآخر ظنيا عمل	إن كان دليل (حكم) أصل أحد القياسين قطعيــــا ودليــــل (ح
17779	بالأول
) فإنه يكـــون بإنكـــاره خصما في	ان کان المدعی علیه لو أقر یصح إقراره فیترتب علیه (حکم
(111)/٢٥	الدعوىا
لحسيةلحسية	إن كانت إحدى العلتين (حكما) والأخرى وصفا حسيا فترجح ا
٣٥٥/٢	إن كل ما يشك في نجاسته (فحكم) الأصل الأخذ بالطهارة
٥٢٣/٢٩	إن لم يكن (للحكم) إلا علة واحدة فالعكس لازم
و المشاهدة أو ما يعده التجار عيبا في	إن نقصت العين المغصوبة أو دخلها عيب من طريق (الحكم) أ
٤٦١/١٦	العادة فإنه يرد العين وأرش ذلك العيب
ل من وجوب وندب ۲۸۰۰۰۰/(٤٨١)	إن ورد فعله ﷺ بيانا لمجمل كان (حكمه) (حكم) ذلك المجم
۲۱،۲۰/۲۸	انتفاء (الحكم) إذا لم يكن لمانع تعين أن يكون لعدم المقتضي .
٤٨٩/١	انقلاب الأعيان هل له تأثير في (الأحكام) أم لا
(240)/14	أنكحة الكفار تتعلق بها (أحكام) النكاح الصحيح
(٤٣٥)/٢٣	أنكحة الكفار لها (حكم) الصحة
7/133-77/[073], 733, 733	أنكحة الكفار (محكوم) بصحتها قبل الإسلام
	إنما تدخل في الكلام لإثبات (الحكم) في المذكور وحده ونفيه
	م الم الما يعتبر العادة إذا اطردت أو غلبت تقيد قاعدة العادة (محكما
(91)/7	إنما يبتني (الحكم) على المقصود لا على ظاهر اللفظ
ب الباطل ٩/(٢٩٣)	إنما ينبني (الحكم) على السبب الصحيح دونما أي اعتبار للسبد
فالحكم) فيه تقديم الأقوى فإن اعتدلا	أنه إذا طرأت المباشرة على المباشرة أو السبب على السبب (
۲۸۱/۱٤	······
(131)/٣٢	جمعنا بينهم
(131)/٣٢	أو لتعليق (الحكم) بأحد المذكورين

WW . 1 W &	أو لا الاحدة من المراقعة في الأحكام المراقعة الم
770/78	
271/10	الإيداع عقد غير لازم فكان لبقائه (حكم) الابتداء
	إيقاع المكلف الأسباب في (حكم) إيقاع المسببات
(014)/1	
(٣٢٦)/A	
	الباطل لا (حكم) له ٨/(٣٢٥) - ٢٩٣/٩، ٩٤
	بالمظنة يتوصل إلى (الحكم) لأجل (الحكمة)
	بتبدل العاقد تتبدل العين (حكما)
1./18	بتبدل الوصف يتغير (حكم) العين
177/17	البدل إنما يقوم مقام المبدل في (حكمه) لا في وصفه
\$ • V / 19 - 177 (14V) / 17	البدل عند العجز عن الأصل (حكمه) (حكم) الأصل
11/373, 333-71/[٧٣١], ٧٩١,	البدل يقوم مقام الأصل (وحكمه) (حكم) الأصل ١٠/١٠-
	14/14-149
Y · · · (1 £ · / 1 Y	البدل يقوم مقام المبدل في (حكمه) لا في وصفه
(177)/7	بدون الأهلية لا يثبت (الحكم)
۳۳۷، ۳۳٤/۱۰	بدون المحل لا يثبت (الحكم)
	البراءة من الضمان إنما تكون بإعادة يد المالك حقيقة أو (حك
	بعض الأماكن والأزمان في (حكم) الطاعات ومواقعة المحظر
۲۱/۲/۲، ۵/۲- ۳۲/۹۲/، ۱۷۱	بقاء (الحكم) ببقاء سببه
	بقاء السبب ليس بشرط لبقاء (الحكم)
	بل لإبطال (الحكم) عن الأول وإيجابه للثاني
	بناء (الحكم) على الظاهر جائز فيما لا يوقف على حقيقته
	البناء على المقاصد الأصلية ينقل الأعمال في الغالب إلى (أح
YAY/YV	بيان انتهاء (حكم) شرعي بخطاب شرعي متراخ عنه
	بيان (حكم) آي القرآن والمتواتر من السُّنة بأخبار الآحاد جائز
TTT/A	البيع الباطل لا يفيد (الحكم) أصلا
	البيع الفاسد له (حكم) الصحيح في الضمان
	البيع الفاسد يثبت به الملك عند القبض (بحكم) العقد
	البيع الفاسد يفيد (حكم) البيع عند القبض
	البيع الفاسد يفيد (حكم) الملك عند القبض
	البيع المحرم (حكمه) الفسخ
,	

(YVV)/Y1	البيع الموقوف يفيد (الحكم) على سبيل التوقف
(۲۷۷)/۲۱	البيع الموقوف يفيد (ا لحكم) عند الإجازة
۳۰۲/۲۱	البيع يفيد (حكمه) الملك بالقبض
٤٠/٢	التابع تابع فلا يفرد (بالحكم)
	التابع تابع ولا يفرد (<u>بالحكم</u>)
٤٣٥/١١	التابع لا يعطى (حكم) المتبوع من كل وجه
· A	التابع لا يفرد (بالحكم)٢/٢، ٢١٧، ٢٨٢، ٢٨٥- ٢٨١، ٩٠٤- ١ الم
310, 310, 710, 200,	التابع لا يفرد (بحكم) ١١/١٦٤- ١١/[٤٩٩]، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٠، التابع لا يفرد (بحكم) ٢١١- ٤٣٩/١٤، ٤٣٣ ٣٢٧، ٣٢٤ ٣٢٠
٥٠٣ ،(٤٩٩)/١١	التابع لا يفرد (بحكم) عن متبوعه من الجهة التي اقتضت تبعيته له
(التابع لا يفرد (بحكم) ما لم يصر مقصودا
	التابع لشيء في الوجود تابع له في (الحكم)
	التابع ليس له (حكم) مستقل بل (حكمه) (حكم) المتبوع
(£YA)/\\	التابع يأخذ (حكم) المتبوع
	التابع يعطى (حكم) متبوعه
	التابع ينسحب عليه (حكم) المتبوع
	تبدل الملك يوجب تبدل العين (حكما)
	تبدل النية مع بقاء اليد على حالها لا يتبدل معها (الحكم)
	تبدل النية مع بقاء اليد على حالها هل يتبدل (الحكم) بتبدلها
	تبدل النية مع بقاء اليد على حالها يتبدل معها (الحكم)
٦٠٨/١٤	تبدل النية مع بقاء اليد هل يتبدل (الحكم) به
٤٣٠/١١	التبع لا يقوم مقام الأصل في إثبات (الحكم) به ابتداء
773 . 48- 77/34 . + 31	تتغير (الأحكام) بتغير موجباتها ٣٠٠/ [٢٦٩]، ٣١٣، ٣١٤، ٤٨٤- ٥/١
(۲۲۹)/۳	تتغير بعض (الأحكام) بتغير الزمان
(079)/77	تجري على الذمي (أحكام) المسلمين
	التحديد لا يعرف إلا بالتوقيف ولا يعرف بالرأي (والتحكم)
[تحقيق المناط تثبت به (الأحكام)
	التحكيم) الحال واجب في كل أمر أشكل في الماضي
	(تحكيم) السيماء أصل فيما لا يوقف على حقيقته
	(تحكيم) السيماء فيما (يحكم) فيه بالعلامة أصل

(TV)/T+	التحيل لإسقاط (أحكام) الزكاة بعد انعقاد أسبابها لا يجوز
(1V•)/A	تختلف (الأحكام) باختلاف الزمان والمكان والمصلحة والمفسدة
	تختلف (الأحكام) بحسب اختلاف الأزمان والأحوال
١٨٨/٨	
(714)/٣٠	التخصيص بالشرط يوجب نفي (الحكم) عند عدم الشرط
عدا محل الصفة ٧٤/(٧٤)	تخصيص (الحكم) بصفة من أوصاف الشيء يدل على نفي (الحكم) عما
	تخلف (الحكم) بلا وجود مانع وانتفاء شرط يدل على أن الوصف ليس بـ
(٦٣٧)/A	
710- 1-01-07-093	- · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
٤/[٣٥١]، ٢٧١، ٢٧١	ترتب المصالح بحسب (الأحكام) الخمسة عند التعارض
[٤٦١]/٤	ترتيب (ا لأحكام) على الأسباب للشارع لا للمكلف
٣٣٩/٣٢	
777/77(ترتيب (الحكم) على الوصف يدل على علية ذلك الوصف لذلك (الحكم
177/8	ترتيب المصالح بحسب (الأحكام) الخمسة
ב. 27/ ידר (עדר] , דשר	نرجح العلة المشتملة على صفة (حكمية) على العلة المشتملة على صفة ذاتية
مية)	نرجح العلة المشتملة على صفة ذاتية على العلة المشتملة على صفة (حك
777/77	
77/753	نرك الاستفصال مع تعارض الأحوال يدل على عموم (الحكم)
کل واحد	نركيب (الحكم) على كل جماعة بصيغة الجمع تدل لغة تناول (ا لحكم) ل
١٣٩/٢٦ -٥٥٠/٢٥	
۳۳٤/١٦	التسليم (بحكم) العقد يكون عقيبه
	لتشبيه لا يوجب في الدين (حكما) أصلا
(oro)/A	لتصرف إذا لم يكن لازما كان لدوامه (حكم) ابتدائه
٧٨/١٣	نصرف المريض مرض الموت في (الحكم) كالمضاف إلى ما بعد الموت.
۳٤٤/١٦	لتصرفات الشرعية لا تراد لعينها بل (لحكمها)
١٣٤/١٨	نصرفات المستناب إنما تتعلق (أحكامها) بالمستنيب
۳٦٤/١٧	لتطوع أخف (حكماً) من الفرض
1.0 .90/9	لتعريض يؤثر في (الأحكام)لتعريض يؤثر في الأحكام)
119/7	علق (الحكم) بالمحسوس على ظاهر الحس لا على باطن الحقيقة
(٣·٨)/١·	لتعليق بالشرط يقتضي وجود (الحكم) عند وجود الشرط
(010) . ٣٤٩ . ٣٤٧/٢٩.	عليق (الحكم) باسم مشتق مشعر بالعلية

(010)/79	تعليق (الحكم) بالمشتق يؤذن بعلية مبدأ الاشتقاق
	تعليق (الحكم) على الذات بأحد الأوصاف يدل على
	تعليق (الحكم) على الغاية لا يدل على انتفاء (الحكم
	التعليق هل يمنع السبب عن الانعقاد أو (الحكم) عن
	التعليل (بالحكم) الشرعي أولى من التعليل بالوصف
- Control of the Cont	التعليل (بالحكمة) أولى من التعليل بالوصف العدمي
	التعليل بالوصف لا يضره تخلف (الحكمة) في بعض
TT7/T9	التعليل بالوصف المشتمل على (الحكمة) جائز
راجح على التعليل بالوصف العدمي (للحكم)	التعليل بالوصف الوجودي (<mark>للحكم) ال</mark> وجــودي _و
((٤٠١)/٢٩	الوجودي
(٣٤٥)/٢٩	تعليل (حكم) الأصل بالاسم لا يصح
لوصف العدمي ٢٩٠/[٤٠١] - ٢٢٢/٣٣	تعليل (الحكم) بالوصف الوجودي أولى من تعليله با
(٣٩١)/٢٩	تعليل (الحكم) الثبوتي بالعدم جائز
Y & A / Y Y	تعليل (الحكم) الشرعي بأكثر من علة جائز
	تعليل (الحكم) الشرعي (بالحكم) الشرعي جائز
Y01/YV	تعليل (الحكم) الشرعي بعلتين جائز
	تعليل (الحكم) الواحد بأكثر من علة جائز
ِ مطلقا ۲۹/(٣٦٣)	تعليل (الحكم) الواحد في شخص بعلل مختلفة جائز
	تعليل (الحكم) الواحد في شخص بعلل مختلفة ممنو
لُوصف الوجودي جائز ۲۹/[۳۹۱]، ٤٠٥، ٤٠٥	تعليل (الحكم) الوجودي بالوصف العدمي والعدمي باا
	تعليل (ا لحكم) الوجودي بالوصف الوجـــودي أو
(٤٠١)/٢٩	العدمي
۳٦٤ ،[٣٥٧]/٢٩	تعليل (حكمين) بعلة واحدة جائز
معنى الأمارة٢٩/(٣٥٧)	تعليل (<u>الحكمين</u>) بعلة واحدة جائز باتفاق إن كانت ب
٣ ٤٦/٢٩	التعليل في (الأحكام) لا في الأسماء
وإذا لم يكن له فيه فائدة سقط التعيين ٩/(٣٨٢)	التعيين في العقود يجب (حكمه) إذا كان له فيه فائدة
٥٣٨ ، ٥٣١/٥	تغيير (حكم) النص في نفسه بالرأي باطل
TEY/YA	تفسير الصحابي عند المحدثين في (حكم) المرفوع.
۸۲/۶۰۳، ۲۵۳، ۰۶۳	تقبل أخبار الآحاد إذا رواها الثقة في كل (حكم)
(٦٦٥)/٢٧	تقدم (الحكم) على السبب لا يجوز
779/YV	تقدم (الحكم) على شرطه دون سبيه

7.0/11	التقديرات الشرعية ثابتة في (الأحكام)
788/17	تقديم (الحكم) على الشرط هل يجزى ويلزم أم
787/77	تقديم (الحكم) على شرطه إذا تقدم سببه جائز
(750)/47-540/4	تقديم (الحكم) على شرطه هل يجزئ ويلزم أم لا
ء الغاية	التقييد بحرف الغاية يدل على انتفاء (الحكم) ورا
(الحكم) عما عداه	
Y\\vyF	تكرر (الحكم) بتكرر سببه
جم) أم لا ٨/(١٩٤)	التمادي على الشيء هل يكون كابتدائه في (الحك
٥٣١/١	التناقض لا يتحقق في (الأحكام) الشرعية
فعله	التهمة إذا تمكنت من فعل الفاعل (حكم) بفساد
، ومقاصد شرعه باطل ٤/(٥٤٣)	التوصل (بأحكام) الشريعة إلى ما يخالف مراد الله
۸۹ ،۸٦/۷	التوهم لا يجوز أن تبنى عليه (أحكام) التخفيف.
إذا لم تكن محرمة على المسلمين ١٨٦/١٦	التي عقدها الكفار (يحكم) بصحتها بعد الإسلام
ر <u>الحكم</u>)	الثابت بإشارة النص مثل الثابت بعبارته في إيجاب
(YA1)/11	
	الثابت (حكما) دون الثابت حقيقة (وحكما)
////3-//(/۸۲), ٣٨٢	الثابت (حكماً) كالثابت حسا أو أقوى منه
YAY/11	الثابت (حكماً) لا مرد له
محالها وشروطها٧٢/(٣٢٧)	ثبوت (الأحكام) في الشريعة يتوقف على حصول
ر شرعي ۲۳۹/۳۳	ثبوت (الحكم) الشرعي ورفعه لا يكون إلا بدليل
، التبع ١٩٠١/[٥٣]	ثبوت (حكم) الطهارة في الأصل يوجب ثبوته في
(٤٢٨)/١١	ثبوت (الحكم) في التبع بثبوته في الأصل
(044)/14	ثبوت العلة مع عدم (الحكم) مفسد لها
٤٣٥/٢	الجزء يتبع الكل في (أحكامه)
[PT0]	الجزية خلف عن الإسلام في (أحكام) الدنيا
مقام (الحاكم)	جماعة المسلمين الذين تقوم بهم الحجة يقومون
عند تعذره	
۱۱۰/۲۷	
حياة ومما لا يقبله في (حكم) الوصية يصح تعليقه	جميع التبرعات مما يقبل التعليق بشرط في ال
TE/TE	بالموت
حكامهم) فهو حق	جميع ما يحكى في القرآن من شرائع الأولين (وأ.

(117)/17	الجنين تبع للأم حقيقة (وحكما)
(117)/17	
(٤٩٩)/١٢	
[٤٩٨] ، ٤٨٤ ، ٤٨٣/ ١٢	
271/173	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
٤١/٢	
(E9A)/\Y	
٤٨٤/١٢ -(١٠٩)/٦	•
نکم)۲(۱۰۹)	جهل اللافظ بكون لفظه موضوعاً لهذا المعنى أو ذاك لا يرتب (ا لح
	(الحاكم) إذا اجتهد في حادثة فقضى بها ثم حدثت ثانيا فإنه يحدث
_	(الحاكم) إذا قضى في المجتهد فيه بشيء فليس لمن بعده من (الح
(۲۰۰)/۱۸	
٤٤٦/١٤	(الحاكم) أو نائبه أمين لا ضمان عليه إلا إذا فرط
(199)/1/	
	(الحاكم) قائم مقام جماعة المسلمين فيما يتصرف فيه
(٤٨٣)/١٧	
Y10/1A	·
(٢٠٩)/١٨	·
۸/۱۰	•
(199)/14	
	(الحاكم) وليّ من لاّ ولي له
(9)/۲٥	
[199]/14-000 ,007/17-8	(الحاكم) يقوم مقام الممتنع فيما تدخله النيابة١٥٧١
۲۰٦ ،(۱۹۹)/۱۸	
لغصب ۲۲۳ (۲۲۳)	الحال الذي هو مساو للغصب في إزالة التصرف (حكمه) (حكم) ال
	حالة المجلس في (حكم) حالة العقد
[٣٣٥]/٢٨	الحديث إذا روي مرفوعاً وموقوفا (حكم) برفعه
٧٧- ٨٢/٢٧٢، (٩٨٣)، [٩٨٣]	الحديث الضعيف لا تثبت به (الأحكام) الشرعية٧٢٠
	الحديث الضعيف لا تثبت به (الأحكام) مع وجود الخلاف فيه
	الحديث الضعيف لا يحتج به في (الأحكام) الشرعية

أي فيه فله (حكم) الرفع	الحديث الموقوف إذا كان لا مجال للر
م فصار كالذَّمي في المعاملات٣٦٨/٢٦	الحربي بالأمان ملتزم (<mark>لأحكام</mark>) الإسلا
(ovv)/11	حريم الشيء في (حكمه)
۲/۰۱- ۸/۰۳۱، ۲۲۹- ۱۱/۳۳۱، [۷۷۰]- ۱۲/۲۱	الحريم له (حكم) ما هو حريم له
	حقوقُ الآدميينَ لا يختلف فيها (حكم)
·	 الحقوق لا يجوز فيها إلا ما يجوز في ا
 م) الانتفاع في الإجارة فيما له أن يستوفيه وما يمنع منه . ٢٢/٥٥٥	
	 (حكم) الإجارة الفاسدة وجوب أجر ا
118 ((17)/47	 (حكم) الإجارة كالبيع
خطأخطأ	(حكم) الاجتهاد ينتقض إذا تبين فيه ال
الفوت١	 (حكم) الإحصار إنما يثبت عند خوف
	 (الحكم) إذا أسند لسبب وكان ذلك ال
	(الحكم) إذا انعقد الإجماع عليه وعلى
	(الحكم) إذا تعلق باسم مشتق فإنه يكو
ـــه وشرطــــه جرى فيه الخلاف بين العلماء بخلاف تقدمه	-
(٦٤٥)/٢٧	عليهما
ساف إلى آخرهما وجودا٩١، ٩٠، ٩٠، ٩٠	(ا لحكم) إذا ثبت بعلة ذات وصفين يض
171/19 - 414/7	(الحكم) إذا ثبت بعلة زال بزوالها
مستنبط فيه معنى مناسب (<mark>للحكم</mark>) وانتفت المعطلات يكون	(الحكم) إذا ثبت في أصل ولاح لل
£Y٣/Y	(الحكم) معللا
۲۳۱/۱۷ –۳۰۶ ،۳۰۰/۷	(ا لحكم) إذا ثبت لعلة زال بزوالها
بزوالها	(الحكم) إذا ثبت لعلة وجب أن يزول
ول مسببــــه علـــــى شــــرط فهل يصح وقوعه بدون شرطه	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
٦٩٦ ، [٦٤٥] ، ١٩٢	أم لا
عداه بخلافه	(الحكم) إذا علق بعدد دل على أن ما
ِهما من ثبوت (<u>الحكم</u>) بعدهما۲۸(۸۵)	(الحكم) إذا علق بغاية وحد منع ظاهر
عديم التأثير	(الحكم) إذا علل بالأعم كان الأخص
	(الحكم) إذا علل بالمظنة فلا يتخلف ا
ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
	(الحكم) إذا وقع بعّد سببه وقبل شرط
	 (حكم) الأرضين إلى الأئمة لا إلى غير

(11٣)/9	(حكم) الإسلام جار على أهله أين كانوا
(801)/11	(حكم) الأصل أقوى من (حكم) الفرع
ت به	(حكم) أصل القياس (حكم) مستنده الذي ثب
(٤٦٥)/١٢	(حكم) الإغماء (حكم) النوم
٤٥٦/٩	(حكم) الإفراد غير (حكم) التركيب
نم المجموع من حيث هو مجموع ٩/(٤٥٢)	من من حيث هو أفراد مغاير لحك (حكم) الأفراد من حيث هو أفراد مغاير لحك
را المجموع من حيث هو مجموع ٩/(٤٥٢)	حكم الأفراد من حيث هو أفراد مغاير (لحكم
710/1	(الحكم) إنشاء فلا بد فيه من اللفظ
٥٣٣/٩	(الحكم) إنما يعقب المؤثر
۳۷٦/١٩ -(٥٨٧)/١١	(حكم) الأهوية تابع (لحكم) الأبنية
(OAV)/11	(حكم) الأهوية (حكم) ما تحتها
(۲٥٥)/٣	(حكم) الله على العباد واحد
ره البينات	رالحكم) بالأمارات والعلامات فيما لا يحضر
(٣٢٦)/A	(الحكم) بالباطل حرام
٦٣٨/٨	(الحكم) بالحزر والتخمين لا يجوز
Y•/YV	(الحكم) بالشيء فرع تصوره
1٧٢/٢	(الحكم) بالضرورة مقيد بقدرها
	(الحكم) بالظن في دين الله عز وجل لا يجو
(٣١١)/A	(الحكم) بالعلامة له أصل في الشريعة
100/47	(الحكم) بالقياس (حكم) بما أنزل الله
رل ۲۷۸/۳۱ - ۲۳/(۱۵۰ م۲ - ۲۳/(۱۵۰	(الحكم) بالمستنبط من المنز ل (حكم) بالمنز
وم) بنجاسته بالأعراض المخصصة لتماثل الأجرام ١٨/٢	(الحكم) بالنجاسة مشره ط باتصاف (المحكم
(1٣v)/17	(حكم) البدل (حكم) الأصل
	(حكم) بعض ما لا يتجزأ (كحكم) كله
	(الحكم) بغلبة الظن أصل (الأحكام)
	(الحكم) بما استنبط من المنزل يكون (حكم
يخطأ وباطل هل يغلب (<u>حكم</u>) الظاهر على الباطن فتنفأ	(الحكم) بما ظاهره الصواب والحق و باطنه
(الأحكام)	(الأحكام) أو يغلب (حكم) الباطن فترد
الرابطين المعلول بعلة الضرر	(۱۱->-) من التصرف في ملك تعلق به حة
هم وإعطائهم على المتعارف المستعمل بينهم ٢٩/٢	(الحكم) بن المسلمين في معاملاتهم وأخذ
178/1	(الحكم) بين المستمين في تعامار عهم واحد (الحكم) تابع للعلة

۱۸۷/۳۱	(الحكم) تابع للمعنى الذي دل عليه اللفظ
[(حكم) التبع لا يفارق (حكم) الأصل
١٣٤/١٨	(حكم) تصرفات المستناب ترجع إلى المستنيب
(404)/14	(حكم) التطوع أخف من (حكم) الفريضة
rvz/rq	(الحكم) التعبدي لا علة له
٠٠٤/٢٨	(حكم) تقريره (حكم) فعله
السنة١٦٦/٢٨	(الحكم) الثابت بالقرآن آكد من (الحكم) الثابت با
	(الحكم) الثابت بالمنطوق مقدم على (الحكم) الثا
بت بالمفهوم٩٨/٣٣ م	(الحكم) الثابت بالمنطوق مقدم على (الحكم) الثا
م يصح القياس عليهم	(الحكم) الثابت في الأصل لو كان عقليا أو لغويا ل
[٤٥١]/٩	(حكم) الجمع يخالف (حكم) التفريق
\T\/V	(الحكم) الحادث يضاف إلى السبب المعلوم
ي المقدر المظنون٧/[١٢٥]، ١٣٠	(الحكم) الحادث يضاف إلى السبب المعلوم لا إلى
نير مردود۲۲/(۳۰۳)	(حكم) (الحاكم) بمختلف فيه بين العلماء ماض غ
٤٧٥/١	(حكم) (الحاكم) في المجتهد فيه يرفع الخلاف
(٣٠٣)/٢٦	(حكم) (الحاكم) في مسائل الاجتهاد لا يرد
۳۹٦/۸	
٤٢٩/٢	(حكم) (الحاكم) في مسائل الخلاف يرفع الاجتهار
ىلى من علمهىلى من علمه	(حكم) (الحاكم) لا يحل حراما ولا يحرم حلالا ع
بحةv٤/٢٥	(حكم) (الحاكم) لا يحيل الأمور الباطلة إلى صحي
9/10	(حكم) (الحاكم) لا يحيل الأمور عما هي عليه
' يغير حقائق الأشياء٧٦/٢٥	
۳۰٤/۲٦ -[٤٨٣]/۱۷ -٤٦٤ ،٤٦١/۱۰	(حكم) (الحاكم) لا يدخل أبواب العبادة
٣\٢٠٣، ٢٠٣- ٧١/(٣٨٤)	(حكم) (الحاكم) لا يدخل العبادات
بع، ٦/٣لع	
حلها تبعا	(حكم) (الحاكم) لا يدخل العبادات استقلالا ويد:
TIY . T. \$ / Y I - \$ A \$ / IV	(حكم) (الحاكم) لا يدخل في المستقبلات
٣١٢/٢٦	(حكم) (الحاكم) لا يدخل المستقبلات
	(حكم) (الحاكم) لا يزيل الشيء عن صفته
(٧١)/٢٥	(حكم) (الحاكم) لا يغير حقائق الأشياء

The second of the second of	
٣/٢٠٣، ٥٠٣- ٢٢/[٣٠٣]، ٥١٣	(حكم) (الحاكم) يرفع الخلاف
(٣٠٣)/٢٦	(حكم) (الحاكم) يسقط الاعتراض
(٣٠٣)/٢٦	(حكم) (الحاكم) يقطع الخلاف
ب	(حكم) الحائض والنفساء بعد انقطاع الدم (حكم) الجن
(٣١٥)/١٩	(حكم) الحيض أغلظ من (حكم) الجنابة
(٣٢٥)/١٩	(حكم) الحيض والنفاس واحد
[001]/\7	(حكم) دار البغي (حكم) دار الإسلام
007/77	(حكم) دار البغي (كحكم) دار الإسلام
(٣٢٥)/١٩	(حكم) دم النفاس (كحكم) دم الحيض
(٣٦٣)/٢١	(حكم) الربا إنما يثبت في المعاوضات دون التبرعات .
V•/YA	(حكم) الرخصة الإباحة مطلقا من حيث هي رخصة
(0{4)/٢٥	(حكم) الردء من القطاع كالمباشر
(TVO)/19	(حكم) سطح المسجد (حكمه)
٤٠٣/١٢	(حكم) السفيه في العبادات (حكم) الرشيد
[٤٠٣]/١٢	
٠٢٨/٢٩	
171/11-071 ((019)/1*	· · ·
	(حكم) الشيء (حكم) مثله (وحكم) النظير (حكم) نظيره
لحكمه) مع غيرهلحكمه)	(حكم) الشيء في نفسه وحده يجوز أن يكون مخالفا (
70./11	(حكم) الشيء يعقبه
(079)/9	
[۲۳۷]/۲۲	
	(حكم) صلاة التطوع أخف من (حكم) الفريضة
(YTY)/Y	(حكم) الضرورة لا يتعداها
(0٧٣)/٢٢	
(٣٩٥)/١٢	
	(حكم) عقد المعاوضة المساواة بين البدلين
(٤٦٦)/١٤	(حكم) العقود الفاسدة (حكم) الصحيحة في الضمان
على كلها	(الحكم) على بعض ما لا يتجزأ بنفي أو إثبات (حكم)
(19)/77	(الحكم) على الشيء بالإثبات أو النفي مسبوق بتصور
(19)/YV	(الحكم) على الشيء بالنفي أو الإثبات فرع عن تصور

(19)/۲۷	(الحكم) على الشيء بالنفي والإثبات موقوف على التصور
۲٥/۲٧	(الحكم) على الشيء فرع تصوره
۱، ۷۸۲، ۹۸۵-	(الحكم) على الشيء فرع عن تصوره ٢٧/ [١٩]، ٢١، ٢٦، ٢٧، ١٠٧، ٢٨٦
	97/74 -VA/7A
٤٣٥/٢	(الحكم) على الشيئ فرع تصوره
	(الحكم) عند الاشتباه التحري
۳۲۱/۲۷	(الحكم) عند الظن واجب قطعا
۱۲۱ ،(۱۱۸)/	(الحكم) الغير المؤبد إذا ثبت لعلة زال بزوالها
(٤٦٥)/١٤	(حكم) فاسد العقود (حكم) صحيحها في الضمان وعدمه
۲۱ / (۱۲۳)	(حكم) الفسخ يرفع فيما يستقبل لا فيما مضى
۳٦٨/١٦	(حكم) الفسخ يظهر فيما يستقبل لا فيما مضى
(۱۲۹)/۱۸	(حكم) فعل النائب يظهر في حق المنوب عنه
(181)/۲۲	(الحكم) في الإجارة الفاسدة وجوب أجر المثل
197/7	(الحكم) في تعارض القراءتين (كالحكم) في تعارض الآيتين
	(الحكم) في التعزير باجتهاد الإمام
رة ۸/(۱۲۹)	(الحكم) في القضايا والفتيا في النوازل تختلف كثيرا باختلاف العوائد والحال الحاضر
	(الحكم) في محل النص هل ثبت بالعلة أو بالنص
(٣٠٥)/٢٩	(الحكم) في مورد النص ثابت بالنص أو بالعلة
٩/٢٨	(الحكم) في الوضع هو قضاء الشارع على الوصف بكونه سببا أو شرطا أو مانعا
	(حكم) القاضي لا يبطل بموته ولا بعزله
[V1]/Yo	(حكم) القاضي لا يحيل الأمور عما هي عليه
(٣٩)/٢٥	(حكم) القاضي لا يصح لمن لا تقبل شهادته له
[AV]/Yo	(حكم) القاضي نافذ إلى حين علمه بعزله
	(حكم) القصاص معتبر بحال الجناية دون حال السراية
٧٧٨/٣٣	(الحكم) القياسي المنصوص العلة يكون ناسخا ومنسوخا
	(حكم) كذب الظنون
۳۳۰/۲	<u>(حكمً)</u> كل مولود (حكم) أبويه ما دام طفلا صغيرا حتى يصير إلى حد الاختيار
1. ٤/1	and the second s
71/54, 44-	رحكم الكلام يتقرر بالسكوت. ٩٦/١٩، ٤٩- ٩٢/١٠، ٩٣، [٩٩]، ١٠٤، ١٠٥-
	rr./rr
(777)/7٧	الحكم) لا يبقى بدون بقاء السبب

۳۰۷/۷	(الحكم) لا يبقى مع زوال سببه
£97/1V	(<u>الحكم</u>) لا يتبعض
(٣•٩)/٩	(الحكم) لا يترتب على السبب الذي دخل في غيره
۲۲/۶۲۲، [٥٢٢]، ۱۷۰	(الحكم) لا يتقدم سببه
٣٠٢/٢٥	
۳/(۱۷۷)، ۱۷۹	
(1 £ 1) / V	<u>الحكم)</u> لا يثبت بدون شرطه ولا يثبت مع الشك في وجود شرطه
	 (الحكم) لا يثبت بدون المحل
	(<u>الحكم)</u> لا يثبت بمجرد العزم
(٦٢٧)/٨	
ره ۱۷۰ (۱۲۵)، ۱۲۹، ۲۷۰	(الحكم) لا يسبق سببه
ر[۲۰۰]، ۲۰۰، ۷۰۰، ۸۰۰	(حكم) اللقطة (حكم) الدين
(٤٦٠)/١١	
TVA/Yo	(<u>الحكم</u>) للإنسان بحلف غيره مع عدم تعلق الخصومة به ممتنع
1/793, 393	(الحكم) للتابع متأخر عن (الحكم) للمتبوع
	(الحكم) للظاهر
	(الحكم) للغائب١٩٦٠ - ٢٣٨/٤ - ٢٣٩/٧ ، ٢٤٠، ٤
	11/171, [803], 753, 773, 773
١٥٢/٨	
({{\psi \psi \psi \psi \psi \psi \psi \psi	
١٧٠/٢	(الحكم) للمعاني لا للأسماء
٤٧٠/١٤	
	رالحکم) لم يتقدم على سببه ولا شرطه
٥٨٨/١١	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
	(حكم) ما في ضمن الشيء يتبع (حكم) ذلك الشيء دائما
۹۰،۸۸/۹	(الحكم) المترتب على اللفظ هل هو يناط بآخر جزء منه أو بكله
	(الحكم) متعلق بفعل الرسول لا بفعل الراوي ولا بتركه العمل بالخبر
	(الحكم) متى ترتب على اسم مشتق كان مأخذه علة لذلك (الحكم)
	(الحكم) متى ظهر عقيب سبب ظاهر يحال به على ذلك السبب
۱ ((۱۹)، ۲۱ه	(حكم) المثل (حكم) مثله
r·{/Y٦	

) المستناب يظهر في حق المنوب عنه	(حکم
) المضاربة الفاسدة (حكم) الإجارة	(حکم
م) المعلق باسم الجنس يتأدى بأدنى ما ينطلق عليه الاسم	
م) المعلق بالاسم المشتق معلل بما منه الاشتقاق ٢٩/٢٩، ٥٠٥، [٥١٥]	
م) المعلق بالمظنة لا يتوقف على تحقق (الحكمة)	
م) المعلق بشرط لا يثبت عند وجود بعض الشرط	
م) المعلق بشرط لا يصح إلا بوجود شرطه	
مٍ المعلق بعلة ذات وصفين لا يثبت بوجود أحدهما	(الح <i>ك</i>
مٍ المعلق على شرط أو المشروط بشرط إذا وقع الشك في وجود شرطه لا يثبت ٧/(١٤١)	
م) المعلق على معنى كلي يكفي فيه أدنى المراتب لتحقيق المسمى فيه٣٢٠(٣٥٥)	
ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
المقارب (حكم) مقاربه	
م) المقدر بالضرورة مقدر بقدرها	
م) المقيد بالحاجة مقدر بقدرها٧/(٢٩٣)	
ـــ م) المنصوص عليه ثابت بالنص أو بالعلة	
م) منوط بالحي لا بالميت	(الحكر
ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
) النائب (حكم) المنوب عنه) النائب (حكم) المنوب عنه	
) النساء في الشهادة على النصف من (حكم) الرجال	
) النفاس (حكم) الحيض	
) النفاس (حكم) الحيض في كل شيء إلا فيما استثني	
) النفساء (حكم) الحائض في جميع ما يحرم عليها ويسقط عنها	
) الهبات في المرض الذي يموت فيه الواهب (حكم) الوصايا٢٢/(٣٦٣)	
) الهبة في مرض الموت (كحكم) الوصية	•
مٍ) هل يتعلق بأواثل الأسماء أو بأواخرها ١٠ / ٨٤ ، ٨٧ .	(الحكر
مُ) هل يقدر أنه موجود من حين وجوده أو من حين انكشافه ٧٩/٧– ١٠/[٣٧]، ٥٤٨،	(الحكر
٥- ١١/٨١١، ١٢٠، ١٢١	
مِ) هل ينتقل بانتقال القصد مع بقاء اليد على حالها أم لا	(الحكر
) الهواء إلى عنان السماء (حكم) البناء	
م) الواجب شرعا لا يتوقف على (حكم) (حاكم)	(الحكر
م) الواحد يكفي عن الأسباب الكثيرة	

کم) بها	(الحكم) والظنون تختلف ولا تنضبط فلا يمكن ربط (الح
	(الحكم) والعلة لا يجوز أن يجلب كل واحد منهما الآخر
71V/YV	(الحكم) الوضعي ليس من شرطه العقل
الحال فيهالحال فيه	(الحكم) يبنى على الظاهر فيما يتعذر الوقوف على حقيقة
	(الحكم) يتخلف بتخلف سببه كما أنه يثبت لوجود سببه
(٦٢٣)/٢٧	(الحكم) يتعلق بالسبب
۳۵٦/٣٢	
٣٦٣/٣٢	
[٣٥٥]/٣٢	
۲۷/۲۷۵، ۲۲۶، [۲۷۱]، ۲۷۳، ۲۷۲	
(۱۷۱)/۲۷	
(771)/77	
۱/۱۲3- ۲۱/۲۶۱، ۹۱۹- ۱۲/3۲۲	
	(الحكم) يجب أن يكون ملائما لظاهر اللفظ الدال عليه
(٣٧٣)/٢٩	(الحكم) يجوز أن يكون علة (للحكم)
	الحكم) يجوز تخلفه عن سببه لمعارض راجح
[oov]/o	الحكم المختلف بحسب الكلية والجزئية
	(الحكم) يدار على السبب٧٧/٥٤٩، [٦٢٣]، ٦٣٧، ٥٥
	(الحكم) يدور مع علته وجوداً وعدماً ٢/١٤- "
	1/10/11 . 771 . 171 . 371- 71/777- 01/97
	77/083, 583-57/70, 771, 671-77/77
	(الحكم) يدور مع علته وجودا وعدما أعم
	(الحكم) يدور مع علته الوحيدة وجودا وعدما
	(الحكم) يدور مع علته وسببه وجودا وعدما
	(الحكم) يدور مع علته ومصلحته وجودا وعدما
١٥٠ ، ١٨/٢٤	(الحكم) يزول بزوال علته
	(الحكم) يزول بزوال العلة
[0.0]/٢٩	(الحكم) يناط بعين الوصف المومأ إليه أو بمعناه
(٦٢٣)/٢٧	(الحكم) ينبني على السبب
0.8/18-087/9	(الحكم) ينبني على الظاهر
	(الحكم) ينبني على الظاهر ما لم يتبين خلافه ١٤٣/٦، ٥
1.1/17 - 71/17 . 77 . 37 - 51/7.1	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\

180/18	(الحكم) ينبني على الظاهر مالم يتبين خلافه
(٦٢٣)/٢٧	(الحكم) ينتفي بانتفاء سببه
٦٣٤/٢٧	(الحكمُ) ينتفيُ لانتفاء علته وسببه
(114)/1•	(الحكم) ينتهي بانتهاء علته
(VV)/YA	 (الحكمخطاب) لا يتعلق بالأعيان بل بأفعال المكلفين
٣ ٢٠/٢٩	· الحكمة) تراعى في الجنس لا في الأفراد
(٣٣٥)/٢٩	(الحكمة) لا تصلح لإضافة (الحكم) إليها
(٣٣٥)/٢٩	(الحكمة) لا تكون علة (للحكم)
(٣٣٥)/٢٩	(الحكمة) لا يجوز ربط (الأحكام) بها
(٣٣٥)/٢٩	(الحكمة) لا يعلل بها
الم والمنازعات٣٨٦/١٨، ٣٨٩	(<mark>الحكومات</mark>) إنما شرعت لدرء الخصومات ورفع التظ
	الحلف إذا كان عند (ا لحاكم) فالنية نية (الحاكم) وه _و
٤٧٤/٢٠	(الحاكم) فالنية نية الحالف
£ £ Y / \ £	الحمل له (حكم) وقسط من الثمن أم لا
۲۱۱، ۱۲۰، [۲۲۰]	الحمل هل له (حكم) أم لا
(170)/17	الحمل هل يعطى (حكم) المعلوم
	الحمل هل يعطى (حكم) المعلوم أو المجهول
(077)/11	حيز الشيء في (حكم) ذلك الشيء
(077)/11	حيز الشيء يعطى له (حكمه)
(071)/٣٠	الخاص موجبه (الحكم) القطعي
(الحكم)(الحكم)	الخبر إدا قصد به (الحكم) كان أولى مما لم يقصد به
، يقصد به البيان (للحكم)۴۲۲ (٤٢٣)	الخبر الذي قصد به البيان (للحكم) يكون أولى مما لم
T9·/YA	الخبر الذي لا يفيد الظن لا يثبت به (حكم)
له ۱۳۳۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	الخبر المثبت (لحكم) شرعي مقدم على الخبر النافي
والكفارات وغيرهاوالكفارات وغيرها	خبر الواحد يقبل في حق جميع (<mark>الأحكام</mark>) العقوبات و
٤٠٥/٢٦	خطأ الإمام (والحاكم) على عاقلتهما
(٤٠٥)/٢٦	خطأ إمام (وحاكم) في (حكم) في بيت المال
هم) وأعمالهم في بيت المال٢٦/(٤٠٥)	خطأ (الحاكم) في (حكمه) والإمام ونوابه في (أحكام
٤٠٦/٢٦	خطأ المفتي كخطأ (الحاكم) أو الشاهد
حكم) الزكاة	الخلطة تجعل مال الخلطاء كمال الرجل الواحد في (-
V	الخلطة تجعل المالين كالمال الواحد في (حكم) الزكاة

مل زكاة الخلطاء كزكاة الرجل الواحد في كافة الأموال الزكوية. ١٢٣/٢٠	الخلطة تحيل (حكم) الزكاة وتج
بل (حكم) الزكاة	الخلطة في المال الذكوى لا تح
// h / / han	الخلوة الصحيحة وطء (حكما)
	الخلوة كالوطء في بعض (الأح
المرأة (حكم) المرأة	الخنث المشكا (حكمه) في النا
	خيار الرؤية لا يمنع انعقاد العقا
	خيار الشرط يمنع ابتداء (الحكم
عكام) الشرعية أو بعضها	دار الحرب ليست ناسخة (للأ-
رتب عليها (حكم)	الدعدي الباطلة لا تسمع ولاية
(حکم)	الدعوى الباطلة لا يترتب عليها
	دلالة الأحوال تؤثر في (الحكم
ل والأفعال٩/(٦١)، ٧٠، ٧٥	دلالة الحال تغه (حكم) الأقوا
4-11	دلالة الحال تؤثر في (حكم) الأ
	دلالة السياق (محكمة)
فظ ۱۳۱ (۱۹۷) ۲۳ – (۲۹۷) ۱۳۱ (۱۹۷)	ي دلائل العقل قاضية (لحكم) الا
ل والعدمي مبق على (حكم) الأصل والناقل مقدم على المبقي .٢٢٦/٣٣	الدليل الوجودي ناقل عن الأصا
- A 4 - A 5	دواعي الحرام يتعلق بها (حكم
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	دوران (الحكم) على الوصف
and a state of the	دوران (الحكم) قد يحصل مع
مقدمة على ديون المرض	•
	ذكر بعض أفراد العام (بحكم)
	ذكر (الحكم) جوابا لسؤال يفي
ي تقييدا ولا تخصيصا	ذكر (حكم) الخاص لا يقتضي
لمل غير ثابتا۲۱/(۹۰)	ربما يثبت (حكم) الفرع والأص
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	الربيئة (حكمه) (حكم) المباش
يجات في جميع أمورها	الرجعية (حكمها) (حكم) الزو
ام) (۱۰۰)/۲۳	الرجعية زوجة في أكثر (الأحك
(الحكم) الأول	ال خصة ما شرع مؤقتا مع بقاء
في حد قطع الطريق٠٠٠٠ [٥٤٩]	الددء (حكمه) (حكم) المباشر
ر منه (حکما) ۱۹۰۰ منه (حکما)	الرضا بالشيء رضا بما هو خير
متقدم بخطاب متراخ عنه	رفع (الحكم) الثابت بخطاب

۳۰۷/V	زال السبب زال (الحكم) وانتفى
	الزكاة تارة تجب بالنماء الحقيقي وتارة تجب بالنماء (
وأحكام) الوسائل والمقاصد أولا قواعد في	الزمرة الرابعة قواعد في التقديرات والمقدرات (
٤٦٣/١	التقديرات والمقدرات ومنها
٣٤٨/١	الزواج الفاسد قبل الدخول في (حكم) الباطل
Ψ٤Λ/١	الزواج الموقوف (حكمه) قبل الإجازة كالفاسد
(11A)/1 •	زوال السبب لا يوجب زوال (<u>الحكم)</u>
(077)/\	الساكت لا ينسب إليه (حكم)
الرفيع في كتاب ولا سنةا۲/٣٥٣	سائر (الأحكام) ليس في شيء منها فرق بين الوضيع و
**V/V	السبب أساس وجود (الحكم)
، (الحكمة) غير مشروع ولا أثر له ٦٣٦/٢٧	السبب الذي لا تعلم (حكمته) لعدم قبول المحل لتلك
(٦٥٥)/٢٧	سبب السبب هل (حكمه) (حكم) السبب
	السبب الضعيف لا يوجب (حكماً) قويا
حكم) على السبب	السبب قد يقام مقام العلة فيسقط اعتبار العلة ويدار (ال
(٦٣٥)/٢٧	السبب لا يفيد (الحكم) إلا في محله
	السبب لا ينعقد مفيدا (للحكم) بدون شرطه
طة في كون (الحكم) مضافا إليه ۲۷/(٦٥٥)	السبب الموجب (للحكم) بواسطة كالموجب بغير واس
	السبر والتقسيم حجة إن أجمع على تعليل ذلك (الحك
(٦٦٥)/٢٧	سبق (الحكم) على السبب باطل
(154)/٢٣	السفه لا يمنع (أحكام) الشرع
107 (107/77	السفه لا يمنع (الأحكام) الشرعية
(184)/٢٣	السفه لا ينافي شيئا من (الأحكام) الشرعية
107/7	السفه لا ينفي (الأحكام) الشرعية
(۲۳۳)/۲۸	السنة حجة في الدين ودليل من أدلة (الأحكام)
YTE/YA	السنة المطهرة مستقلة بتشريع (الأحكام)
٣٦٦/١	الشاذ لا (حكم) له
	الشارع بعث لبيان (الأحكام) لا لبيان الحقائق والخلق
	الشارع لم يعلق (أحكام) الشرع بألفاظ اللغة
	شبهة الشبهة لا (حكم) لها
T { \ \ / \ Y \	الشبيه بالشيء يعطى (حكمه)
لم يكن (لحكم) الفرع دليل سواه ١٩٦/٢٩	شرط الأصل أن يكون غير متأخر عن (حكم) الفرع إذا

(171)/٢٩	شرط الأصل أن يكون مستمرا في (الحكم)
(104)/49	شرط (حكم) الأصل كونه شرعيًا إن استلحق شرعيا
(19)/۲۷	شرط (الحكم) تصوره بوجه ما
(۲۳۷)/10	الشرط الذي جرى مخالفا (لحكم) الشرع يكون باطلا
٣٩٢/٢٩	شرط العلة ألا تكون عدما في (الحكم) الثبوتي
۳۰٦/۲۹	ر شرط العلة ألا يكون ثبوتها متأخرا عن (حكم) الأصل
(190)/79	ر شرط فرع أن لا يكون متقدما على (حكم) الأصل
(190)/79	شرط الفرع أن يكون (حكم) الأصل ثابتاً قبله
(171)/۲٩	شرط القياس بقاء (حكم) الأصل
٦١٢/٣٠	الشرط كالاستثناء في (الأحكام)
180/9	شرط كون الإكراه مرفوع (الحكم) أن يكون مرتبا على فعل المكلف
[٧١٧]/٢٧	الشرط لا يتعلق به (حكم) إلا باتصال الجزاء به
۷۲\۲۲۷، ۳۲۷، 3۲۷	الشرط لا يتعلق به (حكم) إلا بانضمام الجزاء إليه
(٧٢٥)/٢٧	الشرط المعترض (حكمه) أن يكون مقدما على ما قبله في المعنى
	شرط المغرور أن يكون جاهلا فإنه لو كان عالما بحقيقة الحالة لم يقع
۳٤٧/١٤	(حكم)
Y18/1V	الشرط يتقدم العبادة ويستمر (حكمه) إلى آخرها
لروط إلا عند حصولهما معا	الشرطان إذا دخلا على جزاء فإن كانا على سبيل الجمع لم يحصل المش
کم)٧٥٧)/٢٧	وإن كانا على سبيل البدل كان كل واحد منهما كافيا في إيجاب (<u>الح</u>
٥٦٤/٢	شرعت (الأحكام) لمصالح العباد وأفعال المكلف معتبرة بذلك
ابها۲۷(۲۷۹)	الشروط اللغوية أسباب وعلل مقتضية (لأحكامها) اقتضاء المسببات لأسب
٦٢١/٢٠	الشروع لا يغير (حكم) المشروع فيه
(٣٢٥)/٣	الشريعة مبناها على (الحكم) ومصالح العباد
د٥/١٣، ٣٧٣	ريب. الشريعة مبناها وأساسها على (الحكم) ومصالح العباد في المعاش والمعا
(Y1)/Y	الشك في المانع لا يقتضي الشك في (الحكم)
ىلافە٧٤٢٤	الشك لا ينبني عليه (حكم) شرعي إذا كان هناك أصل استصحب على خ
٣٢٠/٢٥	شهادة الفرد لا تثبت (الحكم)
۲۱۸ (۳۰۷)، ۱۳۱ ۸۱۳	شهادة النساء معتبرة بإطلاق في سائر (الأحكام) إلا ما قيد بدليل
(٣٣١)/٢٦	الشورى ملزمة أم معلمة (للحاكم)
یکم) محاذیه . ۱۲/(۱۳)، ۱ ^۲	الشيء إذا اتصل بغيره إذا كان له مبدأ ومحاذ هل يعطى (حكم) مبدئه أو (
(14)/14	الشيء إذا اتصل بغيره هل يعطى (حكم) مبدئه أو يعطى (حكم) محاذيه

عكم) مباديه أو (حكم) محاذيه٦/٥٢٩-٥٢٩، ٣٩٩- ١٢/[١٣]	الشيء إذا اتصل بغيره هل يعطى له (_
۹v/۱۰	الشيء إذا انتهى تقرر (حكمه)
٩٧ ، ٩٦ ، [٩١] ، ٢٠ ، ٧٩	الشيء إذا انتهى تقررت (أحكامه)
97/1•(4	الشيء إذا تم وانتهى تقررت (أحكامه
(0{1)/9	الشيء في معدنه لا (حكم) له
الظهور ما لم يظهر ١٥٧/٧ - ٩/[١٥٥] - ٢٠/٢١	الشيء في معدنه لا يعطى له (حكم)
حكم) النجاسة ١٥٦/٩ ، ١٥٣ - ١١٩ (٣٥)، ١٥٦	الشيء ما دام في معدنه لا يعطى له (
أموال والحقوق دون الحد	الصبي يلحقه (أحكام) البالغين في الا
أموال والحقوق دون الحدود	الصبي يلحقه (أحكام) البالغين في الا
رعىرعى	الصبيان لا يتعلق بأفعالهم (حكم) شر
بالنية	صريح الطلاق لا يزول عن (حكمه)
من وجه (يحكم) بالفساد احتياطا	
(077)/19	الصلاة لا يتبعض (حكمها)
مام في (حكمه)	صلاة المأموم محمولة على صلاة الإ
الفعل الواحدا ١٩٠٥ الفعل الواحد	الصلاة الواحدة (حكمها) في (حكم)
(009)/ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	الصلح (حكمه) (حكم) البيع
ضة شراء في عامة (الأحكام)ضة شراء في عامة (الأحكام)	الصلح على خلاف جنس الحق معاو
) أو تلغى وتعد كالعدم	
(٤٣٩)/٣٠	الصورة النادرة تدخل في (حكم) العا
(£A0)/V	الضرر (يحكم) بإزالته
(17.)/11	الضعيف لا يثبت (حكمه) مع القوي.
العقائدالعقائد	
حكام) في بيت المال	
رائد يجعل كالموجود عند العقد (حكماً)ا۲/١٦	الطارئ بعد العقد قبل القبض من الزو
صية وما ليس خروجا عن (أحكام) الشرع٣١٤/٢٦	
خا شيئان لفظ النسخ والتاريخ مع التنافي٣٣/(٧١٩)	الطريق إلى معرفة كون (الحكم) منسو
(٧٦٧)/١٢	
(٤٩٩)/٦	
0.1/1	
(T1V)/TV	
(T1V)/TV	الظن معتبر في (الأحكام)

٦٠٠/٣	الظنون كلها في (الأحكام) معطلة
١٥٠/٨	العادة إنما تكون (محكمة) إذا اطردت أو غلبت
(1£Y)/A	العادة لو اطردت أدير (الحكم) عليها
7, 497, 13, 183, 483, 483, 510,	العادة (محكمة). ١ / ٢٥٥٠، ٨١٣، ٣٢٤، ٨٦٣، ٧١
۱، ۱۰، ۱۹۱، ۱۷۳، ۳۵۰ ۳/۰۷۲- ۰/	070, 330-7/17, PT, 00, V0, A0, 07
	۵۲، ۲۵۱- ۸/[۱۱۳]، ۱۳۲، ۱۶۰، ۱۶۱
	311, 311, 311, 011, 411, 111, 11
	177, 777, 377, 077, 577, +37, 43
	777, 077, 777, 777, 177, 777, 77
	، ۱۹۳۰ ۲۳۸ ۱۱/۱۸۳
	VP- A1\3PY- • 1\•P\$, FP3- 17\F07-
	۷۸/۳۱ -۳٤٦/۲۸ -٤٥٣/
0٣0/1	العادة (محكمة) اذا اط دت
(۱۳۹)/A	العادة (محكمة) ما لم يعارضها دليل شرعي
تيفاء٨/٨٥٥، ٢٦١ – ٩/[٧٤٧]، ٥٥٠، ٥٥١،	العارض من السبب لا يؤثر فيما انتهى (حكمه) بالاس
	700-11/43
TY1/T•	العام يقع (الحكم) في على كل فرد فرد
٣ ٢٨/٣٠	العام يقع (حكمه) على كل فرد فرد
£17/17	العامد والناسي في (حكم) الفروض سواء
(\$\)/0	العبادات (التحكمات) فيها غالبة واتباع المعنى نادر.
ء وقتها إذا وجد الشرط في أثنائها فهل (يحكم)	العبادات التي يكتفي بحصول بعض شرائطها في أثنا
ن ۱	لها (بحكم) ما اجتمعت شرائطها من ابتدائها أم ا
ء وقتها إذا وجد الشرط في اثنائها فهل (يحكم) دو به المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع	العبادات التي يكتفى بحصول بعض شرائطها في أثنا
720 (727/1V -[07·] (00) (02V/1·)	لها (بحكم) ما اجتمعت شرائطها من ابتدائها أم
(\$AT)/ 1V	العبادات كلها على الإطلاق لا يدخلها (الحكم) البتة
*	العبادة في (حكم) الصحة والفساد واحدة لا تتجزأ
	العبادة لا تدخل تحت (الحكم)
	العبادة لا يدخلها (الحكم) استقلالا
كفي النيه الأولى مع استصحا <i>ب (العجم)</i> ١١/٦. ٢١ - ٢٠٠ - ١٠٠ مر ١٨ - ٥٠ ٢ - ٢١١	العبادة الواحدة لا يشترط فيها النية على أجزائها بل يا
111 (11° (1°4 (1AA/Y -T1°/Y	العجز (حكما) كالعجز حقيقة
(TP*/11-TT) (T19 (T1* ([Y*0]/V	العجز (حكماً) كالعجز حقيقة في أصول الشريعة
	707, V07

۷/(۰۰)، ۲۱۱	العجز (<u>الحكمي</u>) كالعجز الحسي
Y•9/V	العجز (ا لحكمي) كالعجز الحقيقي في (الأحكام)
٢/٢33	عدم خلو واقعة من الوقائع عن (حكم) الله سبحانه وتعالى
Y0 & / YV	
(٤٩٩)/١٢	عدم العلم (بالحكم) لا يعتبر بدار الإسلام
٤٠٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٧/١٧ - ١	العذر لا يقطع (حكم) التتابع
Y09/A	
(1٣٩)/٨	العرف لا يعتبر إذا خالف (أحكام) الشرع
(\{\)/\	العرف (يحكم) ما دام مطردا أو غالبا
(Y & V) / TY	and the second s
(YEA)/٣٢	
[Y & V] / TY	العطف يقتضي المغايرة في الذات والآشتراك في (الحكم)
	العقد إذا كان في أحد طرفيه عاقدان جرى عليه (حكم) ا لعقدين
(TTY)/A	العقد الباطل لا (حكم) له
£79/1£	العقد الفاسد لا يفيد (الحكم) بنفسه بل بواسطة التسليم
797/71-878/10	and the second s
٣٤٢/١٠	العقد المعلق على أمر محقق ينجز في الحال إذا كان لبقائه (حكم) ابتدائه
	العقد الموقوف بالإجازة يوجب (حكمه) من وقت الانعقاد
(017)/17	عقد الواحد مع الاثنين في (حكم) عقدين
£70/Y	العقل مدرك (للحكم) لا (حاكم)
118 ((1.4)/17	العقود التي تفيد (حكم) الملك في الحال لا يجوز إضافتها للمستقبل
	العقود التي عقدها الكفّار (يحكم) بصحتها بعد الإسلام إذا لم تكن محرم
	71/ ۸۸۳ - 71/[۱۷۹] ، ۸۸۱
(070)/A	لعقود التي لا تلزم لبقائها (حكم) الابتداء
تبر شرعا١٩٦/١٦	لعقود لا تترتب عليها (أحكامهاً) إلا بمباشرة المتعاقدين لها على وجه مع
	لعقود لا تسرد إلا علمسي موجـود بالفعل أو بالقوة وأما الفسوخ ف
070/11	واختيارا
مدوم (حكما) واختيارا على	لعقود لا ترد إلا على موجود بالفعل أو بالقوة وأما الفسوخ فترد على المه
V £ / Y	الصحيح
٠١، ١١، ٢٧، ٢٥، ٢٢،	علل (الأحكام) تدل على قصد الشارع فيها فحيثما وجدت اتبعت٥/
	[0], 771, 117

P7\[0P7], A07, A07, TFT, 3VT	العلا أمارات علم (الأحكام)
حكم) ومتى فقدت لم يثبت (الحكم)فقدت لم يثبت (الحكم)	العلم التامة متى وحدت وحد (الع
	علل الشرع أمارات على (الأحكام
-	العلل الشرعية أمارات تعرف بها (
، في المحال المختلفة (حكما) واحدا	العلل المختلفة لا رمته أن تدحر
	العلل موجبة (للأحكام)
، بزوالها أم لا	العلق موجبه ر <u>مرحتم</u> المسالم المرحكم)
جب (<u>الحكم</u>) بذاتها	العلم إدا رائك من يرون (<u>العام)</u> الماتاك عنم المدة وأول تلاتو
يب <u>(تحم)</u> كم)	العله السرعية عارمه والماره والو
(۲۹٦)/۲۹	
(لحكمين) شرعيين	العلة هي المعرفة (للحكم)
رتب عليها (حكمان) شرعيان مختلفان معا۳٥٨/٢٩	
رب طبيها راضطان المركب المركب المستدلال بها في (الأحكام) ١٨٤/٢٨	
	العمل بالظن في (الأحكام) الشرع
	العمل بمعاني اللغات واجب في
	عموم الشمول كلية (يحكم) فيه ع
<u> </u>	عند العدام الاهلية للعقوبة بعدم ا
مصلحة أو مفسدة ضرورية أو حاجية (حكم) عليها بما يناسبها من [٣٩٥] - 8 [٣٩٥]	
	وجوب أو تحريم
	العين تختلف باختلاف أسباب الد
ظهر أثرها فهل هي كالمعدومة (حكماً) أو لا١١/(٤٧٥)، ٢٧٦	العين المنغمرة في غيرها إدا لم يه
باختلاف جهات الملك	
donor and donor	غاصب الغاصب (حكمه) (حكم
	غالب (الأحكام) منوطة بالظنون.
	الغالب أن (أحكام) الخنثي (حك
	الغالب مساو للمحقق في (الحك
ن التعبد	الغالب من (الاحكام) التعقل دور
(الأحكام)(الأحكام)	غلبة الظن بمرتبة اليقين في ترتب
(0)/٦(pt	غلبة الظن معمول بها في (الاحك
<u>ــــ</u> ترعي	غير الشرعي لا يفيد (الحكم) الش
ا قبلها في (حكمه)	الفاء تقتضي تشريك ما بعدها لم

//==\/\	الفاريا مدر الدائن في (ح) الفيان
(٤٦٦)/١٤	√
(۲۸۷) , ۲۹۲	
٤٦٧/١٤	•
ovy/Y1	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
171/11	الفاسد من العقد يعتبر بالصحيح في (الحكم)
Y · · · 198/1V	
٧٦/٢	فرض الكفاية هل يعطي (حكم) فرض العين أو (حكم) النفل
٤٤/١٢	عقب في المناب
٣٦٢/١٦	الفسخ رفع للعقد من أصله (حكما)
(07)/11	الفسوخ لا تعطى (أحكام) المعاوضات
٥٦٩/١٤	فعل الصبي وكذا المجنون غير معتبر شرعا في بناء (الحكم) عليه
(010)/A	
(£A1)/YA	فعل النبي ﷺ إذا كان بيانا لقوله فله (حكم) القول
[£٨١]/٢٨	فعل النبي على المجرد إذا ورد بيانا لمجمل كان (حكمه) (حكم) ذلك المجمل.
٥٢٨/٣	فعل النبي ﷺ المجمل إذا ورد بيانا لمجمل (فحكمه) (حكم) ذلك المجمل
£A/Y7	الفعل يتعدد بتعدد المحل (حكماً) وإن كان متحدا حقيقة لتعدد أثره
	فعله ﷺ إذا خرج بيانا كان (حكمه) (حكم) ذلك المبين
	في (الحكم) المركب على العصوبة يتقدم الأقرب على الأبعد
٥٣/١٣	
(770)/7	
01./٦	in the second
٥٨/٢٥	the state of the s
004/7	
۳۸۲/٥	
(٣٠٣)/٢٦	
(174)//	the state of the s
	قد تزول العلة ويبقى (الحكم)
	قد تستوي المختلفات في بعض (الأحكام) واللوازم
	قد تكون العلة (حكما) من (أحكام) الأصل
	قد يبنى (الحكم) على الشك لتعذر التحقق
	قد يتردد الشيء بين أصلين فيختلف (الحكم) فيه بحسب ذينك الأصلين
,	<u></u>

باته فيه مقصودا۱۱/(٥٣١)	قد يثبت (حكم) العقد في الشيء تبعا وإن كان لا يجوز إث
YAA 6788/1 ·	قد يجعل الشيء الواحد قبضا واستيفاء (حكما)
۳٤٠، (۲٦٠)/۱۱	قد يكون الشيء موجودا حقيقة ويجعل معدوما (حكما)
(حكم) البدل. ٣٩٢/٧، ٣٩٤- ٩/٧٥٥،	القدرة على الأصل بعد حصول المقصود بالبدل لا تسقط
	[140] . 140 . 142 / 17 - 089
(حكم) البدل١٤٨/١٢، ١٥٠، ١٩٣	القدرة على الأصل بعد حصول المقصود بالبدل لا يسقط
رحكم) الخلف١١/(١٨٥)	القدرة على الأصل بعد حصول المقصود بالخلف لا يبطر
کم) البدل۱۲/(۱۷۳)	القدرة على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل يبطل (ح
ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	القراءتان إذا اختلف معناهما ولم يظهر تعارضهما وعادت
197/74	(الحكم) لهذه الذات
(100)/7A	القرآن أصل (الأحكام)
٧٣٨/٣٣	القرآن لا يثبت نسخ (حكمه) إلا بدليل يجب الرجوع إليه
استدلال بها في (الأحكام)٢٨ ((١٨١)	القراءة الشاذة إذا صح النقل بها عن الصحابة فإنه يجوز الا
	القرآن بين شيئين لفظا لا يقتضي التسوية بينهما (حكما)
(٤٢٥)/٣٢	القران في النظم لا يوجب القران في (الحكم)
(004)/9	قريب الغيبة في (حكم) الحاضر
£££/Y0	القرينة الراجحة معتبرة في (الحكم)
£££/Y0	القرينة الظاهر حجة معتبرة في (الحكم)
٤٤٤/٢٥	القرينة الظاهرة معتبرة في (الحكم)
(٤٣١)/٢٥	القرينة القاطعة أحد أسباب (الحكم)
ليل منفصلليل منفصل	قصر (الحكم) على العدد لا يدل عما زاد أو نقص إلا لد
(۲۲۸)/۱۷	القضاء له (حكم) الأداء
(٤٨٣)/١٧	قضايا (الحاكم) لا تدخل في العبادات
٤٢٨/٢	القول أدل على (الحكم) والفعل أدل على الصفة
۱۲/۱۲، [۳٦٧]، ۲۹۹، ۳۹۹	قول الصبي لا (حكم) له
(٣٦٧)/١٢	قول الصبي لا يتعلق (الحكم) به
فوع إلى رسول الله ﷺ صريحاً ٢٨٠٠/(٤١٧)	قول الصحابي أمرنا بكذا و نهينا عن كذا في (حكم) المر
(٣٤١)/٢٨	قول الصحابي فيما لا يمكن فيه الرأي في (حكم) المرفو
	قول الصحابي كنا نفعل في زمن النبي ﷺ كذا له (حكم)
(٤٠١)/٢٨	قول الصحابي من السنة كذا في (حكم) المرفوع
>٧٧/٢٩	القاس الجلى ينقض به (حكم) (الحاكم)

جمــاع أو بـــالتــواتر أقوى مما ليس	القياس الذي يكون ثبوت (الحكم) في أصله أقوى أو بالإ-
(110)/79	كذلك
(177)/79	القياس طريق (الأحكام) الشرعية
(071)/79	قياس العكس طريق لإثبات (<u>الأحكام</u>)
ov1/79	القياس مدرك من مدارك (أحكام) الشرع
(1٣٩)/٢٩	القياس مظهر (لحكم) الله تعالى لا مثبت له ابتداء
[149]/49	القياس مظهر (للحكم) لا مثبت له
(779)/79	القياس يجوز ويثبت في (الأحكام) دون الحقائق
ي المنع	كثرة الحرام واستواء الحلال والحرام يوجب تغليب (حكمه) في
٤٠٦/٢٠	الكثرة ملحقة بالجميع (حكما)
ة ولا تشاجر ولا فساد عرض أو عضو	كل أمر مجمع على ثبوته وتعين الحق فيه ولا يؤدي أخذه لفتنا
٤٨٠/١٣	فيجوز أخذه من غير رفع (للحاكم)
ي كثير من (ا لأحكام) ٣٧٨/٢٣	كل امرأتين لا يجوز الجمع بينهما نكاحا فهما بمنزلة الأختين في
[00V]/7	كل أمرين حادثين لا يعلم تاريخهما (يحكم) بوقوعهما معا
7.1/70	كل بينتين متعارضتين إذا سبق (الحكم) بإحداهما لغت الأخرى
٣٤٢/٢	كل تأويل يؤدي إلى رفع (حكم) اللفظ رأسا فهو ساقط
(070)/A	كل تصرف غير لازم لدوامه (حكم) ابتدائه
[190]/77	كل جناية مؤثرة ليس فيها تقدير شرعي ففيها (حكومة)
180/77	كل حق ثبت (بحكم) الله تعالى ورسوله فلا يسقط أبدًا إلا بنص
وجب أن يستوي (حكمه) في الصحة	كل حق يستوي (حكمه) في الصحة والمرض إذا ثبت بالبينة
(VV)/\\\\	والمرض إذا ثبت بالإقرار
(٣٩٩)/١٣	كل حق يطرأ على المال من طريق (<mark>الحكم</mark>) يؤثر فيه الدين
٥٨٨/٨	كل (حكم) بين مسلم وكافر فإنه يقضى فيه (بحكم) الإسلام
YYV/19	كل (حكم) تعلق بلباس الخف تعلق بلباس الجورب
ل واحد منهما علة بانفراده ۲۷/۹۵۷	كل (حكم) تعلق بوصفين مؤثرين ولا تتم العلة إلا بهما لم يكن كا
[٣٥٣]/٣٠	كل (حكم) خوطب به النبي ﷺ عم الأمة إلا ما خصه الدليل
TOA/T	كل (حكم) خوطب به النبي ﷺ عم الأمة عرفا
٣٥٨/٢٩	كل (حكم) شرعي أمكن تعليله فالقياس جار فيه
١٨٨ ،(١٨٣)/٨	كل (حكم) مبني على عادة إذا تغيرت العادة تغير
(\AT)/A	كل (حكمٌ) مرتب على عرف وعادة يبطل عند زوال تلك العادة
[0.0]/17	كل (حكم) يتعلق بالرضا والاختيار لا يثبت مع الهزل

الهزلا۱۲ (۵۸۵)	كل (حكم) يتوقف على الرضا والاختيار لا يثبت مع ا
(٤٦٧)/٧	كل (حكم) يستوجب الضرر مرفوع
ي شيء آخر دعوى ناقصة إلا ما جرى العرف به	كل دعوى يفتقر (ا لحاكم) في ف صل الخصومة معها إل _م
[107] (187/70	ويقتضيه الحال
١٧٧ ، ١٧٣/٢٧	ر عن (الحكم) فهو لغوكل سبب خلا عن (الحكم) فهو لغو
	كل سهو يلحق المصلين في حال متابعتهم لا (حكم)
(۲۳۸)/١٥	كل شرط بغير (حكم) شرعي باطلكل
کاحکاح	كل شرط خالف (حكم) العقد يبطل الصداق دون النّـ
فهو باطل١٥١/(٢٣٧)	كل شرط ليس في (حكم) الله (وحكم) رسوله جوازه
	كل شرط مكمل (لحكمة) المشروط مقو لها فهو صح
	كل شرط يخالف (حكم) الله فهو باطل
	كل شرط يغير (حكم) الشرع يكون باطلا
780/10	کل شرط ینافی (حکم) الله فهو باطل
يجوز اجتماعهما	كل عقدين يتضادان وضعا ويتناقضان (حكما) فإنه لا
الحكم) فهي باطلة٢٩/(٢٩٥)	كل علة استنبطت من (حكم) ولزم منها بطلان ذلك (
٠٢٦ ((٥١٥)/٨	كل فعل يقبل الامتداد يعطي لبقائه (حكم) الابتداء
	كل قتل تولد عن هزل (فحكمه) (حكم) الخطأ ,
1.7.61/17	العمـــد
(٤٦٩)/٥	كل ما عدا العبادات (فالتحكم) فيها نادر
سرط ۲/۹۶۱ – ۲۳۸/۱۵ ، ۲٤۰ (۳۱۵]	كل ما كان أمانة أو مضمونا لا يزول عن (حكمه) بالش
أصل فإنه يجوز التيمم به١٩ / [٢٧٥]	كل ما كان من جنس الأرض ولم يتغير عن (حكم) الا
	كل ما هو عقد غير لازم فلدوامه (حكم) الابتداء وهو
	كل ما هـــو في الشريعـــة يتبع العوائد يتغير (ا لح
(144)/4	المتجددة
للغة (يحكم) فيه العرف . ٤٨٣/١- ٨/[٢٠٥]-	كل ما ورد به الشرع مطلقا ولا ضابط له فيه ولا في اا
	174/10-1.7 (1.1/11-10./).
حكم) جميعه في باب الجواز ومنع ورود الفساد	كل ما يتعلق بالإحــرام مـن الأفعال (<u>فحكم</u>) أكثره (
[٣٤١]/٢٠	عليه
جوده قبل التفريق ٢٣/[٥٧٧]، ٥٨٠، ٥٨١،	كل ما يسقط اللعان بعد وجوبه يبطل (الحكم) بعد و
	٥٨٢ ٢٠٠٠
(0٣١)/0	كل معنى استنبط من (حكم) فأبطله باطل

كل مفيد من كـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
بیان
كل مكلف لا يحجر عليه (الحاكم) في ملكه
كل من ترتب على إقراره (حكم) يكون بإنكاره خصما في الدعوى وإلا فلا
كل من شك في شيء هل فعله أم لا فهو غير فاعل في (الحكم)
كل من فعل فعلا وتمكنت التهمة في فعله (حكم) بفساد فعله ٩/(٣٣٣)- ٢٥٤/٢٥
كل موضع (حكمناً) فيه بالفرقة بين الزوجين فذاك فسخ لا طلاق ٤٩٤، ٤٩٤،
كل موضع (حكمناً) فيه ببطلان العقد فللزوجة مع الوطء مهر المثل
كل موضع لا (حاكم) فيه فجماعة المسلمين تقوم مقامه
كل نقص بجناية لا مقدر فيها ففيها (حكومة)
كل هواء (<u>فحكمه)</u> (حكم) ما تحته
كل وقف تعلق به للعباد حق دنيوي فلا بـــد لـــزوال ملــك الواقف عنه من (حكم) (الحاكم) وما
لا فلا ٢٧/٧٤٤
الكلام إذا كان تاما مستقلا بنفسه يؤخذ (حكمه) من نفسه لا من غيره
الكلام (حاكم) على النية
كلام الشارع محمول على ما يفيد (الحكم) الشرعي
الكلام المتصل يتعلق (الحكم) بجميعه لا ببعضه
الكلام المتصل يعتبر (حكم) أوله بآخره
كلما تغيرت العادة في شيء تغير (الحكم)
كلما كان ثبوت (الحكم) في الأصل أقوى كان القياس أرجع٢٩ ا ١٨٥]، ٦١٢
كليات الشريعة دالة على أن (الأحكام) لا تبقى مشكلة لا فيصل فيها ٥٥٢/٢ - ٥١٨٧)، ١٩٠
الكناية إذا تجردت عن نية سقط (حكمها)
كنفي لزوم زوال (الحكم) بزوال علته في صيغة
لا بد من (الحكم) بصحة الإجازة إذا حصلت الإجازة ممن يملك الإنشاء
لا تخلو واقعة عن (حكم) الله تعالى متلقى من قاعدة الشرع
لا تعتبر التهمة في (الأحكام)
لا تكون التسمية مناط (الأحكام)
لا تنافي بين ثبوت الشيء حقيقة وعدمه (حكماً)
لا (حاكم) إلا الله
لا (حاكم) إلا الله
لا حجة مع التناقض لكن لا يختل بها (حكم) (الحاكم)

TT/Y(_S	٧ حجة مع التناقض لكن لا بختا معه (حكم) (الحا
(£\9)/V	لا حجة مع التناقض لكن لا يختل معه (حكم) (الحاً لا حرج في ترتيب (الحكم) على ما هو من النوادر
V£ .V£/TT-1.2 .1/A-11T . Y19 .1A	لا (حكم) إلا لله .٣/١٥١، ١٦٠، [١٧٧]، ١٨٠، ٨
\$YY/Y	المقلامة المقادمة المدالة ع
\VA	لا (حكم) على العقلاء قبل ورود الشرع لا (حكم) قبل الشرع
***/1	٧ (->) لأفال المقلاء قال مدد الثام
5.5/\Y	لا (حكم) لأفعال العقلاء قبل ورود الشرع
(*1V)/\Y	لا (حكم) لإقرار السفيه
(WAA)/AV	لا (حجم) لعباره الصبي
\(\lambda \frac{1}{\pi} \cdot \frac{1}{\pi} \c	لا (حكم) لقول الصبيان في (أحكام) الشريعة
166/1*	لا (حكم) للأشياء قبل الشرع
TT * / }	لا (حكم) للأعيان قبل ورود الشرع
TTA (TTV/T)	لا (حكم) للأمر والنهي في الضد
، ۸۶، [۲۵]، ۷۰۳– ۱۱۰، ۱۰۹، ۱۰۰،	لا (حكم) للباطل ١٤/١٥ - ٩٤/٨ ، ٩٤/٨ للباطل لا (حكم) للعرف الفاسد
£9·/Y·	لا (حكم) للعرف الفاسد
[777]	٧ (حكم) للعقد الباطل
١٧٨ ، ١٧٧/٣	لا (حكم) للعقل
T19 (1V9 (1VV/T	لا (حكم) للعقل في الشرعيات
(۲۷0)/18	لا (حكم) للمسبب مع المباشر
(٣٥)/١٩	لا (حكم) للنجس ما دام في محله
£•Y/Y1	لا (حكم) للنهي في ضده
(18A)/7	لا (حكم) للنية ما لم ينضم إليها فعل
(٣٢٧)/٢٢	لا (حكم) للهبة ما لم تقبض
(٣٥)/١٩	لا (حكم) لنجاسة الباطن
YOV/Y9 -[9]/YA	لا (حكم) مع قيام المانع
197/77	لا (<u>حكومة</u>) في جرح إلا بعد برئه
£٣Y/\q	لا سجود للسهو مع (الحكم) بالبطلان قيد
175/V	لا عبرة (بتحكيم) الحال متى جاءت البينة بخلافه
(504)/14	الأعبرة (بتحكيم) الكون متى جوءت البينة بحارفه
6 4 4 7 1 V	لا عذر بالجهل (بالأحكام) في دار الإسلام
(4.3/11	لا عذر في الجهل (بالحكم) ما أمكن التعلم
(170)/۲۷	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
(079)/9	لا وجه لاعتبار (الحكم) قبل تحقق سببه وشرطه

**************************************	لا ولاية (<mark>للحاكم) في</mark> إسقاط حق العبد
۲۱۲،۲۱۰/۱۸	لا ولاية (<mark>للحاكم</mark>) في إسقاط حقوق العباد
بر۱۸/۱۸	لا ولاية (للحاكم) في إسقاط حقوق العباد دون رضاهم بلا مسوغ شرعي معت
	لا يأمر القاضي بالصلح إذا تبين له وجه (الحكم)
(Ao)/Y	لا يبنى (الحكم) على الموهوم
٥٣٣/٩	لا يتحقق (حكم) الشيء قبل وجوده
(070)/17	لا يترتب (الحكم) على شيء من تصرفات المكره
-[074]/4-004 .0	لا يثبت (حكم) الشيء قبلُ وجوده ٤٢٨/٨ ، ٤٣١ ، ٤٣٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥
	٠١/٨٤٥، ٢٥٥، ١٥٥، ٨٥٥- ١١/٨، ٣١، ١٩٣، ٩٩٣، ٣٠٤
(079)/9	لا يثبت (حكم) المعلوم قبل وجوده
٤٣٨/٨	لا يثبت (حكم) المعلوم قبل وقوعه
(٤١)/٣٠	لا يجوز الاستصلاح في (أحكام) العبادات
(0)/11	لا يجوز أن يثبت في التابع (حكم) آخر سوى الثابت فيما هو أصل
(٣٤٥)/٢٩	
٢٢/(٧૩)	لا يجوز أن يجمع في جناية واحدة بين (حكمين) مختلفين
1 · 1/V	لا يجوز أن يعلق (الحكم) على معنى متوهم
٤٣٠/١١	لا يجوز أن يكون التبع مبطلا (للحكم) الثابت في الأصل بحال
(1.7)/11	لا يجوز التحديد (بالتحكم) وإنما يصار إليه بالتوقيف
(\AV)/T	لا يجوز ترك الحادثة لا (حكم) فيها مع ورود الشرع
TVT/Y9	لا يجوز تعليل (الحكم) الشرعي (بالحكم) الشرعي
نة أو إجماع٢٩/(٢٠٣)	لا يجوز القياس إلا أن يثبت (حكم) الأصل بدليل مقطوع عليه من كتاب أو س
	لا يجوز للقاضي أن (يحكم) بالتسامع
٤٠٥،٤٠٤/١١	لا (يحكم) على الشيء قبل وقعه
(٣٩)/٢٥	لا (يحكم) القاضي لمن لا تقبل شهادته له
({\(\xi\)/\(\Yo\)	لا (يحكم) القاضي مع ما يدهش عن الفكر
17\373	لا يحمل المطلق على المقيد عند اختلاف (الحكم) ولو اتحد السبب
177/1	لا يزول (الحكم) بزوال سببهلا
(110)/17	لا يسقط (حكم) البدل إذا قدر على المبدل بعد حصول المقصود من البدل
177/70	▲
(٣٣٥)/٢٩	لا يصح التعليل (بالحكمة) مطلقا
(٣٩)/٢٥	لا يصح (حكم) القاضى لمن لا تقبل شهادته له

Va. /VA 1 1. A 1/ / (1) ** *!
لا يصح رد الفرع إلى الأصل إلا بعلة مقتضية (للحكم) أو شبه يدل عليه
لا يضاف (الحكم) إلى المسبب مع وجود المباشر
لا يعلل (الحكم) الشرعي (بحكمة) مجردة عن وصف ضابط لها٣١٣/٢٩، [٣٣٥]
لا يفرد الجنين (بحكم) ما دام متصلا
لا يكون (حكم) الأصل متأخرا عن (حكم) الفرع٧١٥٥١)
لا يكون (حكم) الفرع متقدما على (حكم) الأصل في الظهور٢٩ </th
لا يكون (الحكم) في الفرع ثابتا قبل الأصل
لا يكون النسخ إلا (لحكم) شرعي وبخطاب شرعي٧٢٠، ٦٦٨/٣٣. و٢٠، ٧٢٠
لا يمتنع بقاء (حكم) الفرغ مع نسخ (حكم) الأصل
لا يمتنع نصب أمارة واحدة على (حكمين) مختلفين
لا ينفذ (حكم) القاضي لمن لا تقبل شهادته له
لا ينقض (حكم) (حاكم) في مسألة اجتهادية
لا ينقض (الحكم) في الاجتهادات
لا ينكر اختلاف (الأحكام) باختلاف الأزمان٣٠٠٠ لا ينكر اختلاف (الأحكام) باختلاف الأزمان
لا ينكر تغير (الأحكام) الاجتهادية بتغير الأزمان
لا ينكر تغير (الأحكام) بتغير الأزمان١/٧٩٧- ٢/١٣، ٣٩، ٢١٣- ٣/(٢٦٩)-٨/٧٢١- ٥٦/٩٨-
77/77, 77/
لا ينكر تغير (الأحكام) بتغير الأزمنة والأمكنة والعادات
لا ينكر تغير (الأحكام) المبنية على المصلحة أو العرف بتغير الزمان١ ٢٥٦/١
(لاحكم) للشك بعد الفراغ
الازم المذهب لا يعطى (حكمه)
لبقاء الوصية (حكم) الابتداء
لدوام التصرفات الغير اللازمة (حكم) الابتداء
لدوامه (حكم) الابتداء لكونه غير لأزم
لعلة إذا زالت هل يزول (الحكم) بزوالها أم لا
اللغو باطل لا يبنى عليه (حكم)
اللغو لا (حكم) له أصلا
اللفظ الصريح المتقق عليه الشائع في طبقات الحلق هو الطائري (فحجمه) أن يعمل مطلقه ممن صدر
اللفظ الصريح المتفق عليه الشائع في طبقات الخلق هو الطلاق (فحكمه) أن يعمل مطلقه ممن صدر منه ومن أبدى فيما زعم عقدا ونية بخلاف موجب اللفظ التحق بباب التديين٢٧٤/٢

١٠٣/١٢	لكل (حكمه) غالبالكل (حكمه)
۱۰/[۱۱۹]، ۲۲۱، ۱۲۹، ۲۳۱	للإجازة (حكم) الإنشاء
(119)/10	للإجازة (حكم) إنشاء العقد في حق (الحكم)
(٤٦٠)/١١	للأغلب (حكم) الكل
*/(/\\$);	للأكثر (حكم) الكل ٧/٣٥٩، ٣٦٩- ٧/٠٤٠- ١
	للبدل (حكم) المبدل إلا ما خصه الدليل
	للتأكيد (حكم) الإيجاب
(٤٢٨)/١١	
۳۸۷ ،(۳۸۵)/۱٤	للتقرير (حكم) الإيجاب
(٤٥١)/٩	للجمع (حكم) ليس للانفراد
٤٥١/٢٥	(للحاكم) والوالي إقامة الحدود دون الإمام الذي فوقه
(199)/14	(للحاكم) ولاية على الممتنع من الحق الذي عليه
(170)/17	للحمل (حكم)
(٤١١)/١١	للربع (حكم) الكل في (الأحكام)
(٤١٢)/١١	للربع (حكم) الكل في (أحكام) الشرع
طط	للربع (حكم) الكل في (أحكام) الشرع في موضع الاحتيا
[[للربع (حكم) الكل ولما دونه (حكم) العدم
(٤١١)/١١	للربع (حكم) الكل وما دونه لا يعطى له (حكم) الكل
(٥١٥)/٨	للمداومة فيما له امتداد (حكم) الابتداء
(YOV)/YA	للمشهور (حكم) المتواتر
o { v / o	للوسائل (أحكام) ما تفضي إليه من المقاصد
٤/٣٨٢، (٩٩٢)، ٥١٣، ١٧٣- ٥/٠٥٥-	للوسائل (أحكام) المقاصد ٤٦٤/١ ٢٥٥٢، ٥٥٠.
TA•/T1 -0T/T• -1T•/	P/7P3- 71/·37, 737-71/701, 501-07
(٣٠٧)/٢٧	لم يتعبدنا الله (بالأحكام) العاطلة عن الدلائل
أو عاجلة وآجلة ٧/٥٥٧ - ٣/(٣٤٧)	لم يشرع الله سبحانه (حكماً) إلا لمصلحة عاجلة أو آجلة
rr/1	لو عمل بالظن في الأشياء ما استقام (حكم)
	لو لم يكن (حكم) الأصل شرعيا لما أفاد (حكما) شرعيا
ا يفرد به۱۱/(۳۱ه)	ليس (حكم) ما يدخل في العقد على وجه التبع (حكم) م
(۲۲۱)/۱۲	ليس للحمل (حكم)ليس للحمل (حكم)
۰۲۹/۲٤	ليس للقاضي أن (يحكم) بالصلح إذا استبانت له الحقائق
	ليس للقاضي أن (يحكم) بالصلح إذا استبانت له الحقائق

ما أجري مجرى الخطأ (فحكمه) (حكم) الخطأ	ليس لمجتهد أن ينقض باجتهاده ما (حكم) به (حاكم) آخر باجتهاده
ما أقامه الشارع مقام الشيء لا يلزم إعطاؤه (حكمه) من كل وجه وقد يقوم مقامه من كل وجه ١/١٥) (١٦٥) ما أنيط (الحكم) بذاته الشد معا أنيط به لوصفه	
ا أنيط (الحكم) بذاته أشد مما أنيط به لوصفه القدر بالشرع لم يختلف (حكمه) بالزيادة والنقصان	<u> </u>
ما تقدر بالشرع لم يختلف (حكمه) بالزيادة والنقصان الدون على المدر الدوبكموا) بالتقويم تقريبا فهو المتبع	ما أنظ (الحكم) بذاته أشد مما أنط به له صفه
ما البير الما الما الما الما الما الما الما الم	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
ما ثبت بزمان (يعكم) ببقائه ما لم يوجد دليل على خلافه	
ما ثبت بزمان (یعکم) بیقائه ما لم یوجد العزیل	ما ثر سن مان (رحكم) بقائه ما لم يوجد دليا على خلافه
ما ثبت (الحكم) مع ثبوته وزال مع زواله لا يلزم كونه علة ما ثبت (الحكم) مع ثبوته وزال مع زواله لا يلزم كونه علة ما ثبت ضرورة لشيء يكون (حكمه) (كحكمه) ما ثبت ضرورة لشيء يكون (حكمه) (كحكمه) ما ثبت في الذمة إذا عين يعطى (حكم) المعين الما ثبت في الذمة إذا عين يعطى (حكم) المعين الما ثبت في ضمن الشيء يكون (حكمه) (حكم) ذلك الشيء ما جاز أن يعلق (الحكم) عليه نطقا جاز أن يعلق (الحكم) عليه استنباطا الما ١٩٠٧/٣١ - ١٨٢/٣١ ما جاز أن يعلق (الحكم) بأوله الما بغل غاية تعلق (الحكم) بأوله الما بغل غاية تعلق (الحكم) بأوله الما رحكم) بالما الما يخالف كتابا أو سنة أو إجماعا الما إلى ١٠٠٥/٢٧ ما (حكم) اللقطة فهي يسلك فيها مسلك الدين الما الما إلى الما الما الما يخالف كتابا أو سنة أو إجماعا الما الما الما الما يخالف كالما ما دخلته النيابة وتعين مستحقه وامتنع من هو عليه قام (الحاكم) مقامه فيه الما الما الما الما يخالف كالما الما يخالف كلا الما الما الما يغلب الما الما يغمد المكلف إلى استعجاله لينال ذلك (الحكم) فهل يفوت عليه معاملة له ما دبل الإجماع على كونه مؤثرا في (العكم) وموجبا له فهو مقبول المارع (حكما) ولم يحد فيه حدا يرجع فيه إلى العرف الماريم (حكما) الم يحد فيه حدا يرجع فيه إلى العرف الماريم (حكما) الما ين ثم عاد بأصل الخلقة أو بصنع آدمي هل (يحكم) على العائد (يحكم) الأول ما سن رسول الله مما ليس لله فيه (حكم) (فيحكم) الله سنه سن رسول الله مما ليس لله فيه (حكم) (فيحكم) الله سنه من (الأحكام) ابتداء فعزيمة وما شرع استثناء فرخصة الما من راكم الما الما الما الما المناة أله ما ألم الما الما الما الما الما الما ال	
ما ثبت ضرورة لشيء يكون (حكمه) (كحكمه)	
ما ثبت ضرورة للشيء يكون (حكمه) (كحكمه) ما ثبت في الذمة إذا عين يعطى (حكم) المعين العرب ما ثبت في ضمن الشيء يكون (حكمه) المعين الله الشيء الله الشيء يكون (حكمه) (حكم) ذلك الشيء الله الله الله الله الله الله الله الل	
ما ثبت في الذمة إذا عين يعطى (حكم) المعين	3.9.5.
ما ثبت في ضمن الشيء يكون (حكمه) (حكم) ذلك الشيء ما ثبت في ضمن الشيء يكون (حكمه) (حكم) ذلك الشيء ما جاز أن يعلق (الحكم) عليه نطقا جاز أن يعلق (الحكم) عليه استنباطا	
ما جاز أن يعلق (العكم) عليه نطقا جاز أن يعلق (العكم) عليه استنباطا ٢٠٠ / ١٠٠ /	
۱۰۰، ۱۹۲۱ ۲۷۲ ۱۹۳۱ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱	ما حاذ أن يعلق (الحكم) عليه نطقا حاذ أن يعلق (الحكم) عليه استنباطا٢٧/٣١- ١٨٢/٣١،
ما جعل غاية تعلق (الحكم) بأوله	
ما (حكم) به القاضي لا يجوز نقضه ما لم يخالف كتابا أو سنة أو إجماعا	ما جعل غاية تعلق (الحكم) بأوله
ما (حكم) به القاضي لا يجوز نقضه ما لم يخالف كتابا أو سنة أو إجماعا	ما (حكم) به القاضر لا يحوز نقضه
ما دام (حكمه) (حكم) اللقطة فهي يسلك فيها مسلك الدين	ما (حكم) به القاض لا يحوز نقضه ما لم يخالف كتابا أو سنة أو إجماعا٧٩] [٧٩]
ما دخلته النيابة وتعين مستحقه وامتنع من هو عليه قام (الحاكم) مقامه فيه	
ما دل الإجماع على كونه مؤثرا في (الحكم) وموجبا له فهو مقبول	ما دخلته النباية و تعين مستحقه وامتنع من هو عليه قام (الحاكم) مقامه فيه
ما ربط به الشارع (حكما) فعمد المكلف إلى استعجاله لينال ذلك (الحكم) فهل يفوت عليه معاملة له بنقيض مقصوده أو لا لوجود الأمر الذي علق الشارع (الحكم) عليه	ما دل الاحماء على كونه مؤثر افي (الحكم) وموجبا له فهو مقبول
بنقيض مقصوده أو لا لوجود الأمر الذي علق الشارع (الحكم) عليه	ما ربط به الشارع (حكما) فعمد المكلف إلى استعجاله لينال ذلك (الحكم) فهل يفوت عليه معاملة له
ما رتب عليه الشرع (حكما) ولم يحد فيه حدا يرجع فيه إلى العرف	ينقيض مقصوده أو لا لوجود الأمر الذي علق الشارع (الحكم) عليه
ما زال مــن الأعيــان ثـم عاد بأصل الخلقة أو بصنع آدمي هل (يحكم) على العائد (بحكم) الأول أم لا	
أم لا	ما زال من الأعان ثم عاد بأصل الخلقة أو بصنع آدمي هل (يحكم) على العائد (بحكم) الأول
ما سقط (حكمه) ببرهان فلا يرجع إلا بنص يوجب رجوعه	Val.
ما سن رسول الله مما ليس لله فيه (حكم) (فبحكم) الله سنه	ما سقط (حكمه) يه هان فلا يرجع إلا بنص يوجب رجوعه ٩/(٤٧٨)
ما شرع من (الأحكام) ابتداء فعزيمة وما شرع استثناء فرخصة	ما سما، الله مما ليسر لله فيه (حكم) (فيحكم) الله سنه
ما ضاق أمره اتسع (حكمه)	ما شدع مد (الأحكام) ابتداء فعزيمة وما شرع استثناء فرخصة ٢٨٢/٢٩ - ٥٣] ٢٨٢/٢٩
ما ضاق على الناس أمره اتسع (حكمه)	ما ضاق أمره اتسع (حكمه)
	ما ضاق على الناس أمره اتسع (حكمه)

ما عرف بالإحماع (فحكمه) (حكم) ما ثر تريان في مان الترابي المراد وبري
ما عرف بالإجماع (فحكمه) (حكم) ما ثبت بالنص في جواز القياس عليه
ما في الجوف لا (يحكم) بنجاسته حتى ينفصل
ما في الذمة إذا تعين يعطى (حكم) المعين ابتداء
ما في الذمة إذا عين هل يعطى (حكم) المعين ابتداء
ما قارب الشيء أعطي (حكمه)
ما قارب الشيء هل يعطى (حكمه)
ما قارب الشيء يعطى (حكمه) ١ /٣٦٩، ٥٤٥ - ١٠٦/٢، ١٩٧ - ١٩٦٦، ٢٠٠، ٥١٦ - ٢٤٠/٧)،
137, 337- 1.13, 713, 713, [773], 173, 003, 000- 9/300, 400, 100-
· 1 \ A 3 1 - 1 1 \ A , Y 1 , 3 PT , A PT , T · 3 , 0 · 3 , • F 3 , 0 F 3 , A F 3 , A V 0 , P V 0 ,
· ۸۰- ۲۱/31, 01, ۷1- 01/583, ۷۸3- 51/531, ۷۶۳, ۶۶۳- ۶1/۰۸۳- ۰۲/
٤٠٥
ما قرب من الشيء (فحكمه) (حكمه)
ما قرب من الشيء يأخذ (حكمه)
ما قرب من الشيء يعطى (حكمه)
ما قصد به (الحكم) كان أولى مما لم يقصد به (الحكم)
ما كان تابعا لغيره في (حكم) لا يستتبع غيره في ذلك (الحكم)
ما كان في (حكم) جزء من المبيع فإنه يدخل في البيع بلا ذكر٢٥٨ - ٢١/ [٢٥٣]، ٢٥٨
ما كان في (حكم) جزء من المبيع فإنه يدخل فيه بلاً ذكر
ما كان في معنى الشيء فله (حكمه)
ما كان متّعارفا به كانّ في (حكم) المنطوق به
ما كان من (الأحكام) الشرعية يمكن الوصول إلى العلم به فلا يكفي الظن
ما لا تعقل له من (الأحكام) علة فالقياس فيه متعذر
ما لا تقدير فيه من جهة الشارع يفوض المبتلى به من غير (تحكم) بالتقدير
ما لا يتجزأ (فحكم) بعضه (كحكم) كله١/٥٤٥- ٢/١٨١- ٩/٢٦- ١٠/[٤٩١]، ٥٠٢، ٥٠٣ ما
719/79 - 770/1A - E9A (E97/1V - ETT/1)
ما لا يتجزأ في (العكم) فوجوده معتبر بوجود الجزء الذي به تمامه في (العكم).٤٩٨ /٤٩٥، ٤٩٥، ٤٩٨
ما لا يتصور فيه التسليم (بحكم) العقد لا يكون محلا لعقود المعاوضة ١٥٥/[١٨٩]، ١٩٥، ١٩٦
ما لا يسقط بالتوبة لا يسقط (حكمه) بالإكراه
ما ٧ . و. في بال أي فالمنقبة في في في في الله عنه عنه الله عنه الل
ما لا يعرف بالرأي فالموقوف فيه في (حكم) المرفوع
ما لا يعلم فيه تحريم يجري على (حكم) الحل
ما لا يكون طريق معرفته سمعيا لا يكون (حكماً) شرعيا

(oYo)/A	ما لا يكون لازما فلدوامه (حكم) الابتداء
(oro)/A	ما لا يكون لازما من التصرف يعطى لدوامه (حكم) الابتداء
£Y £ / 10	ما لا يكون لازما من التصرفات يكون لدوامه (حكم) الابتداء .
يمتد من الأفعال يعطى لدوامه (حكم)	ما لا يمتــد من الأفعال لا يعطى لدوامه (حكم) الابتداء وما
(010)/A	الابتداء
(٣·٧)/١١	ما لا يوقف عليه في (حكم) المعدوم
ه إلى رأي المبتلى١١/(١١٣)	ما لم يرد فيه تقدير شرعي لا (ي <mark>تحكم</mark>) فيه بتقدير والتفويض في
10./17	ما لم يقدر على الأصل لا يسقط (حكم) البدل
(190)/77	ما ليس فيه أرش مقدر في الشرع يجب فيه (حكومة) عدل
ما لا يوجد منه شيء في حال الكفر	ما مضى في وقت الكفر فإنه يبقى ولا ينقص ولا يفسخ و
(١٨٠)/١٦	(فحكمه) محمول على الإسلام
٣/[٧٨١]، ١٩٥، ٣١٣- ٥/٠٨٣	
(\	
	ما نشأ عن الأسباب من المسببات فمنسوب إلى المكلف (حك
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	ما نفذ من (الأحكام) في حال الجواز لم يتعقبه فساد
009/78	ما هو كالبيع (فحكمه) (حكمه)
	ما يتجزأ يخالف في (الحكم) ما لا يتجزأ
٣٠/٢	ما يثبت بزمان (يحكم) ببقائه ما لم يوجد المزيل
	ما يجب بخطاب الشرع لا يثبت (حكمه) في حق المخاطب قب
YV/9	ما يرفع (حكم) اللفظ كله لا يصح بلفظه ولا بنيته
۱٤٨ ، ١٤٧/٩	
[184]/4	ما يسقط بالتوبة يسقط (حكمه) بالإكراه وما لا فلا
(170)/17	ما يقام مقام غيره لا يلزم أن يكون في (حكمه) من كل وجه
(078)/11	ما يقع ضمن شيء يأخذ (حكم) ذلك الشيء
	ما يكون مستداماً كان لدوامه (حكم) الإنشاء
[4.4]/4	ما يمتد فلدوامه (حكم) الابتداء وإلا فلا
[ما يؤديه الصبي من العبادات (حكمه) (حكم) الفرض
	الماء ينقل المحدث إلى كمال الطهارة والتيمم إنما
78./19	الماء
£ £ ٣ / A	المآل إذا خالف (حكمه) (حكم) الحال
٥١/١٤	المالك (محكم) في ملكه

٩/٢٨	المانع إذا حصل بعد ترتب (الحكم) لا أثر له
(۲۹۲)/١٨	
٤٩٥ ،(٤٨١)/٥	
لبله كالعدم أو يقدر أنها لم تزل	المترقبات إذا وقعت هل يقدر حصولها يوم وجودها وكأنها فيما ق
	حاصلة من حين حصلت أسبابها التي أثمرت (أحكامها) وأسند (
	المترقبات هل يعتبر (الحكم) بها يوم ثبوت سببها أو يوم حصولها. ١٠/
	المتصل بثابت (الحكم) منه
(TTV)/V	المتعسر (بحكم) المتعذر
(TTV)/V	•
والتدبير ٢٣/٢٦٤	المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه (حكمه) في الطلاق والعتاق والنكاح
	المتلازمان يصيران كالشيء الواحد في (الحكم)
	المتولد بين شيئين ينفرد باسمه وجنسه (وحكمه) عنهما
[1.1]-31/143-77/77	المتولد من التعدي في (حكم) التعدي ١٠٢ ، ٩٩/١٢ ،
	المتولد من شيئين ينفرد باسمه وجنسه (وحكمه) عنهما
a) غالباابناند (م	المتولد من مضمون وغير مضمون فيه خلاف والأصح أن لكل (حكم
_	٤٩٠،(٤٨٧)/١٤
ني الأصح١٤/(٤٨٧)	المتولد من مضمون وغير مضمون يختلف (حكمه) باختلاف أحواله ف
	متى تعارضت علتان وكانت إحداهما صفة ذاتية والأخرى صفة (حكم
	متى دار (الحكم) بين كونه تعبدا أو معقول المعنى كان حمله على كو
7- V/(PPY)- A/VF3 V3	متى زال العذر عاد (الحكم)
(٦٤٥)/٢٧	متى كان (للحكم) سبب وشرط فتوسط بعد السبب فقولان للعلماء
وع علة٧٩١)/٢٩)	متى وجدنا صاحب الشرع أناط (الحكم) بوصفين مناسبين قلنا المجم
144/14	مثبت (الحكم) هو الله
٠٢١ (٥١٩) ، ٣٠/١٠	مثل الشيء يساوي ذلك الشيء ويعطى (حكمه)
(۲۷۷)/۲٤	المثنى له (حكم) الجمع في الميراث
(09) (78/77	المجتهد ليس له أن (يحكم) بغير اجتهاده
۲/ ۲۲ , ۲3 , ۲۳۱ , (۷31)	مجرد النية لا تأثير لها في (أحكام) الدنيا
188 ،٧٨/٦	مجرد النية لا عبرة به في (الأحكام)
۸٦ ، ۸٤/٦	مجرد النية لا عبرة به في (أحكام) الدنيا
131, [187], 17, 017-	مجرد النية لا عبرة به في (أحكام) الشرع ما لم يتصل به الفعل٧٨/٦،
	٤٠٣/١٥، ١١٢، ١١٦٠

107 (107 (100 ([150]/17 -01	المجلس حريم العقد وله (حكمه)١٨/٣٦٩- ٢٨/١١
10V/17	مجلس العقد له (حكم) العقد
(157)/17	مجلس العقد هل يجعل له (حكم) ابتداء العقد
0 £ 1 6 0 TV / 1 ·	المجهول كالمعدوم ما دام مجهولًا فإذا علم ظهر (حكمه)
٥٩٣/٢٧	المحرم لا يتغير (حكمه) بتغير اسمه وهيئته
٥٩٣ ،[٥٨٧]/٢٧	المحرم لا يتغير (حكمه) بتغير هيئته وتبديل اسمه
[777] , 7 • ۸ • ۲ • ۲ • ۲ • ۲ • ۲ • ۲ • ۲ • ۲ • ۲	(المحكم) مقدم على ما سواه عند التعارض
(114)/47	المختلفات لا يمنع اجتماعها في صفات ثبوتية (وأحكام)
(YTV)/A	مدار (الأحكام) على الظاهر
(0 · ·)/7	مدار (الأحكام) على غلبة الظن
مرا لها يسقط (حكمها) ٤٦٦/٢	المراعاة في باب التنجيس ظهور النجاسة وأن الماء متى كان غا
	المرسل مقبول إذا كان فيه (حكم) مستقل بنفسه لم يتعرض له
	المستفتي إذا أفتاه المفتي (بعكم) ثم تجددت الواقعة يجدد الس
(114)/9	المسلم ملتزم (بأحكام) الإسلام حيثما يكون
ليه۱٥١/(١٥١)	المشار إليه إذا كان من جنس المسمى تعلق (الحكم) بالمشار إ
(٣٩٤)/١١	المشرف على الزوال لا يعطى (حكم) الزائل
٤٥٥ ، ٤٣٨/٨	المشرف على الزوال هل يعطى (حكم) الزائل
[444]/11-000,000,884//	المشرف على الزوال هلّ يعطي (حكم) الزائل٧٦/٢٠
(٣٩٣)/١١	المشرف على الزوال يعطي (حكم) الزائل
۱۱/۲۸۳, ۳۸۳, ۵۸۳, ۶۸۳	
	المشهور من مذهب مالك أن الغالب مساو للمحقق في (الحك
٣٥٦/٥	المصالح المرسلة لا يجوز بناء (الأحكام) عليها
(۲0)/٣٠	المصالح المرسلة يجوز بناء (الأحكام) عليها
(حكم) الإعتياد فهي المقصودة شرعا	المصلحة إذا كانت هي الغالبة عند مناظرتها مع المفسدة في
7\770	ولتحصيلها وقع الطلب على العباد
٤٠٤ ،(٣٥٥)/٥	المصلحة تكون علما (للحكم) كما يكون (الحكم) علما لها
	المصلحة التي تعارض النص هي من قبيل الأهواء النفسية
٤٠٦/٥	للأهواء في النصوص الدينية
01/573	المضاربة عقد جائز فكان لبقائه (حكم) الابتداء
(٨٣)/٢٨	مطلق (الأحكام) متوجهة في الظاهر للأحياء دون الأموات
١٧٧/٣	المطله ب بالاحتماد (حكم) الله

ظنة الشيء تعطى (حكم) ذلك الشيء	مر
معاوضات يفسد (حكمها) بالغررمعاوضات يفسد (حكمها) بالغرر	31
معاوضة يفسد (حكمها) بالغرر	31
معتبر الظن في صدق الراوي وعدالته وفي العمل (بالأحكام) الشرعية الفرعية ٣٩١/٢٨	
معتوه في (حكم) الصغير	
معتوه كالصبي في (حكمه)	31
معدوم قد يعتبر موجودا (حكما)معدوم قد يعتبر موجودا (حكما)	١١
معدوم قد يعتبر موجودا (حكماً) للحاجة	از
معدوم لا يصلح محلا (لحكم) العقد والإضافة إليه	
عرفة أسباب النزول تكشف عن (الحكمة) الباعثة على تشريع (الحكم) ٥/(١٣١)	
معصية المجاورة لا تنفى (الأحكام)	
معلق بالشرط لا يثبت (حكمه) في بعض المحل بوجود بعض الشرط١٠١٠	
مغلوب غير موجود (حكماً) حيث لا يظهر لمقابلة الغالب	
مغلوب في (حكم) المستهلك	
مغمى عليه (حكم) (حكم) النائم	
مفتي مخبر عن (الحكم) لأ ملزم به	
مفتى مخبر عن (الحكم) والقاضى ملزم بهمفتى مخبر عن (الحكم)	
مفقود (بحكم) الحي ما لم يقم دليل على موته	
مفقود له فيماً يرجع إلى ماله (حكم) الحياة وفيما يعود إلى غيره (حكم) الممات٢٩١/١١	
مفقود يعتبر حيا بالنسبة (للأحكام) التي تضره ويعتبر موقوف (الحكم) بالنسبة (للأحكام) التي تنفعه	
وتضر غيره	
مفقود يعتبر حيا في حق (الأحكام) التي تضره ميتا في حق (الأحكام) التي تنفعه وتضر غيره ١١/(٢٨٩)	ال
نهوم العدد يدل على انتفاء (الحكم) فيما عدا ذلك العدد زائدا كان أو ناقصا٣٢/(١٠٧)	
نهوم الغاية يفيد أن (حكم) ما بعد الغاية يخالف ما قبلها	
نهوم اللقب لا يدل على نفي (الحكم) عما عداه	
مقادير المحصورة التي تلحق بالأعداد وتأخذ (حكمها) في كونها نصوصا في معانيها لا تقبل	
التجوز ولا التخصيص	
مقاصد تعرف من (أحكام) الصحابة وفتاويهم	ال
مقاصد علامات على (الأحكام)	
مقبوض (بحكم) إجارة فاسدة في (حكم) الضمان كالمقبوض (بحكم) إجارة صحيحة . ١٤/٧١٤-	ال
187/77	

المقبوض (بحكم) عقد فاسد يجب رد عينه في حال قيامه
المقبوض (بحكم) عقد فاسد يجب رد عينه في حال قيامه ورد قيمته بعد هلاكه ١٦/١٦
المقبوض على سوم الشراء كالمقبوض على حُقيقة السوم في (حكم) الضمان٢١/(١٦١)
ملك مالك لا يزول عن ملكه إلا بإزالته إياه عنه أو (بحكم) الله بزواله٣٢٩/٢
من استنــــد تملكه إلى سبب مستقر لا يمكن إبطاله وتأخر حصول الملك عنه فهل تنعطف (أحكام)
ملكـــه إلـى أول وقت انعقاد السبب وتثبت (أحكامه) من حينئذ أم لا يثبت إلا من حين ثبوت
الملكالملك
من أفصح بشيء وقبل منه فإذا نواه قبل فيما بينه وبين الله تعالى دون (الحكم) ٢١/٦، [١٤٣]
من أقر بشيء (<u>حكم</u>) عليه بموجبه
من انعقد له سبب يقتضي المطالبة بالتمليك هل يعطى (حكم) من ملك١١ (٧)، ١٠، ١١،
من تعلق به الامتناع من فعل هو متلبس به فبادر إلى الإقلاع عنه هل يكون إقلاعه فعلا بعده للممنوع
منه أو تركا له فلا يترتب عليه شيء من (أحكامه)
من تعلق به الامتناع من فعل هو متلبس به ف با در إلى الإقلاع عنه هل يكون إقلاعه فعلا للممنوع منه
أو تركا له فلا يترتب عليه شيء من (أحكامه)أو تركا له فلا يترتب عليه شيء من (أحكامه)
من جرى له سبب يقتضي المطالبة بالتملي ك هل يعطى (حكم) من ملك١١/(٧)، ١٠- ٦٥٦/٢٧
من جمع بين عقدين مختلفي (ا لحكم) ففي قول يصحان وفي قول يبطلان
من جمع في كلامــــه بيــن ما يتعلق به (ا لحكم) وبين ما لا يتعلق به (ا لحكم) فالعبرة بما يتعلق به
(الحكم) ٣٧،٣٦/٩
من جمع في كلامه بين ما يتعلق به (ا لحكم) وما لا يتعلق به (ا لحكم) فلا عبرة لما لا يتعلق به
(الحكم) والعبرة لما يتعلق به (الحكم) (والحكم) يتعلق به١ / ٤٨٤ - ٢٥/٩ . [٣٥]
من ح <u>صل له</u> ظن قوي (بالحكم) لا يجوز له العدول عنه إلى الظن الضعيف ٢٩٩/٩- ١٣٠/١١
من (حكم) بمعنى استنبط من المنزل فقد (حكم) بالمنزل
من (حكم) التابع أن لا يغير الأصل
من (حكمة) الشرع تغليب التحذير فيما تطلبه الجبلات حتى يتأتى الاعتدال في الإقدام٢٥٥٠
من رجع عن الشهادة قبل أن (يحكم) بها لم (يحكم) بها
من شرط (حكم) الأصل كونه شرعياً
(الأحكام)٢/٥٦٥
من فعل محرمًا بغرض فاسد (<u>فالحكم</u>) ثبوت نقيض مقصوده
من فهم (حكمة) الشارع كان هو الفقيه حقا
م: قد، علم الأصا قبل حصول المقصود بالخلف بطل (حكم) الخلف١٧٣)/١٢

۲۸٦ ،(۲۸۲)، ۲۸۲	من لا ولي له (فالحاكم) وليه
170/17	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
لقول (حكما) أو فتيا١٧٣/٢	من نسب إلى ساكت قولا أو اعتقادا فقد افترى عليه سواء كان هذا ا
	من نوى شيئا يخالف ظاهر لفظه فإن لم يحتمله فلا عبرة بنيته وإه
(184)/7	(الحكم)
حيث هجم موجبا لتغير (حكم)	من هجم فتبين أنه فعل الصواب هل يكون خطؤه في الطريق
(Y 9 <u>E</u>)/1V	المطروق أو لا يضر ذلك
لك (الحكم)٥٢/(١١٩)	من يكون خصما في إثبات (الحكم) يكون خصما في إثبات سبب ذ
(787)/٢٣	من يكون خصما في إثبات (الحكم) يكون خصما في إثبات سبب ذ مناط (الحكم) في نفقة القريب الكفاية
۲۱/[۱۰۳]، ۲۰۹، ۲۳۰، ۱۷۳	
	المنصوص عليه أصل بنفسه يرجع إليه في بابه ويجرى على (حكمه)
(٦٠٠)/١١	منفعة العين في (حكم) العين
عدم بثبوت (ا لحكم) في المستثني	موجب الاستثناء أن الكلام به يصير عبارة عما وراء المستثنى وأنه ين
٤٢٣/٢	لانعدام الدليل الموجب له مع صورة التكلم به
(1)/11-191/7	
۳۵۵ ،(۲۲۰)/۱۱	
۸۲/۶۳۳، [۱3۳]، ۸۱3-	الموقوف يأخذ (حكم) المرفوع إذا كان لا مجال للاجتهاد فيه
	۱۰۹،۱۰۸،٦٩/۳۰
080/1	الموهوم لا يثبت به (حكم) شرعي
(170)/17	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
£Y1 ((£19)/A	
773- A/ · 13 · 713 · [P13]-	النادر لا (حكم) له ١/٧٥٣- ٢/٢٧- ٤/٧٣٧- ٤٢٠/٧ ، ٤٢٢،
	7 090-1111-131-1407-1407-1407-1407-1407-1407-1407-140
(£19)/A	النادر لا يبني (الحكم) عليه وإنما يبني على الظاهر
(£19)/A	النادر من الجنس يلحق بالغالب منه في (الحكم)
٣٧٠/١٧	النافلة تتبع الفريضة في (حكمها)
٤٥٨/١٢	النائم في (حكم) القضاء كالمنتبه
Y\A . Y\E/V	النجاسات إذا عمت البلوي بها يرتفع (حكمها)
[189]/19	النجاسات المتساوية في (الحكم) كنجاسة واحدة
91/19	النجاسة ما دامت في الباطن لا (يحكم) لها (بحكم) النجاسة
[٣0]/١٩	النجاسة المستقرة في الباطن لا (حكم) لها

حن (نحكم) بالظاهر والله يتولى السرائر٨(٣٣٧)	j
لندرة لا يجوز بناء (الحكم) عليها	١
لنذر (حكمه) (حكم) اليمين	
ذر اللجاج (حكمه) (حكم) اليمين	
لنذر المبهم (حكمه) (حكم) اليمين	l
لنذر المطلق (حكمه) (حكم) اليمين	
لنساء شقائق الرجال في (الأحكام) إلا ما خص	
النسب تتبعض (أحكامه)	
سخ (الأحكام) مجمع عليه	
النسخ إنما يقع في بعض (الأحكام) الفرعية	
نسخ (حكم) الأصل لا يبقى معه (حكم) الفرع	
نسخ (حكم) الأصل يقتضي نسخ العلة	
النسيان إن كان مع مذكر ولا داعي إليه فلا يسقط (الحكم) لتقصيره أو لا مذكر مع داع فيسقط	
(الحكم) (الحكم)	
النسيان مرفوع (الحكم) ١٢/(٤١١)، ٤١٨، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٥١، ٢٥١، ٢٥٥، ٩٩٦، ٥٩٦، ٥٩٦، ٥٩٦، ٩٥٥	ı
النفاس بمنزلة الحيض في (أحكامه)	
النفاس كالحيض فيما يتعلق به من (أحكام)	
النقص اليسير لا (حكم) له	
النكاح الفاسد يلحق بالصحيح في (حكم) النسب	
نكاح الكفار (محكوم) بصحته وإن صدر من قاضيهم	
نكاح المحارم له (حكم) البطلان فيما بين الكفار	
النماء المتولد من العين (حكمه) (حكم) الجزء والمتولد من الكسب بخلافه على الصحيح. ١٠٢/١٢	
النهى عن الأسباب المفيدة (للأحكام) يقتضي فسادها	
نوادر الصور يعطى لها (حكم) غالبها	
نوادر الظنون لا يلتفت إليها في تقرير (ا لأحكام) الشرعية١/٥٤٧ مم ٩٩٩٣	
نوط (الأحكام) الشرعية بمعان وأوصاف لا بأسماء وأشكال ٢٣/٢٥- ٥/[٤٤٧]- ٥٨٨/٢٧-	
PY/V37, Y07- YY/YA1, 3A1	
هبة الثواب (حكمها) (حكم) البيع	
الهبة المقيدة بثواب مقدر بيع في جميع (الأحكام)٢٢/(٢٨٦)	
الهدي في (حكم) الأضحية	

£ • 1/Y •	الهدي في (حكم) الضحية
(٣٠٩)/٦	هل إذا تبدلت النية مع بقاء نفس اليد على حالها يتبدل (الحكم) بتبدلها أو لا
	هل تعطى نوادر الصور (حكم) نفسها أو (حكم) غالبها
٣٩٥/١١	
(٣٩٣)/١١	هل المشرف على الزوال يعطى (حكم) الزائل
	هل يجوز تعلق (الحكم) بتحقق سببه دون شرطه
	هل يجوز تعليل (الحكم) الواحد بعلتين
[٢٠٣]/١٦	
	هل يحتج بالقراءة الشاذة في (الأحكام) وتنزل منزلة الخبر
	هل يعتبر الترك بذاته فعلا تترتب عليه (الأحكام) أم لا
	الهم بالفعل له (حكم) الفعل
	هواء البقعة في (حكم) البقعة
(٥٨٨)/١١	هواء المحل (حكمه) (حكم) المحل
	هواء المسجد له (حكم) المسجد
	الواجب استصحاب (حكم) النية دون حقيقتها٢٢/٦، ٢٦، ١٧٩،
	الواجب على الترتيب لا يجوز في (حكم) الشرع العدول عن بعضه إلى بعض
	الواجب في النية استصحاب (حكمها) لا ذكرها
(٣٤٩)/١١	الواجد للشيء بأكثر من ثمن مثله في (حكم) العادم له
(779)/٢٤	الوارث يتصرف (بحكم) الخلافة عن الميت
(779)/٢٤	الوارث يقوم مقام المورث حقيقة (وحكما)
007/11	الواقع في ضمن الشيء كان له (حكم) ذلك الشيء
[074]/11	الواقع في ضمن الشيء له (حكم) ذلك الشيء
٨\٨٢٢، ٢٢٢	الواقع قبل السبب في جميع (الأحكام) لا يعتد به
(071)/77	الواو لمطلق الجمع في (ا لحكم) دون الترتيب في الزمان
178/17	وجدان الأصل بعد التلبس بمقصود البدل لا يبطّل (حكم) البدل
(٣١٩)/٢٩	
(TTV)/T9	وجوب العمل بالظن في علل (الأحكام)
علةعلة	وجود الوصف في بعض الصور مع عدم (ا لحكم) لا يقدح في كون الوصف .
	وجود الوصف في بعض الصور مع عدم (ا لحكم) يقدح في كون الوصف علة
(079)/79	_
٤٩٦/٩	

0 8 9 / 7	الوسائل لها (حكم) المقاصد
YY/11	وصف الذكورة والأنوثة لا تأثير له في الوصف المقتضي (للحكم)
٥٨٠/٢٥	وصف الصبا مؤثر في (الأحكام)
(٤١١)/٢٣	
	وقول الصحابي نهينا عن كذا له (حكم) المرفوع إلى النبي ﷺ
٤٢٣/٢٨	وقول الصحابي نهينا عن كذا يأخذ (حكم) الرفع إلى النبي على
	ولاية الوكيل الخاص أقوى من ولاية (<u>الحاكم</u>)
1 · 1/V	الوهم لا يعتبر في (الأحكام)
(\{\\})/A	يبني (الحكم) على عادة أغلب الناس
(10V)/9	ينخلف (الحكم) لمانع وعند ارتفاعه يعمل الموجب
(٤٢٣)/٣٣	يترجح الخبر الذي قصد به بيان (الحكم) المتنازع فيه دون الآخر
٧٧/٨٧٢	يتكرر (الحكم) عند تكرر العلة
	يجوز اتحاد (أحكام) المتقابلات لجواز اشتراكها في لازم واحد
(104)/4	يجوز الاعتماد في إثبات (الأحكام) على الأخذ بأقل ما قيل
٣٤٦/٢٩	يجوز أن تجعل الأسماء عللا (للأحكام)
(٣٧٣)/٢٩	يجوز أن تكون العلة (حكماً) شرعياً
٤٧/١١	يجوز أن يتوقف (الحكم) في العقود وغيرها لمعنى يطرأ عليها
ث فیها ۱۱۰/[۲۳]، ۶۷، ۸۸	يجوز أن يتوقف (الحكم) في العقود وغيرها لمعنى يطرأ عليها ويحد
(TOV)/Yq	يجوز أن يثبت بعلة واحدة (أحكام) متماثلة ومختلفة
797/79	يجوز أن يجعل نفي صفة علة (الحكم)
(٣٩١)/٢٩	
(7 (7)/ 7 /	يجوز أن يدلنا الله على (الحكم) بأدلة مترادفة
(111)/۲٩	يجوز أن يكون (حكم) الأصل إجماعا
۱۲۳ ،(۱۱۸)/۱۰	يجوز بقاء (الحكم) بعد زوال علته
V0V/YV	يجوز تعليق (الحكم) بشرطين كما يجوز بعلتين
(٣٧٣)/٢٩	يحوز التعليل (بالحكم)
۳۸۰، ۲۱۳/۲۹ - ۱۸۰ م۸۲	يجوز تعليل (الحكم) الواحد بأكثر من علة٢٧
: صوره	يجوز تعليل (حكم) واحد بعلل متعددة كل صورة بعلة بحسب تعدد
(170)/V	يحال (بالحكم) على السب المعلوم
(TV9)/0	يحدث للناس في كل زمان من (الأحكام) ما يناسبهم
ξ11/A	(يحكم) بالغالب ما لم يظهر خلافه

(يحكم) لعقود الكفار بالصحة وإن لم توافق الإسلام فإذا أسلموا أجرينا عليهم (أحكام)
المسلمين
يدخل النادر في (حكم) العام
يرجح الخبر الناقل عن (حكم) الأصل على المقرر له
يرجع القياس بقوة دليل (حكم) الأصل
يرجح القياس الثابت (حكم) أصله بالنص على القياس الثابت (حكم) أصله بالإجماع ١٨٦/٢٩
يرجع من القياسين المتعارضين ما ترجع دليل (حكم) أصلب على دليل (حكم) الأصل
الآخرالأخر
يرجح من القياسين المتعارضين ما دليل (حكم) أصله أقوى من دليل (حكم) الأصل الآخر ٢٩/(١٨٦)
يرجح من القياسين المتعارضين ما يكون دليل (حكم) أصله أقرى من دليل (حكم) الأصل
الآخر١٨٥/٢٩
يرجح الناقل عن (حكم) الأصل على المقرر (لحكمه)
يرجح النص الناقل عن (حكم) الأصل على المقور له
يزول (الحكم) لزوال شرطه
يستحيل (الحكم) بالنقيضين
يستوي في الوصايا (حكم) المتقدم والمتأخر
يشترط في (الحكم) التكليفي علم المكلف به
يصح التعليل (بحكمة) مجردة عن وصف ضابط لها
يصح تعليل (الحكم) الثبوتي بالعدم
يطلب بالقياس (حكم) ما ليس منطوقا به
يعذر بالنسيان إذا لم يكن معه حالة مذكرة ينسب معها لتقصير وإلا لم يترتب عليه (حكم)١٢/(٤٤٥)
يعطى الفرع (حكم) الأصل
يعطى للدوام (حكم) الابتداء فيما يمتد
يعطى المتأخر (حكم) المتقدم
يعطى المتقدم (حكم) المتأخر
يعطى المعدوم (حكم) الموجود
يعطى المعدوم (حكم) الموجود ويعطى الموجود (حكم) المعدوم .٥٤٨/١٠ - ١١/[٢٥٩]، ٢٨١،
۳۵۰،۲۹۰
يعطى الموجود (حكم) المعدوم
يعطى الموجود (حكم) المعدوم والمعدوم (حكم) الموجود ١٠/ ٥٥٢، ٥٥٣ - ٢٨٣/١١ - ٢٥٥-
717/17

ض	يقده (الحكر) التكان على البغير عند التعاد
ما لا عرف للشرع فيه (فيحكم) فيه بالعادة ٢٧٤/٨،	
^ 6 \ /\\	7V7
097/77	
(٣٣٥)/٢٩	
Ψον/۲٩	
(1.4)/14	
(۷٥٣)/٣٣	يمتنع نسخ (الحكم) المعلق بالتأبيد
[٦٣٧]/٨	يمنع في (حكم) الدين اعتماد الحزر والتخمين
في أول الاسم	اليمين إذا تعلقت باسم استقر (حكمها) بالدخول
٠٢٠(٣٢٥)، ٢٢٥، ٨٢٥	اليمين لا تأثير لها في تغيير (الأحكام)
(074)/1	اليمين لا تغير (الأحكام)
[074]/٢٠	
Ψ· ٤/V	
(11A)/1	ينتفي (الحكم) لانتفاء سببه
الحكم)الحكم)	
الخصلة الواحدة١٠(٥٦٠)	*
٧٣ ،٦٩/٧	
(حكميا)(۲۳۳) د ۲۳۵	
-	
<i>ىكى</i>	-
ية نمال ينزل منزلة العموم في المقال ٤٦٣/٣٢	ترك الاستفصال في (حكايات) الأحوال مع الاح
	ترك الاستفصال في (حكاية) الحال مع قيام الاحت
# 12	٤١١،٤١٠، [٣٩٩]/٣٠
أحكامهم فهو حقأحكامهم فهو	جميع ما (يحكي) في القرآن من شرائع الأولين و
أضرب الشرع عن الاستفصال فمطلق كلامه لعموم	
(٣٩٩)/٣٠	
الاستدلال٣٣/(١٦٤)	
ن حجة	
(811)/11	
خ	شرع ر <u>وحي</u> ، روي الله عادا الأوار (حكم) مقد الماء بنسع
,	سرع من قبلت سرح له إذا ر <u>احتي</u> ، معرزا رحم يست

£79/17-(££1)/10	الفسوخ (تحكي) العقود
777, 777, 077, 777, 137, 037	القضاء (يحكي) الأداء١ ٤٧٣/١ - ١٧ / [٢٢٧]،
(V4)/Y4	قول المجتهد لا أعلم مخالفا ليس (حكاية) للإجماع
على صحة (المحكي) وصدقه٢٨/(١٩٧)	كل (حكاية) وقعت في القرآن ولم يقع معها رد فذلك دليل
[197]/YA	كل ما لم يرده القرآن من (الحكايات) فهو حق

حلف

(1 44)/10	(الاستحلاف) يترنب على دعوى صحيحه
(TVV)/Yo	
يكون (حالفا) به إذا أقسم به ٢٠/٢٠٠	الأصل أن كلّ ما كان من صفات الله تعالى التي استحقها لذاته فإنه
٥٤٩ ، ٥٤٨ ، [٥٤٣] / ٢٠	الأصل في (<u>الحلف</u>) المتعدد تعدد موجبه
• 7 \ 753 , 3 4 3 , (770) , 100	أيمان (الحالفين) لا تغير شرائع الدين
٥٢٩/١٣	تجري النيابة في (الاستحلاف) لا (الحلف)
٣٧٨/٢٥	(التحليف) يراد للامتناع من شيء أو الحث عليه
YY1/YY	التعليق بالشرط يختص بالإسقاطات المحضة التي (يحلف) بها
٣٠٠/١	(الحالف) كل من توجهت عليه دعوى صحيحة
٠٨٤ ، ١٩٠٥ ، [٥٧٥] ، ١٩٨٣ ، ١٨٥	(<u>الحالف</u>) لا يحنث بفعل بعض (<u>المحلوف</u>) عليه
٣٧٨/٢٥	الحكم للإنسان (بحلف) غيره مع عدم تعلق الخصومة به ممتنع
ى نية صاحب الحق وإن كان عند غير	(الحلف) إذا كان عند الحاكم فالنية نية الحاكم وهي راجعة إل
ξVξ/Υ·	الحاكم فالنية نية (<u>الحالف</u>)
(011)/۲・	(<u>الحلف</u>) بجميع أسماء الله وصفاته لازم
قع ولا تتعدد الكفارة ٢٠ ٥٤٣/٢٥	(ا لحلف) الواحد على المتعدد يوجب تعلق الحنث بأي واحد و
[044] (040/1 - 177/040)	العجز عن إيقاع (<u>المحلوف</u>) عليه مبطل لليمين
٥٨٤ ،(٥٧٥)/٢٠	في كل شيء لا يحنث (ا لحالف) ببعض ما (<u>حلف</u>) عليه
ل من يدعي الفساد والحرام منهما إلا	القول قول من يدعي الصحة والحلال منهما ولا يلتفت إلى قو
ي الصحة وكان القول قوله٣٢١/٢	أن يكون له وعليه البينة فإن لم تكن بينة (أحلف) الذي يدع
لم٠٥٠ [٣٩١]	كل (حلف) على البت إلا على نفي فعل الغير فإنه على نفي الع
٣٩١/٢٥	كل ما جاز للإنسان أن يشهد به فله أن (يحلف) عليه
حق له۲۰ [۳۸۰]	كل ما جاز للإنسان أن يشهد به فله أن (يحلف) عليه إذا كان ال
۳۷۰ ،(۳۷۱)/۲۰	كل ما جازت الشهادة به جاز (ا لحل ف) عليه ولا ينعكس
، إذا ظهر فلا عود من الناكل ٢٠٠٠/٢٠٠٠	كل نكول يتعلق به حق (<u>حلف</u>) (<u>حالف</u>) بعد النكول فذلك النكول

٥٤٣/٢٠	كل يمين (حلف) عليها على وجه الأمر ففيها الكفارة إذا حنث.
	لا (تحليف) في الحدود
TAO/YO	لا (تحليف) في الحدود اتفاقا
٤١٠/٢٥	لا يجوز (إحلاف) الإنسان على غيره
٣٩١/٢٥	لا (يحلفُ) أحدَّ عن غيرهلا
٤٠٩/٢٥	لا (يحلف) أحد في حق ليس له فيه مدخل
٤١٠/٢٥	لا (يحلف) الصبيان في شيء
٤٣٨/٢٥	لا (يستحلف) في الحدود إلا في السرقة
٤٢٦ ، ٤٢٣/٢٥	لا (يستحلف) في الحدود بالإجماع إلا إذا تضمن حقا
({\$77)/٢٥	لا (يُستحلف) في شيء من الحدود
٤٣٣/٢٥	لا (يستحلف) في شيء من الحدود إلا في حد القذف
٥٦٨ ، ١٥٦٧ ، ١٤/٧٠	ما لم يلزم بنذره لا يلزم به ش <i>يء</i> إذا (<u>حلف</u>) به
٠١٧ ، ٤٩٠ ، ٤٨٣/٢٠	مبنى اليمين على نية (ا لحالف)
	المجنون لا (يحلف)
(٤٧٣)/٢٠	مقصود (ا لحا لف) معتبر في اليمين
	من (حلف) بغير الله لم يكن (حالفا)
نمارة۲۰(۷۲۰)	من (حلف) على ترك مندوب أو فعل مكروه سن حنثه وعليه كا
وكفارة۲۰(۵٦١)	من (حلف) على ترك واجب أو فعل حرام عصى ولزمه الحنث
بالحنث وعليه به الكفارة ٢٠/٢٠،	من (حلف) على فعل واجب أو ترك حرام أطاع باليمين وعصى
	۱۲۵، ۸۲۵
[071]/7	من (حلف) على معصية لزمه الحنث والكفارة
(071)/۲・	من (حلفً) على معصية ينبغي أن يحنث نفسه ويكفر عن يمينه.
٠٠٠٠ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٤٦٣ ، ٢٢٥ ، ١٢٥	من (حلف) على معصية ينبغي أن يحنث ويكفر
(071)/۲・	من (حلف) ليفعلن معصية لزمه الحنث والكفارة
٣٥٤/٢	من قوی سببه (<u>حلف</u>) واستحق
({.4)/٢٥	من لا يقبل إقراره لا (يحلف)
٤١٤،[٤٠٩]/٢٥	من لا يقبل إقراره لا (يستحلف)
({ ((((((((((((((((((من لا يؤاخذ بإقراره لا (يحل ف)
٤٠٩/٢٥	(یحلف) کل من توجهت علیه دعوی صحیحة
اللفظ ولا غير ظاهره رجع إلى سبب	 يرجع في الأيمان إلى النية فإن لم ينو (الحالف) شيئا لا ظاهر
£V£/Y·	اليمين

SVW/Ve to the operation of attaining to the transfer to the tr	
يرجع في اليمين إلى نية (الحالف) إن احتملها اللفظ ولم يخالف الظاهر أو خالفه وكان مظلوما . • ١٣/٢٠ المان من الحالف المان عند المان الم	
اليمين تتقيد بمقصود (الحالف) اليمين على نية (الحالف)	
اليمين على يه (الحالف)	
اليمين على نية (الحالف) إذا كان مظلوما وإذا كان ظالما فعلى نية (المستحلف) ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
اليمين على نية (الحالف) إلا في حق الآدمي على نية (المستحلف)	
اليمين على نية (الحالف) إلا في حق الآدمي فعلى نية (المستحلف)	
اليمين على نية (المستحلف)	
اليمين لا تغير حكم (المحلوف) عليه	
اليمين محمولة على لغة (الحالف) وعلى نيته	
حلق	
•	
الفطر مما دخل من الفم ووصل إلى (الحلق) والجوف	
كل ما وصل إلى الجوف أو (الحلق) أو الدماغ من مائع وغيره يفطر	
لا يفسد الصوم ما يصل إلى الجوف بغير (<u>الحلق</u>)	
حلل	
اتباع الإمام في (محل) الاجتهاد واجب	
الإجارة المضاّفة صحيحة وتلزم قبل (حلول) وقتها	
الإجازة إنما تصح في (محل) يصح إنشاء البيع فيه	
الإجازة بمنزلة العقد في حقّ (المحل)	
اجتماع (التحليل) والتحريم في عين واحدة محال	
اجتماع (الحلال) والحرام	
الأحل لا (بيجاً) قبل وقته	
أدنى درجات فعل النبي ﷺ (الحل)	
إذا اجتمع (الحل) والحرمة في (المحل) يترجح جانب الحرمة في الابتداء والانتهاء٨٧٨٨	
إذا اجتمع (الحلال) والحرام رجع الحرام	
إذا اجتمع (الحلال) والحرام غلب الحرام ١٧٣، ٥٩/٠ ، ١٥١ - ١٤٣/٤ ، ١٥١ - ١١٠/٧ ، ١١٠ -	
٨/٢٧٣، ١٨٣، [٥٨٣]- ٩/٠٨١، ١٩٢، ١٢١، ٢٢٢، ٢٢٢، ٥٢٢، ٢٥٤، ١٥٥-	
1/111-11/991, 007, 707-17/001-17/007	
إذا اجتمع (الحلال) والحرام غلب الحرام (الحلال)	
إذا اجتمع عبادتان من جنس واحد في (محل) واحد أجزأ الركن عن الواجب١٧٠/(٣٠٧)	
<u> </u>	

رم الكل٨(٣٨٥)، ٣٨٨	ذا اختلط الحرام (بالحلال) والتمييز غير ممكن يح
	ذا اختلط (الحلال) بالحرام (والحلال) غالب يحتج
and the same of th	ذا اختلف الحكم بالنظر إلى الفعل أو (المحل) فأيد
<i>ي</i> ء أو (<mark>حله</mark>) أو حرمته وكان لازم ذلك تغير أصل	إذا استصحبنــا أصلا أو أعملنا ظاهرا في طهارة شم
ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	آخر يجب استصحابه أو ترك العمل بظاهر آ
V٣/٢	الصحيح
)۸ (۵۸۳)، ۹۸۳	إذا استوى (ا لحلال) والحرام يغلب الحرام (<u>الحلال</u>
111/V	إذا أشكل جهة (الاستحلال) لم (تحل) الإصابة
جبا للعموم	راب العام إلى (محل) قابل للعموم انعقد مو-
ن هو عليه والآخر متعلق بعين من هي له قدم الحق	إذا تزاحم حقان في (محل) أحدهما متعلق بذمة مر
(٤٣٨)/١٣	المتعلق بالعين على الآخر
إذا زال الاتصال٢٦/[١٧٧]	إذا تعذر القصاص لاتصال (محله) بغيره فلا يمنع
	إذا جرى الملك في الأعيان أو المنافع اعتبر (ا لمح ا
0 • 1 / 7 8	إذا (حلت) ذبائحهم (حل) نكاحهم وما لا فلا
ى طلب (ا لحلال) سبيلا فلهم أن يأخذوا منه قدر	إذا طبــق الحـــرام الزمــان وأهله ولم يجدوا إل
(077)/٣	الحاجة
: نادرا جاز استعمال ما يحتاج إليه ولا يقتصر على	إذا عم الحرام قطرا بحيث لا يوجد فيه (حلال) إلا
(074)/#	الضرورة
[189]/78-177/1	إذا فات (محل) الوصية بطلت
۸٧/٢٤	إذا فات (محل) الوصية بطلت الوصية
1.9/78	إذا فات (محل) الوصية تبطل
سادف (<u>محله</u>) لا يكون موجبا للخلف ١٣٦/٢٧	إذا لم ينعقد السبب موجبا للأصل باعتبار أنه لم يع
(1V)/10	إذا وجبت قيمة المتلف اعتبر (بمحل) الإتلاف
ىلة صالحة له ويمكن أن يكون الأثر معلولا لغيره	إذا وجدنا أثرا معلولا لعلة ووجدنا في (محله) ع
لأثر على تلك العلة المعلومة أم لا ٧/(١٢٥]	لكن لا يتحقق وجود غيرها فهل يحال ذلك اا
جب حمله على العموم	إذا وردت صيغة العموم في (محلٍ) يقبل العموم و
مها إلى تمام متعلقها٦/١٨٧	إذا وقعت النية في (محلها) وجب استصحاب حكم
ع (أحل) مما أذن فيه المالك٢٧٠٠٠٠	إذن الشرع أقوى من إذن المالك فما أذن فيه الشر
<u> </u>	ارتكاب الحرام لا يحرم (الحلال) الذي كان قبله.
· V Y / 9	الأسباب الشرعية لا تصح بدون (المحل)
(المحل)(۵۳۰	الأسباب الشرعية لا تصير أسبابا قبل الوصول إلى

م المترتبة عليها٩٢٠	الأسباب الشرعية لا تؤثر شرعا إلا في (محل) صالح للأحكا
٤٤٣/٧	الاشتباه في (محله) عذر
٧/٢٥١، [٧٣٤]، ٤٤٤	الاشتباه في (محله) معذور فيه
۳۳٦/۲	الأشياء على الطهارة ما لم يوقن المرء بنجاسة (تحل) فيها
، الله سبحانه وتعالى فيها التحريم فتعود	الأشياء كلها على طلقهـا وعلـــى (حلها) حتــــى يحــدث
(٣٤٦) ['] /٦	حراما
ترم للغير المنع في التصرف٣٥/١٠	الأصل أن في كل تصرف حصل في (محل) مشغول بحق مح
278/7837/373	الأصل (حل) جميع الحيوانات
٤٧٥/٢٤	
والإباحة ٦/(٣٤٦)	الأصل في الأشياء التي لا ضرر فيها ولا نص تحريم (الحل).
707, 177- 31\777, 377, 777	الأصل في الأشياء (الحل) ٣٦٣/٦، [٣٤٥]، ٣٥٤،
٣٥٥/٦	الأصل في الأشياء (الحل) والإباحة
7/[133], 833, 403, 853, 643	الأصل في الأطعمة (<mark>الحل</mark>)
۳٤٧/٦	الأصل في الأعيان (الحل)
ب الجابر أو الزاجر ما أمكن٢٦/[٢٩]،	الأصل في الجناية الواردة على (<u>محل</u>) معصوم اعتبارها بإيجا
	0913 3.7
P1\\\\\- 37\(\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	الأصل في حيوان البحر (<u>الحل</u>)
٥٦٥/٩	الأصل في الخبائث الحرمة وفي الطيبات (<mark>الحل</mark>)
({{\ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	الأصل في الطعام والشراب (ا لحل)
٣٧٤/١	الأصل في الطيبات (الحل)
٣٦٩/٦	الأصل في العادات (<mark>الحل</mark>) والإباحة
r\(\mathref{\pi}\rangle\)	الأصل في العادات (<mark>الحل</mark>) والإباحة إلا بدليل
٤٥٨/٢٤	الأصل في كل مستطاب (<u>الحل</u>) وفي كل مستخبث التحريم
({{133})	الأصل في المطعوم (ا لحل) إلا ما استثني
(*V*)/\(\tau\)	الأصل في المعاملات (الحل) حتى يرد دليل المنع
	الأصل في المعاملات (<u>الحل</u>) والإباحة
(ΥV·)/٦	الأصل في المعاملات كلها (الحل) إلا ما قام الدليل على منعه
	الأصل في المنافع (الحل) وفي المضار الحرمة
	صل ما هو مضرة التحريم وأصل ما هو منفعة (ا لحل)
(117)/17	صل مال كل امرئ محرم على غيره إلا بما (أحل) به
£AV/YV	أصل المضار التحريم والمنافع (الحل)

(188)/٣٠	أصل المنافع (التحليل) وأصل المضار التحريم
7.4/77	إضافة الحرمة إلى العين نفي (للحل)
حليل) المحرم٧/(٢٧٥)	اعتبار الحاجة في تجويز الممنوع كاعتبار الضرورة في (تــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
(1V)/10	الاعتبار في الضمان إنما هو (بمحل) التلف
(٣٢٣)/٣٢	الاقتصار (محل) البيان يفيد الحصر
ام بالاجتهاد ويتصدق بذلك المقدار١٤/(٢١٥)	إن اختلط المال (ا لحلال) بالحرام فعليه أن يعرف قدر الحر
ن التحريم إلى (الحل) بالعكس ٧/ ١١٠-	الانتقال من (ا لحل) إلى التحريم يكفي فيه أدنى سبب وم
	٥٦٠/٢٧
(181)/10	إنما تصح الإجازة في (محل) يصح إنشاء البيع فيه
(٣٣٣)/١٠	أيما يشترط كون (ا لمحل) (محلا) عند وجود الشرط
	إنما يطهر الجلد بالذكاة إذا كانت في (المحل) من الأصا
	اهتمام الشارع بالانتقال من الحرام إلى (الحلال)
(198)/9	الحرام
ل أبدا يحرم الجمع بينهما٢٣/(٣٧٧)	أيما امرأُتين إذا فرضت إحداهما ذكرا لم (يحل) للأخرى
TYV/A	الباطل لا يتوصل به إلى (حل) ما حرم
۲۱/[۷۵۰]، ۲۶	. الباغي لا (يحل) دمه إلا الحرب أو الصيال
001/77	. بي
(00V)/Y7	. ي <u>- ق</u> الباغي لا (ي <mark>حل</mark>) دمه غير حرب أو صيال
(٣٣٣)/١٠	
(۱۳۷)/۱۲ -٣٤٦/٢	
TTV .TTE/1	بدون (ا لمحل) لا يثبت الحكم
TTE/1•	بطلان (المحلية) للجزاء يبطل اليمين
لا برضا بقية الشركاء١٤. (١٣٢)	بعض الشركاء لا يملك التصرف في (المحل) المشترك إ
r··/1	البيع (الحلال) هو مقابلة مال متقوم بمال متقوم
[۲۲۷]/۲۱	بيع الخيار دائر بين (الانحلال) والأنعقاد
779/71	بيع الخيار (منحل)
(۲۲۷)/۲۱	بيع الخيار (<u>منحل</u>) أو منبرم
(۲۲۷)/۲۱	بيع الخيار (منحل) أو منعقد
٤٧٧/١	بيع الخيار هل هو (<mark>منحل</mark>) أو منبرم
١٧٤ ، ١٧٢/٩	بيع لا ينفذ بدون (<u>المحل)</u>
19/1•	تأجيل (الحال) وتعجيل المؤجل

(٣٣٣)/١٠	ت (محل) الشرط يبطل الشرط
ل) كمــــا أن (ا لحل) المتوقع لا يؤثر في منع (ا لحل)	التحريم المتوقع لا يؤثر في الحال عـــدم (الح ر
[277] (277)	في الحال
ل الله تعالى أخص	التحريم (والتحليل) ليس إلى الناس وإنما هو إلى
على نفي الحكم عما عدا (<u>محل)</u> الصفة ٣٢/(٧٤)	تخصيص الحكم بصفة من أوصاف الشيء يدل
٤٥١/٢٠	التداخل إنما يكون عند اتحاد (المحل)
	التراضي يقتضي (الحل)
(oAV)/YV	التسمية والحيلة لا تجعلان الحرام (حلالا)
ر والصفةر	تشترط المماثلة في القصاص في (المحل) والقد
P\(1V1)- \(\rangle 1\rangle 7\rangle 7\rangle 7\rangle 1\rangle 1\rangle 1	التصرف إذا لم يصادف (محله) يكون لغوا
محلية) شرعامحلية) شرعا	التصرف الشرعي لا وجود له بدون الأهلية (وال
سرعاً ٩/(١٧١)	التصرف الشرعي لا وجود له بدون (المحلية) ش
) يكون ملحقا بالعدم۲۲۲، ٦٤٢ ، ٦٤٢	التصرف الصادر من غير الأهل وفي غير (محله)
(1٧1)/9	التصرف المصادف لغير (محله) يلغو
٩/[١٧١]، ٨٨٤ - ١/٢٧١، ٣٧١	التصرف المضاف إلى غير (محله) باطل
حق أو يبقى وإنما يبطل الزائد خاصة٣٩٧/٣	تعدي (<u>محل</u>) الحق إلى غيره هل يبطل به المست
۳۳۷ ،۳۳٤/۱۰	التعليق لا يبطل بفوات (<u>المحل</u>)
۱۱/(۳۳۳)، ۲۳۷	التعليق هل يبقى مع زوال (المحلية)
(٣٨٥)/٨	تغلب جهة الحرمة على جهة (<u>الحل)</u> احتياطا
(OAY)/YV	تغيير الاسم لا يؤثر في (تحليل) الحرام
ؤثر في تحريم (الحلال)	تغيير الاسم لا يؤثر في (<u>تحليل</u>) الحرام كما لا يا
إقامة الحياة فهو مأمور به من هذه الجهة ٥/(١١٥)	التمتع بما (<u>أحل</u>) الله خادم لأصل ضروري وهو
7.0/70	التناقض غير مقبول إلا فيما كان (<u>محل</u>) الخفاء .
(محالها) وشروطها۲۷(۳۲۷)	ثبوت الأحكام في الشريعة يتوقف على حصول ا
جاعل (منحلة) من جهة العامل٢٢/[١٧٣]	الجعالة بعد الشروع في العمل لازمة من جهة الـ
(%77)/٢٤	جميع صيد البحر (<u>حلال</u>)
(%77)/\%	جميع ما ف <i>ي</i> البحر (تحل) ميتته
ضمان	
٨/(١٢)	*
(TAY)/\lambda	
٤٨٥/١	(ا لحال) لا يتأجل بالتأجيل

(٣٨٨)/١٦	(ا لحال) يقبل التأجيل
707/17 -[TV0]/A -97 .40/7	الحرام لا يحرم (الحلال)
(TV0)/A	الحرام لا يفسد (الحلال)
ΨΥ٦/Λ -97 ,90/Y	الحرام يحرم (الحلال)
070/77	الحطيطة من الدين بشرط تعجيله قبل (حلوله) حرا
ov1/18	حق الله لا يسقط (بمحاللة)
	الحق الثابت في (محل) مقصور عليه لا يبقى بعد ف
[٣٠٥] (٢٩٩/٩	الحق الضعيف لا يعدو (محله)
١٧٣ ، ١٧١/١٠	الحق لا يبقى بعد فوات (محله)
	الحق الواحد لا يجوز أن يثبت في (محلين) مختلفيا
[AV]/\٣	الحق الواحد يجوز أن يثبت في (محلين)
(محل) تقدم حقوق العباد على حقوق الله	حقوق الله تعالى مع حقوق العباد إذا أجتمعا في (
	تعالى
**************************************	حكم الحاكم لا (يحل) حراما ولا يحرم (حلالا)
لى من علمهلى من علمه	حكم الحاكم لا (يحل) حراما ولا يحرم (حلالا) ع
(٣٠٥)/٢٩	الحكم في (محل) النص هل ثبت بالعلة أو بالنص
171/4	الحكم لا يثبت بدون (المحل)
(045)/11	(الحل) أسهل من العقد
لب على الظن سلامته٢٦/(٤٧٨)	(حل) أنواع اللعب الخطرة من الحاذق بها حيث غا
198/9-(1.9)/V	(الحل) لا يثبت بالشبهة
	(الحل) هو الأصل في الأشياء
	(الحل) والحرمة لا يجتمعان في (محل) واحد
[700]/\tau	(الحل) والعقد لأهل الشوكة مع أهل الاجتهاد
Y£•/1	(الحلال) بين والحرام بين
(TV0)/A	(<u>الحلال</u>) (<u>حلال</u>) لا يفسده مجاورة الحرام له
الحرام في دار الإسلام حرام في بلاد الكفر ٩ / ١١٤	(الحلال) في دار الإسلام (حلال) في بلاد الكفر وا
(٣٧°)/A	(الحلال) لا يحرم بملاقاة الحرام
(٤٢٩)/١٧	حيث ما (حل) المسلمون لزمهم إظهار شعائرهم
ر (<u>محلین)</u> (محلین)	الدوران في (محل) أرجح في العلية من الدوران في
(FAV)/17 -019 (07A/18	الدين (الحال) لا يتأجل بالتأجيل
٣٧٩/٧	الرخص لا تتعدى (محلها)

۳۷۹/۷	الرخص هل تتعدي (محلها) أو يجب أن تقصر عليه
ِن إلا عند تحقق خوف الهلاك ٣٤٧/٧،	الرخصة في الإقدام على ما لا (يحل) بسبب الإكراه لا تكو
	137, [307], 007-71/770
١٢٨/٢٦	الرخصة لا تتعدى (محلها)
(٣٧٣)/٧	الرخصة هل تتعدى (محلها)
٤٣٠/١	الرخصة هل تتعدى (<mark>محلها</mark>) إلى مثل معناها أو لا
٣٧٦/٨	الزنا لا يحرم (الحلال)
(٦٣٥)/٢٧	السبب إذا لم يصادف (<u>محله</u>) لا ينعقد سببا
٧٢/٤٢٢، ٩٢٢، [٥٣٢]، ٢٤٢	السبب إنما يؤثر شرعا في (<u>محله</u>)
كمة غير مشروع ولا أثر له ٣٣٦/٢٧	السبب الذي لا تعلم حكمته لعدم قبول (<u>المحل)</u> لتلك الح
¬٣٧/٢٧	السبب كما هو إنما يؤثر شرعا في (<u>محله)</u>
(٦٣٥)/٢٧	السبب لا يعمل إلا في (<u>محله</u>)
(٦٣٥)/٢٧	السبب لا يفيد الحكم إلا في (<u>محله</u>)
تم يحتمله۲۷/(٦٣٥)	السبب يوجب المسبب إذا احتمله (<u>المحل)</u> ولا يوجبه إذا ا
۱۱-۱۱/۱۷۱، [۱۷۷]، ۱۸۱- ۱۱/۹۴۳	السنة إذا فات (محلها) سقط الطلب بها ١٧٢/٩ ، ٧٤
١٧٣/١٠	السنة إذا فات (محلها) سقطت
(۲٤١)/٩	الشبهة ملحقة بالحقيقة في (<u>محل</u>) الاحتياط
ىو مستخبث ٩/(٥٧٣)	الشرع إنما جاء (ب إحلال) ما هو مستطاب في الطبع لا بما ه
\T\/\Y\	الشيء كما لا يثبت في غير (محله) لا يبقى عند فواته
189/78-181 ([171]/1	الشيء لا يبقى بعد فوات (المحل)
(<u>حلالا</u>)٤٢/[٢٢٥]، ٥٣٥، ٠٤٥، ٠٥٥	الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا (أحل) حراما أو حرم
(٦٠٧)/٢٧	صيغة لا (ي حل) صيغة نهي صريح
ن يمنع مانع من نص أو إجماع ١٥/(٢٢٥)	الضابط في الشروط التي لم تحرم (<u>الحلال</u>) بأصل الشرع إلا أ
18./1	طريان (ا لحل) البات على الموقوف يبطله
1V E / 9	الطلاق لا يكون بدون (<u>المحل</u>)
١٧٢/٩	الطلاق لا يكون بدون (المحل) أخص
(٦١)/A	الظلم لا (يحل) إقراره
١٠٨/٨	الظلم يجب إعدامه ولا (يحل) تقريره
١٧٣/١٠ - ١٧٤ ، ١٧٢/٩	العبادة إذا فات (محلها) الذي علقت به سقطت
واجبات أو يقر البدع في دين الله أو يشيع	العرف المصادم للنصوص الذي (ي <u>حل</u>) الحرام أو يبطل ال
	الفساد والضرر في دنيا الناس فلا اعتبار له ولا يجوز أز

ـــروض لا تراد لأعيانهــا وإنما تراد لمنافعها ومتعلق تصرفات الخلق في الأعيان (محال) منافعهم	ال
منها	
د الجعل قبل الشروع في العمل (منحل) من جهة العامل والجاعل وأما بعد الشروع في العمل	عة
فلازم من جَهة الجاعل و(منحل) من جَهة العامل	
يقد في أيام الخيار (منحل)	ال
يقدة إذا جمعت (حلالاً) وحراما غلب جانب الحرمة وبطلت كلها	
لل المختلفة لا يمتنع أن توجب في (المحال) المختلفة حكما واحدا١١٤/٢٧	
ضيلة المتعلقة بذات العبادة أولى من الفضيلة المتعلقة (بمحلها)١٧٧/١٧٠	
عل في (محل) مباح لا يكون سبب وجوب الضمان	
ى ي بىلى	
عل يتعدد بتعدد (المحل) حكما وإن كان متحدا حقيقة لتعدد أثره	
ات (المحل) مبطل للكفالة	
ات (المحل) يبطل اليمين	
ناصرة لا تتعدى (محلها) ليقاس عليه غيره	
عدة الشرع غالبا أن الانتقال من (الحل) إلى التحريم يكفي فيه أدنى سبب ومن التحريم إلى (الحل)	
بالعكسبالعكس	
ناعدة الشرعية أن الانتقال من (ا لحل) إلى الحرمة يكفي فيه أدنى سبب ومن الحرمة إلى (ا لحل)	ال
بالعكس	
عدة الشك بعد تجاوز (ا لمحل)	قا
ساء القاضي في (محل) الاجتهاد يرفع الخلاف	
مية العين موقوفة على (محلها) لا تتعداه	
نول قول من يدعي الصحة (والحلال) منهما ولا يلتفت إلى قول من يدعي الفساد والحرام منهما إلا	
أن يكون له وعليه البينة فإن لم تكن بينة أحلف الذي يدعي الصحة وكان القول قوله٣٢١/٢	
ام المبيح في (<u>المحل</u>) يوجب مع التحريم شبهة في إسقاط العقوبة٧/(٤٤٥)	قی
اف التشبيه تفيد العموم في (محلّ) يقبله	
ئرة الحرام واستواء (ا لحلال) والحرام يوجب تغليب حكمه في المنع٣٦٥/٢	2
ك اهة تشتد بكثرة الحرام و تخف بكثرة (الحلال)٧٢٩٤	31
ل أحد أولى بماله ولا (يحل) إلا بإذنه١٣٠/(٩٩٥)	ک
لَّ أمر لا (يُ <mark>حلِ</mark>) إلا بملك أُو نكاح فإنه لا يحرم بش <i>يء حتى</i> ينتقض النكاح والملك٣١٨/٢	5
ل أمر (يحل) بغير نكاح ولا ملك إنما (يحل) بالإذن فيه	ک
ل امرأتين بينهما من القرابة أو الرضاع ما يمنع تناكحهما لو قدرت إحداهما ذكرا فلا يجوز الجمع	5
بينهما في العقد ولا في (الحل)	

تزويج كان على وجه (ا لحلال) يصيب صاحبه امرأة فهو بمنزلة التزويج (ا لحلال)٢٣/(٤١١)	کل
تصرف يقبل التعليق يصح إضافته إلى بعض (محله) وما لا فلا	کل
حيلة تنصب لإسقاط ما أوجبه الله أو (تحليل) ما حرمه فهي باطلة١٣١/(٣٧١)	کل
دين (حا <u>ل</u>) إذا أجله صاحبه صار مؤجلا	کل
دين (<u>حل</u>) أجله لم يصر مؤجلا بتأجيله	کل ،
ذكر فات (محله) لا يؤتى به في غيره ١٧٢/، ١٧٤ . ١٧١/١٠ ، ١٧١، (١٨١)	
ذكر فات (<u>محل</u> ه) لم يأت بهذكر فات (١٨١]	
ذكر فات (<u>محل</u> ه) لم يؤت به	
سبب (يتخلل) به من الإحرام قبل استيفاء موجبه يختص بالحرم	
شيء أبين عنّ حي مما (تحله) الحياة فهو ميت	
شيء (حلال) إلا ما جاء النص بتحريمه	
صفقة وقعت (بحلال) وحرام بطلت الصفقة كلها	
صفقة وقعت (بحلال) وحرام لا تجوز في البيوع	
طيب (حلال)	
عمل في الإجارة يختلف باختلاف (المحل) فللأجير فيه خيار الرؤية	کل ۔
ما حرم التصريح به لعينه فالتعريض به حرام كالكفر والقذف وما (حل) التصريح به أو حرم لا	
لعينه بل لعارض فالتعريض به جائز كخطبة المعتدة	
ما حرم التصريح به لعينه فالتعريض به حرام وما (حل) التصريح به أو حرم لا لعينه بل لعارض	
فالتعريض به جائزفالتعريض به جائز	
ما حرم الشارع تملكه والانتفاع به لا يصلح أن يكون (محلا) للملك	کل م
ما صحّ ملكه وانتقال الأملاك فيه (حل) بيعه	
ما كان في البحر مما لا يعيش في البر (فحلال) ميتنه	
ما كان يُطيب الربح فيه لبائعه من المبيعات (فحلا <u>ل)</u> له بيعه وكل ما كان يحرم الربح فيه على	
بائعه منها فحرام عليه بيعه	
ما لا يجوز أكله أو شربه من المأكولات والمشروبات لا يجوز بيعه ولا (يحل) ثمنه ٢/١٥٦-	
97/7	
ا لا (يحل) أكله ولا شربه من الميتات والدماء والنجاسات فلا (يحل) بيعه	کل م
ما وقع الخلاف فيه بين الأئمة فهو في الجملة في (محل) المسامحة	- کل م
ما يبتدئ بالضرر غالبا فإن للمحرم قتله ابتداء في (<u>الحل)</u> والحرم ولا شيء عليه في ذلك ٢٠/(٤٤٣)	
ما يرجع إلى (<u>المحل) يستوي فيه الابتداء والبقاء</u>	
	_

بجوز وقفه۲۲/(۲۳۶)	كل ما يصح الانتفاع به منفعة (محللة) مع بقاء عينه ب
	كل ما يصح الانتفاع به منفعة (محللة) مع بقاء عينه <u>ب</u>
	كل مال (يحل) بانقضاء مدة يجوز تقديمه قبل انقضا
(۲٥٥)/۲٦	کل مجتهد مقبول الفتوی فهو أهل (للحل) والعقد
حلالاً) بيقين٧/(١٠٩)	کل محرم فهو على تحريمه حتى يعلم أنه قد صار (-
	ر المحصر منع من المضي في موجب الإحرام جاز
٥٣١/٧	كل مضطر لا (يحل) للغير أن يغتنم اضطراره
م إذا طرأ بعد الإحرام لم يبح (التحلل) ٢٩٦/٢٠	كل معنى لو وجد قبل الإحرام لم يمنع وجوب الحج
ز له أن (يتحلل) من إحرامه۲۰(۲۹۰)	كل من أحصر بالمرض أو غيره من الموانع فإنه يجو كل من أحصر بالمرض أو
	كل من منع عن المضي في موجب الإحرام لحق الع
أو منع منه شرعا حقا لله تعالى لا لحق العبد فلا	كل من منع من المضي في موجب الإحرام حقيقة
797/7	(يتحلل) إلا بالهدي
، إلى (محل) يقبله	الكلام إنما يصح في نفسه إذا خرج من أهله وأضيف
	كلام العاقل محمول على الصحة مهما أمكن حمله
٣٠/٩	يحرم شرعا
	لا إجمال في اللفظ الذي علق (التحليل) أو التحريم
٤٨٩/٢٤	لا (تحل) الذبائح بالشبهات
٥٦٨/٢٥	لا تعزير على معتقد (حلِّ) شيء فعله فأخطأ
(۲۸٠)/۱۲	لا تكون المعصية سببا (للحل)
(٣٥)/١٩	لا حكم للنجس ما دام في (محله)
٣٣٤/١٠	لا نفاذ بدون (المحل)
198/77	لا يتحقق (التحليل) بما هو حجة التحريم
118/V	لا يثبت (الحل) بالشبهة
(10V)/17	لا يجمع بين البدل والمبدل منه في (محل) واحد
راحدةراحدة	لا يجمع بين جزاء الفعل وبدل (المحل) في جناية و
189/7	لا يجوز تعجيل الزكاة قبل (محلها)
ذكرا حرمت عليه الأخرى فإن ثبت (ا لحل) على	لا يجوز الجمع بين امرأتين لو فرضت كل منهما
rea/1	أحد الفرضين جاز الجمع بينهما
708/17	لا يحرم الحرام (الحلال)
(177)	
٣٧/٢٠	لا (يحل) الاحتيال لاسقاط الذكاة

	لا (يحل) الاحتيال لإسقاط الشفعة وإن فعل لم تسقط
۸(۱۷۲۵)	لا (يحل) إمضاء الخطأ
118/41	لا (يحلّ) بيع مجهول الصفة
(٤٧٥)/٢٤	لا (يحل) ذو ناب أو مخلب
79/71	لا (يحل) ربح ما لم يقبض
1./44 - 7.17/79 - 5.7/7	لا (يحلُّ) القياس والخبر موجود
(09)/٣٣	لا (يحل) للمجتهد أن يقلد مجتهدا آخر فيما يخالف اجتهاده
(٢٥٥)/١٨	لا (يحلّ) لمؤمن أن يذل نفسه
(019)/ 7 8	لا (يحل) ما أمر بقتلهلا (يحل) ما أمر بقتله
171/17	لا (يحلّ) مال أحد إلا بتراض أو بنص يوجب (إحلاله)
YY	لا (يحلُّ) مخالفة أمر الشارع في تقديم ما أخر أو تأخير ما قدم
(TYO)/A	لا يفسد (حلال) بحرام
٦٨٠/٣١	اللفظ لا يحمل على حقيقته ومجازه في وقت واحد (ومحل) واحد.
[0٧٣] , 0٦١/٩	الله تعالى (أحل) الطيبات وحرم الخبائث
نة دون التنعم ولا يتوقف علىي	لو عم الحرام أرضا ولم يبق بها (<mark>حلال</mark>) جاز تناول قدر الحاج
(77°)/٣	الضــرورة
إن لم يضطر بلا تبسط . ٣/(٥٦٤)	لو عم الحرام قطرا بحيث ندر وجود (<u>الحلال</u>) جاز أخذ المحتاج إليه و
وجهة العلم الخبر في الكتاب أو	ليس لأحد أن يقول في شيء (حل) ولا حرم إلا من جهة العلم
ξ·ν/Υ	السنة او الإجماع او القياس
دينه۸ (۹۹۵)	ليس لأحد (تحليل) ما حرم الله في دينه ولا تحريم ما (أحل) الله في
(TYO)/A	ليس لحرام حرمة في (ا لحلال)
[1•9]/8	ليس للمكلف إيقاع أسباب الرخص بغرض (<u>الانحلال</u>) من العزائم .
٣٢٥/٢	ليس (يحل) بالحاجة محرم إلا في الضرورات
(1·9)/V	ما أصله الحظر فلا (يحل) إلا بيقين
	ما أمكن المشي عليه إذا استتر به (محل) الفرض جاز المسح عليه كا
٠٢٢/٩	ما حرمه الله تحريما مطلقا لا يباح إلا إذا وجد سبب (حله)
1.0/9	ما (حل) التصريح به أو حرم لا لعينه بل لعارض فالتعريض به جائز
1.4/19	ما قطع من الحيوان المأكول الذي لا (تحل) ميتته وهو حي فهو ميتة
٥٢١/٩	ما كان (حلالاً) بسببه لا يأتيه التحريم إلا من جهة وصفه
	ما كان (حلا) محضا يدخله التعليق قطعا
من الأعيان حراما بوصفه وسببه	ما كان من الأعيان (<mark>حلالا</mark>) بوصفه وسببه فهو (<mark>حلال</mark>) بين وما كان
077 (071/9	فهو حرام بين

معاوضة ١٥٠ / [١٨٩]، ١٩٥، ١٩٦	ما لا يتصور فيه التسليم بحكم العقد لا يكون (<u>محلا</u>) لعقود ال
£77/1£31/773	ما لا (يحلّ) بيعه ولا ملكه فلا ضمان فيه
	ما لا (ي حل) تركه ويكون فاعله مأجورا وتاركه آثما فهو فرض
(£oV)/Y£	ما لا يضر (يحل) أكلهما
(٣٤٦)/٦	
العقد فيه١١٤/١٥، ١١٩، [١٣١]	ما لا يكون (محلا) لإنشاء العقد عليه لا يكون (محلا) لإجازة
	ما لا يمكن تسليمه عند استحقاق المطالبة به لا يكون (محلا)
	ما ليس (بمحل) لإنشاء العقد ليس (محلا) للإجازة والنفاذ
	ما ليست الطهارة شرطا في فعله (وحله) فإنه يجوز التيمم له م
	ما يتخلص به الرجل من الحرام أو يتوصل به إلى (ا لحلال) مز
	ما يجب من الجزاء حقا لله تعالى لا تعلق له بكون (المحل) مه
	ما يحرم بوصفه لا (يحل) إلا لضرورة أو إكراه وما (حل) بصة
	ما يقبل التعليق من التصرفات يصح إضافته إلى بعض (محل
٤٨٨/١	إلى بعض (المحل)
	ما يوقن (تحليله) فلا يزيله الشك عن ذلك إلى التحريم
فحرامفحرام عالم	ما يؤكل نظيره في البر من حيوان البحر (فحلال) وما لا يؤكل
(٥٦٧)/١٣	المؤجل لا يصير (حالا)
	المباح لا يكون (محلاً) للعقود قبل إحرازه
	مبنى (الحل) والحرمة على الاحتياط
	المحرم لا (يحل) عوضه ولا تمليكه
	المحرم لا (يحل) ملكه ١/٨٢١ - ٣٥٤/٢ - ٣٢٠/٩،
٤٣٩/٣٣	المحرم يقضي على (المحلل) احتياطا
(٣٣٣)/١٠	(المحل) إنما يعتبر عند التعليق لصحة التعليق
(٣٢٠)/١٠	(المحل) إنما يعتبر عند تمام الشرط لنزول الجزاء
(٤٥٥)/٣٠	(محل) السبب لا يجوز إخراجه بالاجتهاد
۲۷۰ ،(۲۲۷)، ۲۷۰	
د إلى (المحل) الأول١٣/(١٦٠)	المخير بين الشيئين إذا اختار أحدهما يتعين ذلك عليه ولا يعو
VA/18 - 8 V 8 / 1 Y	المرض يؤثر في (محل) تقوى فيه التهمة
(۲・۱)/۲۲	مساقاة ما (حل) بيعه كالإجارة
[٢٠١]/٢٢	مساقاة ما (حل) بيعه من الثمار إجارة
	المصالح إما في (محل) الضروريات أو في (محل) الحاجيات

(٤١٣)/١٥	المعدوم لا يصلح (محلا) لحكم العقد والإضافة إليه
(٤١٣)/١٥	المعدوم لا يكون (محلا) للعقد
1741, 341-01/511, [413], 513	المعدوم ليس (بمحل) للعقد
147/1	المعقود عليه هو (محل) العقد
حل) ۱۰ / ۳۰۸، ۳۱۱، ۳۲۱، ۲۳۵،	المعلق بالشرط عند وجود الشرط لا ينزل إلا عند بقاء (الم
مض الشرط١٠(٣٢٨)	المعلق بالشرط لا يثبت حكمه في بعض (المحل) بوجود ب
إقامةا	مقتضى العقد تسليم المبيع في مكان العقد إذا كان (محل)
	ملك المنفعة لا يتعدى إلى ملك (المحل) بحال
(۲۹٥)/۲・	من أحصر عن إتمام حج أو عمرة جاز له (التحلل)
(۲۹0)/۲・	* · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
(حلال) له ۱۱۰۱، ۲۰۲، [۲۱۵]	من اختلط بماله (ا لحلال) الحرام أخرج قدر الحرام والباقي
 بقدر الحرام ويطيب باقى ماله١٤/(٢١٥)	من اختلط ماله (الحلال) بالحرام وتعذَّر عليه تمييزه يتصدق
(۲۹۱)/٦	من استعجل ما (أحله) الله عوقب بنقيض قصده
[127]/14	من تصرف في (محل) ولايته لم يبطل تصرفه بموته أو عزله
عنهعنه	من جهل أحرام هذا الشيء أم (حلال) فالورع له أن يمسك
	من حصل المقصود بدفعه لا (يحل) قتله
[٤٩٥]/٢٤	من (<u>حلت</u>) مناكحته (<u>حلت</u>) ذبيحته ومن لا فلا
210 .[273] . 213 . 213] . 073	من لا يعتبر رضاه لفسخ عقد أو (حله) لا يعتبر علمه به ا
الدفع جاز (التحلل) منه ۲۰ [۲۹۵]	من منع عن المضي في موجب الإحرام على وجه لا يمكنه
	من منع عن المضي في نسكه (<mark>تحلل</mark>) جوازا
(۳٥١)/١٦	المنفعة في (محلها) (تحل) (محل) الأعيان
۸۷۲- ۹/۹-۰، ۱۵، ۱۵، (۱۷)،	مهما حرم الكل (حل) الكل٣/٥٦٥، ٥٦٨- ٢٧٦/٧،
	019
(٧٢٥)/١٣	المؤجل لا يجب أداؤه قبل (<u>الحلول</u>)
(074)/1٣	المؤجل لا يلحقه صفة (<u>الحلول</u>)
(٤٦٣)/٢٤	ميتة البحر (<u>حلال</u>)
(7.4)/YV	نفي (<u>الحل</u>) تحريم صريح
(٦٠٧)/٢٧	نفي (<u>الحل</u>) دال على التحريم
	نفي (<u>الحل</u>) صريح في التحريم
\•V/YV	نفى (الحل) ليس بصريح في إفادة الحرمة

نفي (الحل) يرادف معنى التحريم
نفي (الحل) يرادف معنى التحريم
هل تتعدى الرخصة (محلها)
هل الحرام يحرم (الحلال)
هواء (المحل) حكمه حكم (المحل)
الوصية تبطل لفوات (محلها)
الوصية تعتبر باطلة لفوات (محلها)
وقوع الشيء في غير (محله) كالعدم
يجوز عقد الإجارة على كل عمل (حلال)
(يحل) الصيد بكل ذي ناب ومخلب
(يحلّ) كل طعام طاهر لا مضرة به
(يحل) كل لعب خطر لحاذق
(يحلُّ) كل لعب خطر لحاذق تغلب سلامته
(يحل) كل ميتات البحر۲٤
يعتبر التقويم (بمحل) التلف
يعتد بإشارة أخرس في العقود (والحلول)
يغلب الحرام على (الحلال)
يكون أحد العامة خصما في دعاوى (المحلات) التي يعود نفعها للعموم ١٣ - ٨٢/ ١٣
يكون العقد موقوفا إذا تعلق حق الغير (<u>بالمحل</u>)
يمنع القصاص إذا كان لاتصال (محل) الجناية بغيره فإذا زال اقتص٢٦/(١٧٧)
حلی
الأصل في الطيبات (الحلية) وفي الخبائث الحرمة
الجمع (المحلي) بالألف واللام أولى من اسم الجنس والمفرد المعرف والجمع المنكر ٤٩٦/٣٣
الجمع (المحلي) بالألف واللام للعموم
الجمع (المحلي) بالألف واللام للعموم ما لم يرد بها معهود
كل (حلى) معد للباس المباح لا تجب فيه الزكاة
(المحلي) ب أل إن احتمل العهد وغيره حمل على العهد
المفرد (المحلي) بالألف واللام للعموم

حمد

الشيء إذا ثبت مقدرا في الشرع فإنه لا يجوز	الأصل عند (محمد) بن الحسن رحمه الله تعالى أن ا
7\97	تغييره إلى تقدير آخر وعند أبي يوسف يجوز
	شريعة (محمد) ﷺ ناسخة لجميع الشرائع السابقة
٦٧٠ ، ١٦٨/٣٣	شريعة نبينا (محمد) ﷺ ناسخة لجميع الشرائع
	1.~
	عمل
١٠٨/١٦	لإبراء لا (يحتمل) الإضافة
(77)/\text{YF}	لإجارة لا (<u>تحتمل</u>) التعليق بالشرط
عيرعير	لإجارة الواردة على الذمة (يحتمل) فيها التأجيل والتأخ
	(الاحتمال) إذا كان غير ناشئ عن دليل فهو لغو لا يعتد
(277)/77	[الاحتمال) إذا كان ناشئا عن دليل يفيد
عن مجرد توهم وحدس فلا يقاوم الحجة ولا	[ا لاحتمال] إذا لم يكن ناشئا ولا منبعثا عن دليل بل ·
٤٦٨/٣٢	يقوى على معارضتها كما أن قاعدة
£77/77	<u>[الاحتمال</u>] البعيد لا يؤثر في وقائع الأحوال
	[الاحتمال) الغير الناشئ عن دليل لا يعتبر
o { V / 1	الاحتمال) في وقائع الأحوال مسقط للاستدلال
	(الاحتمال) في وقائع الأحوال يسقط الاستدلال ١٩/٣٠
٤٧٧ ،((٤٧٣)/٣٢	(الاحتمال) كاف في إبطال الاستدلال
(190)/٣٣	<u>الاحتمال)</u> كلما كان أقل كان أولى بالاعتبار
[[الاحتمال) الناشئ عن دليل يبطل الاستدلال
£VA/٣Y	[الاحتمال) الناشئ عن دليل يسقط الاستدلال
(Y1)/V	اِحتمال) وجود المانع لا يؤثر في المنع
(177)/17	لأحكام إنما تثبت للولد لا (للحمل)
(177)/17	لأحكام التي ينفرد بها (الحمل) تقفّ على ولادته
(170)/17	لأحكام لا تترتب على (الحمل) قبل وضعه
790/70	داء الشهادة مبني على صحة (التحمل)
Y1 E/YV	دلة العقل لا (تحتمل) التأويل
٣٨٨/٣٣	ذا (<u>احتمل</u>) الحديث معاني كان ما وافق الكتاب أولى.
عليهماعليهما	ذا (<u>احتمل</u>) الكلام أن يكون فيه مجاز وإضمار (<u>حمل</u>)

لل) كون أل للعهد وكونها لغيره كالجنس أو العموم (حملت) على العهد٣٢١/(٢٨١)	إذا (احتم
للت) إحدى القراءتين رتب على ما لا (يحتمل)	
 ــق انتفـــاء شرط تحقق انتفاء الصحة وإن شك (فاحتمالان) القطع بانتفاء الصحة والوقف	
	للبيار
الحكم بين التغليظ والتخفيف (حمل) على أشدهما	إذا تردد
س أصلان (يحمل) على الأحوط	
، دفع الضرر عن نفسه على الإضرار بالغير لم يجز ووجب (تحمل) الضرر ٧/(٥٣٩)	
للمتكلم عرف (حمل) كلامه عليه وإلا فلا	
لفظ بين كونه مترادفاً أو متباينا (فحمله) على المتباين أولى٢٩٠/٣٢	
للفظ بين المعهود في الشرع وبين غيره (حمل) على المعهود	
صحابي من السنة كذا (حمل) على سنة النبي	
ي على الله عبد الله الله على التوسط فإن رأيت ميلا إلى جهة طرف من في كلية شرعية فتأملها تجدها (حاملة)	
راف فذلك في مقابلة واقع أو متوقع في الطرف الآخر	
الأمر بشيء يتعلق بالمأمور وكان عند المأمور وازع (بيحمله) على الإتيان به فلا (بيحمل)	
الأمر على الوجوبالأمر على الوجوب	
لخطاب مطلقاً لا مقيد له (حمل) على إطلاقه	
ن صيغة العموم في محل يقبل العموم وجب (حمله) على العموم	
ت (تحتمل) التعليق والإضافة	
لا (تحمل) على غير موضوعها من اللغة إلا بدلالة	
ذا أدى (حمله) على عمومه إلى الحرج فهو غير جار على استقامة ٤/[٦١]- ٦٤/٣٠	
متناع (التحمل) في العبادات	
ن الأيمان (محمولة) على المتعارف	
ن الجهالة اليسيرة (تتحمل) في الوكالة	_
ن المصرحات من الألفاظ (تُحمل) على ظواهرها ولا تعتبر نية اللافظ في صرف اللفظ إلى	•
ظاهره	
ن موجب اللفظ يثبت باللفظ ولا يفتقر إلى النية (ومحتمل) اللفظ لا يثبت إلا إذا نوى. ٦/(١٢٥)	الأصل أد
نه يجب (حمل) الصلح على أقرب العقود إليهنه	
راءة الذمم من الحقوق والواجبات (وتحمل) المشاق	_
حمل) العقود على الصحة	
حمل) الكلام على ظاهره	_
ي الاسم المشترك أن (يحمل) على أحد معنييه	

امه۲ [٥٤٥] ، ۸٤٥	الأصل في الصلح أن (يحمل) على أشبه العقود له فتجري عليه أحك
کامهکامه	الأصل في الصلح أن (يحمل) على أقرب العقود له وتجري عليه أح
(117)/14 - 842/1	الأصل في العبادات ألا (تتحمل)
(118)/1٧	الأصل في العبادات عدم (التحمل)
119/1٧	الأصل في العبادة أن لا (تتحمل)
- • 7/377, 277- 17/371,	الأصل في كل كلام (حمله) على ظاهره ٣٣٨/٢٧،، ٣٧٠، ٣٧٣.
	013, 513, [٧٧٥], ٧٨٥, 575- 77/ 77- 77/ 7٧١
ا تعذرت الحقيقة٢٠٨/٢	الأصل في الكلام الحقيقة فلا يجوز (حمل) اللفظ على المجاز إلا إذ
٥٨٢/٣١	الأصل في الكلام (حمله) على ظاهره
قىيد۲/٤٣٤	الأصل في اللفظ المطلق أن (يحمل) على إطلاقه حتى يقوم دليل الت
(۲۷۳)/۸	إطلاق الإذن (يحمل) على العرف
٤٧٠/٧	اعتبر الشرع حصول النفع الكثير في (<u>تحمل</u>) الضرر اليسير
(۲٦)/٩	إعمال كلام المكلف حيث كان له (محمل) صحيح خير من إهماله.
ن خلافه۲۶	أفعال الأوصياء فيما باعوه من غيرهم (<u>محمولة</u>) على النظر حتى يثبــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
(001)/17	أفعال المكلفين (تحمل) على الطوع حتى يثبت خلافه
صوصية۲۸ ٤٧٤	أفعال النبي ﷺ كلها (محمولة) على التشريع إلا ما ثبت فيه دليل الخ
[{{0}}/۲۸	أفعاله ﷺ (محمولة) على التشريع ما لم يدل دليل على الاختصاص.
٤٥٣/٢٨	أفعاله ﷺ (محمولة) على التشريع ما لم يقم دليل الخصوصية
£07 , { £ { 9 / 1 / 1 / 1 / 1 / 1 / 1 / 1 / 1 / 1 /	أفعاله (محمولة) على التشريع ما لم يدل دليل على الاختصاص
٤٥٣/٢٨	أفعاله (محمولة) على التشريع ما لم يرد دليل التخصيص
۳۸۳/۲۱	الإقالة في باب السلم لا (تحتمل) الفسخ
٥٢\(٥٥٢)، ١٢٢	الإقرار لا (يحتمل) التعليق بالخطر
P07], 757- VY\V•V, 71V	الإقرار لا (يحتمل) التعليق بالشرط
۲٦٠/٢٥	الإقرار لا (يحتمل) الفسخ
778/70	الإقرار لا (يحتمل) الفسخ فيثبت أن
۸٤/١٠-٤٨٠/٦	الإقرار (يحمل) على الأقل
77\(753)	اقعة العين إذا تطرق إليها (الاحتمال) سقط بها الاستدلال
Y • • / TT	الأقل (احتمالاً) مرجح على الأكثر (احتمالاً)
Y•1/TT	الأقل (احتمالا) مرجع على غيره
[190] ، ۱۷۲/۳۳	الأقل (احتمالاً) مقدم على الأكثر (احتمالاً) عند التعارض
(190)/٣٣	الأقل (احتمالاً) يترجع على الأكثر

(0 & 1) / 17	الإكراه لا يبطل ما لا (يحتمل) النقض
ن بها عرف أو عادة أو ما يدل على البيع ٢٨/٢١	الألفاظ (المحتملة) لا يلزم البيع بها بمجردها حتى يقتر
١) كامل الأوصاف المعتبرة فيها ١٩٠٠٠٠ ((٤٤٧)	الإمامة منزلة اتباع واقتداء فاقتضى أن يكون (متحمله
- لل) للكثير من النفع والصلاح٣٤٦/٢	أ الأمر الخاص مغمور بالعام واليسير من الضرر (<u>محتم</u>
(۲.۷)/٣١	الأمر المطلق لا يكون (محتملا) للتكرار
١٣٧ ، ١٣٥/٢٤	أمور المسلمين (محمولة) على السداد
يجوز (حملها) على الفساد والبطلان ما وجد لها	أمور المسلمين (محمولة) على الصحة والجواز ولا <u>.</u>
787/7	مساغ في الصحة
کن ۲/۲۸۶- ۷/۱۲- ۸/[۲۶۹]- ۹/۲۲،	أمور المسلمين (محمولة) على الصحة والسداد ما أم
9	•7- 11/•1, 37
ط أو على العمل بدليل آخر وافق الخير فليس	إن أمكن (حم <u>ل</u>) عمل المعدل بالخبر على الاحتياد
Ψ1Λ/ΥΛ	بتعدیل
يى سوى الرضا والموافقة	بعدين إن السكوت المجرد عن القرائن (يحتمل) وجوها أخ
عي أولى من (حمله) على اللغوي ٣٠/٥	إن اللفظ الذي صار شرعيا (حمله) على المعنى الشر
(054)/7	إلى المحمول) على الجهل حتى يطرأ العلم
	برنسو (<u>مصنود)</u> إنما (ي <u>حتمل)</u> الخروج على القياس فيما تعم فيه الحا
	إنما يراعى في الشهادة وقت الأداء لا وقت (<u>التحمل</u>)
771/74	بيد يراحي عي المهاد وقد المنطق المنطق عليه الأولى (حمل) القرآن على الأفصح المتفق عليه
لشه ط۱۰(۳٦٣)	الإيجاب في المجهول يصح فيما (يحتمل) التعليق با
•	الأيمان إذا عريت عن النيات وعما يدل عليها من بساط
(£A9)/Y•	الأيمان (محمولة) على العرف
(1.4)/10	الباطل لا (يحتمل) الجواز بالإجازة
٤٧١/١	(بالاحتمال) لا ينفسخ العقد
(٤٢٠)/٦	(بالمحتمل) لا يزول الملك
007/7	(تحمل) أخف المفسدتين دفعا لأعظمهما
(£A9)/۲・	(تحمل) الأيمان على العرف
٠ ١٠/١٢، ١٢، [٩٨٥]، ٩٥٥	(تحمل) الحق عن الغير بغير رضاه جائز
	(تحمل) الضرر اليسير عادة لا يدل على (تحمل) الف
	(تحمل) الضرر اليسير الايدل على (تحمل) الضرر الضرر ا
Jac	(تحمل) الضرر اليسير لا يدل على (تحمل) الضرر المسرر السير لا يدل على (تحمل) الضرر ا
	(تحمل) الضرر السيد لا يكن على (<u>تحمل</u>) الضرر الكسر. (تحمل) الضرر الكسر.

ترك الاستفصال في حكايات الأحوال مع (الاحتمال) ينزل منزلة العموم في المقال ٢٦٣/٣٢
ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام (الاحتمال) ينزل منزلة العموم في المقال ٢٧٧٢-
٤١١، ٤١٠، [٣٩٩]/٣٠
ترك الاستفصال في قضايا الأحوال مع قيام (الاحتمال) ينزل منزلة عموم المقال٣٩٩)
ترك الاستفصال في مقام (الاحتمال) يجري مجرى العموم في المقال
ترك الاستفصال في مقام (الاحتمال) ينزل منزلة العموم في المقال ٤١٠، ٤٠٩/٣٠
التصرفات التي (تحتمل) الفسخ يفسدها الهزل
التصرفات التي لا (تحتمل) الفسخ لا يؤثر فيها الإكراه
تطرق (<u>الاحتمال</u>) مسقط للاستدلال
التطوعات (يحتمل) فيها ما لا (يحتمل) في الفرائض
تفسير الراوي لأحد (محتملي) الخبر يكون حجة في تفسير الخبر ٢٨٠٠٠/[٤٢٥]، ٤١٦/٣٣ – ٤١٦/٣٣
تكرار الأمر بالشيء لا (يحمل) على تأكيد ولا تكرار إلا بدليل
تنزيل اللفظ على فائدتين أولى من (الحمل) على واحدة
الجنون يسقط كل العبادات (المحتملة) للسقوط
الجهالة (<u>تحتمل</u>) في الجعالة لمسيس الحاجةالجهالة (<u>تحتمل</u>) في الجعالة لمسيس الحاجة
جهالة العوض في الجعالة (تحتمل) للحاجة
الجهالة اليسيرة (متحملة) في الكفالة
الحاصل أن الخطاب يجب (حمله) على المعنى الشرعي ثم العرفي ثم المعنى اللغوي الحقيقي ثم
المجازي
الحق قبل ثبوته لا (يحتمل) الإسقاط
حقوق الله تتداخل وحقوق العبد لا (<u>تحتمل</u>) التداخل
حقوق الله تعالى تجري فيها المساهلة ولا (تحمل) على الاستقصاء وكمال الاستيفاء كحقوق
الأدميين٧/٢٤٣
حقوق العبد لا (تحتمل) التداخل
الحقوق المجردة لا (تحتمل) التمليك
حكايات الأحوال إذا تطرق إليها (الاحتمال) وأضرب الشرع عن الاستفصال فمطلق كلامه لعموم
المقال
حكاية الحال إذا تطرق إليها (الاحتمال) سقط بها الاستدلال٣٢.
(الحمالة) بما على الميت جائزة
(حمل) أمور المسلمين على الصحة واجب

(117)/17	(الحمل) تابع والأم متبوعة
(117)/17	(الحمل) تبع لأمه
اد۲۱۶۱ ۲۶	(<u>حمل</u>) العقد على الصحة أولى من (<u>حمله</u>) على الفس
T19/Y9	(الحمل) على الأعم الأغلب دون القليل النادر متعين
توية	(الحمل) على الحقيقة الشرعية مقدم على الحقيقة الله
78./٣٣	(الحمل) على الحقيقة الشرعية مقدم على اللغوية
(٦٤٧)/٣٣	(الحمل) على الحقيقة الشرعية مقدم على اللغوية اتفا
(££A)/٣٢	(الحمل) على الشائع مقدم على الشاذ
7.47/77	(الحمل) على العهد مقدم على الجنس والعموم
£0V/TY	(الحمل) على الغالب أولى
(£•9)/A	(<u>الحمل)</u> على الغالب وأجب
ختلفختلف	(الحمل) على المتفق عليه أولى من (الحمل) على الم
على المختلف فيه٧٨ [٢٢١] - ١٨٢/٣٣،	(حمل) كتاب الله على المتفق عليه أولى من (حمله) :
_	777 . 182
ني أولـــــي من (حمله) على ما لا وجه له ولا	(حمل) الكلام إذا عرى عن النية على ما له وجه ومع
T09/Y	<u></u>
1 - 1/ 1	معنى
	معنى
19./٣٢	معنى
19./٣Y(££V)/٣Y	(حمل) كلام رسول الله ﷺ على الشاذ النادر باطل
19 · / / Y Y	(حمل) كلام رسول الله على الشاذ النادر باطل (حمل) كلام الشارع على التأسيس إذا (احتمله) أولى
١٩٠/٣٢٢٣/(٤٤٧) من جهته أولى	(حمل) كلام رسول الله ﷺ على الشاذ النادر باطل (حمل) كلام الشارع على التأسيس إذا (احتمله) أولى (حمل) كلام الشارع على الشرعيات التي لا تعلم إلا
۱۹۰/۳۲	(حمل) كلام رسول الله على الشاذ النادر باطل (حمل) كلام الشارع على التأسيس إذا (احتمله) أولى (حمل) كلام الشارع على الشرعيات التي لا تعلم إلا (حمل) كلام الشارع على مجرد الإخبار يخرجه عن ا
۱۹۰/۳۲	(حمل) كلام رسول الله ﷺ على الشاذ النادر باطل (حمل) كلام الشارع على التأسيس إذا (احتمله) أولى (حمل) كلام الشارع على الشرعيات التي لا تعلم إلا (حمل) كلام الشارع على مجرد الإخبار يخرجه عن الحمل) كلام الشارع على موافقة قواعده وطرد عوائد
۱۹۰/۳۲	(حمل) كلام رسول الله على الشاذ النادر باطل (حمل) كلام الشارع على التأسيس إذا (احتمله) أولى (حمل) كلام الشارع على الشرعيات التي لا تعلم إلا (حمل) كلام الشارع على مجرد الإخبار يخرجه عن الحمل) كلام الشارع على موافقة قواعده وطرد عوائد (حمل) كلام الشارع على المجمع عليه أولى
۱۹۰/۳۲	(حمل) كلام رسول الله على الشاذ النادر باطل (حمل) كلام الشارع على التأسيس إذا (احتمله) أولى (حمل) كلام الشارع على الشرعيات التي لا تعلم إلا (حمل) كلام الشارع على مجرد الإخبار يخرجه عن ا (حمل) كلام الشارع على موافقة قواعده وطرد عوائد (حمل) كلام الشرع على المجمع عليه أولى (حمل) الكلام على زيادة فائدة أولى من (حمله) على
۱۹۰/۳۲	(حمل) كلام رسول الله على الشاذ النادر باطل (حمل) كلام الشارع على التأسيس إذا (احتمله) أولى (حمل) كلام الشارع على الشرعيات التي لا تعلم إلا (حمل) كلام الشارع على مجرد الإخبار يخرجه عن ا (حمل) كلام الشارع على موافقة قواعده وطرد عوائد (حمل) كلام الشرع على المجمع عليه أولى
۱۹۰/۳۲	(حمل) كلام رسول الله على الشاذ النادر باطل (حمل) كلام الشارع على التأسيس إذا (احتمله) أولى (حمل) كلام الشارع على الشرعيات التي لا تعلم إلا (حمل) كلام الشارع على مجرد الإخبار يخرجه عن ا (حمل) كلام الشارع على موافقة قواعده وطرد عوائد (حمل) كلام الشرع على المجمع عليه أولى (حمل) الكلام على زيادة فائدة أولى من (حمله) على (حمل) الكلام على المعهود واجب
۱۹۰/۳۲	(حمل) كلام رسول الله على الشاذ النادر باطل (حمل) كلام الشارع على التأسيس إذا (احتمله) أولى (حمل) كلام الشارع على الشرعيات التي لا تعلم إلا (حمل) كلام الشارع على مجرد الإخبار يخرجه عن ا (حمل) كلام الشارع على موافقة قواعده وطرد عوائد (حمل) كلام الشرع على المجمع عليه أولى (حمل) الكلام على زيادة فائدة أولى من (حمله) على (حمل) الكلام على المعهود واجب
۱۹۰/۳۲	(حمل) كلام الشارع على الشاذ النادر باطل (حمل) كلام الشارع على التأسيس إذا (احتمله) أولى (حمل) كلام الشارع على الشرعيات التي لا تعلم إلا (حمل) كلام الشارع على مجرد الإخبار يخرجه عن ا (حمل) كلام الشارع على موافقة قواعده وطرد عوائد (حمل) كلام الشرع على المجمع عليه أولى (حمل) الكلام على زيادة فائدة أولى من (حمل) على (حمل) الكلام على المعهود واجب (حمل) كلامه على المعنى الشرعي مقدم على المعنى (حمل) كلامه على المعنى الشرعي مقدم على المعنى (حمل) كلامه على المعنى الشرعي مقدم على المعنى (حمل) اللفظ على الحقيقة الشرعية مقدم على (حمل حمل) اللفظ على الحقيقة الشرعية مقدم على (حمل
۱۹۰/۳۲ ۱۹۰/۳۲ ۱۸۲)/۲۲ من جهته أولى ۱۸۲/۲۸ الفائدة ۲۱٤/۲۸ الافرى ۱۲۱/۲۸ ۲۲۱/۲۸ ۲۸۲/۳۲ اللغوي ۱۲۹/۳۲ ۱۲۲/۲۲ ۱۲۲/۲۲ ۱۲۲/۲۲ ۱۲۲/۲۲ ۱۲۲/۲۲	(حمل) كلام رسول الله على الشاذ النادر باطل (حمل) كلام الشارع على التأسيس إذا (احتمله) أولى (حمل) كلام الشارع على الشرعيات التي لا تعلم إلا (حمل) كلام الشارع على مجرد الإخبار يخرجه عن ا (حمل) كلام الشارع على موافقة قواعده وطرد عوائد (حمل) كلام الشرع على المجمع عليه أولى (حمل) الكلام على زيادة فائدة أولى من (حمل) الكلام على زيادة فائدة أولى من (حمل) على (حمل) الكلام على المعهود واجب
۱۹۰/۳۲ ۱۹۰/۳۲ ۱۸۹)/۳۲ من جهته أولى ۱۹۰/۲۸ ۲۱٤/۲۸ ۱۱٤/۲۸ ۲۱۱/۲۸ ۳۰ التكرار لغير فائدة ۲۸/۳۳ ۲۸۲/۳۲ ۱۲۲/۲۸ ۱۲۲/۲۲ ۱۲۲/۲۸ ۱۲۲/۱۲ ۲۰۲/۳۲ ۱۲۲/۲۲ ۱۲۲/۲۲ ۱۲۲/۲۲ ۱۲۲/۲۲ ۱۲۲/۲۲ ۱۲۲/۲۲ ۱۲۲/۲۲ ۱۲۲/۲۲ ۱۲۲/۲۲	(حمل) كلام الشارع على الشاذ النادر باطل (حمل) كلام الشارع على التأسيس إذا (احتمله) أولى (حمل) كلام الشارع على الشرعيات التي لا تعلم إلا (حمل) كلام الشارع على مجرد الإخبار يخرجه عن ا (حمل) كلام الشارع على موافقة قواعده وطرد عوائد (حمل) كلام الشرع على المجمع عليه أولى (حمل) الكلام على زيادة فائدة أولى من (حمل) على (حمل) الكلام على المعهود واجب (حمل) كلامه على المعنى الشرعي مقدم على المعنى (حمل) كلامه على المعنى الشرعي مقدم على المعنى (حمل) كلامه على المعنى الشرعي مقدم على المعنى (حمل) اللفظ على الحقيقة الشرعية مقدم على (حمل حمل) اللفظ على الحقيقة الشرعية مقدم على (حمل

٤٤٢/١٤	(<u>الحمل</u>) له حكم وقسط من الثمن أم لا
[٤٨٥]/٣١	(حمل) المجمل على أحد معنييه المتساويين دون دليل غير جائز
(٤٢٣)/٣١	(حمل) المطلق على المقيد أصل من أصول الفقه
(٤٢٣)/٣١	(حمل) المطلق على المقيد يجري في جميع أقسام الكلام
(040)/4	(حمل) النصوص على التخصيص لا يجوز بغير دليل
۲۱/۸۱۱، ۲۰۱، [۲۵]	(الحمل) هل له حكم أم لا
(170)/17	(الحمل) هل يعطى حكم المعلوم
7/05-71/(071), 271	(الحمل) هل يعطى حكم المعلوم أو المجهول
(181)/78	(حمل) الوصي على الأمانة ما أمكن أولى من (حمله) على الخيانة
114/17	(الحمل) يتبع أمه في البيع
٠٢١ ، ١١٨/١٢	(الحمل) يندرج في كل عقد معاوضة صدر بالاختيار
(٥٤٩)/٦	الحوادث (تحمل) على أقرب أوقات الإمكان
۲۰ / ۲۲۵ ، [۲۵] ، ۳۳۵	الخاص لا (يحتمل) البيان
(079)/٣٠	الخاص لا (يحتمل) التصرف فيه بطريق البيان
لراوي ۲۸/ ٤٣٠، ٤٣١	الخبر إذا (<u>احتمل</u>) أمرين وقد فسره الراوي بأحدهما فالعبرة بما فسره به ا
ما فسره الراوي.٢٨/(٤٢٥)	الخبر إذا (احتمل) أمرين وقد فسره الراوي بأحدهما وجب (حمله) على
	الخبر إذا (احتمل) معاني وقد فسره الراوي على إحداها (حمل) على ما ف
٠٠٠٠ ٢٦٠ ٣٢٢ ٣٢٢	الخبر لا (يحتمل) التعليق بالشرط
(777)	خبر الواحد مع (احتماله) مقدم على القياس
٤٥٦/٢٨	الخصائص لا تثبت (بالاحتمال)
٥٨١/٣١	الخطاب إذا ورد مطلقا لا مقيد له (<u>حمل</u>) على إطلاقه
0AV/17	خيار الشرط يدخل كل عقد لازم (يحتمل) الفسخ
	خيار الشرط يصح فيما (يحتمل) الفسخ من العقود اللازمة
٤٧٨/٣٢	الدليل إذا تطرق إليه (الاحتمال) الناشئ عن دليل سقط به الاستدلال
۳۲٦/٦	الدين الثابت لا يسقط (بالاحتمال)
14./14	الذكاة إنما تقام مقام الدبغ فيما (يحتمله)
({\text{tvv}}/\q	الساقط لا (يحتمل) العود
(370)/٢٧	السبب يوجب المسبب إذا (احتمله) المحل ولا يوجبه إذا لم (يحتمله)
ت٤٣٧/٣٢	لسياق مرشد إلى تبين المجملات وترجيح (المحتملات) وتقرير الواضحا
0.9 ((0.V)/Y1	لشركة إذا أطلقت (حملت) على التساوي
007 (007/17	لشروط (محمولة) أبدا في النكاح على الطوع حتى يثبت خلافه

797/70	الشهادة المردودة لا (تحتمل) القبول
187 (189)/1.	
٤٤٣/٢٢	الشيوع فيما لا (يحتمل) القسمة لا يمنع صحة الوقف بلا خلاف
	الشيوع فيما (يحتمل) القسمة وما لا (يحتمل) القسمة سواء في إفساد الإجارة
	الصاحب إذا قال قولا لا يقتضيه القياس فإنه (محمول) على المسند إلى النبي
٤٢٢/٢	
(0V), A0V, POV	صريح التأبيد مانع من (احتمال) النسخ٣] [٣
	الصريح يعمل بنفسه (والمحتمل) يرجع فيه إلى إرادة اللافظ
	صفة الإطلاق في الشيء يقتضي التأبيد فيه إذا كان (محتملا)
(٤٥٧)/١٩	
0 2 V ((0 2 0)/ Y 2	
(080)/78	الصلح (يحمل) على أشبه عقد له
	الصوم لا (يتحمل)
(٣٩١)/٣١	صيغة النهي بعد تقدم الوجوب (محمولة) على الحظر
(014)/v	الضرر الخاص يجب (تحمله) لدفع الضرر العام
٤٧٠/٧	الضرر اليسير (يحتمل) في العقود
(۲۰٥)/٣٢	الضمائر (يحمل) أبدا عودها على أقرب مذكور
ر، [٥٨]، ٩٤، ٧٧	الظالم أحق أن (يحمل) عليه
(A0)/A	الظالم أحق (بالحمل) عليه
(A0)/A	الظالم أحق من (حمل) عليه
١٣٠/١٣	الظاهر لا تثبت به الحقوق (لاحتمال) خلافه وإنما ترجح به الدعوى
۷/۲۲۱ – ۱۳۱۸۷۵	الظاهر لا يترك (للاحتمال)
(٢٣٣)/٨	العادة أن كل متكلم (يحمل) لفظه على عرفه
(٦٠٠)/٣٣	العام (يحمل) على الخاص
(114)/14	العبادات لا يجري فيها (ا لتحمل)
9/1٧	العبادات متى دارت بين الصحة والفساد (حملت) على الفساد
	العبادات متى دارت بين الصحة والفساد (حملت) على الفساد احتياطا ٧
۳۸/۷	العتق لا (يحتمل) الرد والحرية لا (تحتمل) النقض
(۱۲۱) ،۱۱٤/۸	العرف الذي (تحمل) عليه الألفاظ إنما هو المقارن السابق دون المتأخر
	العرف الذي (تحمل) عليه الألفاظ وتتقيد به إنما هو العرف المقارن حتى يجع
(۱٦١)/A	

٣٢٥/٦	العصمة الثابتة لا ترفع (بالاحتمال)
(14)/17	العقد إذا أمكن (حمله) على الصحة لم (يحمل) على الفساد
(117)/10	العقد بعد ما بطل لا (يحتمل) الإجازة
(۲۹۳)/۲۲	عقد الهبة لا (يحتمل) التعليق بالخطر
7./17	العقود الجارية بين المسلمين (محمولة) على الصحة ظاهرا
، يتبين خلافه ٣٤٨/٨ .٣٤٠-	العقود الجارية بين المسلمين (محمولة) على الصحة ظاهرا إلى أن
	(19)/17
(14)/17	العقود في الظاهر (محمولة) على الصحة
	العقود لا (تتحمل) التعليق
77/17 - 407/7	العقود المطلقة القابلة للتأبيد (محمولة) على التأبيد
11/+37, 137- 77/vr	عقود المعاوضات لا (تحتمل) التعليق بالشرط
٤٢١/٢	العموم لا (احتمال) فيه للخصوص إلا بدلالة
(OVV)/T1	عمومات النصوص والأوامر (تحمل) على ظاهرها
	عند (الاحتمال) لا يثبت إلا القدر المتيقن ٣٢١/٦.
77./77	الغرر في الهبة (يحتمل)
(271)/10	الغرر لا (يحتمل) في المعاوضات
({{\ \ \}})/\0	الفسوخ (محمولة) على العقود ومشبهة بها
140/18	فعل الموصي (محمول) على غير السداد
7.70	قاعدة الشريعة دفع أعلى الضررين (باحتمال) أدناهما
حاجة إلى دفع الضرر الخاص٧/١٥	قد (يتحمل) عند الحاجة إلى دفع الضرر العام ما لا (يتحمل) عند ال
(0.9)/1	قد (يحتمل) في الابتداء ما لا (يحتمل) في الدوام
سقط بها الاستدلال ٢٠٠٠/(٤٦١)	فضايا الأحوال إذا تطرق إليها (<mark>الاحتمال</mark>) كساها ثوب الإجمال و _"
	كل أمر (تحمل) عليه الكافة فلا بد له من العصبية
087/17	كل تصرف (يحتمل) النقض فللمكره نقضه
	كل جهالة يسيرة (متحملة) في الكفالة
	كل عاقد (يحمل) على عادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها
	كل عقد لازم (يحتمل) الفسخ يدخله خيار الشرط
YY E/V -YA • / 1	كل غرر عسر اجتنابه في العقود فإن الشرع يسمح في (تحمله)
[o·v]/Yo	كل كلام (يحتمل) معنيين لا يكون قذفا
(ovv)/٣1	كل كلام (يحمل) على ظاهره
	كل ما شرط في الشاهد فهو معتبر عند الأداء لا (التحمل)

	كل ما لا (يحتمل) الفسخ لا يؤثر فيه الإكراه
قيام المعارض الراجح لذلك الظاهر وكل ما ليس له	
	ظاهر لا يترجح أحد (محتملاته) إلا بمرجح
	كل ما (يحتمل) النقض لا يصح إلا بتسمية البدل
ل) على عرفه ٨/(٣٣٣)	كل متكلم له عرف فإن لفظه عند الإطلاق (يحم
 عرفه في الشرعيات والمعاملات والإقرارات وسائر	•
11/17	التصرفات
قارنة تلك العادة لتلفظه٨(١٦٢)	كل متكلم يشترط في (حمل) لفظه على العادة م
ه الغبن اليسير ولا الغبن الفاحش ٩٣٣٤/٩	كل من تمكنت التهمة في تصرفه لا (يتحمل) منه
نني مراتبهما	كل من حقيقتي افعل و لا تفعل (يحمل) على أد
,011, 371, 751, [777], •37, 837, 507-	كل من له عرف (يحمل) كلامه على عرفه ٨٠٠٠/
	* \\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\
٤٩٦/٢٠	كل من له كلام (يحمل) كلامه على عرفه
TOT/TY	كل هبة لها وجه غير الثواب فهي (محمولة) عليه
حمولة) عليه	كل هبة لها وجه غير الثواب في الأغلب فهي (م
عمل) على الشرعي	الكلام إذا تردد بين المعنى اللغوي والشرعي (ح
	الكلام إنما (يحمل) على التأكيد إذا لم يمكن (-
السواء صار مجملا وليس (حمله) على أحدهما أولى	كلام الشارع إذا كان (محتملا) (احتمالين) على
(٤٨٥)/٣١	من الآخر
Y18/YA	كلام الشارع (محمول) على بيان الشرع
Y18/YA	كلام الشارع (محمول) على الحقائق الشرعية
عي۲۱٤/۲۸	كلام الشارع (محمول) على ما يفيد الحكم الشر
(يحمل) على مجرد الإخبار عن الواقع ٢١٦/٢٨، ٢١٧	كلام الشارع مهما أمكن (حمله) على التشريع لا (
لا مجرد الإخبار عن الواقع٢١٣] [٢١٣]	كلام الشارع مهما أمكن (يحمل) على التشريع ا
TT/9 -T0•/A	كلام العاقل (محمول) على الصحة ما أمكن
ن (<mark>حمله</mark>) على وجه صحيح يحل شرعا لا (يحمل)	كلام العاقل (محمول) على الصحة مهما أمكر
٣٠/٩	
(۲۲)/٩	كلام العاقل (محمول) على الفائدة ما أمكن
(00)/٦	كلام المتكلم (محمول) على مراده
متعارف۸(۲٦٣)	الكلام المطلق (محمول) على ما هو الظاهر وال
كالصريح	

لة وجزمية لا (<u>احتمالية</u>) وصريحة في استحقاق	لا تسمع الدعـــوى إلا أن تكون معلومة لا مجهو
١٧٣/٢٥	المدعي
(٣٣)/٤	لا تضر مشقة (تحتمل) في العادة
ىتمل) التأويل١٩/(٣٦٩)	لا تمنع الصلاة في كل موضع طاهر إلا بدليل لا (يح
<u></u>	لا حجة مع (الاحتمال)
(٤٧٣)/٣٢ -٣٣٤/٩ -٣٣/٢ -٣٢٣/١	لا حجة مع (الاحتمال) الناشئ عن دليل
91/V	لا عبرة بتوهم الخطإ أو (احتماله)
99/V	لا يترك الظاهر (بالمحتمل)
(٣٢٣)/٦	لا يترك المتيقن (للمحتمل)
(o·v)/Yo	لا يجعل الكلام قذفا مع الشك (والاحتمال)
(٣٥·)/A	لا يجوز (حمل) أمر المسلم على الحرام ما أمكن
(٦٥٧)/٣٣	لا يجوز (حمل) اللفظ على أبعد المجازين
(1•)/14	لا (يحمل) أحد جناية أحد
(££A)/٣Y	لا (يحمل) إطلاق الكلام على ما شذ من اللغة
له) على الصحة	لا (يحمل) كلام العاقل على اللغو إلا إذا تعذر (حما
٤٥٢/٣٢	لا (يحمل) الكلام على الشذوذ
ولو اتحد السببولو اتحد السبب	لا (يحمل) المطلق على المقيد عند اختلاف الحكم
آخرا	لا يسقط الحق المجمع عليه ابتداء بالأمر (المحتمل)
حتمالها)	لا يليق تفويت العبادات بمسمى المشقة مع يسارة (ا
' بالنية من المتكلم	اللفظ إذا (احتمل) معنيين لا ينصرف إلى أحدهما إلا
ا وجب المصير إلى الآخر١٣٧ [٩٧]	اللفظ إذا (احتمل) معنيين وبطل بدليل العقل أحدهم
حدهما وجب المصير إلى الآخر ولم يجز التوقف	اللفظ إذا (احتمل) معنيين وبطل بدليل العقل أ-
(٤٦٥)/٣١	فيه
ىلى المعهود في الشرع	اللفظ إذا دار بين المعهود في الشرع وغيره (حمل) ع
ما على السواء فنوى أحدهما فإنه يصدق ديانة	اللفظ الذي (يحتمل) شيئين أو أشيــــاء إن (احتمله
188/7	وقضاء
وز تعطیلهوز تعطیله	لفظ العقد إذا أمكن (<mark>حمله</mark>) على وجه صحيح لا يج
ξ• ξ/ΥΛ	اللفظ عند الإطلاق (يحمل) على حقيقته
د ومحل واحدد	اللفظ لا (يحمل) على حقيقته ومجازه في وقت واحا
	اللفظ (المحتمل) إذا لم يقترن بالقصد هل (يحمل) ع
(يحمل) على أقل ماصدقاته ٣٥٦/٣٢، ٣٥٧	اللفظ (المحتمل) لأقل ولأكثر إذا لم تصحبه نية فإنه

حبه نیة هل (یحملِ) علی أقل مصدوقاته أو علی 	اللفظ (المحتمل) لأقل ولأكثــر إذا لـــــــم تص
(۸۳)/١٠	أكثرها
بين (يحمل) على المعنيين(٣١/(٥٠٣)	اللفظ المشترك الواقع في القرآن والحديث إن لم يب
(۲۲۳)/A	اللفظ المطلق (يحمل) على العرف
ية	اللفظ منزل منزلة العموم في جميع (محامل) الواقع
(ovv)/٣١	اللفظ (يحمل) على ظاهره
(170)/17	(للحمل) حكم
(177)/17	ليس (للحمل) حكم
رل الضرر بهال/(٣١)	ري بين المعبد أن (يحمل) نفسه على ما يخاف منه نزو
_	ما تردد من أفعال النبي ﷺ بين الجبلي والشرعي ف
r	ما تردد من أفعاله بين الجبلي والشرعي فعلى أيهم
_ون شرعيـــا فهل (يحملِ) على الجبلي أو على	
(£V٣)/YA	الشرعيا
۲۰/۱٤	ما في الذمة لا (يحتمل) القبض
T•1/٣٣	ما كان أقل (احتمالاً) فهو مقدم
سيرة١٦/[٦١٣]	ما كان مبناه على التوسع (تحتمل) فيه الجهالة اليس
	ما كان من أفعاله مترددا بين الجبلي والشرعي (يح
على أظهر (معتملاته) إلا أن يعارض أظهرهما)	
Λε/١·	أصل
(٤٩٢)/١٠	ما لا (يحتمل) التجزؤ لا يقبل النقصان
المجهول١٠(٣٦٣)	ما لا (بحتمل) التعليق بالشرط لا يصح إيجابه في
11/19	ما لا (يحتمل) الدباغة لا يطهر
(0 & 1) / 1 7	ما لا (بحتمل) الفسخ لا يتأتى فيه أثر الإكراه
(081)/17	ما لا (يحتمل) الفسخ لا يعمل فيه الإكراه
مل <i>ی وجه</i> لا یرد۱۲/(۵٤۱)	ما لا (يحتمل) النقض ينفذ من المكره إذا باشره ع
ــون عادة ولا يلتبس بغيره من العبادات لا تشترط	ما لا يكون إلا عبادة ولا (يحتمل) أن يكــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	النية فيه
الشرع٣٣/(٦٤٧)	ما له حقيقة لغة وشرعا يجب (حمله) على عرف ا
يفسخ وما لا يوجد منه شيء في حال الكفر فحكما	
(۱۸۰)/۱٦	(محمول) على الإسلام
798/77	ما (يحتمل) الغرر والأخطار يصح تعليقه بالشرط

(777)/17	ما يشترط فيه القبض لا (يحتمل) فيه التأجيل وخيار الشرط
(٣•١)/٣٢	المبتدأ مع الخبر ظاهر في الحصر (محتمل) للتأكيد
788/17	مبنى الكفالة على التوسع (فيحتمل) الجهالة
0 { { } { } { } { } { } { } { } { } { }	المتبايعان (محمولان) على المعرفة حتى يثبت الجهل
ξξ/V	المتعاقدان (محمولان) على الملاء حتى يثبت الفقر
آخر ۳۱/(۶۲۵)– ۳۲/(٤٩٧)	متى (احتملت) الآية وجهين وبطل أحدهما بدليل العقل ثبت الوجه الأ
4 معقول المعنى أولى٥/(٥٥٤)	متى دار الحكم بين كونه تعبدا أو معقول المعنى كان (حمله) على كون
٤٨٥/٣١	and the second s
583, 710, 170-77\AYT	المجمل (يحمل) على المبين . ٢/١٤١-٢٩٥/٣١-٢٣٠/٥٤١ ، [٤٧٧] ،
73-07/17, 377, 777	(المحتمل) لا يكون حجة
1.8/7	(المحتمل) لوجوه شتى لا يتعين بعض وجوهه إلا بالنية
[۲۸۱]/٣٢	المحلى ب أل إن (احتمل) العهد وغيره (حمل) على العهد
P\73-71\(0V)	المستقل بنفسه لا (يحمل) على ما تقدمه
٥٠٤/٣١	المشترك لا (يحمل) على أكثر من معنى إلا بقرينة
٥٠٤/٣١	المشترك لا (يحمل) على معنييه معا عند التجرد عن القرائن
(0.7)/٣١	المشترك (يحمل) على جميع مسمياته عند عدم القرينة
٤٠ ، (٣٥)/١٠	المشغول بشيء لا (يحتمل) الشغل بغيره
٣٤/٤	المشقة على حسب الأحوال فما هان (تحمله) لم يؤثر وما صعب أثر
{{{\mathred}{\m	المطلق إذا قيد بقيدين متنافيين (حمل) على أقربهما شبها به
أصل الإطلاق ٢١٠٠ (٤٤٣)	المطلق إذا قيد بقيدين متنافيين لم (يحمل) على واحد منهما ويرجع إلى
	مطلق الإذن (يحمل) على المعهود في الشرع
	مطلق التوكيل (محمول) على المتعارف بين الناس
11V/A	مطلق العقد (محمول) على العادة
ו/וזץ، דאץ	مطلق العقد (محمول) على المعتاد
(7.)/١٦	مطلق العقود الشرعية (محمولة) على الصحة
(۲0٦)/١٠	المطلق عند الفقهاء (يحمل) على إطلاقه ما لم يؤد إطلاقه عليه إلى فسا
	مطلق الفعل (محمول) على ما هو المعتاد
٥٩٢ ،[٥٨٧]/٢٠	المطلق في النذر يجب (حمله) على المعهود شرعا
(04)/17	المطلق فيما (يحتمل) التأبيد بمنزلة المصرح بذكر التأبيد
(09)/17	المطلق فيما (يحتمل) التأبيد متأبد
٦٤ ،(٥٩)/١٦	المطلق فيما (يحتمل) التأبيد ينصرف إلى الأبد

77/78	مطلق كلام العاقل (محمول) على الصحة ما أمكن
: بقضية الأصل ٨/ (٣٤٩)، ٣٥٢	مطلق كلام العاقل وتصرفه (يحمل) على وجه الصحة
74/18	مطلق كلام العاقل (يحمل) على المعتاد
(00)/7	مطلق الكلام (محمول) على قصد المتكلم
11, 771, 377, [757], 377, 077, 187	مطلق الكلام (محمول) على المتعارف. ١/٤٨٣- ٨/٥
(۲٦٣)/۸	مطلق الكلام (محمول) على المعتاد
	مطلق الكلام (يحمل) على المتعارف
المانعة من الجواز١٠/(٥٦٤)- ٢٥/(٢٤٣)	المطلق (محمول) على الكمال الخالي عن العوارض
(٤٢٣)/٣١	المطلق (محمول) على المقيد
لسهولسهولسهو	مطلق النواهي في الشرع (محمول) على العمد دون ا
YVV/Yo	المطلق (يحمل) على إطلاقه ما لم يرد ما يقيده
(07٣)/1	المطلق (يحمل) على الكامل
091/7	المطلق (يحمل) على معهود الشرع
، ۲۳۱، ۳۲۱، ۲۶۱، ۲۵۱– ۳۳/۸۲۳، ۲۰۰	المطلق (يحمل) على المقيد٢٧/٢٥- ٣١ [٤٢٣]
	المطلق (يحمل) على المقيد بموجب اللفظ ومقتضى
	المعتبر في شروط الشهادة وقت الأداء لا وقت (التح
(۲۹۵)/۲۵	المعتبر في الشهادة بحال الأداء لا حال (التحمل)
، من (تحمل) المشاق٥٣٨/٢	مقصود الشارع من مشروعية الرخص الرفق بالمكلف
	من تيقن الفعل وشك في القليل أو الكثير (حملٍ) علم
ى القليل لأنه المتيقن١٧/٧	من تيقن الفعل وشك في القليل أو الكثير (حمل) علم
	من تيقن الفعل وشك في القليل والكثير (حمل) على
(۲۳۳)/۸	من له عرف في لفظ فإنما (يحمل) لفظه على عرفه .
< عبرة بنيته وإن (احتمله) لفظه دين ولم يقبل في	من نوى شيئاً يخالف ظاهر لفظه فإن لم (يحتمله) فلا
(184)/٦	الحكم
سلطان (وحمله) على توفية ما عليه٤٧٥/٢	من يمتنع عن بذل الطاعة فإن لم يكن ذا منعة قهره ال
(۲۳۱)/۱٤	المنافع (تحتمل) التمليك كالعين
عمل) على مجرد الإخبار عن الواقع ٢٨٠(٢١٣)	مهما أمكن (حمل) كلام الشارع على التشريع لم (يح
حتمل) اللفظ لا يثبت إلا بالنية وما لا (يحتمله)	موجب اللفظ يثبت باللفظ ولا يفتقر إلى النية (وم
r18/Y	لفظه لا ثبت وإن نوى
ع۲۸ (۳٤١)	الموقوف فيما لا يدرك بالرأي (محمول) على السما
	الناس فيما ادعى عليهم علمه (محمولون) على الجه

ليهم علمهم ٦/(٥٤٣)	الناس فيما ادعي عليهم (محمولون) على الجهل حتى يثبت ع
(٣٥)/٧	الناس (محمولون) على الحرية
١٦٠،١٥٩، (١٥٥)/٢٣	الناس (محمولون) على السفه حتى يظهر منهم الرشد
٤٧/٧	الناس (محمولون) على الملاء
یس۱۸۹)/۳۲	النص إذا (احتمل) التأسيس والتأكيد وجب (حمله) على التأس
09V/٣١	
٦٠٦ ،[٥٩٧]/٣١	
یس ۲۳۷)/۳۰	النص العام (يحمل) على عمومه حتى يدل دليل على الخصوم
	النكاح لا (يحتمل) التعليق
۳٤٠،(۳۳٥)/۲۳	النكاح لا (يحتمل) التعليق بالشرط
[140] .47 .07/7	النية إذا لم تكن من (محتملات) اللفظ لا تعمل
(140)/1	النية إنما تعمل مع لفظ (محتمل)
٥٠٨/٢٥	النية إنما تؤثر إذا (احتمل) اللفظ المنوي
۲/(۲۲۱)	النية تعمل في (المحتملات) لا في الموضوعات
١٣٧/٦	النية في الكلام (المحتمل) صحيحة في القضاء
ى السبب أم لا أم لا السبب	هل (يحمل) المطلق على المقيد إذا دخل الإطلاق والتقييد علم
097/11	الهواء لا يفرد بالعقد وإنما يتبع القرار (كالحمل) مع الأم
٣٤/٢٤	
٤٣/٢٤	الوصايا (تحتمل) الجهالات والأخطار وكذا التأقيت والتعليق.
[٤٥] ،٩/٢٤	الوصية (<u>تحتمل</u>) الأخطار والجهالات
01/78	الوصية (<u>تحتمل</u>) الغرر والجهالة
(٣٣)/٢٤	الوصية مما (يحتمل) التعليق بالشرط
[[27] , 77 / 7 8	الوصية والوصاية (تحتملان) الإضافة
وسقط بها الاستدلال٣٢/٤٧١، ٧٧٤	وقائع الأحوال إذا تطرق إليها (<u>الاحتمال</u>) كساها ثوب الإجمال
[£AV]/YY	الوقف لا (يحتمل) التأقيت ولا التعليق بالخطر
£91 6 £ \$ 1 / Y Y	الوقف لا (يحتمل) التعليق بالخطر
٣٦/٢٣	الوكالة (<u>تحتمل</u>) الإضافة
27 (21/13) 73	الوكالة (<u>تحتمل</u>) التعليق
[٣0]/٢٣	الوكالة (تحتمل) التعليق والإضافة
٤٢/٢٣	
TE/TT	الوكالة المطلقة (تحمل) على العرف

لا (تحتمل) التجزؤ	الولاية
الرد ما (يحتمل) النقل من شخص إلى شخص	
ر) أخف المفسدتين دفعا لأعظمهما	
	(يتحما
يُّ الضرر الخاصُ لدفعُ ضرر عام٣١/٣، ٣٨- ٤٧٤، ٤٧٤	
_ ي) الضرر الخاص لدفع الضرر العام ٢٩٠/١، ٣٤٠– ١٧٦/٢– ١٩١/٤، ١٩٨، ٥٠٠– .٥٠٠، ٥٠٠، ٥٠٠	(يتحم
ر) الضرر الخاص لمنع الضرر العام	
<u>(حمل) ما (يحتمل) من القراءتين القرآنيتين على ما لا (يحتمل)</u>	
ي) ألا يحصل له بفعله الثواب المرجو إذا كان المشروع من السنن والمستحبات كصلاة المدين الخالفات الالمدين تبدين إذا كان الشدير عبدا المارة كالرتب المستحبات	
يبدين ونوافل الطاعات ولا يصح تصرفه إذا كان المشروع من المباحات كالعقود والتبرعات ·	
·	<i>لأ</i> د
) الضرر الخاص لدفع ضرر عام	
ي) الضرر الخاص لدفع الضرر العام ١٢٩/٤ – ٧/[٥١٣]، ٣٦٥، ٥٦٥، ٧٥٥	
_ع) في الاستدامة ما لا (يحتمل) في الابتداء	
ي) في الدوام ما لا (يحتمل) في الابتداء	(يحتما
ي) الإمام عن المأموم السهو كله	(يحمل
ر) الأمر على الصحة حتى يظهر موجب الفساد	(يحمل
) على الظالم	
) على الظالم بعض (الحمل)	
رُّ لَفظٌ كُلّ طَائِفَة عَلَى عَرِفْهَا وَعَادَتِها	 (يحمل
) المطلق على المقيد	
-) المطلق على المقيد قياسا بجامع بينهما٣١/(٤٢٤)	 (يحمل
عظم المفسدتين (باحتمال) أيسرهما ويحصل أعظم المصلحتين بترك أيسرهما ٤/(١٢٥)	
على المفسدتين (باحتمال) أدناهما ويحصل أكمل المصلحتين بتفويت أدناهما ١٣٦/١١	_
الأصل على الظاهر على الأصح إن استند (الاحتمال) إلى سبب ضعيف	_
ي اليمين إلى نية الحالف إن (احتملها) اللفظ ولم يخالف الظاهر أو خالفه وكان مظلوما. ٢٠٣/٢٠	
يُّ الإقرار عرف المتكلم وننزله على أقل (محتملاته)	_
ي ، ووقع المصلحتين على مرجوحهما ويدفع أقوى المفسدتين (ب <u>باحتمال)</u> أدناهما ٤/(١٢٥)	
ر الحمل الدية الأقرب فالأقرب على الأبعد	
لا يزول بالشك (والاحتمال)	

يمتنع (حمل) المجمل على أحد معنييه المتساويين من غير دليل٣١/(٤٨٥)
اليمين (محمولة) على لغة الحالف وعلى نيته٢٠(٤٧٣)
.~
حمي
الأصل وجوب دفع الصائل (لحماية) حق معصوم
الجباية (بالحماية)
(الحمي) جائز للإمام في مصلحة المسلمين
(الحمي) جائز للأئمة في مصالح المسلمين
(الحمي) جائز للأثمة في مصلحة المسلمين
(الحمي) حق للأئمة في مصالح المسلمين
لا (حمى) إلا على مثل ما (حماه) النبي
لا (حمي) إلا لله ولرسوله ولأثمة المسلمين٧ (٣٥٩)
لا يبلغ الإمام (بالحمي) حدا يضر بالمسلمين
لا يجوز أن يؤدي اللجوء إلى المعاملة بالمثل إلى انتهاك حق (تحميه) الشريعة الإسلامية ١٧/٢٦ ٥
ليس لأحد من الناس سوى الأثمة أن (يحمي)
(محاماة) الشرع عن المهج عظيمة
النزاع أمر (يتحاماه) الشرع
حنث
الأصل أن اليمين إذا كانت معقودة بشرط لم يقع (الحنث) فيها إلا بوجود الشرط بكماله٢/٢٦٧
الإكراه بحق يمنع (الحنث)الإكراه بحق يمنع (الحنث)
الحالف لا (يحنث) بفعل بعض المحلوف عليه٥٨٥ ، [٥٧٥] ، ٥٨٣ ، ٥٨٥
الحلف الواحد على المتعدد يوجب تعلق (الحنث) بأي واحد وقع ولا تتعدد الكفارة ٥٤٣/٢٠
(الحنث) إذا كان خيرا من المقام على اليمين فهو مأمور به
(الحنث) في اليمين أفضل من الإقامة عليها إذا كان فيه مصلحة ٢٠/٦٣، ٥٢٥، ٥٢٥، ٥٦٢،
[٧٢٥], ٢٧٥, ٣٧٥
في كل شيء لا (يحنث) الحالف ببعض ما حلف عليه ١٨٥٥/٢٠ ٥٨٤
كل يمين حلف عليها على وجه الأمر ففيها الكفارة إذا (حنث)كل يمين حلف عليها على وجه الأمر ففيها الكفارة إذا (حنث)
كل يمين غير مشروعة أي غير منعقدة لا كفارة فيها ولا (حنث)
لا يتعدد ما يوجبه (الحنث) بتكرر موجبه إلا بلفظ أو نية أو عرف
ما لا يسمى كله ببعضه لم (يحنث) إلا بجميعه

من توقف نفوذ تصرفه أو سقوط الضمان أو (الحنث) عنه على الإذن فتصرف قبل العلم به ثم تبين أن
الإذن كان موجودا هل يكون كتصرف المأذون له أو لا ٥٣٨/١٠ . ٥٥٠
من حلف على ترك مندوب أو فعل مكروه سن (حنثه) وعليه كفارة٢٠.١٠٠)
من حلف على ترك واجب أو فعل حرام عصى ولزمه (الحنث) وكفارة
من حلف على فعل واجب أو ترك حرام أطاع باليمين وعصى (بالحنث) وعليه به الكفارة ٢٠/٢٠،
۱۲٥، ۸۲٥
من حلف على معصية لزمه (الحنث) والكفارة
من حلف على معصية ينبغي أن (يحنث) نفسه ويكفر عن يمينه٢٠
من حلف على معصية ينبغي أن (يحنث) ويكفر ٥٢٥، ٤٦٣/٢٠ ، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٥
من حلف ليفعلن معصية لزمه (الحنث) والكفارة
حوب
التوبة تمحو (الحوبة)
حوج
الأحكام الشرعية (تحتاج) إلى علة وسبب وشرط
اختلال التحسيني بإطلاق قد يلزم عنه اختلال (الحاجي) والضروري بوجه ما٣/٥٥١، [٥٥٥]،
350,070
اختلال الضروري يلزم عنه اختلال (الحاجي) والتحسيني
إذا اختلط الحلال بالحرام والحلال غالب (يحتج) بشهادة القلب
إذا أقيمت (الحاجة) العامة في حق الناس كافة مقام الضرورة في حق الواحد في استباحة ما هو محرم
عند فرض الاختيار فمن المحال أن يسوغ الازدياد من الحرام انتفاعا وترفها وتنعيما ٢١٩/١٥
إذا دعت (الحاجة) إلى التصرف في مال الغير أو حقه وتعذر استئذانه جاز هذا التصرف ٧/(٣٠٩)
إذا صرف الأمر عن الوجوب جاز أن (يحتج) به على الندب أو الإباحة٣١/(١٩٣)
إذا طبق الحــــرام الزمـــان وأهله ولم يجدوا إلى طلب الحلال سبيلا فلهم أن يأخذوا منه قدر
(الحاجة)
إذا عم الحرام قطرا بحيث لا يوجد فيه حلال إلا نادرا جاز استعمال ما (يحتاج) إليه ولا يقتصر على
الضرورة
استعمال المشترك في كل واحد من معنييه (يحتاج) إلى قرينة مخصصة له ٢٣٨/٣٢
الأصل ألا تكون الإباحة في ثابت المنع عند (الحاجة) إليه إلا على قدر المبيح إلا بدليل.٧/(٢٩٣)-
719/10

المحرم٧/(٢٧٥)	اعتبار (الحاجة) في تجويز الممنوع كاعتبار الضرورة في تحليل
عاجيات) آكد من التحسينات٤/(١٦٧)	الأمر المتعلق بالضروريات آكد من (ا لحاجيات) والمتعلق (ب ال
007/7	إنما يحتمل الخروج على القياس فيما تعم فيه (الحاجة)
007 ((011)/41	البيان لا يتأخر عن وقت (الحاجة)
001/٣1	البيان لا يجوز تأخيره عن وقت (الحاجة) إليه
£7٣/Y	البيان لا يسوغ تأخيره عن وقت (الحاجة)
(077)/71	تأخير البيان إلى وقت (ا لحاجة) جائز
007 (089/٣١	تأخير البيان عن وقت (ا لحاجة) لا يجوز
(084)/41	تأخير البيان عن وقت (الحاجة) محال
0	تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت (الحاجة) جائز
(
۲۱٤،۱۲۹/٤	ترجح الضروريات ثم (ا لحاجيات) ثم التحسينات
	ترك المنهي عنه لا (يحتاج) إلى نية للخروج من عهدة النهي
(۲۲۹)/٦	التروك لا (تحتاج) إلى النية
نه توجب فساد العقد٣٨٩/١٦، ٣٨٢	تسمية ما ليس بمتقوم في عقد (يحتاج) فيه إلى تسمية البدل لصح
٣١٧/٧	التصرف في مال الغير جائز عند (الحاجة)
	التصرف في مال الغير يجوز (للحاجة)
٩٧/١٤ -[٣٠٩]/٧	التصرف (للحاجة) يجوز في مال الغير
	التقاص يحصل بنفس ثبوت الدينين ولا (حاجة) الى الرضا
٣١٩/٢٥	تقبل شهادة الرجل الواحد من غير يمين عند (الحاجة)
سيني ٤/(١٦٧)	تقدم الأمور الخمسة الضرورية على غيرها من (حاجي) أو تحس
-	تقدم التكميلية من الخمسة الضرورية على أصل (الحاجية)
_	تقديم ذوي الضرورات على ذوي (ا لحاجات) فيما ينفق من الأ
٥٥٦/٢	الماسة على ما دونها من (<u>الحاجات</u>)
(Y9Y)/V	الثابت (بالحاجة) لا يعدو موضع (الحاجة)
۳۰۰/۷	الثابت (بالحاجة) يتقدر بقدرها
ير لذلك٧٣١/٢٧	الجزاء متى قدم على الشرط لا (يحتاج) إلى الرابط فقدم المؤخ
177/77	الجعالة إنما تجوز بحسب (الحاجة)
٥- ٥/٩٥٢، [۲٧١]، ٥٨٢، ٢٨٢،	جميع وجوه الاجتهاد (تحتاج) إلى معرفة المقاصد ١٤/٢
	1.7, 737, 337, 573, 473- 87/477
١٧١ ، ١٦٦ ، ١٦٣/٢٢	

179 ([777]) PF1	جهالة العوض في الجعالة تحتمل (<u>للحاجة</u>)
صان فيه ونقض للنظر فيه٢/٢٢	جهل الناظر ببعض صفات الدليل التي (يحتاج) إلى علمها نقد
(لحاجته) في سفره فإنه يجوز له الصيام	(الحاج) المتمتع إذا لم يكن له معه من المال إلا ما يكفيه (
Ψεν/١١	بدلا من الهدي
(YV0)/V	(الحاجات) تتنزل منزلة الضرورات في إباحة المحظورات
٣١/٢	<u> </u>
Y\050, X50- Y\3Y3, 5X3, PX3	(الحاجة) تتنزّل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة
	· (الحاجة) تتنزل منزلة الضرورة عامة كانت أوخاصة
YY/A	(الحاجة) تدعو إلى الفسخ عند العذر
٧/٧٢٦ ٨٩٢، ٢٧٣- ١١/٢٢١	(الحاجة) تقدر بقدرها
V\•AY- 01\A1Y- 17\73T; V3T	(الحاجة) تنزل منزلة الضرورة ۱۱/٤، ٦٦- ٦٦-
017 (017/1	(الحاجة) تنزل منزلة الضرورة عامة أو خاصة
٣٦٨/٤	(الحاجة) تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أم خاصة
3- 7/97- 0/7/03 +70- 7/00/3	(الحاجة) تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة ۸۲/۱
144/11-110/	VOY, [0Y7], 1AT, 7AT, 7AT, 3PT, 3PT-01
١٧٦/٢	(الحاجة) تنزل منزلة الضرورة في إباحة المحظورات
TT9/70	(الحاجة) توجب الانتقال إلى البدل عند تعذر الأصل
1AV/Y1 - EY9/Y	(الحاجة) الخاصة تبيح المحظور
[7٨0] ، ٧٤٠ ، ١٥٥/٧	(الحاجة) الشديدة يندفع بها يسير الغرر
- له (حاجة) ٢١٥/١٥ ، ٢١٨	(الحاجة) العامة إذا وجدت أثبتت الحكم في حق من ليست
<u> </u>	(الحاجة) العامة تتنزل منزلة الضرورة الخاصة في حق آحاد ا
17/8-007/7	(الحاجة) العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة
	(الحاجة) العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة في حق آحاد الا
ناب	(الحاجة) العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة في حق آحاد ال
عة الواحد المضطر ٢٥٧/٢	(الحاجة) في حق آحاد الناس كافة تنزل منزلة الضرورة في -
ت تفع به (الحاحة) وبكون موافقا لأصول	(حاجة) الناس أصل في شرع العقود فتشرع على وجه
017/0	الشرعالشرع
(۲۷۵)/٧	(حاجة) الناس تجري مجرى الضرورة
	حقوق الله تعالى لا (تحتاج) إلى دعوى
(٤٥)/١٣	
۹ ، (۳)/۱۳	حقوق الله لا (تحتاج) إلى دعوى

(Y9 T)/V	الحكم المقيد (بالحاجة) مقدر بقدرها
(٤٢٣)/٩	رفع العقد الذي لا يعتبر فيه الرضا لا (يحتاج) إلى العلم
۳٤٦ ،٣٤٤/١٦	السكوت في معرض (الحاجة) إقرار وبيان
777/17.1/0	السكوت في معرض (الحاجة) إلى البيان بيان
(۲٦٦)/١٠	السكوت في موضع (الحاجة) إلى البيان بمنزلة البيان
	الشارع لا يحرم ما (يحتاج) الناس إليه من البيع لأجل نوع ذلك
110/11	
£7•/1V	شرائط العبادات لا (تحتاج) إلى نية
	الشروط تعتبر في الدوام كاعتبارها في الابتداء لا سيما
£YA/10	الدوامالذوامالمنا المادية الم
	الصرائح لا (تحتاج) إلى نية الإيقاع لكن (تحتاج) إلى نية التلفظ
0TT/1	
(170)/7	
	الصريح لا (يحتاج) إلى النية قضاء لا ديانة بخلاف الكناية
	الصريح لا (يحتاج) إلى النية والكناية (تحتاج)
	الصريح لا (يحتاج) إلى النية والكناية لا تلزم إلا بالنية
	الصريح لا (يحتاج) إلى نية والكناية لا تلزم إلا بنية
(تحتاج)	الصريح من ألفاظ العقود والفسوخ لا (يحتاج) إلى نية والكناية
٥٣٣/١	
	الصريح يعمل بلا نية وغيره (يحتاج) إلى نية
	صفة المعاوضة لا تمنع الفسخ عند (الحاجة) إلى دفع الضرر
تمات ٣/٥١٥ - ٢٢١/٤	الضرورات مقدمة على (<u>الحاجات</u>) (<u>والحاجات</u>) مقدمة على الت
تمات والتكملات ١٢٦/٤، [١٦٧]،	الضرورات مقدمة على (<mark>الحاجات</mark>) (<u>والحاجات</u>) مقدمة على الة
	177 (170
(YTY)/Y	الضرورة ترفع بقدر (ا لحاجة)ا
171/2 -(040)/4	الضروري أصل لما سواه من (ا لحاجي) والتحسيني
مصالحها أو مفاسدها ما يبلغ مبلغ	العادات والتجارب القائمة عند مختلف الأمم إذا ثبت من
ظر الشرعىنام	الضروريات أو (الحاجيات) فإنها تستدعي وضعها تحت الن
177/1	العبادات التي لا لبس فيها لا (تحتاج) إلى نية
٥٢٠/٦	العدول عن العلم إلى الظن جائز (للحاجة)
107/٧-[010] (011 (01٠/٦	العدول عن العلم إلى الظن عند (الحاجة) جائز

(TTV)/V	عند (الحاجة) تزول الكراهة
ضرورية أو (حاجية) حكم عليها بما يناسبها من	عوائد الأمم متى اشتملت على مصلحة أو مفسدة
[40]/0-881/4	وجوب أو تحريم
(٣٣٥)/١٧	الفرض لا (يحتاج) لإذن
[٣٣0]/١٧	فروض الأعيان لا (تحتاج) إلى إذن
٥٤٨/٢	الفعل المنهي عنه سدا للذريعة يباح (للحاجة)
عام ما لا يتحمل عند (الحاجة) إلى دفع الضرر	قد يتحمل عند (الحاجة) إلى دفــــــع الضرر ال
018/V	الخاص
(010)/7	قد يقوم الظن المؤكد مقام العلم (<u>للحاجة</u>)
جي) بوجه ما ۱/۱۵۰- ٥٧/٥، ٥٦٠	قد يلزم من اختلال التحسيني بإطلاق اختلال (الحا
وري بوجه ما٣/[٥٤٧]، ٥٥٥، ٥٦٤، ٥٦٥	قد يلزم من اختلال (ا لحاجي) بإطلاق اختلال الضر
۲۷۱،۲۷۰/۱	القرب التي لا لبس فيها لا (تحتاج) إلى نية
	القربات التي لا لبس فيها لا (تحتاج) إلى نية
۲۳/٦	القربات التي لا لبس فيها لا (تحتاج) إلى النية
٥٣/١٣	القضاء القولى (يحتاج) للدعوى
سينيات لم يقع فيها نسخ	القواعد الكلية من الضروريات (والحاجيا ت) والتح
(٣٣٧)/٧	الكراهة ترفعها (الحاجة)
[٣٣٧] ،١٥٧/٧	الكرَّاهة تزُّولُ (بالحاجة)
الحاجة)٢١٦/٢٣ ، ٢٢١، ٢٣٠	الكفالة مبنية على المصلحة (والحاجة) فتتبع فيها (ا
ريده فإن الرجوع فيه إلى العرف والعادة ٨/(٢٠٦)	كل أمر (احتيج) إلى تحديده ولم يرد في الشرع تحا
	كلُّ حق (محتاج) إلى نية أدي عن غيره بغير إذنه فإ
	كل حق (يحتاج) إلى نية لا ينوب فيه أحد إلا بإذن
ن يلحقه نوع ضرر (يحتاج) فيه إلى الفسخ ٨/(١٩)	كل عذر لا يمنع المضي في موجب العقد شرعا ولكر
به فإنه مكروه	كل فعل حال قضاء (الحاجة) ليس مما (يحتاج) إلي
140/71	كل ما اشتدت (الحاجة) إليه كانت التوسعة فيه أكثر
(٢٤١)/٦	كل ما لا يكون إلا عبادة لا (يحتاج) إلى النية
ينبن	كل ما لو أقر به لم يقبل رجوعه لا (يحتاج) إلى يمي
	كل ما (يحتاج) إلى قبضه لا بد أن يكون معلوما
ى العامل في المساقاة ١٩٣/٢٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ،	كل ما (يحتاج) إليه لتنمية الثمرة وصلاحها فهو علم
	[017], 777
-\77, [177], • 57, 157- 01\331, 531-	كل ما (يحتاج) للنية لا يفعل عن الغير إلا بإذنه . ٦

(YrY)/V	كل محظور مع الضرورة بقدر ما (تحتاجه) الضرورة
عدم تفرغه (لحاجة) نفسه	كل من حبس بسبب حق مقصود لغيره كانت نفقته عليه ل
· A/Yo	الكناية (تحتاج) إلى نية
(٣•٩)/٧(لا توضع الأيدي على مال معصوم إلا لضرورة أو (حاجة
•	لا توضع الأيدي على مال معصوم إلا لضرورة أو (حاجة
•	لا يجوز تأخير البيان عن وقت (الحاجة) ٢٢/٤، ٣٠-
	001 600
ضمنه الخطاب الشرعي	لا يجوز تأخير البيان عن وقت (<u>الحاجة</u>) إلى العمل بما تف
	لا يجوز نقل الأحباس عن سننها ما دام المحبس عليه (مـ
	لا يمتنع التردد في النية (للحاجة)
جة) إلى البيان بيان . ١٠ / [٢٦٥] - ٣٢٣/١٣	لا ينسب إلى ساكت قول لكن السكوت في معرض (الح ا
	لا ينسب إلى ساكت قول لكن السكوت في معرض (ا لح ا
-	لا ينسب إلى ساكت قول ولكن السكوت في معرض (ا لح
	أن أصل الوقف مبني على سد خلة (حاجة) الموقوف عا
	و عم الحرام الأرضّ جاز استعمال ما تدعو إليه (ا لحاج ار
	و عم الحرام الأرض جاز أن يستعمل منه ما تمس (حاجة
	و عم الحرام أرضاً ولم يبــق بها حــلال جاز تناول ة
(07T)/T	الضرورة
	و عم الحرام جاز استعمال ما (يحتاج) إليه ولا يقتصر عل
	و عم الحرام قطرا بحيث ندر وجود الحلال جاز أخذ (المح
	بس يحل (بالحاجة) محرم إلا في الضرورات
(110)/10	ا أبيح (للحاجة) لم يجز أخذ العوض عليه
YV9/V	ا أبيح (للحاجة) يقدر بقدرها
	ا (احتاج) إلى بيعه وشرائه عموم الناس فإنه يجب أن لا
۳۳۰/۲۱	بيعه وشرائه عامة
	 ا (احتيج) إلى بيعه فإنه يوسع فيه ما لا يوسع في غيره
(TTV)/V	· <u> </u>
	ا استغرقته (حاجة) الإنسان فهو كالمعدوم في جواز الانتقال
ا بن البدل ۱۲۰ ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۲۰ ۱۲ ۲۰ ۲۱ ۲۰ ۲۱ ۲۰ ۲۱ ۲۰ ۲۱ ۲۰ ۲۱ ۲۰ ۲۱ ۲۰ ۲۱ ۲۰ ۲۱ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰	ا بني على (<u>الحاجة</u>) لا يلزم فيه اطرادها وانعكاسها
	ا تدعو (الحاجة) إلى الانتفاع به من الأعيان ولا ضرر (المحتاج) إلى ما محمد بهذا محانا
T1V/1A	(المحتاج) إليها يجب بذله مجانا

ان لا نا نا نا المنافع	-\$11
بان ولا ضرر في بذله لتيسره وكثرة وجوده أو المنافع ضض	
<i>O</i> * .	(المحتاج) إليها يجب بذله مجانا بغير عو
	ما تستغرقه (حاجته) كالمعدوم في جواز الانتا
	ما تكون صورة فعله كافية في تحصيل مصالح
{\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	ما تميز بنفسه لا (يحتاج) إلى نية
حيحه في حق الآحاد على قيام (الحاجة)٣	ما ثبت أصله (ب <mark>الحاجة</mark>) لم يتوقف إثباته وتص
ل بقدرها وقد يصير أصلا	ما ثبت على خلاف الدليل (للحاجة) قد يتقيه
بقدرها وقد يصير أصلا مستقلا ٧/٢٨٠، (٣٧٣)، ٣٧٦	ما ثبت على خلاف الدليل (للحاجة) قد يتقيد
119/10 - TV & (T9T), 3 VT	ما جاز (لحاجة) يتقدر بقدرها
	ما جاز (لحاجة) يقدر بقدرها
V\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	ما جاز (للحاجة) يقدر بقدرها
	ما جوز (للحاجة) لا يجوز أخذ العوض عليه
YYY/10	ما جوز (للحاجة) لا يجوز أخذ العوض عنه.
. المصلحة الراجحة ١/ ٣٦٧)	ما حرم تحريم الوسائل فإنه يباح (للحاجة) أو
	ما حرم لسد الذرائع فإنه يباح عند (الحاجة)
(۲۲۹)/٦	ما طريقه الترك لا (يحتاج) إلى نية
نتفاع به المستغني عنه (<u>والمحتاج)</u> إليه٢٦/٦٧	
	ما كان مباح النفع والاقتناء بلا (حاجة) جاز _ا
 	ما كان مباحا (للحاجة) قدر بقدر (الحاجة).
مخصوص ولم يرد فيه نص لا يقدر بالرأي وإنما يفوض	
سنسيوس ويم يره پ کس د يندر باري ويند پورس	
F	إلى رأي المبتلى
	ما لا (يحتاج) للرضا لا (يحتاج) للعلم
فتاج) فيها إلى غيره٢٧٩/٧	ما هو مستقل بنفسه في الدلالة أولى مما (يح
	ما يباح دفعا للضرر يباح دفعا (للحاجة)
	ما (يحتاج) إلى بيعه يجوز بيعه وإن كان معد
ياذنه	ما (يحتاج) إلى النية فلا يؤدى عن الغير إلا ب
(٣٨٥)/٢٦	مال بيت المال معد (لحوائج) المسلمين
رورية أو (حاجية) أو ظهرت فيها مفسدة معتبرة لأهلها	متى اشتملت عوائد الأمم على مصلحة ض
قواعد التشريعية العامة من وجوب أو تحريم ··· ٢٥٦٥-	يصار بتلك العوائد إلى الانزواء تحت ال
	۳۹ ٦/٥
ررت الواقعة ۲۴۰/۳۳	المجتهد لا (يحتاج) إلى تجديد النظر إذا تك

1441/44	المجتهد (يحتاج) إلى تجديد النظر إذا تكررت الواقعة
	مجموع (الحاجيات) والتحسينيات ينتهض أن يكون كل واحد منهما كفرد
من أفراد الصروريات ١/١٥٥	مجموع (الحاجيات) ومجموع التحسينيات يصح اعتبار كل منهما كفرد ٥٥٧/٥
(mmax /))	
(٣٣٩)/١١	1
///// //// 3V%, 6V%	
	المستحق قد يستقل بالوصول إلى حقه فلا (يحتاج) إلى دعوى
	المشغول (بالحاجة) الأصلية كالمعدوم
	المشغول (بالحاجة) كالمعدوم
TEE/11	المشغول (بالحاجة) كالمعدوم شرعا
التتمات ٣/(٥١٥)	المصالح إما في محل الضروريات أو في محل (الحاجيات) أو في محل
(010)/٣	مصالح الدنيا تنقسم إلى الضرورات (<u>والحاجات</u>) والتتمات
<i>صينات والتزيينات ٣/(١٥)</i>	المصلحة باعتبار قوتها تنقسم إلى الضرورات (والحاجات) وما يتعلق بالتــ
١٢١٠٠٠	المعدوم قد يعتبر موجودا حكما (للحاجة)
، ۷۶۷، ۵۵۵، ۱۲۳، ۷۳۲،	المقاصد الشرعية ضروريات (وحاجيات) وتحسينات . ٤٦٧/٣ ، ٥٢٧ ،
	NT1 P35, 005- 3/0V/
[010], 370, 040, 040,	المقاصد الشرعية ضروريات (وحاجيات) وتحسينيات٣٧٢/٣،، إ
	٠٢٥
٥٥٥/٣	مقاصد الشريعة ضروريات (وحاجيات) وتحسينات
	المقاصد الضرورية أصل (للحاجية) والتحسينية ٥١٥/٣ . [٥
	المقاصد الضرورية في الشريعة أصل (للحاجية) والتحسينية
(TTV)/V	المكروه تبيحه (الحاجة)
TE+/V	
YYA/V	مكروهات الإحرام عند (الحاجة) تصير غير مكروهة
YYA/£	
(YYV)/£	ري يين مرجع على المقصد (ا لحاجي)
	مكمل الضروري يقدم على مكمل (<u>الحاجي</u>)
(444) .[444]/6	المكمل للضروري مقدم على (<u>الحاجي</u>)
	من أدى حقا على غيره (يحتاج) إلى النية بغير إذنه لا يسقط عنه
	·
	من اضطر إلى نفع مال الغير وجب بذله مجانا مع بقاء عينه وعدم (حاجاً معنى كان هذا معالم الله منظم المعالم المنازية مع الله منازية المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم
صالح المسلمين ٢٦ / ٢٢	من كان عنده مال لا يعرف صاحبه فإنه يصرفه إلى ذوي (<u>الحاجات</u>) وم

11 - 1 1 11 1	
	من كان له دار لا غنى له عن سكناها أو مركب (يحتاج) إلى ركوبه أج
TEV/11	
(١٦٧)/٤	المناسبة التي من باب الضرورة راجحة على التي من باب (الحاجة) والزين
(۲۱۷)/۲۹	
(170)/1	موجب التصرف لا (يحتاج) في ثبوته إلى التنصيص عليه
٣٠/١٤	النذر لا (بحتاج) إلى قبول ويبطل بالرد
(787)/٢٣	النفقة في حق القريب باعتبار (الحاجة) والكفاية
\[\rac{1}-\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	الواجب شرعا لا (بحتاج) إلى القضاء
Y·V/10	الواجبات تسقط (للحاجة)
(177)/77	يجوز أن يكون الجعل مجهولا غير مملوك (للحاجة)
(174)/٢٢	يجوز أن يكون الجعل مجهولا (للحاجة)
AT/17	يجوز تشريك ما لا (بحتاج) إلى نية في نية العبادة
(YAO)/V	يجوز تشريك ما لا (يحتاج) إلى نية في نية العبادة
(177)/8	يقدم الضروري على (الحاجي) (والحاجي) على التتمة
إن كان مانعا ٤/(٢٢٧)	يقدم مكملات (الحاجات) الضرورية على ما هو من أصول (الحاجات) و
	حوز
(1.1)/۲۳	41 (1.5) 44 4 11 1 4 11 11 11
(Y·1)/Y٣(£0£)/٦	41 (1.5) 44 4 11 1 4 11 11 11
	41 (1.5) 44 4 11 1 4 11 11 11
(10°)/17	إذا وجد الرهن بيد المرتهن فهو (حوز) له
	إذا وجد الرهن بيد المرتهن فهو (حوز) له
	إذا وجد الرهن بيد المرتهن فهو (حوز) له
7 (3 0 3) 7 (3 0 3) 7 (7 0 7) 7 (7 7) 7 (7 7)	إذا وجد الرهن بيد المرتهن فهو (حوز) له
7 (3 0 3) 7 (7 0 7) 7 (7 0 7) 7 (7 0 7 7) 7 (7 7) 7 (7 7)	إذا وجد الرهن بيد المرتهن فهو (حوز) له
7 (3 0 3) 7 (7 0 7) 7 (7 0 7) 7 (7 0 7 7) 7 (7 7) 7 (7 7)	إذا وجد الرهن بيد المرتهن فهو (حوز) له
7 (3 0 3) 7 (7 0 7) 7 (7 0 7) 7 (0 7 7) 7 (0 7 7) 7 (7 7) 7 (7 7)	إذا وجد الرهن بيد المرتهن فهو (حوز) له
7 (303)	إذا وجد الرهن بيد المرتهن فهو (حوز) له
(202)/1	إذا وجد الرهن بيد المرتهن فهو (حوز) له الأصل عدم (الحوز) الالتزام إذا لم يكن على وجه المعاوضة فلا يتم إلا (بالحيازة) البيان يصح بكل ما يخرج المجمل من (حيز) الإشكال إلى (حيز) التجلي بيت المال (حائز) أو وارث بيت المال هل يعد (حائزا) لما لا ملك له أم لا التبرع لا يتم إلا (بالحوز) التبرع لا يتم إلا (بالحوز) (الحوز) الأخص يقدم صاحبه على صاحب (الحوز) الأعم (حيازة) الأشياء المباحة سبب لملكيتها
7 (3 0 3) 7 (3 0 3) 7 (7 0 7) 7 (0 7 7) 7 (0 7 7) 7 (7 7) 7 (7 7) 7 (7 7) 7 (7 7) 7 (7 7) 7 (7 7 7)	إذا وجد الرهن بيد المرتهن فهو (حوز) له
(208) (208) (208) (207	إذا وجد الرهن بيد المرتهن فهو (حوز) له الأصل عدم (الحوز) الالتزام إذا لم يكن على وجه المعاوضة فلا يتم إلا (بالحيازة) البيان يصح بكل ما يخرج المجمل من (حيز) الإشكال إلى (حيز) التجلي بيت المال (حائز) أو وارث بيت المال هل يعد (حائزا) لما لا ملك له أم لا التبرع لا يتم إلا (بالحوز) التبرع لا يتم إلا (بالحوز) (الحوز) الأخص يقدم صاحبه على صاحب (الحوز) الأعم (حيازة) الأشياء المباحة سبب لملكيتها

كل ما يجوز الانتفاع به وتقع عليه (الحيازة) يصح الإقرار به
لا يتم الرهن إلا (بالحيازة)
لا يجوز بيع المباح قبل (حيازته)
النفي يخرج النكرة من (حيز) الإبهام إلى (حيز) العموم٣٠٠)
النكرة في (حيز) النفي تعم
هل من خير بين شيئين يعد كأنه مالك لما (حازه) قبل اختياره
حوط
الأبضاع أولى (بالاحتياط) من الأموال
الأبضاع مختصة بمزيد (احتياط)
الأبضاع مما (يحتاط) لها
الأبضاع (يحتاط) لها
الأبضاع (يحتاط) لها فوق غيرها
(الاحتياط) أمر حسن في العبادات
(<u>الاحتياط</u>) أن يجعل المعدوم كالموجود
(الاحتياط) أن يجعل الموهوم كالمتحقق
(الاحتياط) إنما يكون بعد ظهور السبب
(الاحتياط) الخروج من الخلاف٩/(٢٥٣) - ١٦٨/٣٠
(<u>الاحتياط</u>) على العبادة إنما يكون إذا وجبت
(الاحتياط) عند الاشتباه واجب
(الاحتياط) في باب الحرمة واجب
(<u>الاحتياط</u>) في باب العبادات اعتبار جانب الوجوب
(الاحتياط) في باب العبادات أولى
(الاحتياط) في حقوق الله تعالى جائز
(<u>الاحتياط</u>) في حقوق العباد غير جائز
(<u>الاحتياط</u>) في حقوق العباد لا يجوز
(الاحتياط) في حقوق الغير لا يجوز
(الاحتياط) في الخروج من الحرمة إلى الإباحة أشد منه في العكس
(الاحتياط) في العبادات أصل
(الاحتياط) في العبادات أمر حسن

17/17	(<u>الاحتياط</u>) في العبادة أصل
V/17/- P\717	(الاحتياط) فيما أشكل أولى
Y•A/9	(الاحتياط) قبل ظهور السبب لا معنى له
Y•A/9	(الاحتياط) لا يصار إليه قبل ظهور السبب
Y•٣/q	(الاحتياط) لا يلزم إلا فيما يثبت وجوبه أو كان وجوبه هو الأصل
1, 11, • 1- 47/• 10, 110	(الاحتياط) للدين ثابت من الشريعة ٩/ (١٧٩)، ١٩٤، ٢٠٣- ١١ / ١
(174)/4	(<u>الاحتياط</u>) هو الأصل في أمور الدين
Y•A/9	(الاحتياط) يصار إليه بعد ظهور السبب
٥٦٢ ،(٥٥٩)/٢٧	(الاحتياط) يقتضي الأخذ بالتحريم
	(الاحتياط) يكون بعد ظهور السبب
	الأخذ (بالاحتياط) أصل في الشرع
	الأخذ (بالاحتياط) في باب العبادات واجب
	الأخذ (بالاحتياط) في العبادات أصل
۳٥٨/٣٢	الأخذ (بالأحوط) لبراءة الذمة
717/7	الأخذ (بلاحتياط) أصل في الشرع
	إذا اجتمع الموجب والمسقط يغلب الإيجاب (احتياطا)
٦٠ ، ٥٨/١٧	إذا اجتمعت العزيمة والرخصة في عبادة غلبت العزيمة (احتياطا)
، ۱۱۹، [۱۲۱]، ۲۰۶، ۳۰۶–	إذا استند الشك إلى أصل أمر (بالاحتياط) ٢٤/٦ - ١١٧/٧،
	P/· 1 3 Pl 3 Pl 3 7 17 - 11 / · P 7 3 P 7
(191)/11	إذا تعارض أصلان يحمل على (الأحوط)
اط) فيه	إذا تعارض ظاهران في ثبو ت النسب قدم المثبت له لوجوب (الاحتيا
(١٨)/١٧(إذا جازت العبادة من وجوه وفسدت من وجه يحكم بالفساد (احتياطا
(۲۳۹)/۳۳ - ۱۷۹/9	إذا وقع التعارض يقدم (الأحوط)
يجوز ۹/۱۸۰- ۱۳/[۲۲۵]	الأصل أن (الاحتياط) في حقوق الله تعالى جائز وفي حقوق العباد لا
٣٠٠/١٣	الأصل أن (الاحتياط) في حقوق العباد لا يجوز
۸٩/١١	
۸٩/١١	الأصل في أمر الخناثي العمل (بالأحوط)
۹۰،۸۹/۱۱	
الدین ۱۱۰۰/(۸۳)، ۸۸، ۸۹	الأصل في الخنثى المشكل أن يؤخذ فيه (بالأحوط) والأوثق في أمور
	الإمامة يعتبر فيها من الشروط (والاحتياط) ما لا يعتبر في الائتمام
۸٩/١١	

۳۷۱/۲۵	أمر الشهادة قصد به (الاحتياط) والوثيقة
777)/75	أمر النسب مبني على (الاحتياط)
عمل بدليل آخر وافق الخبر فليسر	إن أمكن حمل عمل المعدل بالخبر على (الاحتياط) أو على ال
٠٦٨/٢٨	بتعديل
ل ۸۳/۹	الأنساب والفروج (يحتاط) لهما في الشريعة ما لا (يحتاط) للأمواا
٩)/١٧	إنما يؤخذ في العبادة (بالاحتياط)
107/9	الأولى ارتكاب الأشد لأنه (أحوط) وأبرأ للخروج من الخلاف
18 . 11/17	الإيجاب يغلب على الإسقاط (احتياطا)
٧٢٧	باب الحرمة مبني على (الاحتياط)
	بيت المال أحق ما (يحتاط) له
(17/77	تبنى العدة على (الاحتياط) وطلب اليقين
],	التحريم (يحتاط) لها ١١/١١٥- ٢٧/[٥٥٥]
18./44	ترجح العلة المقتضية (للاحتياط) على غيرها
19)/17	ترجح الفساد في باب العبادات (أحوط)
(14)/17	الترجيح لجانب الفساد (احتياط) في أمر العبادة
(٣٨٥)/٨	تغلب جهة الحرمة على جهة الحل (<u>احتياطا</u>)
٩/٧	توهم الفضل أي الزيادة كتحققه فيما ينبني أمره على (الاحتياط)
١٨٣/٩	الحدود والقصاص مما (يحتاط) لها وتندرئ بالشبهات
٠٢٦/١٣	الحدود (يحتاط) في درئها
o•A/Yo	الحدود (يحتاط) فيها فلا يثبت موجبها إلا باللفظ الصريح
(009)/۲٧	الحرمة (يحتاط) لهاا
"ለ٦/ለ	الحظر (أحوط)الحظر (أحوط)
٧٢\(₽٥٥)، ٢٢	الحظر يقتضي (<mark>الاحتياط</mark>)
11479	حقن الدم (ي حتاط) له ما لا (يحتاط) للمال
۱۲٥/۱۳	حقوق الأدميين مبنية على (الاحتياط) التام
(770)/14	حقوق العباد لا يجري فيها (<u>الاحتياط</u>)
۳۱ / (۲۹۹)، ۲۰۱	حقوق العباد لا (يحتا <u>ط</u>) في إسقاطها
[٨٣]/١١	الخنثى الذي لم يبن يؤخذ في حقه (بالاحتياط)
۸٤/١١	الخنثى ملحق بالذكر (<u>احتياطا</u>)
(۲۳۹)/۳۳	الدليل (ا لأحوط) مرجح عند التعارض
[٢٣٩]/٣٣	الدليلان إذا تعارضا قدم ما كان منهما أقرب إلى (الاحتياط)

الرخص تبنى على (<u>الاحتياط</u>)الرخص تبنى على (<u>الاحتياط</u>)
ر كان بني على ر <u>ه علي</u> السبب إن ثبت فلا (<u>احتياط</u>)
لسبيل في العبادات الأخذ (بالاحتياط)
تسبيل عي المبادك الموقعة فيما هو مبني على (<u>الاحتياط</u>)٧٨١، ١١، ٢٢، ٢٤، ٤٣٨، ٤٣٨-
۸/۲۸۳، ۸۸۳- ۹/۱۸۰، ۱۲۶، ۲۲۲، ۳۲۳، ۲۲۰، ۲۲۷، ۸۲۲، ۱۳۲، ۲۳۱، ۲۳۱]-
۸۱/۲۸، ۷۸، ۹۰
الشبهة تقام مقام الحقيقة في موضع (<u>الاحتياط</u>)
لشبهة تقوم مقام الحقيقة فيما يبنى على (<u>الاحتياط</u>)
تسبهه تقوم معام التحقيقه قيما يبنى على <u>(اعتقاط)</u> الشبهة في الحرمات كالحقيقة (<u>احتياطا)</u>
تسبهه في الحرفات فالمعينة (<u>الحوالة)</u> الشبهة ملحقة بالحقيقة في باب الحرمات (<u>احتياطا</u>)
سبه منحته بالحقيقة في محل (الاحتياط)
تسبهه منحقه بالحقيقة في محل <u>(الاحتياط)</u> شبهة النكاح تقام مقام الحقيقة في موضع (الاحتياط)
الشريعة مبنية على (<u>الاحتياط</u>) ٩/[١٧٩]، ٢٦١، ٢٢٢– ٢١/٨٨، ٨٨– ٢٢/٥٠- ٢٣٩/٣٣، ٢٠٢٠ : ٢٠٠
137, 337
الصلاة إذا جازت من وجه وفسدت من وجه يحكم بالفساد (<u>احتياطا)</u>
الصلاة رأس الدين أولى ما (<u>احتيط</u>) فيه
الصلاة (ي <u>حتاط</u>) لها ما لا (ي <u>حتاط</u>) لغيرها
الصوم (<u>يحتاط</u>) له
الضمان الواجب لحق العباد غير مبني على (الاحتياط) فلا يجب في موضع الشكا الطلاق (يحتاط) فيه
الطلاق (يحتاط) فيهالطلاق (يحتاط) فيه
العبادات مبناها على (<u>الاحتياط</u>) ١/٣٧٦ - ٧/٨٩٣ - ١٨٠/ ، ١٨٤ - ١٢٦/ ٢٦٦ - ١٧ / [٩] ، ١٧ ،
1/2 . 1/7/1 . 1/4 . 3/1
العبادات متى دارت بين الصحة والفساد حملت على الفساد (<u>احتياطا)</u> ١٠/١٧، ١٤، [١٨]
العبادة إنما (يحتاط) لها إذا وجبت وقبل أن لا تجب لا (<u>احتياط) شر</u> عا
العقوبة (يحتاط) لدرئها
العمل (ب <mark>الاحتياط</mark>) واجب عند عدم المانع
العمل على الحظر (أحوط)
ق من الموال لا تبتني على (الاحتياط)
ني القول بالوجوب (<u>احتياطا</u>) لدين المسلم
ي معود بوربو بالنظر (والاحتياط)
كل ما يمكن تجنبه والاحتراز أو (ا لاحتياط) عنه يكون سببا موجبا للضمان٢٣١/٧

(11A)/1A	كل متصرف عن الغير يلزمه (ا لاحتياط)
۴/۲۱۲، ۱۲۶	لا (احتياط) إذا ثبت السبب
۲•٩/٩	لا (احتياطً) فيما ورد به الدليل
٣٥٤/٢	لا مدخل (للاحتياط) في شيء لم يوجبه الله في ذمة بريئة
(۲•٣)/٩	لا معنى (للاحتياط) قبل ظهور السبب
	لا يتصرف الناظر إلا على وجه النظر (والاحتياط)
Y•A/9	لا يجب (الاحتياط) إلا بعد ظهور السبب
٦٣١/١٣	لا يجوز (الاحتياط) في حقوق العباد
٤١٣/١١	للربع حكم الكل في أحكام الشرع في موضع (الاحتياط)
(٢٤١)/٩	للشبهة فيما (يحتاط) فيه العمل عمل الحقيقة
الأمر فوافق الصواب في نفس	ما أتى به المكلف في حال الشك لا على وجه (الاحتياط) ولا لامتثال
(۲۹۳)/۱۷	الأمر فإنه لا يجزَّئ
بدعة والسنة يتركه٢٥/١٧، ٣٠	ما تردد بين الواجب والبدعة فعليه أن يأتي به (احتياطا) وما تردد بين ال
۹/(۱۶۲)، ۶۶۲	ما هو موهوم الوجود يجعل كالمتحقق فيمًا بني أمره على (الاحتياط)
(٢١٥)/٩	ما يشك في وجوبه فإنه يستحب فعله (احتياطاً) من غير وجوب
أصل يرد إليه ولا يكون مأمورا	ما يفعل من العبادات في حال الشك لا على وجه (الاحتياط) من غير أ
١٤٣/٧	فإنه لا يجزئ وإن وافق الصواب
Y10 , Y • 9/9	مبنى (الاحتياط) على الشك
009/7V -77V/7٣	مبنى الحل والحرمة على (الاحتياط)
[٣٣٥]/١٩	مبنى الصلاة على (الاحتياط)
۳۳۷ ،۳۳٥/۱۹	مبنى العبادة على (<u>الاحتياط</u>)
Y9A/YW	مبنى النكاح على التعبد (والاحتياط) أكثر من غيره
009/YV	المحرم والمبيح إذا اجتمعاً يغلب المحرم (احتياطا)
£٣9/٣٣	المحرم يقضي على المحلل (احتياطا)
07T/TV	المحظورات مبنية على (الاحتياط) والأخذ بالورع مهما أمكن
(٣٨٥)/A	المشتبه فيه يؤخذ فيه (الأحوط) وهو التحريم
۳۸٧/۸	المشتبه فيه يؤخذ فيه (بالأحوط) وهو التحريم
احتياطا)٩ [٢١٥]	المشكوك في وجوبه لا يجب فعله ولا يستحب تركه بل يستحب فعله (
(٢١٥)/٩	من الورع (الاحتياط) بفعل ما يشك في وجوبه
Y&Y/9	الموهوم في باب الصيد يلحق بالمتحقق (احتياطاً) ما أمكن
۷/۸- ۹/(۱۶۲)، ۶۶۲	

(11V)/1A	1
لنائب لا يجوز له التصرف إلا على وجه الحظ (<u>والاحتياط)</u>	i
نسب إمله ر <u>يات</u>	i
نسب (<u>يحتاط)</u> لإثباته	1
سب (بحاط) لا الله الله الله الله الله الله الله	1
لنسب (يحتاط) لإثباته ولا (يحتاط) لنفيه لنسب (يحتاط) له	1
نسب (بحاط) دارای دارای کا د	1
لنفوس (يحتاط) لها ما لا (يحتاط) لغيرها	
لنكاح مبناه على (الاحتياط) والتعبد أكثر من غيره	1
لنكاح (يحتاط) له	١
<u>ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</u>	١
لواجب إذا أشكل وجب (<u>الاحتياط</u>)	
لواجب لحق العباد غير مبني على (الاحتياط) بخلاف الواجب لحق الله سبحانه وتعالى ١٣٠٠/(٦٢٥)	١
لواجبات لا تثبت (احتياطاً) بالشك	1
رجوب الصوم مما (يحتاط) فيه	9
ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	١
جب ترجيح جانب الفساد (احتياطا)	ï
(يحتاط) الشرع في الخروج من الحرمة إلى الإباحة أكثر من الخروج من الإباحة إلى الحرمة٩/[١٩٣])
(بحتاط) في موضع الخلاف)
(يحتاط) في النكاح ما لا (يحتاط) في البيع)
ربحتاط) في النكاح ما لا (بحتاط) في غيره من العقود)
(يحتاط) للأبضاع ما لا (يحتاط) لغيرها)
(يعتاط) للدماء والأموال)
حول	
•	
إيقاء الشريعة للأمم معتادها (وأحوالها) الخاصة إذا لم يكن فيها استرسال على فساد٢/٢٥٠٠٠	
الإجازة إذا لحقت العقد الموقوف كان (لحالة) الإجازة حكم الإنشاء	
إجازة العقد الموقوف إنما تجوز في (حال) يجوز ابتداء العقد فيه١٥٠/(١٢٠)، ١٢٢	
اجتماع التحليل والتحريم في عين واحدة (محال)	
اجتماع النقيضين (محال)	
(الإحالة) على السبب الظاهر واجب عند خفاء المسبب٧/(١٢٥)	
(الإحالة) على السبب الموجود المعلوم أولى من (<u>الإحالة</u>) على سبب موهوم ٧/(١٢٦)	,

٢٣\ ٢٢ ع	الاحتمال البعيد لا يؤثر في وقائع (<u>الأحوال)</u>
o & V / 1	الاحتمال في وقائع (الأحوال) مسقط للاستدلال
7.3- 77/[173], 773, 773, 773	الاحتمال في وقائع (الأحوال) يسقط الاستدلال ٣٩٩/٣٠،
	(الاحتيال) على إبطال الحقوق الثابتة حرام
TV•/1T	·
 بماذا یعتبر منهما۱۲/(۱۳) 	 إذا اختلف حكم الشيء بالنظر إلى أصله (وحاله) فقد اختلف
المالكية بماذا يعتبر منهما ١٦/١٢	إذا اختلف حكم الشيء بالنظر إلى أصله (وحال ه) فقد اختلف
٤٥٠/٨	إذا اختلف حكم الشيء بالنظر إلى (حاله) ومآله
نهما في باب العبادات	إذا اختلف حكم الش <i>يء</i> بالنظر إلى (حال ه) ومآله فبم يعتبر ما
نهما في العبادات٤٣٧/٨)، [٤٥٠]	إذا اختلف حكم الشيء بالنظر إلى (حاله) ومآله فبم يعتبر ما
: في حق الواحد في استباحة ما هو محرم	إذا أقيمت الحاجة العامة في حق الناس كافة مقام الضرورة
•	عند فرض الاختيار فمنّ (المحال) أن يسوغ الازدياد مر
(٣٠٩)/٦	إذا تبدلت النية واليد على (حا لها) ه ل يتبدل الحكم أم لا
الحكم إلى الذمة١٣/(١١١)، ١١٧	إذا تعذر المعين (واستحال) وجوده أو الحصول عليه انتقل
ل)ل ۲۲/3۸3	إذا علق الطلاق بأمر كائن لا (محالة) وقع الطلاق في (ا لح ا
(194)/74	إذا كان الفعل من جهة واحدة (استحال) كونه واجباً وحراما
صده ۱۳/۳، ۲۷۰، ۲۷۲، ۲۷۹، [٤٨٢]	إذا كان قصد (ا لمتحايل) مناقضا لقصد ال شارع عومل بنقيض ق
ل قصده وبطل عمله ولم ينفذ ٢٨١/٦	إذا كان قصد (المتحايل) مناقضا لقصد الشارع عومل بنقيضر
(حولان) (الحول) ثم تبين أن ذلك المال	إذا كان للرجل مال غائب فحسب بقاءه وأخرج زكاته بعد
٤٧١/٢	هالك فالذي أخرجه يسترده
بقدم۸(٤٣٧)	إذا كان للشيء (<mark>حال</mark>) ومآل وكان الحكم يختلف فما الذي _ا
•	إذا كان للواجب بدل فتعذر الوصول إلى الأصل (حالة) اا
٤٩١/١	مستقرا بحيث لا يعود إلى الأصل عند وجوده أم لا
فغير داخلة في النهي٤/٤٥، [٥٦١]	إذا كانت (ا لحيلة) لا تهدم أصلا شرعيا ولا مصلحة معتبرة _ا
١٢ ، (٨)/١١	إذا وجد سبب الملك ثبت الملك في (الحال)
ويمكن أن يكون الأثر معلولا لغيرها لكن	إذا وجدنا أثرا معلولا لعلة ووجدنا في محله علة صالحة له
ف العلة المعلومة أم لا ٧/(١٢٥)	لا يتحقق وجود غيرها فهل (يحال) ذلك الأثر على تلك
(1٣٣)/v	إذا وقع الاختلاف فيما مضى يحكم (الحال)
ي من مشابهته للآخر ألحق لا (محالة)	ردا وقع الفرع بين أصلين وكانت مشابهته لأحدهـــما أقو
(004)/19	بالأقوىبالأقوى
179/77	(استحالة) اجتماع النقيضين

(170)/19	(الاستحالة) تزيل النجاسة
177/19	(استحالة) الفاسد إلى صلاح تنقل حكمه إلى الطهارة
177/19	(استحالة) الفاسد إلى فساد لا تنقل حكمه وإلى صلاح تنقل
170/19	(الاستحالة) مطهرة
(174)/4	استصحاب (الحال) أصل من الأصول
جة٢٣)/٣٠.	استصحاب (الحال) لأمر وجودي أو عدمي عقلي أو شرعي ح
٤٧٢/٨	الإسقاط يؤثر في (الحال) دون المستقبل
المقارن أو الاتصاف بالصفة المقارنة	الإشارة إنما تعتبر حيث كان المشار إليه يقبل التسمية باسم
107/10	(حالا) أو استقبالا
(£٣٧)/V	اشتباه (الحال) أبين الأعذار
Y·V/19	الأصل استصحاب (حالة) اليقين
١٣٨ ،(١٣٣)/٧	الأصل أن الاشتباه إذا وقع فيما سبق يحكم (الحال)
كيم (ا لحال)/[١٣٣]	الأصل أن الاشتباه متى تمكن فيما مضى يجب المصير إلى تحم
	الأصل أن بقاء الزوجين على (حال) اللعان شرط بقاء حكم ا
٥٧٧/٢٣	حكم اللعان وإلا فلا
فلا ١/٥٨٤ – ١٢١، ١٢١	الأصل أنْ كل عقد له مجيز (حال) وقوعه توقف للإجازة وإلا
	الأصل أن (للحالة) من الدلالة كما للمقالة ٢٠/٦ - ١
عجة٧/(٩٥)، ٢٢	الأصل أن ما وجد قديما فإنه يترك على (حاله) ولا يغير إلا بح
لا۱۷۳/(۱۷۳)	الأصل أن المبادرة إلى طاعة الله تعالى في سائر (الأحوال) أفض
	الأصل البناء على الظاهر واستصحاب (الحال) ما لم يعلم خلا
99/70	الأصل عدم صحة الدعوى بما (يستحيل) ثبوته بالعرف والعادة
موم (ا لأحوال) جاز فرضها على تلك	الأصل عند الحنفية أن كل عبادة جاز نفلها على صفة في ع
199/۲	الصفة (بحال) من (الأحوال)
£٣V/٢0	الأصل في إثبات النسب (الاحتيال) له ما أمكن
<u>حال</u>) حضرته بغير قضاء القاضي ينفق	الأصل في باب المفقود أن كل من يستحق النفقة في ماله ﴿
791/11	عليه من ماله عند غيبته
رم على خطر الوجود وليس بكائن لا	الأصل في حروف الشرط أنها تدخـــل علــــى شيء معــدو
(V·1)/YV	(محالة)
[٤٠١] ، ٣٧٥/١٠ - ٤٨٨/١	الأصل منع المواعدة بما لا يصح وقوعه في (ا لحال)
\ \ · / V	الأصل موافقة الماضي (للحال)
110/17	الإضافة إلى المستقبل لا تصح فيما يمكن تمليكه في (الحال).

[1•٧]/١٦	الإضافة تصح فيما لا يمكن تمليكه (للحال)
عال)	الإضافة في عقود التمليكات تمنع اللزوم في (الح
110/17	الاضافة لا تصح فيما يمكن تمليكه (للحال)
. (حال) قيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	إطلاق الصفات المشتقة على الموصـــوف في
	الحقيقة
[٤١١]/٣٢	إطلاق المشتق باعتبار (الحال) حقيقة
(1٣٩)/١٦	الاعتبار (بحال) التعليق أو (بحال) الصفة
77/77	الاعتبار في التكافؤ (بحال) الوجوب
799 .[790]/ 70	الاعتبار في الشهادة (بحال) أدائها
) الوجوبا ١٩ / [٤١٧]	الاعتبار في صفة الصلاة (بحال) الأداء لا (بحال
77/77	الاعتبار في الضمان (بحال) الجناية
77/77	الاعتبار في العقوبات (<u>بحال</u>) الجناية
۹٤/۱۸	الاعتبار في الكفارات بأغلظ (<u>الحالين</u>)
98/14	الاعتبار في الكفارات (بحالة) الوجوب
(4٣)/١٨	الاعتبار في الكفارة (بحال) الأداء
جوبجوب	الاعتبار في الكفارة (بحال) الأداء لا (بحال) الو-
۸۲ ،۸۰/۲۷	إعدام المعدوم (<u>محال</u>)
٥٢\[٧٢٢]	الإقرار (بالمحال) العقلي والشرعي باطل
٠٢٧/٢٧	أقل (<u>أحوال</u>) النهي أن يكون مكروها
ota/tv	أقل (<u>أحوال</u>) النهي أن يكون المنهي عنه مكروها.
(074)/77	أقل (أحوال) النهي الصريح أن يكون مكروها
17/[770], 070, 570, 470, 470- 17/791	أقل (<u>أحوال</u>) النهي الكراهة٧
(٦٩)/٩	ألفاظ الكنايات مع دلالة (الحال) صرائح
ي) الفعل إلى ما كان قبل الحظر٣١/(٢٨٧)	الأمر بعد الحظر لدفع الحظر السابق وإعادة (حا <u>ل</u>
(أحواله) بحسب القرائن الملابسة له ١٩٥/٣١	الأمر بعد الحظر يفيد الندب أو الإباحة في أدنى ا
على المفسدة ولا مفسدة (<u>حالة</u>) الأمر ولا مصلحة	الأمر يشتمل على المصلحة وأن النهي يشتمل :
oA/o	-
ستنكرا١٤.(٤٩٧)	الأمين إنما يقبل خبره إذا لم يكن (<u>مستحيلا</u>) أو م
107/78	إن جهل (<u>الحال</u>) فبينة السفه أولى
(۲٤٨)/١١	الإنسان محترم بعد موته كاحترامه (<u>حال</u>) حياته
(091)/9	الإنسان (يحا <u>ل</u>) على طبعه ما لم يقم مانع

إنشاء (المحال) (محال)
انعطاف النية على الزمان (محال) عقلا معدوم شرعا
إنما تعتبر دلالة (الحال) إذا لم يوجد التنصيص بخلافها تعتبر شرطا في اعتبار قاعدة الأصل أن
(للحالة) من الدلالة كما للمقالة
إنما المعتبر (حال) المالك
أي (حال) جاءت على القاضي يعلم هو من نفسه تغير عقله أو فهمه امتنع من القضاء فيها. ٢٥/(٤٨)
إيجاد الموجود (محال)
البدل إنما يجب عند تعذر الأصل على كل (حال)
البناء على الظاهر واستصحاب (الحال) أصل ما لم يعلم خلافه
البناء على المعدوم (محال)
السع يوجب التسليم في (الحال)
تأخير البيان عن وقت الحاجة (محال)
تأخير الدين (الحال) هل يلزم أم لا يلزم
تبدل النية مع بقاء اليد على (حالها) لا يتبدل معها الحكم
تبدل النية مع بقاء اليد على (حالها) هل يتبدل الحكم بتبدلها
تبدل النية مع بقاء اليد على (حالها) يتبدل معها الحكم
التبع خلف الأصل (بحاله) لا بذاته
تجوز (الحيلة) في التوصل إلى المباح واستخراج الحقوق
التحري إنما يجب (حالة) الاشتباه ١٣٥٧ ، ٣٥٩ - ٣٥٩ - ٣٥٥، ٣٥٧
التحري في الفروج لا يجوز (بحال)
التحريم المتوقع لا يؤثر في (الحال) عدم الحل كما أن الحل المتوقع لا يؤثر في منع الحل في
(الحال)
تحريم المحرم (محال)
تحصيل الحاصل (محال)
تحصيل مثل الحاصل (محال)
تحكيم (الحال) واجب في كل أمر أشكل في الماضي
(تحيل) الإنسان بفعل مباح على تخلصه من ظلم غيره وأذاه مباح
(التحمل) لاسقاط أحكام الزكاة بعد انعقاد أسبابها لا يجوز٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
(التحيل) لإسقاط حق المسلم حرام
(التحيل) لإسقاط الزكاة لا يجوز

١٨٤ ،[١٦٩]/٨	تختلف الأحكام بحسب اختلاف الأزمان (والأحوال)
١٨٨/٨	تختلف الأحكام بحسب اختلاف الأزمان (والأحوال) وأدلتها
وم في المقال ٤٦٣/٣٢	ترك الاستفصال في حكايات (الأحوال) مع الاحتمال ينزل منزلة العد
وم في المقال ٢/٢٧٤_	ترك الاستفصال في حكاية (الحال) مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العد
* 1	٤١١، ١١٤، ١٣٩]، ٢٠٠
موم المقال ٣٩٩)	ترك الاستفصال في قضايا (الأحوال) مع قيام الاحتمال ينزل منزلة ع
01./٣	ترك الاستفصال في وقائع (الأحوال) كالعموم في المقال
011/~	ترك الاستفصال في وقائع (الأحوال) ينزل منزلة العموم في المقال
27/773	ترك الاستفصال مع تعارض (الأحوال) يدل على عموم الحكم
(99)/YV	التسلسل والدور (محالان)
(OAV)/YV	التسمية (والحيلة) لا تجعلان الحرام حلالا
الإسلام شيء محرم ١٦/(١٧٩)	تصح العقود والقبوض التي وقعت في (<u>حال</u>) الكفر إذا لم يكن فيها بعد
AA/YV	
AA/YY	تصور وقوع (<u>المحال</u>) (<u>محال</u>)
TE1/TT	تعارض القطعيين (محال)
	تعريف المعرفة (محال)
	التعليق على (المستحيل) لغو غير معتبر
(٤١٣)/٣٠	التعميم في الأشخاص يستلزم التعميم في (الأحوال) والأزمنة
[74]/١٧	تغير (الحال) بعد فعل العبادة لا يؤثر في صحتها وإجزائها
4	التكافؤ مشترط (حال) وجود الجناية
[77] ، 17/51	التكافؤ معتبر (حال) وجود الجناية
(٣١٩)/v	التكليف بالمتعذر كالتكليف (بالمحال)
91/7/	التكليف (<u>بالمحال</u>) جائز
AA/YV	
۸٣/٢٨	تكليف الميت والجماد ومن لا يعقل من الأحياء تكليف (محال)
٣٠٩/٢٢	تمليك ما ليس بمملوك (<u>محال</u>)
	التمليك من المجهول (<u>محال</u>)
(٤٠١)/١٠	تمنع المواعدة بالعقد الذي لا يمكن إيقاعه شرعا في (الحال)
(01)/18	ثبوت الملك باعتبار (حا <u>ل</u>) المالك
17/73	ثبوت الملك في المعدوم (<u>محال</u>)
197 (197/7	الجمادات طاهرة إلا (<u>المستحيل</u>) إلى نتن أو إسكار

۳٦١،١٦٩/٢	الجمع بين البدل والمبدل (محال)
179/7	الجمع بين البدل والمبدل منه (<u>محال</u>)
٧٢ ، (۹۶)، ۹۸	
[٣٩٣]/١٩	
Y * * / Y - E 9 1 / 1	
(170)/19	البينة طهر المسروه الواطاع على المرابع المراب
١٢/٨	جميع النجامات تشهر ا <u>باد المحالي</u> المستقدم المراء على نفسه لا تعتبر (ب <u>حال)</u>
٣٦٢/٢	
ξξξ/V	
177/V	J
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	(الحال) قدل على ما كان قبلها
(۲٦٣)/٢٣	(الحال) الذي هو مساو للغصب في إزالة التصرف حكمه حكم الغ
Y9V/1A	(الحال) الدي هو مساو للعطب في إراقه النصرت على الستر
(٤٥٥)/٢٦	(حال) المراه مبني على السار
٤٧٠/١	(حالة) الحرب يعتفر فيها ما لا يعتفر في طيرها
١٥٧ ،(١٤٦)/١٦	(حالة) المجلس (كحالة) العقد
(٣١٩)/٩	(<u>عاله)</u> المجلس (<u>عالم)</u> المعاوضة (بحال)
	الحرام المطلق لا يقبل المعاوضة (<u>حال)</u> الحياة لم يسقط بالموت
بالموت۱۳/(۲۲۷)، ۲۷۷،	العق الذي تدخله النباب إدا ترم في (حال) الحاة V
	الحق الذي تدخله النيابة واستقر وجوبه في (حال) الحياة لا يسقط
(777)/17	YA1 6 YVA
rvr/1r	الحق المستفاد بالملك يجب أن يتقسط (حال) الاشتراك على قدر
	حق المسلم لا يسقط (بالتحيل)
لن ۱۱ سلطیان فع <i>طی</i> ن کارف کشو۔ 	حكايات (الأحوال) إذا تطرق إليها الاحتمال وأضرب الشرع ع
	المقال
V E / Y O	حكاية (الحال) إذا تطرق إليها الاحتمال سقط بها الاستدلال
۹/۲۵	حكم الحاكم لا (يحيل) الأمور الباطلة إلى صحيحة
	حكم الحاكم لا (يحيل) الأمور عما هي عليه
تىياء ti / ti _ti	حكم الحاكم لا (يحيل) الأمور عما هي عليه ولا يغير حقائق الأن
نُّد (والعال) العاصرة ١٢٩// ٢١] 	الحكم في القضايا والفتيا في النوازل تختلف كثيرا باختلاف العوا
	حكم القاضي لا (يحيل) الأمور عما هي عليه
6 	- حك القم لم محت (بحال) الحنابة دمن (حال) السبابة

170)/٧	الحكم متى ظهر عقيب سبب ظاهر (يحال) به على ذلك السبب
(γ•9)/τ	الحكم هل ينتقل بانتقال القصد مع بقاء اليد على (حالها) أم لا
\TT/V	الحكم يبني على الظاهر فيما يتعذر الوقوف على حقيقة (الحال) فيه
(0 { 9 } / 7	الحوادث إنما (يحال) بحدوثها على أقرب الأوقات
179/۲	الحوادث (تحال) بحدوثها إلى أقرب الأوقات
17\(4x3)	(ا لحوالة) استيفاء حق أم بيع واعتياض
[£A٣]/٢١	(ا لحوالة) بيع أو استيفاء
(£A٣)/٢١	(الحوالة) بيع أو عقد إرفاق
٤٨٣/٢١	(الحوالة) تجري مجرى المعاوضة أم مجرى أصل الضمان
/ V / 3	
۳۹۲/۲۲	(الحوالة) والكفالة تصحان مع اقترانهما بالشرط الفاسد ويلغو الشرط
(٣٧٧)/1٣	(<u>الحيل</u>) إذا توصل بها إلى المباح مباحة
0], 150, 750-0\073-	(<u>الحيل</u>) باطلة إذا هدمت أصلا شرعيا ٢٠٠٣، ٥٠٨، [٣٣
	71/757, 177, 277- • 1/27
١٣٢/٢	(<u>الحيل</u>) في الشرع باطلة
(٣٧١)/١٣	(<u>الحيل</u>) كلها لإسقاط واجب أو لارتكاب محرم باطلة
(0 2 4) / 2	(<u>الحيل</u>) لا أثر لها
	(ا لحيل) لا (تحيل) الحقوق ٢/٦٦ - ٤/(٥٤٣)- ٣٦٢/١٣، ٣٦٦، [١/
3/(430)-0/2301 000	(ا لحيلِ) ممنوعة إذا خالفت الشريعة أو هدمت أصلا
٣٣٤/٤	 -
٣٧٢/١٣	(الحيلة) لإسقاط الزكاة لا تسقطها
٣٧٨/١٣	(ا لحيلة) لدفع الضرر عن نفسه مشروعة وإن كان غيره يتضرر بذلك
(٢٦٤)/٣٣	خبر الواحد يقدم على القياس على كل (<u>حال)</u>
ىرب وأشعارها ٤٥٨/٣٢	خروج مطلق الكلام على غالب (<u>الأحوال</u>) كثير في الشريعة وفي كلام ال ه
ت الصلاة قائما .١٩ /(٢٩١)	خروج النجس من أصحاب الأعذار لا يكون حدثًا في (<u>الحال</u>) ما دام وق
نافة الأموال الزكوية ٢٠/٢٠	الخلطة (<u>تحيل</u>) حكم الزكاة وتجعل زكاة الخلطاء كزكاة الرجل الواحد في ك
حد۲۰(۱۰۹)	الخلطة (تحيل) الصدقة وتجعل مال الاثنين فصاعدا بمنزلة كما لو أنه لوا
11./٢	الخلطة في المال الزكوي لا (تحيل) حكم الزكاة
۸٤/١١	لخنثى المشكل في الميراث أنثى إلا أن يتبين (حاله)
(71)/4	دلالة (الأحوال) تؤثر في الحكم
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	.لالة (الحال) تغني عن اللفظ

٧٥ ،٧٠ ،(٦١)/٩	دلالة (ا لحال) تغير حكم الأقوال والأفعال
(٦١)/٩	دلالة (الحال) تؤثر في حكم الكلام والأفعال
هار النية ١٢٦/٦١ - ٩/(٦٩)	دلالة (الحال) في الكنايات تجعلها صريحة وتقوم مقام إظ
٧٠/٩	دلالة (الحال) كالنية
٦٣/٩	دلالة (الحال) مثل الصريح في تقييد مطلق الكلام به
ov { / mm - (vq) / q	دلالة (الحال) والعرف يسقط اعتبارها إذا صرح بخلافها
(99)/YV	الدور (محال)
في الشرع٩/(٦١)	الرجوع إلى دلالة (الحال) لمعرفة المقصود بالكلام أصل
(٤٠٣)/٩	الرضا بالشيء بدون العلم به (محال)
. ٧٢/٤٧، ٩٨، [٣٤]، ٢٤، ٢٨٢، ٧٨٢	
01/18	الزكاة إنما تعتبر (بحال) مالك الأصل
۳۱،۳۵/۱۳۰	الزكاة لا تسقط (بالحيل)
١١٤، ١١٠، ٣٤، ٢٧]٠٢٠	الزكاة لا تسقط (بالحيلة)
187/17	
۲ ۹٦/۲٥	زوال عقل الشاهد في غير (حال) الشهادة لا يمنع قبولها.
177/17	الزيادة في زمن الخيار بمنزلة الزيادة في (حالة) العقد
(187)/17	ساعات المجلس (كحالة) العقد
٦٦٦/٢٧	سبب الشيء يكون مقدما عليه لا (محالة)
779/YV	سبق الأثر لمؤثره والمعلول لعلته (محال)
ل) الأفراد٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	سد الذرائع ورعي المصالح المرسلة لا يفرضان في (أحوا
(٦٠٣)/١٢	السكران في سائر (أحواله) كالصاحي
التمكن منها٧٤٦/(٧٤٦)	شرائط الوجود لا مانع من التكليف بها (حال) عدمها مع
(٦٩٦)/٢٧	الشرط لا بد من حصوله (حال) حصول المشروط
(الحالة) لم يقع الغرور تصورا حتى يناط به	شرط المغرور أن يكون جاهلا فإنه لو كان عالما بحقيقة
TEV/18	-حکم
رِجود في المستقبل٧٢٠ [٧٠٥]	الشرط وجوابه إنما يتعلقان بمعدوم في (ا لحال) ممكن الو
	الشرط وجوابه لا يتعلقان إلا بمعدوم في (الحال) ممكن
	الشرع قد يرد بما لا يقتضيه العقل إذا كان العقل لا (يحيل
	الشيء الواحد (يستحيل) أن يكون واجبا حراما طاعة معم
٧٠٦/٢٧	الصحيح في التعليق على (المستحيل) أنه لا يقع
(٦٩)/٢٧	صدق النقيضية (محال)

۸٠/٩	صريح القول يقدم على ما تقتضيه دلالة (الحال)
١٧/٢٤	صريح المقال لا يعارض بقرينة (الحال)
ي صلاة جماعة أو انفراد٢/٢.	الصلاة خلف المحدث المجهول (الحال) إذا قلنا بالصحة هل ه
٣٣٦/١٩	الصلاة لا تسقط (بحال)
778/77	صيغة المضارع مشتركة بين (الحال) والاستقبال
(£09)/A-£70/0	الضرر في المآل ينزل منزلة الضرر (الحال)
ror/r	الضرورات تنقل المحظور إلى (حال) المباح
٥٥٣ ،(٥٤٨)/١٤	الضمان في الأموال هو في مقابلة فوات اليد والملك (بحال ه)
رطرط	الطلاق المعلق على شرطٌ غير (مستحيل) لا يقع قبل وجود الشر
الطلاقا ٤٨٤/٢٣	الطلاق المعلق على شرط (يستحيل) وجوده يلغى الشرط ويقع
(٧٩)/٢٧	طلب تحصيل الحاصل (محال)
AA/YV	طلب (<u>المحال</u>) (<u>محال</u>)
(1AV)/19	الطهارة لا تسقط (بحا <u>ل</u>)
(٣٥)/V	الظاهر من (حال) مجهول (الحال) الحرية
٣ ٣٨/٨ – ٦٨/٧	الظاهر يسقط اعتباره إذا تبين (<u>الحال</u>) بخلافه
ون ما يقع إخبارا عن متقدم فلا يقيده	العادة إنما تقيد اللفظ المطلق إذا تعلق بإنشاء أمر في (الحال) د
١٦٣/٨	العرف المتأخر
٤١٧ ،(٤١٣)/٣٠	العام في الأشخاص عام في (<u>الأحوال</u>) وغيرها
٤١٤/٣٠	العام في الأشخاص عام كذلك في (<u>الأحوال)</u>
۳۸۹/۱۲	العبادات البدنية لا يصح أداؤها في (<u>حال</u>) الجنون
٤٥٥/A	العبرة (<u>بالحال</u>)
74/18 - \$65 . \$60/Y	العبرة (بالحال) أم بالمآل
7, 097-71/31, 11-11/131	العبرة (<u>بالحال</u>) أو بالمآل٨/٤٦، ٥٤٣، ٥٤٥- ٩٤/١١
187 (189/17	العبرة (<u>بالحال</u>) أو بالمال
	العبرة بالولاية حين النفوذ لا (<u>حال</u>) التعليق
(9V)/YE	العبرة (بيحا <u>ل</u>) الموت لا (بيحال) الإيصاء
187/17	العبرة في العتق المعلق (بحال) التعليق لا (بحال) وجود الصفة .
٤١٧/١٩	العبرة في القصر (بحال) الأداء
۲۱/۲۳، (۱۳۳)، ۶۶۳	العقد المطلق يقتضي التسليم (للحال)
۳٤١،۴٤٠/١٦	العقد المطلق يقتضي تسليم المعقود عليه في (<u>الحال)</u>
ئم ابتدائهنم	العقد المعلق على أمر محقق ينجز في (الحال) إذا كان لبقائه حكا

118 ((1.4)/17	العقود التي تفيد حكم الملك في (<u>الحال</u>) لا يجوز إضافتها للمستقبل
	العقود التيّ وقعت في (حال) الكفر تصح إذا لم يكن فيها بعد الإسلام :
	عقود الكفَّار التي وقعت في (<u>حال</u>) الكفّر تصح إذا لم يكن فيها بعد الإ
	علامة العدل صدقه فيما يختبر من (<u>حاله)</u> في نفسه
107 (180/17	العلم في المجلس كالعلم (حالة) العقد
٠١١٢ ، ١٦٢ ، ١٤٧/١٦	العلم في المجلس كالعلم في (حالة) العقد
(٤١٣)/٣٠	عموم الْأشخاص يتناول عموم (الأحوال)
	عموم الأشخاص يستلزم عموم (الأحوال) والأزمنة والبقاع
[[17] / 7 •	
تجب عليه الزكاة . ٢٠/(٢٧)	الفار من الزكاة قبل تمام (الحول) بتنقيص النصاب أو إخراجه عن ملكه
۲۸٣/٥	الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعوائد (والأحوال)
[17]/**	الفتوى تختلف باختلاف الأشخاص (والأحوال) والأماكن والأزمان
AT/TT	الفتوى دائرة على مقتضى (الحال)
٤٩٠/٢٨	الفعل عند اجتماع القول والفعل يتناول ما يفيد (حال) الانفراد
[777]/77	الفعل المضارع عند تجرده عن القرائن يكون (للحال)
(۲۲۳)/۳۲	الفعل المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في (الحال)
(179)/11	فعل النائب منسوب للمنوب عنه لا (محالة)
198/77	الفعل الواحد بالشخص له جهة واحدة (فيستحيل) كونه واجبا حراما
(۲۳۱)/١٦	في سائر العقود بمطلق العقد تكون الأعواض (حالة)
	القاضي منهي عن كل قضاء في (حال) شغل البال
	القاعدة في الأخبار أن ما كذبه العقل (وأحالته) العادة فهو مردود
	القبض في المجلس يجري مجرى القب ض (حالة) العقد١٦
(٤٥١)/٩	قد يكون في (حالة) الاجتماع ما لا يكون في (حالة) الانفراد
(09)/V	القديم يترك على (حاله)
٦٥/٧	القديم يترك على (حاله) ولا يغير إلا بحجة
T 0V/T	قرائن (الأحوال) تقوم مقام القول
٤١٧/١٩	القرب إنما تعتبر في (حال) الإجزاء خاصة (بحال) الأداء
٤٣٨/٣٢	قرينة (الحال) تساعد اللفظ في الدلالة على المعنى
(٦٣)/٩	قرينة (الحال) تقيد مطلق الكلّام
(۲٥١)/٦	القصد في الماضي (محال) عقلًا وانعطاف النية معدوم شرعا
	قضايا (الأحوال) إذا تطرق إليها الاحتمال كساها ثوب الإجمال وسقط

oYo/YV	الكراهة أقل (أحوال) النهي
(٣٣)/٢٦	الكفاءة تراعى (حال) الجناية
داء باعتبار شطرها الثاني ۱۸ /(۹۶)	الكفارة هل يراعي بها (حال) الوجوب أو (حال) الأر
-	كل أمر لا يمكن نفيه إلا بإثباته فإثباته واجب لا (مح
 ال) فلا تجب فيه الزكاة٩٣/١٢	صلى الله عند الله عند الله عند الله عند الله عند الله عند الله عنه الله الله الله الله الله الله الله ال
 زة كما فرض الله تعالى عليه صلاها وصلى ما لا	كل (حا <u>ل</u>) قدر المصلي فيها على تأدية فرض الصلا
(٤٠٥)/١٩	يقدر عليه كما يطيق
٣٤١/٢ا	كل (حال) لا يصح الابتداء عليها لا يصح البقاء معه
وت	كل حق استقر وجوبه في (حال) الحياة لم يسقط بالم
بت بالبينة في (<u>حال)</u> الصحة ١٣ /(٧٧)	كل حق لو ثبت بالبينة في (حال) المرض ساوى ما ثـ
حرمه فهي باطلة١٣١/(٣٧١)	كل (حيلة) تنصب لإسقاط ما أوجبه الله أو تحليل ما
رة	كل (حيلة) توصل بها إلى السلامة من الإثم فهي جائـ
ائض الله أو حق من حقوق عباده لا يزيد ذلك	كل (حيلة) (يتحيل) بها على إسقاط فرض من فرا
(٣٧١)/١٣	الفرض إلا تأكيدا وذلك الحق إلا إثباتا
٣٧٢/١٣	كل (حيلة) يتوصل بها إلى الربا فهي باطلة
أو لإدخال شبهــة فيه أو لتمويه باطل فهي	كل (حيلة) (يحتال) بها الرجل لإبطال حق الغير
(٣٦١)/1 ٣	مكروهة
إدخال شبهة فيه فه <i>ي</i> مكروهة١٣/(٣٦١)	كل (حيلة) (يحتال) بها الرجل لإبطال حق الغير أو لا
	كل دعوى يفتقر الحاكم في فصل الخصومة معها إل
[104] (184/40	ويقتضيه (الحال)
لا أن يكون معلومالا أن يكون معلوما	كل دين تصح به الكفالة (فالحوالة) به صحيحة بشرط
	كل دين تصح كفالته تصح (حوالته) ما لم يكن مجهو
_	كل دين تصح الكفالة به تصح (الحوالة) به أيضا لكن
	(\$\\\)\/\\
رث به مع عدم النسب في (حال) ۲۰۰/۲٤	کل سبب لا یورث به مع وجود النسب (بحا ل) لا یو
لهله ۱۹/(۳۹)	كل سهو يلحق المصلين في (حال) متابعتهم لا حكم
فسد به العقد إلا أن يكون (حاليا)٣٣٦/٢٣	كل شرط مستقبل في النكاح إن جيء به بلفظ الشرط
ما يصح دخوله بطل البيع فيهما١١/(١٠٣)	كل صفقة تضمنت ما لا يدخل تحت البيع (ب <u>حال</u>) و
	كل عقد معلق يختلف باختلاف (<mark>حالين</mark>) إذا وجد تعا
18. ((179)/17	جانب التعليق أو جانب الوقو <mark>ع</mark>
بعد موت من عقد له١١/(٥٢٣)	كل عقد يقصد به المنفعة (حال) الحياة يجب ألا يبقي

لل فرقة قطعت الميراث (حال) الصحة قطعته (حا <u>ل</u>) المرضنل
ل فعل (حال) قضاء الحاجة ليس مما يحتاج إليه فإنه مكروه
ل ما أبين من الميت لا ضمان فيه (بحال)
نل ما أحدث الصبي في (حال) صباه يلزمه ضمانه في ماله إذا علمه بعد بلوغه٥٧٩/٢٥
نل ما تتعلق الزكاة فيه بسببين (حول) ونصاب جاز تعجيل زكاته
لل ما كان اشتراط النية فيه (مستحيلاً) لا تجب فيه النية
نل ما لو شرطاه في العقد أبطل فإذا نوياه في (حال) العقد كان مكروها١٥/(٢٥٩)
نل ما يباح للرجال لبسه في (حال) الحياة يباح تكفينه بعد الوفاة وما لا يباح له لبسه (حال) الحياة لا
يباح تكفينه بعد الوفاة
ئل مال وجبت الزكاة في عينه وجب اعتبار نصابه في (<u>الحول</u>) كله
لل مال وجبت فيه الزكّاة بالنصاب (والحول) إذا ملك النصـاب جاز تعجيل الزكاة فيه قبل مضي
(الحول)
ئل ملك إنما يعتبر (بحال) المالك لا (بحال) المملوك
ئل من أخبر عما لا يُطلع عليه غيره من (حاله) فإنه يصدق٩ (٣٨٧)
كلُّ من أخرج مالا على اعتقاد أنه واجب عليه في (الحال) ثم تبين أنه لم يكن واجبا عليه فله الرجوع
فيه بلا خلاف
كل من علم علما ثم لم يعلم تغير ذلك عن (حاله) التي علمه عليها فله القيام بالشهادة عليه ٢٠٠/٣٣٠
کل من قدر علی إزالة منکر فعلیه أن يزيله علی کل (<u>حال</u>)
كل من لا يرث (بحال) لا يحجب وارثا
كل من له حق فهو على (حاله) حتى يأتيه اليقين على خلاف ذلك
كل من له حق فهو له على (حاله) حتى يأتيه اليقين على خلاف ذلك٣١٩/٢
كل من يستحق النفقة في مال شخص (حا <u>ل</u>) حضرته بغير قضــــاء القاضــي ينفق عليه من ماله عند
غيبته
كل نائم استثقل نوما وطال نومه على أي (<u>حال</u>) كان فقد وجب عليه الوضوء١٩/[٢١٩]
كل نجاسة جازت الصلاة معها (<u>حال</u>) العذر لم تلزم الإعادة
الكناية إذا اقترن بها دلالة (ا لحال) كانت صريحة في الظاهر
الكناية مع دلالة (ا لحال) كالصريح
لا تجب الزكاة في مال حتى (يحول) عليه (الحول)
لا تسقط الشفعة (بالاحتيال) على إسقاطها
لا زكاة في مال حتى (يحول) عليه (الحول)
لا عيدة يتحكيم (الحال) متر حاءت السنة بخلافه

۳۷۰ ،(۳٦١)/۱۳	لا يجوز (الاحتيال) على إسقاط حق مسلم
	لا يجوز أن يكون التبع مبطلا للحكم الثابت في الأصل (بحا
(YY)/Y·	
(٣٤٥)/٢٩	لا يجوز التعليل بالأسامي (بحال)
۱۳۰۰، ۲۷۳، ۲۷۳، ۲۷۳	لا يجوز شيء من (الحيل) في إبطال حق مسلم
(۲71)/۱۳	لا يحل (الاحتيال) على إبطال حق مسلم
٣٧/٢٠	لا يحل (الاحتيال) لإسقاط الزكاة
	لا يحل (الاحتيال) لإسقاط الشفعة وإن فعل لم تسقط
٤٩٧/٣٢ - ٤٦٦/٣١	لا يرد الشرع بما (يحيله) العقل
Y98/YV	لا يرد الشرع بما (يحيله) العقل أصل
(09)/17	لا يسقط الفرع في بعض (الأحوال) بسقوط الأصل
	لا يشترط في التكليف بالفعل أن يكون شرطه حاصلا (حالة)
ور التسليمور التسليم	لا يصح تعهد عمل (مستحيل) أو تعهد تسليم شيء غير مقد
({\varepsilon})/Y0	لا يقضي القاضي (حال) شغل قلبه
	لا يقع الطلاق بشيء من الكنايات إلا بالنية أو بدلالة (الحال
متقابلين لا (محالة) ٢٣/٢	لا يلغى أصل يعارضه نقيض له إلا والنهاية تنتفي عن أحد ال
(084)/8	الله تعالى لا يرضى (بالحيل) على تجاوز أوامره ونواهيه
٠٢١[٣٣١]، ٢٣١، ٨٣١	ليس في مال زكاة حتى (يحول) عليه (الحول)
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	ليس في مال زكاة حتى (يحول) عليها (الحول)
ُ (حالة) الأمر بل يتوجه الأمر بالشرط	ليس من شرط الفعل المأمور به أن يكون شرطه حاصلا
278/7	- 1
(1.4)/19	
لا لامتثال الأمر فوافق الصواب في نفس	ما أتى به المكلف في (حال) الشك لا على وجه الاحتياط و
(۲۹۳)/۱۷	الأمر فإنه لا يجزئ
(٣٦١)/١٣	ما أدى من (ا لحيل) إلى إسقاط حق الغير فهو مذموم منهي ع
177/19-047 6018/9	ما (ا ستحال) إلى صلاح فهو طاهر
سرن (بحالة) العقد ١٩٢ /(١٨٧)، ١٩٢	ما اعترض من الإسلام قبل تمام المقصود بالعقد يجعل كالمة
9. [AV]/YV - & TO/Y	ما أفضى إلى (المحال) فهو (محال)
	ما تبيحه الضرورة يجوز الاجتهاد فيه (حال) الاشتباه ومالا تبي
	ما تبيحه الضرورة يجوز التحري فيه (حالة) الاشتباه وما لا تبي
اله حه ب ۱۳۹/۲۰	ما تجب الزكاة فيه من غير (حول) لا يجوز تعجيل زكاته قبل

18.77.	ما تكامل فيه النماء لا يعتبر فيه (<mark>الحول</mark>)
170/7	
(9٣)/٢٧	ما حصل (استحال) رفعه
[۱۳۳] ، ۱۰۹ ، ۱۰٤/۲۸	ما سلب الأهلية (استحال) أن يتوجه به خطاب الاقتضاء
	ما صدر عن النبي ﷺ بمنصب الإمامة يكون ملزما للأمة على (الحال
(1.4)/14	ما في الذمة لا يتعين (بحال) ما دام في الذمة
(AV)/YV	ما كان (محالا) فما أفضى إليه (محال)
	ما كان محرما اتخاذه لم يجز اتخاذه ولا اقتناؤه على (حال)
وع۱۳/۱۳، (۳۷۷)	ما كان من (الحيل) ليس فيه إسقاط حق لمستحق له فهو حسن مشر
(٢٦٥)/٦	ما كانت النية فيه (مستحيلة) فإنه مستثنى من طلب النية
(۲٦٥)/٦	ما كانت النية فيه (مستحيلة) لا تطلب فيه النية
۲۰۲ (۵۹۹] ، ۲۰۲ ، ۲۰۲	
(٣٧٧)/ ١٣	12 _3
(٣٠٧)/١١	ما لا يعلم (بحال) هو في حقنا بمنزلة المعدوم
ت والالتزامات يصح إضافته إلى	ما لا يمكن تمليكه في (الحال) أو كان من الإسقاطات والإطلاقا
(1.4)/17-44/10	
	ما لا يمكن تمليكه في (الحال) يصح إضافته إلى الزمان المستقبل
[{\tau}]/\h	ما لا يؤثر في (الحاك) هل يؤثر في الاستقبال
(۸٧)/٢٧	ما لزم عنه (المحال) فهو (محال)
(VV)/14	ما لزم قضاؤه استوى فيه (حال) الصحة والمرض
£{Y/A	
££Y/A	- 3 <u> </u>
AA/YV	ما ليس (محالا) ولا مستلزما (للمحال) فهو جائز
	ما مضى في وقت الكفر فإنه يبقى ولا ينقص ولا يفسخ وما لا
(14.)/17	فحكمه محمول على الإسلام
١٣٠/١٩	ما نجس لعينه لا يباح الانتفاع به شرعا إلا في (حالة) الضرورة
١٧١/٢	ما نفذ من الأحكام في (حال) الجواز لم يتعقبه فساد
٤٦١ ، ٤٥٩/٧	ما وجب على سبيل الرفق والمواساة لم يكن وجوبه (حالا)
(٤١١)/١٢	ما وقع (حال) النسيان لا إثم فيه
ار) فهو حسن۱/(۳۷۷)	ما يتخلص به الرجل من الحرام أو يتوصل به إلى الحلال من (الحيل
٠/٢٧	ما بستان م (المحال) (محال)

(AV)/YV	ما يفضي إلى (المحال) (محال)
شك لا على وجه الاحتياط من غير أصل يرد إليه ولا يكون مأمورا	ما يفعل من العبادات في (حا <u>ل</u>) ال
ب	فإنه لا يجزئ وإن وافق الصواد
شك من غير أصل يرد إليه ولا يكون مأمورا به فإنه لا يجزئ وإن	ما يفعل من العبادات في (حا <u>ل</u>) ال
لإكراه عليهلإكراه عليه	ما يلزم (حا <u>ل</u>) الطواعية يصح مع اا
اء فكذلك في (حال) القضاء ٢١٩/١٧،، ٢٣٠، ٢٣٠، [٢٣٥]	
٤٤٣/٨	المآل إذا خالف حكمه حكم (الحا
حياة لا يسقط بالموت٢٧١ ، ٢٦٨ / ٢٧١	المال المستقر وجوبه في (حال) الـ
(197)/18(مال المسلمين لا يصير غنيمة (بحال
والظهور	
(791)/1/	
Y9V/\A	مبنى (حا <u>ل</u>) النساء على الستر
حة	مبنى (الحوالة) على الرفق والمسام
يختلف حكمه باختلاف (أحواله) في الأصح١١ /(٤٨٧)	المتولد من مضمون وغير مضمون
يعذر بالنسيان ومتى لم يقترن (بحالة) مذكرة يعذر بالنسيان. ١٩/١٢	متى اقترن النسيان (بحالة) مذكرة لا إ
' يعذر به ومتى لم يقترن بها يعذر به١٢/[٤٤٥]	متى اقترن النسيان (بحالة) مذكرة لا
ال)	المجتهد لا يترك اجتهاده لغيره (ب <u>ح</u>
107/17	مجلس العقد جعل (كحالة) العقد .
يقة	(المستحيل) عادة (<u>كالمستحيل</u>) حق
نفسهنفسه	(المستحيل) عادة (كالمستحيل) في
ر (۲۹۵)/۸	(المستحيل) عادة يلحق (<u>بالمستحيل</u>
	(المستحيل) العادي (<u>كالمستحيل</u>) ا
به ولا الشهادة	(المستحيل) العادي لا يقبل الإقرار
(170)/19	(المستحيل) من النجاسات طاهر
١٥٧ ،٩١ ،(٧٨) ، ١٩٠	
كان المعنى موجودا (حال) الإطلاق فهو حقيقة٣٢/(٤١١)	المشتق إذا أطلق باعتبار (ا لحال) أو
ںان تحمله لم يؤثر وما صعب أثر٣٤/٤	المشقة على حسب (<u>الأحوال</u>) فما ه
	المضارع حقيقة في (الحال) في غير
(۲۲۳)/٣٢	لمضارع المجرد يصلح (للحال)
للحال) والاستقبال ظاهر في معنى (الحال)٣٢/(٢٢٣)	لمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة (

[٣٣١]/١٦	مطلق العقد يقتضي تسليم المعقود عليه في (الحال)
٦٤/٩	مطلق الكلام يتقيد بدلالة (الحال)
/ ۲۰ ۸ ۱۶۲۲ ۹ ۳۵۰ ۵۵۰ [۳۲]	مطلق الكلام يتقيد بدلالة (الحال) ويصير ذلك كالمنصوص عليه. ٦
٩ / (٣٢)	مطلق الكلام يتقيد بما سبق من دلالة (الحال)
01/18	المعتبر (حال) الزوج في ملك العقد
(9٣)/١٨	المعتبر في التكفير (حال) الأداء لا غير
٤٧ ٦/١	المعتبر في الجنايات مآلها لا (حالها)
٣٠٠/٢٥	المعتبر في الشهادة (بحال) الأداء
(۲۹٥)/۲٥	المعتبر في الشهادة (بحال) الأداء لا (حال) التحمل
[9٣]/١٨	المعتبر في الكفارات (حالة) الأداء لا (حالة) الوجوب
99 ، 91/11	المعتبر في الكفارة (حال) الأداء لا (حال) الوجوب
۲٤/۲٦	المعتبر في مقدار الحد (حال) الوجوب
v1•/*v	المعلق على (المحال) (محال)
(AV)/YV	المفضى إلى (المحال) (محال)
٤٧٤/١٣	المقبوض بحكم عقد فاسد يجب رد عينه في (حال) قيامه
مته بعد هلاکه۱۲/۱۲	المقبوض بحكم عقد فاسد يجب رد عينه في (حال) قيامه ورد قي
۲ ٦٥/١٦	مقتضى العقد التسليم في (الحال)
٦٠٤،٦٠٠/١١	ملك المنفعة لا يتعدى إلى ملك المحل (بحال)
177/1・	الملكية أثر للبيع تثبت في (الحال)
AA/YV	الممكن لا يلزم من فرض وقوعه (محال)
(٢١٩)/١٩	من استثقل نومًا على أي (حال) كان فعليه الوضوء
تغير (ا لحال) بحيث لو فعل المعجل	من عجل عبادة قبل وقت الوجوب ثم جاء وقت الوجوب وقد
٤٥١/١٧	في وقت الوجوب لم يجزئه
تغير (<u>الحال)</u> بحيث لو فعل المعجل	من عجل عبادة قبل وقت الوجوب ثم جاء وقت الوجوب وقد
۸/۲۳٤، ۱۵۶- ۱۷/(۳۳)	في وقت الوجوب لم يجزئه فهل تُجزئه أم لا
٥٠٣/٢٤	المناكحة والذكاة متلازمتان ومن هذا (حاله) لا تجوز مناكحته
۳۳۸/٤	منع (<u>التحيل</u>)منع (<u>التحيل</u>)
(٦٨٤)/٢٣	مهما أمكن (إحالة) النسب إلى الفراش الصحيح كان أولى
(189)/۲1	موجب عقد البيع التسليم في (الحال)
(AV)/YV	المؤدي إلى (المحال) (محال)
[170]/19	النحاسة اذا (ا ستحال ت) طه ت

(170)/19	النجاسة تبقى إلى أن (تستحيل)
۸۹/۲۱	نجس العين لا يباح الانتفاع به شرعا إلا في (حالة) الضرورة
(191)/٢٣	النسب لا يتبعض (بحال)
(191)/٢٣	النسب لا يتجزأ (بحال)
(777)	النسب (يحتال) لإثباته مهما أمكن
(۲۱۹)/۱۹	النوم الثقيل يجب منه الوضوء على أي (حال)
Y19/19	النوم ينقض بكل (حال)
(٣•٩)/٦	هل إذا تبدلت النية مع بقاء نفس اليد على (حالها) يتبدل الحكم بتبدلها أو لا
	هل الاعتبار بالإقرار للوارث بكونه وارثا (حال) الإقرار أو (حالُ) الموت
ξξο/λ	
ξξο/λ	هل الاعتبار بالثلث الذي يتصرف فيه المريض (بحال) الوصية أو (حال) الموت
	هل الاعتبار (بحال) التعليق أو (بحال) وجود الصفة
£ £ 0 / A	
ξξ0/A	
ξξο/λ	
ξξο/λ	
٩٤/١٨	
٦٤/١٧	
ξξο/A	هل الاعتبار في الكفارة المرتبة (بحال) الوجوب أو (بحال) الأداء
37, 337, 037	
۸/۸۲۶،[۲۳۷]،	هل العبرة (<u>بالحال</u>) أو بالمآل١/٤٨٩، ٢٤٥، ٥٤٥-٢/٧٥، ٢٥، ٢٧-٣٠٠.
	·03, 103, 730, P30, ·00, 700- ·1/377, VTT- 11/A, 71, 3
٥٠٧/١	هل العبرة (بالحال) أو المآل
٥٧٥/١٣	هل العبرة في الكفارة (بحال) الأداء أم (بحال) الوجوب
	هل النظر إلى (حال) التعلق أو (حال) وجود الصفة
[14]/17-44	هلّ النظر إلى (<u>حال</u>) التعليق أو (حال) وجود الصفة ٤٣٨/٨ - ٣٣٤/١٠ ،
	م هل ينظر إلى (ا لحال) أو إلى المآل
(00)/YV	وَجُود الماهية بدون أركانها (محال)
(109)/7٧	وجود الملزوم بدون اللازم (محال)
	وجود الملزوم بدون وجود اللازم (محال)
	وجود الملزوم مع عدم اللازم (محال) بخلاف انتفاء الملزوم مع بقاء اللازم فإنه لا _ا

ر إلا عند الموت على كل (<u>حال</u>)ر	الوصية لا تعتب
ل) إذا تطرق إليها الاحتمال كساها ثوب الإجمال وسقط بها الاستدلال٢٣/ ٤٧١ ، ٤٧٢	وقائع (الأحواا
 ل) لا عموم لها	
 الألفاظ والأعراف ودلالات (الأحوال)	
ها كمال (الحال)ها كمال (الحال)	
) الإسقاط حق من له حق) الإسقاط على من له حق	
د في خلال (الحول) في جواز التعجيل كالموجود في أوله	
إلى الأغراض (بالحيل) إذا لم تخالف شريعة ولا هدّمت أصلا ٤/(٥٦١)	
ييل) ما كان مباحاً يتوصل به إلى مباح ٣٧٢/١٣، [٣٧٧]، ٣٨٤	
م على السبب المعلوم٧/(١٢٥)	
ق النية بالماضي	
به الخطاب على من لا يتصور	
كم بالنقيضينكم بالنقيضين	
ود الملزوم بدون لازمه	
لنَّاس بنقيض غرضهم الفاسد (المتحيل) على الوصول إليه بما ظاهره الصحة ٦/(٢٨٤)	
في لفظ القذف	
لمُكَفّر في جميع الكفارات وقت الأداء لا وقت وجوبها	
لموصى له عند موت الموصي لا قبله	
إذا لم يكن معه (حالة) مذكرة ينسب معها لتقصير وإلا لم يترتب عليه حكم ١٢/(٤٤٥)	
في الأشياء التي لا مذكر لها من جهة (حاله) بخلاف ما له (حالة) مذكرة ١٢ / (٤٤٥)	
إذا لم يترتب لها بر منعقدة في (الحال)	
كِ فيه حتى يتضح (حاله)	
حيض	
طهرت فهي كالجنب	(الحائض) إذا
زلة الجنبنزلة الجنب	
	(ا لحائض) كال
ر) آكد من حدث الجنابة	
<u>ي</u> ر) أغلظ من حدث الجنابة	
<u>ي</u> ي) والنفساء بعد انقطاع الدم حكم الجنب	
(W) \(\) \(

(٣٢٥)/١٩	حكم (<mark>الحيض</mark>) والنفاس واحد
(٣٢٥)/١٩	حكم دم النفاس كحكم دم (<u>الحيض</u>)
(٣٢٥)/١٩	حكم النفاس حكم (ا لحيض)
(٣٢٥)/١٩	حكم النفاس حكم (الحيض) في كل شيء إلا فيما استثني.
	حكم النفساء حكم (الحائض) في جميع ما يحرم عليها ويس
(٣١٥)/١٩	(الحيض) أغلظ من الجنابة
(٣١٥)/١٩	(الحيض) أقوى من الجنابة
(٣١٥)/١٩	(الحيض) والنفاس أغلظ من الحدث
(٣٠٣)/١٩	(الحيض) والنفاس بمنزلة الجنابة
091/7٣	كل فرقة عدتها ثلاث (حيض)
، كل صلاة	(المستحاضة) ومن بمعناها ممن به حدث دائم يتوضأ لوقت
	النفاس أخو (الحيض)
(٣٢٥)/١٩	النفاس بمنزلة (الحيض) في أحكامه
[٣٢٥]/١٩	النفاس (كالحيض) فيما يتعلق به من أحكام
	ح ين
٤٠٥/٢٥	الأمين يقبل قوله بلا يمين بعض (الأحيان)
[AV]/Yo	حكم القاضي نافذ إلى (حين) علمه بعزله
) انکشافه ۷۹/۷ - ۱۰ / [۵۳۷] ، ۵۶۸	الحكم هل يقدر أنه موجود من (حين) وجوده أو من (حين)
	.00-21/4/1, 371
ξVV/1	رد البيع الفاسد هل هو نقض له من أصله أو من (حين) رده
(٣٦١)/١٦	رد العقود المفسوخة من أصلها أو من (حين) الفسخ
شروط في أظهر قولي العلماء. ١٥/(٢٧٧)	الشرط المتقدم على العقد إذا لم يفسخ (حين) عقد العقد كالم
187 (18 • /17	العبرة بالولاية (حين) النفوذ لا حال التعليق
	الفسخ إنما يرفع العقد من (حينه) لا من أصله
٣٧٠/١٦	الفسخ رفع للعقد من (حين) الفسخ لا من أصله
٣٦٩/١٦	الفسخ رفع للعقد من (حينه)
	الفسخ رفع للعقد من (حينه) لا من أصله
	فسخ العقد رفع له من (حينه) لا من أصله
	الفسخ يرفع العقد من أصله أو من (حينه)
	الفسخ يرفع العقد من (حينه)

£٣٤/10	الفسخ يرفع العقد من (حينه) أو من أصله
רוץ (דיץ), אוץ	الفسخ يرفع العقد من (حينه) لا من أصله
ين) الإسقاط خالصا للمسقط أو غالبا ولم	كل ما كان حقا صاحبه عامل فيه لنفسه وكان قائما (ح
	ت يترتب على إسقاطه تغيير وضع شرعي وليس متعلقا بن
017/7	وما لا فلا
يت	كل وارث يمكن أن يسقط (<u>حين</u>) مزاحمته الأقرب إلى الم
تأنها فيما قبله كالعدم أو يقدر أنها لم تزل	المترقبات إذا وقعت هل يقدر حصولها يوم وجودها وك
ها وأسند الحكم إليها ١٠٠١/(٥٤٧)، ٥٤٩	حاصلة من (حين) حصلت أسبابها التي أثمرت أحكاه
له وتأخر حصول الملك عنه فهل تنعطف	من استنــد تملكـــه إلى سبـــب مستقر لا يمكن إبطا
	أحكام ملكه إلى أول وقت انعقاد السبب وتثبت أح
[00V] ,001 ,0EV/1	ثبه ت الملك
(191)/۲1	من اشتری شیئا ولم یره کان له الخیار (حینِ) یراه
إلى (حين) القدرة١٢/(٤٥٧)	النوم لا يسقط أصل الوجوب وإنما يسقط وجوب العمل إ
(V1)/1	نية المؤمن خير من عمله في بعض (الأحيان)
(٣٦٢) ، ٢٥٢/١٦	هل الفسخ يرفع العقد من أصله أو من (حينه)
(84.0.1.)	حيي
(YEV)/\\	الأدمي كله محترم (حياً) وميتا
(T&V)/ \ \	الآدمي محترم بعد موته على ما كان عليه في (حياته)
	الأدميّ محترمُ (حياً) وميتا
٦٠٢/١٩ -(٢٤٧)/١١	_ ' ' '
(OAT)/YY	
10/17	(إحياء) الحق واجب ما أمكن
	(إحياء) الحقوق واجب ما أمكن١ ١ ٢٦٤ -
(oar)/	(الإحياء) سبب التملك
Y	(إحياء) نفس أولى من صيانة ميت
(°AT)/	(الإحياء) يفيد التملك
(0AT)/	(الإحياء) يوجب التمليك
1A+ 61YF/T2	الأصل أن كل حق يقدم في (الحياة) يقدم في الوفاة
<pre></pre>	الأصل بقاء (الحياة)
(2 17)/ 12	الأصل تحريم (الحيوان) حتى يتيقن سبب إباحته

118/78	
	الأصل (الحياة)
٤١٣)/٦	الأصل دوام (الحياة)
۱۹/۸۱- ۲۲/(۳۲۶)، ۲۷۶	الأصل في (حيوان) البحر الحل
37\353, [853], 743, 443	الأصل في (الحيوان) التحريم
37\(PF3)	الأصل في (الحيوانات) التحريم
۱۱/۸۱، [۲۷]- ۲۲/۶۶۶	الأصل في (الحيوانات) الطهارة
79./11	الأصل في المفقود (الحياة)
£7.\/V	إضرار (<u>الحيوان</u>) حرام
(17.)/1٧	الأمور المالية تقبل النيابة عن (الأحياء) والأموات
(Y £ A) / 1 1	
	التحقيق أن دليل (الحياة) هو الحس وقيل والنماء في الحس
	التشبه (بالحيوانات) منهي عنه
٠٢٢ ،[٨٣]/٢٨	التكاليف مقيدة (بالحياة)
الال	تكليف الميت والجماد ومن لا يعقل من (الأحياء) تكليف مح
بو مأمور به من هذه الجهة ٥/(١١٥)	التمتع بما أحل الله خادم لأصل ضروري وهو إقامة (ا لحيا ة) فه
(۲٤٢)/١١	تؤثر حرمة (<mark>الحي</mark>) على الميت
لا يقبله في حكم الوصية يصح تعليقه	جميـع التبرعات مما يقبل التعليق بشرط في (الحياة) ومما
٣٤/٢٤	بالموت
780/11	
۲٥٣/١١	حرمة الآدمي الميت كحرمة الآدمي (<mark>الحي</mark>)
11/74, 737, 737, [٧37]	The state of the s
	حرمة الإنسان (ا لحي) أعلى من حرمة الميت
780/11	حرمة (ا لحي) آكد
/ / [/ 37] , / 37 , / 37 , / 937	حرمة (ا لحي) آكد من حرمة الميت
788/11	حرمة (الحي) آكد من حرمة الميت عند التعارض
(781)/11	حرمة (الحي) أعظم من حرمة الميت
780/11	حرمة (الحي) أوكد من حرمة الميت عند التزاحم
780/11	حرمة (الحي) أولى بالمراعاة من حرمة الميت
(781)/11	حرمة (الحيّ) وحفظ نفسه أولى من حفظ الميت
(7 £ V)/11	حرمة الميتُ كحرمة (الحي)

(757)/11	حق (الحي) أولى بالمراعاة من حق الميت
(181)/11	حق (الحي) مقدم على حق الميت عند التعارض
يسقط بالموت١٣/ [٢٦٧]، ٢٧٥، ٢٧٩	الحق الذي تدخله النيابة إذا لزم في حال (الحياة) لم
	الحق الذي تدخله النيابة واستقر وجوبه في حال (الع
<u> </u>	
(AT)/YA	
(781)/11	
	(<u>الحي</u>) والميت يشتركان في الحرمة
	(الحياة) غير المستقرة كعدمها
	(الحياة) المستعارة كالعدم١١
	(الحياة) المستعارة كالعدم على الأصح
	(الحياة) المستعارة ليست كالعدم
	(الحياة) المستعارة هل هي كالعدم أم لا
(AT)/YA	
	حيث أمكن (إحياء) الحق بالتعريض كان أولى من ا
(٤٦٣)/٢٤	(حيوان) البحر يباح جميعه
	(الحيوان) المشكل أمره الأصل فيه التحريم
	الدباغ يطهر جلد ميتة كل (حيوان)
	ذكاة بعض (الحيوان) بالصيد ذكاة كله
[1٧0]/19	سؤر (الحيوان) مبني عليه طهارة ونجاسة
	الشفعة جائزة في كل شيء من (حيوان) أو عرض أو
	صاحب المال أحق بماله مادام (حيا)
	الظاهر بقاء (الحياة)
	عرق (ا لحيوانات) ولعابها تابع للحومها
YTA/1	
787/11	ت قضاء حق (الحي) هو أولى من الميت
	قول رسول الله ﷺ وفعله حجة في (حياته) وبعد مو
	كل أرض جرى عليها ملك لا تملك (بلإحياء)
موتموت	كل حق استقر وجوبه في حال (ا لحياة) لم يسقط بال
AY/Y1	كل (حيوان) لا ينتفع بعينه لا يجوز بيعه
	كل (حيوان) نجس بالموت طهر جلده بالدباغ

كل (<u>حيوان</u>) يطهر بذكاته كل أجزائه
كل (حيوان) يطهر جلده بالدباغ يطهر جلده بالذكاة
كل شخص يكفن بما يجوز له لبسه في (<mark>حياته</mark>)
كل شيء أبين عن (حيي) مما تحله (ا لحياة) فهو ميت
كل شيء قطع من (ا لحي) فهو ميتكل شيء قطع من (ا لحي) فهو ميت
كل عقد يقصد به المنفعة حال (الحياة) يجب ألا يبقى بعد موت من عقد له١٦/(٥٢٣)
كل ما جاز لبسه (ل لحي) جاز أن يكون كفنا للميت
كل ما يباح للرجال لبسه في حال (ا لحياة) يباح تكفينه بعد الوفاة وما لا يباح له لبسه حال (ا لحياة) لا
يباح تكفينه بعد الوفاة
كل ما يؤخذ من البهيمة وهي (<mark>حية</mark>) فلا بأس أن يؤخذ بعد موتها
كل محجوب عن الميراث لا يلزمه النفقة في (<u>حياة</u>) حاجبه
لا يباح شيء من (الحيوانِ) المقدور عليه من الصيد والأنعام والطير إلا بالذكاة إن كان مما يعيش في
البر
ما أبين من أجزاء (ا لحيوان) في حال (ا لحياة) فهو ميت١٩٠/(١٠٧)
ما أبين من (<mark>الحي</mark>) إن كان جزءا فيه دم فهو نجس
ما أمر بقتله من (ا لحيوان) فأكله حرام
ما فيه نفع بلا ضرر من (<u>الحيوان</u>) فلا يقتل
ما فيه نفع بلا ضرر من (ا لحيوان) يحرم قتله
ما فيه نفع ولا ضرر فيه من (<mark>الحيوان</mark>) فلا يجوز قتله
ما قطع من (<u>الحيوان)</u> المأكول الذي لا تحل ميتته وهو (حيي) فهو ميتة
ما كان ذكاة لبعض (الحيوان) كان ذكاة لجميعه
ما وجب رده إذا كان (حيا) وجب رد قيمته إذا كان فائتا
ما يجوز لكل جنس أن يلبسه في (<mark>حياته</mark>) يجوز أن يكفن فيه بعد موته
ما يفتقر إلى النية لا يصح فعله عن (ا لحي) إلا بأمره
ما يؤكل نظيره في البر من (حيوان) البحر فحلال وما لا يؤكل فحرام ٤٦٤/٢٤
المال المستقر وجوبه في حال (الحياة) لا يسقط بالموت
المرجع في كيفية (إحياء) الأراضي إلى عرف الجهة
المصالح المجتلبة شرعا والمفاسد المستدفعة إنما تعتبر من حيث تقام (الحياة) الدنيا للحياة الأخرى
لا من حيث أهواء النفوس في جلب مصالحها العادية
مصالح المسلمين العامة لا تملك (بالإحياء)
لمصالح المعتبرة شرعا هي ما يقيم الحياة الدنيا (<u>للحياة</u>) الآخرة لا اتباع أهواء النفوس٥٨/٢، ٥٦٢-

7/[137], 1.3, T.3, TO3-0\T.3, A.3 المصالح المجتلبة شرعا والمفاسد المستدفعة إنما تعتبر من حيث تقام الحياة الدنيا (للحياة) الأخرى لا من حيث أهواء النفوس في جلب مصالحها العادية٣٤٢/٣ المصالح المعتبرة شرعا هي ما يقيم الدنيا (للحياة) الآخرة لا اتباع أهواء النفوس٧٤٧/٤ المصالح المعتبرة شرعا هي ما يقيم (الحياة) الدنيا للحياة الآخرة لا اتباع أهواء النفوس٢/٥٨، ٥٦٢-٣/ [١٤٣]، ١٠٤، ٢٠٤، ٣٥٤ - ٥/٣٠٤، ٨٠٤ المصالح والمفاسد في (الحياة) الدنيا إنما تفهم بمقتضى ما غلب. ١٨٥- ٣/٥٧٥، [٤٨٧]، ٩٩٧، £ + £ , 7 £ 0 / 0 - 0 + A / £ - 7 + + المصالح والمفاسد في (الحياة) الدنيا تفهم بمقتضى ما غلب مطلق الأحكام متوجهة في الظاهر (للأحياء) دون الأموات ٢٨/(٨٣) مفسدة هلاك الإنسان أعظم من مفسدة هلاك (الحيوان) المفقود بحكم (الحي) ما لم يقم دليل على موته المفقود (حي) حتى يقوم دليل الموتا١١/(٢٨٩) المفقود (حي) في حق نفسها١١/(٢٨٩) المفقود (حي) في حق نفسه ميت في حق غيره المفقود له فيما يرجع إلى ماله حكم (الحياة) وفيما يعود إلى غيره حكم الممات٢٩١/١١ المفقود يعتبر (حيا) بالنسبة للأحكام التي تضره ويعتبر موقوف الحكم بالنسبة للأحكام التي تنفعه المفقود يعتبر (حياً) في حق الأحكام التي تضره ميتا في حق الأحكام التي تنفعه وتضر غيره.. ١١/(٢٨٩) الملك في الأرض الموات يثبت (بالإحياء)......الملك في الأرض الموات يثبت (بالإحياء).... ملك الموات معتبر (بالإحياء).....ملك الموات معتبر (بالإحياء).... من قدر على (إحياء) نفسه وجب عليه فعل ما يتقى به من لزمه ضمان شيء من (الحيوان) أو العروض فاستهلكه أو لم يجده أن عليه قيمته٢٨/٢ من ملك شيئا (حياته) فهو لورثته بعد موته۲۸٥)/۲٤ المنع من الذكاة لعارض يختص ببعض (الحيوان) لا يمنع من وقوع الذكاة............... ١٢/٢٤ ٥ المنفصل من (الحي) كميتتها١٩٧٥ - ١٣/٢٤ المنفصل من (الحي) كميتته الموات يملك (بالإحياء)الموات يملك (بالإحياء) الميت (كالحي) في الحرمةالميت (كالحي) في الحرمة الميت يؤذي بما يؤذي به (ا**لحي**)الميت يؤذي بما يؤذي به (ا**لحي**) ميتة (الحيوان) ذي الدم الذي ليس من الماء نجسة

	هل (الحياة) المستعارة كالعدم
١٣٠/١٨	الوكيل بمقام موكله في (<mark>حياته</mark>) في عين ما وكله فيه ورسمه له .
(٣٤٦)/١٨	يمنع في الشريعة من التشبه (بالحيوانات)

حرف اله (خ)

خىث

109/19	(الأخباث) أسهل من الأحداث
٥٨١ ، ٥٨٠/٩	
٥٦٥/٩	الأصل في (الخبائث) الحرمة وفي الطيبات الحل
٥٨٢ ،٥٨١ ،(٥٧٣)/٩	الأصل في الطيبات الحلية وفي (الخبائث) الحرمة
٤٧٦/٢٤	الأصل في كل (مستخبث) التحريم
ξολ/Υξ	الأصل في كل مستطاب الحل وفي كل (مستخبث) التحريم
(071)/9	البون بين (الخبيث) والطيب بعيد عند الله تعالى
31/(0·7)- ·7/05, VF	حق المال (الخبيث) التصدق به
٥٧٠/٩	(الخبيث) لا يكفر (الخبيث)
(071)/9	(الخبيث) والطيب لا يتساويان
Y•7/18	الربح الحاصل بكسب (خبيث) سبيله التصدق به
(7.0)/18	سبيل (الخبيث) التصدق
٩/٩٢٥- ١٤/[٥٠٢]، ٢٢٢، ٢٢٢	سبيل الكسب (الخبيث) التصدق إذا تعذر الرد على صاحبه
٦٨/١١	سبيل الكسب (الخبيث) التصدق به إذا تعذر الرد على صاحبه
خبث)٩/(٣٧٥)	الشرع إنما جاء بإحلال ما هو مستطاب في الطبع لا بما هو (مست
(074)/4-0.4/4	الشريعة الإسلامية أباحت كل طيب وحرمت كل (خبيث)
(£ov)/Y{	كل طاهر لا (يستخبث) يجوز أكله
(٥٧٣)/٩	كل ما كان من (الخبائث) فهو حرام
	لا تجب زكاة المال (الخبيث)
٥٦٧/٩	لا يستوى (الخبث) بالطب

150], 050, 550, 750, 850, 370, 000	لا يستوي (الخبيث) والطيب ٩/[
oa1/q	الله تعالى أباح الطيبات وحرم (الخبائث)
[074] (011/4	الله تعالى أحل الطيبات وحرم (الخبائث)
(0٧٣)/9	
ا بإزائه أنفع لهم منه ٣/(٥٠٧)	ما حرم الشارع (خبيثاً) ولا ضارا إلا أباح لعباده طيب
YVV/1V -(07V)/9	ما هو (خبيث) لا يصلح حقا لله تعالى
ov { / 9	المتولد من (الخبيث) (خبيث)
(۲.0)/18	الملك (الخبيث) سبيله التصدق به
	يحرم من الصيد البحري (مستخبثه)
,	خب
_	الإجماع لا يثبت (بخبر) الواحد
له حيث قسم غنائم (خير) بين الغانمين ٥٠٢/٢٨	أجمع المسلمون على أن قسمة الأعيان مشروعة لفع
	راً (أخبار) الآحاد توجب العمل دون العلم
	(أخبار) الآحاد لا يثبت بها أصل من أصول الدين .
، الديانات	<u> </u>
	 (إخبار) الشارع يراد به الأمر مجازا
V11/88	
	 (الأخبار) المتواترة تفيد العلم فيما طريقه العلم وغلب
	(الأخبار) المحضة لا يدخلها النسخ ٣٠٠/
	(الأخبار) المحضة لا يصح نسخها
	 (أخبار) الواحد في الديانات مقبولة
	 إخراج الأمر في صورة (ا لخب ر) تأكيد للأمر
	إذا أردنا تقويم <i>شيء و</i> جب الرجوع فيه إلى أهل (ا لخ
	إذا انفرد الثقة بنقل حديث واحد لا يرويه غيره لم ير
	إذا أنكر الشيخ رواية الفرع عنه إنكار جحود وتكذيب
	إذا أنكر الشيخ رواية الفرع عنه إنكار نسيان وتوقف
	إذا تعارض (خبران) واقترن بأحدهما تفسير الراوي
	إذا تعارض (خبران) وكان أحدهما موافقا لظاهر القر
_	إذا خالف الحكم نص الكتاب أو نص السنة المعقو
-	خالف (خِبراً) صحيحاً نقله الآحاد أو خالف الق

(٣٤٥)/٣٣	إذا كان أحد (الخبرين) إثباتا والآخر نفيا فيكون الإثبات أولى
***************************************	 إذا كان أحد (الخبرين) المتعارضين مسندا والآخر مرسلا فالمسند أولى
(٣٩٣)/٣٣	إذا كان أحد (الخبرين) موافقا لدليل والآخر غير موافق فالموافق أولى
(TAV)/TT	إذا كان أحد (الخبرين) موافقا لظاهر القرآن فإنه يقدم
ن الذي يقتضى الحظر	إذا كان أحــــد (<u>الخبرين</u>) يقتضـــى الحظر والآخر يقتضى الإباحة فالأصح أن
(£79)/٣٣	أولىأولى
Y . 0/YA	
٣٧٣/٣٣	إذا كانت رواية أحد (الخبرين) بَلْفُظُ النبي والآخر بمعناه فرواية اللفظ أولى
۳۹٠/۸	إذا ورد (خبران) أحدهما حاظر والآخر مبيح فالحظر أولى
٣٢٨/٣٣	استعمال (الخبرين) بوجه ما أولى من رد بعضهما على بعض
۳۱۲/۸	الإشهاد (بخبر) العوام يوجب من العلم أكثر مما توجبه السيماء والعلامة
لافا للصاحبين ٢٩٠/١	الأصل أن من (أخبر) ولصدق (خبره) علامة لا يقبل قوله إلا ببيان تلك العلامة خا
	الأصل أنه متى علق الطلاق بشيء لا يوقف عليه إلا من جهتها يتعلق (بإخ
٣٨٨/٩	
(٤١٥)/٣٣	اقتران أُحد (الخبرينِ) بتفسير الراوي بفعله أو قوله يرجح على ما ليس كذلك
179/7	الأكثر على أنه لا يجوز نسخ القرآن الكريم (بأخبار) الآحاد لأن القرآن أقوى و
	الأمر والنهي يأتيان في صورة (الخبر)الامر والنهي يأتيان في صورة (الخبر)
(£ 9 v) / 1 E	الأمين إنما يُقبل (خبره) إذا لم يكن مستحيلا أو مستنكرا
	إن أمكن حمل عمل المعــدل (بالخبر) على الاحتياط أو على العمل بدليل آخ
۳٦٨/٢٨	بتعديل
(٣٥١)/٢٨	إن عمل بخلاف (خبر) أكثر الأمة لم يرد إجماعا
لأجل (<u>الخبر</u>)٣٦٨/٢٨	إن عمل الراوي بما رواه كان تعديلا للمروي عنه إلا أن يعمل بموجب (الخبر) لا ا
(071)/٣1	البيان (بخبر) الواحد جائز
[071]/٣1	بيان حكم آي القرآن والمتواتر من السنة (بأخبار) الآحاد جائز
(٣٠٣)/٢٨	تثبت أصول الدين (بأخبار) الآحاد
[001]/٣٠	تخصيص (الأخبار) جائز
٧٦٢/٣٣	تخصيص (الخبر) جائز
٤٣٥/٢	تخصيص القرآن (بخبر) الواحد
(001)/٣٠	التخصيص يجوز أن يكون في (الأخبار)
T17/TT	الترجيح بين (الأخبار) يقع بعلو الإسناد
۲۸۲/۳۳	ترجيح (الخبر) المشهور على الآحادي غير المشهور

تغاير ألفاظ (الخبر) مع اشتراكها في المعنى الكلي يفيد التواتر المعنوي ٢٤٨/٢٨.، ٢٤٩ ، [٢٦٧] تفسير الراوي لأحد محتملي (ا**لخبر**) يكون حجة في تفسير (ا**لخب**ر)...٢٨/[٤٢٥]، ٤٦٧– ٤١٦/٣٣ تفسير الراوي (للخبر) أولى من تفسير غيره..... تقبل (أخبار) الآحاد إذا رواها الثقة في كل حكم..... تقييد الحكم أو (الخبر) بالاسم لا يدل على نفي الحكم عما عداه٣٢/(١٢٧) الحدود تثبت (بخبر) الواحدالحدود تثبت (بخبر) الواحد حرام على أحد أن يقول بالاستحسان إذا خالف (الخبر)..... حصر المبتدأ في (الخبر) من أدوات الحصر حصر المبتدأ في (الخبر) يفيد الحصر ٣٢٤ [٣٠١]، ٣١٢، ٣٢٤، ٥٣٦ الحكم متعلق بفعل الرسول لا بفعل الراوي ولا بتركه العمل (بالخبر)٣٣/(٣٠١) حمل كلام الشارع على مجرد (الإخبار) يخرجه عن الفائدة (خبر) الآحاد يوجب العمل دون العلم (الخبر) الآحادي الصحيح يقبل في الأصول الدينية (الخبر) الآحادي هو الذي لا يفيد إلا الظن وإن رواه ثلاثة ٣٠٤/٢٨ (الخبرِ) إذا احتمل أمرين وقد فسره الراوي بأحدهما فالعبرة بما فسره به الراوي ٢٨/ ٤٣٠ ، ٤٣١ (الخبر) إذا احتمل أمرين وقد فسره الراوي بأحدهما وجب حمله على ما فسره الراوي...٢٨/(٤٢٥) (الخبر) إذا احتمل معانى وقد فسره الراوي على إحداها حمل على ما فسره به الراوي..... ٤٣٢/٢٨ (الخبر) إذا سيق وظهر من الشارع تقريره مع الاستحسان له جاز التأسى به٢١٣)/٢٨. (الخبر) إذا قصد به الحكم كان أولى مما لم يقصد به الحكم (الخبر) إذا كان موافقا لدليل آخر يقويه يقدم على غيره.......٣٨٧/٣٣. [٣٩٣] (الخبر) الأول مفسر من الراوي وما فسره الراوي مقدم على متروك التفسير ٤٢١/٣٣ (خبر) التواتر يفيد العلم (الخبر) الدال على التحريم راجح على (الخبر) الدال على الإباحة..... (الخبر) الذي فسره الراوي مقدم على متروك التفسير (الخبر) الذي قصد به البيان للحكم يكون أولى مما لم يقصد به البيان للحكم٣٣/ (٤٢٣) (الخبر) الذي لا يفيد الظن لا يثبت به حكم (الخبر) الذي معه تفسير الراوي مقدم على متروك التفسير٣٣/[٤١٥]، ٤٤٢ (خبر) صاحب الواقعة المباشر لها مقدم على (خبر) غيره عند التعارض.....

(090)/1	(خبر) العدل في العبادات منزل منزلة اليقين
(090)/1+	 (خبر) الفاسق في باب الدين غير مقبول
7/107, 707, 077, 077	
	(الخبر) قدّ يأتي مرادا به النهي كما قد يقع مرادا به الأمر
100/41	(الخبر) قد يستعمل لإرادة الأمر
٠٢٦٠/٢٥	(الخبر) لا يحتمل التعليق بالشرط
(V71)/TT	<u> </u>
(٣٩٣)/٣٣	 (الخبر) المتأيد بموافقة الأصل راجع على الذي على خلافه
77/77/ (177], 733	(الخبر) المتفق على رفعه مرجح على (الخبر) المختلف في رفعه
TT0/YA	 (الخبر) المتفق على رفعه مقدم على (الخبر) المختلف في رفعه
YAA/YA	(الخبر) المتلقى بالقبول ليس في قوة المتواتر
Y08/YA	(الخبر) المتواتر يوجب العلم
۲۰۸/۳۳ -۲۰۸ ، [۲٤۷] ، ۲۰	 (الخبر) المتواتر يوجب العلم القطعي
Y7V/YA	(الخبر) المتواتر يوجب العلم القطعي أعم
(٣٤٥)/٣٣	(الخبر) المثبت لحكم شرعيٰ مقدم على (الخبر) النافي له
Y . 0 / Y A	
(۲٦٣)/٣٣	 (المخبر) المروي عن طريق الآحاد مقدم على القياس
TE/T1 -[TOV]/TA	رالخبر) المشهور في قوة المتواتر عند الحنفية
YOA/YA	 (الخبر) المشهور يجوز تخصيص الكتاب به
٤٢٠/٣٣	 (الخبر) المفسر من الراوي مقدم على (الخبر) الذي لم يفسره راويه
٤١٩/٣٣	(الخبر) المفسر من الراوي مقدم على الذي لم يفسره راويه
[٤•١]/٣٣	(الخبر) المقترن بذكر السبب مرجع على غيره
۳۲\[۷۸۳]، ۲۶۶	(الخبر) الموافق لظاهر القرآن مقدم على غيره
(۲۳۱)/۳۳	(الخبر) الناقل عن الأصل أولى من (الخبر) الباني عليه
(۲۳۱)/۳۲	(الخبر) الناقل عن البراءة الأصلية مقدم على (الخبر) المقرر لها
	رخبر) الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول صار كالمتواتر
(۲۸۷)/۲۸	(خبر) الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول يقطع بصدقه
Y78/TT	(خبر) الواحد إذا خالف القياس لا يجب العمل به ويقدم القياس عليه.
Y78/44	رخبر) الواحد إذا خالف القياس لا يقبل
واتر۲۸۷)/۲۸	برير . (خبر) الواحد إذا سمعه الكافة وتلقاه علماء الأمة بالقبول اعتبر من المت
(۲۹۳)/۲۸	برور (خبر) الواحد إذا ورد موجبا للعمل فيما تعم به البلوي مقبول

۳۵۲ ،۳۰٤/۲۸	(خبر) الواحد حجة في الشرع
(040)/1	(خبر) الواحد في أمر الدين حجة
(040)/1	(خبر) الواحد في أمر الدين ملزم
(٣١٣)/٢٨	(خبر) الواحد في الحد مقبول
[(خبر) الواحد فيما تعم به البلوى مقبول
YOA/YA	(خيرٍ) الواحد لا يعارض المشهور
(۲٦٣)/٣٣	· خبر) الواحد مع احتماله مقدم على القياس
**\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	- —
في إثباتها	
(115)/77	
177/٣1	
	(الخبر) يرجح لموافقته القياس
109 ([100]/71	. •
(100)/٣1	
لالته على ما قصد بهلالته على ما قصد به	
س	
يجوز تخصيصه (بيخبر) الواحد	
ر في الحال دون ما يقع (إخبارا) عن متقدم فلا يقيده	
\7\%\	العرف المتأخر
، بقول أهل (الخبرة) ٩/(٤٤٤)	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
	علامة العدل صدقه فيما (يختبر) من حاله في نف
بيرا) بأسرار الشرع ومقاصده	-
	علو السند معتبر في الترجيح بين (الخبرين) بعد
	عمل أكثر الأمة (بالخ بر) يرجحه
	عمل أكثر الأمة بخلاف (ا لخبر) لا يوجب رده .
	عمل أكثر الأمة بخلاف (<u>خبر</u>) الواحد لا يضر (. عمل أكثر الأمة بخلاف (<u>خبر</u>) الواحد لا يضر (.
	عمل أكثر الأمة بموجب (ا لخب ر) لا يوجب قبوله عمل الأمة على مغترأ على (الخبير) بروجب قبوله
	عمل الأمة على وفق أحد (ا لخبرين) مرجح له ع مما أدا المارية (المنكرال مرات
(۸۹)/٣•	عمل أهل المدينة بمعنى (<u>الخبر</u>) المتواتر

٩٦/٣٣ -[٢٧٥]/٢٨	العمل (بأخبار) الآحاد معلوم وجوبه قطعا
[٣٦٧]/٢٨	العمل (بخبر) الراوي تزكية له
(٣٦V)/YA	
٣٦٧/٢٨	
~~./YA	
(YVO)/YA	
	عمل المعدل (بخبر) الراوي تعديل للمروي عنه
TTE .TT1/T*	عموم القرآن يخصص (بأخبار) الآحاد
007/~	عموم وخصوص (الأخبار) المحضة لا يدخلها النسخ
	العيب ما يكون عيبا عند أهل (الخبرة) والمعرفة
	الفتوى (إخبار) صرف عن صاحب الشرع
(90)/٣٣	
TTE , TIT , T.	فصل المبتدأ من (الخبر) بضمير الفصل يفيد الحصر
	فقه الراوي من المرجحات بين (الأخبار)
ىردود ٢٦٧/٢٥، ٢٦٩	القاعدة في (الأخبار) أن ما كذبه العقل وأحالته العادة فهو ،
	القرآن لا يثبت إلا (بالخبر) المتواتر
	القرآن لا يثبت (بخبر) الواحد
[\\\]/\\\-\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	القراءة الشاذة بمنزلة (خبر) الواحد
	القراءة الشاذة هل تنزل منزلة (الخبر) في الاحتجاج أم لا
	قول الإنسان شرعًا مقبول فيما (يخبر) عُما في باطنه مُما لا
	قول أهل (الخبرة) طريق معتمدة يرجع إليه في الأقضية وف <i>ه</i>
	قياس الأصول يترك (بخبر) الواحد
Y70/TT	القياس دون (خبر) الواحد
Y78/77	القياس الصحيح مقدم على (خبر) الآحاد
	كان إذا جعل (خبرها) جملة مضارعية أفادت الاستمرار واا
YA1/TT	
(TAV)/9	كل من (أخبر) عما لا يطلع عليه غيره من حاله فإنه يصدق
YA4/Y0 -(YAV)/4	كل من (أخبر) عن فعل نفسه قبلناهكل من (أخبر)
رد (الإخبار) عن الواقع ٢١٧، ٢١٦، ٢١٧	كلام الشارع لا يحمل على مج
	كلام الشارع مهما أمكن يحمل على التشريع لا مجرد (ا لإخ
	لا ترجيح بين (الأخبار) بعلو السند

٤٠٨/٢	لا تقوم الحجة (بخبر) الخاصة
(٧٦١)/٣٣	لا نسخ في (الأخبار)
(٧٦١)/٣٣	لا يجرّي النسخ في (الأخبار)
YV7/YA	لا يجوز العمل (بخبر) الآحاد
V77/77	لا يجوز نسخ (الخبر) إلا إذا كان مرادا به الأمر
V+1/TT	لا يجوز نسخ المتواتر (بخبر) الواحد
1./٣٣-٢١٧/٢٩-٤.٨/٢	لا يحل القياس (والخبر) موجود
(٣٥١)/٢٨	لا يضر (الخبرِ) الصحيح عمل أكثر الأمة بخلافه
TOY/YA	لا يقبل (خبر) الواحد إذا خالف الأصول
٣١٣/٢A	لا يقبل (خبر) الواحد في الحدود
٤٠٤/٢	لا يقبل (خبر) الواحد فيما تعم به البلوى
YOY (YEA/YA	ليس في (الأخبار) ما يعلم صدقه بمجرده إلا المتواتر
علم وجهة العلم (ا لخبر) في الكتاب أو	ليس لأحد أن يقول في شيء حل ولا حرم إلا من جهة ال
٤٠٧/٢	السنة أو الإجماع أو القياس
مشتبهات الحوادث بحيث يكون المعنى	ما اشتمل على معنى مشترك بين سائر (الأخبار) الواردة في
معنوي۸۲/(۲٦٧)	التضمني أو الالتزامي داخلا في متفرقاتها فهو المتواتر ال
Y98/YA	ما تعم به البلوى لا يثبت (بأخبار) الآحاد
, المتواتر ۲۸/(۲۸۷)	ما تلقاه الناس بالقبول من (أخبار) الآحاد فهو عندنا في معنى
لتقويم تقريبا فهو المتبع ٩/(٤٤٧)	ما توقف على التقويم وعرض على أهل (الخبرة) وحكموا باا
٤٢١/٢	ما ثبت خصوصه بالاتفاق جاز تخصيصه (بخب ر) الواحد عند
({{\ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	ما خفي من العيوب يرجع فيها إلى أهل (<u>الخبرة)</u>
٣٣\٨٢٤	ما قصد به (الخبر) أولى مما لم يقصد به
1V0/YA	ما لم يثبت قرآنا لفوات شرطه بقي (<u>خبرا)</u>
يوجد غيرهب٢٥.(٣١٩)	ما يختص بمعرفته أهل (الخبرة) تقبل فيه شهادة واحد إذا لم
واحدواحد	ما يختص به أهل (الخبرة) من أهل الصنعة يجزئ فيه شهادة
(٤٣٣)/٩	ما يعرف بالاجتهاد يرجع فيه لأهل (<u>الخبرة</u>)
(TAV)/TT	ما يوافق القرآن من (الأخبار) أولى مما يخصصه
(٣•١)/٣٢	المبتدأ مع (الخبر) ظاهر في الحصر محتمل للتأكيد
771/44	المتواتر قطعي فهو مقدم على (<u>خبر</u>) الواحد والقياس الظنيين
Y7Y/YY	المتواتر مقدم على (خبر) الواحد والقياس
(۲٤٧)/۲۸	المتواتر من (الأخبار) يجب العمل به والعلم

٤ ٢١/٢	مذهب مالك قبول (ا لخبر) المرسل
٤٢١/٢	مذهب مالك قبول (خبر) الواحد العدل وأنه يوجب العمل
77./70-171	المرجع في كل شيء إلى الصالحين من أهل (<u>الخبرة</u>) به ٩/[٤٣٣]- ١٦٥/١٨ ، ،
({{\ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	المرجع في كون العيب مؤثرا إلى أهل (الخبرة) بذلك
	المسلط على الشيء إذا (أخبر) فيما سلط عليه بما لا يكذبه الظاهر فيه يجب قبول قو
Y 0 V / Y A	المشهور دون المتواتر وفوق (خبر) الواحد
[90]/٣٣	المفتي (مخبر) عن الحكم لا ملزم به
۹٥/٣٣	المفتي (مخبر) عن الحكم والقاضي ملزم به
	مفهوم المتواتر لا يجوز نسخه (بخبر) الواحد والقياس
0 / 18 - 099	من (أخبر) بما يكذبه الظاهر فيه لم يكن مصدقا٩٦/١٠، من
(۲۲۳)/۲٥	من ملك الإنشاء ملك (الإخبار)
(۲۱۳)/۲۸	مهما أمكن حمل كلام الشارع على التشريع لم يحمل على مجرد (الإخبار) عن الواق
٧٠١/٣٣	نسخ القرآن (بالخبر) المتواتر لا يجوز
۷۰۱/۳۳	نسخ الكتاب (<u>بالخبر</u>) المشهور جائز
(٧٦١)/٣٣	النسخ لا يقع في (الأخبار)
	نقل الإجماع قد يكون بالتواتر وقد يكون بالشهرة وقد يكون (بخبر) الواحد
١٧٧/٢٨	هلّ يحتج بالقراءة الشاذة في الأحكام وتنزل منزلة (ا لخب ر)
(۲۷۵)/۲۸	وجوب العمل (بخبر) الواحد مقطوع بصحته
(۲۷٥)/۲٨	وجوب العمل (بخبر) الواحد مقطوع به
(٤٢٣)/٣٣	يترجح (ا لخبر) الذي قصد به بيان الحكم المتنازع فيه دون الآخر
(۲۹۳)/۲۸	يجب العمل (بخبر) الواحد فيما تعم به البلوي
(۲۷۵)/۲۸	يجب العمل (بخبر) الواحد من جهة الشرع
(071)/٣1	يجوز بيان مجمل الكتاب وعمومه وما ثبت بالتواتر (بخبر) الواحد
٥٣٤/٣١	يجوز تأخير بيان الأمر دون (الخبر) عن وقت الخطاب
٥٣٤/٣١	يجوز تأخير البيان في الأمر والنهي دون (<mark>الأخبار</mark>)
١٣/٣١	يجوز تخصيص (خبر) الواحد بالقرآن
٥٢٨/٣	يجوز تخصيص عموم القرآن (بخبرِ) الواحد
۰٦٠/٣٠	يجوز تخصيص عموم الكتاب (بخبر) الواحد
۰٦٢/٣٣	
(٣٦١)/٣٣	يرجح أحد (الخبرين) على الآخر بعمل أكثر السلف
(٣٦١)/٣٣	يرجح أحد (الخبرين) على الآخر بعمل الأمة به

(103)/٣٣	يرجح بين (الاخبار) المتعارضة بتأخر إسلام الراوي
(7/1)/77	يرجح (الخبر) بكثرة رواته وإن لم يبلغ حد التواتر أو الشهرة
	يرجح (خبر) الحظر على (خبر) الإباحة
٦٠٠/٣٣	يرجح (<u>الخبر</u>) الخاص على العام
(٣٩٣)/٣٣	يرجح (الخبر) الذي وافقه دليل على الذي لم يوافقه دليل
(۲۸۱)/٣٣	
(٣٨١)/٣٣	
(801)/٣٣	يرجح (خبر) متأخر الإسلام على (خبر) متقدمه
(٣٧٢)/٣٣	 ·
	يرجح (الخبر) المشتمل على الحقيقة العرفية على المشتمل على الحقيقة الل
	يرجح (الخبر) النافي للحد على الموجب له
(۲۳۱)/۳۳	يرجح (الخبر) الناقل عن حكم الأصل على المقرر له
({{\xi}})/9	يرجع في معرفة العيب إلى أهل (ا لخبرة) والعرف
91/79	يرد (الخبرِ) إذا خالف الإجماع
TOY/YA	يرد (خبر) الواحد إذا دفع مقتضاه الكتاب أو السنة المتواترة
	يرد (خبر) الواحد إذا عارض الإجماع
	يسقط (خبر) الواحد إذا عارضه نص المتواتر
٣٥٦/١٠	يصح التعليق في الإنشاءات لا (الإخبارات)
٨٢\٢٧٦ [٣٠٣]	يعمل (بخبر) الواحد في أصول الدين
(٣٠٣)/٢٨	يقبل (ا لخبر) الآحادي في مسائل أصول الدين
T18/YA	يقبل (خبر) الواحد في إسقاط الحدود ولا يقبل في إثباتها
٣١٤/٢٨	يقبل (خبر) الواحد في الحدود وما يسقط بالشبهات
Y90 ((Y9Y)/YA	يقبل (خبر) الواحد فيما تعم به البلوي
(٤١٦)/٣٣	يقدم (الخبر) الذي فسره الراوي على متروك التفسير
(٤٠١)/٣٣	يقدم (الخبر) المشتمل على ذكر السبب على ما لم يشتمل عليه
(۲۹۳)/۲۸	·
(141)/۲4	
(۲۹۳)/۲۸	يؤخذ (بخبر) الآحاد فيما تعم به البلوي

خدج
كل صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي (<u>خداج</u>)
خدر
حرمة تعاطي ما يؤثر في العقل من مواد (<u>مخدرة)</u> ٣٧/٨
خدم
التمتع بما أحل الله (خادم) لأصل ضروري وهو إقامة الحياة فهو مأمور به من هذه الجهة ٥/(١١٥) كار بالاخرو) للرقاء برالأم لرقيف مترم در الشارع / [٥٨٥] - ٤/٧٤، ٥٩٥ - ٥/٦٥، ٣٥٦ . ٣٥٦، ٣٥٠
كل ما (يخدم) المقاصد الأصلية فهو مقصود للشارع٣/[٥٨٩]- ٤٧١/٤، ٤٩٥- ١١٦/٥، ٣٥٦، ٣٦٠ ما كان (خادما) لمطلوب الترك كان مطلوب الترك بالكل٧٢/(٥٢٩)
المباح يعتبر بما يكون (خادمًا) له
المندوب (خادم) للواجب
خرج
ت الإجماع على جواز الاستقبال إلى هواء الكعبة من (ا لخارج)
الإجماع لا يجوز (ا لخروج) عليه
الاحتياط (الخروج) من الخلاف
الاحتياط في (الخروج) من الحرمة إلى الإباحة أشد منه في العكس ٩/(١٩٣)
الإحرام عقدُ لازم لا (خروج) منه إلا بأداء الأفعال
(إخراج) الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر
(إخراج) الصلاة عن وقتها حرام
(إخراج) المكلف عن داعية هواه
إذا (أخرج) عن ملكه مالا على وجه العبادة ثم طرأ ما يمنع إجزاءه أو الوجوب فهل يعود إلى ملكه أم
٧٧
إذا تقابل محرمان لم يمكن (ا لخروج) عنهما وجب ارتكاب أخفهما١٦٨/١١–٣١٧، ٣١٧،
إذا (خرج) عن ملك المكلف مال على وجه العبادة ثم طرأ ما يمنع إجزاءه أو الوجوب فهل يعود إلى ملكه أم لا
إذا (خرج) الفعل امتثالاً لأمر كان حكمه حكم ذلك الأمر في اقتضاء الوجوب
إذا كان للرجل مال غائب فحسب بقاءه (<u>وأخرج</u>) زكاته بعد حولان الحول ثم تبين أن ذلك المال
SVA /V

(۱۷۹)/٦	إذا نوى إبطال العبادة أو (الخروج) منها بطلت
فهل يفسد العقد بذلك أم يجعل كناية عما يمكن	إذا وصل بألفاظ العقود ما (يخرجها) عن موضوعها
۸/۱٦	صحته على ذلك الوجه
بن من إقرار أو بينة	الأصل أن السلعة للبائع فلا (تخرج) من ملكه إلا بيقي
£7V/1	الأصل أن لا (يخرج) مال أحد من يده إلا بتعيين
برضاه	الأصل بقاء مال الإنسان على ملكه حتى (يخرج) عنه
	الأصل عدم (الخروج) عن الملك إلا بالوجه المقصو
	الأصل عدم (خروج) الملك عن صاحبه إلا على الو-
*	الأصل في ترك النسك وجوب الدم إلا ما (خرج) بدا
	الأصل في كل ما (أخرج) لله تعالى أنه لا يجوز الرجو
	الأصل فيما (يخرج) (مخرج) العموم إجراؤه على عم
	الأصل ودليله دليل لما يتفرع عنه (ويتخرج) عليه
٥٣٣/١	اقتضاء النهي الفساد في أمر (خارج) عنها
فعلا/(٥٢٥)	الإكراه (يخرج) المكرة من أن يكون مؤاخذا بحكم الن
198/18	أموال (الخوارج) لا تغنم
جة	إنما يحتمل (الخروج) على القياس فيما تعم فيه الحاج
٤٧٨/٣٢	أنه إذا (خرج) اللفظ لبيان معنى لا يحتج به في غيره.
الخلاف ٢٥٦/٩	الأولى ارتكاب الأشد لأنه أحوط وأبراً (ل لخروج) من
	البيان يصح بكل ما (يخرج) المجمل من حيز الإشكاا
-	بينة (ا لخارج) أولى من بينة ذي اليد على مطلق الملك
(۲۱۱)/۲٥	بينة ذي اليد في الملك المطلق لا تلغي بينة (الخارج)
(184)/*	نجب الزكاة على كل ما (<u>أخرجت</u>) الأرض
(184)/۲・	نجب الزكاة في كل (خارج)
يدخر وينبته الآدميونالاخر	نجب الزكاة في كل ما (تخرجه) الأرض مما يقتات و
(\{\Y\)/\tau	نجب الزكاة في كل ما (يخرج) من الأرض قل أو كثر
وق١٣٠ /(٣٧٧)	نجوز الحيلة في التوصل إلى المباح (واستخراج) الحق
ماع الاجتهادماع الاجتهاد	نحقيق المناط وتنقيح المناط (وتخريج) المناط هي ج
٤٩٥ ([٤٨٣] ، ١٩٥١ (٢٩٤] ، ١٩٥	(تخريج) المناط حجة
النهي٦/(٢٢٩)	نرك المنهي عنه لا يحتاج إلى نية (للخروج) من عهدة
التعليق يفسد العقدا٢٤٣/١٦	لتنجيز شرط في عامة العقود إلا ما (خرج) بالدليل و
ل به في الجواب١٠(٢٣٠)	لجواب إذا (خرج) على سؤال صار السؤال كالملفوظ

(184)/47	الجواب إذا (خرج) على سؤال لا يكون له مفهوم
	حمل كلام الشارع على مجرد الإخبار (يخرجه) عن الفائدة
	(الخارج) (مخرج) الوعد لا يصح عقد البيع به
(10)/19	(الخارج) من السبيلين لا يكون إلّا نجسا
۳۸٤ ،۳۸٠/١٤	(الخراج) إنما يكون بالضمان
7, 717, 017- 3/171-	(الخراج) بالضمان ۲/۱۱، ۳۷۱ - ۳٤/۲، ٤٠، ٥٩، ١٩٨، ٩٠
	[٣٧٩] ٣٧٣، [٢٧١]
VV .VE .VE/TT-11T	(الخروج) عن الإجماع لا يجوزالخروج) عن الإجماع لا يجوز
	(خروج) مطلق الكلام على غالب الأحوال كثير في الشريعة وفي كلام ال
	(الخروج) من الخلاف أولى ٩/ [٢٥٣]، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧،
	١٦٨ ، ١٦٣/٣٠
(70	(الخروج) من الخلاف حيث وقع أفضل
، ۱۱۸، (۳۵۲)- ۳۰/۸۶۱	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
(۲٥٣)/٩	······· (الخروج) من الخلاف من باب الورع
(70	(الخروج) من شبهة الخلاف أفضل إن أمكنه
	(خروج) النجس من أصحاب الأعذار لا يكون حدثًا في الحال ما دام وق
(791)/19	(خروج) الوقت مبطل لطهارة العذر
[{00]/~	خصوص السبب لا يجوز (إخراجه) عن العموم
٦٩٤/٢٧	الركن جزء من ذات الشيء والشرط (خارج) عنها
	الزكاة تجب في كل ما (أخرجت) الأرض من نباتها
[187]/۲・	
كون عبدا للهكون عبدا	الشارع إنما قصد بوضع الشريعة (إخراج) المكلف عن اتباع هواه حتى يا
(٦٨٧)/٢٧	
797/70	الشرط (خارج) عن الماهية بخلاف الجزء
٧٢\[٧٨٢]، ٧٩٢	الشرط (خارج) عن ماهية المشروط بخلاف الجزء
(٦٨٧)/٢٧	شرط الشيء يكون (خارجا) عن ماهية هذا الشيء
(٦٨٧)/٢٧	الشرط لا بد أن يكون (خارجا) عن حقيقة الشيء
ِن مؤثرا في وجوده ٦٨٩/٢٧	الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون (خارجا) عن ماهيته ولا يكو
(719)/٣٠	الشرط مخصص (مخرج) ما لولاه لدخل
(144)/47	شرط المفهوم ألا (يخرج) (مخرج) الأعم الأغلب
(719)/٣٠	الشرط (يخرج) بعض الأفراد التي كانت تدخل تحت لفظ العام لولاه

٤٠٦/٣	الشريعة موضوعة (لإخراج) المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبدا لله
، ۱۸۲، [۲۴۲]، ۱۹	الشيء الواحد لا يتضمن (الخروج) والدخول في شيء واحد ٢٨٤/١٠
۴۱٤/۲٦ ۲	طاعة أولي الأمر واجبة فيما ليس بمعصية وما ليس (خروج ا) عن أحكام الشر ^ع
١٩/ ٢٨٢ ، [٢٩٢]	طهارة المعذور تنتقض (بخروج) الوقت
٤٨٩/٢٦	عند النفير العام يفرض (الخروج) للقتال على كل من يقدر عليه عينا
107 (141/0	الغفلة عن أسباب التنزيل تؤدي إلى (ا لخروج) عن المقصود بالآيات
(٣٧٩)/١٤	الغلة (والخراج) بالضمان
عليه الزكاة . ٢٠/(٢٧)	الفار من الزكاة قبل تمام الحول بتنقيص النصاب أو (إخراجه) عن ملكه تجب
۳۸۰ ،[۲۸۱] ، ۸۸۰	فاسد النسك كصحيحه لا (يخرج) عنه إلا بأفعاله
(154)/٣٣	الفتوى (بالتخريج) من مذهب المفتى لا تصح
(£٨١)/٢٨	فعله ﷺ إذا (خرج) بيانا كان حكمه حكم ذلك المبين
(124)/۲・	في كل شيء (<u>أخرجت</u>) الأرض زكاة
(184)/۲・	في كل شيء (<u>أخرجت</u>) الأرض العشر أو نصف العشر
۳/(۲۰۱)، ۲۰۱	قصد الشارع (الخروج) عن اتباع الهوى والدخول تحت التعبد للمولى
٨، ١٠٤، ١١٤، ٥٩٤	قصد الشارع من المكلف (إخراجه) عن داعية هواه ١٠/٤
عتيارا مثلما هو عبد لله	قصد الشارع من المكلف (إخراجه) من داعية هواه حتى يكون عبدا لله اخ
٧٦/٤	اضطرارا
107/77	القول (<mark>المخرج</mark>) لا تجوز به الفتوى
(124)/٣٣	القول (<mark>المخرج</mark>) لا يعمل به في قضاء ولا فتيا
7/101, 701, 701	القول (<mark>المخرج</mark>) لا يفتى به
جب فيه العشر ١٤٨/٢٠	كل (خارج) من الأرض يقصد بزراعته نماء الأرض والغلة ويستنبت في الجنات يـ
	كل سجدة وجبت في الصلاة فلم يسجدها فيها لم تقض (خارج) الصلاة
٥٩٥/٣٠	كل شيء (خرج) من نقيض دخل في النقيض الآخر
۳۲٦/۲	کل شيء يتواری فلا يباع حتی (يخرج)
ب إلى لو أتمه إلا الحج	كل عمل له قبل أن يدخل فيه أن لا يدخل فيه فله (ا لخروج) قبل إكماله وأحــ
198/1٧	والعمرة فقط
107/7	كل ما (أخرجت) الأرض من نباتها ففيه الزكاة
(184)/۲٠	كل ما (أخرجت) الأرض من نباتها من شيء ففيه الزكاة
، لهم أجيبوا إليه إذا لم	كل ما فيه مصلحة لأهل (الخراج) في أراضيهم وأنهارهم وطلبوا إصلاح ذلك
٣١٧/٢	یکن فیه ضرر علی غیرهم
(98)/17	كل ما كان لله تعالى إذا (خِرج) عن يد المعطى فلا رجوع فيه

(إخراجه) من تركته. ١٠١/٢٤	كل ما كان واجبا ماليا وأمكن أداؤه ولم يؤد حتى مات المكلف وجب
[10]/19	كل ما (يخرج) من السبيلين فهو نجس
۸٥/١٩	كل مائع (خرج) من أحد السبيلين نجس
۸٥/١٩	كل مائع يتعلق (بخروجه) نقض الطهارة فهو نجس
عة وأبوان لها الربع وهو ثلث ما	كلُّ مسألـــة لا (تخرج) فيهـــــا الأم عن الثلث أو الســدس إلا زوج
[٣١١]/٢٤	بقیبقی
لكتاب والسنة والإجماع فليس	كل مصلحة رجعت إلى حفظ مقصود شرعي علم كونه مقصودا با
_	(خارجا) من هذه الأصول لكنه لا يسمى قياسا بل مصلحة مرسلة
(٣٧٩)/١٤	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
لم يكن واجبا عليه فله الرجوع	كل من (أخرج) مالاً على اعتقاد أنه واجب عليه في الحال ثم تبين أنه
٤٧١/٢	فيه بلا خلاف
٠٠٠٠ ٢٧	الكلام إنما يصح في نفسه إذا (خرج) من أهله وأضيف إلى محل يقبله
(TA9)/T·	الكلام العام (الخارج) على طريقة المدح أو الذم عام
257/7	لا اعتبار بموافقة من هو (خارج) الملة ولا بمخالفته
(184)/٣٣	لا تجوز الفتوى بالقول (ا لمخرج)
(٤٥٥)/٣٠	لا يجوز (إخراج) خصوص السبب من عموم اللفظ
(٤٥٥)/٣٠	لا يجوز (إخراج) السبب بدليل تخصيص
١٤٨/٣٣	لا يجوز نسبة القول (المخرج) للإمام صراحة
(٣٨٤)/٦	لا (يخرج) عن العهدة بالشك
(1·4)/Y	لا (يخرج) من التحريم المتيقن المتقدم شيء إلا ما تيقن (خروجه)
	لا يراعي (خروج) من خلاف يخالف السنة
YAE/9	لا يراعى (خروج) من الخلاف يخالف سنة
(1{v)/~~	لا يعمل بالقول (المخرج)
[18V]/٣٣	لا يعمل بالقول (المخرج) حيث أمكن الفرق
, القيمة الأكثر١١/(٦٠٩)	لو (خرج) ملك أحد من يده بدون تعدي أحد آخر عليه يتبع الأقل في
(٦•٩)/١١	لو (خرج) ملك أحد من يده بلا قصد يتبع الأقل في القيمة الأكثر
**************************************	ليس للإمام أن (يخرج) شيئا من يد أحد إلا بحق ثابت معروف
700/77	ليس للكفيل أن (يخرج) نفسه من الكفالة بعد انعقادها
٣٦/١١	ليس للوكيل أن (يخرج) عما قيده به الموكل
٤٩١/٢	ليس لنا (خروج) من عبادة بشرط إلا في الاعتكاف والحج
[127] ، ١٣٨ ، ٥٢/٣٢	ما (خرج) جواباً لسؤال لا مفهوم له

(9٣)/١٧	ما (خرج) لله تعالى فلا عودة فيه
	ما (خَرْج) لله فغير جائز الرجوع في شيء منه ولا الانتفاع به
	ما (خرج) (مخرج) الغالب لا مفهوم له
	ما (خرج) (مخرج) الغالب لا يحتج به
78/YV	ما (خرج) من شيء دخل في نقيضه
وجه المرض لا ينقض الوضوء . ٢١٣/١٩	ما (خرج) من (المخرجين) معتادا ناقض وما (خرج) نادرا علم
	ما (خرج) من النجاسة إلى ضدها فقد (خرج) بالكلية عنها .
	ما عجز عن تسليمه شرعا لا لحق الغير فهل يبطل لتعذ
19./10	(خارجا) عنه
	 ما عجز عن تسليمه شرعا لا لحق الغير هل يبطل لتع
Y·A .Y·7/V	(خارجا)
	ما فيه ضرر بنفسه (خارج) عن أصل الإباحة
(TT)/10	ما كان فيه صناعة مباحة فإنه (يخرج) عن كونه مثليا
	ما يطلب الكف عنه فتركه (يخرج) من عهدته وإن لم يقصد.
(٣٣٤)/٦	المتيقن ثبوته لا يبطل بالمشكوك (ب خروج ه)
(٤٥٥)/٣٠	محل السبب لا يجوز (إخراجه) بالاجتهاد
[٣٨٩]/٣٠	
TA9 . TAV/TY - 178/T1	المدح والذم لا (يخرجان) الصيغة عن كونها عامة
٣٩٠/٣٠	المدح والذم (يخرجان) الصيغة عن عمومها
	المقصد الشرعي من وضع الشريعة (إخراج) المكلف عن دا
	المقصد الشرعي من وضع الشريعة (<u>إخراج)</u> المكلف عن د
٤٠٦/٣	هو عبد لله اضطرارا
	المقصد الشرعي من وضع الشريعة هو (إخراج) المكلف عر
J	۲۱۶، ۳۶، ۳۱۶ و <u>د حج</u>
Vo/{	مقصود الشريعة (إخراج) المكلف عن داعية هواه
	المكمل الذاتي راجع على المكمل (الخارجي)
(٣٧٩)/١٤	ملك (الخراج) بضمان الأصل
	من أتى بما أمر به (خرج) عن عهدته
	من اختلط بماله الحلال الحرام (أخرج) قدر الحرام والباقي
Yoz ((YoY)/4	
(۲٦٧)/٣٠	س بورج <u>رما روي</u> من حيز الإبهام إلى حيز العموم
Z 1 44 X 1	التعني المعطوب المعطوب عير المرابع إلى عير المعطور المتالك

to to be a first of \$1.500 to 10. In	to Note (- to) Note the offi
، على الفساد وإذا كان لأمر في ذات المنهي عنه دل على	
£YV/Y	الفسادالفساد
, العهدة	
للفظ ١٣٥/٦	
ية هواهب٢٤١/٣	
**************************************	الوضوء مما (خرج)
Y\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	الوضوء مما (خرج) لا مما دخل
٠٨١ (٢١٣]، ٢٢٠ ١٨٢	
(791)/19	يبطل وضوء المعذورين (بخروج) الوقت.
ين	يجب الوضوء لما (يخرج) من أحد السبيل
روج) منه أن يتخلص منه بمباشرته١٢.(٣٠٥)	يجوز لمن تلبس بمحرم وأراد تركه (<u>والخر</u>
الإباحة أكثر من (الخروج) من الإباحة إلى الحرمة . ٩/[١٩٣]	يحتاط الشرع في (الخروج) من الحرمة إلى
27/79	يستحب (الخروج) من الخلاف
) من التركة	يقدم الحق الأقوى على غيره في (الإخراج
لًى منصوص عليه على ما كان (<u>مخرجا</u>) من أصل غير	
17/79	منصوص عليه
(۲٥٣)/9	يندب إلى (الخروج) من الخلاف
على رجحان (الخروج) منه	
خرس	
لسان	الإشارات المعهودة (للأخرس) كالبيان بال
(199)/1	إشارة (الأخرس) قائمة مقام نطقه
(199)/1	إشارة (الأخرس) كالعبارة في الدلالة
Y1Y .[199]/1·	إشارة (الأخرس) كعبارة الناطق
(199)/1	إشارة (الأخرس) المفهمة تقوم مقام الصيغ
(199)/1	
ان۲۱۳، ۲۱۳	
للسانا (۱۹۹)	
لعبارة في كل معنىلعبارة في كل معنى	
(199)/1	إيماء (الأخرس) خلقة كالبيان باللسان
دة١٠١(١٩٩)	

··/·	كتابة (الأخرس) كإشارته
۲۰۰/۱۰	يعتد بإشارة (أخرس) في العقود والحلول
	•
	خرق
(خرق) الإجماع	إذا أجمع أهل العصر على قولين فالمصير إلى قول ثالث
(٦٧)/٢٩	إظهار الخلاف بعد انعقاد الإجماع لا (يخرقه)
YOV . YOE/9	لا يراعي الخلاف الذي يؤدي إلى (خرق) إجماع
(خرق) عظیم لها یعد محظورا۲/٥٦٥	ما أفضى إلى حفظ كيان الفطرة يعد واجبا وما أفضى إلى
(117)/19	يجوز إحداث دليل أو تأويل أو علة إن لم (يخرق)
	خوم
	الأفعال المشتملة على المفاسد (<u>تخرم</u>) بها المقاصد والك
(٤٧٥)/٣	الكلي لا (ينخرم) بجزئي ما
	خ سر
\ YV/ YY	,
	الأجير المشترك يضمن (الخسائر) المتولدة من فعله الأحيال همياك نب النب (النباك التباك) التبيال على
عن فعله وصنعه	الأجير المشترك يضمن الضرر (<u>والخسائر</u>) التي تولدت ع العمالية على معانيان الن
0 1 (/ 1 1	الربح (<u>والخسر</u>) يتبعان الضمان
	خ سس
مو ال (ا لخسيسة)	مفسدة فوات الأموال النفيسة أعظم من مفسدة فوات الأ.
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
	خشي
والثاني (يخشي) فوته وله بدل كان تقديم ما	أذا تعارض واجبان وأحدهما (يخشي) فوته ولا بدل له
188/11	ليس له بدل أهم
TT/A	ترك الواجب (خشية) الضرر
قة	لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع (خشية) الصدة
۳٤/۸	لمن (خشى) التلف جوعا أو عطشا إيثار غيره
المحظورا۲۲۰۰۲۲	
	يقدم ما (يخشى) فواته على ما لا (يخشى) فواته وإن كار
_	- · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·

خصص

(141)/1٣	الأبضاع (مختصة) بمزيد احتياط
ها استرسال على فساد١٨٥٥	إبقاء الشريعة للأمم معتادها وأحوالها (الخاصة) إذا لم يكن في
الشريعة (خاصة)٥/٢٦٠، ٢٦٦،	الاجتهاد في تنقيح المناط إنما يفتقر إلى الاطلاع على مقاصد
	777, 737
91 ([27]/11 -07/74 -11/[73]) 19	الإجماع (<u>مخصص</u>) للعموم
({27)/٣١	الإجماع (يخصص) القرآن والسنة
۲۲/۲۲۱ , ۱۲۱ , ۲۳۱	الأجير (الخاص) أمين
(177)/77	الأجير (الخاص) لا يضمن إلا بالتعدي
	الأجير (الخاص) لا يضمن إلا بالتعدي أو التفريط
	الأجير (الخاص) لا يضمن التلف إلا بالتعدي أو التفريط
	الأجير (الخاص) لا يضمن جنايته إلا أن يتعدى أو يفرط
(144)/11	الأجير (الخاص) لا يضمن ما تلف في يده أو بعمله
	الأجير (الخاص) لا يكون ضامنا فيماً يتلف بعمل المأذون فيه
	الأجير (الخاص) يضمن بالتعدي أو التفريط
(۲00)/٣	
	الأحكام عامة إلا حيث يرد (التخصيص)
	(الاختصاص) لا يثبت إلا بدليل
	(الأخص) بالشيء مقدم على الأعم
١٨٤،١٨٣ [١٧٩]/١١	(الأخص) مقدم على الأعم
۲۱۸/۳	أدلة العقل (تخصص) العموم
	إذا اجتمع صنفان من الخلطاء يقدم (الأخص) على الأعم
7/٣٣	إذا اجتمع العام (والخاص) يتوقف فيهما
TA7/9-081/1	إذا بطل (الخصوص) بقي العموم
VAO/TT - 200/ IV	إذا بطل (الخصوص) هل يبطل العموم
٧٨٨/٣٣	إذا بطل (الخصوص) هل يبطل العموم أو لا
۲۷، ۲۸، ۲۲۵- ۲۱/۰۰، ۵۱، ۲۵۰	إذا بطل (الخصوص) هل يبقى العموم ٢٥/٢،
(074), 017/77	إذا تعارض الإضمار (والتخصيص) كان (التخصيص) أولى
	إذا تعارض (تخصيص) العام وتأويل (الخاص) قدم (تخصيص
	إذا تعارض العام (والخاص) قدم (الخاص) على العام

٤١٣/٢	إذا تعارض العام (والخاص) يقدم (الخاص)
يصار إلى الترجيح بينهما٣٣/(٢٥١)	إذا كان أحد الدليلين أعم من الآخر من وجه (وأخص) من وجه
ح بینهما ۲۵۱)/۳۳	إذا كان بين الدليلين عموم (وخصوص) من وجه فيطلب الترجيح
	إذا كانت إحدى العلتين يوافقها عموم والأخرى لا يوافقها فالمو
070/4	إذا وافق (الخاص) حكم العام (خصصه)
١٢٤ ، ١٢٠/٣١ -[٥٦٥]/٣٠	
٠٦٩ ،(٥٦٥)، ٩٢٥	إذا وافق خاص عاما لم (يخصصه)
٠٦٩ ،(٥٦٥)/٣٠	إذا وافق (خاص) عاماً لم يخصصه
ov·/*·	إذا وافق العام (الخاص) لم (يخصصه)
ی	إذا وقع التعارض بين الاشتراك (والتخصيص) (فالتخصيص) أولم
(071) (017/77	إذا وقع التعارض بين المجاز (والتخصيص) (فالتخصيص) أولى
١١٨/١٤	الإذن إذا (اختص) بشيء لم يتجاوزه
لا ذهب أبو حنيفة إلى الأول وذهب	الإذن المطلق إذاً تعرى عن التهمة فهل (يختص) بالعرف أو ا
٤٩٠/١	الصاحبان إلى الثاني
(010)/4	الاستثناء (تخصيص)
711/٣٠	الاستثناء كالشرط في (التخصيص)
ی ما یلیه (خاصة)	الاستثناء متي تعقب كلمات معطوفة بعضها على بعض يقتصر عا
(010)/4	الاستثناء من (المخصصات)
۱۵۹۰، ۱۹۵۰ (۱۹۵۰) ۱۹۵۰، ۱۹۵۰	الاستثناء (يخصص) العموم ٢٦٢/٣٠ ، ٤٧٢ ، ٥٣٦ ، ٨
	• 75 ، • 75 ، 176 – 177 / • 77
(٣٣٧)/٣٠	استصحاب حكم العموم إذا لم يقم دليل (الخصوص) متعين
	استصحاب حكم العموم متعين إذا لم يقم دليل (الخصوص)
بصة) له	استعمال المشترك في كل واحد من معنييه يحتاج إلى قرينة (مخص
[1.4]/٣١	استنباط معنى من النص (يخصصه) جائز
٠٤٧ ، ٢٦٣/١٦	اشتراط الخيار على خلاف الأصل (فاختص) بالمحدود
٣٤٩/٣٠	الأصل إبقاء العام على عمومه حتى يرد (المخصص)
) الدليل) الدليل	الأصل استواء الفرض والنفل في الشرائط والأركان إلا ما (خصه
£9A/YA	الأصل الاقتداء به ﷺ حتى يقوم دليل (الخصوص)
) بالعرف) بالعرف	الأصل أن الإذن المطلق إذا تعرى عن التهمة والخيانة لا (يختص
- ح أن تكون فرقة بطلاق ٢٣/(٤٩٣)	الأصل أن الفرقة إذا حصلت بسبب من جهة الزوج (مختص) بالنكا
(4)/1/	6 6.

· ٣/ ٢٤٦، ٤١٤، ٤٢٤، ٣ ٣٤، ٢٢٤–	الأصل البقاء على العموم حتى يثبت (الخصوص)
	۱۳/۸۷۰، ۵۸۰، ۸۸۵، ۷۲۶
(٣٣٧)/٣•	الأصل بقاء العموم على عمومه حتى يتعين (ا لمخصص)
۵٦٧ ،٥٦٤ ، ٥٦٣/٧	أصل الشريعة القضاء للعامة على (الخاصة)
YY	الأصل عدم (التخصيص)
۲٥٨/٣	الأصل عدم (الخصوصية) وشواهد ذلك في الشريعة كثيرة
لصفة لا ينفي حكم ما عداه وعند الإمام	الأصل عند جمهور الحنفية أن (تخصيص) الشيء بالذكر واا
۸٤،٦٦/٢	الشافعي ي ينفي حكم ما عداه
({{\cup (\cup \cup \cup \cup \cup \cup \cup \cup	الأصل في أفعال النبي ﷺ التأسي حتى تثبت (الخصوصية) .
£00/YA	الأصل في أفعاله ﷺ التأسي به حتى تثبت (الخصوصية)
	ي . الأصل في اللفظ العام أن يدل على جميع أفراده على وجه اا
£**	(التخصيص)
٣٥١/٣٠	الأصل هو البقاء على حكم العموم حتى يثبت (المخصص).
[٢٥٥]/٣٢	الإضافة تقتضى (الاختصاص)
(700)/77	الإضافة توجب (الاختصاص)
(۲٥٥)/٣٢	الإضافة دليل (الاختصاص)
({{\psi}/\psi	الاعتبار بعموم اللفظ لا (بخصوص) السبب
	اعتناء الشرع بالمصالح العامة أوفر وأكثر من اعتنائه بالمصالح
	الأعداد نصوص لا تقبل التجوز ولا (ا لتخصيص) •
`	أفعال الحج التي لا (تختص) بيوم عرفة لا يفوت الحج بفواتو أفعال النسطين كاما محدياة علم التشديم الإماثين فرم ال
 -	أفعال النبي ﷺ كلها محمولة على التشريع إلا ما ثبت فيه دليا أنسال ﷺ من الترول الترفيع السيال والمرول على الانتر
<u> </u>	أفعاله ﷺ محمولة على التشريع ما لم يدل دليل على (الاخت <u>م</u> أنه ال على الله على التشريع ما لم يدل دليل على (الاخت <u>ما</u> ت)
٤٥١/٢٨	أفعاله ﷺ محمولة على التشريع ما لم يقم دليل (الخ <u>صوصية)</u> أنه الدالية
	أفعاله للتشريع ما لم يدل دليل على (<u>الاختصاص)</u>
<u> </u>	أفعاله محمولة على التشريع ما لم يدل دليل على (الاختصاص
£04/4V	أفعاله محمولة على التشريع ما لم يرد دليل (التخصيص)
	أقوال المفتين للعامي كالأدلة (الخاصة) للمجتهد
£17 (TT1/T)	أكثر العمومات (مخصوصة)
	أكثر العمومات وردت على أسباب (خاصة)
! في غيره! أوي غيره ١٢ / [٥٦٣] [٥٦٣]	الإكراه إنما يكون فيما يتوجه إلى الإنسان في (خاصة) نفسه لا
(171)/71	الأمر حقيقة في القول (المخصوص) اتفاقا وفي الفعل مجاز.

١٨٢/٣١	لأمر حقيقة في القول (المخصوص) مجاز في الفعل
(144)/41	م رحقيقة في القول (المخصوص) وفي الفعل مجاز
لنفع والصلاحت٢/٣٤٦	لأمر (ا لخاص) مغمور بالعام واليسير من الضرر محتمل للكثير من ا
	لأمر ليست له صيغة (تخصه)
(٣٤٢)/٩	لأمر المطلق (تخصصه) التهمة
\VA/YV	نتفاء (الأخص) لا يستلزم انتفاء الأعم
\\o/\\	نتفاء (الأخص) لا يلزم منه انتفاء الأعم
174/77	نتفاء (الأخص) لا يوجب انتفاء الأعم
1AY/YV	نتفاء (الأخص) يوجب انتفاء (الأخص) بالضرورة ولا عكس
177/77	نتفاء الأعم يستلزم انتفاء (الأخص) بالضرورة ولا عكس
۲۱/۱۵۱، [۱۲۷]، ۱۲۸، ۱۸۱	نتفاء الأعم يوجب انتفاء (الأخص) بالضرورة ولا عكس <i>ا</i>
الفساد ۱۰/۱۰ ، ۸۰۰	نما يبطل من الصفقة ما (يخص) به الفساد ويصح منها ما عري عن
77/77	نما يعتبر مفهوم الشرط حيث لم يظهر (للتخصيص) فائدة
(٣٨١)/٣٠	لباقي من (المخصوص) بمنزلة عموم مبتدأ
(طلان الوصف بما (يخصه) لا يوجب بطلان الأصل
٥١٠/٣٠	عموم اللفظ لا (بخصوص) السبب
٥٦/١٤	لبيع الفاسد لا ينقل الملك وإنما ينقل الضمان (خاصة)
۳۰۸/۲۷	لتحريم والتحليل ليس إلى الناس وإنما هو إلى الله تعالى (أخص)
[001]/٣٠	
٥٢٤/٣٣	التخصيص) أرجح من المجاز
78/77	التخصيص) أصل في الوكالة
(٣٧١)/٩	التخصيص) إنما يصلُّح إذا كان مفيدا
10, 110, 770, 170, 100	التخصيص) أولى من الاشتراكا۳۳/[٥١١]، ٥
	التخصيص أولى من الاشتراك والنقل والمجاز والإضمار
	التخصيص) أولى من الإضمار
٢٣/[٢١٥]، ١٢٥، ٥٢٥، ٨٢٥	التخصيص) أولى من المجاز
	التخصيص) أولى من النقل
لأخيرلأخير	التخصيص) بالاستثناء بعد الجمل المتعاطفة هل يعود إلى الكل أم ا
£٣٧/٣٢	التخصيص) بالحس جائز التخصيص) بالسياق جائز
	 التخصيص) بالشرط يوجب نفي الحكم عند عدم الشرط

04/21 07./2.	eel ("!! (ell)
υλ/1 1 = υ (*/1 *	(التخصيص) بالقياس جائز
	(تخصيص) الحكم بصفة من أوصاف الشيء يدل على
	(تخصي <u>ص)</u> الخبر جائز
	(<u>التخصيص</u>) خير من الاشتراك
	(التخصيص) خير من الإضمار
	(التخصيص) خير من المجاز
	(التخصيص) خير من النقل
T•Y/TT	(تخصيص) الراوي لا يرفع العموم
	(تخصيص) السنة بالسنة جائز
١٣/(١٦)، ٣٧٤	(تخصيص) العام بدليل العقل جائز
	(تخصيص) العام لا يمكن إلا بدليل يجب الرجوع إليه
	(تخصيص) العبادات بمكان دون مكان لا يعلم إلا من
	(تخصيص) العبادات بوقت لا يعلم إلا من جهة التوقي
(٤٣)/٣١	ريخصيص) العموم بالإجماع جائز
٠٠٠/٢١ - ١٣/٢٩	(تخصيص) العموم بالحس جائز
	(تخصيص) العموم بالعقل جائز
	(تخصيص) العموم بالقياس
	(تخصيص) العموم بالقياس لا يجوز
	(التخصيص) فرع العموم
	(تخصيص) القرآن بالسنة جائز واقع
	ر <u>تخصیص</u>) القرآن بخبر الواحد
•	(تخصیص) القطعی بالظنی جائز
	(تخصيص) الكتاب بالسنة جائز
	(تخصيص) الكتاب بالكتاب جائز

	(التخصيص) لا يثبت إلا بدليل
	(التخصيص) لا يقبل إلا بدليل
	(تخصيص) المعطوف يوجب (تخصيص) المعطوف ع
	(التخصيص) مقدم على الاشتراك
(07V)/٣٣	(التخصيص) مقدم على الإضمار
(071)/٣٣	(التخصيص) مقدم على المجاز

(017)/٣٣	(التخصيص) مقدم على النقل
۰۲۱/۳۳	(التخصيص) مقدم على النقل والاشتراك والمجاز والإضمار
(009)/٣٠	(تخصيص) المقطوع بالمظنون واقع
(24)/41	(التخصيص) يجوز أن يكون بالإجماع
(001)/٣٠	 (التخصيص) يجوز أن يكون في الأخبار
ص)٤٨٢/٣٣	
	تعدي محل الحق إلى غيره هل يبطل به المستحق أو يبقى وإنما يبط
	التعليق بالشرط (يختص) بالإسقاطات المحضة التي يحلف بها
179/8	
(٣١١)/٣٢	تقديم المعمول يؤذن (بالاختصاص)
o	تقديم المفسدة (الخاصة) على المفسدة العامة عند التعارض
	التقييد بالصفة يوجب (تخصيص) اللفظ العام
٤٣٦/٣١	تقييد المطلق (كتخصيص) العام
182/77	ثبوت (الأخص) بالضرورة يوجب ثبوت الأعم
	ر
1 1 1 / 1 7 1	
00•/1	ثبوت (الأخص) يستلزم ثبوت الأعم من غير عكس
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	ثبوت الأعم لا يستلزم ثبوت (الأخص)
١٨٤/٢٧	ثبوت الأعم لا يوجب ثبوت (الأخص)
٣٦٥/٢١	جريان الربا (يختص) بالمعاوضات المطلقة
	الجواب غير المستقل تابع للسؤال في العموم (والخصوص)
٣١/٢	
٥، ٨٢٥- ٧/٤٧٤، ٢٨٤، ٩٨٤	الحاجة تتنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو (خاصة) ٢٥/٣
	الحاجة تتنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو (خاصة)
	الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة أو (خاصة)
	الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أم (خاصة)
	الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو (خاصة) ٤٨٢/١ - ٢/
	VOY: [OYY]: 1AY: 7AY: 3PY: 3PY- 01\01Y
١٨٧/٢١ - ٤٢٩/٢	
<i>O</i> .	

17/8 -007/7	الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة (الخاصة)
	الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة (الخاصة) في حق آحاد الأشخاص.
	الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة (الخاصة) في حق آحاد الناس
	حجر المفلس (يختص) بماله
(700)/٣٢	حقيقة الإضافة كمال (الاختصاص)
١٦٨/٢٧	الحكم إذا علل بالأعم كان (الأخص) عديم التأثير
مصة) لتماثل الأجرام. ١١٨/٢	الحكم بالنجاسة مشروط باتصاف المحكوم بنجاسته بالأعراض (المخص
(070)/7	حمل النصوص على (التخصيص) لا يجوز بغير دليل
١٨٠/١١	الحوز (الأخص) يقدم صاحبه على صاحب الحوز الأعم
٣٣٥/٣٠	(الخاص) دلالته قطعية
٣٩٥/٣٢	(الخاص) قطعي الدلالة اتفاقا
۲۰ ۲۲ ، [۲۹] ، ۳۳۰	(الخاص) لا يحتمل البيان
(079)/٣٠	(الخاص) لا يحتمل التصرف فيه بطريق البيان
377, 770-17/37, P7-	(الخاص) مقدم على العام ١٦/ ٢٦٢ - ٩٤/١٩ - ٣٣٢/٣٠،
٦.٠	77/77, 977, 00, 100, 000, [00], 3.5, 0.5, 5
۲۰ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱	(الخاص) الموافق للعام لا (يخصصه)
(071)/٣٠	(الخاص) موجبه الحكم القطعي
(174)/11	(الخاص) والأخص مقدم على العام والأعم
(174)/11	الخاص (والأخص) مقدم على العام والأعم
[071]/٣٠	(الخاص) يتناول مدلوله قطعا
٤٤٠/٢	(<u>الخاص</u>) يدل على مدلوله قطعا
(071)/~	(الخاص) يفيد القطع
(٦٠٠)/٣٣ - ٤٤٦/٢	(الخاص) يقضي على العام
يتخلف عنه كما أن (خاصية)	(خاصية) الواجب المكرر الالتزام والدوام عليه في أوقاته بحيث لا _ا
٣٧٧/٢٧	المندوب عدم الإلتزام
YOA/YA	الخبر المشهور يجوز (<u>تخصيص</u>) الكتاب به
٤٥٥/٢٨	(الخصائص) لا تثبت إلا بحديث صحيح
, 803, . 53, 153, 753	(الخصائص) لا تثبت إلا بدليل ٢٨/[٥٥]
	(الخصائص) لا تثبت بالاحتمال
	(الخصائص) لا تثبت بالقياس
٥٧٢/٣٠	(خصوص) آخر اللفظ لا يمنع عموم أوله ولا يوجب (تخصيصه)

[٤٥٥]/٣٠	(خصوص) السبب لا يجوز إخراجه عن العموم
({{\text{\tiny{\tiny{\tiny{\tiny{\tiny{\text{\tiny{\ti	 (خصوص) السبب لا (يخصص) عموم اللفظ
(10)/٢٣	(الخصوص) والتقييد هما أصل في الوكالة
۲۰٦/۳	ا الخطاب (الخاص) بالرسول تدخل فيه الأمة
۳٦٢/٣٠	الخطاب (الخاص) بالنبي ﷺ خطاب للأمة
[٣٦١]/٣٠	الخطاب (الخاص) بواحد من الأمة يعم غيره
(٣٥٣)/٣٠	الخطاب (المختص) بالرسول ﷺ يشمل الأمة
وذلك الجواب غير مستقل بنفسه ولا يصلح	الخطاب الوارد جوابا عن سؤال سائل يستدعي الجواب
صه) حتى كأن السؤال معاد فيه٨٥/٢	أن يكون ابتداء كلام يتبع السؤال في عمومُه (وخصو
\A\/YV	الدال على الأعم غير دال على (الأخص)
ع٧/(١٣٥٥)	دفع الضرر العام بالضرر (<mark>الخاص</mark>) أصل متأصل في الشر
اص)٧/(١٣٥٥)	دفع الضرر العام واجب وإن كان فيه إلحاق الضرر (بالخ
(V1)/T1	دليل الحس (يخصص) به العموم
(099)/٣٣	الدليل (الخاص) مقدم على العام
	الدليلان إذا كان بينهما عموم (وخصوص) من وجه فالم
(٤٥٥)/٢٠	دم الجبران لا (يخت <u>ص</u>) بوقت
(٤٥٥)/٢٠	دم الجبران لا (يخت <u>ص</u>) ذبحه بزمن
[٤٥٥]/٢٠	دم الجبرانات والمحظورات لا (يخت <u>ص</u>) بزمان
ovr/٣•	ذكر بعض أفراد العام بحكم العام لا (يخصصه)
(070)/٣٠	ذكر بعض العموم لا (يخصصه)د
o77/٣·	ذكر حكم (الخاص) لا يقتضي تقييدا ولا (تخصيصا)
	الراوي للحديث العام إذا (<u>خصه</u>) أو تأوله وجب المصير
٣٦٦/٢١	الربا (مختص) بالمعاوضات المالية
T7V/Y1	الربا (مختص) بالمعاوضات المالية دون غيرها
(774)/٢١	الربا (ينختص) بالمبادلة المالية
**************************************	الربا (يخت <u>ص</u>) بالمعاوضات المالية دون غيرها
	رجوع الضمير إلى بعض أفراد العام لا (يخصصه)
	رجوع الضمير إلى بعض أفراد العام (يخصصه)
(0V1)/٣٠	رجوع الضمير إلى بعض العام ليس (تخصيصا) له
	الرخصة لا (تختص) بقسم الإباحة
۷/۷۰۱، ۲۰۱، ۰۰۳، (۳۷۳)	الرخصة لمعنى (خاص) لا تثبت مع عدمه

[٤٣]/٢٠	الزكاة (مختصة) بالأموال النامية
V9T/TT	
	السبب (الخاص) يقوم مقام النية عند عدمها
	السنة إذا (اخت <u>صت</u>) بزيادة تأكيد وترغيب وترهيب ووعيد التحقت
، بالوجبات٧٢/ ٥٤٠	السنة إذا (اختصت) بزيادة تأكيد وترغيب وترهيب ووعيد التحقت
۳٤ ،[۲۱]/۳۱	السنة (تخصص) السنة
[٣٣]/٣١	
(040)/4	
(719)/٣٠	الشرط (مخصص) مخرج ما لولاه لدخل
(719)/٣٠	الشرط من (المخصصات)
، [۱۱۹]، ۱۳۰۰ ۱۳۳۰ ۲۳۱	الشرط (يخصص) العموم . ۲۷/۰۸۰- ۵۸۰، ۵۸۰، ۵۸۰.
٧٦/٣٠	
٥٢٩/٢٧	الشرع يؤثر الكلي على الجزئي عند التعارض إلا لمرجح (خاص)
(۲00)/٣	الشريعة سوت بين الناس إلا ما قام الدليل على (تخصيصه)
ومه	الشيء إذا أوجب أعظم الأثرين (بخصوصه) لا يوجب أهونها بعم
	الشيء مهما أوجب أعظم الأثرين (بخصوصه) لا يوجب أهونها ب
(٦٢٩)/٣٠	الصفة (تخصص) العام
۲، [۲۲۱]، ۱۳۲ - ۲۳/۱۷، ۲۷،	الصفة (تخصص) العموم. ٥٣٠/٣٠، ٥٧٨، ٥٨٠، ٥٨٦، ١٢٠
	٥٧٢، ٢٧٦، ١٣٣
[٢٧٥]/٣٢ -٦٣٠/٣٠	الصفة في المعرفة للتوضيح وفي النكرة (للتخصيص)
(٦٢٩)/٣٠	الصفة من (المخصصات) المتصلة
09•/19	الصلاة على الراحلة من (خصائص) النوافل
(171)/71	صيغة الأمر حقيقة في القول (المخصوص) ومجاز في غيره
(01°)/V	الضرر (الخاص) يجب تحمله لدفع الضرر العام
١٩٣/٤	الضرر العام مقدم على (الخاص)
\A9/YV	ضرورة ثبوت الأعم بثبو ت (الأخ ص)
٥٧٥/٣٠	الضمير (الخاص) لا يوجب (تخصيص) عامه
£V7/1	ضوابط (تختص) بباب من أبواب الأسرة
147/4	الطلاق لا يكون بدون المحل (أخص)
سه) بخبر الواحد۲۱/۲	ظاهر القرآن الذي لم يثبت (خصوصه) بالاتفاق لا يجوز (تخصيص
£AE/14	الظف بالحق إنما بكون في الأمور (الخاصة) دون العامة

/^/*1	العادة إن كانت فعلية لم (يخص) بها
/v/٣١	العادة القولية (تخصص) العموم
(vv)/*1	العادة (مخصصة)
۳۰/۲۳۰، ۲۸۰- ۲۳/[۷۷]، ۲۶	العادة (مخصصة) للعموم
۷۸/ ۳ ۱	العادة (المخصصة) ما كانت زمن النبي
"AY/11 -11V/A	العادة والعرف (يخصصان) ما أبهمه المتعاقدان
rt q/rr	العام بعد (التخصيص) بمعين حجة فيما بقي من أفراد
[٣٨١]/٣٠	العام بعد (التخصيص) بمعين حجة فيما بقي من الأفراد
عمالیا۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	العام بعد (التخصيص) حجة إلا أن يكون (التخصيص) إج
"AY/"·	العام بعد (التخصيص) حجة إن (خص) بمتصل وإلا فلا.
(٣٨١)/٣٠	العام بعد (التخصيص) حجة في الباقي
التأويلالتأويل	العام الذي لزمه (تخصيص) يترجح على (خاص) ملزوم
٣٧١/٣٠	العام قد يراد به (الخصوص) (والخاص) قد يراد به العمو
٤٠٤/٢	العام قطعي في دلالته (كالخاص)
۳۷۹ ، (۲۷۱)/۳۰	العام كثيرا ما يطلق ويراد به (<u>الخصوص</u>)
7••/٣٣	العام المتأخر ينسخ (الخاص) المتقدم
سور (التخصيص)۳۰۰۳۰	العام (<u>المخصوص</u>) حجة بعد (<u>التخصيص)</u> ولو عظمت ص
(TA1)/T·	العام (المخصوص) يبقى عاما فيما عدا ما (خصص)
٣٧٢/٣٠	العام المراد به (<u>الخصوص</u>) مجاز
197/٣•	العام (<u>والخاص</u>) من عوارض الألفاظ
۰۳۹/۲	العام يبقى على عمومه حتى يثبت (التخصيص)
177/87	العام يجري على عمومه حتى يثبت (الخصوص)
۱۳/۴۱ ، ۳۲۳	العام يجري على عمومه حتى يرد ما (يخصصه)
۳۱ [۷۳۷] ، ۲۷۳– ۱۳/۶۱3	العام يجري على عمومه حتى يرد (المخصص)
(٦٠٠)/٣٣	لعام يحمل على (الخاص)
(01)/٣١	لعام (يخ <u>ص</u>) بالقياس
TAV/Y	لعام يدل على كل أفراده ما لم (يخص <u>ص</u>)
£ £ • / Y	لعام يستغرق كل أفراده ما لم (يخص <u>ص</u>)
[٣٧١]/٣٠	لعام يطلق ويراد به (ا لخاص)
إلا ما (خص) بدليل	لعبادات البدنية المحضة لاتجوز فيها النيابة على الإطلاق
٤٤٨/٣٠	لعبرة (يخصوص) السب

189/47	العبرة بعموم اللفظ أو (بخصوص) السبب
٤٤٨/٣٠	العبرة بعموم اللفظ دون (<u>خصوص</u>) السؤال
-778/7074/19 -97/	العبرة بعموم اللفظ لا (بخصوص) السبب٢/٨٤٨، ٤٤٦- ١٣٣٥- ٨
	٨٢/٢٢- ٠٣/٠٥٢، [٧٤٤]، ١٥٤، ٥٥٤، ٧٥٤- ٢٣/٩٤١
٥٧٦/٢٠	
	العبرة في اليمين (بخصوص) السبب الذي وردت فيه لا بعموم اللفظ
٠٠٥ ،[٤٨٣]/٢٠	العبرة في اليمين (بخصوص) السبب لا بعموم اللفظ
	العدة لا (تختص) بالطلاق فحسب
	العرف (الخاص) إن كان محصوراً لم يؤثر وإن كان غير محصور اعتبر
(YT9)/A	
	العرف (الخاص) لا يرفع مُقتضى اللغة ولا العرف العام
Y E • / A	العرف (<u>الخاص</u>) لا يؤثر
(Y٣٩)/A	العرف (ا لخاص) معتبر
	العرف (الخاص) هل يُنزل في التأثير منزلة العرف العام
	العرف (الخاص) يؤثر كالعرف العام ١٨٣١ - ١١٦٨ ، ١٢٧،
	العرف العملي (مخصص)
£79/Y	العرف القولي يق <u>ضي على</u> الألفاظ (ويخصصها)
۲۷۷ ۵۲۷٤/۸	العرف (يخصص) العام ويقيد المطلق
	عطف (الخاص) على العام لا (يخصص) العام
	عطف (الخاص) على العام لا يقتضي (تخصيص) العام
	عطف (الخاص) على العام لا يقتضي (تخصيص) المعطوف عليه
	عطف (الخاص) على العام لا يوجب (تخصيص) العام
	عطف (الخاص) على العام يقتضي تأكيده لا (تخصيصه)
	عطف العام على (الخاص) لا (يخصص) العام
	عطف العام على (الخاص) لا (يخصصه)
	عطف العام على (الخاص) لا يوجب (تخصيص) العام
٥٨٣/٢١	عقد المضاربة بمنزلة الوكالة (الخاصة)
	العقود (المختصة) بالمنافع تبطل بالموته
	علاقة العموم (والخصوص) الوجهي
	العلة المثبتة للعموم الذي منه الاستنباط أولى من (المخصصة)
(٦٤٣)/٢٩	العلة (المخصصة) للعموم أول من المبقية له على عمومه

[٦٤٣]/٢٩	العلة (<u>المخصصة</u>) للعموم أولى من المثبتة له
(٦٤٣)/٢٩	العلة (المخصصة) للعموم أولى من المستديمة له
٤٥٥/٢٨	العموم أصل (والخصوص) عارض
۳۳٤ ، ۳۳۱/۳۰ ، ۳۳۱	عموم القرآن (يخصص) بأ خبار الآحاد
٣٧٩/٣٠	العموم كثيرا ما يراد به (الخصوص)
£ 7 1 / 7	العموم لا احتمال فيه (للخصوص) إلا بدلالة
007/~	عموم (وخصوص) الأخبار المحضة لا يدخلها النسخ
(vv)/٣١	العوائد (مخصصة) للعموم
(0 × 1) / * · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	عود الضمير إلى بعض العموم لا يقتضي (تخصيصه)
۰۳۲، [۷۳۲]- ۲۳/۲۸، ۹۱، ۱۳۳	الغاية (تخصص) العموم ٥٧٨/٣٠، ٥٨٠، ٥٨٦، ٦٢٠،
(٦٣٧)/٣٠	الغاية (مخصص) متصلالغاية (مخصص)
(٦٣٧)/٣٠	الغاية من (المخصصات) المتصلة
سص)	الفعلان لا يتعارضان إلا أن يجب التكرار فالثاني ناسخ أو (مخم
T1A/TT	فعله ﷺ لا يعارض القول (الخاص) بالأمة ولا ينسخه
££7/YA	فعله ﷺ (مختص) به وليس فيه اقتضاء تثبيت مثله في حق غيره
(1٧٩)/11	القاعدة أن (الأخص) أبدا مقدم
182/77	القبض شرط في (اختصاص) المرتهن بالرهن
جة إلى دفع الضرر <mark>(الخاص)</mark> ١٤/٧.	قد يتحمل عند الحاجة إلى دفع الضرر العام ما لا يتحمل عند الحا
[14]/41	القرآن (يخصص) السنةالقرآن (يخصص)
٤١٧/١٩	القرب إنما تعتبر في حال الإجزاء (خاصة) بحال الأداء
(٣٩٤)/١٧	القضاء (مختص) بالفرائض والواجبات دون السنن والنوافل
(10)/70	القضاء يجوز (<mark>تخصيصه</mark>) وتقييده بالزمان والمكان والخصومات
[10]/70	القضاء يقبل التقييد والتعليق (والتخصيص)
٨٢/٢٨	قول الراوي متبع في تفسير ما يرويه (وتخصيصه)
٩١، [٥١]/٣١	القياس (مخصص) للعموم
٧/٣١	الكتاب (الايخصص) بالكتاب
حدهما۱۳/(۱۳)	كل حق في المال يجب لسببين (يختصان) به جاز تقديمه على أ.
رط فإنه جائز تعجيله بعد وجود أحد	كل حق مالي وجب بسببين (<mark>يختصان</mark>) به أو وجب بسبب وش
0./14-[014]/14	السببين
رط فإنه جائز تعجيله بعد وجود أحد	کل حق مالي وجب بسببين (يختصان) به أو وجب بسبب وش
7{7/YV	السببين أو وجد السبب وتأخر الشرط

كل حق مالي وجب بشيئين (يختصان) به فإنه جائز تعجيله بعد وجود أحدهما١٣٠/(٥١٣)
كل حكم خوطب به النبي ﷺ عم الأمة إلا ما (خصه) الدليل
كل دليل شرعي يمكن أخذه كليا إلا ما (خصه) الدليل
كل دليل يجوز (تخصيص) العموم به يجوز تقييد المطلق به
كل سبب يتحلل به من الإحرام قبل استيفاء موجبه (يختص) بالحرم
كل صاحب شرك (أخص) يقدم على الأعم
كل صاحب شرك (أخص) يقدم على الأعم في الشفعة
كل صفقة جمعت حلالاً وحراماً فهي كلها حرام ولا ينعقد البيع في الحلال منها (خاصة) ٢١/(١٠٣)
كل عقد فالمعتبر في انعقاده ما يدل على معناه لا صيغة (مخصوصة)
كل ما ثبت للأعم من اللوازم ثبت (للأخص) ضرورة ثبو <i>ت الأعم في (الأخص)</i> ١٨٢/٢٧
كل ما جاز به (تخصيص) العام جاز به تقييد المطلق
كل ما هو ركن في الأعم فهو ركن في (الأخص)
كل ما هو شرط في الأعم فهو شرط في <u>(الأخص</u>)
كل ما (يخصص) العام يقيد المطلق
كل ما يعبر به عن (الخصوص) لا يكون للعموم وما يعبر به عن العموم لا يكون (للخصوص) إلا
يدلالة ٢١/٢٤
بدلالة٧٢١٢٤
بدلالةكل نكاح المعتبر في انعقاده ما دل على معناه لا صيغة (مخصوصة)٢٣٠٢٣٠
بدلالةكل نكاح المعتبر في انعقاده ما دل على معناه لا صيغة (مخصوصة)
بدلالة
بدلالة کل نکاح المعتبر في انعقاده ما دل على معناه لا صيغة (مخصوصة) لا اعتبار (بخصوص) السبب لا تترك الجماعة إلا من عذر عام أو (خاص) لا تتحصيص) للعام بعود الضمير إلى بعض أفراده
بدلالة
بدلالة بدلالة کل نکاح المعتبر في انعقاده ما دل على معناه لا صيغة (مخصوصة) ۱۳۰۳/۳۰ لا اعتبار (بخصوص) السب ۱۳۰۷/۲۵٤ لا تترك الجماعة إلا من عذر عام أو (خاص) ۱۹/(۵۰۱) لا (تخصیص) للعام بعود الضمیر إلى بعض أفراده ۱۹/(۲۰۰) لا ترجح مصالح (خاصة) على مصالح عامة ۱۹۹/۲۰ لا تسقط الحدود (المختصة) بالله تعالى بالتوبة ۱۳۹/۲۰
بدلالة بدلالة كل نكاح المعتبر في انعقاده ما دل على معناه لا صيغة (مخصوصة) بدلالة بعتبار (بغصوص) السبب بعض أو العبيب بعديب بعبيب بعديب بعبيب بالله العبيب بالله العبيب بعبيب بالله العبيب بعبيب بعبيب العبيب بعبيب بعبيب العبيب بعبيب بعبيب بعبيب بعبيب بعبيب بعبيب بعبيب العبيب بعبيب بع
بدلالة بدلالة کل نکاح المعتبر في انعقاده ما دل على معناه لا صيغة (مخصوصة) ۱۳۰۳/۳۰ لا اعتبار (بخصوص) السب ۱۳۰۷/۲۰ لا تترك الجماعة إلا من عذر عام أو (خاص) ۱۹/(۵۰۱) لا (مخصيص) للعام بعود الضمير إلى بعض أفراده ۱۹/(۲۰۰) لا ترجح مصالح (خاصة) على مصالح عامة ۱۹/(۲۰۹) لا تسقط الحدود (المختصة) بالله تعالى بالتوبة ۱۳۳/۲۰ لا تقوم الحجة بخبر (الخاص) فيما يتلف في يده إلا أن يتعدى ۱۳۳/(۲۳۳)
بدلالة بدلالة بالمختوص السب بالمناه لا صيغة (مخصوصة) بالمناه المناه المناه الله المناه المناه المناه الله المناه الله المناه الله المناه الله المناه الله الله الله الله الله الله الله ا
بدلالة بدلالة بالمختوص السب بالمناه لا صيغة (مخصوصة) بالمناه المناه المناه الله المناه المناه المناه الله المناه الله المناه الله المناه الله المناه الله الله الله الله الله الله الله ا
بدلالة بدلالة بالمعتبر في انعقاده ما دل على معناه لا صيغة (مخصوصة) كل نكاح المعتبر في انعقاده ما دل على معناه لا صيغة (مخصوصة) لا اعتبار (بخصوص) السبب بالسبب بالمعتبر المعتبر المعت
بدلالة بدلالة بالمعتبر في انعقاده ما دل على معناه لا صيغة (مخصوصة) كل نكاح المعتبر في انعقاده ما دل على معناه لا صيغة (مخصوصة) لا اعتبار (بخصوص) السبب بالسبب بعض أو (خاص) بالسبب بعض أو (خاص) بالمعام بعود الضمير إلى بعض أو اده بعض أفراده بالمعام بعود الضمير إلى بعض أو اده بالمعتبر المختصة بالله تعالى بالتوبة بعض المعالم بالتوبة بعض المعام بعض المعام بعض المعام بعض المعام بعض المعالم بالتوبة بعض المعام المعام بعض المعام بعض المعام بعض المعام بالله تعالى بالتوبة بعض المعام المعارضة بين عام (وخاص) بالله بين عام (وخاص) بالسبب من عموم اللفظ (لخصوص) السبب من عموم اللفظ (لخصوص) السبب من عموم اللفظ (بخصوص) السبب عرب عدول المعرب المع
بدلالة بدلالة کل نکاح المعتبر في انعقاده ما دل على معناه لا صيغة (مخصوصة) ۱۳۰۳/۳۰ لا اعتبار (بخصوص) السبب ۱۹/(٤٤٤) لا تترك الجماعة إلا من عذر عام أو (خاص) ١٩/(١٠٥) لا تخصيص) للعام بعود الضمير إلى بعض أفراده ١٩/(٢٠٥) لا ترجح مصالح (خاصة) على مصالح عامة ١٩/(٢٠٠) لا تسقط الحدود (المختصة) بالله تعالى بالتوبة ١٩/(٢٠٠) لا تقوم الحجة بخبر (الخاصة) ١٠٠/٣٠ لا ضمان على الأجير (الخاص) فيما يتلف في يده إلا أن يتعدى ١٣٣٠/٣٠ لا يترك عموم اللفظ (لخصوص) السبب ١٨/(٣٤٤) لا يتمسك بالعام قبل البحث عن (المخصوص) السبب ١٨/٣٣٢)

١٣/٣١	لا يجوز (تخصيص) السنة بالقرآن
۰۲/۳۱	لا يجوز (تخصيص) السنة المتواترة وعموم الكتاب بالقياس
(٤٥٥)/٣٠	لا يجوز (تخصيص) صورة السبب بالاجتهاد
٧٨/٣١	لا يجوز (تخصيص) العام بعادة المكلفين
(1•1)/٣1	لا يجوز (تخصيص) عموم القرآن والسنة بقول الصحابي
۲۲/۳۱	
YAV/Y9	لا (يختص) الاعتراض بفساد الوضع وفساد الاعتبار بالقياس
(0V1)/٣٠	لا (يخص) عام برجوع ضمير إلى بعض العام
۰۲/۳۱	لا (يخص) العموم بدلالة العقل
(1•1)/٣1	لا (يخص) العموم بقول الصحابي وإن انتشر
(0٧١)/٣٠	لا (يخصص) بعود الضمير على بعض أفراد العام
ova/*•	
٥٤٤/٣٠	لا يخفى أن (التخصيص) لا يقبل إلا بدليل
11./٣١	لا يستنبط من النص معنى (يخصصه)
(014)/٧	لا يعارض الضرر العام بالضرر (<u>الخاص</u>)
01/11-081/1	لا يلزم من ارتفاع (ا لخاص) ارتفاع العام
140/44-04/11	لا يلزم من نفي (ا لأخص) نفي الأعم
191/77	لا يلزم من وجود الأعم وجود (<u>الأخص</u>)
	لا يمتنع ورود اللفظ العام مع استئخار (<u>المخصص</u>) عنه
٧٢/٣١	لا ينكر (تخصيص) العموم بدليل نص آخر أو ضرورة حس
[074]/77	لا يؤخذ العامة بجريرة (الخاصة) في نقض الهدنة
11./77	لازم الأعم لازم (<u>للأخص</u>)
(071)/87	اللام تقتضي (الاختصاص)
77\(170)	للام تقتضي (<mark>الاختصاص</mark>) بالملك أو غيره
77\(170)	
	للام حقيقة في (<u>الاختصاص</u>)
٠٦٥/٣٢	للام في الحقيقة (<u>للاختصاص</u>)
	للام (<u>للاختصاص</u>)۳۲/[۲۱ه]، ۵۷۰، ۵۱۰، ۲۲۰، ۳۱
[171]/71	فظ الأمر حقيقة في القول (<mark>المخصوص</mark>) مجاز في غيره
147/41	فظ الأمر مشترك بين القول (<u>المخصوص</u>) والفعل
(071)/٣	للفظ (الخاص) يتناول (المخصوص) قطعا

(070)/~	اللفظ العام لا (يخصص) إلا بقرينة تقترن به
م دليل (التخصيص) ٢٣٤/٢.٠	اللفظ العام يدل على جميع أفراده على سبيل الشمول والاستغراق حتى يقو
(٣٧١)/٣٠	
(171)/71	لفظة الأمر حقيقة في القول (المخصوص) مجاز في الفعل
10/70	للإمام أن يقلد القاضي (خصوص) النظر في عموم العمل
10/70	للإمام أن يولي القاضي (خصوص) النظر في (خصوص) العمل
10/70	للإمام أن يولي القاضي عموم النظر في (خصوص) العمل
(180)/٣1	للأمر صيغة (تخصه) وتدل عليه دون غيره في اللغة
(144)/17	للبدل حكم المبدل إلا ما (خصه) الدليل
٠٣/٠٢٥ - ١٣/٨٠٣	
۳٦۲ ،(۲۰۳)/۳۰	
107 (187/81	
	ليس للإمام ولاية النظر في الملك (الخاص) لإنسان
۲۰۳/۳۰	ليس للعموم صيغة (تخصه)
(119)/٣1	ليس من (المخصصات) عطف العام على (الخاص)
۳٤٧/۲	ما اتصل بالمصلحة العامة لم يراع فيه المعنى (الخاص)
(۲۸0)/9	ما أوجب أعظم الأثرين (بخصوصه) هل يوجب أهونهما بعمومه
71/1	ما أوجب أعظم الأمرين (بخصوصة) لا يوجب أدونهما بعمومه
٩/(٥٨٢)، ١٩٢	ما أوجب أعظم الأمرين (بخصوصه) لا يوجب أدونهما معه بعمومه
۲۹۰ ،(۲۸۰)/۹	ما أوجب أعظم الأمرين (بخصوصه) لا يوجب أصغرهما بعمومه
٥- ٩/ [٥٨٢] ، ١٩٢ ، ١٠٣	ما أوجب أعظم الأمرين (بخصوصه) لا يوجب أهونهما بعمومه . ٧٧/١
٤ ٢١/٢	ما ثبت (خصوصه) بالاتفاق جاز (تخصيصه) بخبر الواحد عندنا
17/17	ما ثبت للأعم من اللوازم كان ثابتا (للأخص)
لأخص) ١٨٧/٢٧	ما ثبت للأعم من اللوازم كان ثابتا (للأخص) ضرورة ثبوت الأعم في (ا
٠٣٧/٣٠	ما جاز به (تخصيص) العام جاز به تقييد المطلق
لا يقدر بالرأي وإنما يفوض	ما كان محتاجا إلى تقدير بعدد أو مقدار (مخصوص) ولم يرد فيه نص
(114)/11	إلى رأي المبتلى
(171)/18	ما كان مشتركا لم (يختص) به أحد إلا بإذن من له الإذن
٠٣٠	ما من عام إلا وقد (خصص)
(٣١٩)/٢٥	ما (يختصُ) بمعرفته أهل الخبرة تقبل فيه شهادة واحد إذا لم يوجد غيره
	ما (يختص) به أهل الخبرة من أهل الصنعة يجزئ فيه شهادة واحد

(TAY)/TT	ما يوافق القرآن من الأخبار أولى مما (يخصصه
أخفهما بعمومه ٩/(٢٨٥)، ٢٩١	
خلوص (والخصوص) مالخلوص (والخصوص)	
ختص) بها	
\(\cdot \cdot \cdo	
1(10)/٢٣	مبنى الوكالة على (الخصوص)
بنفسه صيره غير مستقل بنفسه٧٥/٣٢	
	المجاز والإضمار (والتخصيص) أولى من النقل
تراخيا	
	(المخصص) جائز التأخر عن اللفظ العام
فلا مفهوم لهفلا مفهوم له	(المخصوص) بالذكر إذا كان سببا لورود النص
٤٠٤/٢اله.	
۳۱ [۱۰۱]، ۱۲۰، ۱۲۶	
1.1/41	
£77/7	مذهب مالك (التخصيص) بالعقل
الواحد إذا لم يعلم له مخالف	مذهب مالك (تخصيص) الظاهر بقول الصحابي
(7.4)/14	
ص)	المساواة بين الشيئين في جانب الإثبات (للخصو
V\77.0, 370, VF0	المصالح العامة مقدمة على المصالح (الخاصة).
[41]/٣1	المصلحة (تخصص) العموم
(199)/8	المصلحة العامة تؤثر على (<u>الخاصة</u>)
007/7	المصلحة العامة كالضرورة (الخاصة)
19A . 19V . 197/E	المصلحة العامة مقدمة على (الخاصة)
-[199] , 191 , 177 / 3 - 3 - 7 / 191 , [PP1] -	
	0/017- 7/310, 110
17/77	مطلق التوكيل يقتضي (الخصوص)
٤٣٦/٣١	
(٤١٥)/٣١(4	المطلق يجري على إطلاقه حتى يرد ما (يخصص
(004)/٣٠	المظنون (يخصص) المقطوع
(تختص) بأحدهما	المعاوضات إنما جوزت لمصالح المتعاقدين فلا
(071)/٣٢	معنى اللام (الاختصاص) مطلقا

(071)/٣٢	معنى اللام في الأصل (الاختصاص)
٠ ٢٧/٧٢٥	معنى اللام في الأصل هو (الاختصاص)
(TT9)/A	المعهود بالعرف (الخاص) كالمعهود بالعرف العام
(014)/	المفسدة العامة مقدم درؤها على المفسدة (الخاصة)
(OVV)/T·	المفهوم (الخاص) (يخصص) العموم
(°YY)/T•	المفهوم (يخصص) به العام
۸٥- ١٣/٤٣، ٢٣، ٢٢٥- ٢٣/٢٥	المفهوم (يخصص) العموم٥٣٦/٣٠، ٥٦٥، [٥٧٧]، ٥
لها نصوصا في معانيها لا تقبل التجوز	المقادير المحصورة التي تلحق بالأعداد وتأخذ حكمها في كون
777/٣١	ولاً (التخصيص)
[٤٦v]/٣	المقاصد عامة (وخاصة) وجزئية
) به المباشر للسبب. ۱۸/۳۸۲، ۳۸۸	المقصود من شرع الأسباب في المعاملات قطع النزاع (ليختص
	من أخذ مالا بسبب يستقر الأُخذ به صرفه فيما شاء كسائر ماله
٤٨٩/١	يصرفه إلا فيما أخذه له (خاصة)
٤٢١/٢	من حيث جاز نسخ القرآن بالقرآن جاز (تخصيصه) به
\^\YV	من ضرورة ثبوت (الأخص) أن يثبت به الأعم
£11/47	من (مختصة) بمن يعقل دون ما لا يعقل
قوع الذكاةقوع الذكاة	المنع من الذكاة لعارض (يختص) ببعض الحيوان لا يمنع من و
(TTV)/T•	موجب العام العموم حتى يقوم دليل (الخصوص)
Y9Y/1A	النساء شقائق الرجال في الأحكام إلا ما (خص)
(071)/٣٠	النص (الخاص) دلالته على صورته قطعية
(1.9)/٣1	النص العام إذا استنبط منه معنى (يخصصه) يجوز
(٣٣٧)/٣•(النص العام يحمل على عمومه حتى يدل دليل على (الخصوص
(01E)/V	النفع العام مقدم على الضرر (الخاص)
فاية المعتادةماية المعتادة	النفقة ليست مقدرة بمقدار (مخصوص) وإنما ذلك بحسب الك
\vv/ x v	نفي (الأخص) لا يستلزم نفي الأعم
(۱٦٧)/٢٧	نفي (الأخص) لا يستلزم نفي الأعم بخلاف العكس
۲۸۲/۳۱	نفي الأعم يستلزم نفي (الأخص)
\V\/YV -00·/\	نفي الأعم يستلزم نفي (الأخص) من غير عكس
۰ ٤٩/٣٣	النقل والإضمار (والتخصيص) أولى من الاشتراك
19•/YY	نية (الأخص) تستلزم نية الأعم بخلاف العكس
19•/*٧	نية (الأخص) تستلزم نية الأعم دون العكس

\AY/YV	نية (الأخص) تستلزم نية الأعم من غير عكس
(۲09)/7	نية الإنسان إنما (تخصص) فعله لا فعل غيره
YA7/T	النية (تخصص) العام
لها	النية (تخصص) العام وتقيد المطلق إذا صلح اللفظ
77777	نية (التخصيص) فيما لا لفظ له باطلة
بعض أفراده ١٣٧، ٩٢، ٥٦/٦	النية في اليمين (تخصص) اللفظ العام وتقصره على
	الواجب الموسع لا (يختص) زمان منه بالوجوب دو
	الوجوب (مختص) بالجزء الذي يتصل به الأداء
	الوجوب (مختصُ) بأول الوقت
	وجود (<u>الأخص</u>) يستلزم وجود الأعم دون العكس .
	وجود (الأخص) يستلزم وجود الأعم من غير عكس
	وجود الأعم لا يستلزم وجود (الأخص)
	الوكالة (تتخصص) وتتقيد بالعرف
1.1/74	الوكيل ليس له أن يوكل غيره في الوكالة (الخاصة)
	الولاية (الخاصة) أقرى من الولاية العامة ٣٢/٢
	77/77
(۱۸۳) ، ۱۷۰/۱۸	الولاية (الخاصة) مقدمة على العامة
	ولاية الوكيل (الخاص) أقوى من ولاية الحاكم
	يبنى العام على (الخاص)
Y.0 (Y/E-EAY/)	يتحمل الضرر (الخاص) لأجل دفع الضرر العام
	يتحمل الضرر (الخاص) لدفع الضرر العام ١/٠
	0.7.01.0/٧
	يتحمل الضرر (الخاص) لدفع ضرر عام
	يتحمل الضرر (الخاص) لمنع الضرر العام
	يجري المطلق في تقييده مجرى العموم في (تخصيص
_	يجوز أن يراد بالعموم (الخصوص)
	يجوز أن يستنبط من النص معنى (يخصصه)
(009)/٣٠	يجوز (تخصيص) المعلوم بالمظنون في العملي
	يجوز (تخصيص) الآحاد من السنة بمثلها
	يجوز (التخصيص) بالحس
	يجوز (التخصيص) بالعادة

ovv/Y9	يجوز (التخصيص) بالقياس الجلي
(°VV)/*·	
(077)/4	
ريا	يبود (التخصيص) بدليل العقل ضروريا كان أو نظ
١٣/٣١	
۲۲/۳۱	يجوز (تخصيص) السنة بإقراره
(۲۱)/۳۱	
(١٣)/٣١	
18/41	يجوز (تخصيص) السنة المتواترة بالكتاب
Y1/٣1	يجوز (تخصيص) السنة المتواترة بمثلها
(٦٣٧)/٣٠	
(01)/٣1	
(11)/٣١	
(17)/71	
(17)/71	
٥٢٨/٣	
Y08 678A/YA	
٥٦٠/٣٠	يجوز (تخصيص) عموم الكتاب بخبر الواحد
(77)/71	
٥٢٢/٣١	يجوز (تخصيص) القطعي بالظني
008 ((V)/T1	يجوز (تخصيص) الكتاب بالكتاب
YY/٣1	
07·/V	يحتمل الضرر (ا لخاص) لدفع ضرر عام
\$\P71- \/[\mathbb{T}10], \mathbb{T}0, \mathbb{T}0, \mathbb{T}0	يحتمل الضرر (ا لخاص) لدفع الضرر العام
(Ψε·)/\A	يحرم التشبه بالفساق فيما (يختصون) به في العادة.
(٣٣٦)/١٨	يحرم التشبه بالكفار فيما (يختصون) به في العادة .
(00)/٦	(يختص) الكلام بما يعلم من غرض المتكلم
٥٢/٣١	
(٣٣)/٣١	
(V)/T1	
[144]/17	يد الأجير (الخاص) يد أمانة

*1/Y	يدفع الضرر العام بالضرر (الخاص) والأشد بالأخف
[٤٨١]/٣٣	يرجح (<u>تخصيص</u>) العام على تأويل (<u>الخاص</u>)
(8.11)/٣٣	يرجح (<u>التخصيص</u>)على التأويل
(099)/٣٣	يرجح (الخاص) على العام
7/٣٣	يرجح الخبر (الخاص) على العام
7/٣٣	يرجح العام على (<mark>الخاص</mark>)
على القياس الذي تكون علته عامة في	يرجح القياس الذي تكون علته (<u>خاصة</u>) لبعض المكلفين
	المكلفين
کون علته (خاصة) ببعضهم۲۹/[۲۱۱]	يرجح القياس الذي تكون علته عامة في المكلفين على ما تك
الخاص)الخاص)	يرجح ما يلزم فيه (تخصيص) العام على ما يلزم فيه تأويل (
<u>الخاص</u>) بما يلزم العامل ٢١٢/٢٢	يرجع في تفصيل العمل المشروط في المساقاة إلى الضابط (
(1•9)/٣1	يستنبط من النص معنى (يخصصه)
17\(43)	يصح (<u>التخصيص</u>) بالإجماع
(01)/٣١	يصح (التخصي <u>ص</u>) بالقياس
(٦١)/٣١	يصح (تخصيص) العموم بالعقل
(009)/٣٠	يصح (تخصيص) القطعي بالظني
(o \ E) / V	يصرف الضرر العام بالضرر (الخاص)
ر وصف الأنوثة في كل موضع (يبختص)	يعتبر وصف الذكورة في كل موضع كان له تأثير فيه ويعتبر
[vv]/\\	بالإناث أو يقدمن فيه على الذكور
£AY/YY	يقدم تأويل (الخاص) على (تخصيص) العام
۰۲۸ د ۲۰۱۰/۳۳	يقدم (التخصيص) على غيره من أقسام المجاز وغيرها
Υ ε • / λ	يقدم العرف (الخاص) على العرف العام
١٨٠/١١	يقدم في الشفعة (الأخص) بالضرر على الأعم
ناص)ا	يقدم ما يتضمن (تخصيص) العام على ما يتضمن تأويل (ا لخ
(20)/71	يقيد المطلق بكل ما (يخص <u>ص</u>) العام وما لا فلا
19./77	يلزم من ثبوت الأعم ثبوت (<u>الأخص</u>)
١٨٠/٢٧	بلزم من نفي (<u>الأخص</u>) انتفاء الأعم
١٧٨/٢٧	يلزم من نفي (<u>الأخص</u>) نفي الأعم
191/77	بلزم من وجود (<u>الأخص</u>) وجود الأعم
٧/٩٢٤، ١٤٥، [٣٢٥]- ٣١/٥٣٢	بمنع (الخاص) من بعض منافعه لما فيه من الضرر بالعامة
(174)/44	بندرج (الأخص) في نفي الأعم لا العكس

خصل

الواجب المخير يسقط بفعل أي واحد من (<u>الخصال)</u>
بنعطف الحكم على ما قبله إن كان في حكم (الخصلة) الواحدة
•
خصم
إذا تبين للقاضي القضاء فلا ينبغي أن يرد (الخصوم) إلى الصلح
الاستحلاف ينبني على توجه (ا <u>لخصومة)</u> الاستحلاف ينبني على توجه (الخصومة)
الأصل أنه يعتبر في الدعاوى مقصود (الخصمين) في المنازعة دون الظاهر١٠٠١.٠١
الأصل مراعاة التسوية بين (الخصمين) في مجلس القضاء
إن تعين الحق على أحد (الخصمين) كان الحكم عليه لتعين الحق وهو المقصود٠٥٠/٥٥
إن كان المدعى عليه لو أقر يصح إقراره فيترتب عليه حكم فإنه يكـــون بإنكـاره (خصما) في
الدعوى
بالدعوى مع التناقض لا يستحق اليمين على (<u>الخصم</u>)
البينة في الشراء لا تقبل من غير دعوى (الخصم)
التحرز عن (الخصومة) واجب ما أمكنالتحرز عن (الخصومة)
الحكم للإنسان بحلف غيره مع عدم تعلق (الخصومة) به ممتنع٣٧٨/٢٥
الحكومات إنما شرعت لدرء (الخصومات) ورفع التظالم والمنازعات٣٨٦/١٨، ٣٨٩
سائر الأيمان لا يعتد بها في فصل (الخصومة) قبل سؤال القاضي
الشارع يطلب قطع النزاع (والخصومة) بكل طريق
في الحكم والقضاء الضمني لا يشترط سبق الدعوى (والخصومة)
القضاء الضمني لا يشترط سبق الدعوى (والخصومة)
القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان (والخصومات)
قطع (الخصومة) والمنازعة واجب
 قول أهل الخبرة طريق معتمدة يرجع إليه في الأقضية وفصل (ا لخصومات)٣١٩/٢٥
كل دعوى يفتقر الحاكم في فصل (الخصومة) معها إلى شيء آخر دعوى ناقصة إلا ما جرى العرف به
ويقتضيه الحال
حــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
لا تصح الدعوى إلا إذا رفعت في وجه من يعد (<u>خصما</u>)
لا تقبل شهادة (<u>خصم)</u> ولا ظنين
لا قضاء إلا بعد السماع من (الخصمين)

المدعى عليه في سائر (الخصومات) إذا ظهر نكوله عن اليمين فاليمين مردودة على المدعي . ٢/٤٧٥
المقصود من القضاء وصول الحقوق إلى أهلها وقطع (المخاصمة)
من ادعى لنفسه شيئا لا يتوصل إلى إثباته إلا بإثبات شيء آخر ينتصب (خصماً) في إثبات ذلك
الشيء الآخرالشيء الآخر
من ظفر بحقه من (خصمه) العاجز عنه أخذه من غير علمه
من كان (خصماً) في إثبات إزالة يده يكون (خصماً) في إثبات سبب الإزالة
من كان (خصماً) في إثبات الملك لنفسه كان (خصماً) في إثبات سببه
من يتوقف إثبات حقه على شيء كان (خصماً) في إثبات ذلك الشيء
من يكون (خصما) في إثبات الحكم يكون (خصما) في إثبات سبب ذلك الحكم١٥/(١١٩)
يكون أحد العامة (خصماً) في دعاوى المحلات التي يعود نفعها للعموم
اليمين لقطع (الخصومة)
<u> </u>
خضر
ليس فيما أنبتت الأرض من (ا لخ ضر) زكاة
خطأ
خطأ
خطأ
خطأ الإجماع منعقد على تعدد الضمان فيما يتعدد فيه الإتلاف وأن العمد (والخطأ) في ذلك سواء١/٤٣٦ أحكام (الخطأ) غير منتفية باتفاق
خطأ الإجماع منعقد على تعدد الضمان فيما يتعدد فيه الإتلاف وأن العمد (والخطأ) في ذلك سواء ٢٣٦/١ أحكام (الخطأ) غير منتفية باتفاق
خطأ الإجماع منعقد على تعدد الضمان فيما يتعدد فيه الإتلاف وأن العمد (والخطأ) في ذلك سواء١/٢٣٦ أحكام (الخطأ) غير منتفية باتفاق
خطأ الإجماع منعقد على تعدد الضمان فيما يتعدد فيه الإتلاف وأن العمد (والخطأ) في ذلك سواء ٢٣٦/١ الإجماع منعقد على تعدد الضمان فيما يتعدد فيه الإتلاف وأن العمد الخطأ) غير منتفية باتفاق الأموال تضمن (بالخطأ) كما تضمن بالعمد العمد العمد العمد (والخطأ) الأموال تضمن بالعمد (والخطأ) أمر واجب شرعا الخطأ) أمر واجب شرعا
خطأ الإجماع منعقد على تعدد الضمان فيما يتعدد فيه الإتلاف وأن العمد (والخطأ) في ذلك سواء١/٢٣٤ احكام (الخطأ) غير منتفية باتفاق
خطأ الإجماع منعقد على تعدد الضمان فيما يتعدد فيه الإتلاف وأن العمد (والخطأ) في ذلك سواء ٢٣٦/١ الإجماع منعقد على تعدد الضمان فيما يتعدد فيه الإتلاف وأن العمد (والخطأ) غير منتفية باتفاق الأموال تضمن (بالخطأ) كما تضمن بالعمد (والخطأ) كما تضمن بالعمد (والخطأ) المر واجب شرعا الأموال تصحيح (الخطأ) أمر واجب شرعا الإحماد (والمخطئ) فيها سواء ١٦٤/١ (٢٦٥) عموق الآدميين العامد (والمخطئ) فيها سواء ١٢٥٥/١٤ الأمران لا تسقط بالجهل (والخطأ)
خطأ الإجماع منعقد على تعدد الضمان فيما يتعدد فيه الإتلاف وأن العمد (والخطأ) في ذلك سواء ٢٣٦/١ أحكام (الخطأ) غير منتفية باتفاق الأموال تضمن (بالخطأ) كما تضمن بالعمد (والخطأ) كما تضمن بالعمد (والخطأ) الأموال تضمن بالعمد (والخطأ) تصحيح (الخطأ) أمر واجب شرعا ٨/(٧٢٥) حقوق الآدميين العامد (والمخطئ) فيها سواء ٢٦٥/١٤ ١٢٦٥) حقوق الآدميين لا تسقط بالجهل (والخطأ)
خطأ الإجماع منعقد على تعدد الضمان فيما يتعدد فيه الإتلاف وأن العمد (والخطأ) في ذلك سواء١/٣٤٤ احكام (الخطأ) غير منتفية باتفاق
خطأ الإجماع منعقد على تعدد الضمان فيما يتعدد فيه الإتلاف وأن العمد (والخطأ) في ذلك سواء ٢٣٦/١ أحكام (الخطأ) غير منتفية باتفاق الأموال تضمن (بالخطأ) كما تضمن بالعمد (٢٧٢)- ٤٣٥/١ (٢٧٢)- ١٦٤/٢١ الأموال تضمن بالعمد (والخطأ) الأموال تضمن بالعمد (والخطأ) تصحيح (الخطأ) أمر واجب شرعا حقوق الآدميين العامد (والمخطئ) فيها سواء (٢٦٥/١٢) (٢٦٥/١٢) حقوق الآدميين لا تسقط بالجهل (والخطأ) حكم الاجتهاد ينتقض إذا تبين فيه (الخطأ) الحكم بما ظاهره الصواب والحق وباطنه (خطأ) وباطل هل يغلب حكم الظاهر على الباطن فتنفذ الأحكام أو يغلب حكم الباطن فترد الأحكام
خطأ الإجماع منعقد على تعدد الضمان فيما يتعدد فيه الإتلاف وأن العمد (والخطأ) في ذلك سواء ٢٣٦/١ أحكام (الخطأ) غير منتفية باتفاق
خطأ الإجماع منعقد على تعدد الضمان فيما يتعدد فيه الإتلاف وأن العمد (والخطأ) في ذلك سواء ٢٣٦/١ اكترا (الخطأ) غير منتفية باتفاق ١٦٤/٢١ - ٢٧٢) / ١٤ - ٤٣٥/١ الأموال تضمن (بالخطأ) كما تضمن بالعمد (والخطأ) كما تضمن بالعمد (والخطأ) الأموال تضمن بالعمد (والخطأ) مر واجب شرعا عموق الأدميين العامد (والمخطئ) فيها سواء ٢٥٦/١ (٢٧٥) حقوق الآدميين لا تسقط بالجهل (والمخطئ) فيها سواء ٢٩٦/٨ على اللجهاد (والمخطئ) المراجة وباطنه (والخطأ) المراجة المراجة المراجة المراجة وباطنه (خطأ) وباطل هل يغلب حكم الظاهر على الباطن فتنفذ الأحكام بما ظاهره الصواب والحق وباطنه (خطأ) وباطل هل يغلب حكم الظاهر على الباطن فتنفذ (خطأ) الإمام في عمله لله تعالى يكون ضمانه في مال الله (خطأ) الإمام والحاكم على عاقلتهما (خطأ) المعرب والحديد والمحديد والمعرب والحديد والمحديد والمحد
خطأ الإجماع منعقد على تعدد الضمان فيما يتعدد فيه الإتلاف وأن العمد (والخطأ) في ذلك سواء ٢٣٦/١ أحكام (الخطأ) غير منتفية باتفاق

(خطأً) الإمام وعامله في بيت المالا ٢١/٥٠٤]
(خطأً) الحاكم في حكمة والإمام ونوابه في أحكامهم وأعمالهم في بيت المال٢٦/(٤٠٥)
(الخطأ) عذر في رفع الإصر
(الخطأ) في العفو خير من (الخطأ) في العقوبة
(الخطأً) في النحو غير معتبر في باب الصلاة ونحوها
(الخطأ) فيما لا يشترط فيه التعيين لا يضر ٧٠٥-١٧ [٤٥٩]
(الخطأ) فيما لا يشرط فيه التعيين لا يضر
(خطأً) القاضي في بيت المال ١/٥٥٠ - ٢١/٢ - ٤٢٠/١٤ - ٤٤٦/١٤ - ٢٥/[٦٥] - ٤٠٦/٢٦ - ٤٠٦/٢٥
(خطأً) القاضي في حقوق الله تعالى في بيت المال
(الخطأ) لا يزيل الضمان بل يزيل الإثم
(الخطأ) لا يستدام ولكنه يرجع عنه
(الخطأ) ليس بعذر في حقوق العباد
(الخطأ) مرفوعا /٢٣٨
(الخطأً) مرفوع شرعا
(خطأً) المفتى (كخطأ) الحاكم أو الشاهد
(<u>الخطأ</u>) موضوع عن الناس فيما كان سبيله الاجتهاد
(ا لخطأ) موضوع عنا۱۲/(۷۰۵)
(الخطأ) والعمد في أموال الناس سواء
(الخطأ) والعمد في الجنايات على أموال الناس واحد
(الخطأ) والنسيان في أموال الناس سواء
(الخطأ) والنسيان ليسا بعذر في إتلاف الأموال ٤١٩/١٢، ٤٥١، ٤٥٣، ٨١٥- ٢٦٥/١٤، [٢٧٢]
(الخطأ) . فع الأثم
ضمان (خطأ) الإمام فيما يقيمه من الأحكام في بيت المال
العبادات والقربات إنما تجب لحق العبودية أو لحق شكر النعمة أو لتكفير (الخطايا) ٥/(٤٩٣)
عمد الصبي (خطأ)
العمد (والخطأ) في أموال الناس سواء
العمد (والخطأ) في ضمان المتلفات سواء إجماعا
كل قتل تولد عن هزل فحكمه حكم (الخطأ) وإن تولد عن الجد والعمد فحكمه حكم العمد . ١٠٠/١٢،
1.4
كل ما كان عمده لا يفسد الحج (فخطؤه) مثله وكل ما كان عمده يفسد الحج (فخطؤه) مثله ٢٠ ٣٨٢/٢
كل مقتول قتل عمدا فلا يرثه القاتل بخلاف (الخطأ) فإن القاتل يرث المال دون الدية ٢٤٧/٢٤

ان في إحداثه الضــرر مباشرا أو	كل من أحدث بفعله (ا لخاطئ) ضررا بغيره يلتزم بتعويضه سواء أك
۳٤٧/١	متسببا
٤٦٢/١٧	كل موضع يجب فيه التعيين فإن (الخطأ) فيه يضر
(٦٧)/٧	لا أثر للظن البين (خطؤه)
(٤٢٩)/١٢	لا تبطل العبادة بما فعله العبد ناسيا أو (مخطئا) من المحظورات
٥٦٨/٢٥	لا تعزير على معتقد حل شيء فعله (فأخطأ)
(olv)/x	لا سبيل إلى الاستمرار على (الخطأ)
٠٢، ٥٤٧- ٣/٩٩٥- ٢/٠٠٣،	لا عبرة بالظن البين (خطؤه)١ /٣٢٣، ٥٤٣ - ٣٣/٢، ٣٨، ٦٠، ٨٠
۸، ۸۹- ۸/۹۹۳، ۸۲۵، ۲۷۵	۳۰۳، ۰۰۰، ۳۰۰– ۷/[۷۶]، ۳۷، ۲۷، ۹۷، ۳۸، ۶۸، ۸ <i>،</i>
. 111, . 11, 371, 771-	- • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
•	V/\•3, T3, F3, 3PY- 3Y\&Y- YY\&FT, &FT,
(٦٧)/٧	لا عبرة بالظن الذي ظهر (خطؤه)
۹۱/۷	لا عبرة بتوهم (الخطإ) أو احتماله
٧٥/٧	لا عبرة بظنه (الخطإ)
	لا عبرة للظن البين (خطؤه)
YA7/18	لا فرق في الضمان بين العامد (والمخطئ)
0./٣٣	لا يجوز (تخطئة) أحد من المختلفين بالرأي من علماء المسلمين
(VFO)	لا يجوز للمسلم أن يتمادي في (خطئه)
(oly)/x	لا يحل إمضاء (الخطأ)
(07Y)/A	لا يقر الإنسان نفسه على (الخطأ)
٥١٨ ، ٥٠٨/١٢	ما أجري مجرى (الخطأ) فحكمه حكم (الخطأ)
(६०९)/١٧	ما لا يجب تعيينه جملة ولا تفصيلا إذا عينه (وأخطأ) لا يبطل
YAE/1V	ما لا يسقط من الشروط بالنسيان لا يسقط (بِالخطأ)
(٤٥٩)/١٧	ما لا يشترط التعرض له جملة وتفصيلا إذا عينه (وَأخطأ) لم يضر
(٤٥٩)/١٧	ما لا يشترط تعيينه لا يضر (ا لخطأ) فيه
(oly)/y	ما يجوز التمادي على (الخطأ)
(٤٥٩)/١٧	ما يشترط فيه التعيين (فالخطأ) فيه مبطل
٧١/٢٢٤	ما يعتبر فيه التعيين جملة وتفصيلا إذا عينه (وأخطأ) بطل
(۲۷۲)/١٤	المال يضمن بالعمد (والخطأ)
٣٥٥/٢٥	مجرد الحدس والتهمة والشك مظنة (للخطأ) والغلط
(o·v)/1Y	(المخطئ) غير مكلف فيما هو مخطئ فيه

المخطئ غير مكلف فيما هو (مخطئ) فيهالمخطئ غير مكلف فيما هو (مخطئ)
المخطئ في مال نفسه هل يعذر (بخطئه) أم لا١١ [٥١٧] - ٦٠٧/١٣ - ٢٣٢/١٤، ٣٣٣
(المخطئ) في مال نفسه هل يعذر بخطئه أم لا١١ [٥١٧] - ٦٠٧/١٣ - ٢٣٤، ٣٣٣
(المخطئ) معذور ومرفوع عنه (الخطأ)١٢/(٥٠٧)
معرفة الوقت المتعين للفعل بالشرع تلغي (خطأه) فيه
من أتلف مال غيره وهو يظن أنه له أو تصرف فيه يظن لنفسه ولاية عليه ثم تبين (خطأ) ظنه فعلى من
يكون الضمان
من (أخطأ) الطريق وأصاب المطروق هل يصح تصرفه أم لا١٧١٧١٧
من تصرف مستندا إلى سبب ثم تبين (خطؤه) فيه وأن السبب المعتمد غيره وهو موجود فتصرفه
صحيح
من جنى على نفسه أو طرفه عمدا أو (خطأ) فلا شيء له من بيت المال وغيره ٢٣٢/١٤
من سلط على ماله (خطأ) هل تسقط الغرامة له التسليط أم لا
من سلط على ماله (خطأً) هل له الرجوع أم لا
من هجم فتبين أنه فعل الصواب هل يكون (خطؤه) في الطريق حيث هجم موجبا لتغير حكم
البط مقرأه لا بفر ذلك
ينقض جميع ما بان (خطؤه) من الأحكام
خطب
إذا كان أول (الخطاب) مكتفيا بنفسه غير مفتقر إلى ما بعده لم يجز أن نقصره عليه ٣٧٤/٣٢
إذا ورد (الخطاب) مطلقا لا مقيد له حمل على إطلاقه٣١٠٣١/(٤١٥)
إنما (خاطب) الله العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها
أهلية العقوبة تنبني على كون المباشر (مخاطباً)
أهلية العقوبة تنبني على كون المباشرش (مخاطبا)
بیان انتهاء حکم شرعی (بخطاب) شرعی متراخ عنه۲۸۲/۲۷
البيان يجوز أن يتأخر عن وقت (الخطاب)٣١/(٣٣٥)
تأخير البيان عن وقت (الخطاب) إلى وقت الحاجة جائز
تأخير البيان عن وقت (الخطاب) جائز
تبتني على الأهلية الكاملة وجوب الأداء وتوجه (الخطاب)
تقديم (الخطاب) المقتضى للتكليف على (الخطاب) المقتضى لوضع التكليف ٦٢١/٢٩
التكليف كما يتوقف على فهم أصل (الخطاب) فهو متوقف على فهم تفاصيله١٢٢، ١٢٤،

الشرعي ثم العرفي ثم المعنى اللغوي الحقيقي ث	الحاصل أن (الخطاب) يجب حمله على المعنى ا
*·/o	المجازي
	(الخطابِ) إذا ورد مطلقاً لا مقيد له حمل على إطلا
(*0*)/*•	(خطاب) الله تعالى للرسول ﷺ يعم الأمة
(177)/۲۸	(الخطاب) بدون الأهلية لا يتصور بيسيسي
707/٣	(الخطاب) الخاص بالرسول تدخل فيه الأمة
*77/ *•	(الخطاب) الخاص بالنبي على (خطاب) للأمة
[٣٦١] /٣٠	(الخطاب) الخاص بواحد من الأمة يعم غيره
ة بصيغته	(خطاب) الشارع لواحد من الأمة لا يعم جميع الأما
	(الخطاب) الشرعي إنما يتعلق بالمصالح الخالصة وا
	(الخطاب) في الواجب الموسع متعلق بالقدر المشترك
071/1	(الخطاب) كالمعاد في الجواب
(۲۲۹)/۱۰	(الخطاب) كالمعاد في السؤال
T0 { / T ·	(الخطاب) له ﷺ لا يعم أمته
٣٥٧/٣٠	(الخطاب) المتوجه إلى النبي ﷺ يعم أمته
(٣٥٣)/٣٠	(الخطاب) المختص بالرسول ﷺ بشمل الأمة
(٧٥٣)/٣٣	(الخطاب) المقيد بالتأبيد لا يجوز نسخه
	(خطاب) النبي ﷺ لأحد من أمته (خطاب) للباقين .
الجواب وذلك الجواب غير مستقل بنفسه ولا	(الخطا <u>ب</u>) الوارد جوابا عن سؤال سائل يستدعي
مه وخصوصه حتى كأن السؤال معاد فيه ٢٠٠/٨٥	يصلح أن يكون ابتداء كلام يتبع السؤال في عمو
نائمنائم	(خطاب) الوضع ثابت في حق الصبي والمجنون وال
دة٤/٣٣٥- ٧٢/٧١٦- ٨٢/٨٠١، ٢٢١، ٧٢١	(خطاب) الوضع لا يشترط فيه علم ولا قدرة ولا إرا
717/77	(خطا <u>ب</u>) الوضع لا يؤثر فيه الجهل أو النسيان
	(خطاب) الوضع يتعلق بفعل المكلف وفعل غير المك
علق بفعل المكلفين	(الخطاب) الوضعي يتعلق بفعل غير المكلفين كما يت
(VV)/YA	(الخطاب) يتعلق بالأفعال لا بالأعيان
	(الخطا <u>ب</u>) يمضي على ما عم وغلب لا على ما شذ _ا
عنه	رفع الحكم الثابت (<u>بخطاب</u>) متقدم (ب <u>خطاب</u>) متراخ
187/78	لسفه لا يزيل (الخطا <u>ب</u>)
ب) الوضع ليس للشارع قصد في تحصيلها ولا	لشروط المعتبرة في المشروطات الراجعة إلى (خطا
٧٣٦/٢٧	في عدم تحصيلها

(118)/84	الصبي ليس (مخاطباً)
مع ۳٦/٤	عدم النية يقدح في (خطابٍ) التكليف دون (خطابٍ) الوض
(1.4)/۲۸	العقل شرط (الخطاب)
(۲۷)/۲٤	الغلط في (الخطاب) لا يكون رجوعا في الوصية
(1•1)/٢٦	غير (المخاطب) لا يكون أهلا لالتزام شيء من العقوبات
(071)/1٣	القدرة على التسليم شرط لتوجه (الخطاب) بالتسليم
عاما	قصد المتكلم (بخطابه) إلى الذم والمدح لا يمنع من كونه
781/1	كتاب القاضي إلى القاضي (كخطاب) له
[٢٣٩]/١٠ -٣٣/٢ -٥١٨/١	الكتاب (كالخطاب)
(۲۳۹)/۱•	الكتاب ممن نأى (كالخطاب) ممن دنا
(۲۳۹)/۱۰	الكتاب من الغائب بمنزلة (الخطاب) من الحاضر
188/74	الكفار غير (مخاطبين) بالفروع
صحيح عنهعنه عنه ٤٠٩/٢	الكفار (مخاطبون) بالإيمان إجماعا وبفروع الإسلام في ال
188/74	الكفار (مخاطبون) بالنواهي دون الأوامر
188/74	الكفار (مخاطبون) بما سوى الجهاد
1.9/1	الكفار هل هم (مخاطبون) بفروع الشريعة
٤٣٥/٢	الكفار هل هم (مخاطبون) بفروع الشريعة أم لا
(184)/14	الكفار (يخاطبون) بالشرائع
ليلليلليل	كل حكم (خوطب) به النبي على عم الأمة إلا ما خصه الد
TOA/T·	كل حكم (خوطب) به النبي ﷺ عم الأمة عرفا
بها	كل عاقد يحمل على عادته في (خطابه) ولغته التي يتكلم
القذف وما حل التصريح به أو حرم لا لعينه	كل ما حرم التصريح به لعينه فالتعريض به حرام كالكفر و
£AY/Y	بل لعارض فالتعريض به جائز (كخطبة) المعتدة
(071)/7	كل (مخاطب) بيقينه ولا يلزمه يقين غيره
٤/٣٣٥- ٨٢/[٣٠١]، ٧٣١	لا (خطاب) بلا عقل
۸٥/٤	لا يتعلق التكليف (وخطابه) إلا بمكتسب
ىنە (ا لخطاب) الشرعي٥٥/٣١ ٥٥٢/٣١	لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إلى العمل بما تضد
٠٢٢/٢٨	لا يعذر الجاهل (بالخطاب) بعد الإشاعة
٣٣/.٨٢٢، ١٧٢، ٢٧٠	لا يكون النسخ إلا لحكم شرعي (وبخطاب) شرعي
(۲۲۹)/۱۰ -0۳۱/۱	ما تقدم من (الخطاب) يصير كالمعاد في الجواب
(٣٥٣)/٣٠	ما (خوطب) به النبي على فهو (خطاب) للأمة

ال أن يتوجه به (خطاب) الاقتضاءا۱۳۳ ما ۱۰۹، ۱۰۹، [۱۳۳]	ما سلب الأهلية استح
ب الفعل على المكلف ليس (مخاطبا) بتحصيله	
شرع لا يثبت حكمه في حق (المخاطب) قبل علمه به٢٨ ((١٢١)	
وم (خطابه) إذا كان من أفراد العام	
وم متعلق (خطابه)	
لخطاب) إلا بقرينة	المجاز لا يعقل من (ا
ت الجمعة هل هو الظهر أو الجمعة١٩	(المخاطب) به في وقد
عموم (خطابه)	
ت (الخطاب) بالعام	
(الخطاب) معمول به	مذهب مالك أن دليل
ر خطاب للشارع يدل على رضاه أو سخطه٥/١٠، ٥١، ٦٩، [١٠٣]، ٢٨٦	المقاصد تعرف من كل
ت عموم (خطابه)	
رض کان (مخاطبا) بالفرض	من قدر على شرط الف
يل (خطابي) أو مقتضاه	النسخ لا يكون إلا بدا
بِ) الأداء ولكن لا يمنع الوجوبالاجوب الأداء ولكن لا يمنع الوجوب	النوم يمنع توجه (خطا
بفروع الإسلام	هل الكفار (<u>مخاطبون</u>)
بِ) إنما يكون عند سلامة الآلات وصحة الأسباب٢٨/(١٣٤)	وجوب الأداء (بالخطا
بكون المعاقب (مخاطبا)	وجوب العقوبة يتعلق
دون الخبر عن وقت (الخطاب)دون الخبر عن وقت (الخطاب)	يجوز تأخير بيان الأمر
مورد (الخطاب)مورد (الخطاب)	يجوز تأخير البيان عن
(الخطاب) وفحوى (الخطاب)	يجوز التخصيص بدليل
يطابِ) الناس وكل لفظ عام	يدخل الكافر تحت (خ
بِ) على من لا يتصور	يستحيل توجه (الخطار
وقت (الخطابِ)	يمتنع تأخير البيان عن
خطر	
ات (<u>الخواطر</u>) معزولة مع النصوص	الاستصلاحات وتصرف
سرط أنها تدخل على شيء معــدوم علـــى (خطرٍ) الوجــود وليس بكائن لا	الأصل في حروف الش
(٧٠٦)/٢٧	محالة
ق (بالخطر)۲٦١ (٢٥٩)، ٢٦١	الإقرار لا يحتمل التعلي
لمى (خطر) الوجود لا يصح	

تعليق الأملاك (بالأخطار) باطل	
عليق الاملاك على (<u>الخطر</u>) لا يجوز	
تعليق التمليكات والتقييدات (بالخطر) لا يجوز	
نعليق زوال الأملاك (بالأخطار) جائز	
حل أنواع اللعب (الخطرة) من الحاذق بها حيث غلب على الظن سلامته٢٦/(٨٧٤)	
عقد الهبة لا يحتمل التعليق (بالخطر)	
كل شيء فيه (خطر) فهو من الميسر	
كل ما كان تعلقه على (خطر) جاز في المجهول وإلى أجل مجهول	,
كلما عظم شرف الشيء عظم (خطره) عقلا وشرعا وعادة	
لا يجوز تعليق النكاح (بالخطر)	
ما يحتمل الغرر (والأخطار) يصح تعليقه بالشرط	
المشروط على (<u>خطر</u>) الحصول واللاحصول	1
الهبة لا تصح مع (الخطر)	١
الوصايا تحتمل الجهالات (والأخطار) وكذا التأقيت والتعليق	١
الوصية تحتمل (الأخطار) والجهالاتالوصية تحتمل (الأخطار) والجهالات	١
الوقف لا يحتمل التأقيت ولا التعليق (بالخطر)	١
الوقف لا يحتمل التعليق (بالخطر)	١
يحل كل لعب (خطر) لحاذق	
يحل كل لعب (خطر) لحاذق تغلب سلامته	
يشترط في عقد الهبة أن لا يكون معلقا بما له (خطر) الوجود والعدم٢٢(٣٩٣)	
خطط	
(الخط) حجة)
(الخط) حجة علمية	
خفض	
الوسائل أبدا (أخفض) من المقاصد إجماعا فمهما تعارضتا تعين تقديم المقاصد على الوسائل ٣٦٧/٢	
الوسائل (أخفض) رتبة من المقاصد	

خفف

£97/Y	الكراهة تشتد بكثرة الحرام (وتخف) بكثرة الحلال
۰۰۲،۱۹۸/۱۱	(أخف) الضررين يرتكب لاتقاء أشدهما
٩/٧	إذا تردد الحكم بين التغليظ (والتخفيف) حمل على أشدهما
(٣١٥)/١٧	إذا تزاحم مكروهان من المكروهات فإنه يقدم (أخفهما)
	إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب (أخفهما)
۳۹۰/۱	إذا تعارضت مفسدتان ارتكبت (أخفهما)
114/7-287/1	إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما بارتكاب (أخفهما)
(o·o)/V	إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب (أخفهما)
Y1\\\\\Y	إذا تعارضت مفسدتان روعي أعمهما بارتكاب (أخفهما)
יייוו/אדו- או/דוש, אוש	إذا تقابل محرمان لم يمكن الخروج عنهما وجب ارتكاب (أخفهم
، (الأخف) ۱۱/۸۲۱ - ۱۷/[۲۱۵]	إذا كان ترك المكروه يؤدي إلى ما هو أشد كراهة منه غلب الجانب
الواجبا	إذا كثرت المؤنة (خف) الواجب أو سقط وإذا (خفت) المؤنة كثر
07/70-14./1-07/70	ارتكاب (أخف) الضررين باجتناب أشدهما
٣١١/١٨	ارتكاب (أخف) الضررين لدفع أشدهما
۳٦٧ (٣٦٣]، ٢٢٣، ٧٢٣	أمر القبلة مبني على (<mark>التخفيف</mark>)
٥٢/٤	أنه يختلف أجر العمل بشدة المشقة (<u>وخفتها)</u>
٣٦٦/١٩	بناء أمر القبلة على (<u>التخفيف</u>)
7\700	تحمل (<u>أخف</u>) المفسدتين دفعا لأعظمهما
٧١/١٣	التطوع (أخف) حكما من الفرض
ي نظر الشرع من تعاطيها مع عدم	تعاطـــي المحرمــــات مع قيام موجب الطبع وداعيته (<u>أخف</u>) ف
097/9	الداعية
۸۹ ،۸٦/۷	التوهم لا يجوز أن تبنى عليه أحكام (<u>التخفيف</u>)
(mov)/1v	حكم التطوع (<u>أخف</u>) من حكم الفريضة
(01)/19	حكم صلاة التطوع (<u>أخف</u>) من حكم الفريضة
1.9/7	•
(090)/17	الخوف على النفوس والأعضاء والمنافع يوجب (التخفيف)
ξ·٥/V	السفر مظنة (<u>التخفيف</u>)السفر مظنة (التخفيف
المسلمينا٥/٢١	الشارع قدم (الأخف) ضررا على الأشد حفاظا على مقصد وحدة
009 (00Y/0	

	الصائل يدفع (بالأخف فالأخف) ٥٦١،٥٥٧/٢٦
(0/1)/19	صلاة النافلة (أخف) من الفرض
(0/1)/19	صلاة النافلة مبناها على (التخفيف)
(0A1)/19	صلاة النافلة يدخلها (التخفيف)
	الضرر الأشد يزال بالضرر (الأخف) ٣٩٠/١، ٤٤٧
	373, 310, 010, 110
(T18)/V	
178/11	فعل المنهي عنه (أخف) من ترك المأمور به
سح على (الخفين)	كل حدث موجب للوضوء دون الغسل يجوز فيه الم
777/19	كل حكم تعلق بلباس (الخف) تعلق بلباس الجورب كل ما كان في معنى (الخف) يجوز المسح عليه
[YYV]/19	كل ما كان في معنى (الخف) يجوز المسح عليه
	كل ما ينقض الوضوء ينقض المسح على (ا لخ فينِ)
(700)/٣٢	لكن للاستدراك (خفيفة) وثقيلة
لمسح عليه (كالخف)لمسح عليه (كالخف)	ما أمكن المشي عليه إذا استتر به محل الفرض جاز ا
لـ ۲/۰۶۰– ٤/۱۷۳	ما حرم سدا للذريعة (أخف) مما حرم تحريم المقاص
1, [717], 377, 777, •37, 787, 397,	ما عمت بليته (خف <u>ت</u>) قضيته ١ / ٤٨٢ – ١٥٦/٧، ١٨
	177, 013, • 73, 773- P\10
	ما لم يمكن إزالته من الشر (يخفف) بحسب الإمكان
	ما لم يمكن إزالته من الشر (يخفف) بحسب الإمكان ما يوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب (أخفه
م <u>ا</u>) بعمومه	ما يوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب (أخفه مبنى الحج على (التخفيف)
م <u>ا</u>) بعمومه	ما يوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب (أخفه
م <u>ا</u>) بعمومه	ما يوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب (أخفه مبنى الحج على (التخفيف)
ما) بعمومه	ما يوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب (أخفه مبنى الحج على (التخفيف)
ما) بعمومه	ما يوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب (أخفه مبنى الحج على (التخفيف)
pagab pagab pagab pagab pagab paga	ما يوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب (أخفه مبنى الحج على (التخفيف)
۱۹۱ (۲۸۵)، ۲۹۲ مراه به ۱۹۲ (۲۸۵)، ۲۹۲ مراه ۱۹۲ (۲۸۹ (۲۸۹ (۲۸۹ (۲۸۹ (۲۸۹ (۲۸۹ (۲۸۹ (۲	ما يوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب (أخفه مبنى الحج على (التخفيف)
١٩١ بعمومه	ما يوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب (أخفه مبنى الحج على (التخفيف)
۲۹۱ (۲۸۵)/ ۱۹۲ ۲۸۹ (۲۸۹ (۲۸۵)) (۲۰۲ ۲۸۹ (۲۸۹ (۲۸۶)) (۲۰۰ ۲۸۹ (۲۸۶) (۲۷۲) (۲۰۰ ۲۳۷/۲۰ ۲۳۸ (۲۳۱/۲۰ (۱۵)/۲۰	ما يوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب (أخفه مبنى الحج على (التخفيف) والتسهيل
۱۹۱ (۲۸۵)/۹ (۲۸۵) به ۱۹۲ (۲۸۵) ۱۹۲۰ ۲۸۹ (۲۸۹ (۲۸۹ (۲۸۹ (۲۸۹ (۲۸۹ (۲۸۹ (۲۸۹	ما يوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب (أخفه مبنى الحج على (التخفيف) والتسهيل
۱۹۱ (۲۸۰) (۲۸۰) (۲۸۰) (۲۸۰ (۲۸۰) (۲۰۰ (۲۸۰) (۲۰۰ (۲۸۰) (۲۰۰ (۲۰۰ (۲۳۳) (۲۰۰ (۲۳۳) (۲۰۰ (۲۳۳) (۲۰۰ (۱۵۰ (۲۰۰ (۱۵۰ (۲۰۰ (۲۳۳) (۲۰۰ (۲۰۰ (۲۰۰ (۲۰۰ (۲۰۰ (۲۰۰ (۲۰۰ (۲۰	ما يوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب (أخفه مبنى الحج على (التخفيف) والتسهيل

وجوب ارتكاب (أخف) الضررين والحرامين
يدفع الضرر العام بالضرر الخاص والأشد (بالأخف)
يراعى في دفع الصائل التدريج (بالأخف)
يرتكب (أخف) الضررين
ينقض المسح على (الخفين) ما ينقض الوضوء
خفي
لا (يخفي) أن التخصيص لا يقبل إلا بدليل
من له الحق على الغير وكان سبب الحق ظاهرا فله الأخذ من ماله بقدر حقه إذا امتنع أو تعذر
استئذانه وإن كان السبب (خفياً) فليس له ذلك۱۳۱۳
الإحالة على السبب الظاهر واجب عند (خفاء) المسبب٧ (١٢٥)
الأمور (الخفية) جعل لها الشرع ضوابط ظاهرة٢٧/(٢٣٧)
البيان يكون بكل ما يجلو (الخفاء) والإشكال من الدليل مطلقا٣١/(٥١١)
التعريف (بالخفيات) لا يجوز
التعليق بالظاهر المنضبط دأب الشرع دون (الخفي) المضطرب
التناقض غير مقبول إلا فيما كان محل (الخفاء)
ما (خفي) من العيوب يرجع فيها إلى أهل الخبرة
مبنى الشعائر على الإشهار والإظهار دون (الإخفاء)٤٢١/١٧، ٤٢٠، [٤٢٩]
يقدم العجلي في الدلالة على ما دلالته (خفية)
خلب
لا يجوز أكل ذي ناب من السباع ولا ذي (مخلب) من الطيور٢٤/(٤٧٥)
لا يحل ذو ناب أو (مخلب)۲٤(٥٧٥)
لا يؤكل ذو ناب (ومخلب) من سبع أو طير
يحرم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي (مخلب) من الطير
يحل الصيد بكل ذي ناب (ومخلب)

خلص

إذا اجتمعت المصالح الأخروية (الخالصة) فإن أمكن تحصيلها حصلناها وإن تعذر تحصيلها حصلنا
الأصلح فالأصلح والأفضل فالأفضل
تحيل الإنسان بفعل مباح على (تخلصه) من ظلم غيره وأذاه مباح
ترك (التخلص) لا يسقط الضمان
ترك (التخلص) لا يسقط العقوبة عن الجاني
ترك (التخلص) مع القدرة لا يسقط الضمان عن الجاني٢٦/(١٣٩)
ترك (التخلص) من الهلاك لا يسقط به ضمان الجناية
تصرف الإنسان في (خالص) حقه إنما يصح إذا لم يتضرر به غيره ٧٠٠/، ٥٥٥، [٥٧١]، ٥٨٠،
1100 710- 31/180- 11/730
تصرف الإنسان في (خالص) حقه إنما ينفذ إذا لم يتعد إلى الإضرار بغيره٧ (٥٧٢)
تصرف الإنسان في (خالص) حقه لا يتوقف على علم الغير
التصرف في (خالص) الحق لا يتوقف على رضا الغير
ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت كما يزيد بحضور القلب (وخلوص) المقصد١٣١/١٧٠
الحدود (الخالصة) لله تعالى متى اجتمعت تداخلت إذا كان الجنس واحدا ٢٥٧٧٤- ٢٥/(٤٩٤)
الخطاب الشرعي إنما يتعلق بالمصالح (الخالصة) والمفاسد (الخالصة)
قصد الحظ الأخروي في العبادة لا ينافي (الإخلاص) فيها
كل شرط جعل الوصية معصية (خالصة) ولا يمكن صرفه لغيرها يكون شرطا غير صحيح لا تجوز
مراعاته وتبطل الوصية به
كل ما كان حقا صاحبه عامل فيه لنفسه وكان قائما حين الإسقاط (<u>خالصا</u>) للمسقط أو غالبا ولم
يترتب على إسقاطه تغيير وضع شرعي وليس متعلقا بتملك عين على وجه متأكد يسقط بالإسقاط
وما لا فلا٢/٢١٥
كل مال حرام وجب (التخلص) منه لا زكاة فيه
كل مضمون إذا أمكنه (تخليصه) فلم يفعل حتى تلف هل يضمه
ما كان من التوابع مقوياً على أصل العبادة وغير قادح في (الإخلاص) فهو المقصود التبعي السائغ وما
لا فلا
ما لا (خلاص) من الحرام إلا باجتنابه ففعله حرام٢٧٨/٣١ -٥٧٠/٢٧
ما لا (خلاص) من الحرام إلا به فهو واجب
ما (يتخلص) به الرجل من الحرام أو يتوصل به إلى الحلال من الحيل فهو حسن١٣٠٠/(٣٧٧)
مال المصالح معد لكل مصلحة ليس لها على (الخلوص) والخصوص مال٣٨٦/٢٦

مباشرة الحرام (للتخلص) منه جائزة
مباشرة الممنوع (<u>للتخلص</u>) منه ليست محظورة بل مطلوبة
المصالح (ا لخالصة) عزيزة الوجود
المضارع المرتفع بلا قرينة (مخلصة) للحال والاستقبال ظاهر في معنى الحال٣٢/(٢٢٣)
المقاصد الأصلية إذا روعيت أقرب إلى (الإخلاص) وصيرورته عبادة
المقاصد الأصلية إذا روعيت كانت أقرب إلى (الإخلاص)
يجوز لمن تلبس بمحرم وأراد تركه والخروج منه أن (ي <mark>تخلص</mark>) منه بمباشرته۲۱/(۳۰۵)
خلط
إذا اجتمع صنفان من (الخلطاء) يقدم الأخص على الأعم
إذا (اختلط) الحرام بالحلال والتمييز غير ممكن يحرم الكل
إذا (اختلط) الحلال بالحرام والحلال غالب يحتج بشهادة القلب
إذا لم يمكن اعتبار (المخالط) بنفسه لموافقته الماء في الصفة اعتبر بغيره مما يخالف الماء ١٢١/١١
الإقامة إذا (اختلط) حكمها بحكم السفر غلب حكم المقام
إن (اختلط) المال الحلال بالحرام فعليه أن يعــرف قــٰـدر الحرام بالاجتهـــاد ويتصـــدق بذلك
المقدارالمقدار
(الخلطاء) تؤخذ الصدقة منهم كما تؤخذ من مال الواحد
(الخلطة) تجعل مال (الخلطاء) كمال الرجل الواحد
(<u>الخلطة</u>) تجعل مال (الخلطاء) كمال الرجل الواحد في حكم الزكاة
(<u>الخلطة</u>) تجعل المالين كالمال الواحد في حكم الزكاة
(<u>الخلطة</u>) تحيل حكـــــــــــــم الزكاة وتجعل زكاة (الخلطاء) كزكاة الرجل الواحد في كافة الأموال
الزكوية
(<u>الخلطة</u>) تحيل الصدقة وتجعل مال الاثنين فصاعدا بمنزلة كما لو أنه لواحد٢٠(١٠٩)
(الخلطة) تصير مال (الخلطاء) كمال الرجل الوحد
(الخلطة) في المال الزكوي لا تحيل حكم الزكاة
(الخليطان) في المال لا يفرق بينهما في الصدقة
كل مال لا تجب فيه الصدقة إذا كان منفردا فإنه لا تجب فيه الصدقة إذا (خالط) غيره ١١٠/٢٠
(للخلطة) تأثير في إيجاب الزكاة وإسقاطها
 المقبوض بعقود محرمة إذا اشتبه (واختلط) بغيره لم يحرم الجميع٣٧٦/٨
من (اختلط) بماله الحلال الحرام أخرج قدر الحرام والباقي حلال له١٠٥/١٤، ٢٠٦، [٢١٥]
من (اختلط) ماله الحلال بالحرام وتعذر عليه تمييزه يتصدق بقدر الحرام ويطيب باقي ماله١٤/(٢١٥)

خلع

الأصل أن المبارأة (والخلع) كلاهما يسقط كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق
الأصل أن المبارأة (والخلع) كلاهما يسقط كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح
حقوق العقد في (الخلع) ترجع إلى من عقد له
(الخلع) طلاق أو فسخ
(الخلع) عقد معاوضة
(الخلع) عقد معاوضة فيقتضي سلامة العوض
(الخلع) فسخ
(الخلع) فسخ أو طلاق
(الخلع) فسخ وليس بطلاق
(الخلع) لا يكون إلا بعوض
(الخلع) مبني على التوسع
(الخلع) معاوضة
(الخلع) معاوضة بين الزوجين
(الخلع) يصح ممن يصح طلاقه
(الخلع) يقتضي البينونة
(الخلع) يمين في حق الزوج معاوضة في حق الزوجة
(الخلو) يمين في حق الزوحين (الخلو) يمين في حق الزوحين
(الخلع) يؤول إلى المعاوضة
عدة كل من يلحقها (خلع) أو لعان أو فسخ نكاح كعدة المطلقة سواء٧٢٣٧٢٠
العوض في (الخلع) كالعوض في الصداق والبيع
الفرقة بلفظ (الخلع) طلاق أو فسخ
كل (خلع) أخذ عليه فداء فهو طلاًق
كُلِّ (خُلْعٌ) تطليقة بائنة
كل زوج صح طلاقه صح (خلعه)كل زوج صح طلاقه صح (خلعه)
كل زوج لا يصح طلاقه لا يصح (خلعه)
كل زوج يصح منه إيقاع الطلاق على زوجته فإنه يصح منه كذلك إيقاع (الخلع) عليها٢٣٠٥
كل ما جاز أنّ يكون مهرا في النكاح جاز أن يكون بدلا في (الخلع) ولا ينعكس٢٣
كل ما صلح من المال أن يكون مهرا صلح أن يكون بدلا (للخلع)

(oYV)/YT	كل من جاز طلاقه جاز (خلعه)
[000]/٣	لا يسقط شيء من حقوق النكاح (بالخلع)
(000)/٢٣	لا يوجب (الخلع) براءة الزوج من سائر الحقوق
	للأمة (خلع) الخليفة لسبب يوجبه
(الخلع)(الخلع)	مسح الخفين لا يقطعه إلا حدوث ما يوجب الغسل أو
(otv)/tr	من صح طلاقه صح (خلعه) ومن لا فلا
٥٢٧/٢٣	من لا يصح طلاقه لا يصح (خلعه)
(oTV)/TT	يجوز (الخلع) من كل زوج يصح طلاقه
	-
	خلف
(754)/75	اتحاد الملة سبب الإرث (واختلافها) سبب الحرمان
(٤٩٥)/٢٩	الاجتهاد في تحقيق المناط لا (خلاف) فيه بين الأئمة
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	الأجر والضّمان لا يجتمعان (لاختلاف) لوازمهما
[09]/79	الإجماع بعد (الخلاف) يرفع (الخلاف)
(04)/۲4	الإجماع بعد (الخلاف) يسقط (الخلاف)
V9/TT	الإجماع حجة قطعية لا تجوز (مخالفتها)
ية) منكري القياس	الإجماع في المسائل القياسية لا تؤثر في انعقاده (مخالة
(04)/۲4	الإجماع اللاحق يرفع (الخلاف) السابق
اختلاف)١	إجماع لم يسبقه (اختلاف) مقدم على إجماع سبق فيه (
	الإجماع المتأخر لا يرفع (الخلاف) المتقدم
(04)/۲4	الإجماع المتأخر يرفع (الخلاف) المتقدم
(1.47)/7	الأجناس (المختلفة) لا يضم بعضها إلى بعض في الزكا
سِب ۲۰۸/۲	الأحاديث إذا (اختلفت) لم نذهب إلى واحد منها إلا لـ
١٦٨/٣٠ -(٢٥٣)/٩	الاحتياط الخروج من (ا لخلاف)
TEE/TV	الأحكام إنما تدور على المقاصد ولو (خالفت) الألفاظ
(٣٧١)/٣	الأحكام تتبع المصالح على (اختلاف) رتبها
	الأحكام تتبع المصالح على (اختلاف) رتبها كما هو عاه
رك فيها الأشياء المتباينة١١٤/٢٧	الأحكام العقلية قد (تختك) فيها الأشياء المتفقة وتشتر
ِد مانع	(اختلاف) الأحكام إنما هو (لاختلاف) المعنى أو لوجو
108/8	(اختلاف) الأحكام مبني على (اختلاف) المصالح
[\AT]/TY	(اختلاف) الأسامي دليل (اختلاف) المعاني

(1+)/18	(اختلاف) أسباب الملك ينزل منزلة (اختلاف) الأعيان
١٠/١٤	
(144)/47	
(144)/44	
(111)/47	
(۲٠٥)/۲٤	(اختلاف) الجهات للقرابة (كاختلاف) الأشخاص في الميراث
	(اختلاف) جهة القرابة (كاختلاف) الأشخاص في حكم الميراث٢٤/[٥٠
Y•7/Y£	
YA7/1·	
کام ۹ /(۱۱۳)	(اختلاف) الدارين دار الإسلام ودار الحرب لا يقتضي (اختلاف) سائر الأحَ
	(اختلاف) الدارين لا يوجب تباين الأحكام
	(اختلاف) الدارين يوجب تباين الأحكام
	(اختلاف) الدين مانع من الإرث
	 (اختلاف) الدين مانع من التوارث
	 (اختلاف) الدينين لا يوجب (اختلافا) في الحقوق والأيدي
٢/(٥٢٥)، ٨٢٥	* ——
171/17	
(٩)/١٤	(اختلاف) الملكين (كاختلاف) العينين
	(اختلاف) نية الإمام والمأموم فيما يأتيان به من الصلاة لا يمنع صحة الاقتدا.
	(اختلاف) نية الإمام والمأموم لا يمنع القدوة مع التساوي في الأفعال
	(اختلاف) نية الإمام والمأموم يمنع الاقتداء
٤٧٤/١٩	(اختلاف) نية الإمام والمأموم يمنع القدوة
	(اختلاف) النية هل يؤثر مع بقاء اليد أو لا
	(الاختلاف) الواقع على ندور لا يضر في عقود المعاوضات
	(اختلفوا) في المترقبات إذا وقعت متى تعد حاصلة أيوم الفراغ أم يوم ابتداء
Y08/9	أدنى درجات (الخلاف) إيراث الشبهة
لآخر غالبا ٤٤٣/١.	إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم (يختلف) مقصودهما دخل أحدهما في
- A1/54- P1/7013	7\P0- \\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\
	191-07/393
WAY / V 6	7 (7 (m) mile

إذا اجتمع عاصبان فإن (اختلفا) جهة قدم من كانت جهته مقدمة حتى إن البعيد من الجهة المقدمة
يقدم على القريب من الجهة المؤخرة
إذا اجتمعت الإشارة والعبارة (واختلف) موجبهما غلبت الإشارة١٩٢/١٠ – ١٦٠/١٥، ١٦٠،
إذا (اختلف) أهل العصر على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث إن لم يرفع مجمعا عليه وإلا
فلانا
إذا (اختلف) أهل العصر في مسألة على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث مطلقا ٢٩/ ١٠٠
إذا (اختلف) أهل العصر في مسألة على قولين لم يجز لمن بعدهم إحداث قول ثالث إن لزم منه رفع
ما أجمعوا عليه وإلا جاز
إذا (<u>اختلف</u>) الحكم بالمنبت والمحاذاة فقد (<u>اختلف</u>) بماذا يعتبر
إذا (اختلف) الحكم بالمنبت والمحاذاة فقد (اختلف) المالكية بماذا يعتبر١٦/١٢
إذا (اختلف) الحكم بالنظر إلى الفعل أو المحل فأيهما يقدم
إذا (اختلف) حكم الشيء بالنظر إلى أصله وحاله فقد (اختلف) بماذا يعتبر منهما ١٢/(١٣)
إذا (اختلف) حكم الشيء بالنظر إلى أصله وحاله فقد (اختلف) المالكية بماذا يعتبر منهما١٦/١٢
إذا (اختلف) حكم الشيء بالنظر إلى أصله ومآلــه فقــد (اختلف) المالكية بم يعتبر منهما في باب
العبادات
إذا (اختلف) حكم الشيء بالنظر إلى حاله ومآله
إذا (اختلف) حكم الشيء بالنظر إلى حاله ومآله فبم يعتبر منهما في باب العبادات٤٣٨/٨
إذا (اختلفً) حكم الشيء بالنظر إلى حاله ومآله فبم يعتبر منهما في العبادات٤٣٧/٨ [٤٥٠]
إذا (اختلف) الصحابة على قولين لم يكن قول بعضهم حجة على بعض ٣٣ .٥٠٠
ذا (اختلف) علماء المسلمين لم يكن عمل بعضهم حجة على بعض
ذا (اختلف) على المقلد اجتهاد مجتهدين فإنه يقلد الأوثق والأعلم
ذا (اختلف) على المقلد اجتهاد مجتهدين فإنه يقلد من شاء منهما٣٣/[١١٣]
إذا (اختلفً) على المقلد فتوى علماء عصره فهو مخير يأخذ بما شاء منها٣٣/(١١٣)
إذا (اختلف) على المقلد فتيا مفتيين تخير في الأخذ٣٣/(١١٣)، ١٣٢
إذا (احتلف) القابض والدافع في الجهة فالقول قول الدافع١٠ /٤٤٧ - ٣٧٦/٦ - ٢٧٥)(٢٧٥)
ذا (اختلفت) الإشارة والعبارة (واختلف) موجبهما غلبت الإشارة
ذا (اختلفت) الحقائق فلا بد من (اختلاف) الحدود
ذا (اختلفت) اللوازم وجب (اختلاف) الملزومات
ذا اعترض على الأصل دليل (خلافه) بطل
ذا أفتى الراوي (ب بخلاف) ما روى فالحديث مقدم على فتواه
ذا تحانس القبضان تناويا وإن (اختلفا) ناب المضمون عن غيره

إذا تعارض العمل بين أن يكون أشرف في نفسه والآخر أكبر عددا فلا تطلق أفضلية أحدهما على
الآخر وإنما (يختلف) ذلك (باختلاف) مقاصد ذلك العمل
إذا تقابل حكم المبدأ والمنتهى فقد (اختلف) في المقدم منهما
إذا تقابل حكم المبدإ والمنتهى فقد (اختلف) في المقدم منهما في باب العبادات
إذا (خالف) الحكم نص الكتاب أو نص السنة المعقولة قطعا أو إجماع الأمة فلا شك في النقض فإن
(خالف) خبراً صحيحاً نقله الآحاد أو (خالف) القياس الجلي فقد يفضي الأمر إلى النقض ٤٧٥/٢
إذا عمل الراوي (بخلاف) روايته فالعبرة بروايته لا برأيه
إذا فات (الخلف) رجع بالأصل
إذا فعل فعلا بناء على أنه صحيح أو فاسد فبان في نفس الأمر (بخلاف) ما اعتقده فهل ينظر إلى
اعتقاده أو إلى ما في نفس الأمر
إذا فهم الإنسان عن الشارع قصده صار بمنزلة (الخليفة) للنبي٥/(٢٧١)
إذا كان عمل المكلف موافقا في الظاهر لحكم الشارع لكنه (مخالف) للمصلحة المقصودة منه فالفعل
غير صحيح لأن الأعمال الشرعية غير مقصودة لأنفسها
إذا كان للشيء حال ومآل وكان الحكم (يختلف) فما الذي يقدم٨(٤٣٧)
إذا كان للشيء مآلان (مختلفا) الحكم فهل يعتبر بأولهما أو بآخرهما ١٤/١٢ - ١٤/١٢
إذا لم يمكن اعتبار المخالط بنفسه لموافقته الماء في الصفة اعتبر بغيره مما (يخالف) الماء١٢١/١١
إذا لم ينعقد السبب موجبا للأصل باعتبار أنه لم يصادف محله لا يكون موجبا (للخلف) ٦٣٦/٢٧
إذا وجب (مخالفة) أصل أو قاعدة وجب تقليل (المخالفة) ما أمكن٢٩٣/٧، ٢٩٣، ٣٧٤- ٢١٩/١٥
إذا وقع (الاختلاف) فيما مضى يحكم الحال
الإذن المطلق لا يتناول (خلاف) المعتاد
الإشارة مع التسمية إذا اجتمعاً في العقود وكان المشار إليه من (خلاف) جنس المسمى يتعلق العقد
بالمسمى
الإشارة مع التسمية إذا اجتمعتا ففي (مختلفي) الجنس يتعلق العقد بالمسمى ويبطل لانعدامه ١٩٢/١
[109]/10-198
الإشارة والتسمية إذا اجتمعتا إن كان المشار إليه من (خلاف) جنس المسمى فالعقد فاسد ١٥٩/(١٥٩)
اشتراط الخيار على (خلاف) الأصل فاختص بالمحدود
اشتراط ما يوجب الحكم (خلافه) مما لا يقتضى فسادا هل يعتبر أم لا
اشتراط ما يوجب الحكم (خلافه) ممنوع
الاشتراك (خلاف) الأصل ٣١/ [٤٩٣]، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٨٠، ٥٥٠، ٢٥٦ - ٣٣/٥٥٥
الاشتراك على (خلاف) الأصل
الاشتراك في الصفات الثبوتية يقع بين الأضداد (والمختلفات)

، ذلك الحكم غير منكر في العقول	حكم واحد باعتبار اشتراكها في سبب	شتراك (المختلفات) في
118/YV		والفطر والشرائع والع
£98/T1	<u>)</u> الأصل	لاشتراك والمجاز (خلاف
(117)/7٧	ــ ية لا يمتنع اشتراكها في بعض اللوازم	لأشياء (المختلفة) بالماه
	أصولها حتى يتيقن (خلاف) ذلك ولا _ا	
YA1 . YV £ / 1A - [90] / 9	- 70 7000	الأصل (اختلاف) حكم ا
	قائق الكلية أو الجزئية أن (تختلف) الأس	
({4)/v		 الأصل الأمانة حتى يظهر
٥٨١/١٣	عن أحد إلا (ب استخلافه) إياه واستنباته ل	_
	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
	اهر فالقول قوله والبينة على من يدعي (
	سبب مسببه والتداخل على (خلاف) اا	
	المكلفين حتى يأتي ما يدل على (خلاف	
	يــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
(19)/17	غير المضمون عن المضمون	المضمون ولا ينوب
نه) ۲/ (۲۹۲)، ۲۳۰ - ۲۳/ ۱۵۰	ما كانت عليه حتى يدل دليل على (خلا	الأصل بقاء الأشياء على
	ما كان حتى يرد دليل (بخلاف) ذلك	
	ما كان حتى يقوم الدليل على (خلافه)	
Y9·/11	واستصحاب الحال ما لم يعلم (خلافه).	- الأصل البناء على الظاهر
	ي مدلول اللفظ (ا لمختلف) في قراءته	
	(خلاف) الأصل	
	على (خلاف) الأصل	
	ن جواز (الاستخلاف) في الصلاة	
	ة الثلاثة أن (الخلاف) في الصفة غير معت	
(۲۲۵)/١٥	عة إلا ما دل الدليل على (خلافه)	الأصل في الشروط الصـ
(((() () () () () () ()	حة واللزوم إلا ما دل الدليل على (خلافه	الأصل في الشروط الص ـ
	رط الجواز والصحة ما لم يقم دليل شرع	-
	ما لم يدع عليهم (بخلافها)ما	
(۲۸۲)/۳		الأصوُّل لا (تختُّلف) فيه
٥٢٨/٣٣	_	الإضمار (خلاف) ال أصل
٥٣٤/٣٣	لأصل	 الإضمار على (خلاف) ا

(77)/۲٩	إظهار (ا لخلاف) بعد انعقاد الإجماع لا يخرقه
YVY/1Y	الأعمال (تختلف) (باختلاف) الزمان والمكان
140/18	أفعال الأوصياء فيما باعوه من غيرهم محمولة على النظر حتى يثبت (خلافه)
(001)/17	أفعال المكلفين تحمل على الطوع حتى يثبت (خلافه)
Y.0/Y0	الإقرار بما (يخالف) الشرع والعقل باطل
77./70	
(001)/17	\ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \
٥٨٨/٢٧	الألفاظ إذا (<u>اختلفت</u>) ومعناها واحد كان حكمها واحدا
٣٨٩/٥	إن الأحكام تتغير بتغير الزمان بل (باختلاف) الصورة الحادثة
(117)/٣٣	إن استفتى المقلد عالمين (واختلفا) في الجواب فإنه يقلد من شاء منهما
(٣٥١)/٢٨	إن عمل (بخلاف) خبر أكثر الأمة لم يرد إجماعا
	إن الفعلين في العبادات إن كانا في واجب ولم (يختلفا) في القصد تداخلا
دنی ۱٦ (٤١٩)	إِن القبضين إذا تجانسا ناب أحدهما عن الآخر وإذا (اختلفا) ناب الأعلى عن الأه
(109)/10	إن كان المسمى من (خلاف) جنس المشار إليه يتعلق العقد بالمسمى
	إن عن الحرمة الثابتة بالنص إلى الإباحة يشترط فيه أعلى الرتب (بخلاف)
(198)/9	إلى الحرمة فإنه يكتفي فيه بأيسر الأسباب
(٢٥١)/٦	<i>ېي اسان چا پاساي يا د پار</i> د د د د د د د د د د د د د د د د د د د
	انفراد الثقة العدل بما لم (يخالف) فيه غيره مقبول عند المحققين
140/V	إنما (الاختلاف) في تاريخ حدوثه
**************************************	إنما تعتبر البلوى فيما ليس فيه نص (بخلافه) فأما مع وجود نص فلا معتبر به
بار قاعدة الأصل أن	إنما تعتبر دلالة الحال إذا لم يوجد التنصيص (بخلافها) تعتبر شرطا في اعت
٤٨٤/١	للحالة من الدلالة كما للمقالة
00/44	
٥٢/٤	أنه (يختلف) أجر العمل بشدة المشقة وخفتها
٧٣/٢٩	
Y07/9	الأولى ارتكاب الأشد لأنه أحوط وأبرأ للخروج من (الخلاف)
(188)/1٧-٥٣٧ ،	الإيثار بالقرب مكروه أو (خلاف) الأولى
	الإيثار بالقرب مكروه (بخلافه) في حظوظ النفس فإنه مطلوب ٢٦٦١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
(194)/14	البدل لا (يخالف) الأصل
	البدل المتلف لا (يختلف) بكونه في عقد فاسد وكونه تمحض عدوانا
٤٩٣ ، ٤٨٢/٣٢	بل في حواب ألس لي علك كذا إقرار بلا (خلاف)

۳٥٤ ،٣٥٠/٨	البناء على الظاهر واجب ما لم يعلم (خلافه)
(TTV)/A	البناء على الظاهر واستصحاب الحال أصل ما لم يعلم (خلافه)
779/78	بيت المال (يخلف) الوارث في استحقاق ماله
rqq/yo	البينات شرعت لإثبات (خلاف) الظاهر واليمين لإبقاء الأصل
	البينة لإثبات (خلاف) الظاهر واليمين لإبقاء الأصل
٣٣/٢	البينة لإثبات (خلاف) الظاهر واليمين لبقاء الأصل
٤٣٥/١١	التبع (خلف) الأصل بحاله لا بذاته
(۲۹۷)/۲٦	تجب طاعة الإمام في أمره ونهيه ما لم (يخالف) الشرع
٨١/٧٢٣، ٧٢٣، [٤٤٣]	
(177)/٣٠	تجب مراعاة (الخلاف)تجب مراعاة (الخلاف)
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	تجوز (<u>المخالفة</u>) إلى خير بيقين٩/ [٣٦٣]، ٣٩٧– ١١/٥١٥ - ١١/
(\ V •) / A	(تختلف) الأحكام (باختلاف) الزمان والمكان والمصلحة والمفسدة
٨ [٢٦٩]، عمر	(<u>تختلف</u>) الأحكام بحسب (<u>اختلاف</u>) الأزمان والأحوال
١٨٨/٨	(تختلف) الأحكام بحسب (<u>اختلاف</u>) الأزمان والأحوال وأدلتها
ليس بعلةب٢٩ ٥٤٠/٢٩	(تخلف) الحكم بلا وجود مانع وانتفاء شرط يدل على أن الوصف
(ovo)/A	التداخل على (خلاف) الأصل
۷۱/۸۰۳، ۱۱۳- ۲۰۱۰	التداخل يحصل في المتفق لا في (المختلف)
79./77	الترادف على (خلاف) الأصل
1/1/1	التراضي إذا وقع على شيء (<mark>مخالف</mark>) للشرع فهو لغو
(٣١٥)/١٥	التزام ما (يخالف) سنة العقود شرعا من ضمان أو عدمه ساقط
	تستحب مراعاة (ا لخلاف) إذا لم يرتكب مكروه مذهبه
إن كان على وجه يرضى به عادة	التصرف في مال الغير بإذنه على وجه تحصل فيــه (مخالفة) الإذن
٣٦٤/٩	يصح
	التعامل (بخلاف) النص لا يعتبر
	لتعزير (يختلف) (باختلاف) الأعصار والأمصار
٣٢٠/٢٩	لتعليل بالوصف لا يضره (تخلف) الحكمة في بعض الصور
(٣٦٣)/٢٩	عليل الحكم الواحد في شخص بعلل (مختلفة) جائز مطلقا
٣٦٤/٢٩	عليل الحكم الواحد في شخص بعلل (مختلفة) ممنوع مطلقا
008/19	نفويت الأداء لفعل القضاء من غير ضرورة (خلاف) قواعد الشرع
	فويت الحاصل ممنوع (بخلاف) تحصيل ما ليس بحاصل
Y7./11	لتقدير على (خلاف) الأصللتقدير على (خلاف)

11/177	التقدير على (خلاف) التحقيق
(084)/8	التوصل بأحكام الشريعة إلى ما (يخالف) مراد الله ومقاصد شرعه باطل
۸١/٩	الثابت بالدلالة إنما يعتبر إذا لم يوجد صريح (بخلافه)
[044]/17-547/1	الجزية (خلف) عن الإسلام في أحكام الدنيا
104/17	الجمع بين الأصل (والخلف) لا يكون
(104) (184/14-19	الجمع بين (الخلف) والأصل لا يكون
110/77	الجمع بين (المختلفات) في الحكم لاشتراكها في سببه
(٤٧)/٢٦	الجناية الواحدة لا يجب بها ضمانان (مختلفان)
(٤٩٣)/٢٥	الحدود يجري التداخل في المتفقات منها دون (المختلفات)
(٣٨٩)/٢٨	الحديث الضعيف لا تثبت به الأحكام مع وجود (الخلاف) فيه
٤٠٨/٢	حرام على أحد أن يقول بالاستحسان إذا (خالف) الخبر
٥٢٣/٢٥	الحرز (يختلف) (باختلاف) الأموال والبلدان
صحاب الرأي ۲۷/(۷٤٥)	حصول الشرط الشرعي لا يشترط في صحة التكليف بالمشروط (خلافا) لأو
۲۷٦/٩	الحق أنه لا يعتبر إلا (بخلاف) من له أهلية النظر والاجتهاد
177/17	الحق الثابت للمعين (يخالف) الثابت لغير معين
٣١/[٢٢]، ٢٧١	
۹۰، ۸۷/۱۳	الحق الواحد لا يجوز أن يثبت في محلين (مختلفين)
717/14	الحقان (المختلفان) لا يتداخلان
۳۳۹/۲	حقوق الآدميين لا (يختلف) فيها حكم العلم وغير العلم
. 41/787, 387, 073	
۳۱۰/۲۳	
147/44	
۰٦٦، ١٩	الحقيقة الواحدة لا توصف بوصفين (مختلفين)
العلماء (بخلا <u>ف</u>) تقدمه	الحكم إذا توسط بين سببيه أو سببه وشرطه جـــرى فيـــه (الخلاف) بين
(750)/7V	عليهما
(1•v)/٣٢	الحكم إذا علق بعدد دل على أن ما عداه (بخلافه)
rtx/tq	الحكم إذا علل بالمظنة فلا (يتخلف) الحكم (بتخلفها)
[٤٥١]/٩	حكم الجمع (يخالف) حكم التفريق
(٣•٣)/٢٦	حكم الحاكم (بمختلف) فيه بين العلماء ماض غير مردود
٤٧٥/١	حكم الحاكم في المجتهد فيه يرفع (الخلاف)
rq7/	حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد يو فع (الخلاف)

٤٢٩/٢	حكم الحاكم في مسائل (الخلاف) يرفع الاجتهاد
٣١٠٣، ٢٠٠٥- ٢٦/[٣٠٣]، ١٥٣	حكم الحاكم يرفع (الخلاف)
(٣٠٣)/٢٦	حكم الحاكم يقطع (الخلاف)
غيرهغيره عيره	حكم الشيء في نفسه وحده يجوز أن يكون (مخالفا) لحكمه مع
	الحكم في القضايا والفتيا في النوازل (تختلف) كثيرا (باختلاف)
۳۰٤/۲٦	
	الحكم والظنون (تختلف) ولا تنضبط فلا يمكن ربط الحكم بها.
	الحكم (يتخلف) (بتخلف) سببه كما أنه يثبت لوجود سببه
	الحكم يجوز (تخلفه) عن سببه لمعارض راجح
[oov]/o	الحكم (يختلف) بحسب الكلية والجزئية
731, ··o- V/·5, 571, P71-	الحكم ينبني على الظاهر ما لم يتبين (خلافه) ١٤٣/٦، ١٤٥، ١
31/000 7700 37-11/701	۸/[۷۳۳]- ۹/۱30- ۱۱/۰۳۱- ۱۱/۲۲۱، ۱۳۱، ۱۳۱-
	الحكم ينبني على الظاهر مالم يتبين (<u>خلافه</u>)
	الحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على (المختلف)
	حمل كتاب الله على المتفق عليه أولى من حمله على (ال <mark>مختلف</mark>)
	31/1 777
(££A)/٣٢	حمل اللفظ على النادر (خلاف) الظاهر فيحمل على الغالب
	الحيل ممنوعة إذا (خالفت) الشريعة أو هدمت أصلا
ك لا (يتخلف) عنه كما أن خاصية	خاصية الواجب المكرر الالتزام والدوام عليه في أوقاته بحيما
٣٧٧/٢٧	المندوب عدم الإلتزام
(٣٩٣)/٣٣	الخبر المتأيد بموافقة الأصل راجح على الذي على (خلاف ه)
	الخبر المتفق على رفعه مرجح على الخبر (المختلف) في رفعه
٣٣٥/٢٨	الخبر المتفق على رفعه مقدم على الخبر (<u>المختلف</u>) في رفعه
عليهعليه	خبر الواحد إذا (خالف) القياس لا يجب العمل به ويقدم القياس
778/87	خبر الواحد إذا (<u>خالف</u>) القياس لا يقبل
VFY, AFY, 6VY, FVY, VVY-	الخروج من (ا لخلاف) أولى٩/[٢٥٣]، ٢٦٤، ٢٦٥،
	۱٦٨ ، ١٦٣/٣٠
(الخروج من (ا الخلاف) حيث وقع أفضل
\\\/\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	الخروج من (ا لخلاف) مستحبا ٢٠٠٢ - ٩
(۲٥٣)/٩	الخروج من (ا الخلاف) من باب الورع
(70	الخروج من شبهة (الخلاف) أفضل إن أمكنه

(TTT)/4	(<u>الخلاف</u>) إلى خير يجوز
(٦٧)/٢٩	(الخلاف) بعد الإجماع غير معتد به
	(الخلاف) بعد تقدم الإجماع واستقراره باطل لا يعتد به
(070)/7	(الخلاف) في المسألة يصيرها ظنية
[7V]/Y9	
۲۷۷ ۵(۲۷۵)/۹	
144/11-540/11	
194/17	
(184)/17	
(19V)/1Y	
(194)/14	
(144)/14	*
118/77	دخول (المختلفات) تحت صفة واحدة عامة لا يوجب اتحادها
(٧٦٩)/٣٣	
٥٧٤/٣٣	الدلالة تعمل عمل الصريح إذا لم يوجد صريح (يخالفها)
٥٧٤/٣٣ -(٧٩)/٩	دلالة الحال والعرف يسقط اعتبارها إذا صرح (بخلافها)
(vq)/q	الدلالة يسقط اعتبارها عند التصريح (بخلافها)
	الذمة (خلف) عن الإسلام فيما يرجع إلى المعاملات
۱۳/[۷۷]، ۵۸، ۶۸	الذمة لا (تختلف) في الصحة والمرض
	الراوي إذا عمل أو أفتى (بخلاف) ما روى لا تبقى روايته حجة
(۲۸۱)/۲۹	الرخص إذا وقعت على (خلاف) الأصل هل يلحق بها ما في معناها
٥٣/٢٨	الرخصة حكم ثبت على (خلاف) الدليل لعذر
(٤٨٥)/٢٥	السببان (المختلفان) لا توالي بين حديهما
(٤٧١)/٢٢	
794/17	الشرط خارج عن الماهية (بخلاف) الجزء
	الشرط خارج عن ماهية المشروط (بخلاف) الجزء
ገ ዮ ዓ ، ገዮአ/ዮነ	شرط (الخلف) انعدام الأصل
(۲۳۷)/١٥	الشرط الذي جرى (مخالفا) لحكم الشرع يكون باطلا
۲۱۷/۳	
	شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يرد في شرعنا ما (يخالفه)
(vo)/r·	شرع من قبلنا شرع لنا ما لم بأت في شرعنا (خلافه)

(٧٦)/٣٠	شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت في شرعنا ما (يخالفه)
TTV/1A	شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا (ببخلافه)
(٦٧٩)/٢٧	•
دمها العدم (بخلاف) الشروط	الشروط اللغوية أسباب يلزم من وجـــودهــــا الوجـــــود ومن عا
(779)/77	العقلية
007 (007/17	الشروط محمولة أبدا في النكاح على الطوع حتى يثبت (خلافه)
(٣٥)/١٠	شغل المشغول لا يجوز (بخلاف) شغل الفارغ
(£0V)/Y1	الشفعة على عدد الرؤوس ولا يعتبر (اختلاف) الأملاك
خلافه)نا۲٤/٢	الشك لا ينبني عليه حكم شرعي إذا كان هناك أصل استصحب على (
	الشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحة الوقف بلا (خلاف)
(170)/7	
٣٠٢/٣	الصريح لا يحتاج إلى النية قضاء لا ديانة (بخلاف) الكناية
ة جماعة أو انفراد ٢٤/٢٠٠٠٠٠	الصلاة (خلف) المحدث المجهول الحال إذا قلناً بالصحة هل هي صلا
080/17	الصلح على (خلاف) جنس الحق معاوضة شراء في عامة الأحكام
٠٨٦/٢٤	
٥٧٤/١٣	ضمان الإتلاف لا (يختلف) باليسار والإعسار
14./14	لظاهر لا تثبت به الحقوق لاحتمال (خلافه) وإنما ترجح به الدعوى
ΥΥΛ/Λ - ٦ Λ/Υ	لظاهر يسقط اعتباره إذا تبين الحال (بخلافه)
حها أو مفاسدها ما يبلغ مبلغ	لعادات والتجارب القائمة عند (<u>مختلف</u>) الأمم إذا ثبت من مصال
	الضروريات أو الحاجيات فإنها تستدعي وضعها تحت النظر الشرع
۳۲۱، [۲۳۱]، ۱۰۸، ۱۰۸	لعرف إنما يعتبر إذا لم (يخالف) المنصوصّ١١٤/٨،
٠٤١، ١٤١، ١٤١، [٧٥١]،	لعرف إنما يعتبر عند عدم التصريح (بخلافه)١١٥/٨ ، ١٢٤،
	751, 377- P/08- 51/5P- 77/77
۲۸/۲۱	لعرف إنما يعتبر فيما لا نص (بخلافه)
371, 37, 737, (007)	مرف أهل بلد لا يلزم أهل بلد آخر إذا (تخالفت) أعرافهم ١١٥/٨،
(171)/\(\lambda\)	
(144)/	لعرف لا يعتبر إذا (خالف) أحكام الشرع
(\oV)/A	لعرف يسقط اعتباره عند وجود التسمية (بخلافه)
٥٣/٢٨	لعزيمةالحكم الثابت من غير (مخالفة) دليل شرعي
مقسطا على قيمتهما لا على	لعقد الواحد إذا جمع شيئين (مختلفي) القيمة كان الثمن
541 ((541)/11	أعدادهما

(۲۰)/۱۸	العقوبات (تختلف) (باختلاف) الإجرام
[1.1]/14	العقوبة في الأبدان بلا (خلاف) وأما بالأموال فعلى النزاع
(نه)۸/۸۳۲، ۱۶۳-	العقود الجارية بين المسلمين محمولة على الصحة ظاهرا إلى أن يتبين (خلا
	(19)/17
118/77	العلل (المختلفة) لا يمتنع أن توجب في المحال (المختلفة) حكما واحدا .
۳٥٨/٢٩	العلة الواحدة الشرعية يجوز أن يترتب عليها حكمان شرعيان (مختلفان) م
777/77 -[701]/7A	عمل أكثر الأمة (بخلاف) الخبر لا يوجب رده
(٣٥١)/٢٨	عمل أكثر الأمة (بخلاف) خبر الواحد لا يضر خبر الواحد
A9/V	العمل بالوهم المرجوح (خلاف) المعقول والمشروع
ميتها أعظم ٤٩٥/٤، ٥٠٠	العمل على المقاصد الأصلية يصير الطاعة أعظم وإذا (خولفت) كانت معص
(٤٨٠)/١٠	عند (اختلاف) الجنس المقابلة باعتبار القيمة
Y . 0 / Y &	عند (اختلاف) جهة القرابة فلقرابة الأب ضعف قرابة الأم
۳۸۸ ،۳۸٦/۱۸	عند المنازعة يرد (المختلف) فيه إلى المتفق عليه
١٤٨/٨	
(٩)/١٤	العين (تختلف) (باختلاف) أسباب الملك حكما
(1.)/18	العين الواحدة (يختلف) حكمها (باختلاف) جهات الملك
(१९९)/٦	غالب الرأي حجة عند عدم اليقين (بخلافه)
(OYA)/11	الغرر إذا انفرد يمنع (بخلاف) ما إذا كان تبعا
(0YA)/\\	الغرر اليسير إذا انضاف إلى أصل جائز جاز (بخلافه) إذا انفرد
٤٣٥/١١	الفائت إلى (خلف) كالقائم معنى
[٨٣]/٣٣	الفتوى (تختلف) (باختلاف) الأشخاص والأحوال والأماكن والأزمان
[٧٣]/٣٣	الفتوى على (خلاف) النص أو الإجماع باطلة
۳٥٠/٢	
۳۸۹/۱۹	الفرض الواجب لا يجوز (خلافه) ولا الزيادة عليه
۳۵۸/۱۷	الفرض يلزم بالشروع (بخلاف) النفل
109 6108/11	الفضيلة المتفق عليها أولى من (المختلف) فيها
(۲۹)/۲۸	فعل المأمور به يقتضي الإجزاء (خلافا) لأبي هاشم وأتباعه
	فعل المأمور لا يعذر فيه بالجهل والنسيان (بخلاف) ترك المحظور
£Y£/Y	فعل المكره يدخل تحت التكليف (بخلاف) فعل المجنون
۱۲۰، ۱۳۹، ۱۳۸، ۱۲۱	
	الفقيه اذا أفتر بما (خالف) الكتاب أو السنة أو الإجماع فلا يكون قوله حا

(o·Y)/YV	في استبشاره ﷺ من التقرير مالا (يخالف) فيه (مخالف)
	قد تتغير الأحكام (لاختلاف) الزمان على حسب المصالح
(114)/44	قد تستوي (<u>المختلفات</u>) في بعض الأحكام واللوازم
غوظفوظ	قد تنكر الرواية على الثقة إذا انفرد بها (وخالف) المشهور المح
	قد يتردد الشيء بين أصلين (فيختلف) الحكم فيه بحسب ذينك
	القدرة على الأصل بعد حصول المقصود (ب الخلف) لا يبطل ح
٤٦٨/١٩	القدوة لا (تختلف) (باختلاف) النية
ooo/Y	القديم (المخالف) للشرع لا اعتبار له
٤٨٢/١	القديم يترك على قدمه إلا إذا قام الدليل على (خلافه)
, ذات واحدة كان ذلك من الزيادة في	القراءتان إذا (اختلف) معناهما ولم يظهر تعارضهما وعادتا إلى
197/7	الحكم لهذه الذات
بمكن الجمع فهي باطلة١٨٢/٢٨	القراءة الشاذة إذا (خالفت) القراءة المتواترة المجمع عليها ولم _ا
	لقراءة الشاذة إن (خالفت) القراءة المتواترة المجمع عليها ولم ي
[180]/77	لقصاص لا يسقط بالتقادم وفي الحدود (خلاف)
ِعا كما هو عبد لله كرها٧/٥٥	نصد الشارع من المكلف (<u>مخالفة</u>) هواه حتى يكون عبدا لله طو
بينة لمقصود الشارع. ٤/(٤٠١)، ٤٠٤	نصد المكلف المصالح التي جاءت الشريعة بما (يخالفها) مراغمة
(۲۲۸)/۱۷	لقضاء (خلف) عن الأداء
۳۰۶،۳۰٤/۲٦	نضاء القاضي في محل الاجتهاد يرفع (المخلاف)
(1.4)/٣	نول الصحابي حجة إن (خالف) القياس
[٧٩]/٢٩	لول القائل لا أعلم (خلافا) لا يعد إجماعا
0.0/18	لقول قول الأمين فيما لا (يخالفه) الظاهر بالإجماع
(va)/ra	ول المجتهد لا أعلم (مخالفا) ليس حكاية للإجماع
١٦٣/٣٦١	لقياس الجلي مقدم على مفهوم (المخالفة)
v ٤ / ٣٣	لقياس على (خلاف) النص أو الإجماع باطل
£ 7 A / 7	لقياس يجري في الكفارات (خلافا) لأبي حنيفة
٤٣١/١	ئل أمر (<u>خالف</u>) أمر العامة فهو عيب
(0.1)/19	ئل أمر مؤذ وعذر مانع فيه رخصة في (<u>التخلف</u>) عن الجماعة
[٢١٩]/٢١	لل تدليس (يختلف) الثمن لأجله يثبت الخيار
17\777, 377, 077	ئل تدليس (يختلف) لأجله الثمن يثبت الخيار
شتق منها صريح بلا (خلاف) إلا في	ئل ترجمة عنوان نصبــت علـى <mark>باب</mark> من أبواب الشريعة فالم
177/7	أبواب

٩٠/٢٣	كل تصرف للوكيل لا ينقض حيث لم (يخالف) المصلحة
	كل جان جنايته عليه إلا ما قام (بخلافه) الدليل الذي لا معارض
_	كل حق ولو بدنيا تعلق بسببين أو بسبب وشرط لا يمتنع قط
018/14	_
۲۸٤/٩	كل (خلاف) (خالف) سنة صحيحة لا تسن مراعاته
(٣١٧)/٢٣	كل شرط (خالف) حكم العقد يبطل الصداق دون النكاح
(YTV)/10	كُلُّ شَرْطُ (خَالُفُ) كتابُ الله فهو باطل
(YTA)/10	
787/77-78/10	كل شرط (خالف) مقتضى العقد فهو باطل
70/77	كل شرط (مخالف) لموجب العقد يفسده
17/550	ــــــــــــــــــــــــــــــــــ
(YTA)/10	ك كل شرط (يخالف) أصول الشريعة باطل
	کُلُّ شرط (یخالف) حکم الله فهو باطل
727 .727 .737	
7£1,7£+,747)0	- كل شرط (يخالف) مقتضى العقد فهو باطل
هر المثل.٢٣/(٣١٧)، ٣٢٧، ٣٣٦	كل شرط (يخالف) مقتضى النكاح يلغو الشرط ويصح النكاح به
	كل شرط (يخالف) مقصود العقد فهو باطل
	كل شرط (يخالف) موجب العقد فهو باطل
0.7/9	كل شرط (يخالف) موجب العقد مفسد للعقد
ما جنساننا۴۸۸۶	كل شيئين اتفقا في الاسم فهما جنس وإذا (اختلفاً) في الاسم فه
٥٧١/٢٤	كل صلح (خالف) السنة فهو باطل
وجب أن يغلب حق الحضر١٧/(٥٧)	كل عبادة (تختلف) بالحضر والسفر إذا اجتمع فيها حضر وسفر
(\{\\\)/\\	كل عرف ورد النص (بخلافه) فهو غير معتبر
أحدهما ووقوعه في آخر فهل يغلب	كل عقد معلق (يختلف) (باختلاف) حالين إذا وجد تعليقه في
18. ((179)/17	عليه جانب التعليق أو جانب الوقوع
نيار الرؤية	كل عمل في الإجارة (يختلف) (باختلاف) المحل فللأجير فيه خ
55	كل عين مقصودة فالجهل بها مبطل للبيع (بخلاف) غير المقصو
أبطله (مخالفة)ا ١٩ / ٢٣٢	كل فعل لو حصل في الصلاة عمدا أبطل الفرض فإن كان سهوا
	كل قصد قد (خالف) القصد فيه قصد الشارع فباطل
	كل ما كان متفقًا عليه فهو أولى مما كان (مختلفًا) فيه
	كل ما كان من باب التكريم يبدأ فيه باليمين وما كان (بخلافه) بال

امحة١٩/٧٥٢	كل ما وقع (ا لخلاف) فيه بين الأئمة فهو في الجملة في محل المس
ب ٤٧٣/٢	كل ما ينقص من العين تنقيصا (يخالف) المعتاد في جنسه فهو عيــ
(٣٨٥)/١٨	كل ما يؤدي إلى (الخلاف) والمنازعة فهو منهي عنه
ل الزكاة٢٠(١٠٣)	كل مالين نصابهما (مختلف) وجب ألا يضم أحدهما إلى الآخر فو
•	كل مقتول قتل عمدا فلا يرثه القاتل (بخلاف) الخطأ فإن القاتل ير
	كل من أخرج مالا على اعتقاد أنه واجب عليه في الحال ثم تبين
٤٧١/٢	فيه بلا (خلاف)
0.1/٣1	كل من الاشتراك والمجاز (خلاف) الأصل
	كل من له حق فهو على حاله حتى يأتيه اليقين على (خلاف) ذلك
	كل من له حق فهو له على حاله حتى يأتيه اليقين على (خلاف) ذل
	كل موضع يتقيد بالمسمى فللمستعير أن (يخالف) إلى ما هو خير _ا
(۲00)/19	كل موضع يفوت فيه الأداء لا إلى (خلف) فإنه يجوز له التيمم
وما يفوت إلى (خلف) لا يجوز له	كل موضع يفوت فيه الأداء لا إلىـــى (خَلْف) فإنــه يجوز له التيمم
(۲۵۵)/۱۹	التيمم
طلاقطلاق	كل نكاح انعقد حراما لا شبهة فيه ولا (اختلاف) فيه فلا يلحق فيه
	- كل نكاح كان فيه (اختلاف) ودخلت في تحريمه الشبهة فالطلاق ف
[177] , 179/18	
(798)/7٧	 كلام الله لا (يختلف) بل يفسر بعضه بعضا
۱٦٦/٥ -[٤٧٥]/٣ -٥٨/٢	كليات المصالح لا يرفعها (تخلف) آحاد الجزئيات
١٨/٥	كما يؤكدها بمفهوم (المخالفة) قول الغزالي
ة أو إجماع١٠/٣٣	لا اجتهاد ولا تقليد أصلا في شيء (يخالف) نصا من كتاب أو سنة
(1٣٩)/٨	لا اعتبار بالعادة مع وجود النص (بخلافها)
£ £ 7 / 7	لا اعتبار بموافقة العامي من أهل الملة ولا (بمخالفته)
287/7	لا اعتبار بموافقة من هو خارج الملة ولا (بمخالفته)
(V4)/4	لا اعتبار للدلالة مع التصريح (بخلافها)
۲۹، ۲٤/۳۳	لا إنكار في مسائل (الخلاف)
(۲۸۲)/4	لا تترك السنة الثابتة مراعاة (للخلاف)
٣٨٤/١	لا تجزئ نية أحد الأمرين عن الآخر مع (اختلاف) السببين
٧٣/٣٣	لا تجوز الفتوى على (خلاف) النص
o.Y/19	لا صلاة (لمتخلف) عن الجماعة إلا أن يكون معذورا
(144)/11	لا ضمان على أجير الواحد إلا إذا (خالف) ما أمر به

\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	لا عبرة بتحكيم الحال متى جاءت البينة (بخلافه)
189/17	لا عبرة (للخلف) مع القدرة على الأصل
	لا يبالى (باختلاف) السبب عند حصول المقصود
Υολ/ξ	لا يبالى (بالاختلاف) في السبب عند حصول المقصود
سية إلا بجلب مصلحة أو درء مفسدة ٣٧٨/٢٦	لا يتصرف من ولي ولاية (ا لخلافة) فما دونها إلى الو ^م
من أهل ومال إلا إذا شرط ذلك ١٩٠٥م	لا يتعدى الأمان إلى ما (خلفه) الكفار في دار الحرب
(754)/15	لا يتوارث أهل ملتين (مختلفتين)
PY, (T.T), 377, 777, 737- 51/1A3	لا يثبت بالشرط ما (يخالف) مقتضى العقد ٤/١٥
٤٦٧/١٩	
نين)۲٦ (٤٧)	لا يجوز أن يجمع في جناية واحدة بين حكمين (مختلة
المسلمينا	لا يجوز تخطئة أحد من (المختلفين) بالرأي من علماء
جتهاده	لا يحل للمجتهد أن يقلد مجتهدا آخر فيما (يخالف) ا
ر ما قدم	لا يحل (مخالفة) أمر الشارع في تقديم ما أخر أو تأخي
لو اتحد السببلو اتحد السبب	لا يحمل المطلق على المقيد عند (اختلاف) الحكم وا
	لا يراعى خروج من (خلاف) (يخالف) السنة
YAE/9	لا يراعى خروج من (الخلاف) (يخالف) سنة
[7A7]	لا يراعى (الخلاف) إذا (خالف) سنة صحيحة
YAE/9	لا يراعى (الخلاف) إذا (خالف) سنة صريحة
YOV . YO E/9	لا يراعى (الخلاف) الذي يؤدي إلى خرق إجماع
[077] (077) [077]	لا يراعى من (الخلاف) إلا ما قوي واشتهر
دل عليه ۳۲۸/۳۰، ۷۷۲- ۲۳۱۱، ۹۹۱، ۸۸۰،	لا يستعمل الكلام في (خلاف) الأصل إلا عند قرينة تـ
	٦٣٨
(٣٥١)/٢٨	لا يضر الحديث عمل أكثر الأمة (بخلافه)
(٣٥١)/٢٨	لا يضر الخبر الصحيح عمل أكثر الأمة (بخلافه)
٥٣٨ ، ٥٣٦/٢١	لا يضمن المستودع إلا أن (يخالف)
v٣/٢٩	لا يعتبر (خلاف) الظاهرية فيما ضعف مأخذه
رات ولا العذر من الاختيار (بخلاف) تفويت	لا يفترق العمد من النسيان في باب إسقاط المأمو
(£1Y)/ <u>1</u> Y	المنهيات فيهما
	لا يقبل خبر الواحد إذا (خالف) الأصول
(070)/7	لا يقين في موضع (الاختلاف)
r\377, 170, 770, [070], 770, A70	

من السنن وأقاويل السلف وإجماع الناس	لا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالما بما قبله
٤٠٨/٢	(واختلافهم) ولسان العرب
(11٣)/9	لا يلتفت إلى (اختلاف) الدارين
(114)/77	لا يمتنع اشتراك (المختلفات) في عارض عام لها
TOV/Y9	لا يمتنع نصب أمارة واحدة على حكمين (مختلفين)
تصلةتصلة	لا يملك الغاصب بالضمان الزيادة المنفصلة (بخلاف) الم
(۲٦٩)/٣	لا ينكر (ا ختلاف) الأحكام (باختلاف) الأزمان
118 .02 .01/44 -47/10, 30, 311	لا ينكر (المختلف) فيه وإنما ينكر المجمع عليه
1 • 1 / 7	لا يؤثر (اختلاف) النية فيما يعتبر له اللفظ دون النية
(يخالف) المنقول الصحيح ٥/(٥١٥)	لا يوجد نص (يخالف) قياسا صحيحا ولا معقول صريح
091/70	لتعزير (يختلف) (باختلاف) الأعصار والأمصار
(٣٦٩)/٢٧(لفظ الأمر ظاهر في الوجوب حتى يقوم دليل على (خلافه
الطلاق فحكمه أن يعمل مطلقه ممن صدر	اللفظ الصريح المتفق عليه الشائع في طبقات الخلق هو
اللفظ التحق بباب التديين٧٤٢	منه ومن أبدى فيما زعم عقدا ونية (بخلا <u>ف</u>) موجب
ل ۲۲/۳۰ ، ۲۵۰ ۲۳۰ [۹۹۳]	اللفظ عند عدم قرينة (خلاف) الأصل يدل على معناه قطع
٣ ١٧/٢٦	للأمة خلع (الخليف <u>ة</u>) لسبب يوجبه
عمل بقول من شاء منهما٣٣/(١١٣)	لو (اختلف) على المست <i>فتي جواب مجتهدين فإنه يتخير و</i> ي
٤٨١/١	لو (اختلف) اللسان والقلب فالعبرة بما في القلب
[010]/0	ليس في الشريعة شيء على (خلاف) القياس الصحيح
YV7/9	ليس كل (خلاف) معتبرا
99/11	ما بعد الغاية (<u>مخالف</u>) لما قبلها
1**/1*	ما تردد بين أصلين يجري فيه (ا لخلاف)
(٦١٧)/٨	ما تقدر بالشرع لم (يختلف) حكمه بالزيادة والنقصان
۳۸/۲ -٥١٥ ، ٤٤٤/١	ما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يوجد دليل على (خلافه)
افلالالالالالالالالالالالالالالالال	ما ثبت على (خلاف) الدليل في الواجب هل تلحق به النو
يصير أصلا ٢١٨/١٥	ما ثبت على (خلاف) الدليل للحاجة قد يتقيد بقدرها وقد
مبير أصلا مستقلا ٧/ ٢٨٠، (٣٧٣)، ٣٧٦	ما ثبت على (خلاف) الدليل للحاجة قد يتقيد بقدرها وقد يه
۳۲٤ ،۳۰/۲	ما ثبت على (خلاف) القياس فغيره لا يقاس عليه
٣٩/٢	ما ثبت على (خلاف) القياس لا يقاس عليه
سنة أو إجماعا٥٢/[٧٩]	ما حكم به القاضي لا يجوز نقضه ما لم (يخالف) كتابا أو
	ما (خالف) سنة صحيحة لا يراعي

	ي العقد فهو باطل	ما (خالف) مقتضى
(() / 4	ا يراعي (خلافه)	ما ضعف مدركه لا
	صل بقاؤه ما لم يظهر (خلافه)	ما عرف ثبوته فالأ
م (خلافه) ٦/(٤٠٣)		
عارضه ما يقتضي (خلاف) ذلك ٤٠٠ [٣٣٩]		
T98/TT		_
078/19-897, 897/17		
	لك لا (يختلف) (باختلاف) سبب الم	
إ (بخلافه)ع		
	دات لا (یختلف) الناسی والعامد فیه .	
(۲٥٦)/١٩	ے) لا يجوز له التيمم	
(۲۵۵)/19	,	
£ £ \(\mathbb{T} \) \(\lambda \)	حكمه حكم الحال	
71./19	كذيب الشارع لا (مخالفته) مطلقا	
ينقسم على مقدار قيمتهما ١٠ /٤٦٩، ٤٧٠،		
- '		۲۷۶، [۰۸۶]
۱ ما کثر قائله ۹/(۲۷۵)		
(1A1)/٣٣	الاتباع من (ا لمختلف) فيه	
Y\090- TT\[(\\1), \text{F1, \text{F9}}		
197/77		_
098/77	على (المختلف) فيه	المتفق عليه مقدم
711/77	على (ا لمختلف) فيه	المتفق عليه يقدم
ي عنه ٤٨٨ ، ٣٩٢/١٤	3	
پي عنه ۱۰۲ ، ۹۹ ، ۹۹ ، ۱۰۲ ، [۱۰٦]		
أَن لكل حكمه غالبا١١/٨٠١- ١٤/(٤٨٧).		
_		٤٩٠
تلافٍ) أحواله في الأصح١٤ / (٤٨٧)	ن وغیر مضمون (یختلف) ح کمه (باخ	المتولد من مضمو
	مون لم يكن بعض أقوالهم حجة على	
يتلفاً) ناب الأقـــوى عـــن الأضعف دون	·	
(£19)/17		العكس
707 780 780 (787) (0(/8)		

٤٩٠/٣٠	المجاز على (خلاف) الأصل
۸٠/٢٩	المجتهد إذا قال لا أعلم (خلافا) فهو إجماع
(111)/٣٣ - ٢٢١/٢٨	المجمع عليه أولى من (المختلف) فيه
۰۷۲۰، ۲۷۲)/۹	محل مراعاة (ا لخلاف) إذا لم يوقع في حرام أو مكروه
٣٦٤/٩	(المخالفة) إلى خير أو إلى المثل لا توجب الضمان
(٣٦٣)/٩	(المخالفة) إلى خير غير ضائرة
٥٤٥/٣٠	(مخالفة) شرط التخصيص أن يكون متصلا لا متراخيا
٣٦٧/٩	(المخالفة) في الإجارة إلى ما هو خير لا توجب الضمان
٣٦٠/٣١	 (مخالفة) النهي يتكرر بتكرارها التأثيم
(Yo)/ {	(مخالفة) الهوى ليست من المشقات المعتبرة في التكليف
٤٧٣ ، ٤٦٩/١٧	(مخالفة) الهيئات لا تقتضي الفساد
١٢٣/٢٧	(المختلفات) تشترك في لازم واحد
مض اللوازم×۲۷/(۱۱۳)	(<u>المختلفات</u>) قد تشتركُ في لازم واحد ويجب (اختلافه ا) في ب
(114)/44	(المختلفات) لا يمنع اجتماعها في صفات ثبوتية وأحكام
٤٠٤/٢	
(174)/4	المذهب عند المالكية رعي (الخلاف)
لم له (مخالف)لم له (مخالف)	مذهب مالك تخصيص الظاهر بقول الصحابي الواحد إذا لم يع
£ £ 1 / 1 Y	مراعاة (الخلاف)
[174]/458./17-877/0	مراعاة (الخلاف) أصل عند المالكية
(٧٦٧)/٩	مراعاة (الخلاف) إنما تستحب إذا لم يلزم ارتكاب مكروه
(۲٦٧)/٩	مراعاة (الخلاف) مستحبة ما لم تؤد إلى مكروه في المذهب
١٦٨/٣٠	مراعاة (الخلاف) مندوبة
777- 97/000, 510- 77/(111)	مراعاة المتفق عليه أولى من مراعاة (المختلف) فيه ٢٨/
١٨٨/٣٣	مراعاة المجمع عليه أولى من مراعاة (المختلف) فيه اتفاقا
(المشترك (خلاف) الأصل
٤٩٤/٣١	المشترك المطلق عن القرائن يعم معانيه (المختلفة) ما لم تتضاد
۱۱۰ ۲۰۱۰ ۲۰۱۰ ۲۰۱۱ (۲۵) ۱۱۰ ۲۱۱	مشقة (مخالفة) الهوى لا رخصة فيها
٤١٣/٣ -٥٦٢/٢	مشقة (مخالفة) الهوى لا رخصة فيها البتة
ر (بخلافه) فلا٧/١٥٥، ١٦٥	
(۲۸۳)/٣	المصالح والعادات لا (تختلف) فيها الشرائع
91/٣1	المصلحة المحافظة على مقصود الشارع حجة لا (خلاف) فيها

77/4 8.8 . [400]/0	المصلحة المحافظة على مقصود الشرع حجة لا (خلاف) فيها
	المصلحة المحافظة على مقصود الشرع لا (خلاف) في كونها حجة.
(10)/47	مفهوم الغاية يفيد أن حكم ما بعد الغاية (يخالف) ما قبلها
۱۲، ۱۹، ۲۷، ۲۷، ۸، ۲۸،	مفهوم (المخالفة) حجة ٥٧٧/٣٠ ، ٥٨٠ - ٣٢/[٥١]، ٦١،
	۵۶، ۸۰۱، ۷۱۱، ۲۱، ۸۲۱، ۷۳۱، ۷۶۱، ۸۶۱، ۳۷۱
££1/Y	مفهوم (المخالفة) حجة عند الجمهور غير الحنفية
٤٨٠/٣٠	مفهوم (المخالفة) عام فيما سوى المنطوق
09./٣٣	مفهوم الموافقة مقدم على مفهوم (المخالفة)
٤٨٠/٣٠	مفهوما الموافقة (والمخالفة) دالان على العموم دلالة التزام
(٤٧٩)/٣٠	مفهوما الموافقة (والمخالفة) يعمان فيما عدا المنطوق به
(المستخلفين) فيها ٣/(٤٥٣)	المقصد العام للشريعة هو عمارة الأرض واستمرار صلاحها بصلاح
٥٦٠،٥٥٨/٥	الممنوعات (تختلف) مراتبها بحسب الكل والجزء
{ { { { { { { { { { { { { { { { { { { 	من ابتغى في تكاليف الشريعة (خلاف) مقصود الشارع فقصده باطل
٤٤ ٧/١	من ابتلى ببليتين يأخذ بأيتهما شاء فإن (اختلفا) يختار أهونهما
سه وهل تبقى عبادته نفلا أو تبطل	من أتى بما ينافي الفرض دون النفل في أول فرض أو أثناءه بطل فرخ
٧٠/٢	قولان والترجيح (مختلف)
179/10-771 (708/9	من أصول المالكية مراعاة (الخلاف)
	من أقدم على عقد كان في ضمنه الاعتراف بوجود شروطه حتى لا يسم
	من جمع بين عقدين (مختلفي) الحكم ففي قول يصحان وفي قول ي
	من (خالف) شرطا (مخالفة) تنافي ابتداء العقد فإن عقده ينفسخ بذلا
£7V/19	
[٤٠٨] ١٣٩١/٦	
خلف)خلف)	من قدر على الأصل قبل حصول المقصود (بالخلف) بطل حكم (ال
	من نوی شیئا (یخالف) ظاهر لفظه فإن لم یحتمله فلا عبرة بنیته و <u>ا</u>
(184)/1	الحكم
٩/(٣٥٢)، ٢٥٢	من الورع الخروج من (الخلاف)
(٦٧٧)/٣٣	النسخ (خلاف) الأصل
(170)/7	النصوص لا تفتقر إلى النية (بخلاف) الكنايات
(مخالفة)	النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعا كانت الأفعال موافقة أو
٠٧٤/١٣	النفقة (تختلف) بحسب اليسار والإعسار
وضعه	 النفقة على الأقارب (تختلف) مقدارا وصفة بحسب عرف كل بلد وو

£77/Y	لنفل والفرض لا (يختلفان) في باب الطهارة
(۱٦٧)/٢٧	في الأخص لا يستلزم نفي الأعم (بخلاف) العكس
[२००]/٣١	لنقل (خلاف) الأصل
(010)/0	لنقل الصحيح لا (يخالف) العقل الصريح
(२००)/٣١	لنقل على (خلاف) الأصل
. من الكسب (بخلافه) على الصحيح ١٠٢/١٢	لنماء المتولد من العين حكمه حكم الجزء والمتولد
19./77	ية الأخص تستلزم نية الأعم (بخلاف) العكس
نية غيره وإن أمه	ية كل مصل نية نفسه لا يفسدها عليه أن (يخالفها)
[٣٠٣]/[٣٠٢]	مل يجوز الجمع بين عقدين (مختلفي) الحكم
771/9	مل يراعى (الاختلاف) أم لا
ے) الواجب لحق اللہ سبحانہ وتعالی ۱۳. /(٦٢٥)	لواجب لحق العباد غير مبني على الاحتياط (بخلاف
(۲٦٩)/٢٤	لوارث يتصرف بحكم (الخلافة) عن الميت
(YV+)/Y8	لوارث (يخلف) المورث ملكاً وتصرفا
(174)/1٣	رجوب الحق لغير معين (يخالف) ثبوته لمعين
ء الملزوم مع بقاء اللازم فإنه لا يمتنع./٢٧/(١٣٩)	وجود الملزوم مع عدم اللازم محال (بخلاف) انتفا
(۲۷+)/۲٤	لوراثة (خلافة)
(AV)/YE	لوصية بما (يخالف) حق الشرع لا تنفذ
علان) نفذ عقده ۲۱۲/۱۱ ۳۲۷، ۳۲۲–۲۱۲/۲۱	لوكيل إذا (خالف) إلى خير أو كان (خلافه) كلا (خ
	(يتخلف) الحكم لمانع وعند ارتفاعه يعمل الموجب
	بجوز أن يثبت بعلة واحدة أحكام متماثلة (ومختلفة
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	بجوز أن يكون لفعل واحد جهتان (مختلفتان)
) شريعة ولا هدمت أصلا ٤/(٥٦١)	بجوز التوصل إلى الأغراض بالحيل إذا لم (تخالف)
. الشرع به ودل عليه الدليل٥١٦/٥، ٥٢١	بجوز القياس على أصل (<u>مخالف</u>) للأصول إذا ورد
Y \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	بجوز (مخالفة) شرط الواقف لمصلحة الوقف
۲٦٧/٩	يحتاط في موضع (الخلاف)
£11/A	يحكم بالغالب ما لم يظهر (خلافه)
ِ (وباختلاف) ما تفوته من المصالح ٣/(٣٧١)	(يختلف) إثم المفاسد (ب <mark>اختلافها</mark>) في الصغر والكبر
(177)/٣•	يراعي الخلاف
اذا ضعیفا۹/(۲۷۵)، ۲۸۲، ۲۸۲	يراعي (الخلاف) إذا كان قويا ولا يراعي إذا كان شا
، (ا <u>لمختلف</u>) في رفعه(٣٧١)	يرجح الحديث المتفق على رفعه إلى النبي ﷺ على
(TVT)/TT	يرجح مقطوع الرفع على ما (اختلف) في رفعه

يرجع في اليمين إلى نية الحالف إن احتملها اللف <u>ظ ولم (يخالف)</u> الظاهر أو (خالفه) وكان مظلوما
يرد الخبر إذا (خالف) الإجماع
يستحب الخروج من (الخلاف)
يشترط ألا توقع مراعاة (الخلاف) في (خلاف) آخر
يشترط ألا يوقع مراعاة (الخلاف) في (خلاف) آخر
يشترط لمراعاة (الخلاف) أن لا (يخالف) سنة ثابتة٩ (٢٨٢)
يعذر بالنسيان في الأشياء التي لا مذكر لها من جهة حاله (بخلاف) ما له حالة مذكرة ١٢٠٠٠٠/(٤٤٥)
يقدم حق العبد فيما إذا (اختلف) الحقان ولم يمكن الجمع بينهما١٣٠/(٢٢٤)
يقدم عرف الشرع على العرف (المخالف) له (بخلاف) ما لا عـــرف للشرع فيه فيحكم فيه
777 (778/)
يقدم المتفق على رفعه على (<u>المختلف</u>) في رفعه
يندب إلى الخروج من (الخلاف)
يندب إلى الخروج من (الخلاف) للاتفاق على رجحان الخروج منه
خلق
الأصل في (الخلق) الجهل حتى يقع العلم
الأصل في (المخلق) الفقر حتى شت الغنر
الإنسان في أصله وذاته حر لا عبودية عليه إلا لربه (وخالقه)
الم المنان في المناه فراد عبرويه عليه إداره (<u>والمنان عبرويه عليه إداره المنان اللمنان المنان اللمنان المنان المنا</u>
إيماء الإحرا <i>ل (علقه</i>) عابيان بالمسان
(خلق) الرحمة
الشارع بعث لبيان الأحكام لا لبيان الحقائق (والخلق)
الشارع بعث لبيان الأحكام لا لبيان الحقائق (والحلق)
(YYI) / I Y
طاعة (المخلوق) في معصية (الخالق) جديرة بغاية التوقي والاجتناب
العروض لا تراد لأعيانها وإنما تراد لمنافعها ومتعلـــق تصرفات (الخلق) في الأعيان محال منافعهم
العروض لا تراد لأعيانها وإنما تراد لمنافعها ومتعلـــق تصرفات (الخلق) في الأعيان محال منافعهم منها
العروض لا تراد لأعيانها وإنما تراد لمنافعها ومتعلق تصرفات (الخلق) في الأعيان محال منافعهم منها
العروض لا تراد لأعيانها وإنما تراد لمنافعها ومتعلق تصرفات (الخلق) في الأعيان محال منافعهم منها
العروض لا تراد لأعيانها وإنما تراد لمنافعها ومتعلق تصرفات (الخلق) في الأعيان محال منافعهم منها

اللفظ الصريح المتفق عليه الشائع في طبقات (الخلق) هو الطلاق فحكمه أن يعمل مطلقه ممن صدر
منه ومن أبدى فيما زعم عقدا ونية بخلاف موجب اللفظ التحق بباب التديين٤٧٤/٢
ما (خلق) للإذاية فابتداؤه بالإذاية جائز
ما زال من الأعيان ثم عاد بأصل (الخلقة) أو بصنع آدمي هل يحكم على العائد بحكم الأول أم لا ٩٦٤/٩
ما لا يمكن تسليمه إلا بضرر يرجع إلى قطع اتصال ثابت بأصل (الخلقة) فبيعه باطل ١٩٠/١٥، ١٩٣
الماء إذا بقــي علــى أصل (خلقته) ولم يزل عنه اسم الماء جاز الوضوء به وإن زال وصار مقيدا لم
يجز
مجاوزة الحد في الفضائل (الخلقية) أو القصور عنها يجعلها من المساوئ (الخلقية)١/٥٧١
المطلوب الأقصى في جميع الأمور (والأخلاق) الوسط
المعاملات تبنى على مقاصد (الخلق) لا على صيغ الألفاظ
المعنى الكلي ضبط (الخلق) بلجام التقوى والتكليف
يرجع إلى العوائد فيما كان (خلقة)
خلل
(<u>اختلال</u>) التحسيني بإطلاق قد يلزم عنه (<u>اختلال</u>) الحاجي والضروري بوجه ما٣٧/٣٥، [٥٥٥]،
٥٦٥، ٥٦٤
(اختلال) الضروري يلزم عنه (اختلال) الحاجي والتحسيني
إذا (اختل) عقل القاضي لجنون أو عته وجب تنحيته لأن القضاء ولاية على الغير والمجنون يولى
عليه غيره لعجزه عن إدارة أموره
إذا (اختل) اللفظ أهمل
قد يلزم من (اختلال) التحسيني بإطلاق (اختلال) الحاجي بوجه ما ١/١٥٥- ٥٥٧/٥، ٥٦٠
قد يلزم من (اختلال) الحاجي بإطلاق (اختلال) الضروري بوجه ما ٣٠. [٥٤٧]، ٥٥٥، ٥٦٤، ٥٦٥
كل (خلل) حصل في صلاة الإمام يسري إلى صلاة المأموم
كل زواج تم ركنه بالإيجاب والقبول (واختل) بعض شرائطه فهو فاسد
كل صلاة أمر بفعلها في الوقت على نوع من (الخلل) لا يجب قضاؤها١٩/(٥١٩)
كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع (خلل) لعذر لم يجب قضاؤها
لا حجة مع التناقض لكن لا (يختل) بها حكم الحاكم
لا حجة مع التناقض لكن لا (يختل) معه حكم الحاكم
اللحن إن لم (يخل) بالمعنى لم تبطل الصلاة بعمده
ما تعتبر فيه الموالاة (فالتخلل) القاطع لها مضر ٢٠٠/١٠ - ١٠٠/١٠) (١٤٧) - ٤٠٥ ع. ٤٠٥

ما وجب دفعــه علــــى صفــة (فأخل) بها عند الدفع لم يجزئ بل لا بد من استرداده ودفعه على
وجهه
لمعاوضة (يخل) بها الغرر١٥٠/(٤٧١)
ىن سبقه الحدث في (خلال) الصلاة بأي وجه سبقه فإنه يتوضأ ويبني على صلاته ١٩ /٥٧٥
مل الأولى تعجيل العبادة وإن وقع فيها (خلل) أو نقص أو تأخيرها لتقع خالية من هذا
(الخلل)
مل الأولى تعجيل العبادة وإن وقع فيها نقص أو (خلل) أو تأخيرها لتقع خالية من هذا (ا لخلل) ١٧٤/١٧
بجعل المستفاد في (خلال) الحول في جواز التعجيل كالموجود في أوله
<u> </u>
خلو
ذا شغر الزمان عن الإمام (وخلا) عن سلطان ذي نجدة واستقلال وكفاية ودراية فالأمور موكولة إلى
(YA9)/Y7
الأرض لا (تخلق) من قائم لله بحجة
الأسباب الشرعية إذا (خلت) عن موجباتها كانت لغوا
الأسباب الشرعية لا تكون (خالية) عن الحكم ولكن لا يشترط اتصال الحكم بالسبب ٢٧٨/٢١
الأصل إباحة كل ما ينتفع به (خاليا) عن مفسدة
أية حادثة شرعية لا (تخلو) الأصول من دلالة عليها
(التخلية) في البيع الجائز تكون قبضا(التخلية)
(التخلية) قبض في البيوع إلا في مسألة
الجناية لا (تخلو) من عقوبة
حيث وجدت شروط (الخلوة) وجبت العدة
(الخلوة) بمجردها توجب العدة(الخلوة) بمجردها توجب العدة
· الخلوة) تقوم مقام الوطء
(الخلوة) توجب العدة وكمال المهر
(الخلمة) الصحيحة بمن لة اللخول
(الخلوة) الصحيحة في النكاح الصحيح كالدخول
(الخلوة) الصحيحة كالوطء
 (الخلوة) الصحيحة وطء حكما
(الخلوة) في دعوى الإصابة بالزوجة تجري مجرى اللوث في القسامة ٤٠٢/٢٣
(الخلوة) في النكاح الفاسد لا توجب العدة
(الخلوة) كالدخول إذا لم يوجد ما يمنع من الوطء

(الخلوة) كالدخول في حق تكميل المهر ووجوب كمال العدة
(الخلوة) كالشاهد
(الخلوة) كالوطء في بعض الأحكام
الدوران إنما يفيد العلية عند (خلوه) عن المزاحم المعارض
الصور (الخالية) من المعنى هل تعتبر أو لا أعم ٧-٤٤٦، ٤٤٦ - ١٠ [١٠٧]
الصورة (الخالية) هل تعتبر في الحكم أو تلغى وتعد كالعدم١٠٠١١
العبادة (الخالية) عن نية التقرب لا تصح
عدم (خلو) واقعة من الوقائع عن حكم الله سبحانه وتعالى
العقود الشرعية لا تنعقد (خالية) عن فائدة ١٦٥/٩، ١٦٦–١٦٦، ٣٦٨، ٣٦٦
كل تكليف لا (يخلو) عن التعبد
كل (خلوة) يتمكن بها من الوطء حسا وهو ممنوع شرعا توجب العدة دون كمال المهر ٤٠١/٢٣
كل سبب (خلا) عن الحكم فهو لغو
كل فرقة حصلت بغير طلاق قبل الدخول وقبل (الخلوة) تسقط جميع المهر٢٣٠/(٤٢٧)
كل موضع صحت فيه (الخلوة) وتأكد المهر وجبت العدة
كل وصية (خلت) عن معنى القربة فهي باطلة
لا (تخلو) واقعة عن حكم الله تعالى متلقى من قاعدة الشرع٣/(١٨٧)
لا يَجُوزُ (خلو) الأرض عن مجتهد
ما لا يدرك بالقياس يشترط (خلوه) عنه
المرء يولد (خالياً) من كل دين أو التزام أو مسئولية وكل شغل لذمته بشيء من الحقوق إنما يطرأ
بأسباب عارضة بعد الولادة والأصل في الأمور العارضة العدم
المطلق محمول على الكمال (الخالي) عن العوارض المانعة من الجواز١٠/(٥٦٤)- ٢٥/(٢٤٣)
المقاصد الخمسة لم (تخل) من رعايتها ملة من الملل
المؤثر من الشروط في بطلان العقود إنما هو المقارن لصيغها فإذا تقدم الاتفاق عليه أو تأخر ووقع
العقد (خالياً) عنه فإنه لا أثر له غالبا
النكاح الفاسد إنما يجب فيه مهر المثل والعدة بالوطء لا بمجرد العقد (والخلوة)٢٣/(٤٢١)
هل الأولى تعجيل العبادة وإن وقع فيها خلل أو نقص أو تأخيرها لتقع (خالية) من هذا الخلل. ١٥٣/١١،
PO1, 771- VI\TVI, [VAI]
هل الأولى تعجيل العبادة وإن وقع فيها نقص أو خلل أو تأخيرها لتقع (<u>خالية</u>) من هذا الخلل١٧١/١٧٤
على العتبر الصور (الخالية) من المعنى
س تعبر الطور رابعيني سالمعنى الله المعنى

خمر

ما كان حظره من جهة حق الله لم تبحه إباحة الأدمي نحو (الخمر) والميتة.....

خمس

[074]/{	الأحكام (الخمسة) إنما تتعلق بالأفعال والتروك بالمقاصد
بل أربع حقاق أو (خمس) بنات	إذا اجتمعت (الخمسونات) والأربعونات بأن يملك مئتين في زكاة الإ
0/٢	لبون يراعى الأغبط للمساكين
مة النفس ثم النسب ثم العقل ثم	إذا تعارضت بعــض (ا لخمس) الضروريــة قدمت الدينية ثم مصلح
(140)/8	
(040)/4	الأصول (الخمسة) هي أقوى المراتب في المصالح
١٧٦ ، ١٧٦ ، [١٥٣]/ ٤	ترتب المصالح بحسب الأحكام (الخمسة) عند التعارض
177/8	ترتيب المصالح بحسب الأحكام (الخمسة)
(١٦٧)/٤	تقدم الأمور (الخمسة) الضرورية على غيرها من حاجي أو تحسيني
(YYV)/£	تقدم التكميلية من (الخمسة) الضرورية على أصل الحاجية
۳۱۳ ،۳۱۰/۷	حفظ المال من الكليات (الخمس) المجمع عليها
۲۰۰/۲۸	الضرورات (الخمس) تأصلت في القرآن وتفصلت في السنة
(OA9)/T	كل ما يتضمن حفظ الأصول (الخمسة) فهو مصلحة
٥٣٥/٣	المقاصد (الخمسة) لم تخل من رعايتها ملة من الملل
	خمن
(٦٣٧)/٨	الأحكام لا تبنى على مجرد الظن (والتخمين)
(٦٣٧)/٨	(التخمين) البحت لا ينبغي أن تسند إليه الأحكام الشرعية
(٦٣٧)/A	التخمين لا يفيد
٦٣٨/٨	الحكم بالحزر (والتخمين) لا يجوز
•	كل لهو اعتمد الحساب والفكر لا يحرم وكل ما كان معتمده (التخمير
13 " 2	لا يتقحم شرع الله بالظن (والتخمين)
[٦٣٧]/٨	يمنع في حكم الدين اعتماد الحزر (والتخمين)
[],	<u> </u>
	خنث
۸٩/١١	الأصل في أحكام (الخنثي) الاحتياط
(٨٣)/١١	الأصل في أحكام (الخنثي) العمل باليقين
۸٩/١١	

٩٠ ، ٨٩/١١	الأصل في (الخنثي) المشكل الأخذ بالأحوط
في أمور الدين ١١٠ / (٨٣)، ٨٨، ٨٩	الأصل في (الخنثي) المشكل أن يؤخذ فيه بالأحوط والأوثق
	أمر (الخنثي) مبناه على الاحتياط
Λ٤/١١	تكفين (الخنثي) كالمرأة
	(الخنثي) الذي لم يبن يؤخذ في حقه بالاحتياط
	(الخنثي) المشكل حكمه في الشهادة حكم المرأة
	(الخنثي) المشكل في الميراث أنثى إلا أن يتبين حاله
Λ٤/١١	
	الغالب أن أحكام (الخنثي) حكم المرأة
11V/V	يوقف أمر (ا لخنثٰي) حتى يتبين أمرها
	خنزر
(117)/19	الدباغ تطهير للجلود كلها إلا جلد الإنسان (والخنزير)
ولد من أحدهما١٩/(١١٧)	بطهر بالدباغ جميع جلود الميتة إلا الكلب (<u>والخنزير)</u> والمت
•	
	خوف
رارث فيي حكم إقرار الصحيح فيصح	إقرار المريض مرض الموت (<u>المخوف</u>) بحق عليــــه لغير و
(Y & V)/Y 0	منه
ذ بهان بها	إن (خاف) بترك الرخصة الضرر على نفسه وجب عليه الأخ
	(<u>التخويف</u>) بقتل أجنبي لا يعد إكراها شرعا
(٢٥٦)/١٩	التيمم مع وجود الماء لا يجوز للعبادة التي (يخاف) فوتها
	الجهاد مبناه على ارتكاب (المخاوف)٢٦/[٣
££9/Y7	الجهاد مبناه على (المخاوف)
££V ((££T)/Y7	الجهاد مبني على (ا لمخاوف)
	حكم الإحصار إنما يثبت عند (خوف) الفوت
[040]/17-277/1	(الخوف) عذر(الخوف) عذر
	(الخوف) على النفس عذر في ترك الواجب
(090)/17	(الخوف) على النفس والمال عذر في ترك الواجب
	 (الخوف) على النفس يسقط حق الله تعالى
	(الخوف) على النفوس والأعضاء والمنافع يوجب التخفيف

(الخوف) عند فوات الحج يغتفر فيه ما لا يغتفر عند الأمن من الفوات ٢٩٢/٢٠
(الخوف) يزيل الفرائض١١/(٥٩٥)
الرخصة في الإقدام على ما لا يحل بسبب الإكراه لا تكون إلا عند تحقق (خوف) الهلاك ٣٤٧/٧،
٨٤٣، [٤٥٣]، ٥٥٣- ١١/٣٢٥
الرخصة كلها تستباح بلحوق المشقة ولا تقف على (خوف) التلف
القصاص يعتمد المماثلة فمتى (خيف) فيه الزيادة سقط
كل عبادة لا (يخاف) فوتها لا يتيمم لها
كل ما (يخاف) الهلاك منه يباح دفعه
كُلُّ مَرْضَ (مَخُوفُ) فالعطايا فيه من الثلث
كلّ من (خاف) التلف من استعمال الماء جاز له تركه وتيمم
لا يجوز تعطيل المصالح الغالبة (خوفا) من وقوع المفاسد النادرة
ليس للعبد أن يحمل نفسه على ما (يخاف) منه نزول الضرر بها
ما ثبت بيقين فلا يبطل (بخوف) سهو لم يتيقن
المدار في تحقق الإكراه على حدوث (الخوف) في نفس المكره١٢ ((٥٦٣)
من (خاف) بترك الرخصة الضرر على نفسه وجب عليه الأخذ بها
هبة المريض مرض الموت (المخوف) وصية
يغتفر عند (الخوف) من فوات الحج ما لا يغتفر عند الأمن من فواته٠٠٠ من فوات الحج ما لا يغتفر عند الأمن من فواته
خول
تحرم نساء القرابة إلا ما دخلت تحت ولد العمومة أو ولد (الخئولة)
تحرم نساء القرابة إلا من دخلت تحت ولد العمومة أو ولد (<u>الخؤولة</u>)٢٣ [٣٦٣]
جميع أقارب الرجل من النسب حرام عليه إلا بنات أعمامه (وأخواله) وعماته (وخالاته) ٢٣٠/(٣٦٣)
دفع الظلم بالطرق الجائزة حق (خوله) الشرع المظلوم
يحرم كل قريب إلا ما دخل في ولد العمومة أو (الخئولة)
خون
الأصل أن الإذن المطلق إذا تعرى عن التهمة (والخيانة) لا يختص بالعرف٢٧٤، ٢٧٤، ٢٧٧
الأصل عدم (الخيانة)٧/(٤٩)، ٥٦
أمين الشرع لا يضمن إلا إذا تحققت (خيانته) أو تفريطه
حمل الوصي على الأمانة ما أمكن أولى من حمله على (الخيانة)
دعوى (الخيَّانة) على الأمين لا تسمع بلا حجة

/643\/43
مبنى المرابحة على الأمانة والاحتراز عن شبهة (<u>الخيانة)</u>
مبنى المرابحة على عدم (الخيانة)
من ظهرت (خيانته) سقطت ولايته
هل الأصل في الناس الأمانة أو (ا لخيانة)٧/(٤٩)
خير
إبدال الواجب (بخير) منه جائز بل يستحب فيما وجب بإيجاب الشرع وبإيجاب العبد ١٧/(٦٩)
الأداء (خيرٍ) من القضاءا
إذا اختلف على المقلد فتوى علماء عصره فهو (مخير) يأخذ بما شاء منها٣٣/(١١٣)
إذا اختلف على المقلد فتيا مفتيين (تخير) في الأخذ
إذا استقصى المجتهد الأمارات وكانت متكافئة ففرضه (التخيير)٣٣/[٤٥٧]
إذا أقيمت الحاجة العامة في حق الناس كافة مقام الضرورة في حق الواحد في استباحة ما هو محرم
عند فرض (الاختيار) فمن المحال أن يسوغ الازدياد من الحرام انتفاعا وترفها وتنعيما . ٢١٩/١٥
إذا أوجب الشارع واحداً من أشياء على (التخيير) بينها فأيها فعل المكلف فقد فعل الواجب . ٢٧/(٤٠٥)
إذا تساوت المصالح مع تعذر الجمع (تخيرنا) في التقديم والتأخير ٤ /(٢٥٧)
إذا تعادلت الأمارتان فالمجتهد (يتخير) بينهما
إذا تعارضت الأمارتان (فالتخيير) أو التساقط أو الوقف
إذا تعارضت الأمارتان وتعذر الترجيح يثبت (التخيير) بينهما٣٣/(٤٥٧)
إذا حرم الشارع شيئا عوض عنه ما هو (خير) وأنفع
إذا ظهر من المكره قرينة (اختيار) فإن تصرفه يصح
الإذن بالشيء إذن بما يساويه وبما هو (خير) منه
الإذن بشيءً إذن بما يساويه أو بما هو (خير) منه ٩/(٣٦٣)
الإرث جبري يدخل في ملك الإنسان بغير (اختياره)
إسقاط الحق بالرضا (والاختيار) جائز في جميع الأمور
الإسقاط يتم بالمسقط وحده ولا (يتخير) فيه المسقط عنه
اشتراط (الخيار) على خلاف الأصل فاختص بالمحدود
الأصل أن العيب إذا حدث بالعين المستأجرة فأثر في المنافع يثبت (الخيار) للمستأجر وإن لم يؤثر
في المنافع فلا
الأصل أن الفعل (الاختياري) يضاف إلى فاعله ولا يجوز إضافته إلى غيره ٥٦٧/١٤
الأصل أن كل ما يبطل (خيار) الشرط والعيب يبطل (خيار) الرؤية
الأصل أن كل ما ينفسخ العقد فيه برد يثبت فيه (خيار) الرؤية وما لا فلا

لأصل أن كل ما ينفسخ العقد فيه برده يثبت فيه (خيار) الرؤية وما لا فلا
لأصل أن المبيع إن كان أشياء وكان من العدديات المتفاوتة لا يسقط (الخيار) إلا برؤية الكل ١٣٨/٢١
لأصل أن من (خير) بين أمرين ففعل ما يستدل بــه علــى (اختياره) أحدهمــا يجعل ذلك
(اختيارا) منه
لأصل أن من (خير) بين أمرين ففعل ما يستدل به على (اختياره) أحدهما يجعل ذلك (اختيارا) منه
دلالة ويقوم ذلك مقام النص
الأصل ثبوت (خيار) الرؤية في بيع الأعيان الغائبة
الأصل ثبوت (خيار) الرؤية في بيع الأعيان غير المرئية
الأصل ثبوت (<u>الخيار</u>) في كل بيع تحقق فيه الغبن الفاحش٢١[٢٠٣]
الأصل صدور فعل المكلف عن (اختياره)
اصل الفعل حدوثه عن (اختيار) فاعله
الأصل في الحقوق السقوط بالإسقاط إلا حق الرجوع في الهبة وحق الوقف (وخيار) الرؤية . ٩ / ٤٨١
الإضرار بالناس حرام (ا لاختيار)٧/(٢٦٧)
الإصمار (خير) من الاشتراكالإضمار (خير) من الاشتراك
إعمال الدليلين (خير) من إهمال أحدهما
إعمال كلام المكلف حيث كان له محمل صحيح (<u>خير</u>) من إهماله٩ (٢٦)
إكمان عارم المناعث عيف عال ما المناس عديم المريم ا
الإكراه بحق لا يعدم (الاختيار) شرعا
الإكراه يفض لا يتعدم (<u>الاختيار)</u> سرف
الإمام (مخير) في التعزير بكل ما يصلح له
الإنهام المصير) في التعرير بحل من يصلح في العبرة بأرجحهما فإن استويا فقد (يخير) بينهما٧٠٠ ٥٥٧/٢
, which is a series in the ser
<u> </u>
0 0. g . <u>9.</u>
إنما يكون للولي الرد والإمضاء بحسب ما يرى فيه المصلحة لا بحسب شهوته (واختياره)١٢٨/٢٣ البدل الذي من حانب من له (الخيار) بيقي على ملكه ما يقي (خياره)٢٢٨/٢١
بيع (ا لخيار) دائر بين الانحلال والانعقاد
بيع (ا لخيار) منحل
بيع (الخيار) منحل أو منبرم٢٢٧)/٢١

(۲۲۷)/۲۱	بيع (ا لخيار) منحل أو منعقد
(۲۲۷)/۲۱	بيع (ا لخيار) منعقد حتى ينقضه مشترط (ا لخيار)
٤٧٧/١	بيع (ا لخيار) هل هو منحل أو منبرم
Y77 ، Y77/17	البيوع التي فيها الربا لا يجوز فيها شرط (<u>الخيار</u>)
(184)/٣٢	التأسيس (خير) من التأكيد
Y- VI\•V3 3V- AI\TY	تجوز المخالفة إلى (خيرٍ) بيقين٩/[٣٦٣]، ٣٩٧- ١٦/١٥- ١٦/١١
087 (011)/44	التخصيص (خيرٍ) من الاشتراك
(07V)/TT	التخصيص (خيرٍ) من الإضمار
(011) (011/47	التخصيص (خيرٍ) من المجاز
(014)/٣٣	التخصيص (<u>خير</u>) من النقلالتخصيص (خي <u>ر</u>)
(110)/1	(التخيير) بين الآحاد لا يقتضي (التخيير) بين أجزاء الجزئيات
٥٨٩/١٠	and the second s
۳٦٢/٢٧	(التخييرِ) ينافي الوجوب
٥٣٦/٢٨	الترك من الأفعال الداخلة تحت (<u>الاختيار</u>)
، ولم يطرأ عليه مباشـرة من	التسبب إنما يكون موجبا للضمان إذا كان المسبب متعديا في التسبب
3/\(rAY)	(مختار)
90/V	تصدقه (خير) ناجز فلا يؤخر لمفسدة متوهمة
١٢٨/٢٣	التصرف الذي لا (خير) فيه ولا شر ممنوع منه الولي إذ لا مصلحة فيه
(٣٩v)/ ٢ v	التعيين يمنع (التخيير)ا
(AA)/\o	التغيير يلحق بالعقد في زمن (ا لخيار)
009/70	توبة الجاني لا تسقط العقوبة إلا إذا عدل (مختارا) عن إتمام الجريمة
مشتري۲۱۲/۲۱	جل ما لا يثبت بفواته في يد البائع (<mark>خيار</mark>) لا يمنع الرد إذا حدث عند ال
ن متساویها ۲۲/۵۲۶	حقوق الله وحقوق عباده إذا اجتمعت قدم أصلحها فأصلحها (وخيرٍ) بير
نتيار)ر	حكم كل مولود حكم أبويه ما دام طفلا صغيرا حتى يصير إلى حد (الاخ
١٢١، ١١٨/١٢	الحمل يندرج في كل عقد معاوضة صدر (بالاختيار)
(074)/٢٠	الحنث إذا كان (خيراً) من المقام على اليمين فهو مأمور به
٥٠٨ ، ٤٦٠/٢٥	الخطأ في العفو (خير) من الخطأ في العقوبة
(٣٦٣)/٩	الخلاف إلى (<u>خير</u>) يجوز
(۲۳۹)/۲۱	(الخيار) إن كان في تأخيره ضرر على من يقابله فهو على الفور
(۲۹۳)/١٦	(الخيار) إنما يستحق بالنقصان دون الزيادة
(۲۳۹)/۲۱	(الخيار) الثابت بالشرع لدفع الضرر عن المال يكون فوريا

Y•Y/Y1	(خيار) الرؤية إنما يثبت في بيع الأعيان غير المرئية
٥٦٠/٢٤	 (خيار) الرؤية في الصلح بمنزلته في البيع
197/71	 (خيار) الرؤية لا يمنع انعقاد العقد في حق الحكم
197/71	 (خيار) الرؤية يمنع تمام الصفقة
٣٥١/١٥	 (خيار) الشرط لا يثبت بمقتضى العقد وإنما يثبت بالشرط
٤٤٦/١٦	 (خيار) الشرط موضوع للفسخ لا للإجازة
	(خيار) الشرط يبطل كل ما كان التقابض في المجلس شرطا
٥٨١/١٦	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٥٨٧/١٦	 (خيار) الشرط يدخل كُل عَقد لازم يحتمل الفسخ
71V/Y1 -(0A1)/17	(خيار) الشرط يصح فيما يحتمل الفسخ من العقود اللازمة
YYA/Y1	(خيار) الشرط يمنع ابتداء الحكم
({17)/٢١	(خيار) الشفعة موروث
٥٣٢/١٦	
7.7/71	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
7.7/71	(الخيار) يثبت في البيع الواقع على أعيان غير مرثية
[48] ١٨٥ ١٨٠ ١٨٠ [38]	(الخير) الناجز لا يترك لمفسدة متوهمة
٤٠٠/٩	 الرضا بالشيء رضا بما هو (خيرٍ) منه حكما
٤٠٠/٩	الرضا بالشيء رضا بما هو (خير) منه من باب الأولى
(٣٩٥)/٩ -٥٤٧/V	الرضا بالشيء يعد رضا بما هو (خير) منه
٤٠١/٩	الرضا بالشيء يقوم مقام رضا بما هو (خير) منه
٤٠٠/٩	الرضا بشيء يعد رضا بما هو (خير) منه
187/17	زمن (الخيار) كحالة العقد
177/17	الزيادة في زمن (الخيار) بمنزلة الزيادة في حالة العقد
179/17	الشرط في مجلس (الخيار) يلتحق بالعقد
يار) لا قبله ۱/٥٨٥ – ١٥/(٢٧٨)	الشرط المؤثر هو الواقع في صلب العقد أو في مجلس (الخ
YYA/Y1	العقد في أيام (الخيار) منحل
نســوخ فتــرد على المعــدوم حكمـــا	العقود لا ترد إلا على موجود بالفعل أو بالقوة وأما الن
040/11	(واختيارا)
فترد على المعدوم حكما (واختيارا) على	العقود لا ترد إلا على موجود بالفعل أو بالقوة وأما الفسوخ
v٤/ y	الصحيح

عند تعارض دليلين في نفس الأمر يكون (التخيير) في الواجبات والتساقط في غيرها ٤٥٨/٣٣
الفعل مع الإكراه بحق (كالاختيار)الفعل مع الإكراه بحق (كالاختيار)
فوات الوصف المرغوب يوجب (<u>التخيير</u>)
فوات الوصف المشروط بمنزلة العيب في إثبات (ا لخيار)١٦/[٢٨٥]، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٩٣
القادر بقدرة غير (مختار) لا يكون قادرا على الإطلاق
قصد الشارع من المكلف إخراجه من داعية هواه حتى يكون عبدا لله (اختيارا) مثلما هو عبدالله
اضطرارا
كل بيع وقع بشرط (خيار) للبائع أو للمشتري أو لهما جميعا أو لغيرهما فهو باطل٠٠٠٠٠٠٠٠٠
كل تدليس يختلف الثمن لأجله يثبت (ا لخيار)
كل تدليس يختلف لأجله الثمن يثبت (الخيار)
كل حكم يتعلق بالرضا (والاختيار) لا يثبت مع الهزل
كل حكم يتوقف على الرضا (والاختيار) لا يثبت مع الهزل١٢/(٥٨٥)
كل (خيار) ثبت بالشرع لدفع الضرر عن المال فهو على الفور٣٦٢/٣ - ٢٦٠[٣٩]
كل (خيار) ثبت في البيع يثبت في الإجارةكل (خيار) ثبت في البيع يثبت في الإجارة
كل (خيار) لدفع ضرر متحقق فهو على الفور
كل (خيار) يثبتُ بالشرع لدفع الضرر عن المال كان على الفور
كل (<u>خيار</u>) يرجع إلى الحظ والمصلحة يجوز التوكيل فيه
كل عقد لا يستحق فيه القبض في المجلس لا يبطله (خيار) الثلاث ١٦/[٢٧١]، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٧٧
كل عقد لازم يحتمل الفسخ يدخله (خيار) الشرط
كل عقد يشترط فيه قبض العوضين أو أحدهما لا يجوز شرط (الخيار) فيه ٢٦٨/١٦، ٢٦٩، ٢٧٠،
777
كل عقد يشترط فيه القبض لا يجوز شرط (الخيار) فيه
كل عقد يفسخ بالإقالة ولا يعتبر فيه القبض في المجلس يجوز أن يدخله (الخيار)١٦/(٢٧١)
كل عمل في الإجارة يختلف باختلاف المحل فللأجير فيه (خيار) الرؤية
كل قرينة إذًا ادعاها (المختار) يدين بها في الباطن إذا ادعاها المكره تقبل منه ظاهرا ١٢/[٥٦٩]
كل ما أوجب نقصان القيمة والثمن في عادة التجار فهو عيب يوجب (الخيار)
كل ما كان من حقوق الله فلا (خيرة) فيه للمكلفكل ما كان من حقوق الله فلا (خيرة) فيه للمكلف
كل (مخير) بين شيئين إذا (اختار) أحدهما تعين عليه ولا يعود على الآخر١٠١/(٥٨١)، ٥٨٣
كل مصلحتين متساويتين يتعذر الجمع بينهما (يتخير) بينهما
كل مفسدتين متساويتين لا يمكن درؤهما فإنه (يتخير) بينهما
كل من أكره على قول ولم ينوه (مختارا) له فإنه لا يلزمه ٥٢٦/١٢، ٥٤٠، ٥٧٠

ئل موضع ثبت للزوج (الخيار) ففسخ قبل الدخول فلا مهر عليه
تل موضع يتقيد بالمسمى فللمستعير أن يخالف إلى ما هو (خير) منه أو إلى مثله ٣٦٤/٩ ٣٦٤، ٣٦٧،
ر المين إلا من (مختار)
لا (خيار) شرعًا إلا في بيع مشروع
\(\) (يتخير) الولاة في التصرف حسب (تخيرهم) في حقوق أنفسهم٢٦٧/٢٦
لا يترك ذلك (الخير) الناجز لهذه المفسدة المتوهمة
\ يتوقف الملك في العقود (الاختيارية) على أداء الثمن
لا يجوز أن يؤخذ عوض عن معروف وفعل (خير)
لا (يختار) النبي لنفسه إلا الأشرف والأفضل٢٨(١٩٥)
لا يصح (التخيير) بين فعلين أحدهما مطلوب والآخر غير مطلوب
لا يفترق العمد من النسيان في باب إسقاط المأمورات ولا العذر من (الاختيار) بخلاف تفويت
المنهيات فيهما١١/(٤١٧)
لمبتاع (خيار) النظر في بيع الأعيان الغائية
و اختلف على المستفتي جواب مجتهدين فإنه (يتخير) ويعمل بقول من شاء منهما٣٣/(١١٣)
ما ثبت فيه (خيار) المجلس يثبت فيه (خيار) الشرط إلا ما شرط فيه القبض
ما جاز فيه (التخيير) لا يجوز تبعيضه١٠٥١/(١٨٥)
ما جاز فيه (التخيير) لا يجوز فيه التبعيض إلا أن يكون الحق لمعين ورضي١٠[١٨٥]، ٥٨٩
ما (خير) الشارع المكلف بين فعله وتركه بلا بدل من غير مدح ولا ذم فهو مباح ٣٥٢/٢٧، [٤٧٩]،
017.898
ما كان من حقوق الله فلا (خيرة) فيه للمكلف
ما لا يقبل التبعيض (فاختيار) بعضه (كاختيار) كله وإسقاط بعضه كإسقاط كله١٨٦/١٠
ما لا يقبل التبعيض يك ون (اختيار) بعضه (كاختيار) كله وإسقاط بعضه كإسقاط كله ١٠ - ٩٣/١٣ ٣٤٦/١٣
ما لزم من عقود المنافع لم يصح اشتراط (الخيار) فيه
ما يشترط فيه القبض لا يحتمل فيه التأجيل (وخيار) الشرط
ما يشترط فيه القبض لا يدخله (خيار) الشرط
المأمور به يصح مع (التخيير)
المتعدي (خير) من القاصر
متى علم بالمبيع عيبا لم يكن عالما به فله (ا لخيار) بين الإمساك والرد٢١٩/٢١
المجاز (خير) من الاشتراك
المجاز والإضمار (خير) من النقل
المخالفة إلى (خير) أو إلى المثل لا توجب الضمان

(٣٦٣)/٩	المخالفة إلى (خيرٍ) غير ضائرة
ضمان	المخالفة في الإجارة إلى ما هو (خيرٍ) لا توجب الف
ا من الأصلالامن الأصل	(المخير) بين أمرين إذا (اختار) أحدهما تعين واجبا
ك (باختياره) وكأنــــــه ما كان الواجب إلا ما	(المخير) بين شيئين إذا (اختار) أحدهما تعين ذلك
٠٧٥ ،(٥٧١)/١٠	(اختاره)
ئ عليه ولا يعود إلى المحل الأول ١٣٠٠٠/(١٦٠)	(المخير) بين الشيئين إذا (اختار) أحدهما يتعين ذلل
<i>ى (اختيار)</i> أحدهما أو منع من (ا <u>ختيار</u>) أحدهما	(المخيرِ) بين الشيئين إذا فعـــل مــــا يـــــدل عل
(17.)/17	تعين الآخر
·ختيار) قام مقام قوله١٦٠/(١٦٠)، ١٦٤	(المخير) بين الشيئين إذا فعل ما يستدل به على (الا
(1۸0)/1	(المخير) بين شيئين لا يملك إلا (اختيار) أحدهما .
ره	مذهب الشخص (ومختاره) لا يكون حجة على غير
نأخيرهاا۱۷۳/(۱۷۳)	المسارعة إلى فعل (ا لخيرات) وتقديمها أفضل من ت
فع الشر أو جلب المصالح ودرء المفاسد . ٣٠٤/٥	المقاصد العامة للقرآن ترجع إلى جلب (ا لخي ر) ود
، عن داعية هواه حتى يكون عبدا لله (اختيارا) كما	المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلف
٤٠٦/٣	هو عبد لله اضطرارا
رِ) أهونهماالله المونهما	من ابتلى ببليتين يأخذ بأيتهما شاء فإن اختلفا (يختا ر
حصل به الامتثال٧٧ (٤٠٥)	من أتى بأحد الأمور (<mark>المخير</mark>) فيها من الشارع فقد .
(191)/Y1	من اشتری شیثا ولم یره کان له (<mark>الخیار</mark>) حین یراه
آخر ۱۲۷/۱۳	من ثبت له أحد أمرين فإن (اختار) أحدهما سقط ا <i>ا</i>
لآخر وإن أسقط أحدهما أثبت الآخر١٣./(١٥٩)	من ثبت له أحد أمرين فإن (اختار) أحدهما سقط ال
الآخر وإن أسقط أحدهما ثبت الآخر ١٠/(٥٨١)	من ثبت له أحد الأمرين فإن (اختار) أحدهما سقط
لآخرلآخرلا ١٦٢/١٣	من ثبت له أحد الحقين إن (اختار) أحدهما سقط اا
ما سقط الآخـــــر وإن أسقـــــط أحدهما ثبت	من ثبت له (ا لتخيير) بين حقين إن (ا ختار) أحده.
[109]/17-071, 140/1	الأخر
دهمــــــــا سقط الآخر وإن أسقط أحدهما ثبت	من ثبت له (التخيير) بين حقيـــــــن (<u>فاختار</u>) أح
۳۵۷ ،۳۵٦/۱۳	الآخر
سقط الآخر وإن سقط أحدهما ثبت الآخر١٢٦	من ثبت له (<mark>التخيير</mark>) بين حقين فإن (<u>اختار)</u> أحدهما _س
يعود إلى الثاني١٦٨ (١٦٠)، ١٦٨	من (خير) بين أمرين (فاختار) أحدهما فليس له أن
٥٨٣ ،(٥٨١)/١٠	من (خيرً) بين أمرين ففات أحدهما تعين الآخر
ه لزوم الآخره لزوم الآخر	من (خیر) بین شیئین ثم عجز عن أحدهما تعین علی
ov7/1	من (خير) بين شيئين (فاختار) أحدهما تعين الآخر.

من (خيرٍ) بين شيئين (فاختارِ) أحدهما هل يعد كالمتنقل ١٠ [٥٧١]
من (خير) بين شيئين (فاختار) أحدهما هلّ يعد كالمنتقلّ أو لا ١٩٠/١٠ - ٥٧٤/١٠ - ١٦٠/١٣
من (خيرٍ) بين شيئين (فاختار) أحدهما هل يعد كالمنتقــــل أو لا كأنه ما (اختار) قط غير ذلك
الشيء الشيء
من (خيرً) بين شيئين (فاختار) أحدهما هل يعد كالمنتقل أو لا وكـــــــأنه ما (اختار) قط ذلك
الشيء
من (خيرً) بين شيئين (فاختار) أحدهما هل يعد متنقلا من كل واحد منهما إلى الآخر أو يعد كأنه لم
يستحق غير ما (اختار)
من (خير) بين شيئين (فاختار) أحدهما يعد كالمتنقل
من (خيرٍ) بين شيئين فتعذر أحدهما تعين الآخر٧٠٠١ - ٥٧٢/١٠ ، ٥٧٢، [٥٨١]- ١٦٠/١٣
من (خير) بين شيئين فهل يعد متنقلا أو آخذا ما وجب له١٠ (٥٧١)
من (خير) بين شيئين لا يجوز له تبعيضهما۱۰۵)
من (خير) بين شيئين (واختار) أحدهما هل يعد كأنه لم يأخذ إلا ما وجب له فيكون هذا كالبدل أو
يعد كالمتنقل من شيء إلى شيء
من (خيرٍ) بين شيئين وأمَّكنه الإتيانُ بنصفيهما معا فهل يجزئه أم لا١٠.١٠.١١
من (خيرً) بين شيئين وأمكنه الإتيان بنصفيهما معا فهل يجزئه أو لا ١٩١/١ - ١٨٦/١٠ ، ١٨٨
من رضي بشيء رضي بما هو (خير) منه من طريق الأولى
من كان له (خيار) في أمر لم يجز أن يفتات عليه قبل أن (يختار) لأن في ذلك إبطال (خياره). ٣٤٥/٢
من لا يعتبر رضاه لا (خيار) له
من هو (مخير) بين شيئين أو أشياء (فاختار) أحدهما بطل (خياره) في غيره١٦٠/(١٦٠)، ١٦٧
المنهي عنه لا يصح مع (التخيير)
النصان إن تنافيا من وجه دون وجه فيتوقف عن العمل بهما أو (يتخيرٍ) بينهما٢٥١/٣٣
النفع المتعدي (خيرٍ) من القاصر
النقص بالبدل يثبت (الخيار) في العقود
النقص يقتضي (ا لخيار)
النهي عن الشّيء بعد وجوبه يرفع طلبه فيثبت (التخيير)
نية المؤمن (خيرٍ) من عمله [٧١]، ٧٥، ٨٤، ٨٦، ٨٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٠
نية المؤمن (خيرٍ) من عمله في بعض الأحيان
نية المؤمن في (الخيرات) (خير) من عمله
هل من (خير) بين شيئين يعد كأنه مالك لما حازه قبل (اختياره)
الواجب (المخير) يسقط بفعل أي واحد من الخصال

الواقع في زمن (الخيار) كالواقع في العقدالواقع في زمن (الخيار) ٧٢، ٧٧، (٨٨]
الراقع في مدة (الخيار) كالواقع في العقد
الوكيل إذا خالف إلى (خيرٍ) أو كان خلافه كلا خلاف نفذ عقده ٣٦٤/٩، ٣٦٧- ٢١٦/١١
يثبت (خيار) الرد بالغبن الفاحش مع التغرير
يثبت (الخيار) في البيع والإجارة
(يختار) الأمثل فالأمثل في كل منصب بحسبه١٨١ /١٦٥ ، ١٧٠ ، [١٧٥] ، ١٨١ ، ١٨١
(يختار) أهون الشرين
يرجح (خير) (الخيرين) بتفويت أدناهما ٢٧/٤ - ١٥٣/١١ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢
يرجح (خير) (الخيرين) بتفويت أدناهما ويدفع شر الشرين بالتزام أدناهما . ٥٨/٢ – ٤٧١، ٤٦٧/٣
3/4/1, .11, [07/], 33/, 25/, .4/, .4/, 18/,, 1/7, 177, 377,
V77, V77, V07, V57, 0V7, PV7, 7A7, 770, V70- 0\737, 573- V\A.o-
11/11
يرجح (خير) (الخيرين) وإن فات أدناهما
يستحب الابتداء باليمين في كل أفعال (الخير)
يقدم (خير) (الخيرين) بتفويت أدناهما ويدفع شر الشرين بالتزام أدناهما
يقم ه المارث في (الخيار) مقام من ثه
يلحق بالواقع في صلب العقد الواقع بعده في زمن (خياره)
خيل خيل ۲۷ تا د اشتا کا د د د د د د د د د د د د د د د د د د
و در السهادة من عدن (تنحيق) نهمة
مصالح الشرع تقاس عليها المصالح الشبيهة بها وليس كل مصلحة (تتخيل) ٢/٢٥٥- ٥/(٤٠٣)

حرف اله (د)

دأب		
التعليق بالظاهر المنضبط (دأب) الشرع دون الخفي المضطرب		
تقديم المصلحة الغالبة على المفسدة النادرة هو (دأب) صاحب الشرع ٤/(٢٣٧)		
دبب		
يقتل كل ما يؤذي من (<u>الدواب</u>)		
دبر		
(التدابير) إذا لم يكن لها عن الشرع صدر فلا عبرة بها		
(التدبير) في الأُمور العامة إلى الإمام		
المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح (والتدبير)٢٣		
المرأة تختص (بالتدبير) في ملكهاالمرأة تختص (بالتدبير) في ملكها		
المصالح أساس المشروعية في (التدبير) السياسي ابتداء وبقاء		
دبغ		
أيما إهاب (دبغ) فقد طهر		
(الدباغ) تطهير للجلود كلها إلا جلد الإنسان والخنزير		
 (الدباغ) يطهر جلد ميتة كل حيوان		
الذكاة إنما تقام مقام (الدبغ) فيما يحتمله		
الذكاة تقوم مقام (الدبغ) في طهارة الجلد		
كل إهاب ميتة (فدباغه) طهوره		
كل بهيمة نجست بالموت طهر جلدها (<u>بالدباغ)</u>		

كل جلد يطهر (بالدباغ) فإنه يطهر بالذكاة وما لا فلا.....

(11V)/14	كل حيوان نجس بالموت طهر جلده (بالدباغ)
(179)/19	كل حيوان يطهر جلده (بالدباغ) يطهر جلده بالذكاة
	كل ما يمنع النتن والفساد فهو (دباغ)
114/14	لا يطهر (بالدباغ) إلا الإهاب وحده
	ما طهر جلده (بالدباغ) طهر بالذكاة لحمه وجلده
(179)/19	ما طهره (الدبغ) طهرته الذكاة
114/19	ما لا يحتمل (الدباغة) لا يطهر
[179] (114/19	ما يطهر جلده (بالدباغ) يطهر بالذكاة
المتولد من أحدهما١٩/(١١٧)	يطهر (بالدباغ) جميع جلود الميتة إلا الكلب والخنزير و
	ذخر
	تجب الزكاة في كل ما تخرجه الأرض مما يقتات (<u>ويدخ</u>
	دخل
كمها وناب موجب أجدها عن الآخر ١٩٣/١٩	الأحداث إذا كان موجبها واحدا واجتمعت (<u>تداخل)</u> حَ
10./19	الأحداث (تتداخل)
	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	إذا اجتمع أمران من جنس واحد (<u>دخل)</u> أحدهما في الآ
	را اجتمع أمران من جنس واحد (دخل) أحدهما في الآ
	ء إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهم
	7/PO- A/FVO, VVO- P/(P·T), YO3, 00
	898/40-197
داهما مفعولة على جهة القضاء ولا على طريق	إذا اجتمعت عبادتان من جنس في وقت واحد ليست إح
	التبعية للأخرى في الوقت (<u>قداخلت)</u> أفعالهما واكتفي
	إذا اجتمعت عبادتان من جنس واحد في وقت واحد ا
	على طريق التبعية للأخرى في الوقت (تداخل ت) أف
	إذا تعددت النجاسة وتساوت في الحكم (تداخلت)
	إذا (دخل) أمر في أمر من نوعه قدر (الداخل) عدما أما
•	- ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
<u> </u>	
	إذا كانت الحيلة لا تهدم أصلا شرعيا ولا مصلحة معتبرi

بد منهما ليس مقصودا بنفسه	إذا وجد عمـــلان من جنس واحــــد وكـــل منهما مقصود أو واح
(٣•٩)/٩	(تداخلا)
798/78	الإرث جبري (يدخل) في ملك الإنسان بغير اختياره
٤٨٢/٣٢	الاستفهام إذا (دخل) على النفي أفاد تحقيقا
700 ((101)/17	الإسقاط (تدخله) المسامحة
Y00/17	الإسقاطات (تدخلها) المسامحة
۳۱۰/۹-(٥٨١)/٨	الأصغر (يدخل) تحت الأكبر
١٣٥ ،[١٢٩] ، ١٣٥	الأصل أن (الداخل) ذا اليد هو المدعى عليه في الدعوى
(7	الأصل أن ما أتى به من (إدخال) الحج على العمرة وقع جائزا
717/17	الأصل أن يترتب على كل سبب مسببه (والتداخل) على خلاف الأصل
	الأصل أنه يفرق بين الفساد إذا (دخل) في أصل العقد وبينه إذا (دخل)
•	۲۱/۲۲، [۸۹]
ovv/A	الأصل تعدد المسببات بتعدد الأسباب إلا بدليل على (التداخل)
[٢٤٩]/٢٠	الأصل جواز (إدخال) الحج على العمرة حتى يتعين المنع
Y08/Y·	الأصل جواز (إدخال) الحج على العمرة حتى يتيقن المنع
٥٠٣ ، ٤٩٤/٢٥ - ٤٥٢/٢٠ -	الأصل عدم (التداخل)٢/٤٣٤ - ٨/[٥٧٥] - ٢٨٦/٩، ٣٠٠/١٧ - ٣٠٨/١٧
أوجب فساده وشاع في الكل	الأصل عند أبي حنيفة أن العقد إذا (دخله) فساد قوي مجمع عليه
٤٩٠/١	وليس كذلك عند الصاحبين
خطر الوجود وليس بكائن لا	الأصــــل في حــــروف الشرط أنها (تدخل) على شيء معدوم على
(V·1)/YV	محالة
/\rv3	الأصل في العقوبات المحضة وما العقوبة غالبة فيه (التداخل)
(ovo)/A	الأصل والقياس عدم (التداخل) مع تماثل الأسباب
سيعا۱۹۰۰)	الألف واللام (الداخلة) على المفرد أو الجمع تفيد الاستغراق فيهما جم
(199)/1/	الإمام ينوب عن الممتنع فيما (تدخله) النيابة
وكان الشرط الأول مع جوابه	إن (دخل) الشرط على شرط بدون فاء كان الجواب للشرط الأول
V7\77V	جواب الشرط الثاني
197/19(>	إن الفعلين في العبادات إن كانا في واجب ولم يختلفا في القصد (<u>تداخا</u>
هدة أو ما يعده التجار عيبا في	إن نقصت العين المغصوبة أو (دخلها) عيب من طريق الحكم أو المشا
	العادة فإنه يرد العين وأرش ذلك العيب
(189)/19	الأنجاس (تتداخل)
(000)/77	انما (تدخا) في الكلام لاثبات الحكم في المذكور وحده ونفيه عما عد

(181)/٣٢	أو (تدخل) بين اسمين أو فعلين فيتناول أحد المذكورين
717/14	الأيمان لا (تتداخل) في حقوق الجماعة
(٧•٢)/٣٢	الباء (تدخل) للإلصاق ً
(177)/٢١	بيع العين لا (يدخله) الأجل ولا يجوز فيه
(09V)/٣١	 التأويل لا (يدخل) النصوص
107/19	
0.0/7	-
[٣٦٣]/٢٣	تحرم نساء القرابة إلا من (دخلت) تحت ولد العمومة أو ولد الخؤولة
240/70-71./9-01/083	(تداخل) الأحكام إنما يكون مع اتحاد الجنس
oay/a	(التداخل) إنما يتحقق قبل الأداء لا بعده
٤٥١/٢٠	
(٤٩٤)/٢٥	
(ovo)/A	
. 1-17, 717 1/103	
۷۱/۸۰۳، ۱۱۳- ۲۰۱۱	
۸۲/۶۳٥	
17\vr7	
٣٤٠/٢	
	الجبران لا (يدخلُ الحج بترك مسنون وإنما (يدخله) في ترك واجب
(٤٨٣)/١٧	الحاكم لا (مدخل) لحكمه في عبادة
[199]/14-000 6007/1	-
[£\V]/Y£	حجب النقصان (يدخل) على كل الورثة
۱۲/۲۱۳ مر۱/۰۸	
0.0 ((٤٩٣)/٢٥	
0. 8/70	
(تتداخل)(٤٩٣)	الحدود إذا كانت من جنس واحد (تداخلت) وإذا كانت من جنسين لم ا
	الحدود (تتداخل) في الاستيفاء ولا (تتداخل) في السقوط
	الحدود الخالصة لله تعالى متى اجتمعت (تداخلت) إذا كان الجنس واح
({44)/٢٥	الحدود على الاندراج (والتداخل)
احدها عن سائرها٢٥/(٤٩٣	الحدود ما كانت من جنس واحد وكان سببها واحدا (تداخلت) وأجزأ و
	الحدود يجري (التداخل) في المتفقات منها دون المختلفات

۳٦/٧ -٥٩/٢	الحر لا (يدخل) تحت اليد
0VY ((0V))/YE-0.7/\r.	حق الله لا (مدخل) للصلح فيه
م في حال الحياة لم يسقط بالموت١٣ / [٢٦٧] ، ٢٧٥ ، ٢٧٩	
رُ وَجُوبِهِ فِي حَالَ الْحِيَاةُ لَا يَسْقُطُ بِالْمُوتَ١٣ /(٢٦٧)، ٢٧٧،	
•	
717/17	
717/17	
(تتداخل) ۱۳	حقوق الآدميين إذا اجتمعت لم ا
ها لم (تنداخل)	•
١٢٤ ((١١٥)) ١٣	
دت لم (تتداخل) إذا اجتمعت١٥٠ (٦١٥)	الحقوق إذا لم (تتداخل) إذا انفر
بد لا تحتمل (التداخل)	
١٢٤ ،[١١٥] ، ١٢٤	حقوق العباد لا (تتداخل)
٦٢٤/١٣	حقوق العباد لا (<u>تداخل)</u> فيها
£A7/70-(710)/1W	حقوق العبد لا تحتمل (التداخل
717/1°-077/A	الحقوق المالية لا (تتداخل)
العبادة ١٠/١٦٤، ٢٦٤ – ١٧/ [٤٨٣] – ٢٠٤/٣٦	حكم الحاكم لا (يدخل) أبواب
ت٣/٢٠٣، ٢٠٣- ١٧/(٣٨٤)	حكم الحاكم لا (يدخل) العبادار
ت استقلالا بل تبعات	حكم الحاكم لا (يدخل) العبادار
ت استقلالا (ويدخلها) تبعا	حكم الحاكم لا (يدخل) العبادار
ستقبلات۱۷۸۰ - ۲۱/ ۳۰۶، ۲۱۳	حكم الحاكم لا (يدخل) في الم
アリア/アファー	حكم الحاكم لا (يدخل) المستقب
ي (<u>دخل</u>) في غيره ٩/(٣٠٩)	الحكم لا يترتب على السبب الذ
لِ) فيه الأمة	الخطاب الخاص بالرسول (<u>تدخ</u> م
-	الخلوة الصحيحة بمنزلة (الدخول
حيح (كالدخول)	الخلوة الصحيحة في النكاح الص
ما يمنع من الوطء	
ل المهر ووجوب كمال العدةلما المهر ووجوب كمال العدة	الخلوة (كالدخول) في حق تكمي
لعقود اللازمة القابلة للفسخ١٦/[٥٨١]	
زم يحتمل الفسخزم يحتمل الفسخ	
(۲۱۳)/19	(ا لداخل) غير حدث

۰۹۷/۲۳	الدخول) بالزوجة على النكاح يوجب العدة عند الفرقة
(۲۹۹)/۱۸	(الدخول) تحت المنة لا يجب
118/TVL	(دخول) المختلفات تحت صفة واحدة عامة لا يوجب اتحاده
(٧٦٩)/٣٣	
٦٩٣/٢٧	لركن (داخل) في الماهية
لو حصل فیه (<u>دخول)</u> ۳٤٨/١	لزواج الباطل لا يترتب عليه شيء من آثار الزواج الصحيح وا
۳٤٨/١	لزواج الفاسد قبل (الدخول) في حكم الباطل
[٣٢٤]/١٩	سجود السهو (يتداخل) ولا يتعدد بتعدد أسبابه
(183)/٣٢	لسلب إذا (دخل) على السلب صار ثبوتا
، بينهما۱۷۰) (۱۷۰)	لسنتان إذا لم (تدخل) إحداهما في الأخرى لا ينعقد التشريك
	لسهو (يتداخل) مع تعدد أسبابه
له فیها ۲۰/۳٤۳– ۲۷/(۲۰۲)	لشرط إنما يتعلق بالأمور المستقبلة أما الماضية فلا (<u>مدخل</u>) ا
(٦١٩)/٣٠	لشرط مخصص مخرج ما لولاه (<u>لدخل)</u>
ام لولاه۱۹۲۰)	لشرط يخرج بعض الأفراد التي كانت (<u>تدخل</u>) تحت لفظ العا
يحصل المشروط إلا عند حصولهما معا	لشرطان إذا (دخلا) على جزاء فإن كانا على سبيل الجمع لم
جاب الحكم۲۷ (۷۵۷)	وإن كانا على سبيل البدل كان كل واحد منهما كافيا في إي
۱۱۱۵۸۲، ۱۸۲۰ [۲۲۲]، ۱۹۲	لشيء الواحد لا يتضمن الخروج (والدخول) في شيء واحد
(01)/19	صلاة النافلة (يدخلها) التخفيف
TTA/T•	لصور النادرة (<u>تدخل</u>) تحت العموم
۰۰۰ [۲۳۹] - ۲۳/۷۸۳، ۸۸۳	لصورة النادرة (<u>تدخل</u>) تحت العموم
(279)/٣٠	لصورة النادرة (<u>تدخل</u>) في حكم العام
	لصورة النادرة (<u>تدخل)</u> في مدلول العام
٤٤٠/٣٠	لصورة النادرة لا (تدخل) تحت العموم
(7.0)/7	لصوم لا (<u>تدخله</u>) النيابة
٠٩٨/٢٣	طلاق غير (<u>المدخول</u>) بها لا يوجب العدة
(9V)/£	طلب الأجر بقصد (الدخول) في المشقة قصد مناقض
(19٣)/19	لطهارات إذا ترادفت (<u>تداخلت</u>)
(198)/19	لطهارات (تتداخل)
(194)/19	لطهارات موضوعة على (<u>التداخل)</u> فعلا ونية
198/19	لطهارتان لا (تتداخلان)
دله٥١/١٥	ظاهر (دخول) العاقد في العقد إقرار بكونه قادرا على تسليم بـ

٥٨٥/٢٣	الظهار والطلاق لا (يدخلان) قبل الملك
({\%)/\V	العبادات كلها على الإطلاق لا (يدخلها) الحكم البتة
({AE)/\V	العبادة لا (تدخل) تحت الحكم
({ { { { { { { { { { { }} { { { }} { { }} { { }} } }}} / { { { {	العبادة لا (يدخلها) الحكم استقلالا
۸۰ ،۷٦/۱۸	العقوبات إذا اجتمعت (تداخلت)
واحد ١/٢٧٦ - ٢٩٥/٥٩٤	العقوبات الواجبة لله إذا تراكمت (تداخلت) إذا كانت من جنس
007/4	عموم وخصوص الأخبار المحضة لا (يدخلها) النسخ
٥١٠/٣٢	الفاء إن (دخلت) على الأماكن أو المطر فلا ترتيب
018/47	الفاء لا تفيد الترتيب إن (دخلت) على الأماكن والمطر
(٤٣٩)/٣٠	الفرد النادر (يدخل) في العموم
898/77	الفرقة قبل (الدخول) في معنى الفسخ
٤٣٢/٢٣	فسخ العقد قبل (الدخول) يوجب سقوط كل المهر
Y1V/Y•	
£Y £ / Y	فعل المكره (يدخل) تحت التكليف بخلاف فعل المجنون
٩/٢٥٤- ١١/٢٣٤، ١١٥، [١٣٥]	قد (يدخل) في العقد تبعا ما لا يجوز إيراد العقد عليه قصدا
	قصد الشارع الخروج عن اتباع الهوى (والدخول) تحت التعبد ا
(القضاء لا (يدخل) العبادات
(£A٣)/1V	قضايا الحاكم لا (تدخل) في العبادات
(£ 9 V) / T	القواعد المشروعة بالأصل إذا (داخلتها) المناكر لم يجب تركها
۲٥٢/٢٠	القوي (بدخل) على الضعيف دون العكس
[Yo]/\A	الكفارات إذا اجتمعت (تداخلت)
(Vo)/\A	الكفارات (تتداخل)
۱۹۰۱۳، ۱۳۴- ۲۱۰۹۹	الكفارات (تتداخل) إذا كانت من جنس واحد
(YO)/ \A	الكفارات زواجر (فتتداخل)
٧٥/١٨	الكفارات لا (تتداخل)
(VO)/ \A	الكفارة (تتداخل)
ا بالأرشفي القيمة دون المثل١٦/١٦	كل جملة مضمونة بالمثل يكون النقص (الداخل) عليها مضمون
	كلّ حق لآدمي إذا لم (يتداخل) في وجوبه للواحد على الجم
717/18	على الواحد
.خال) شبهة فيه أو لتمويه باطل فهي	كل حيلــة يحتـــال بهــا الرجل لإبطال حق الغير أو (لإد
(r1)/1r	مک و هـــــــــــــــــــــــــــــــــــ

شبهة فيه فهي مكروهة١٣١/(٣٦١)	كل حيلة يحتال بها الرجل لإبطال حق الغير أو (لإدخال)
090/7	كل شيء خرج من نقيض (دخل) في النقيض الآخر
YA1/1	كل شيء (يدخل) في المبيع تبعاً لا حصة له من الثمن
مح (دخوله) بطل البيع فيهما ٢١٠٠/(١٠٣)	كل صفقة تضمنت ماً لا (يدخل) تحت البيع بحال وما يص
	كل طلاق يقع رجعيا إلا المكمل للثلاث والطلاق قبل ا
٤٩٩/٢٣	كونه بائنا
	كل عبادة (يدخل) في جبرانها المال لم يصح التطوع بها ة
٥٨٧/١٦	كل عقد لازم يحتمل الفسخ (يدخله) خيار الشرط
بجوز أن (يدخله) الخيار٢١/(٢٧١)	كل عقد يفسخ بالإقالة ولا يعتبر فيه القبض في المجلس ب
	كلُّ عمل له قبل أن (يدخل) فيه أن لا (يدخُّل) فيه فله
198/17	الحج والعمرة فقط
تسقط جميع المهر ٢٣٠/(٤٢٧)	كل فرقة حصلت بغير طلاق قبل (<u>الدخول)</u> وقبل الخلوة ا
_	كل ما تكرر من الحدود من جنس واحد فإنه (ي تداخل)
	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	(۲۵۳)/۲۱-۲۲٤
خل) في البيع من غير ذكره	کل ما جری عرف البلدة علی أنه من مشتملات المبيع (ي <mark>د</mark>
٠٧/٢٧	كل ما (دخل) في ضمان المشتري جاز تصرفه فيه
نية وما (دخل) فيه بغير فعله لا تشترط فيه	كل ما (<u>دخل</u>) فيه المكلف بفعله اشترطت فيه مقارنة ال
(190)/7	مقارنة النية
كل لغيره فيه ٢٣/(٥٥)	كل ما صح أن يستوفيه بنفسه (وتدخله) النيابة صح أن يتو
	كل ما كان متصلا بالمبيع اتصال قرار (دخل) في البيع من
702/71	كل ما (يدخل) في المبيع تبعا لا حصة له من الثمن
يها فإنها تبطل عند الضيق (ويدخل) السابق	كل مرتبة من الوصايا تأخرت في الإيصـــاء عما تقدم عل
١٢٧/٢٤	فيها
لشخصلشخص	كل من أدلى إلى الميت بنفسه لا (يدخل) عليه الحجب با
	كل موضع ثبت للزوج الخيار ففسخ قبل (<u>الدخول</u>) فلا م
	كل نقص (دخل) على عوض أو معوض استحق أرشه .
	011 (01 •
£11/17	كل نكاح فاسد ففيه مهر المثل إذا كان (<u>مدخولا)</u>
[٤٢١]/٣	كل نكاح فاسد ففيه مهر المثل إن كان (مدخولا)
[£YV]/Y٣	كل نكاح فسخ قبل (الدخول) فلا شيء فيه

ن فيه يلحقن ٤٤٨/٢٣	كل نكاح كان فيه اختلاف (ودخلت) في تحريمه الشبهة فالطلاة
Y1V . 177/o	الكليات الشرعية قطعية لا (مدخل) فيها للظن
/ \re \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	لا (تداخل) في أعمال العبادات
٤٥٦/١٣-٥٧٦/٨-٤٦٦/١	لا (تداخل) في حقوق العباد
٥٧٦/٨	لا (تداخل) في الكفارات
٣٥٤/٢	لا (مدخل) للاحتياط في شيء لم يوجبه الله في ذمة بريئة
٤٣٠/١	لا (مدخل) للرأي في إثبات الرخص
٣٤٢/٢٨	لا (مدخل) للرأيّ في معرفة المقادير الشرعية
PY\A/Y3 3YY	لا (مدخل) للقياس في إثبات أصول الشريعة
Y1A/Y9	لا (مدخل) للقياس في إثبات الحدود والكفارات والمقدرات.
77777	لا ولاية لأحد على غيره في (إدخال) شيء في ملكه بلا رضاه
٤٦٦/١	لا ولاية لأحد في (إدخال) الشيء في ملك غيره بغير رضاه
٥٨٩ ، ٢٣٠/١٣	لا ولاية لأحد في (إدخال) شيء في ملك غيره بغير رضاه
١٨٣/٦	لا يجوز إبطال العبادة الواجبة بعد (الدخول) فيها بلا عذر
٥٤٣/٧	لا يجوز دفع الضرر عن نفسه (بإدخال) الضرر على الغير
(٣١)/A	لا يجوز لأحد أن (يدخل) المضرة على نفسه عمدا
٤٠٩/٢٥	لا يحلف أحد في حق ليس له فيه (<u>مدخل</u>)
(OA1)/A	لا (يدخل) الأصغر في الأكبر
٣٠٧/١٧	
YAT/T	<u>- ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ</u>
ي العامة	لا يسعر على أحد ماله إلا أن يتبين في ذلك ضرر (داخل) على
0 EV/ \ \	لا يصح أن يكون الأصل (داخلا) في الفرع
لى العمرةلى العمرة	لا يصلح (إدخال) العمرة على الحج ويصلح (إدخال) الحج ع
نمه إلا لضرورة تلحقه ١٩٢٠/(١٩٢)	لا ينبغي لمن (دخل) في عمل من أعمال البر أن يقطعه حتى يت
778/87	لفظ الذكور لا (يدخل) فيه الإناث تبعا
107/19	لو اجتمعت الأسباب (تداخلت) إن تساوت
بهبه	ليس حكم ما (يدخل) في العقد على وجه التبع حكم ما يفرد
٣٠/١٤	ليس لأحد ولاية (إدخال) الشيء في ملك غيره بغير رضاه
	ما اشتمل على معنى مشترك بين سائر الأخبار الواردة في م
	التضمني أو الالتزامي (<u>داخلا</u>) في متفرقاتها فهو المتواتر ال
£7V/7٣	ما أوحب فسخ النكاح استوى فيه ما قبل (الدخول) وبعده

٣٥٤/٢	ما جرى فيه الربا في التفاضل (دخل) قليله وكثيره في ذلك
٦٤/٢٧	ما خرج من شيء (دخل) في نقيضه
يدخل) فيه۲٥/(۲۷۵)	ما (دخل) في البيع تبعا في الإقرار وما لا (يدخل) في البيع تبعا لا (إ
Y07/Y1	
	ما (دخلته) النيابة وتعين مستحقه وامتنع من هو عليه قام الحاكم مقاه
(٤٢٧)/٢٣	
	ما قدر في الشرع لا (يدخل) الاجتهاد فيه
٧٠٦/٢٧	ما كان تمليكا محضا فلا (مدخل) للتعليق فيه قطعا
Y7V/Y1	ما كان تمليكا محضا لا (مدخل) للتعليق فيه قطعا
٤٩٠/٢	ما كان تمليكا محضا لا (يدخل) التعليق فيه قطعا
۳۷۸/۱٥	ما كان حلا محضا (يدخله) التعليق قطعا
۱۱/۸۰۰-۱۲/[۳۵۲]، ۸۵۲	ما كان في حكم جزء من المبيع فإنه (يدخل) في البيع بلا ذكر
	ما كان في حكم جزء من المبيع فإنه (يدخل) فيه بلا ذكر
YVA/Y0	ما لا (يدخل) تحت مطلق البيع لا (يدخل) تحت الإقرار
YVA/Yo	ما لا (يدخل) في مطلق البيع لا (يدخل) في الإقرار
	ما لا يقع إلا على وجه العبادة لا (<u>مدخل</u>) للنية فيه
ToY/Y	ما لم (يدخل) الربا في جميعه فأحرى أن لا (يدخل) في بعضه
(771)/7	
[YY0]/Y0	ما (يدخل) تحت مطلق البيع (يدخل) تحت الإقرار وما لا فلا
(۲۷0)/۲0	ما (يدخل) في البيع (يدخل) في الإقرار وما لا (يدخل) فيه فلا
	ما يشترط فيه القبض لا (ي دخله) خيار الشرط
(194)/19	مبنى الأسباب الموجبة للطهارة على (<u>التداخل)</u>
٥٠٥/٢٥ - ٤٧٨/١	مبنى الحدود على (<u>التداخل</u>)
(197)/19	مبنى الطهارات على (التداخل)
[198] ، 10 • / 19	مبنى الطهارة على (التداخل)
(YO)/\A	مبنى الكفارات على (<u>التداخل</u>)
(٤٢٣)/٣٠	المتكلم بكلام عام (يدخل) تحت عموم كلامه
[{\forall \mathbb{T} \cdot \dots \dot	
(٤٢٣)/٣٠	المتكلم (يدخل) في عموم خطابه إذا كان من أفراد العام
	المتكلم (يدخ <u>ل</u>) في عموم كلامه
({ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	المتكلم (يدخل) في عموم متعلق خطابه

[٣٣]/١٥	المثلى إذا (دخلته) صنعة صار من المقومات
(٣٣)/١٥	المثلي إذا (دخلته) صنعة فإنه يقضى فيه بالقيمة ويلحق بالمقومات
(٣٣)/١٥	
71/4/1	المجاز لا (يدخل) النصوص وإنما الظواهر فقط
£YV/Y	
(٤٢٣)/٣٠	المخاطب (يدخل) تحت الخطاب بالعام
س۱۷/۱۷	المسنون من العبادات إن كان من جنس المفعول (دخل) تحت الفرخ
[[1] / " •	المصالح المرسلة لا (تدخل) في التعبدات
٠٦٢/٢	المصالح المشروعة إذا (داخلتها) المناكر لم يجب تركها
(٤١٣)/١٥	المعدوم لا (يدخل) تحت العقد
ح الشرط فيه٧٢/(٧٠٥)	من حق الشرط أن لا (يدخل) إلا على المنتظر لأن ما انقضى لا يص
(00)/٢٣	من صح تصرفه في شيء (تدخله) النيابة صحت وكالته فيه
(٩)/١٨	من لا (مدخل) له في الجناية لا يطالب بجناية جانيها
(٤١٧)/٣٢	من لا يعقل (يدخل) في جمع من يعقل
	من ملك التصرف فيما (تدخله) النيابة في حق نفسه جاز أن يتوكل ف
٤١٨/٣٢	من يعقل (يدخل) مع من لا يعقل تغليباً
	الموت قي تقرير المهر (كالدخول) فكذا في العدة
٣٤/١٥	الموزون إذا (دخلته) صنعة هل يقضى فيه بالمثل أو بالقيمة
(189)/19	النجاسات (تتداخل)
(8)/٣٢	
(00)/YY	
	يــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
Y.0/Y	النيابة (تدخل) في الصوم
٥٠/٢٣	
البيع۲۲/(۲۸۵)	الهبة بعوض مشروط مبايعة خارجة عن باب الهبة (داخلة) في باب ا
بب أم لا١٨/٢.	هل يحمل المطلق على المقيد إذا (<u>دخل</u>) الإطلاق والتقييد على الس
YY/YE	الوصية لا (تدخل) إلا فيما علم به الموصي
Y1A/19	
۱۸ [۳۱۲]، ۲۲۰، ۱۸۲	الوضوء مما خرج وليس مما (<u>دخل)</u>
£90/Y0	(يتداخل) الحد قبل إقامته لا بعده
	يحرم كل قريب إلا ما (دخل) في ولد العمومة أو الخئولة

٠٢/٣١	يخص بالقياس عموم (د خله) التخصيص
(0^1)/^	(يدخل) الأصغر في الأكبر
(٤٢٨)/١١	(يدخل) التبع في المتبوع
(٤٧٢)/١١	(يدخل) القليل في الكثير
٦٠/٢	 (يدخل) القوي على الضعيف ولا عكس
۲۰۰/۳	(يدخل) الكافر تحت خطاب الناس وكل لفظ عام
(٤٣٩)/٣٠	· (يدخل) النادر في حكم العام
لما في الأوللا في الأول	يصح (دخول) الشرط على الشرط فيكون الثاني شرم
•	يغتفر فيما (دخل) ضمنا وتبعا ما لا يغتفر في الأصوا
۳۱٤/٩	يقع (التداخل) في الحدود إذا تماثلت
أول الاسم	اليمين إذا تعلقت باسم استقر حكمها (بالدخول) في
·	
1	درآ
ء) المفاسد	الأحكام الشرعية إنما شرعت لجلب المصالح أو (در
_ ع) المفاسد وهي مسبباتها قطعا٤٣٨/	الأحكام الشرعية إنما شرعت لجلب المصالح أو (در
	الأصل أن صورة المبيح إذا وجدت منعت وجود ما
	1.1/150. (559
سدهما على ما يظهر في الظنون ٣/(٥٩٩)	الاعتماد في جلب معظم مصالح الدارين (و درء) مفا
١٠/٤	بناء جلب المصالح (ودرء) المفاسد على الظنون
٤٧٧/٢٥	(تدرأ) الحدود بالشبهات
٤٦٠/٢٥	(تدرأ) العقوبات الشرعية بالشبهات
حرم ولو بارتكاب المكروه۱۱/(۱۲۷)، ۱٦۸	تعارض المحرم مع المكروه يقتضي تقديم (<u>درء</u>) الم
787, 780/0 -[099]/٣ -08٧/1	جلب مصالح الدارين (<u>ودرء</u>) مفاسدهما على الظنون
007/Y	جلب المصالح (<u>ودرء</u>) المفاسد على الظنون
مشروعة (لدرء) المفاسد المتوقعة ٣/(٣٥٩)	الجوابر مشروعة لاستدراك المصالح الفائتة والزواجر
بر مشروعة (لدر ء) المفاسد٣/[٣٥٩]	الجوابر مشروعة لجلب ما فات من المصالح والزواج
مفاسدمفاسد ۳۰۹)/۳۰	الجوابر مشروعة لجلب المصالح والزواجر (<u>لدرء</u>) ال
YT1/9	الحدود (تدرأ) بالشبه
	الحدود (<u>تدرأ</u>) بالشبهات۲/۲، ۲۰۲۲ و
، ۲۳۰ - ۲۲/۳۰ -۳۰/۲۱	۰۱/۸۰۲- ۱/۸۰۶- ۲۰/۱۶۵]، ۶۶۶، ۸۰۰
ت	الحدود والقصاص مما يحتاط لها (وتندرئ) بالشيمار

(१०९)/४०	الحدود والقصاص (يندرآن) بالشبهات
777/17	الحدود يحتاط في (درئها)
(۲۹۹)/۱۳	حق العبد لا (يندرئ) بالشبهة
۳۸۹ ،۳۸٦/۱۸	الحكومات إنما شرعت (لدرء) الخصومات ورفع التظالم والمنازعات
30-3/571, [431], 407-	(درء) المفاسد أولى من جلب المصالح ١/٣٩٠، ٢٤٧- ٣٩٠، ٩
	W9V/W1 -77./19 -77/1/V -7.1/11 -111/1.
٣١/٢	(درء) المفاسد أولى من جلب المنافع
، ۱۷۵/۱۱ – ۸/۲۸۳ – ۱۱/۵۷۱،	(درء) المفاسد مقدم على جلب المصالح٣٨٣/٣، ٣٩٠- ١٥١/٤
	17./2 - 17/.71
٥٢/٢٥ - ٣٣/٨٨٤	(درء) المفاسد مقدم على جلب المنافع
11•/A	·
١٧٣ ، ١٣٦/١١	
٣/(٥٢٣)، (٣٨٣)	
اك المصالح الفائتة ٣/(٣٥٩)	الزواجر مشروعة (لدرء) المفاسد المتوقعة والجوابر مشروعة لاستدرا
۲۳۸ ، ۲۳٦/۹	شبهة الشبهة غير (دارئة) للحد
],	الشبهة كالحقيقة فيما (يندري) بالشبهات. ٢٨٨٧ - ٢٢٢، [٢٢٧
(٤٥٩)/٢٥	
۳۸/v	الشبهة كما (تدرأ) الحد تثبت النسب والحرية
يح محصل لمصلحة أو (<u>دارئ</u>)	الشرع لا يعتبر من المقاصد إلا ما تعلـــــق بــــــه غرض صح
3/[773], 373, 773	لمفسدة
78./0	الشريعة إنما جاءت بجلب المصالح للعباد (ودرء) المفاسد عنهم
٦٣/٥	الشريعة كلها مصالح إما (تدرأ) مفاسد أو تجلب مصالح
ات ۷/(۲۲۷)- ۹/(۲۲۷)	الصورة في إيراث الشبهة بمنزلة الحقيقة في (درع) ما (يندرئ) بالشبه
حها (<u>ودرء</u>) مفاسدها ۲/۵۵	الضابط في الولايات كلها أنا لا نقدم فيها إلا أقوم الناس بجلب مصال
YYV/9 - EVO/1	العقوبات (تدرأ) بالشبهات
٤٥٩/٢٥	العقوبات مبناها على (الدرء)
١٨٣/٩	العقوبة يحتاط (لدرثها)
770/0	عناية الشرع (بدرء) المفاسد أشد من عنايته بجلب المصالح
(٨٥)/١٨	الكفارات لا (تندرئ) بالشبهات
(٨٥)/١٨	الكفارة (تندرئ) بالشبهات
709 (707/8	کا مفسلتن متساویت: لا یمک: (درهٔ هما) فانه یتخب بینهما

٦٧٥/٢٣	كل من (درئ) عنه الحد ألحق به النسب
٦٧٣/٢٣	كلُّ نكاح (يدرأ) فيه الحد فالولد لا حقَّ بالوطء
	لا يتصرف من ولي ولاية الخلافة فما دونها إلى الوصية إلا بجل
(074)/17	لا يعذر أحد إلا في (الدراءة) عن نفسه
(014)/	المفسدة العامة مقدم (درؤها) على المفسدة الخاصة
(٣٢٥)/٣	المقاصد العامة للقرآن ترجع إلى جلب الخير ودفع الشر أو جله مقصود الشرع جلب المصالح (ودرء) المفاسد
ما مفسدة جمع بينهما ١١٩/٤٠، ١١٩	من قدر على الجمع بين (درء) اعظم الفعلين مفسدة (ودرء) ادناه
(o·1)/Y	من قدر على الجمع بين (درء) اعظم الفعلين مفسدة (ودرء) ادناه وجوب ارتكاب أخف الضررين (لدرء) أشدهما
	
	درج
197/21	أدنى (<u>درجات</u>) الأمر الندب
	أدنى (درجات) الأمر الندب أو الإباحة
Y08/9	أدنى (درجات) الخلاف إيراث الشبهة
٥٠١/٢٨	أدنى (درجات) فعل النبي ﷺ الإباحة
(£9V)/YA	أدنى (درجات) فعل النبي ﷺ الجواز
	أدنى (درجات) فعل النبي ﷺ الحل
0.1 ' £ 4 V ' (£ 4 V) / L V V V V V V V V V V V V V V V V V V	أدنى (درجات) فعله الإباحة
٤٩٩ ،(٤٩٧)/٢٨	أدنى (درجات) فعله الشرعية
	أدني (<u>درجات</u>) النهي هو الكراهة
٣٨٢/٢٤3٢/٢٨٣	إذا استوى وارثان في (درجة) واحدة فأقربهم أولى من أبعدهم.
٧٣ ، ٧٠/١٧	الأصغر هل (يندرج) في الأكبر
٤٥٥ ، ٤٥٢/٩	الأصغر هلّ (يندرج) في الأكبر أم لا
{ { { \ " \ " \ } -(\ 0 \ \ \) / \ \	الأصغر هلّ (يندرج) في الأكبر أو لا
	الأصغر (يندرج) في الأكبر٨[٥٨١]- ٢٨٦/٩ . ٩
۳۷۲ ، ۲۷۱/۱۷۳ ، ۲۷۳	الأصل أن مالية المنافع دون مالية الأعيان (<u>بدرجات)</u>
	الأصل في المنافع أن ماليتها دون مالية الأعيان (بدرجا <u>ت</u>)
	إقامة الفرض أعلى (درجة) من أداء النفل
	أقل (<u>درجات</u>) الأمر الندب
	أقل (<u>درجات</u>) صفة الأمر الإباحة
(017)/17	أقل (درجات) النهي الكراهة

004/7	(تدارك) الجملة بالبعض قريب من مصالح الشرع
(٤٧٧)/١٩	(تدرك) الجماعة بجزء من الصلاة
(7٧1)/1٧	ترك المكروه أولى من (إدراك) الفضيلة بتصرف
YV T /1V	ترك المكروه الذي هو الوقوف وحده أولى من (إدراك) الفضيلة
.ين أو غيرهما ممن له تعلق بالعقد لم	التفاسخ في العقود الجائزة متى تضمن ضررا على أحد المتعاقد
(0 (0 (0 (0 (0 (0 (0 (0 (0 (0 (0 (0 (0 (يجز إلا أن يمكن (استدراك) الضرر بضمان أو نحوه فيجوز
	التفاسخ في العقود الجائزة متى تضمن ضررا على أحد المتعاقد
ِه فيجوز على ذلك الوجه٤٦٩٧	يجز ولم ينفذ إلا أن يمكن (<u>استدراك</u>) الضرر بضمان أو نحو
٤٧٧/١٩	
	الجهالة اليسيرة (المستدركة) لا تمنع صحة الوصية
	الجوابر مشروعة (لاستدراك) المصالح الفائتة والزواجر مشروعة
	الزواجر تعتمد المفاسد والجوابر مشروعة (الستدراك) المصالح
تدراك) المصالح الفائتة ٣/(٣٥٩)	الزواجر مشروعة لدرء المفاسد المتوقعة والجوابر مشروعة (لاس
	ضعف (<u>مدرك</u>) الوجوب يوجب سقوطه بالنسيان
٤٢٥/٢	العقل (<u>مدرك</u>) للحكم لا حاكم
77./79	الفضائل لا (<u>تدرك</u>) بقياس ونظر
(٤٧٧)/١٩	فضيلة الجماعة تحصل (بإدراك) جزء من الصلاة
كا) لمصلحة الواجب الفائت ٤٢٤/٢	القضاء إنما يكون حقيقة عند فوات ما وجب في الوقت (<u>استدرا</u>]
٠٧١/٢٩	القياس (مدرك) من مدارك أحكام الشرع
لقضاءلقضاء	لا يؤثر النسيان في إسقاط العبادات لإمكان (<u>تدارك</u>) مصالحها با
(700)/٣٢	لكن حرف عطف (واستدراك)
77\[007], AFF, AVF	
(700)/٣٢	كن (<u>للاستدراك</u>) خفيفة وثقيلة
Y & A / T Y	كن (<u>للاستدراك</u>) وتأتي لمعان أخرى
	ما (أدرك) بالسماع استوى فيه الأعمى والبصيــر كمــــا أن مـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
Y19/1	والسميع
(279)/17	ما ضعف (مدرك) الوجوب فيه سقط مع النسيان
(YVO)/9	ىا ضعف (مدركه) لا يراعى خلافه
(777)/79	اً لا (يدرك) بالقياس يشترط خلوه عنه
• 1 \((773)) 333 - 11\717	ما لا (يدرك) كله لا يترك كله
(استدراكه) كإزالته وإعادته ابتداء أو	لمشرف على الزوال إذا (استدرك) وصين عن الزوال هل يكون
	هو محض استدامة٩ ٢٦٤/٩

من (أدرك) شيئا من صلاة الإمام فقد (أدرك) الصلاة
درهم (الدراهم) والدنانير لا تتعين بالتعيين في العقود والفسوخ
دري إذا شغر الزمان عن الإمام وخلا عن سلطان ذي نجدة واستقلال وكفاية (ودراية) فالأمور موكولة إلى العلماء
دلالة السكوت مشكوك فيها ما لم (تدعمها) قرائن مرجحة٢٧٢/١٠
دعو
الإبراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع (<u>الدعوى</u>)
الإبراء العام يمنع من سماع (الدعوى) بعده
الإبراء عن الحق إبراء عن (الدعوي)
الأحكام المتعلقة بحقوق الله عز وجل لا يشترط سبق (الدعوي) فيها
إخراج المكلف عن (داعية) هواه
إذا (دعت) الحاجة إلى التصرف في مال الغير أو حقه وتعذر استئذانه جاز هذا التصرف ٧/(٣٠٩)
الأسباب (والدواعي) للعقود والتبرعات معتبرة
الاستحلاف يترتب على (دعوى) صحيحة
الأصل أن الداخل ذا اليد هو (المدعى) عليه في (الدعوى)

7\٧٢3	صب الإمكان	على (<u>دعواه</u>) على -	ن فإنما يكلف البينة	الأصل أن كل إنساد
(٣٧)/١٣		جرد (ا لدعوي)) لا يعطى شيئا بمه	الأصل أن (<u>المدعي</u>
۰۰٤/١	يدعي) خلاف الظاهر.	له والبينة على من (الظاهر فالقول قو	الأصل أن من ساعد
۰۰٤/١	عة دون الظاهر	. الخصمين في المناز	(الدعاوي) مقصود	الأصل أنه يعتبر في
110/10			لمدعى) عليه	الأصل براءة ذمة (<u>ال</u>
99/70	عادة	ىيل ثبوته بالعرف وال	(الدعوى) بما يستح	الأصل عدم صحة ا
. ۲۰/[۱۳۰]، ۱۳۹		دعی) علیه	، يكون من قبل (ا لم	الأصل في الدفع أن
(٤٩)/V		ىليھم بخلافھا	أمانة ما لم (يدع) ء	الأصل في الناس الا
(۲۸۲)/۲٥			سمع (<u>الدعوى</u>) به.	الإقرار بالمجهول ت
، بإنكاره خصما في	ليـــه حكم فإنه يكون	إقراره فيترتــب عا	علّيه لو أقر يصح	إن كان (المدعى)
(111)/۲٥				(الدعوى)
rva/to		ين على الخصم	نض لا يستحق اليم	(<u>بالدعوي</u>) مع التناة
۱٤۰،[۱۳۷]/۱۸.		، عنه	ي) بقاء أهلية المنوب	بقاء النيابة (يستدعي
(۸۹)/۲۱	ها البلوي حرام	استعمالها ولا تعم ب	دعو) الضرورة إلى	بيع كل نجاسة لا (ت
۰۰۳/۱۲			عي) الإكراه	البينة تطلب من (<u>مد</u>
٤١٧/١		دعى) عليه) واليمين على (<u>الم</u>	البينة على (المدعي
۱/۸۳- ۲۵/۱۶،	. VI3-7/710-7	أنكر١/٢٤٠) واليمين <i>على</i> من أ	البينة على (المدعي
			٥	7A1- PY\W•
٤٥٠/٣		کرک) واليمين على المن	البينة على (المدعي
[١٨١]/٢٥		مدعی) علیه	ي) واليمين على (<u>ال</u>	البينة على من (<u>ادع</u> م
۳، ۶۱ – ۱۱/۱۶	۲\۲	ِ أَنكر	ي) واليمين على من	البينة على من (<u>ادع</u> ح
٥٤/١٣	,	ي) الخصم	قبل من غير (<u>دعوي</u>	البينة في الشراء لا تا
(141)/٢٥			بمين على من أنكر .	البينة (للمدعي) والي
(244)/17 - 5 • 7/	/1•		تحريما (<u>لدواعيه</u>)	نحريم الشيء يكون
٥٤/١٣	, ,		نند قاض في العقوبة	تشترط (<u>الدعوي</u>) ع
YAY/Yo	,		ار بالمجهول	تصح (<u>دعوى</u>) الإقر
ىن تعاطيها مع عدم	خف في نظر الشرع م	، الطبع (<u>وداعيته</u>) أ	مع قیــــام موجــــب	تعاطي المحرمات ،
097/9				(الداعية)
مباح۱۰٦/۹	عنها إلا بالكذب فهو	بة راجحة لا مندوحة) إليه مصلحة شرعي	التعريض إذا (<u>دعت)</u>
[170]/٢0			الدعوى)	التقادم يمنع سماع (
۱۲/[۳۵]، ۲۰		قبولها	حقوق العباد شرط	نقدم (الدعوى) في

(٤٠٧)/١٣	تقديم البعض على البعض (يستدعي) وجود المرجح
1/1/1	تمام العقد (يستدعى) تمام رضا العاقد
	التناقض يعدم (الدعوي)
٦٢/١٠	التناقض يمنع صحة (الدعوي)
	توجه اليمين وقبول البينة ينبني على (<u>دعوي</u>) صحيحة
(TVV)/Yo	توجه اليمين ينبني على (دعوي) تلزم بالجواب
(٤٥)/١٣	جميع حقوق الله تعالى يجب أن تثبت بلا (<u>دعوى</u>)
YY/A	الحاجة (تدعو) إلى الفسخ عند العذر
٣٠٠/١	
٤٦/١٣	الحدود سوى حد القذف لا تتوقف على (الدعوي)
۳۰۰،[۳۷]/۱۳	الحق لا يثبت بمجرد (الدعوى)
	حقوق الله تعالى (الدعوي) فيها ليست بشرط
01/17	
	حقوق الله تعالى لا تشترط فيها (الدعوى)
	حقوق الله تعالى لا يشترط فيها (الدعوى)
	حقوق الله لا تحتاج إلى (دعوى)
	حقوق العباد تحتاج إلى (<u>دعوي</u>)
09/17	حقوق العباد يشترط فيها سبق (الدعوى)
	الخطاب الوارد جوابا عن سؤال سائل (يستدعي) الجواب وذلك
	يصلح أن يكون ابتداء كلام يتبع السؤال في عمومه وخصوصه حتم
	الخلوة في (دعوي) الإصابة بالزوجة تجري مجرى اللوث في القسامة
	(داعي) الطبع أقوى من (داعي) الشرع. ٢٠٧/٣- ١٨٥/٥ - ٩/[٩٠
۰۹۸ ،(۱۹۰)/۹	(الداعي) الطبعي يترجح على (الداعي) الشرعي
٩/٧٤٣، ١٥٣، (١٩٥)	(داعية) الطبع تجزئ عن تكليف الشرع
۳۸٦/٣٢	(<u>داعية</u>) المتكلم منصرفة لما توجه له المعنى دون الأمور التي تغايره
177/70	(الدعوي) الباطلة لا تسمع ولا يترتب عليها حكم
[1٧٣]/٢٥	(الدعوى) الباطلة لا يترتب عليها حكم
[187] 699/40	(الدعوي) بالمجهول فاسدة
	(الدعوى) بالمجهول لا تقبل
	(دعوى) الخيانة على الأمين لا تسمع بلا حجة
(010)/٣٠	(دعوى) العموم في الأفعال لا تصح

(010)/٣٠	(<u>دعوي</u>) العموم في الفعل غير ممكنة
٥٤/١٣	(الدعوى) في حقوق العباد شرط قبول البينة
01/14	(الدعوي) لا تشترط في حقوق الله تعالى
٥٣ ،[٤٥]/١٣	(الدعوى) لا تشترط في حقوق الله
۳۹٦/۸	(الدعوى) متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد
£ £ / \ £	
vrq/rr	(دعوى) النسخ غير مقبولة مع الجهل بالتاريخ
	الدفع (بالدعوي) من (المدعى) عليه
[90]/٢٦	الدماء لا تستحق (بالدعاوي) دون البينات
١٧٨ ،٣٨/١٣	الدماء والأموال لا تستحق (بالدعاوي) دون البينات
٥٧٠ ، ٥٣٠/٢٧	(دواعي) الحرام يتعلق بها حكم التحريم
TTA/TT	1 1 1
	الشرائع لا تجب (بدعوي) لا نص معها
۲۰۷/۳	الشريعة (داعية) إلى تقويم الفطرة والمحافظة عليها
ن عبدا للهن	الشريعة موضوعة لإخراج المكلف عن (<u>داعية)</u> هواه حتى يكو
	الشهادة إنما تسمع بعد تقدم (دعوي) على معين
٤٦/١٣	الشهادة على حقوق الله تعالى مقبولة من غير (دعوى)
حق نفسه	صحة الإبراء من (الدعوي) لا تتوقف على صحة الإبراء من ال
	الصفة في الحاضر لغو إذا لم تكن (داعية) إلى اليمين
0 8 9 / 7 8	الصلح على جنس (المدعى) إسقاط لبعض الحق
0 8 9 / 1 8	ضمان التملك لا (يستدعي) صنعا
78/10	الضمان (يستدعى) المماثلة
144/14	الظاهر لا تثبت به الحقوق بل ترجح به (الدعوى)
عوى)	الظاهر لا تثبت به الحقوق لاحتمال خلافه وإنما ترجح به (الد
	الظاهر لا تثبت به الحقوق وإنما ترجح به (ا لدعوى)
، مصالحها أو مفاسدها ما يبلغ مبلغ	العادات والتجارب القائمة عند مختلف الأمم إذا ثبت مز
-	الضروريات أو الحاجيات فإنها (تستدعي) وضعها تحت ا
	ني الحكم والقضاء الضمني لا يشترط سبق (الدعوى) والخص
٤٩٥، ٤١١، ٤٠١، ٨٠/٤	
كون عبدا لله اختيارا مثلما هو عبد لله	قصد الشارع من المكلف إخراجه من <u>(داهية)</u> هواه حتى ي ^ك
V7/8	اضطرارا

٥٧/١٣	القضاء الضمني لا يشترط سبق (الدعوي) والخصومة
٥٣/١٣	القضاء القولي يحتاج (للدعوى)
(0.9)/٣	القضايا في الأعيان لا يجوز (دعوي) العموم فيها
الظاهر١٤١٤	القول في الأمانة قول الأمين مع يمينه إلا أن (يدعي) أمرا يكذبه
	القول قول الأمين في براءة نفسه ولكن لا يقبل قوله فيما (يدعي) م
	القول قول الأمين في نفي الضمان عن نفسه لا في إلزام غيره فيه
007,007/17	
٤٣١/١	القول قول من (يدعي) الصحة
ول من (يدعي) الفساد والحرام منهما	القول قول من (يدعي) الصحة والحلال منهما ولا يلتفت إلى ق
	إلا أن يكون له وعليه البينة فإن لم تكن بينة أحلف الذي (يد
	قوة (الداعي) الطبعي قادحة في الظن المستفاد من الوازع الشرع
(۲۲۰)/۲۳	الكفالة (تستدعي) دينا صحيحًا
مر (دعوي) ناقصة إلا ما جرى العرف	كل (دعوى) يفتقر الحاكم في فصل الخصومة معها إلى شيء آخ
[104] , 184/70	به ويقتضيه الحال
موعة١٧٦/١٣ – ١٧٦/١٣	كل (<mark>دعوي)</mark> يكذبها العرف وتنفيها العادة فإنها مرفوضة غير مس
Λ/۲ΡΥ	كل (دعوي) ينفيها العرف وتكذبها العادة فإنها مرفوضة
لمكره تقبل منه ظاهرا١١/[٥٦٩]	كل قرينة إذا (ادعاها) المختار يدين بها في الباطن إذا (ادعاها) ا
	كل قول بمجرد (الدعوي) بلا برهان فهو مطروح ساقط
(99)/۲٥	كل ما أمكن إثباته بالبينة سمعت (الدعوى) فيه
[99]/70	كل ما صحت إقامة البينة عليه صح ت (الدعوي) به وما لا فلا .
ي) وإلا فلا٥٢/[١١١]	كل من ترتب على إقراره حكم يكون بإنكاره خصما في (الدعوة
_ لا احتماليـــة وصريحة في استحقاق	لا تسمع (ا لدعوي) إلا أن تكون معلومة لا مجهولة وجزمية
174/40	(المُدعي)
(10V)/Yo	لا تسمع (الدعوي) بعد الإبراء العام
٤٥/١٣	لا تسمع (دعوي) حسبة في حق الله تعالى
99/70	لا تسمّع (الدعوي) على مالا يصح الإقرار به
187/70	لا تسمع (الدعوي) مجهولة إلا في الإقرار والوصية
(٣•١)/٢٥	لا تسمع الشهادة قبل (الدعوى)
٥٢/١٣	لا تشترط (الدعوي) في حقوق الله تعالى
[1.v]/۲٥	لا تصح (الدعوي) إلا إذا رفعت في وجه من يعد خصما
(170)/70	-

[170]/70	لا تصح (<u>الدعوي</u>) ولا الإنكار لها إلا من جائز التصرف أو المأذون له <u>ب</u>
7.7/70	لا تصح (الدعوي) وما صدر عن (المدعى) مما يناقضها
٣٧١ ، [٣٠١] / ٢٥	لا تصح الشهادة بلا سبق (دعوي) في حقوق الناس
[107]/70	لا تقبل (الدعوى) بعد الإبراء العام بحق سابق
(المدعى)(۳۰۲)	لا تقبل شهادة مبادر بشهادته قبل (الدعوي) أو بعدها وقبل أن يستشهده
(TV)/1T	لا عبرة بمجرد (ا لدعوى)
(TV)/1T	ر يستحق المرء ما في يد غيره (بدعواه) إلا أن يقيم البينة عليه
174/40	لا يسمع الحاكم (الدعوى) في الأشياء التافهة الحقيرة
٥٥٣/١٢	لا يصدق (مدعي) الإكراه بلا قرينة
ت٣/[٣٢٥]	و عم الحرام الأرض جاز استعمال ما (تدعو) إليه الحاجات والضرورار
	ما (تدعو) الحاجة إلى الانتفاع به من الأعيان ولا ضرر في بذله لتيـ
٣١٧/١٨	المحتاج إليها يجب بذله مجانا
سره وكثرة وجوده أو المنافع	ما (تدعو) الحاجة إلى الانتفاع به من الأعيان ولا ضرر في بذله لتيـ
[٣١٥]/١٨	المحتاج إليها يجب بذله مجانا بغير عوض
٤٦/١٣	ما كان من التعزير من حقوقه تعالى لا يتوقف على (ا لدعوي)
£VY/10	ما (يدعو) إليه الضرر يجوز فيه بعض الغرر
ودة على (المدعى)٢٠٠٠/٤٧٥	(المدعي) عليه في سائر الخصومات إذا ظهر نكوله عن اليمين فاليمين مرد
(170)/70	
٥٤/١٣	المستحق قد يستقل بالوصول إلى حقه فلا يحتاج إلى (<u>دعوي</u>)
دوامها مقصودة شرعا ٢/٥٥٩	المقاصد الفرعية التي لا تنافي المقاصد الأصلية بل (<mark>تستدعي</mark>) بقاءها و
	المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلف عن (<u>داعية)</u> هواه
	المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلف عن (داعية) هواه -
٤٠٦/٣	هو عبد لله أضطرارا
، ۳/۱۰۱، ۸۰۱، ۳۳۰،	المقصد الشرعي من وضع الشريعة هو إخراج المكلف عن (<u>داعية</u>) هوا.
	717 . 273 . 375
٧٥/٤	مقصود الشريعة إخراج المكلف عن (داعية) هواه
٥٧٠/١٢	المكره إذا (ادعي) التورية صدق ظاهرا في كل ما يدين فيه عند الطواعيا
	من (ادعي) لنفسه شيئا لا يتوصل إلى إثباته إلا بإثبات شيء آخر ينتصب
(119)/٢٥	الآخرالآخر
١٠٣،١٠٢/١٦	من (ادعى) والظاهر معه فالقول قوله
٦٢/١٠	من باشر عقدا أو باشره عنه من له ذلك ثم (<u>ادعى</u>) ما ينقضه لم يقبل

إذا تعارض المكروه والمحرم قدم المحرم والتزم (<u>دفعه)</u>
إذا تعارض المكروه والمحرم قدم المحرم والتزم (<mark>دفعه</mark>) وحسم مادته ١١/[١٦٧]، ١٧١-
۷۱/۲۱۳، ۷۱۳
إذا توقف (دفع) الضرر عن نفسه على الإضرار بالغير لم يجز ووجب تحمل الضرر ٧/(٣٩٥)
إذا كان السبب (والدافع) إلى العقد غير مشروع كان العقد باطلا
ارتكاب أخف الضررين (لدفع) أشدهما
الأسباب إنما شرعت لتحصيل مسبباتها وهي المصالح المجتلبة أو المفاسد (<mark>المستدفعة</mark>) ٤٣٨/٤
الاستصحاب حجة (دافعة) لا مثبتة
الاستصحاب حجة (دافعة) لا مثبتة قيد لقاعدة الأصل بقاء ما كان على ما كان
الاستصحاب يصلح حجة (للدفع) لا للرفع١٢٤/٣٠
الأصل أمانة العامل بائتمان (الدافع) إليه
الأصل أن الظاهر (يدفع) الاستحقاق ولا يوجب الاستحقاق
الأصل أن يعمل بقول (دافع) ماله لغيرهالأصل أن يعمل بقول (دافع) ماله لغيرهالاره٢٧)
الأصل عدم الخروج عن الملك إلا بالوجه المقصود إلا أن تدل قرينة على كذب (<mark>الدافع</mark>) . ٢٧٦/١٠
الأصل في (<u>الدفع) أن ي</u> كون من قبل المدعى عليه
الأصل وجوب (دفع) الصائل لحماية حق معصوم
اعتناء الشرع (بدفع) المفاسد آكد من اعتنائه بجلب المصالح ٤/(١٤٣)
الأمر بعد الحظر (لدفع) الحظر السابق وإعادة حال الفعل إلى ما كان قبل الحظر٣١/(٢٨٧)
الأمر المطلق لا يفيد التكرار ولا (يدفعه)الأمر المطلق لا يفيد التكرار ولا (يدفعه)
إن أتلفه (لدفع) أذاه به ضمنه
إن أمكن (دفع) الصائل بلا تفويت روح أو عضو وجب
إن (اندفع) الصائل بالأسهل حرم الأصعب
الإنسان مجبول على جلب النفع لنفسه (ودفع) الضرر عنها
إنما يجوز للإنسان (دفع) الضرر عن نفسه <i>على وجه لا يضر بغيره ٧/(٥٣٩)– ٣٢/٨، ٣</i> ٣
البغاة دماؤهم معصومة بعصمة الإسلام لا يجوز قتلهم إلا (<u>دفاعا</u>) إذا صالوا٢٦/(٥٥٧)
بقاء أثر الشيء كبقاء أصله فيما يرجع إلى (دفع) الضرر ٤٦٨/٧ ، ٤٨٦ – ٨/[٧]، ١٠
بقاء أثر الشيء كبقاء عينه في (دفع) الضرر
بقاء أثر الشيء يجعل كبقاء أصله فيما يرجع إلى (<u>دفع)</u> الضرر
تتغير الفتوى بحسب ما يحقق المصلحة (ويدفع) المفسدة٥/(٣٦٩)
تحصل أعلى المصلحتين وإن فات أدناهما (وتدفع) أعلى المفسدتين وإن وقع أدناهما ٤/(١٢٥)
تحمل أخف المفسدتين (دفعا) لأعظمهما٧٥٥٠

08./79	التسوية بين الأصل والفرع في مسألة النقض لا (يدفع) النقض
YY7/1	
(19)/A	ثبوت حق الفسخ لمعنى (دفع) الضرر
	الحاجة الشديدة (يندفع) بها يسير الغرر
	الحجر مشروع بطريق النظر للمسلمين (ولدفع) الضرر عنهم
100/17	الحرج (مدفوع)
١٤/٤	الحرج (مدفوع) بالنص
	الحرج (م دفوع) شرعا
	الحرج مرفوع (مدفوع) منفي منتف
	حق الفسخ يجب (دفعاً) للضرر عن العاقد
	الحقوق الموضوعة (<u>لدفع</u>) الضرر في العقود يستوي فيها المسلم والذمي٧/
	الحقوق الموضوعة (لدفع) الضرر فيستوي فيها المسلم والذمي
	الحقوق الموضوعة (لدفع) الضرر فيستوي فيها المسلم والذمي والمستأمن
[٣٦٧]/٢٦	الحقوق الموضوعة (لدفع) الضرر يستوي فيها المسلم والذمي والمستأمن.
۳۷۸/۱۳	الحيلة (لدفع) الضرر عن نفسه مشروعة وإن كان غيره يتضرر بذلك
	الخيار الثابت بالشرع (لدفع) الضرر عن المال يكون فوريا
	(الدافع) أعلم بجهة (الدفع) فيقبل قوله في نيته
	(<u>الدافع</u>) بغير حق ضامن كالقابض
	(<u>الدفع</u>) أسهل من الرفع
	(الدفع) أقوى من الرفع
	(<u>الدفع</u>) أهون من الرفع
	(<u>الدفع</u>) بالدعوى من المدعى عليه
۳۸٤/۳	
(01°)/V	(<u>دفع</u>) الضرر العام بالضرر الخاص أصل متأصل في الشرع
	(دفع) الضرر العام واجب وإن كان فيه إلحاق الضرر بالخاص
۲ ٣٦/۲	
۰٤۳ ،(۲۹)/۷	(دفع) الضرر عن النفس بالإضرار بالغير قبيح
(1·0)/Y	(دفع) الضرر المعلوم الحاضر ألزم من (دفع) الضرر المجهول الغائب
777/14	(دفع) الضرر واجب بحسب الإمكان
٧١/٨	(دفع) الظلم بالطرق الجائزة حق خوله الشرع المظلوم
	(دفع) الظلم واحب بحسب الإمكان

(٣٩)/A	(دفع) الظلم واجب على كل من قدر على (دفعه)
عوضعوض	(الدفع) كان واجبا على المالك والواجب لا يؤخذ له
ومة٧/(١٠٥)	(دفع) المضرة المتحققة أولى من (دفع) المضرة الموه
(124)/8	(دفع) المفسدة أهم من تحصيل المصلحة
[٣٧١]/١٨	(دفع) المنكر واجب على كل من قدر عليه
To · / Y	الذمة بريئة فلا يثبت فيها شيء إلا بما لا (مدفع) فيه
بل لا (مدفع) فيهبل لا (مدفع)	الذمة على البراءة ولا يجب أن يثبت فيها شيء إلا بدل
٦٩ ،٦٢/٢٨	الرخصة إنما تثبت (دفعا) للمشقة
(ودفع) ما يفضى إليها إذا لم يكن فيه مصلحة	الشر والمعصية ينبغي حسم مادتهما وسد ذريعتهما
(080)/0	راجحة
ن بجلب المصالح إليهم وجودا وعدما (ودفع)	الشريعة مبنية في أساسها على مراعاة مصالح المكلفي
07./0	المفاسد عنهم وجودا وعدما
(۱۲۷)/۲٦	الصائل (يدفع) بأسهل ما يمكن (دفعه) به
	الصائل (يدفع) بالأخف فالأخف
	الصائل (يدفع) بالأسهل فالأسهل
الضررالضررالله المالية	صفة المعاوضة لا تمنع الفسخ عند الحاجة إلى (دفع)
	الضرر الخاص يجب تحمله (لدفع) الضرر العام
(11)/A	الضرر المرضي به من جهة المتضرر لا يجب (دفعه)
	الضرر يجب (<mark>دفعه</mark>) قبل وقوعه
١/٩٨٣- ٢/١٣، ٨٣- ٨/٢٥، ٤٥	الضرر (يدفع) بقدر الإمكان
۰٬۱۷۲۷)، ۵۲۲ هـ	الضرورة إذا (اندفعت) لم يبح لها ما وراءها
الاستحقاقا۲۹۳/۱۱	الظاهر إنما يكون حجة (<u>لدفع</u>) الاستحقاق لا لإثبات ا
	الظاهر إنما يكون حجة (لدفع) الاستحقاق لا لإثباته
(170)/17	الظاهر حجة (دافعة) للاستحقاق لا مثبتة له
١٩٠ ، ١٨٧/١٤ -٣٣٨/٨	الظاهر حجة في (دفع) الاستحقاق لا في إثباته
١٣٠ ،(١٢٥)/١٣	الظاهر حجة في (الدفع) لا في الاستحقاق
177 () 7 /) 7 /) 7 /) 7 /) 7 /)	الظاهر حجة (لدفع) الاستحقاق
٧٠/١٤ -١٣٥ ،[١٢٥]/١٣	الظاهر حجة (لدفع) الاستحقاق لا لإثباته
(170)/17	
	الظاهر يصلح حجة (للدفع) دون الاستحقاق
	الظاهر يصلح (للدفع) لا للاستحقاق

177 (171/17	الظاهر يكفي (لدفع) الاستحقاق
	الظاهر يكفي (لدفع) الاستحقاق لا لإثباته
١٣٢/١٣	الظاهر يكفي (للدفع) لا للاستحقاق
	الظلم يجب (دفعه) ويحرم تقريره
	الظن في باب جلب النفع (ودفع) الضرر قائم مقام العلم
	العبرة بنية (الدافع) لا بعلم (المدفوع) إليه
	العبرة في الأداء بقصد (الدافع)
	العبرة في العطاء بنية (الدافع)
Y•/A	
	فضائل الأعمال تتفاوت بتفاوت ما تجلبه من نفع أو (تدفعه) من ضر
٥٦٠/٢	قاعدة الشريعة (دفع) أعلى الضررين باحتمال أدناهما
ة إلى (دفع) الضرر الخاص٧/٥١٤	قد يتحمل عند الحاجة إلى (دفع) الضرر العام ما لا يتحمل عند الحاج
_	كل جهل يمكن المكلف (دفعه) لا يكون حجة للجاهل
	كل خيار ثبت بالشرع (لدفع) الضرر عن المال فهو على الفور
(۲۳۹)/۲۱	
(779)/٢١	كل خيار يثبت بالشرع (لدفع) الضرر عن المال كان على الفور
	كل شهادة جرت مغنما للشاهد أو (دفعت) مغرما عنه لا تجوز
77\٧11	
٦٩/٧	کل من (دفع) ما لیس بواجب علیه علی ظن وجوبه فله استرداده
	كل يمين قصد بها (الدفع) لا يستفاد بها الجلب
(274)/17	
120 . 122 . [121] / 77	لا ضمان على محجور عليه لحظ نفسه فيما أتلفه مما (دفع) إليه
	لا يجوز (دفع) الضرر عن نفسه بإدخال الضرر على الغير
	لا يجوز لأحد أن (يدفع) الضرر عن نفسه ويلحق مثله بغيره
	لا يجوز للإنسان أن (يدفع) الضرر عن نفسه بالإضرار بالغير
	لا (يدفع) الإنسان الضرر عن نفسه بإنزاله بغيره
	لا (يدفع) الضرر عن غير المالك بضرر المالك
	لا يضمن المحجور عليه ما (دفع) إليه إن تلف
	لا يلتزم الضرر المتحقق (لدفع) ضرر موهوم
	لا يمكن (دفع) المعصبة بالمعصبة

٥٨٢/١٣	لكل واحد من العامة (دفع) الضرر فيما كان حقا لهم
	للمغرور أن (يدفع) الضرر عن نفسه بالرجوع على الغار
	ليس لأحد أن (يدفع) الضرر عن نفسه بالإضرار بغيره ١٠٠٠ - ٤٨٣/١
0 £ 7 / V	
	ما وجـــب (دفعه) علــــى صفة فأخل بها عند (الدفع) لم يجزء
	على وجهه
YV9/V	ما يباح (دفعا) للضرر يباح (دفعا) للحاجة
Y90 , Y9	متى أمكن (الدفع) بأسهل الوجوه لم يعدل إلى أصعبها
188/7٣	المحجور عليه لحظ نفسه لا يضمن ما (دفع) إليه إن تلف
188/77	المحجور عليه لحظ نفسه لا يضمن المال (المدفوع) إليه من الغير.
و تقام الحياة الدنيا للحياة الأخرى	المصالح المجتلبة شرعا والمفاسد (المستدفعة) إنما تعتبر من حيث
TEY/T	لا من حيث أهواء النفوس في جلب مصالحها العادية
(٣٨٣)/٣	المصلحة ترجع الى جلب منفعة أو (دفع) مضرة
	المظلوم له أن (يدفع) الظلم عن نفسه بمّا قدر عليه ولكن ليس له أن
	المعصية لا (تدفع) بالمعصية
	المقاصد العامة للقرآن ترجع إلى جلب الخير (ودفع) الشر أو جلب
_	الملك في العقود القهرية غير الاضطرارية يتوقف على (دفع) الثمن
	الملك في العقود القهرية غير الاضطرارية يتوقف على (دفع) الثمن
070/18	من أتلف شيئا (لدفع) أذاه لم يضمنه
	من أتلف شيئا (لدفع) أذاه لم يضمنه وإن أتلفه (لدفع) أذاه به ضمنه
	ص أتلف شيئا (لدفع) أذاه له (دفعا) عن نفسه فلا ضمان عليه فإن أنا
٥٦٠/١٤	من أتلف شيئا (لدفع) أذاه له لم يضمنه
	من أتلف شيئا (لدفع) أذاه له لم يضمنه وإن أتلفه (لدفع) أذاه به ضد
	[007] . 277
٥٦٤/١٤	من أتلف شيئا (لدفع) الأذى به ضمنه
	من أتلف شيئا لينتفع به ضمنه ومن أتلفه (دفعاً) لمضرته فلا ضمان
· ·	من أخذ مال غيره لمنفعة القابض فالضمان عليه وإن كان لمنفعة
31\(\777)	ل منفعتهما معا فينظر من أقوى منفعة فيضمن
	من أدى عن غيره مالا شأنه أن يعطيه أو عمل لغيره عملا شأنه أ
	وبأجرة ذلك العمل كان (دفع) ذلك المال واجبا عليه كالدين
	من استحق شيئا لم (يدفع) عنه إلا بإذنه

(1/17)/14	من استحق شيئا من الأشياء لم (يدفع) عنه
	من استنكحه الشك في شيء وافقه قول ضعيف (يندفع) به الشك فإنه
	من تصرف في ملكه تصرفا يلحق الضرر بغيره فإن ذلك الغير يتمك
٥٧٦،٥٧٢/٧	نفسهنفسه
(دفع) الضرر عن نفسه٧٠ ٢٧٠	من تصرف في ملكه تصرفا يلحق الضرر بغيره يتمكن ذلك الغير من (
117/77	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
٦٥٤ ،[٦٠٧]/١٣	من (دفع) شيئا ليس بواجب عليه فله استرداده
ξοξ ,ξο\/\V	
7.9/14-014/17	من (دفع) شيئا يظن أنه يلزمه وهو لا يلزمه هل له الرجوع أم لا
	من (دفع) ما ليس بواجب عليه على ظن وجوبه فله استرداده
(٦٠٧)/١٣	من (دفع) ما ليس بواجب عليه يسترده
حدث وشك في زواله وإن كان	من شك في نقض وضوئه فإن كان أول شكه أعاده لأنه تيقن بال
£0V/V	
	من فعل شيئا (دفع) به عن نفسه مما له فعله أنه لا ضمان عليه مما تلغ
0.1/٢	من لا يجب عليه الإنفاق عليه فله (دفع) الزكاة إليه
واز التحلل منه ۲۰/[۲۹٥]	من منع عن المضي في موجب الإحرام على وجه لا يمكنه (الدفع) ج
	من وجب له شيء من الأشياء لم (يدفع) عنه ولم يتسور عليه فيه إلا ب
٤٧٣/٧	من يرد إضرار الناس جاز (دفع) ضرره
YAE/1V	
09/0	النهي (لدفع) المفاسد والأمر لتحصيل المصالح
مضمونا في الذمة١٦/[٥٥٧]	هل يتوقف الملك في العقود القهرية على (دفع) الثمن أو يقع بدونه ·
	الواجب إذا لم يمكن (دفع) جميع الظلم أن (يدفع) الممكن منه
	الواجب (دفع) شر الشرين إذا لم (يندفعا) جميعاً
	يتحمل أخف المفسدتين (دفعا) لأعظمهما
	يتحمل الضرر الخاص لأجل (دفع) الضرر العام
٠٢٠- ١٩١٤، ١٩١، ٥٠٠-	يتحمل الضرر الخاص (لدفع) الضرر العام ٣٩٠/١ ، ٣٤٠- ٢/
	٧/٠٠١، ٥٠٠٠ ٢٠٠٥/٧
۲/۱۳، ۸۳- ۷/۹۶۶، 3۷٤	
17	يجب تقدم الإنذار في كل موضع فيه (دفع)
(177)/77	
or • /v	

٠٠٠٠ ٤/٩٢١ - ٧/[٩١٥]، ٣١٥، ١٢٥، ٧٦٥	يحتمل الضرر الخاص (لدفع) الضرر العام
	اليد الواحدة هل تكون قابضة (دافعة)
لمحتين إذا لم يمكنا معا ٤/(١٢٥)	(يدفع) أشد المفسدتين بأخفهما ويؤتى بأعظم المص
٤٨٧ .٥٠ [٥٠٥] ٥٠٠ .٥٠٠ ٤٨٧	(يدفع) أعظم الضررين بأهونهما ٤٦٩/٧، ٧٤
\T'T- TI\\\000\\\00-\\000\\000\\\000\\\000\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\000\\000\\000\\000\\000\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\000\\0	
	۸۱۳- ۸۱/۵۷۱، ۱۸۰- ۲۲/۵۶۵، ۸۶۵
أعظم المصلحتين بترك أيسرهما ٤/(١٢٥)	(يدفع) أعظم المفسدتين باحتمال أيسرهما ويحصل
أعلى المصلحتين بتفويت أدناهما . ٢٣/١٠، ٢٦	(يدفع) أعظم المفسدتين بارتكاب أدناهما ويحصل
	(يدفع) أعلى المفسدتين باحتمال أدناهما ويحصل أ
١٣٢/٤	(يدفع) أعلى المفسدتين وإن وقع أدناهما
(٢١٣)/٣٣	(يدفع) الترجيح بلا مرجح
YY•/\\ -(0•0)/V -\YV/E	(يدفع) شر الشرين بالتزام أدناهما
(۱۲۷)/۲٦	(يدفع) الصائل بأسهل ما يظن أن (يندفع) به
[\YV]/\T	(يدفع) الصائل بالأخف فالأخف إن أمكن
٤٧٣/٧	(يدفع) الضر قبل وقوعه
**************************************	(يدفع) الضرر بقدر الإمكان
٣ ٦/٢	(يدفع) الضور العام بالضور الخاص والأشد بالأخف
ξΑV/V	(يدفع) الضرر الفاحش بأي وجه كان
	يراعى في (دفع) الصائل التدريج بالأخف
سرين بالتزام أدناهما ٥٨/٢- ٤٧١، ٤٦٧/٣-	يرجح خير الخيرين بتفويت أدناهما (ويدفع) شر الث
	3/711, .71, [071], 331, 771, .71
۰۸۳، ۳۲۵، ۷۲۵- ۵/۳٤۳، ۲۲۱- ۷/۸۰۵-	VYY, VYY, V0Y, V/Y, 0VY, PVY, Y
	717/11
لمتواترةلمتواترة	يرد خبر الواحد إذا (<mark>دفع)</mark> مقتضاه الكتاب أو السنة ا
نوى المفسدتين باحتمال أدناهما ٤/(١٢٥)	يقدم أرجح المصلحتين على مرجوحهما (ويدفع) أذ
رين بالتزام أدناهما	يقدم خير الخيرين بتفويت أدناهما (ويدفع) شر الشر
	اليقين لا (يدفع) بالشك
177/18	اليمين حجة (للدفع) دون الاستحقاق
۲۸٤/۱۰	اليمين لا تصلح في الجلب (والدفع)
	اليمين (للدفع) فلا يستفاد منها على الجلب

دفف

التواتر إنما هو شرط في القرآن المثبت بين (<u>الدفتين</u>) أما المنسوخ فلا١٧٤/٢٨
دلس
كل (تدليس) يختلف الثمن لأجله يثبت الخياركل (تدليس) يختلف الثمن لأجله يثبت الخيار
كُلُّ (ت دليس) يختلف لأجلُّه الثمن يثبت الخيار٢٢٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٥
دلل
اجتماع (<u>دلیلین)</u> علی (<u>مدلول)</u> واحد جائز حسن
الإجماع (دليل)الإجماع (دليل)
الإجماع يَجُوزُ أن ينسخ بمثله إذا كان قائما على (<u>دليل</u>) المصلحة٩٢/٢٩
الاحتمال إذا كان غير ناشئ عن (دليل) فهو لغو لا يعتد به
الاحتمال إذا كان ناشئا عن (دليل) يفيد
الاحتمال إذا لم يكن ناشئا ولا منبعثا عن (دليل) بل عن مجرد توهم وحدس فلا يقاوم الحجة ولا
يقوى على معارضتها كما أن قاعدة
الاحتمال الغير الناشئ عن (<u>دليل)</u> لا يعتبر
الاحتمال في وقائع الأحوال مسقط (ل لاستدلال)
الاحتمال في وقائع الأحوال يسقط (<u>الاستدلال)</u> ٣٩٩/٣٠، ٣٠٩– ٣٢/[٤٦١]، ٤٧٣، ٤٧٣، ٢٧٦
الاحتمال كاف في إبطال (<u>الاستدلال</u>)
الاحتمال الناشئ عن (<u>دليل</u>) يبطل (<u>الاستدلال</u>) ١/٥٤٧ - ٤٠٠/٣٠ – ٤٦٢/٣٢، [٤٧٣]
الاحتمال الناشئ عن (<u>دليل</u>) يسقط (<u>الاستدلال</u>)
الأحكام تتبع (<u>الأدلة)</u> الاحكام تتبع (<u>الأدلة)</u>
الأحكام التكليفية لا تثبت بدون (<u>دليل)</u> الاحكام التكليفية لا تثبت بدون (<u>دليل</u>)
أحكام الشرع تثبت بكل ما (<u>دل</u>) على رضاه وإرادته
الأحكام الشرعية إنما تثبت (<u>بأدلة</u>) شرعية
الأحكام الشرعية تثبت على الألفاظ من حيث (<u>دلالتها</u>) لغة من جمع وتفصيل٢٧/(٣٣٧)
الأحكام الشرعية لا تثبت إلا (بالأدلة) الشرعية
الأحكام الشرعية لا يصح إثباتها إلا (<u>بدليل</u>)
الاختصاص لا يثبت إلا (بدليل)
اختلاف الأسام (دل) اختلاف الرماز (دل) اختلاف الرماز

کامکام	اختلاف الأسماء (يدل) على اختلاف الأحكم
ميات	
مات	اختلاف اللوازم (يدل) على اختلاف الملزو
٥٨١/٣٢	
197/70	
(٤١١)/٩	(أدلة) الرضا تقوم مقام النطق به
المقاصد	 (أدلة) الشريعة اللفظية لا تستغني عن معرفة
: المقاصد الشرعية ١/ ٥٥٠- ٢/٤٢٥ - ٧٧١/٥ [٢٨٥]،	(أدلة) الشريعة اللفظية لا تستغني عن معرفة
	٠٠٠، ١٠٠، ٣٠١
ية٣٣١]/٣٣	(الأدلة) العدمية لا تعارض (الأدلة) الوجود
Y1A/T	(أدلة) العقل تخصص العموم
Y18/YV	(أدلة) العقل لا تحتمل التأويل
YAT/T	(أدلة) العقل لا يمكن نسخها
	 (الأدلة) لا تتعارض
نرعية٥/٨٧٨	(الأدلة) اللفظية لا تستغني عن المقاصد الش
YY 1/TT	(أدلة) النفي أوسع من (أدلة) الإثبات
لل ما (ي <u>دل</u>) على الثبوت (ي <u>دل</u>) على النفي	
ن غيره إلا إذا أبطلهن	إذا أجمع على (دليل) أو تأويل جاز إحداث
واز٧٧/(٥٠٨)	
ويل جاز إحداث غيره إلا إذا أبطله	
ويل يتوقف في الجواز لمن بعدهم في إحداث (<u>دليل</u>) آخر	
فير التأويل الأُولفير التأويل الأُول	من غير إلغاء للأول أو إحداث تأويل غ
	إذا اعترض على الأصل (دليل) خلافه بطل
الاستغراقا۳۱/(۳۰۷)	إذا أمر جمعا بصيغة جمع (دل) ذلك على
	إذا تعادلت (الأدلة) عند المجتهد فحكمه اا
) عقلي أو نقلي فإنه أرجح مما لا يعضده شي،٣٣/(٢٠٣)	إذا تعارض (دليلان) أحدهما يعضده (دليل
يم والآَّخر الإباحة قدم التّحريم في الأصح١٩٨/١، ٢٠٠	
تحصيل مصلحة وفي الآخر دفع مفسدة ولم يمكن الجمع	
الجالب للمصلحةالجالب للمصلحة	
ن (الدلالات) قدم غيرهان ٩٤/٣٣	
شارة قدمت (دلالة) العبارة	اذا تعارضت (دلالة) العبارة مع (دلالة) الأر

٣٩٥/٣٢	إذا تكاثرت (الأدلة) عضد بعضها بعضا فصارت بمجموعها مفيدة للقطع
Y19/YY	إذا ثبت الترجيح بين (الدليلين) وجب العمل بالراجح
[279]/79	إذا (دل) الكتاب أو السنة على علية الوصف ثبتت به
(٣٩٣)/٣٣	إذا كان أحد الخبرين موافقا (لدليل) والآخر غير موافق فالموافق أولى
الترجيح بينهما ٣٣/ (٢٥١)	إذا كان أحد (الدليلين) أعم من الآخر من وجه وأخص من وجه يصار إلو
	إذا كان بين (الدليلين) عموم وخصوص من وجه فيطلب الترجيح بينهما.
	إذا كثرت الأمارات العاضدة (للدليل) ترجع على معارضه
date as the con-	إذا لم يصح (الدليل) لم يثبت (المدلول) عليه
٤٩٠/ ۲٨	إذا لم يطابق القول منه ﷺ الفعل فإنه لا (يدل) على أفضلية ولا مفضولية
الجواز٧٧/(٧٠٥)	إذا وقع من النبي ﷺ الاستبشار بفعل أو قول فهو أقوى في (الدلالة) على
٦٦/٩	الإذن الثابت (بالدلالة) كالثابت بالصريح
111/18-31/11	الإذن (دلالة) بمنزلة الإذن إفصاحا ١٠/٦- ٩/٥٥، ٥٥، [٥٥
(70)/9	الإذن (دلالة) كالإذن صراحة
(YYY)/A	الإذن المطلق يتقيد (بدلالة) العرف
	الاستبشار منه ﷺ أقوى (دلالة) من السكوت على الجواز
٠٣٠(٢٢3)	
٠٠٠	الاستثناء معيار (ودليل) العموم
(77)/٣٠	الاستحسان (دليل)
(74)/4	الاستحسان راجع إلى أحد (الأدلة)
[104] , 10/40	(الاستدلال) بأقل ما قيل صحيح
108/4	
(ov1)/rq	الاستدلال بالعكس استدلال صحيح
77\773	(الاستدلال) بالقران يجوز
۰۰۰ ۲۲، ۲۷، ۲۷، ۲۷	(الاستدلال) حجة
(٢٦٩)/٢٧	(الاستدلال) فرع الثبوت
(9)/٣•	الاستدلال من الأدلة الشرعية
(٩)/٣٠	(الاستدلال) من جملة الطرق المفيدة للأحكام
(9)/٣٠	(الاستدلال) يصح القول به
1./4	(الاستدلال) يكون بطريق التلازم بين الحكمين وبطريق التنافي بينهما
(444)/4	استصحاب حكم العموم إذا لم يقم (دليل) الخصوص متعين
٣٥٠/٣٠	استصحاب حكم العموم متعين إذا لم يقم (دليل) الخصوص

(17٣)/٣٠	الاستصحاب (دليل) شرعي
(۲۱۳)/۲۷	الاستقراء (دليل)
(۲۱۳)/۲۷	الاستقراء (دليل) معتبر شرعا وعقلا
. 	الأسماء لا تحمل على غير موضوعها من اللغة إلا (بد
(199)/1•	
ىية١١٤/٢٧	الاشتراك في الملزومية (يدل) على الاشتراك في اللاز
177/٣	الأصل إباحة الأفعال ما لم تثبت حرمتها (بدليل)
` ما خصه (الدليل)` ٣٥٨/١٧	الأصل استواء الفرض والنفل في الشرائط والأركان إلا
(170)/٣٢	الأصل إعمال (الدليل) بقدر الإمكان لا إهماله
٤٩٨/٢٨	الأصل الاقتداء به ﷺ حتى يقوم (دليل) الخصوص
يه إلا على قدر المبيح إلا <mark>(بدليل</mark>).٧/(٢٩٣)-	الأصل ألا تكون الإباحة في ثابت المنع عند الحاجة إا
0	719/10
\Y•/\V	الأصل امتناع النيابة في العبادة إلا (يدليل)
نهاترا وتساقطا ولم يعمل بأحدهما بالترجيح من	الأصل أن (<u>الدليلين</u>) إذا تعارضا ولم يمكن الترجيح i
(۲۱۳)/۳۳	غير مرجح
*/•1- ₽/٣٥، ٤٥، [١٢]، ٨٢٣- •١/٢٢٢	الأصل أن للحالة من (الدلالة) كما للمقالة
) بــه على اختياره أحدهما يجعل ذلك اختيارا	الأصل أن من خير بين أمــرين ففعــــل مــــــا (ي <u>ستدل</u>
(109)/1٣	
على اختياره أحدهما يجعل ذلك اختيارا منه	الأصل أن من خير بين أمرين ففعل ما (يستدل) به
٥٨٢/١٠	(دلالة) ويقوم ذلك مقام النص
) على عمله لغيره١/[٤٩٣]، ٤٩٧	الأصل أن يكون كل أحد عاملا لنفسه ما لم يقم (<u>دليل</u>
) على خلاف ذلك	الأصل انتفاء الأحكام عن المكلفين حتى يأتي ما (يدل
ئیل) علی خلافه ۲/(۳۹۲)، ۵۳۱–۲۸۵۰	الأصل بقاء الأشياء على ما كانت عليه حتى (ي <u>دل</u>) (<u>دا</u>
\7/9-7·/V	الأصل بقاء الشيء لمن هو في يده إلا (بدليل)
ے ذلك	الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يرد (<mark>دليل</mark>) بخلا ة
ى خلافه	الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يقوم (<u>الدليل</u>) علم
يغيره۲۲/٥٠٥	الأصل بقاء ما كان على ما كان علي ما لم يرد (دليل)
ل التداخل	الأصل تعدد المسببات بتعدد الأسباب إلا (<u>بدليل</u>) علم
ي قراءته	الأصل توافق القراءات في (<u>مدلول</u>) اللفظ المختلف ف _و
	الأصل عدم التحديد إلا (بدليل)
لا أن (تدل) قرينة على كذب الدافع . ٢٧٦/١٠	الأصل عدم الخروج عن الملك إلا بالوجه المقصود إا

778/44	الأصل عدم (الدليل)
	الأصل في (الأدلة) الإعمال لا الإهمال
(170)/٣٢	الأصل في (الأدلة) إعمالها لا إهمالها
على التحريم ١٤٤/٣٠ - ١٧٤٠	الأصل في الأشياء الإباحة حتى (يدل) (الدليل)
	الأصل في الأشياء التحريم حتى (يدل) (الدليل)
	الأصل في ترك النسك وجوب الدم إلا ما خرج
070/٣٠	الأصل في (الدليل) الإعمال
(١٦٥)/٣٢	الأصل في (الدليل) هو الإعمال لا الإهمال
منها ويبطل إلا ما (<u>دل</u>) الشرع على تحريمه وإبطاله	
V37- 31/507, P07- 01/[077], TT, AFT	
على خلافه١٥١/(٢٢٥)	الأصل في الشروط الصحة إلا ما (دل) (الدليل)
	الأصل في الشروط الصحة إلا ما دل (<u>الدليل</u>) <i>ع</i>
	الأصل في الشروط الصحة ما لم (يدل) (<u>دليل)</u> ·
	الأصل في الشروط الصحة واللزوم إلا ما دل (<u>ال</u>
	الأصل في الشروط الصحة واللزوم إلا ما (دل)
(٣٦٣)/٦	الأصل في العادات الحل والإباحة إلا (بدليل)
ي) على المقصود من قول أو فعل١٩/١	الأصل في العقود المالية أنها تنعقد بكل ما (يدل
ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
م (دليل) على أن العمل للغير	
(دليل) (يدل) على أن العمل للغير ٢/(٤٩٣)	
ِاْدُه على وجه الشمول والاستغراق حتى يقوم (<u>دليل</u>)	and the second s
£٣٤/Y	على التخصيص
ولا يجوز تقييده إلا (<u>بدليل</u>)١٠١١/(٢٥٥)	الأصل في اللفظ المطلق أن يجري على إطلاقه
حتى يقوم (دليل) التقييد	الأصل في اللفظ المطلق أن يحمل على إطلاقه
نع۲۰۱۰)، ۲	الأصل في المعاملات الحل حتى يرد (دليل) الم
ليلِّ) على منعه۲/(۳۷۰)	الأصل في المعاملات كلها الحل إلا ما قام (الدا
ي إثبات أصلها أن (الدلالة) متى اتفقت في الأقل	
	واضطُربت في الزيادة فإنه يؤخَّذ بالأقل فيما
<u>ْبِأُدَلَةً)</u> السمع لا (<u>بأدلة</u>) العقل وقد تعظم المصلحة	
تعظم المضرة فيصحبها التحريم على قدر رتبتها٢٨/٢	
	الأصل (ودليله) (دليل) لما يتفرع عنه ويتخرج ع

۲۸/۲۳	الأصول الحقيقية تترك (بدلالة) العادة
(۲00)/۳۲	الإضافة (<u>دليل</u>) الاختصاص
(vq)/q	اعتبار الصريح أولى من اعتبار (الدلالة)
۲۸۲/۳۳	الاعتماد على كثرة الرواة إنما تكون بعد صحة (الدليل)
۱- ۲۰/۰۸۰ ۳۳/۸۷۶	إعمال (الدليلين) أولى من إهمال أحدهما
٤٧١/٣١	
۱۰۸ ،۱۰۱/۱۷	إعمال (الدليلين) واجب ما أمكن
.V, 373, •73, 300-	إعمال (الدليلين) ولو من وجه أولى من إلغاء أحدهما٣٠/٥٦٠ ٣٦/٣١
	77/16-77/011, 707, 707, [777], 103
177/44	إعمال (الدليلين) ولو من وجه أولى من إهمال أحدهما
٤٧٤/٢٨	أفعال النبي ﷺ كلها محمولة على التشريع إلا ما ثبت فيه (دليل) الخصوصي
[{{0}}/\	أفعاله ﷺ محمولة على التشريع ما لم (يدل) (دليل) على الاختصاص
٤٥٣/٢٨	أفعاله ﷺ محمولة على التشريع ما لم يقم (<u>دليل</u>) الخصوصية
٤٥١/٢٨	أفعاله للتشريع ما لم (يدل) (<mark>دليل</mark>) على الاختصاص
٨٢/٩٤٤، ٢٥٤	أفعاله محمولة على التشريع ما لم (يدل) (دليل) على الاختصاص
٤٥٣/٢٨	أفعاله محمولة على التشريع ما لم يرد (<u>دليل</u>) التخصيص
(٢٣٧)/٢٧	إقامة (الدليل) مقام (المدلول) أصل في الشرع والعقل
Y7./Y0	الإقرار لا يقبل التزام خلاف ما (<u>دل</u>) عليه
(1•8)/٣٣	أقوال العلماء بالنسبة إلى العامة (كالأدلة) بالنسبة إلى المجتهدين
1.9 ((1.4)/27	أقوال المجتهدين في حق المقلد (كالأدلة) في حق المجتهد
(1•4)/44	أقوال المفتين للعامي (كالأدلة) الخاصة للمجتهد
(۲۲۹)/۲۹	
۲، [۳۰۲]، ۱۲۸، ۲۱۳	ألفاظ التأكيد (<u>تدل</u>) على العموم٠٠٤٠ ٤٤ ، ٢٣٢، ٢٢٢ ، ٤٤
(٦٩)/٩	ألفاظ الكنايات مع (دلالة) الحال صرائح
(ي <u>دل</u>) على البيع ٢٨/٢١.	الألفاظ المحتملة لا يلزم البيع بها بمجردها حتى يقترن بها عرف أو عادة أو ما
181/4	الإلهام (<u>دليل</u>) شرعيا
(074)/47	إلى حرف (ي <u>دل</u>) على انتهاء الغاية زمانا ومكانا
	إلى (دالة) على أن ما بعدها منتهى حكم ما قبلها
3, [٧٨٤], ٢٩٤, ٤٩٤	الامتنان (<u>دليل)</u> الإباحة
(YAY)/T1	الأمر بعد الحظر (يدل) على رجوع الحكم إلى ما كان عليه قبل التحريم

م إلا (لدليل)٣١/(٣٠٧)	الأمر لجماعة بلفظ يعمهم يقتضي وجوبه على كل واحد منه
(Y·V)/Y1	الأمر المطلق لا (يدل) بذأته لا على التكرار ولا على المرة
(Y·V)/Y1	الأمر المطلق لا (يدل) على التكرار
٠٠]، ٢٢٢، ٥٢٢، ٤٤٢، ٢٥٢، ٢٣٠	الأمرّ المطلقُ لا (يدلُ) على تكرار ولا على مرة٣١/[٧
	الأمر المطلق (يدل) على التكرار المستوعب لزمان العمر
۲۰۸/۳۱	الأمر المطلق (يدل) على المرة
۲۰٤/۳۱	الأمر المقيد بالشرط لا (يدل) على التكرار
تكلمين لا (يدل) على الإجزاء . ٢٨/(٢٩)	الأمر يقتضي وقوع الإجزاء بالمأمور به إذا امتثل وقال بعض الم
ازا	إن استبشر النبي بالفعل مع التقرير فأوضح (<mark>دلالة</mark>) على الجو
	إن استبشر النبي ﷺ بالفعل فهو أوضح (دليل) على الجواز .
	إن أمكن حمل عمل المعـــدل بالخبـــر على الاحتياط
٣٦٨/٢٨	فليس بتعديل
٣٦٢/٢	إن الثابت بحكم الظاهر يجوز إبطاله (بدليل) أقوى منه
كــم أصــل القيــاس الآخــر ظنيا عمل	إِن كَانَ (دَلْيَلِ) حُكُم أَصُلُ أَحَدُ القياسينَ قَطْعَيَا (ودليلِ) حَا
1/7/79	بالأول
18./77	انتفاء الإثم عمن ترك الفعل مختارا (يدل) على عدم وجوبه.
177/1	انتفاء اللازم (يدل) على انتفاء الملزوم
ر شرطا في اعتبار قاعدة الأصل أن للحالة	إنما تعتبر (دلالة) الحال إذا لم يوجد التنصيص بخلافها تعتبر
٤٨٤/١	من (الدلالة) كما للمقالة أ
o { · / ٣ Y	إنما لتأكيد الإثبات فقط ولا (دلالة) له على الحصر
۵۳٦/۲۲	إنما لتأكيد الإثبات ولا (دلالة) له على الحصر
عرف تحمل على مقتضى ألفاظها٢٠/٧	الأيمان إذا عريت عن النيات وعما (يدل) عليها من بساط أو
(\AY)/ "	أية حادثة شرعية لا تُخلو الأصول من (دلالة) عليها
١٩٨/٣٢	البداية (تدل) على زيادة العناية
٤٨ ، ٤٦/١٦	بطلان اللازم (يدل) على بطلان الملزوم
منه في (الدلالة)٥٦١/٣١ م	البيان إما أن يكون أقوى من المبين أو مساويا له أو أضعف
(04)/4	البيان كما يكون بالصريح يكون (بالدلالة)
لقاا۳۱ (۵۱۱)	البيان يكون بكل ما يجلو الخفاء والإشكال من (الدليل) مط
	البيع ينعقد بكل لفظ أو فعل واضح مفهم (للدلالة) على الر
١٩٨/٣٢	التأخير في اللفظ (يدل) على التأخير في الرتبة
٠٥٨/٦	التاريخ المنصوص عليه يترجح على التاريخ (المدلول) عليه

77. [4.7]. 27.	تاوى المجتهدين بالنسبة إلى العوام (كالأدلة) الشرعية بالنسبة إلى المجتهدين٣٣/
[0AV]/٣\	
(٦ ٤٧)/٣ ١	
(۲۸۰)/0	
r•A/Y	تترك الحقيقة (بدلالة) العادة
(٣٥٥)/٩	التحري عند انعدام (الأدلة) قائم مقام (الدليل) الشرعي
(٣٥٥)/٩	التحري عند انعدام (الأدلة) مشروع
71/715, 715	<u> </u>
oo•/v	تحمل الضرر اليسير عادة لا (ي <u>دل</u>) على تحمل الضرر الكثير
o { 9 / V	تحمل الضرر اليسير لا (يدل) على تحمل الضرر الكبير
(0 £ 0) / V	تحمل الضرر اليسير لا (يدل) على تحمل الضرر الكثير والعكس صحيح
١٨٨/٨	تختلف الأحكام بحسب اختلاف الأزمان والأحوال (وأدلتها)
لصفة ۳۲/(۷٤)	تخصيص الحكم بصفة من أوصاف الشيء (ي <u>دل</u>) على نفي الحكم عما عدا محل ا
. 17/(17)، 4V3	
٧٣٨/٣٣	تخصيص العام لا يمكن إلا (بدليل) يجب الرجوع إليه
(٤٥٥)/٢٨	التخصيص لا يثبت إلا (بدليل)
[040]/444.	التخصيص لا يقبل إلا (بدليل)
۰٤٠/۲٩	تخلف الحكم بلا وجود مانع وانتفاء شرط (<u>يدل</u>) على أن الوصف ليس بعلة
(V37)— P7\YFY	the control of the c
701/77	ترادف (<u>الأدلة</u>) على (<u>مدلول</u>) واحد جائز
77//77	ترتيب الحكم على الوصف (ي <u>دل</u>) على علية ذلك الوصف لذلك الحكم
۳٦٢/٣٣	ترجح (الأدلة) بعمل الأكثر
(٦٢٥)/٣٣	ترجح (<u>دلالة</u>) الاقتضاء على المفهوم
٤٨٥/٣١	الترجيح بين (<u>الدليلين</u>) بلا مرجح باطل
[٢١٣]/٣٣	الترجيح بين (<u>الدليلين</u>) بلا مرجح باطل والعمل بالراجح منهما واجب
77/753	ترك الاستفصال مع تعارض الأحوال (ي <u>دل</u>) على عموم الحكم
۰۳٦/۲۸	ترك الشيء لا (<u>يدل</u>) على تحريمه
٠٣٦/٢٨	الترك مع الحرص على إحراز فضيلة النفل (<u>دليل</u>) الكراهة
۳•۸/۳۱	نركيب الحكم على كل جماعة بصيغة الجمع <u>(تدل</u>) لغة تناول الحكم لكل واحد
(v•)/\٤	التصرف (يدل) على اليد
(vq)/q	التصريح يبطل (الدلالة)

تطرق الاحتمال مسقط (للاستدلال)
تعارض قولي المجتهد في حق من قلده كتعارض (الأدلة) في حق المجتهد
تعجب الرب سبحانه إن تعلق بحسن الفعل (دل) على الأمر به وإن تعلق بقبح الفعل (دل) على
النهى عنه
تعجيل الطاعات أفضل من تأخيرها ما لم تقم (الدلالة) على فضيلة التأخير١٧٠ [١٧٣]
تعدد (الدليل) جائز
التعدى مضمون أبدا إلا ما قام (دليله)
تعليق الأمر بالمشيئة (يدل) على أنه غير واجب
تعليق الحكم على الذات بأحد الأوصاف (يدل) على نفيه عما عداه ٣٣/(٣٧)
تعليق الحكم على الغاية لا (يدل) على انتفاء الحكم عما بعد الغاية
تغيير ما وجد قديما لا يجوز إلا (بدليل) موجب لذلك٧(٥٩)
التقديم في الذكر (يدل) على التقديم في الدرجة
التقديم في الذكر (يدل) على التقديم في الرتبة
التقديم في الذكر (يدل) على قوة المقدم ظاهرا
تقديم المعمول (يدل) على الحصر
تقديم المعمولات على عواملها (يدل) على الحصر ٩٦/٣٢، ٣٠١ [٣١١]، ٣٢٤، ٣٣٥
تقرير النبي ﷺ (يدل) على الجواز ٢١٥- ٤٤١ ، ٤٤١ - ٥٠٨/٢٧ - ٢٨٥ - ٢٨ [٥٠٣]
تقريره عليه السلام من (الأدلة) الشرعية
التقييد بحرف الغاية (يدل) على انتفاء الحكم وراء الغاية
تقييد الحكم أو الخبر بالاسم لا (يدل) على نفي الحكم عما عداه٣٢٠/(١٢٧)
التقييد يثبت (بدليل) العرف
تكرار الأمر بالشيء لا يحمل على تأكيد ولا تكرار إلا (بدليل)٢٣٦، ٢٣٦، ٢٣٦
تكفي رؤية المبيع (الدال) على باقيه
تنافي اللوازم (ي <u>دل</u>) على تنافي الملزومات١١٤/٢٧، [١٢٥]، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٤٠
التنجيز شرط في عامة العقود إلا ما خرج (بالدليل) والتعليق يفسد العقد٢٤٣/١٦
التهمة (دليل) تقييد المطلق٩/(٣٤٢)
توارد (الأدلة) على (مدلول) واحد جائز
توارد (<u>الأدلة</u>) على (<u>مدلول</u>) واحد وهو جائز٢٥١/٢٧
الثابت (بالدلالة) إنما يعتبر إذا لم يوجد صريح بخلافه
الثابت (بالدلالة) كالثابت بالصريح
الثابت (بالدلالة) كالثابت بالعبارة

٦٠/٩	الثابت (بالدلالة) كالثابت بالنص
(۱۱۳)/A	الثابت بالعرف ثابت (بدليل) شرعي
(٢٦)/٣٢	الثابت بالمقتضى كالثابت (بدلالة) النص
3.7- 6/30, 774- 77/77	الثابت (بدلالة) العرف كالثابت (بدلالة) النص ١٥٧/٨، (١٩٣)،
(198)/A	الثابت (بدلالة) العرف كالثابت (بدلالة) النطق
(1V)/٣٢	الثابت (بدلالة) النص كالثابت بالعبارة والإشارة إلا عند التعارض
۸١/٩	الثابت (دلالة) كالثابت صريحا
٦٧/٩	الثابت (دلالة) كالثابت نصا
vr9/rr	ثبوت الحكم الشرعي ورفعه لا يكون إلا (بدليل) شرعي
٧٢\(₽٢٢)	ثبوت (المدلول) فرع ثبوت (الدليل)
[٢٦٩]/٢٧	ثبوت (المدلول) متوقف على ثبوت (الدليل)
(٦٩)/١٤	ثبوت اليد (دليل) الملك
, اعتنائه بعلم الأثر ۲۸/۲۳	الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل لرتبته (وأدل) على
۰۹٦/۳۲	ثم لا (تدل) على الترتيب بالكلية
(٣٢٧)/٣٣	الجمع بين (الأدلة) أولى من تعطيل بعضها
(٣٢٧)/٣٣	الجمع بين (الدليلين) أولى من إبطال أحدهما
(٣٢٧)/٣٣	الجمع بين (الدليلين) ولو من وجه أولى من تعطيل أحدهما
(174)/10	جميع العقود تنعقد بكل ما (<u>دل</u>) عليها من قول أو فعل
ونقض للنظر فيه۲/۲۲	جهل الناظر ببعض صفات (الدليل) التي يحتاج إلى علمها نقصان فيه
	جواز الاستثناء (<u>دليل</u>) العموم
74./10	جواز الشروط في العقود إلا أن يقوم على فسادها (<u>دليل</u>) شرعي
١٣٣/٧	الحال (<u>تدل</u>) على ما قبلها
١٣٥/٧	الحال (تدل) على ما كان قبلها
(089)/٣٢	حرف لو (يدل) على امتناع الشيء لامتناع غيره
۲۱ ۸۳۳، ۱۶۳	حرمة الشيء (تدل) على حرمة ما فوقه بطريق الأولى
[4.7], 317, 117-17/7	الحس (<u>دليل</u>) قاطعالحس (<u>دليل</u>) قاطع
(حقوق الآدميين إذا وجبت لا تسقط إلا (بدليل)
17\753-77\PP3	الحقيقة أصل حتى يمنع منها (دليل) العقل
78./77	الحقيقة تترك (بِ دلالة) الاستعمال والعادة
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	الحقيقة تترك (بدلالة) العادة ٢٩٧/١، ٣٩٧- ١٦ - ٣٢/٣
(173)/٣٢	حكاية الحال إذا تطرق إليها الاحتمال سقط بها (الاستدلال)

4 4. 4	
(1.4)/47	الحكم إذا علق بعدد (دل) على أن ما عداه بخلافه
144/41	الحكم تابع للمعنى الذي (دل) عليه اللفظ
(٣٣٧)/٢٧	الحكم يجب أن يكون ملائماً لظاهر اللفظ (الدال) عليه
ائزا۲۱[۵۸۵]	حمل المجمل على أحد معنييه المتساويين دون (دليل) غير ج
(000)/000	
Y11/77log	حيث وجد المرجح لأحد (الدليلين) وجب العمل بالراجح من
***o/*•	الخاص (دلالته) قطعية
T90/TY	الخاص قطعي (الدلالة) اتفاقا
[0 7 1] / 4	الخاص بتناول (مدلوله) قطعا
٤٤٠/٢	الخاص (يدل) على (مدلوله) قطعا
[٣٩٣] ،٣٨٧/٣٣	الخبر إذا كان موافقا (لدليل) آخر يقويه يقدم على غيره
احةا	الخبر (الدال) على التحريم راجح على الخبر (الدال) على الإب
٢/[٥٥٤]، ٥٥٤، ٢٤، ٢٢٤	الخصائص لا تثبت إلا (بدليل)
141/77	(الدال) على الأعم غير (دا <u>ل</u>) على الأخص
. اتيان المأمورية والانتهاء عن المنهر	(<u>دل</u>) الأمر والنهي الابتدائي الصريح على قصد الشارع إل
٦٣/٥	ر <u>دی</u>) او نشر وانتهای او بندایی استان با استان و انتخابی او بندای از انتخابی ا
	(الدلالات) إذا تعارضت قدم الأدل (فالأدل)
ارادته٥/(٢٨٥)	(دلالات) الألفاظ لسبت لذه إتما با هي تابعة لقصد المتكلم
(71)/9	(دلالات) الألفاظ ليست لذواتها بل هي تابعة لقصد المتكلم و (دلالة) الأحوال تؤثر في الحكم
0V E / TT - A • / 9	(<u>دلالة</u>) الإذن تنعدم بصريح النهي
(30)/9 -(Y•))/A	(دلالة) الإذن من حيث العرف كالتصريح بالإذن
(870)/٣٢	
51/m	(دلالة) الاقتران ساقطة الاعتبار عند أئمة الأصول
774 . [77A] /ww	
	(دلالة) الاقتضاء مقدمة على (دلالة) المفهوم عند التعارض
[10 (10 (10 (10 (1) (0) (10 (1) (10 (1) (1) (10 (1) (1) (10 (1) (1) (1) (1) (1) (10 (1) (1) (1) (1) (1) (10 (1) (1) (1) (1) (10 (1) (1) (1) (1) (1) (10 (1) (1) (1) (1) (1) (1) (10 (1) (1) (1) (1) (1) (10 (1) (1) (1) (1) (1) (1) (1) (10 (1) (1) (1) (1) (1) (1) (1) (1) (10 (1) (1) (1) (1) (1) (1) (1) (1) (1) (1)	(الدلالة) الأقوى مرجحة عند التعارض٩/٣٢.، ١٨ - ٣
	(دلالة) الالتزام حجة
(111)/*•	(دلالة) الإلهام ليست حجة شرعية ملزمة
(90)/9	(دلالة) التعريض ليس كالتصريح
A1 609/9	(الدلالة) تعمل عمل الصريح
۷۹۱/۱۲	(الدلالة) تعمل عمل الصريح إذا لم يكن هناك صريح يعارضه
ov { / m	(الدلالة) تعمل عمل الصريح إذا لم يوجد صريح يخالفها

7- 1/381, 730, 030, 530-	(الدلالة) تعمل عمل الصريح إذا لم يوجد صريح يعارضها . ٦/٠
07/17	٩/(٣٥)، ١٨، ٥٠١، ٧٠١، ٩٠١، ٧٢٣، ٩٢٣-
	(الدلالة) تقوم مقام الصريح عند عدمه
٥٩/٩	
٦٢ ،((۱۱)) ، ۲۲	(دلالة) الحال تغني عن اللفظ
	(دلالة) الحال تغير حكم الأقوال والأفعال
(٦١)/٩	(دلالة) الحال تؤثر في حكم الكلام والأفعال
(79)/9-177/7	(دلالة) الحال في الكنايات تجعلها صريحة وتقوم مقام إظهار النية
v • / 9	
٦٣/٩	(دلالة) الحال مثل الصريح في تقييد مطلق الكلام به
ov { / TT - (v q) / q	(دلالة) الحال والعرف يسقط اعتبارها إذا صرح بخلافها
	(<u>دلالة</u>) الخبر على ما لم يقصد به أضعف من (<u>دلالته</u>) على ما قصا
TVY/1•	(دلالة) السكوت مشكوك فيها ما لم تدعمها قرائن مرجحة
	(<u>دلالة</u>) السياق محكمة
(٣٣١)/٣٠	(دلالة) العام ظنية
	(<u>دلالة</u>) العام على أفراده ظنية
٣٣١/٣٠	(دلالة) العام على أفراده قطعية
نية	(<u>دلالة</u>) العام على جميع أفراده ظنية عند الجمهور قطعية عند الحنة
٣٩٦/٣٢	(دلالة) العام على صورة السبب قطعية
٤١٨ ، ٤١٧/٢	(دلالة) العام هل هي قطعية أم ظنية
(o·A)/YV	(دلالة) عدم الإنكار على الجواز مع الاستبشار أقوى
(٣٣١)/٣٠	(دلالة) العموم على الأفراد ظنية
ى اتفقت في الأقل واضطربت في	(<u>الدلالة</u>) في المقادير التي لا يسوغ الاجتهاد في إثبات أصلها مت
م الشك في إسقاطه	الزيادة يؤخذ بالأقل فيما وقع الشك في إثباته وبالأكثر فيما وقي
X18/7X	(دلالة) الكلام على فائدتين أولى من (<u>دلالته)</u> على واحدة
(٦٠٧)/٣٣	(دلالة) المفهوم أضعف من (دلالة) المنطوق
(٦٠٧)/٣٣	(دلالة) المنطوق أقوى من (<mark>دلالة</mark>) المفهوم
[1V]/TY	(دلالة) النص بمنزلة النص
(1V)/TY	(دلالة) النص تعمل عمل النص
(1V)/TY	(دلالة) النص مقبولة اتفاقا
٤٩٥/٣٣	(دلالة) النكرة المنفية أولى من جميع أقسام العموم

(vq)/q	(الدلالة) يسقط اعتبارها عند التصريح بخلافها
(YTV)/YV	(الدلائل) تقوم مقام (مدلولاتها) في المعارف الظنية الشرعية
((دلائل) العقل قاضية لحكم اللفظ
 	 (دلائل) العقول لا يجوز وجودها عارية من (مدلولها)
٣٩٦/٣٢	(الدلائل) اللفظية لا تفيد اليقين إلا إذا اقترنت بها قرائن تفيد اليقين
٧٢٠/٣٣	(دلائل) النسخ يقدم أحدها على الآخر
٦٧/٥	 (دلت) النواهي الابتدائية التصريحية على قصد الشارع
(۲۳۹)/۳۳	
187/79	الدليل) إذا اجتمع مع النص قضي بالنص عليه
٤٧٨/٣٢	(الدليل) إذا تطرق إليه الاحتمال الناشئ عن (دليل) سقط به (الاستدلال)
198/0	(دليا) الأصل (دليل) لفرعه
(٧١)/٣١	(دليل) الحس يخصص به العموم
(۲۰۳)/۲۷	رين الحسي أرجح من غيره من (أدلة) الشرعأرجح من غيره من (أدلة) الشرع
(099)/٣٣	
	(الدليل) (الدال) على النهي مقدم على (الدليل) (الدال) على الجواز
·3], V/3- ·/\٢٢٢-	(دليل) الرضا كصريح الرضا ٨/٥٤٣ - ٩٤٥، ٣٢٨، ٣٩٥، ٤٠٤، [١١]
	141/14
YTA/YV	(دليل) الرضا كصريحه
(٤١١)/٩	ريق (دليل) الرضا منزل منزلة التصريح به
(277)- 1/113, 713	(دليل) الشّيء في الأمور الباطنة يقوم مقامه ٣٣/٢، ٤١- ٨/١
(۲۷)/۲۳	 (دليل) العرف يقيد مطلق التوكيل
	ردليل) القبول كصريح القبول
YOA (YOY/TT	الدليل) القطعي مقدم على (الدليل) الظني
٤٣٠ ،[٢٣١]/٣٣	(الدليل) الناقل عن البراءة الأصلية مرجح على المقرر لها
YYY/YY	(الدليل) الناقل عن البراءة الأصلية مرجح على الناقل لها
م على المبقي . ٢٢٦/٣٣	(الدليل) الوجودي ناقل عن الأصل والعدمي مبق على حكم الأصل والناقل مقد
YTA/YV	(الدليل) يستلزم (المدلول)
Y02/YV	(الدليل) يستلزم (المدلول) ولا ينعكس
[٢٣٩]/٣٣	(الدليلان) إذا تعارضا قدم ما كان منهما أقرب إلى الاحتياط
۳۳/[۲۵۱]، ۸۵۶	(الدليلان) إذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه فالمعتبر الترجيح
[{{\frac{1}{2}}}]	

	الدوران (يدل) على علية المدار للدائر
فيها من مفسدة (يدل) على النهي٣١/(٣٢٩)	ذكر ما في الفعل من مصلحة (يدل) على الإذن وذكر ما و
، منه	ذكر مفاسد الشيء (ي <u>دل</u>) على النهي عن الشيء والترهيب
~~~/~ )	ذكر مفاسد الفعل (دليل) على النهي أو الترهيب منه
) لا مدفع فيه) لا مدفع فيه	الذمة على البراءة ولا يجب أن يثبت فيها شيء إلا (بدليل
	الراجح من (الدليلين) ما كان الظن بثبوته أقوى من الآخر
في الشرع٩ (٦١)	الرجوع إلى (دلالة) الحال لمعرفة المقصود بالكلام أصل
٦٩/٢٨	الرخصة يجب فعلها ويندب إليه حيث(دل) (الدليل) عليه
٥٣/٢٨	الرخصة حكم ثبت على خلاف (الدليل) لعذر
<b>٣٩٧/٩ -(٥٤٥)/٧</b>	الرضا بأعلى الضررين رضا بالأدنى وبمثله (دلالة)
۳۱(۱۵۲)، ۲۵۲	السبق إلى الفهم (دليل) الحقيقة
701/71	سبق الفهم ( <u>دليل</u> ) الحقيقة
ىى ۲۸ / ۲۸ / ۶۰ ۵۰	سكوت رسول الله ﷺ عن قول أو فعل (دليل) على أنه ح
صده إلى أن لا يزاد فيه ولا ينقص ٢٠٠٢٥٠	سكوت الشارع على أمر مع وجود مقتضيه ( <u>دليل</u> ) على ق
سده ألا يزاد فيه ولا ينقص ٣١٧/٣-	سكوت الشارع عن أمر مع وجود مقتضيه ( <u>دليل</u> ) على قص
	٥/٢٠٢، ١٣٣
سده أن لا يزاد فيه ولا ينقص٥/[٢٠١]	سكوت الشارع عن أمر مع وجود مقتضيه ( <u>دليل</u> ) على قص
ده ألا يزاد فيه ولا ينقص٣١٣/٣	سكوت الشارع عن أمر مع وجود مقتضيه (ي <u>دل</u> ) على قص
' يزاد فيه ولا ينقص' ٧٠٩/٥	سكوت الشارع عنه مع قيام مقتضيه ( <u>دليل</u> ) على قصده ألا
، التغيير فإنه (دال) على الإباحة ٢٨/(٥٠٣)	سكوت صاحب الشرع عند أمر يعاينه من قول أو فعل عن
(۲٦٥)/١٠	السكوت لا يكون ( <u>دليلا</u> ) على الموافقة
على الجواز من السكوت الغير المقرون	السكوت المقـــرون بالاستبشـــــار أوضــــــــ ( <u>دلالة</u> )
(o·V)/YV	بالاستبشار
(0.4)/٢٨	سكوته ﷺ (ي <u>دل</u> ) على الجواز
0 · A/YV	سكوته مع المعرفة وتركه الإنكار ( <u>دليل</u> ) على الجواز
(۲۳۳)/۲۸	السنة حجة في الدين (ودليل) من (أدلة) الأحكام
(£AY)/YV	سياق الامتنان (ي <u>دل</u> ) على المشروعية
	شرط الأصل أن يكون غير متأخر عن حكم الفرع إذا لم يك
	الشريعة سوت بين الناس إلا ما قام ( <u>الدليل</u> ) على تخصيص
	شهادة النساء معتبرة بإطلاق في سائر الأحكام إلا ما قيد (إ
[770]/٣١	صحة النفي (دليل) المجاز

(0VT)/TT - E E 1 / Y	الصريح راجح على (الدلالة)
\$\$A/\	صريح القول يقدم على (دلالة) العرف
	صريح القول يقدم على ما تقتضيه (دلالة) الحال
	الصريح مقدم على (الدلالة)
	الصريح يفوق (الدلالة)
	الصريح يفوق (الدلالة) فلا تعتبر معه
	الصورة النادرة تدخل في (مدلول) العام
	صيغة المضارع (تدل) على التجدد والاستمرار
[۲.0]/٣٢	الضمير يرجع لأقرب مذكور إلا (لدليل) صارف
٥٧٧/٣١	الظاهر ( <u>دليل</u> ) شرعي يجب اتباعه والعمل به
	الظاهر ظني (الدلالة)
(۱۳۹)/۸	العادة محكمة ما لم يعارضها (دليل) شرعي
TT0/T	العام (دلالته) ظنية ٰ
TT0/T.	العام (دلالته) على أفراده ظنية
ξ·ξ/Υ	العام قطعي في (دلالته) كالخاص
<b>TAV/Y</b>	العام (يدل) على كل أفراده ما لم يخصص
طلاق إلا ما خص (بدليل)	العبادات البدنية المحضة لا تجوز فيها النيابة على الإم
. کاننان	العبرة بما (يدل) على معنى عقد النكاح بأي لغة ولفظ
١٢٥/٣٠	عدم (الدليل) (دليل)
V { • / T T	عدم (الدليل) (دليل) على العدم
Y08/YV	عدم (الدليل) يستلزم عدم الحكم
	عدم الوجدان بعد الاستقصاء في الطلب (يدل) على ع
	عدم الوجدان لا (يدل) على عدم الوجود
٣٤/٢٣	
	العزيمة الحكم الثابت من غير مخالفة (دليل) شرعي
	العقود تصح بكل ما (د <u>ل</u> ) على مقصودها من قول أو
(174)/10	
	العقود تصح بكل ما (دل) عليها
	عقود المسلمين وشروطهم ومعاملاتهم كلها على الباطل
	العكس ليس بشرط لصحة العلة لكنه (دليل) مرجح
ت اتبعت ٥/٠١، ١١، ٢٧، ٢٥، ١٩، ١٩، ١٥٥.	علل الأحكام (تدل) على قصد الشارع فيها فحيثما وجد
	771, 177

(1V1)/٣٣	العمل بأرجح الظنين ( <u>دليل)</u> شرعي
	العمل (بالدليلين) المتعارضين ولو من وجه أولى من إلغاء أحدهم
٤٢١/٢	العموم لا احتمال فيه للخصوص إلا (ب <b>دلالة</b> )
٤٥٨/٣٣	عند تعارض (دليلين) في نفس الأمر يجب التساقط
	عند تعارض (دليلين) في نفس الأمر يكون التخيير في الواجبات و
_	العوائد معمول بها في الشرع ما لم تخالف (دليلا) شرعيا
٥٢٠/١	الفرض لا يثبت إلا (بدليل) قطعي
٤٦٣/٢٨	الفعل بمجرده لا (يدل) على أكثر من الاستحباب والندب
٤٧٠،٤٦٩/٢٨	الفعل بمجرده لا (يدل) على الوجوب
الوجوبا۲۸٪۲۲۸	فعل الرسول ﷺ (يدل) على الندب غالبا إذا لم يكن (دليل) على ا
٤٦٨ ،[٤٦٣]، ٨٦٨	فعل النبي ﷺ بمجرده لا (يدل) على الوجوب
£7£/YA	فعل النبي ﷺ المجرد عن القرآئن (يدل) على الوجوب
٤٨٢/١	القديم يترك على قدمه إلا إذا قام (الدليل) على خلافه
٠٠٠٠ ، ١٦٦/٢٨	القرآن أصل لجميع (الأدلة)
v <b>r</b> a/rr	القرآن لا يثبت نسخ حكمه إلا (بدليل) يجب الرجوع إليه
(101)/\tau	القرآن هو أصل ( <b>الأدلة</b> ) كلها
بها في الأحكام. ٢٨/(١٨١)، ١٨٤	لقراءة الشاذة إذا صح النقل بها عن الصحابة فإنه يجوز (الاستدلال)
	فرينة الحال تساعد اللفظ في (الدلالة) على المعنى
777/77	القسامة شرعت لإثبات الجريمة إذا انعدمت (الأدلة) غيرها
صل	نصر الحكم على العدد لا (يدل) عما زاد أو نقص إلا ( <u>لدليل</u> ) من <b>ف</b>
ط بها (الاستدلال) ۲۲۰۰۰(۲۶۱)	فضايا الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال كساها ثوب الإجمال وسق
٥١٣/٣٠	نضايا الأعيان لا تصلح ( <u>دليلا)</u> للعموم
٢٨/٢	لقول ( <u>أدل</u> ) على الحكم والفعل ( <u>أدل</u> ) على الصفة
۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	لقول بغير ( <u>دليل</u> ) باطللقول بغير ( <u>دليل</u> )
٤٠٨/٢	لقياس إنما أخذناه (استدلالا) بالكتاب والسنة والآثار
[071]/٢٩	نياس (الدلالة) حجة
(071)/٢٩	نياس (الدلالة) صحيح
٥٦١/٢٩	نياس (الدلالة) ظني
٥٦١/٢٩	نياس ( <u>الدلالة</u> ) قياس مجازي
(174)/79	لقياس (دليل) شرعي
£.V/Y	لقياس ما طلب (بالدلائل) على موافقة القرآن أو السنة

كان لا ( <u>تدل)</u> على التكرار لا لغة ولا عرفا إلا (بِدليلِ)٣٢/(٢٣٩)
تشرة (الأدلة) تفيد تقوية الظن
ئثرة (الأدلة) على أحد المتعارضين مرجحة له على الآخر
كُل أقوى صيغ العموم في (ا <b>لدلالة</b> ) عليه
كُلُّ جان جنايته عليه إلا ما قام بخلافه (الدليل) الذي لا معارض له
كل حكاية وقعت في القرآن ولم يقع معها رد فذلك (دليل) على صحة المحكي وصدقه ٢٨٠/(١٩٧)
كل حكم خوطب به النبي على عم الأمة إلا ما خصه (الدليل)
كُلُّ (دليلِ) شَرعي يمكن أخذه كليا إلا ما خصه (الدليلِ)
كل (دليل) يجوز تخصيص العموم به يجوز تقييد المطلق به
كل عقد فالمعتبر في انعقاده ما (يدل) على معناه لا صيغة مخصوصة
كل كلام اكتفى بنفسه لم نجعله مضمنا بغيره إلا (بدلالة)
كل لفظ مجمل قامت (الدلالة) على معنى أريد به صح (الاستدلال) بعموم المعنى الذي قامت
(الدلالة) عليه
كل ما ( <b>دلت</b> ) العادة عليه فهو كالمصرح به
 كل ما يعبر به عــن الخصوص لا يكون للعموم وما يعبر به عن العموم لا يكون للخصوص إلا
(بدلالة)
كل نكاح المعتبر في انعقاده ما (دل) على معناه لا صيغة مخصوصة
كلام الناس يبجري على إطلاقه حتى يقوم (دليل) التقييد ١١٦/٨ ، ٢٦٤، ٢٦٨- ١٠/[٢٥٥]
لكلام يتقيد (بدلالة) الغرض
كليات الشريعة (دالة) على أن الأحكام لا تبقى مشكلة لا فيصل فيها٢/٢٥٥- ٣/(١٨٧)، ١٩٠
لكناية إذا اقترن بها (دلالة) الحال كانت صريحة في الظاهر٩/(٦٩)
لكناية مع (دلالة) الحال كالصريح
ر إجماع إلا عن (دليل)
لا احتياط فيما ورد به (الدليل)
لا (أدل) على الجواز من الوقوع
لا اعتبار (للدلالة) مع التصريح بخلافها٩/(٩٧)
لا تأويل إلا (بدليل) ٢٧/ ٢٧٠ ، ٣٣٨ - ٣٠ / ٣٣٠ ، ٣٤٠ - ١٦/٢١٤ ، ٨٧٥ ، [٧٨٥] - ٢٣/٢٢١
لا تكليف إلا (بدليل)
لا تمنع الصلاة في كل موضع طاهر إلا (بدليل) لا يحتمل التأويل١٩ /(٣٦٩)
لا حجر في اجتماع (الأدلة) على (مدلول) واحد
- <del> </del>

۳۹٦/۳۲	لا (دلالة) قطعية في النقليات
170/7	لا (دليل) على النافي
۸/٥١٢، ٢٢، ٤٢٢، ٣٢٠	لا عبرة (بالدلالة) في مقابلة التصريح٧ ٣٩٤/ ٣٩٠- ٣٨/٢-
۲۰٤/۳۳	
	لا عبرة (للدلالة) في مقابلة التصريح. ٣٠/٢- ١٥٨، ١٥٨، ١٥٩
	713,313
(074)/44	لا قوام (للدلالة) مع الصريح
(٧٩)/٩	لا قوام (للدلالة) مع الصريح والنص
٤٣٤/٢	لا مساغ للاجتهاد في نص قطعي الثبوت (والدلالة)
0/7	لا معتبر بأكبر الرأي عند وجود (الدليل) الظاهر
(٣١)/٢٩	لا يجوز الإجماع إلا عن سند من (دليل) أو أمارة
(٤٥٥)/٣٠	لا يجوز إخراج السبب (بدليل) تخصيص
(۲00)/1	لا يجوز تقييد المطلق من غير (دليل)
ب أو سنة أو إجماع٢٩/(٢٠٣	لا يجوز القياس إلا أن يثبت حكم الأصل (بدليل) مقطوع عليه من كتا
٦٢/٣١	لا يخص العموم (بدلالة) العقل
٥٤٤/٣٠	لا يخفى أن التخصيص لا يقبل إلا (بدليل)
YT./YV	لا (يستدل) (بالأدلة) الظنية في الأصول
· 7\	لا يستعمل الكلام في خلاف الأصل إلا عند قرينة (تدل) عليه
	۷۸۰، ۱۳۸
781/77	لا يصح الاجتهاد فيما فيه (دليل) قطعي من نص أو إجماع
يه۲٥٠/۲۹	لا يصح رد الفرع إلى الأصل إلا بعلة مقتضية للحكم أو شبه (يدل) عا
(٤٦٩)/٢٣	لا يقع الطلاق بشيء من الكنايات إلا بالنية أو (بدلالة) الحال
(٧٣٧)/٣٣	لا يقع النسخ إلا (بدليل) توقيفي
711/19	لا يكفر أحد من أهل القبلة إلا ( <b>بدليل</b> )
۷۲/۳۱	لا ينكر تخصيص العموم (بدليل) نص آخر أو ضرورة حس
(٦•١)/٢٧	
7.0/1	
ى الآخر ٤٩٧] [٤٩٧]	اللفظ إذا احتمل معنيين وبطل ( <b>بدليل)</b> العقل أحدهما وجب المصير إل
	اللفظ إذا احتمل معنيين وبطــل (بدليل) العقـــل أحدهـــما وجــ
(٤٦٥)/٣١	التوقف فيه
(٣٦٩)/٢٧	لفظ الأمر ظاهر في الوجوب حتى يقوم (دليل) على خلافه

لفظ الأمر وما تصرف منه حقيقة في القول (الدال) بالوضع على طلب الفعل١٣٢/٣١
اللفظ (الدال) على الوجوب (يدل) على حرمة النقيض١٩٤/٢٧ على ١٩٤/٢٧
<u> </u>
اللفظ العام (يدل) على جميع أفراده على سبيل الشمول والاستغراق حتى يقوم (دليل) التخصيص٢/٤٣٤
اللفظ عند عدم قرينة خلاف الأصل (يدل) على معناه قطعا٠٠٣١٥، ٥٢٥- ٣٢/[٩٩٥]
للأمر صيغة تخصه (وتدل) عليه دون غيره في اللغة
للأمر صيغة (تدل) بمجردها عليه لغة
للأمر صيغة مبينة (تدل) بمجردها على كونها أمرا
للأمر صيغة موضوعة له (تدل) عليه حقيقة
للبدل حكم المبدل إلا ما خصه (الدليل)
للعموم صيغة بمجردها (تدل) على استغراق الجنس
للنهي صيغة تخصه (وتدل) عليه
لم يتعبدنا الله بالأحكام العاطلة عن (الدلائل)
اللهو واللعب أصلهما على الإباحة إلا أن يقوم (دليل) على التحريم٢٦/٤٧٤
لو (تدل) على انتفاء الشيء لانتفاء غيره٣٢/(٥٤٩)
لو تكررت واقعة لمجتهد لم يذكر (الدليل) الأول وجب تجديد النظر
لو (دالة) على امتناع الشيء لامتناع غيره٣٢((٥٤٩)
لو (للدلالة) على امتناع الجواب لامتناع الشرط
لو (يدل) على امتناع الثاني لامتناع الأول٣٦/(٩٤٥)
اللوازم والعوارض لا (تدلُّ) على الماهية٧٢/[٤٩]، ٥٦
لولًا (تُدل) على امتناع الشيء لوقوع غيره٣٢][٦٢٩]
لولا (تدل) على انتفاء الشيء لوجود غيره
لولا حرف (يدل) على امتناع الشيء لثبوت غيره
ليس الأستصحاب (بدليل)
ما أفاد العلم اليقين من (الأدلة) العقلية والصرائح النقلية فهو من الأصول ٢٦٦/٣١ - ٤٩٨/٣٢ - ٤٩٨/٣٢
ما ثبت (بدلالة) اللفظ فهو كالملفوظ
ما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يوجد (دليل) على خلافه١٥٤١، ٥١٥- ٣٨/٢
ما ثبت على خلاف (الدليل) في الواجب هل تلحق به النوافل٧٧٤/٧
ما ثبت على خلاف (الدليل) للحاجة قد يتقيد بقدرها وقد يصير أصلا
ما ثبت على خلاف (الدليل) للحاجة قد يتقيد بقدرها وقد يصير أصلا مستقلا ٢٨٠/٧، (٣٧٣)، ٣٧٦
ما ثبت على خارى (المدليل) المعرب على يلييد بمدرك وقد يسير (عدر مساوعة) ما ثبت يكون باقيا ما لم يوجد (الدليل) المزيل
ما ببت یحون بافیا ما دم یوجد راندلین اندرین

(٣٧٦)/١٧( <u>,</u>	ما جاز في النفل جاز في الفرض إلا (بدليل
قيام (الدلالة) عليهقيام (الدلالة) عليه	
م وموجبًا له فهو مقبول	ما ( <u>دل</u> ) الإجماع على كونه مؤثرا في الحك
(٦٦٥)/٣١	
(0/19)/٣٣	
لقياس فيهلعناس فيه المسادية (٢٢٣)	
قصده	
140/14	_
حجور ٦/(٣٤٦)	
، سبيل الهدى فيها	
يحتاج فيها إلى غيره	
ل) (۳۸٤)/٦	
ستقاتها (تدل) على الوجوب٣٥٢/٢٧.، ٣٥٣، [٣٦٩]	مادة الفرض والوجوب والأمر والكتب ومش
فوي (د <b>لیله</b> ) لا ما کثر قائله۹/(۲۷۵)	
[187] ، 178/٣١	المبادرة إلى الفهم (دليل) الحقيقة
التصريح بالرضا ١٢/٩	
ة فللذكر مثل حظ الأنثيين	متى اجتمع ذكر وأنثى (يدليان) بجهة واحد
بدليل) العقل ثبت الوجه الآخر ٣١/(٤٦٥)– ٣٢/(٤٩٧)	متى احتملت الآية وجهين وبطل أحدهما (
ليل الحظر مقدما	
ظر والآخر يوجب الإباحة يغلب الموجب للحظر٣٣/٤٤	
١٧٨/٢٩	المجاز لا بد له من (دليل)
ع إيقاع المأمور بهع	مجرد الأمر الابتدائي (دل) على قصد الشار
يل) على قصد الشارع . ٢/٢٦ه- ٢٧/٥، ٢٠٤، ١٠٦،	مجرد الأمر والنهي الابتدائي التصريحي (دل
	٥٦١، ١٧٢، ١٢٢
يل) على مقصد الشارع ٩/٥، [٥١]، ٢٠٢	مجرد الأمر والنهي الابتدائي التصريحي (دل
	مجرد السكوت لا (يدل) على ما عدا المذك
مشروعيته فقط ولا (يدل) بنفسه على الوجوب٢٨/(٤٦٣)	مجرد فعل النبي ﷺ لشيء إنما (يدل) على
دل) على اختيار أحدهما أو منع من اختيار أحدهما تعين	المخير بين الشيئين إذا فعل ما (يا
(17.)/١٣	الآخر
ملى الاختيار قام مقام قوله١٣٠/(١٦٠)، ١٦٤	المخير بين الشيئين إذا فعل ما (يستدل) به ع
[019]/YA-209 (228 , 470/70	مداومته ﷺ (دليل) على الأفضلية

<b>TYY/TY</b>	مداومته ﷺ على الفعل ولا (دليلٍ) على عدم وجوبه (تدلٍ) على الوجوب
إلى اجتنابها ٥/(١٠٣)	مدح الأفعال والصفات (يدل) على القصد إلى تحصيلها وذمها (يدل) على القصد
(٣٢١)/٣٠	(at 1.1) light   mis   f   a 2000   lader   th
(٣٢١)/٣٠	(مدلول) العام استغراقي وعموم المطلق بدلي
£77/Y	(مدعون) العام عليه (ومدون) المصلى عي المدون المدون المدون العام معمول به المدون المدو
٥٨٩/٣٣	مراعاة ترتيب (الأدلة) واجب على المجتهد
£ £ • / Y	المشترك (يدل) على المعنى المراد منه بمعونة القرائن
(۲٥٦)/١٠	المطلق الذي لم يتقيد بنص أو (دلالة) يجري على إطلاقه
14/14 -404/10	مطلق العقد يتقيد (بدلالة) العرف
(٤٦٣)/٢٨	مطلق الفعل لا (يدل) على الوجوب
٦٤/٩	مطلق الكلام يتقيد (بدلالة) الحال
7- 9/40, 30, [47]	مطلق الكلام يتقيد (بدلالة) الحال ويصير ذلك كالمنصوص عليه. ٢٠/٦ – ١٤/٨
(٦٣)/٩	مطلق الكلام يتقيد بما سبق من (دلالة) الحال
۲۸/۲۳	المطلق يتقيد بالعرف والعادة (دلالة) كما يتقيد نصا
٣٣/٢	المطلق يجري على إطلاقه إذا لم يقم (دليل) التقييد نصا أو (دلالة)
(10)/٣١	المطلق يجري على إطلاقه ما لم يرد ( <u>دليل</u> ) التقييد نصا أو ( <u>دلالة</u> )
(007)- 11/11, 71	المطلق يجري على إطلاقه ما لم يقم ( <u>دليل</u> ) التقييد
-W· . YV/9 -W9/Y	المطلق يجري على إطلاقه ما لم يقم (دليل) التقييد نصا أو (دلالة) ١٠/٤٨٤-
	1.//١٠ -١٧٤/١٥ -٥٦٧ ، ٥٦٤ ، (٢٥٥)/١٠
٧٢٠/٣٣	معرفة النسخ والناسخ (والدليل) المنصوب عليه واجبة على المكلف
(771)/77	المفاعلة تقتضي الطرفين إلا (لدليل) يصرف عن ذلك
(۲۸۹)/۱۱	المفقود بحكم الحي ما لم يقم (دليل) على موته
(۲۸۹)/۱۱	المفقود حي حتى يقوم (دليل) الموت
(11)/٣٢	مفهوم الشرط (دليل)
(1.4)/٣٢	مفهوم العدد (يدل) على انتفاء الحكم فيما عدا ذلك العدد زائدا كان أو ناقصا
(177)/٣٢	مفهوم اللقب لا (يدل) على نفي الحكم عما عداه
١٧٣/٣٢	المفهوم من باب (دلالة) الالتزام
٤٨٠/٣٠	مفهوم الموافقة (دليل) عام
٤١٨/٢	مفهوم الموافقة هل هو (دلالة) نص أم قياس
٤٨٠/٣٠	مفهوما الموافقة والمخالفة (دالان) على العموم (دلالة) التزام
ه، ۲۸ [۲۰۱]، ۲۸۲	المقاصد تعرف من كل خطاب للشارع (يدل) على رضاه أو سخطه٥/١٠، ١

٠٣٦ ، ١٦٥/٨	المقصود من الألفاظ ( <u>دلالتها</u> ) على مراد الناطقين بها
٤٥٠/٣١	المقيد فرد من الأفراد التي ( <u>دل</u> ) عليها المطلق
rva/yv	المواظبة ( <u>دليل</u> ) الوجوب
۳۸٤ ، ۳۷۸/۲۷	المواظبة من غير ترك مرة ( <u>دليل</u> ) الوجوب
٣٧٨/٢٧	مواظبة النبي ﷺ (تدل) على الاستحباب
ثنى وأنه ينعدم بثبوت الحكم في المستثنى	موجب الاستثناء أن الكلام به يصير عبارة عما وراء المست
	لانعدام ( <u>الدليل</u> ) الموجب له مع صورة التكلم به
(٣٣٧)/٣٠	موجب العام العموم حتى يقوم ( <u>دليل</u> ) الخصوص
<b>{</b>	موجب مطلق الأمر الإلزام إلا ( <u>بدليل)</u>
(٣٣٩)/٣٣	مورد الترجيح إنما هو ( <b>الأدلة</b> ) الظنية
۳۷٤/۲۳	النسب لا ينتفي إلا بأقوى ( <u>الأدلة</u> )
(٧٢٢)/٣٣	النسخ جائز عقلا وقد قام ( <u>دلیله)</u> شرعا
VF, P(V, • YV, [VTV], • 3V, (3V	النسخ لا يثبت إلا (بدليل)لا يثبت إلا (بدليل)
٧٧٨/٣٣	النسخ لا يقع إلا (بدليل) توقيفي
(٧٣٧)/٣٣	النسخ لا يكون إلا (بدليل) خطابي أو مقتضاه
(٧٣٧)/٣٣	النسخ لا يكون إلا (بدليل) منفصل عن المنسوخ
(071)/٣٠	النص الخاص (دلالته) على صورته قطعية
({{24}}/٣٣	النص (الدال) على المنع مقدم على (الدال) على الإباحة
(£AV)/٣٣	النص (الدال) على النهي يقدم على (الدال) على الأمر
({\$7.)/{4	النص طريق (دا <u>ل</u> ) على علية الوصف في الأصل
تصوص۰۳۰/(۳۳۷)	لنص العام يحمل على عمومه حتى (يدل) ( <u>دليل</u> ) على الخ
£ £ 1 / Y	لنص قطعي ( <u>الدلالة</u> )
[\$97] . \$47 . \$4. / \$7. [\$93]	في الجناح ( <u>دليل</u> ) الإباحة
······································	في الحل ( <u>دال</u> ) على التحريم
٥٦٩/٩	في القبول نفي للصحة إلا (بدليل)
(177)/17	قیض کل لازم (یستدل) به علی نقیض ملزومه
(٣٠٣)/٢٣	لنكاح ينعقد بكل لفظ (ي <u>دل</u> ) عليه
ξΨV/ΨΥ	لنكرة في سياق النفي ( <u>تدل</u> ) على العموم
777/71	لنكرة في سياق النفي ( <u>تدل</u> ) على العموم بأصل الوضع
ا كان لأمر في ذات المنهي عنه ( <u>دل</u> ) على	لنهي إذا كان لأمر خارج فإنـــه لا (ي <u>دل</u> ) على الفساد وإذ
ξΥV/ <del>Υ</del>	الفسادا

<b>£</b> £V/Y	النهي بعد الأمر لا (يدل) على التحريم
۳۷٤/٣١	النهي لا (يدل) على الفساد
(٣٧٣)/٣١	" النهى (يدل) على فساد المنهى عنه
090/77	"
۲/(۱۳۵)	النية لا تؤثر فيما هو خارج <del>عن (مدلول</del> ) اللفظ
١٣٧/٦	
(٥٨٧)/٣١	الواجب أن يعضد التأويل ( <b>بدليل</b> )
(٤٦٢)/٣٢	واقعة العين إذا تطرق إليها الاحتمال سقط بها (الاستدلال)
۰۲۲/۳۲	الواو العاطفة (تدل) على المعية
٤٣١/١١	وجوب التابع (يدل) على وجوب المتبوع
۰٤٠/۲٧	الوعيد على الترك ( <mark>دليل</mark> ) على الوجوب
۰٤٠/۲۷	الوعيد على الفعل (دليل) على التحريم
27/173, 773	وقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال كساها ثوب الإجمال وسقط بها ( <u>الاستدلال</u> )
(۲۸٥)/۲٧	الوقوع (دليل) الإمكان
	الوقوع (دليل) التصور وزيادة
	الوقوع (دليل) الجواز
(۲۸٥)/۲٧	الوقوع (دليل) الجواز وزيادة
۲٥/۲۳	الوكالة تتقيد بالألفاظ والأعراف (ودلالات) الأحوال
(۲۷)/۲۳	
178/10	الوكالة تصح وتنعقد بكل ما (دل) عليها في العرف
(۲٦٩)/٢٧	يتوقف ثبوت (المدلول) على ثبوت (الدليل)
٤٣٧/٣٢	يجب اعتبار ما (دل) عليه السياق والقرائن
(114)/۲٩	يجوز إحداث ( <mark>دليل</mark> ) آخر وعلة عند الأكثر وكذا إحداث تأويل
(114)/۲٩	
(٣١١)/A	يجوز (الاستدلال) بالسيما والأمارة
(۲٤٧)/۲٧	يجوز أن (يدلنا) الله على الحكم (بأدلة) مترادفة
۱۱۰/۳۱	يجوز أن يستنبط من النص معنى يزيد على ما (دل) عليه
(044)/4	يجوز التخصيص (بدليل) الخطاب وفحوى الخطاب
۳۲/۳۱	يجوز التخصيص (بدليل) العقل ضروريا كان أو نظريا
(٦١)/٣١	
071 .017/0	يجوز القياس على أصل مخالف للأصول إذا ورد الشرع به (ودل) عليه (الدليل)

اليد أضعف من البينة (بدليل) أن اليد لا يقضى بها إلا باليمين ويقضى بالبينة من غير يمين٧٢/١٤
اليد (دليل) على الملك
اليد (دليل) الملك ١/٧٦١ - ٢/١٦١ - ٣٣٨/٨ - ١٣٥/١٣ - ١٢١/[٢٩]، ١٨٧، ١٨٨ -
١٠٣٠١٠ - ١٠٣١
اليد (دليل) الملك في الظاهر
يرجع الأقوى (دلالة) على الأضعف (دلالة)
يرجح الخبر الذي وافقه (دليل) على الذي لم يوافقه (دليل)
يرجح القياس بقوة (دليل) حكم الأصل
يرجح ما (مدلوله) الحظر على ما (مدلوله) الإباحة
يرجع من القياسين المتعارضين ما ترجع (دليل) حكم أصله على (دليل) حكم الأصل الآخر ٢٩/(١٨٥)
يرجع من القياسين المتعارضين ما (دليل) حكم أصله أقوى من (دليل) حكم الأصل الآخر ٢٩/(١٨٦)
يرجح مـن القياسيـن المتعارضيـن ما يكون (دليل) حكم أصله أقوى من (دليل) حكم الأصل
الآخر٢٩ (١٨٥)
يصح الاستدلال بقياس الدلالة
يعمل بإطلاق الأمر ما لم يقم (دليل) على التقييد وهو التهمة٩ (٣٤٢)
يقدم الجلي في (الدلالة) على ما (دلالته) خفية
يقدم قياس العلة على قياس (الدلالة)
يقدم ما (دليل) أصله قطعي على ما (دليل) أصله ظني
يقدم ما كان (دليل) أصله الإجماع على ما كان (دليل) أصله النص
<del></del>
يقدم ما (يدل) بالاقتضاء على ما (يدل) بالمفهوم
يقدم ما (يدل) بالاقتضاء على ما (يدل) بالمفهوم
يقدم ما (يدل) بالاقتضاء على ما (يدل) بالمفهوم
يقدم ما (يدل) بالاقتضاء على ما (يدل) بالمفهوم
يقدم ما (يدل) بالاقتضاء على ما (يدل) بالمفهوم
يقدم ما (يدل) بالاقتضاء على ما (يدل) بالمفهوم
يقدم ما (يدل) بالاقتضاء على ما (يدل) بالمفهوم
يقدم ما (يدل) بالاقتضاء على ما (يدل) بالمفهوم

## دلو

الأصل في المواريث أن من (أدلي) بسببين كان أولى بالميراث ممن (أدلي) بسبب واحد ٢٤٠٨ ٤
الأصل في المواريث أن من (أدلي) بسببين كان أولى ممن (أدلي) بسبب واحد ٤٠٨/٢٤
كل ذكر لا (يدلي) إلى الميت بأنثى فهو عصبةكل ذكر لا (يدلي) إلى الميت بأنثى فهو عصبة
كل شخص لا يحجب شخصا حجب إسقاط فمن (يدلي) به لا يحجبه حجب إسقاط .٢٤/ ٣٧٠، [٤١٣]
كل من (أدلي) إلى الميت بالنسب بلا واسطة لا يحجب
كل من (أدلي) إلى الميت بنفسه لا يدخل عليه الحجب بالشخص
كل من (أدلي) إلى الميت بنفسه وليس فرعا من غيره لا يحجب٢٤٢٤)
كل من (أدلي) بجهة حجبته تلك الجهة إلا الإخوة لأم فيرثون معها
كل من (أدلي) بسببين يرث بكل واحد منهما من جهتين ما يرث به الآخر لم يرث إلا بأحدهما. ٤٠١/٢٤
كل من (أدلى) بشخص لا يرث مع وجودهكل من (أدلى) بشخص لا يرث مع وجوده
كل من (أدلي) بواسطة حجبته إلا أولاد الأم
كُلُّ من كَانَ أَنثَى أو (يدلي) بأنثى لا يعصب إلا الأخوات مع البنات
كل من (يدلي) إلى الميت بشخص لا يـرث مع وجود ذلك الشخص سوى أولاد الأم فإنهم يرثون
معها
(المدلي) من ذوي الأرحام ينزل منزلة (المدلي) به في الاستحقاق٢٤٢٤)
من (أُدلِّي) إلي الميت بشخص لا يرث مع وجوده إلا أولاد الأم٢٤
من (أدلى) إلى الميت بنفسه غير المولى لا يحجب٢٤٠١)
من (أدلي) بواسطة حجبته
من ( <u>أدلى</u> ) بواسطة حجبته تلك الواسطة إلا أولاد الأم٣٦٥/٢٤
من (يدلمي) بسببين يقدم على من (يدلمي) بسبب واحد في الميراث٢٤)(٤٠١)
من (يدليّ) بعاصب فإنه لا يَرث معه
<del></del>
دمو
الأصل في ترك النسك وجوب ( <u>دم</u> )الأصل في ترك النسك وجوب ( <u>دم</u> )
الأصل في الحج أن كل ما وجب في جميعه (دم) يجب في أكثره (دم) وفي أقله صدقة ٢٠ [٤٠٣] حكم (دم) النفاس كحكم (دم) الحيض
(دم) الجبران لا يختص بوقت
(دم) الجبران لا يختص ذبحه بزمن
(دم) الجبرانات والمحظورات لا يختص بزمان
كلُّ (دم) نَجسكلُّ (دم) نَجس
كا (ده) واحب فلسله أن بذبحه الإيمكة

كل ما لا (دم) له لم يفسد الماء موته فيه
مبنى الأمان على التوسعة في حقن (الدماء)
دمغ إذا وصل إلى (الدماغ) شيء بطل صومه
دمل
الأصل بقاء الجراحة وعدم (اندمالها)
الأصل بقاء الجناية حتى يعلم (اندمالها)
الأصل عدم (الاندمال)
دية الطرف لا تستقر إلا بعد (الاندمال)
لا يستوفى القصاص في الطرف إلا بعد ( <u>الاندمال</u> )
دنر الدراهم (والدنانير) لا تتعين بالتعيين في العقود والفسوخ

## دنو

يبطل الواجبات أو يقر البدع في دين الله أو يشيع الفساد	العرف المصادم للنصوص الذي يحل الحرام أو
وز أن يراعى في تقنين أو فتوى أو قضاء١٤١/٨	
711/14	أحكام (الدنيا) تبنى على الظاهر
تعالى هو الذي يتولى السرائر	
ي الإيمانين الإيمانين ٢٩٣/٣، [٣٠١]، ٣٠٣	أحكام (الدنيا) على الإسلام وأحكام الآخرة عل
	أحكام (الدنيا) على الظاهر
عكام الآخرة على السرائر والظواهر تبع لها ٣٠١)/٣	
	<b>7.</b> 8
£٣1/٢0	أحكام (الدنيا) مبناها على الظاهر
(٤٣١)/٣٠	(أدني) الجمع ثلاثة
(٤٣١)/٣٠	 (أدنى) الجمع المتفق عليه ثلاثة
14V/٣1	 (أدني) درجات الأمر الندب
[194]/41 - 288/40	 (أدني) درجات الأمر الندب أو الإباحة
Y08/9	مرحد الخلاف إيراث الشهة
o · \ / \ \	النبي الله الله الله الله الله الله الله الل
(£9Y)/YA	رادني) درجات فعل النبي ﷺ الجواز
(¥9V)/YA	(أدنى) درجات فعل النبي ﷺ الحلُّ
٥٠١ ، ٤٩٨ ، (٤٩٧)/٢٨	(أدنى) درجات فعله الإباَّحة
£99 (£9V)/YA	(أدنى) درجات فعله الشرعية
otv/tv	(أدنى) درجات النهى هو الكراهة
o•1/YA	(أدنى) مراتب أفعاله الإباحة
(074)/77	(أدنى) مراتب طلب الكف الكراهة
[£9v]/YA	(أدنى) منازل أفعاله الإباحة
٤٨٠/٢٧	
YT/ 1 Y	( <u>الأدنى</u> ) يتبع الأعلى
٧٣/١٢ – ١٤/ ٣٢٠	(الأدنى) يتبع الأعلى من غير عكس
غلب عليها جانب المصلحة الأخروية ٤/(٢٤٧)	
	إذا غلب قصد (الدنيا) على قصد العبادة لم يعا
تد بالعبادة وإن غلب قصد العبادة فالحكم له ٢١/٦-	إذا غلب قصد (الدنيا) على قصد العبادة لم يعا
	VI\

خــر وإذا تغايرا ناب الأعلى عن (الأدني) لا	الأصل أنه متى تجانس القبضان ناب أحدهما عن الآ
[٤١٩]/١٦	عکسهعکسه
098/11	الأعلى (والأدني) يأخذ حكم الأصل
(011)/1	الأعلى ينوب مناب (الأدنى)
٢٣٠/٨	الأقوى لا يترك (بالأدنى)
(011)/1+	الأقوى ينوب عن ( <b>الأدنى</b> )
جل ذكر	ألحقوا المال بالفرائض فما تركت الفرائض ( <b>فلأدني</b> ) ر.
	الأمر بعد الحظر يفيد الندب أو الإباحة في (أدني) أحو
	إن القبضين إذا تجانسا ناب أحدهما عن الآخر وإذا اخ
	الانتقال من الحل إلى التحريم يكفي فيه (أدني) سبب و
	۷۲/۰۲۰ ۳۶۰
(٣٤١)/٣	إنما تعتبر المصالح التي هي عماد الدين (والدنيا)
لى المفسدتين وإن وقع (أدناهما) ٤/(١٢٥)	تحصل أعلى المصلحتين وإن فات ( <u>أدناهما)</u> وتدفع أع
۳۰۱،[۲۹۳]/۳	الجزاء في الشريعة (دنيوي) وأخروي
[04]/11-51/1	الجزية خلف عن الإسلام في أحكام (الدنيا)
يه الاسم٣٢/(٣٥٥)	الحكم المعلق باسم الجنس يتأدى (بأدني) ما ينطلق علم
، لتحقيق المسمى فيه٧٢٠ (٣٥٥)	الحكم المعلق على معنى كلي يكفي فيه ( <u>أدني</u> ) المراتب
(710)/0	(الدنيا) مبناها على التجارب
Y9/1Y - 40/9 - [080] . \$79/V	الرضا (بأدني) الضررين لا يكون رضا بأعلاهما
T9V/9-(080)/V	الرضا بأعلى الضررين رضا (بالأدني) وبمثله دلالة
٧/٢٤٥، ٧٤٥- ٩/٣٢٣، [٥٩٣]، ٩٩٣	الرضا (بالأدني) يكون رضا بالأعلى من طريق الأولى
00·/V	الرضى (بأدني) الضررين لا يكون رضا بأعلاهما
£AA ¿£A7/11	الشيء لا يستتبع مثله بل ما هو (أدني) منه
٣٣٠/٢	على الراعي سياسة رعيته بما فيه صلاحها دينا (ودنيا) .
	عند الإطلاق ينصرف اللفظ إلى ( <u>الأدني</u> ) ما لم يعين الأ
كفي فيه (أدني) سبب ومن التحريم إلى الحل	قاعدة الشرع غالبا أن الانتقال من الحل إلى التحريم يك
(194)/9	بالعكس
نفي فيه (أدني) سبب ومن الحرمة إلى الحل	القاعدة الشرعية أن الانتقال من الحل إلى الحرمـة يك
(19٣)/9	بالعكس
٥٦٠/٢	قاعدة الشريعة دفع أعلى الضررين باحتمال (أدناهما)
(779)/1	الكتاب ممن نأى كالخطاب ممن (دنا)

(077)/7V	الكراهة (أدني) مرتبتي صيغة لا تفعل
١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١	كل من حقيقتي افعل و لا تفعل يحمل على ( <u>أدني</u> ) مراتبهم
ـــــك الواقف عنه من حكم الحاكم وما لا	كل وقف تعلق به للعباد حق (دنيوي) فلا بـــد لــــزوال ما
£9V/YY	فلا
078/7V	لا تفعل الواردة ابتداء (أدني) مراتبها الكراهة
Ψ٩٧/٩ -(٥٤٥)/V	لا يستفاد أعظم الضررين عند التصريح (بأدناهما)
YV9 ([YVY]/YE	لفظ الجمع (أدناه) في الميراث اثنان
(۲۹۳)/٣	لكل عمل (دنيوي) وُجه أخروي
(۲۹۳)/۳	لكل نعمة تبعة ولكل ذنب نقمة من (ا <b>لدنيا</b> ) والآخرة
	ما كان أعلى قدمت فيه اليمين وما كان (أدني) قدمت فيه ا
	مجرد النية لا تأثير لها في أحكام (ا <b>لدنيا</b> )
	مجرد النية لا عبرة به في أحكام (الدنيا)
	مصالح (الدنيا) تنقسم إلّى الضرورات والحاجات والتتمات
	مصالح (الدنيا) ومفاسدها تعرف بالتجارب والعادات
	المصالح المجتلبة شرعا والمفاسد المستدفعة إنما تعتبر مر
	لا من حيث أهواء النفوس في جلب مصالحها العادية.
لآخرة لا اتباع أهواء النفوس٧/٥٨، ٥٦٢-	المصالح المعتبرة شرعا هي ما يقيم الحياة (الدنيا) للحياة ا
	٣/ [١٤٣] ، ١٠٤ ، ٢٠٤ ، ٣٥٤ – ٥/٣٠٤ ، ٨٠٤
لا اتباع أهواء النفوسلا	المصالح المعتبرة شرعا هي ما يقيم (الدنيا) للحياة الآخرة
الح والمفاسد (الدنيوية) ١٢٦/٤- ١٢٦/٤،	المصالح والمفاسد الأخروية مقدمة في الاعتبار على المص
	P71, [V\$Y]
غلب. ٢/٨٥- ٣/٥٧٤، [٤٨٧]، ٤٩٧،	المصالح والمفاسد في الحياة (الدنيا) إنما تفهم بمقتضى ما
	£ . £ . 7 £ 0 / 0 - 0 · A / £ - 7 · ·
ب ۲۳۷/٤	المصالح والمفاسد في الحياة (الدنيا) تفهم بمقتضى ما غلم
(٣٢٥)/٣	مصلحة الدين (والدنيا) مراد الشرع
(٨٣)/١٠	المطلق ينصرف إلى (الأدني)
00V/Y	معظم مصالح (الدنيا) ومفاسدها معروف بالعقل
دناهما) مفسدة جمع بينهما ١١٧/٤، ١١٩	من قدر على الجمع بين درء أعظم الفعلين مفسدة ودرء (
(011)/1•	يجزئ الأعلى عن (الأدني)
لمصلحتين بتفويت ( <u>أدناهما</u> )٢٦،٢٣/،	يدفع أعظم المفسدتين بارتكاب (أدناهما) ويحصل أعلى ا
مصلحتين بتفويت ( <u>أدناهما)</u> ١٣٦/١١	يدفع أعلى المفسدتين باحتمال ( <b>أدناهما</b> ) ويحصل أكمل اا

147/8	يدفع أعلى المفسدتين وإن وقع (أدناهما)
YY•/11 -(0•0)/V -1YV/E	يدفع شر الشرين بالتزام (أدناهما)
	يرجع خير الخيرين بتفويت (أدناهما) ١٢٧/٤ - ١
	يرجح خير الخيرين بتفويت (أدناهماً) ويدفع شر الشرين بالتزام
	3/111 . 112 [011] . 331 . AF1 114
	V17, V77, V07, V/7, 0V7, PV7, 7A7, 770
	11/11
141/8	يرجح خير الخيرين وإن فات (أدناهما)
[٢٣٥]/١١	يقدم (الأدني) على الأبعد
ن باحتمال (أدناهما) ٤/(١٢٥)	يقدم أرجح المصلحتين على مرجوحهما ويدفع أقوى المفسدتي
177/8	يقدم أعظم المصلحتين على (أدناهما) عند التعارض
<u> (أدناهما)</u>	يقدم خير الخيرين بتفويت (أدناهما) ويدفع شر الشرين بالتزام (
	دهش
(٤٧)/٢٥	لا يحكم القاضي مع ما (يدهش) عن الفكر
	دور
TEE/7V	الأحكام إنما (تدور) على المقاصد ولو خالفت الألفاظ
۸/(۱۱۶)، ۲۲- ۲۲/۸۳۳، ۱۶۳	الأحكام (تدور) مع الأعراف ومقاصد الناس
(٣١١)/٢٩ -٣٧٥/٥	الأحكام (تدور) مع عللها وجودا وعدما
هة والإباحةم٢/١٠٥	الأحكام التكليفية (دائرة) بين الإيجاب والندب والتحريم والكرا
معها إذا بطلت ٨/(١٨٣)	الأحكام المترتبة على العوائد (تدور) معها كيفما دارت وتبطل
معها إذا بطلت ٨/(١٨٣)	الأحكام المترتبة على العوائد تدور معها كيفما ( <u>دارت</u> ) وتبطل ا
ب سائر الأحكام ٩/(١١٣)	اختلاف (الدارين) دار الإسلام (ودار) الحرب لا يقتضي اختلاف
لاف سائر الأحكام ٩/(١١٣)	اختلاف ال(دار)ين (دار) الإسلام و(دار) الحرب لا يقتضي اخت
[114]/4	اختلاف (الدارين) لا يوجب تباين الأحكام
118/9	اختلاف (الدارين) يوجب تباين الأحكام
(1A)/7-TAO/1	(إدارة) الأمور في الأحكام على قصدها
	إذا اختل عقل القاضي لجنون أو عته وجب تنحيته لأن القضاء
	غيره لعجزه عن (إدارة) أموره

ل أحدهما كان تحصيل ما يفوت إلى	إذا ( <u>دار</u> ) الأمر بين تفويت أحد أمرين على وجه يتضمن تحصي
(۲۱۳)/۱۲	غير بدل أولى من تحصيل ما يقوم بدله مقامه
174/11	إذا (دار) الأمر بين الجواز والندب قدم الندب
	إذا (دار) الكلام بين الإلغاء والإعمال فالإعمال أولى
	إذا (دار) اللفظ بين كونه مترادفا أو متباينا فحمله على المتباين أو
	إذا (دار) اللفظ بين المعهود في الشرع وبين غيره حمل على المع
	إذا (دارت) المسألة بين مراعاة اللفظ ومراعاة القصد فمراعاة الق
	إذا كان الفرع (دائرا) بين أصلين وكانت المشابهة لأحدهما أقوى
	الأصل أن الصلح عن الدين إذا (دار) بين أن يكون استيفاء وصر
	الاعتماد في جلب معظم مصالح (الدارين) ودرء مفاسدهما على
	إنما (الدورُ) بين شيئين يتوقف كل واحد منهما على الآخر توقفا
٤٩٨/٢٠	الأيمان (مدارها) على العرف
17/9-574/1	بتباين (ا <del>لدار) تن</del> قطع العصمة
118/9	
	بل موضوع لإثبات ما بعده والإعراض عما قبله على سبيل (ا <del>لند</del>
	بيع الخيار (دائر) بين الانحلال والانعقاد
	التسعير (يدور) مع المصلحة حيث دارت
[474]/11	
(99)/۲۷	التسلسل (والدور) محالان
إلا بنية	التصرفات إذا كانت (دائرة) بين جهات شتى لا تنصرف لأحدها
	التصرفات إذا كانت (دائرة) بين جهات شتى لا تنصرف لجهة إلا
	التكليف (دائر) على العقل
	التكليف في الفروع (دائر) مع الظن
	جلب مصالح (الدارين) ودرء مفاسدهما على الظنون
	الجهل بالأحكام في (دار) الإسلام ليس بمعتبر
	الجهل بالحكم في (دار) الإسلام لا يكون عذرا
	الجهل بحكم الشرع لا يعتبر في (دار) الإسلام
	حكم (دار) البغي حكم (دار) الإسلام
	حكم (دار) البغي كحكم (دار) الإسلام
	الحكم (يدار) علَى السبب ٥٤٩/٢٧، (٦٢٣]، ١٣٧، ٢٥٧، ٧
٠ ٧٧٠ ٢٧٣- ٧/٧٠٣- ٩/٨٥١-	الحكم (يدور) مع علته وجودا وعدما ١/٢١٤ ٣٤٨/٣- ٥٥/٥

۸۱/۲۳، ۲۲- ۱۱/۲۰۳	٠١/١١١، ١٢١، ١٢١، ١٢١- ٣١/٣٧٦- ١١/١٢٩ ١١/١٢- ١
	- 77/083, 583- 57/70, 771, 871- 77/775- 87/[117]
۳۱٤/۲۹	الحكم (يدور) مع علته الوحيدة وجودا وعدما
. • ٢/٣٨٤ ، ٤٨٤ ، ٢٨٤	الحكم ( <b>يدور</b> ) مع علته وسببه وجودا وعدما
	الحكم (يدور) مع علته ومصلحته وجودا وعدما
	الحلال في ( <u>دار</u> ) الإسلام حلال في بلاد الكفر والحرام في ( <u>دار</u> ) الإسلام ح
٠٦٥/٢٦	
(114)/9	( <u>دار</u> ) الحرب ليست ناسخة للأحكام الشرعية أو بعضها
1/ ۲٧	
۱۰۳ ،[۹۹]/۲۷	( <u>الدور</u> ) باطل
١٠٠/٢٧	(الدورُ) لا يثبت به شيء أصلا
(99)/۲۷	(الدور) محال
(99)/۲۷	(الدور) ممتنع
١٠٠/٢٧	(الدور) من مبطلات الحدود
١٠٠/٢٧	 (الدور) يكفي فيه موضوعان يتوقف كل واحد منهما على تقدم الآخر عليه.
٤٣١/٢٩	(الدوران) إنما يفيد العلية عند خلوه عن المزاحم المعارض
({{\text{t}}})/{{\text{t}}}	( <u>دوران)</u> الحكم على الوصف نفيا وإثباتا طريق إلى العلية
۳۹۲/۲۹	(دوران) الحكم قد يحصل مع بعض العدميات
٢٧٤/٢٩	(الدوران) دليل العلية
٠ ٩٢/٢٩	(الدوران) في محل أرجح في العلية من (الدوران) في محلين
٤٣١/٢٩	( <u>الدوران)</u> لا يفيد العلية أصلا
٠ ٢٩/٢٢٤	(الدوران) الوجودي والعدمي راجع على (الدوران) الوجودي فقط
({{17}}/{{4	الدوران يدل على علية المدار للدائر
({{17}})/{{9}	(الدوران) يفيد العلية
٠٥٦/٢٧	السبب قد يقام مقام العلة فيسقط اعتبار العلة (ويدار) الحكم على السبب
(99)/۲۷	السبيل في (الدور) قطعه
(\{\)/\	العادة لو اطردت (أدير) الحكم عليها
9/1V	العبادات متى ( <u>دارت</u> ) بين الصحة والفساد حملت على الفساد
[14] (18 (11/14	العبادات متى ( <u>دارت</u> ) بين الصحة والفساد حملت على الفساد احتياطا
	عدم العلم بالحكم لا يعتبر ( <u>بدار</u> ) الإسلام
ب ۱۱٤/۹	العقود بين المسلمين تستوي فيها الأمكنة من ( <u>دار</u> ) الإسلام إلى ( <u>دار</u> ) الحرم

, 737, [PF7], 0P7, VP7, 3+3 -+7\F7	الفتوى (تدور) مع المصلحة حيث (دارت) ٤٢٣/٤-٥/
۸٣/٣٣	الفتوى (دائرةً) على مقتضى الحال
بين الندب والتحريم ترك٢١٦/٩	الفعل متى (دار) بين الوجوب والندب فعل ومتى (دار)
ا وعدما ٥/(٥١٥)	القياس الصحيح (دائرٍ) مع أوامر الشريعة ونواهيها وجود
لم أو ذمي وجب بها الحد في ( <u>دار)</u> الحرب	كل معصية وجب بها الحد في ( <u>دار</u> ) الإسلام على مسا
118/9	على المسلم أو الذمي
٤٠٦/٧	لا تقام الحدود في (دار) الحرب
(1894)/١٢	لا عذر بالجهل بالأحكام في (دار) الإسلام
(893)/١٢	لا عذر للجاهل في (دار) الإسلام
ن أهل ومال إلا إذا شرط ذلك ٩/٢٦.٠٥	لا يتعدى الأمان إلى ما خلفه الكفار في ( <u>دار</u> ) الحرب مر
	لا يجوز أن يرسم الشيء بما يتوقف تعقله على تعقله للز
(	لا يعذر العوام في (دار) الإسلام بجهلهم بالشرائع
(11٣)/9	لا يلتفت إلى اختلاف ( <u>الدارين</u> )
المعهود في الشرع ٢٩/٢	اللفظ إذا (دار) بين المعهود في الشرع وغيره حمل على
، شرعيـــا فهل يحمل على الجبلي أو على	ما (دار) الأمر فيه بين أن يكون جبليـــا وأن يكـــــون
(٤٧٣)/٢٨	الشرعي
[004]/79-179/10	ما (دار) بين أصلين يلحق بالأشبه منهما
٤٠٨/٢١	ما ( <u>دار</u> ) بين أن يكون استيفاء وصرفا يجعل استيفاء
عدماعدما	ما كان محرما لذاته لا ( <b>يدور)</b> تحريمه مع علته وجودا و
(99)/۲٧	ما يؤدي إلى (الدور) ممتنع
لها ۲٤٥/١٤	المباحات في ( <u>دار</u> ) الحرب يملكها من أخذها ويختص ب
حمله على كونه معقول المعنى أولى٥/(٤٥٥)	متى (دار) الحكم بين كونه تعبدا أو معقول المعنى كان -
(٣٣٧)/٨	(مدار) الأحكام على الظاهر
(0••)/٦	(مدار) الأحكام على غلبة الظن
٣٦/1V	(مدار) الأمر في العبادات على الاتباع
٤٩٠/٢٠	(مدار) الأيمان على الألفاظ
	(مدار) البيع على عدم الغرر
۸۸/۲۱	(مدار) البيع على ما يجوز الانتفاع به
179/71	(مدار) البيوع على عدم الغرر
(۱٧٨)/٧	(مدار) التكليف على الوسع
	(مدار) العقود على ما في نفس الأمر

(٦٣٩)/٣٣	(المدار) على الحقائق العرفية لا اللغوية
£97/7+ -[Y00]/A	(المدار) على العرف بحسب البلدان
£9V ((£A9)/Y·	
ي نفس المكرها	 (المدار) في تحقق الإكراه على حدوث الخوف في
(YT)/1V	(المدار) في العبادات على الاتباع ما أمكن
(10)/ 7	(المدار) في الوصايا على الألفاظ ومؤدياتها
(10)/ 7	(المدار) في الوصايا على المتبادر غالبا
19/78	(المدار) في الوصايا على المتبادر من اللفظ غالبا
٢ بالشرع٢٠٥٠ - ٩/٥	مصالح ( <b>الدارين</b> ) وأسبابها ومفاسدها لا تعرف إلا
حرب تعتبر كما لو تمت في (دار) الإسلام ١١٤/٩.٠	
YV•/٣	المعلول (يدور) مع علته وجودا وعدما
يحتاج إلى ركوبه أجزأه الصيام في كفارة اليمين بدلا	من كان له (دار) لا غنى له عن سكناها أو مركب
ج الأصلية	من الإطعام لأن السكنى والمركب من الحواث
٠٨٩/١١	من ملك ( <u>دارا</u> ) ملك الارتفاق بعلوها والهواء فيها
نأجرة مستأجر	
**************************************	يقدم الأهم على المهم إذا (دار) الأمر بينهما
ول	٥
قام فيه سببهاقام غيه سببها	تقصر المسؤولية في العلاقات (الدولية) على من
	لا ينقضي عهد (الدولة) بنقض بعض أفرادها
[017]/77	مبدأ التعامل بالمثل بين (الدول) مقيد بالفضيلة
دوم	
لكه إلى (دوام) يده وتم الأمر ٢٠٢/٢٣ للكه إلى المرابع المر	
۳٦٨ ،٣٦٦/٢ ٥٢٦ ، [٥١١] ، ٤٩١/٨	
(011) (297/)	
(174)/10	· —
(010)/A	
( 1 1 / / / /	الأستدامه على ما (يستدام) فالإنساء

(olo)/A	(الاستدامة) على ما يستدام كالإنشاء
(ο·ξ)/A	(الاستدامة) يغتفر فيها ما لا يغتفر في الابتداء
(٤١٣)/٦	الأصل (دوام) الحياة
	الأصل ( <b>دوام</b> ) المرض وعدم البرء
(٣٩٣)/٦	الأصل في الشيء (الدوام) والاستمرار
٣٩٦/٦	الأصل في كل ثابت ( <u>دوامه</u> ) واستمراره
170/8	الأصل في كل متحقق (دوامه)
789/٣	الأصل في النكاح الثبات (والدوام)
((\(\xi\))/\\\	الأصل فيما ثبت ( <b>الدوام</b> ) والاستمرار
(٤٨٦)/٦	الأصل والغالب ( <u>دوام)</u> السلامة
۱٦٧/٢٨	الأصل يقدم ( <u>دائما</u> ) على فرعه
£AV 6(£A0)/11	التبع لا يستتبع غيره (مادام) الأصل باقيا
(oro)/A	التصرف إذا لم يكن لازماً كان (لدوامه) حكم ابتدائه .
يصير إلى حد الاختيار	حكم كل مولود حكم أبويه ما ( <u>دام)</u> طفلا صغيرا حتى
(977)/11(176)	حكم ما في ضمن الشيء يتبع حكم ذلك الشيء (دائم
أوقاته بحيث لا يتخلف عنه كما أن خاصية	خاصية الواجب المكرر الالتزام ( <b>والدوام</b> ) عليه في
٣٧٧/٢٧	المندوب عدم الإلتزام
الحال ما (دام) وقت الصلاة قائما .١٩ /(٢٩١)	خروج النجس من أصحاب الأعذار لا يكون حدثا في
[077]/	الخطأ لا (يستدام) ولكنه يرجع عنه
(£97)/A	(الدوام) أقوى من الابتداء
3-7/317-0/[183], 710, 710-71/797	(الدوام) على الشيء هل هو كابتدائه أم لا١/١٤، ٦١
(£41)/A	(الدوام) على الفعل بمنزلة الإنشاء
	(الدوام) كالابتداء
	(دوام) المعلق عليه هل ينزل منزلة ابتدائه
174/10	(دوام) النكاح أقوى من ابتدائه
(7 · 1)/7٣	(دوام) اليد كابتداء القبض في الرهن
ν <b>٦/</b> ۲	الرجعة إبقاء النكاح على ما كان ما (دامت) في العدة
٧٦/٢	الرجعة هل هي ابتداء نكاح أو (استدامته)
١٨٨/٦	شرط الشيء يجب ( <b>دوامه</b> ) واتصاله
٤٢٥،٤٢٤/١٥	الشروط تعتبر في (الدوام) كاعتبارها في الابتداء
	الشه وط تعتبه في (الله وام) كاعتبادها في الابتداء لا سبم

٩/١٤٥، ٣٤٥– ٩١/(٥٣)، ٢٥١	الشيء ما (دام) في معدنه لا يعطى له حكم النجاسة
(oqx)/1m	صاحب المال أحق بماله ما (دام) حيا
٤٠٦/١٩	الصلاة لا تسقط عن المكلف ما (دام) قادرا على الأداء
	ﷺ لا (يداوم) إلا على ما هو الأفضل
٤٨٣/٨	الطارئ في (الدوام) كالمقارن في الابتداء
(1EV)/A	العرف يحكم ما (دام) مطردا أو غالبا
٤٣٦/١٥	عقد الشركة ( <b>لدوامه</b> ) حكم الابتداء لكونه غير لازم
(٦٤٣)/٢٩	العلة المخصصة للعموم أولى من ( <u>المستديمة</u> ) له
(olo)/A	الفعل الممتد ( <b>لدوامه</b> ) حكم الابتداء
(٤•٧)/٢١	القبض في الصرف شرط لانعقاد العقد لا (لدوامه)
(o•9)/A	قد يحتمل في الابتداء ما لا يحتمل في ( <u>الدوام)</u>
£٣1/10 -(0·9)/A	قد يعتبر في الابتداء ما لا يعتبر في ( <u>الاستدامة</u> )
(o·9)/A	قد يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في ( <u>الدوام</u> )
(o·٣)/A	قد يغتفر في ( <mark>الدوام</mark> ) ما لا يغتفر في الابتداء
(۲۳۹)/۳۲	كان لا تقتضي ( <u>الدوام)</u> ولا التكرار
(oro)/A	كل تصرف غير لازم ( <u>لدوامه</u> ) حكم ابتدائه
(۲.۷)/۲۳	كل تصرف يمنع الرهن ابتداء فإنه يمتنع معه ( <u>دواما)</u>
(٤٣٣)/٢٢	كل عين ينتفع بها على ( <u>الدوام)</u> يجوز وقفها
وم) عليه ۲۷/۳۷۷، ۳۷۹، [۵۹]	كل ما (د <b>اوم</b> ) عليه النبي ﷺ من المندوبات فهو آكد مما لم (يداو
ستقراء ٢٦/١٥	كل ما هو عقد غير لازم ( <u>فلدوامه</u> ) حكم الابتداء وهو ثابت بالا <b>.</b>
(٣٥)/١٩	لا أثر للتنجس شرعا ما ( <u>دامت</u> ) النجاسة في الباطن
(٣٥)/١٩	لا حكم للنجس ما ( <u>دام</u> ) في محله
٠٢٤/١٣	لا يجوز نقل الأحباس عن سننها ما (دام) المحبس عليه محتاجا
(877)/77	لا يصح وقف ما لا ينتفع به مع بقائه ( <u>دائما</u> )
الأغلبا	لا يعدل إلى المظنة إلا عند عدم انضباط الوصف ( <u>داثما</u> ) أو في ا
(OAO)/YO	and the second s
(117)/17	لا يفرد الجنين بحكم ما (دام) متصلا
(070)/A	(لدوام) التصرفات غير اللازمة حكم الابتداء
[٢٣٩]/٣٢	فظة كان لا يلزم منها (الدوام) ولا التكرار
	للمداومة) فيما له امتداد حكم الابتداء

o • V / T T	ما (دام) حكمه حكم اللقطة فهي يسلك فيها مسلك الدين
(1.4)/14	ما في الذمة لا يتعين بحال ما (دام) في الذمة
٥٥٨/٢	ما كانت مفسدته (دائما) راجحة فلا يباح قط
(oro)/A	ما لا يكون لازما (فلدوامه) حكم الابتداء
(oro)/A	ما لا يكون لازما من التصرف يعطى (لدوامه) حكم الابتداء
٤٢٤/١٥	ما لا يكون لازما من التصرفات يكون (لدوامه) حكم الابتداء
من الأفعال يعطى (لدوامه) حكم	ما لا يمتد من الأفعال لا يعطى (لدوامه) حكم الابتــداء وما يمتد
(010)/A	الابتداء
۲۰۸/۲۳	ما لا يمنع ابتداء الرهن لا يقطع (استدامته)
(٤٢٣)/١٥	ما منع من ابتداء العقد منع (استدامته)
(olo)/A	ما يكون مستداما كان (لد <b>وامه</b> ) حكم الإنشاء
(o \ o ) / A	ما يكون (مستداما) كان لدوامه حكم الإنشاء
١٣٤/٢٨	ما يلزم من التصرفات يعتبر (لدوامه) الأهلية
[010]/	ما يمتذ (فلدوامه) حكم الابتداء وإلا فلا
٥٤١،٥٣٧/١٠	المجهول كالمعدوم ما (دام) مجهولا فإذا علم ظهر حكمه
[019]/ ۲۸ - ٤٥٩ - ٤٤٤ , ٣٧٧,	— ·
جوب	(مداومته) ﷺ على الفعل ولا دليل على عدم وجوبه تدل على الوج
٥٣٠/٢٧	(المداومة) على المكروه يفسق فاعلها
لاةلاة	المستحاضة ومن بمعناها ممن به حدث (دائم) يتوضأ لوقت كل ص
(011)/A	(المستدام) تابع لأصله الثابت
(٤١١)/٣٢	
دراكه كإزالته وإعادته ابتداء أو هو	المشرف على الزوال إذا استدرك وصين عن الزوال هل يكون است
٧٢٤- ١١/٣٩٣، ٩٥٣، [١٠٤]	
(ودوامها) مقصودة شرعا ٥٩٩/٢	المقاصد الفرعية التي لا تنافي المقاصد الأصلية بل تستدعي بقاءها
£ £ • / ۲ Y	مقصود الوقف (الدوّام)
[ [ 14] / 4	من مقصود الشارع في الأعمال (دوام) المكلف عليها
91/19	النجاسة ما (دامت) في الباطن لا يحكم لها بحكم النجاسة
(٣٥٩)/٣١	النهي يتناول الانتهاء في جميع الأوقات على (الدوام) والاتصال
(٣٥٩)/٣١	النهي يقتضي بوضعه (الدوام)
(٣٥٩)/٣١	النهي يقتضي (الدوام) والتكرار لترك المنهي عنه
£70/10-(£91)/A-TV0/1	

(٤٧٣)/١٣	الواجب رد العين ما ( <u>دامت</u> ) موجودة
[٣٧]/١٢	الوصف (دائما) يتبع الأصلّ
(١١٧)/١٣	الولد ما (دام) جنيناً يتبع الأم
(o·£)/A	يحتمل في (الاستدامة) ما لا يحتمل في الابتداء
	يحتمل في (الدوام) ما لا يحتمل في الابتداء
	يعطى (للدوام) حكم الابتداء فيما يمتد
EYO/10 - E9T . E91/A -00 · /1	يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في (الدوام)
(o• E)/A	يغتفر في (الاستدامة) ما لا يغتفر في الابتداء
	يغتفر في (الدوام) ما لا يغتفر في الابتداء١/٥٥٠-
	£40 (81/373) 0.4
(7 • 1)/74	يقوم (دوام) اليد على المرهون مقام ابتدائها
(١٨٥)/١١	يؤخذ بالأصل (دائماً)
	<u>—</u>
	دون
۸/۸	أثر الشي (دون) أصله
٧/٨	أثر الشيء ( <b>دون</b> ) أصله
£7£/1	إثم وسائل المفاسد (دون) إثم المفاسد
	الإجارة (بدون) التعيين باطلة
	الإجارة تقبل الشرط (دون) التعليق
	الإجازة إنما تلحق البيع الموقوف (دون) المنتقض
YVA/Y1	الإجازة إنما تلحق القائم (دون) الهالك
. فيه العلم بمقاصد الشرع (دون) اللغة	الاجتهاد إن انحصر في التقدير المصلحي يشتــرط
۳- ۲۷/۸۱۷- ۸۲/[۲۷]، ۱۲۶- ۳۰/۲۱۵	الأحكام إنما تتعلق بالأفعال (دون) الأعيان١٩/٥٥
	الأحكام تتعلق بمعانى الألفاظ (دون) قوالبها
(٣٠٧)/٢٧	الأحكام التكليفية لا تثبت (بدون) دليل
	أخبار الأحاد توجب العمل ( <u>دون</u> ) العلم
(۲۷٥)/١٤	إذا اجتمع التسبب والمباشرة اعتبرت المباشرة (دونه)
	إذا استند إتلاف أموال الآدميين ونفوسهم إلى مباشرة
	إلا إذا كانت المباشرة مبنية على السبب وناشئة عنه
	إذا أوفى شخص مصروفا عائدا على غيره (بدون) أمره أ

إذا تراخى النسب ورث الذكور (دون) الإناث
إذا كان للحكم سبب وشرط جاز تقديمه على شرطه (دون) سببه وأما تقديمه عليهما أو على سببه
فممتنع
الإذن بالشيء إذن بما هو مثله أو (دونه)
الأسباب الشرعية لا تصح (بدون) المحل
الاستباق (بدون) شرط المال جائز في الأشياء كلها
إسقاط الحق يعتمد على وجوب الحق (دون) علم المسقط إليه
الإسقاط يؤثر في الحال (دون) المستقبل
الإسلام يجب ما قبله في حقوق الله (دون) ما تعلق به حق آدمي
الأصح أن العبرة في الكفارات بوقت الأداء (دون) الوجوب١٨ (٩٣)
الأصلُّ أن مالية المنافع (دون) مالية الأعيان بدرجات
الأصل أن المشروط لا يصح أن يقع (دون) شرطه
الأصل أن من استحق منفعة مقدرة بالعقد فاستوفاها أو مثلها أو (دونها) جاز ولو أكثر لم يجز . ٧/(٥٥١)
الأصل أنه يعتبر في الدعاوي مقصود الخصمين في المنازعة (دون) الظاهر١٠٤٠٥
الأصل صحة تعليق الكفالة والإبراء عنها بالشرط الملائم (دون) غيره٢١٦/٢٣، ٢٣٠، [٢٤١]
الأصل الطوع (دون) الإكراه
الأصل عدم قبول الشهادة بالاستفاضة إلا فيما يتعذر علمه غالبا (بدونها)
الأصل في العبادات التعبد (دون) الالتفات إلى المعاني. ٣١٣/٣، ٣٢١- ٢٠١/٥، ٢١١، [٤٨١]،
7P3, 0P3, 7.0, 0.0-P7/FV7- • T/13
الأصل في العبادات التوقيف أو التعبد (دون) الالتفات إلى المعاني
الأصل في الكلام الحقيقة (دون) المجاز
الأصل في المنافع أن ماليتها ( <u>دون</u> ) مالية الأعيان بدرجات
الأغلب في النكاح المكارمة (دون) المكايسة
الإقرار بمجهول لمعلوم جائز (دون) عكسه٢٨١)
الإقراض لا يتم (بدون) القبض
الأقوى مقدم على ما (دونه)
الأقوى من صيغ العموم يقدم على ما هو (دونه)
الإلهام حجة على الملهم نفسه (دون) غيره
الأمر المعلق بشرط لا يقتضي التكرار (دون) المعلق بصفة
أمر النسوان مبنى على الستر (دون) الإشهار١٨٠ (٢٩١)
الأمرالحادث يضاف إلى السبب القوي (دون) الضعيف

واب للشرط الأول وكان الشرط الأول مع جواب	إن دخل الشرط على شرط ( <u>بدون</u> ) فاء كان الج
/Y٦/YV	جواب الشرط الثاني
77)/17	إنما يتبع الش <i>يء</i> ما هو ( <u>دونه</u> ) لا ما هو مثله أو فوقه
، اعتبار للسبب الباطل ٩/ (٢٩٣)	إنما ينبني الحكم على السبب الصحيح ( <mark>دونما</mark> ) أي
د ما یکون مشروعا بأصله (دون) وصفه ۲۸/(۱	الباطل ما لا يكون مشروعا بأصله ولا بوصفه وآلفاس
\TT)/\TA	(بدون) الأهلية لا يثبت الحكم
۳۷ ،۳۳٤/۱۰	(بدون) المحل لا يثبت الحكم
(47/۲)	البيع الفاسد ( <b>بدون</b> ) قبض لا يوجب شيئا
١٧٤،١٧٢/٩	البيع لا ينفذ (بدون) المحل
£YA/Y	التأويل إنما يكون في الظواهر ( <u>دون</u> ) النصوص
· · ٤/ · ·	تجزئة اليوم الواحد بإمساك بعضه ( <u>دون</u> ) بعض بعيا
من طريق التوقيف ١٤/١٧.	تخصيص العبادات بمكان (دون) مكان لا يعلم إلا
أمر فطري وهو مراد للشريعة٢٢٠٠	تصرف الإنسان في نفسه وشؤونه (بدون) معارض
حلية شرعا	التصرف الشرعي لا وجود له ( <u>بدون</u> ) الأهلية والم
(1V1)/9	التصرف الشرعي لا وجود له ( <u>بدون</u> ) المحلية شرء
سد۱۳۱)/۱٤	التصرف في الحق المشترك (بدون) إذن الشريك فا
ليهليه	تعتبر نية المدين الدافع ( <u>دون</u> ) نية الدائن المدفوع إ
, المضطرب ٢٩٦/٢٩	التعليق بالظاهر المنضبط دأب الشرع ( <u>دون</u> ) الخفي
179/77	تقدم الحكم على شرطه ( <u>دون</u> ) سببه
ينفق من الأموال العامة وكذلك التقديم بالحاجا	تقديم ذوي الضرورات على ذوي الحاجات فيما
7/500	الماسة على ما (دونها) من الحاجات
1•/١٦	التمليك لا يمكن (بدون) التأبيد
۲۱/۷۲، ۵۱	الثابت بالضرورة ثابت من وجه (دون) وجه
	الثابت حكما (دون) الثابت حقيقة وحكما
(٦·٧)/A	ثبوت الموصوف (بِدونِ) الصفة ممتنع
کل ما ( <u>دونه</u> ) یسیر وکل ما فوقه کثیر .٧/(۲٤٧)،	الثلث عند مالك آخر حد اليسير وأول حد الكبير فا
	7 £ A
Y & A / V	الثلث في حد الكثرة وما (دونه) في حد القلة
ني) المأموراتن	الجهل يعذر به في حق الله تعالى في المنهيات (دور
مختلفات۲٥(٤٩٣)	الحدود يجري التداخل في المتفقات منها ( <u>دون</u> ) ال
٦٠٨/٨	الحق متى وجب بصفة لا يبقى (بدونها)

الحقان إذا ترادفا وكان أحدهما متعلقا بالعين والذمة والآخر متعلقا بالعين (دون) الذمة كان ما تعلق
بالعين (دون) الذَّمة متقدما على ما تعلق بالعين والذمة
حقوق العقد تتعلق بالموكل (دون) الوكيل
حقوق العقد في النكاح تتعلق بالآمر (دون) العاقد
الحقيقة لا تثبت (بدون) جميع أجزائها
الحكم إذا حضر سبب وتوقف حصول مسبب على شرط فهل يصح وقوعه (بدون) شرطه أم
٧٩٦ [٥٤٦]، ٢٩٦
حكم الربا إنما يثبت في المعاوضات (دون) التبرعات
حكم القصاص معتبر بحال الجناية (دون) حال السراية
الحكم لا يبقى (بدون) بقاء السبب
الحكم لا يثبت (بدون) شرطه ولا يثبت مع الشك في وجود شرطه٧/(١٤١)
الحكم لا يثبت (بدون) المحل
الحمل على الأعم الأغلب (دون) القليل النادر متعين
حمل المجمل على أحد معنييه المتساويين (دون) دليل غير جائز
خبر الآحاد يوجب العمل (دون) العلم
الخطاب (بدون) الأهلية لا يتصور
الخيار إنما يستحق بالنقصان (دون) الزيادة
داعية المتكلم منصرفة لما توجه له المعنى (دون) الأمور التي تغايره٣٨٦/٣٢
الدماء لا تستحق بالدعاوى (دون) البينات
الدماء والأموال لا تستحق بالدعاوي (دون) البينات
الربا إنما يتصور جريانه في العقد (دون) غيره
الربا إنما يجري في المعاوضات المالية (دون) غيرها
الربا إنما يجري في المعوضات المالية (دون) غيرها
الربا مختص بالمعاوضات المالية (دون) غيرها
الربا يجري في المعاوضات المالية (دون) غيرها
الربا يختص بالمعاوضات المالية (دون) غيرها
الرخص لا تباح (بدون) قصدها
الرخصة لا تباح (بدون) قصدها
ال خصة لا تحصل (مدون) قصدها ٧/(٣٦٧)، ٣٧٠
الرخصة متى قارنها المبيح لا تحصل (بدون) قصد لها٧/(٣٦٧)
الرضا بالشيء (بدون) العلم به لا يتحقق

(£•Y)/9	الرضا بالشيء (بدون) العلم به محال
79V/9 -(080)/V	الرضا بالشيء يكون رضا بما هو مثله أو ( <b>دونه</b> ) عادة لا بما هو أضر منه
	الزيادة المتصلة تتبع الملك ( <u>دون</u> ) المالك
٧٢/٤٢٢، ٢٢٩	السبب لا ينعقد مفيدا للحكم (بدون) شرطه
۲۱/٥٥٣، ٧٥٦	سقوط فرض لا يستلزم سقوط آخر إذا أمكن (ب <b>دونه</b> )
۸۲\۲۲	السنة (دون) القرآن في الرتبة
٤٤٠،٤٣٧/٧	شبهة الاشتباه مؤثرة في حق من اشتبه عليه ( <u>دون</u> ) من لم يشتبه عليه
۹ / (۲۳۰)، ۲۳۷	الشبهة هي المعتبرة (دون) شبهة الشبهة
٩/(٥٣٢)، ٧٣٢	الشبهة هي المعتبرة (دُونُ) النازل عنها
(٦٩٥)/٢٧	الشرع يقتضي أن لا يصح المشروط ( <u>دون</u> ) الشرط
۱۷ (۲۱۳)، ۱۷	الشروع في العبادة (بدون) شرطها لا يصح
۲۱۸/۱۷	الشروع في عبادة (بدون) شرطها لا يصح
(1٣٩)/١٠	الشيء إنما يبطل بما هو فوقه أو مثله ولا يبطل بما هو ( <mark>دونه</mark> )
(٢١)/١٢	الشيء لا يتضمن مثله وإنما يتضمن ما ( <u>دونه)</u>
(18+)/1+	الشيء لا ينسخه ما هو ( <mark>دونه</mark> )
(1٤٠)/1٠	الشيء لا ينقض بطريان ما هو ( <mark>دونه</mark> ) عليه
[1٣٩]/1•	الشيء لا ينقضه ما هو ( <b>دونه</b> ) وإنما ينقضه ما هو مثله أو فوقه
<b>"</b> 47/A	الشيء لا ينقضه ما هو مثله أو ( <mark>دونه</mark> ) وينقضه ما هو فوقه
(۲۱)/۱۲	الشيء يستتبع ما هو ( <u>دونه</u> ) ولا يستتبع ما هو فوقه أو مثله
(189)/1•	الشيء ينتقض بمثله وبما هو أقوى منه لا بما ( <mark>دونه)</mark>
٣٥٤/١٢	الصبي يلحقه أحكام البالغين في الأموال والحقوق (دون) الحد
٥٨٠/٢٥	الصبي يلحقه أحكام البالغين في الأموال والحقوق ( <u>دون</u> ) الحدود
o Y V / 1 E	صفة السلامة عن العيب إنما تصير مستحقا في المعاوضة (دون) التبرع .
Y18/1V	الصلاة (بدون) شرطها فاسدة
(777)/19	الصلاة لا تتبعض ولا يصح نصفها ( <u>دون</u> ) سائرها
(£99)/V	لضرر لا يزال بمثله ولا بما هو فوقه بالأولى بل بما هو (دونه)
٤٨٦/٧	لضرر المستمر يزال بما هو ( <u>دونه)</u> في الاستمرار
٥٧٧/١٤	لضمان على الغاصب ( <u>دون</u> ) الآمر
٥٤٩/١٤	ضمان الغصب يوجب الملك ( <u>دون</u> ) ضمان الجناية
14	لطلاق لا يكون (بدون) المحل
177/9	لطلاق لا يكون (بدون) المحل أخص

199/19	الطهارة لا يصح أن تبطل من وجه (دون) وجه
٣٦٢/٢	الظاهر يصلح حجة للدفع (دون) الاستحقاق
٤٨٤/١٣	الظفر بالحق إنما يكون في الأمور الخاصة (دون) العامة .
ال (دون) ما يقع إخبارا عن متقدم فلا يقيده	العادة إنما تقيد اللفظ المطلق إذا تعلق بإنشاء أمر في الح
177/4	العرف المتأخر
الضرر ولا يملك فوقه٧/٧٦، ٥٤٥،	العاقد له أن يستوفي النفع المعقود عليه ومثله ( <u>ودونه</u> ) في
	79/17 -[001]
۱۷ (۳۱۲)، ۷۱۷	العبادة (بدون) شرطها فاسدة حرام
١٧ [٣١٢]، ٧١٧	العبادة (بدون) شرطها لا تصح
۲۱۰ ،(۲۱۳)/۱۷	العبادة لا تبقى (بدون) شرطها كما لا تبقى (بدون) ركنها
(٤٩١)/١٧	العبادة الواحدة لا يصح وجود بعضها (دون) بعض
) بعضه۱۷/((٤٩١)	العبادة الواحدة المرتبطة لا يوصف بعضها بالبطلان (دون
٤٤٨/٣٠	العبرة بعموم اللفظ (دون) خصوص السؤال
ovr/1r	العبرة بوقت القضاء (دون) الأداء
37/770	العبرة في العقود بالمعاني (دون) الصور
17/٧٢، ٢٣- ٢٢/۶٨٢، ٨٨٢	العبرة في العقود للمعاني (دون) الألفاظ
(014)/11	العبرة للأصل (دون) التبع
[017] ، ٥٠٠ ، ٤٤٠ ، ٤٣٠/١١	العبرة للمتبوع (دون) التابع
۳۸۸/۲۱	العبرة للمعانى (دون) الألفاظ المجردة
OAA/TY	العبرة للمعاني (دون) الصور
V°/Y	العبرة للمعنى (دون) اللفظ
۲۱/(۸)	العبرة للمقصود في كل عقد (دون) اللفظ
ه۲۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	عدم النية يقدح في خطاب التكليف (دون) خطاب الوضي
(دون) المتأخر ۱۱٤/۸ (۱۲۱)	العرف الذي تحمل عليه الألفاظ إنما هو المقارن السابق
رن) تنفیذ۱٤٥/٢٦	العقوبة والجريمة لا تسقط مهما مضى عليها من زمن (دو
01/783- 11/770, 070, (170)	العقود الجائزة (دون) اللازمة تبطل بموت عاقدها
۰۲۳/۲۹	العكس يعتبر في المستنبطة (دون) المنصوصة
197/~•	العموم من عوارض الألفاظ (دون) المعاني
(٤٥٥)/٥	الغالب من الأحكام التعقل (دون) التعبد
/(۲۰۶)، (۲۷۱)، ۲۸۵ ۸۸ /۲۸۳، ۸۸۳	الغرر الكثير يفسد العقود (دون) يسيره١٥
177/71	الغرر يمنع في المعاوضات (دون) التبرعات

(٤١)/٢٨	الفاسد ما كان مشروعا بأصله ( <u>دون</u> ) وصفه والباطل ما ليس مشروعا أصلا
(171)/4	الفعل لا يتصور (ب <b>دون)</b> محله
({ { { { { { { { { { { { { { { }}} } } } }}}}}}	قاعدة تفسير القرآن أن يراعى المعنى الأغلب والأشهر ( <u>دون</u> ) الشاذ والقليل
ى منه أما إذا كان ( <mark>دونه</mark> )	القبض السابق ينوب عن القبض اللاحق إذا كان السابق مثل اللاحق أو أقوى
(₹₹•)/١٦	فلا ينوب
(09)/17	قد يثبت الفرع ( <u>دون</u> ) الأصل
(09)/17	قد يجوز أن يثبت الفرع ( <b>دون</b> ) أن يثبت الأصل
(६०९)/٩	قد يغتفر الشيء منفردا ( <mark>دونه</mark> ) مجتمعا مع غيره
[094]/٢١	القسمة إنما تصح في الأعيان ( <u>دون</u> ) الذمم
(٣٩٤)/١٧	القضاء مختص بالفرائض والواجبات ( <u>د<b>ون</b>)</u> السنن والنوافل
707/7	القوي يدخل على الضعيف ( <u>دون</u> ) العكس
770/88	القياس ( <u>دون</u> ) خبر الواحدا
(۲۲۹)/۲۹	القياس يجوز ويثبت في الأحكام ( <u>دون</u> ) الحقائق
1 8 8 / 7 \	الكفار مخاطبون بالنواهي ( <u>دون</u> ) الأوامر
حه ۱۳۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	كل أمر فيه مصلحة للخلق ( <u>دون</u> ) مضرة راجحة فإن الشرع لا ينهى عنه بل يبي
ع بالأخرى لأجل النسب	كل امرأتين بينهما رحم محرم بحيث لو كانت إحداهما ذكرا لم يجز له التزوج
(٣٧٨)/٢٣	( <u>دون</u> ) الصهر فإنه يحرم الجمع بينهما
ية ( <u>دون</u> ) المثل١٦ / ٤٦١	كل جملة مضمونة بالمثل يكون النقص الداخل عليها مضمونا بالأرشفي القيم
مفصل فالأرش في مال	كل جناية فيما ( <u>دون</u> ) النفس لا يستطاع فيها القصاص من قطع عضو من غير
7.9/77	الجاني
۲۳۳/۱۹	كل حدث موجب للوضوء ( <u>دون</u> ) الغسل يجوز فيه المسح على الخفين
مال المهر ٤٠١/٢٣	كل خلوة يتمكن بها من الوطء حسا وهو ممنوع شرعا توجب العدة ( <u>دون</u> ) ك
77\(077)	كل دية وجبت في جملة كانت مقسومة على العدد ( <u>دون</u> ) المنافع
(٣١٧)/٢٣	كل شرط خالف حكم العقد يبطل الصداق ( <u>دون</u> ) النكاح
ئىرط السلامة٧٤/٢٦	كل ضرب كان مأذونا فيه (بِ <u>دون</u> ) الأمر فإن الضارب يضمنه إذا مات لتقيده بــُـ
	كل عبادة تفتقر إلى نية فلا تسقط عمن كلف بها (بدون) إذنه
	كل عضو لا تكمل الدية فيه بمنفعته لا تكمل بمنفعته ( <u>دونه)</u>
۳۲\٠/۲۳	كل عقد يضيفه الوكيل إلى موكله فإن حقوقه تتعلق بالموكل (دون) الوكيل
(۲۱۳)/۱۷	كل قربة (بدون) شرطها حرام
دم ٩/(٥٤)	كل كلام اتصل بما يقيده فإنه يجب اعتبار ذلك المقيد (دون) إطلاقه أول الكا

ت فيه اعتبار المعاني (دون) التعبد فلا بد فيه من	كل ما ثبت فيه اعتبار التعبد فلا تفريع فيه وكل ما ثبـ
[0.4]/0	اعتبار التعبد
۲٤٠، ۲۳۸/۱٥	كل ما كان حراما (بدون) الشرط فالشرط لا يبيحه
ن القاتل يرث المال (دون) الدية ٢٤٧/٢٤	
(۱۷۲)/۲٦	كل من أقيد بغيره في النفس أقيد به فيما (دونها)
وب أحدا عن ميراثه	كل من لا يرث إذا لم يكن ( <u>دونه)</u> وارث فإنه لا يحج
(1YY)/Y	لا تكليف (بدون) القدرة
ور عليه يستوفى (دون) الأجزاء ٢٢/(٣١)	لا تنعقد الإجارة إلا على نفع مباح لغير ضرورة مقد
(٣٦)/٦	لا ثواب على الشيء (بدون) قصده
(٤٠٣)/٩	لا رضاً (بدون) العلم
TTE/1	لا نفاذ (بِدُونِ) المحلِّ
اهم بلا مسوغ شرعي معتبر۲۱٥/۱۸	لا ولاية للحاكم في إسقاط حقوق العباد ( <u>دون</u> ) رض
وصية إلا بجلب مصلحة أو درء مفسدة ٣٧٨/٢٦	لا يتصرف من وليُّ ولاية الخلافة فما (دونها) إلى الو
V•/YV	لا يصع إلا أحد النقيضين (دون) الآخر
١٣٤/٢٨	لا يصح عقد (بدون) الأهلية
(٦٩٥)/٢٧	لا يصح وقوع المشروط (بدون) شرطه
(۲۱)/۱۳	لا يقدر أحد على أن يلزم غيره شيئا (بدون) رضاه
1.1/1	لا يؤثر اختلاف النية فيما يعتبر له اللفظ (دون) النية.
(۲・۹)/١٨	للإمام ولاية استيفاء حق العباد (دون) الإسقاط
(180)/٣1	للأمر صيغة تخصه وتدل عليه (دون) غيره في اللغة.
قه	للحاكم والوالي إقامة الحدود (دون) الإمام الذي فو
[ [	للربع حكم الكل ولما (دونه) حكم العدم
(٤١١)/١١	للربع حكم الكل وما (دونه) لا يعطى له حكم الكل
	لو خرج ملك أحد من يده (بدون) تعدي أحد آخر .
	لو عم الحرام الأرض جاز أن يستعمل منه ما تمس -
	لو عم الحرام أرضاً ولم يبق بهــا حــــــــــــــــــــــــــــــــــ
(%77)/٣	الضرورة
ترك ( <b>دون</b> ) رضا شريكه۱٤./(۱۳۱)	ليس لأحد الشريكين أن ينفرد بالتصرف في حق مش
108/14	ليس لأحد الوصيين أن يتصرف (دون) صاحبه
117/18	ليس للراهن الانتفاع بالرهن (بدون) إذن المرتهن
۳۸۳/۱	ما اعتبرت له النية لم ينعقد (بدونها)

71/744	ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب (أدونهما) بعمو
	ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب (أدونهماً) معه بـ
	ما تجب فيه الزكاة من الأموال فإنما نصابه بنفسه (دون) غيره.
(9٣)/٢٠	ما (دون) النصاب لا زكاة فيه
سقطط	ما كان من قبيل الأفعال لا يسقط بالسهو (دون) المناهي فقد ت
	ما لم يشرع لا بأصله ولا بوصفه فباطل وما شرع بأصله (دون
[٤٢٩] ، ٤٢٠ ، ٤١١/١٧	مبنى الشعائر على الإشهار والإظهار (دون) الإخفاء
(044)/18	مبنى الصلح على الإغماض والتجوز (بدون) الحق
(0٣٩)/٢٤	مبنى الصلح على الحطيطة والتجوز (بدون) الحق
(000)/11	المتضمن لا يثبت (بدون) المتضمن
.منمن	متى انتقل المصول عليه لمرتبة مع إمكان الاكتفاء ( <b>بدونه</b> ا) ض
	متى تجانس القبضان ناب أحدهما عن الآخـــر وإن اختلف
( ( 1 9 ) / 1 7	العكسا
(٣٣)/١٥	المثليات تضمن بالمثل (دون) القيمة
٥٣٧/٩	المشروط لا يتحقق (بدون) الشرط
٤٩٥ ، ٤٩٢/١٧ - (٦٠٧)/٨	المشروع بصفة لا يوجد (بدون) تلك الصفة
YOV/YA	المشهور (دون) المتواتر وفوق خبر الواحد
(٨٣)/٢٨	مطلق الأحكام متوجهة في الظاهر للأحياء (دون) الأموات
عا (دون) ما يكون ممنوعا منه٧/٨٨٨.	مطلق التوكيل ينصرف إلى ما يجوز للموكل أن يفعله بنفسه شه
	79.
٤١٨/١٢	مطلق النواهي في الشرع محمول على العمد (دون) السهو
<b>*</b> 0V/19	المعتبر من الأوقات في الصلوات أواخرها (دون) أوائلها
ءه بطل فرضه وهل تبقى عبادته نفلا أو	من أتى بما ينافي الفرض ( <u>دون</u> ) النفل في أول الفرض أو أثنا
78/7	تبطل
ه بطل فرضه وهل تبقى عبادته نفلا أو	من أتى بما ينافي الفرض ( <u>دون</u> ) النفل في أول فرض أو أثناء
٧٠/٢	تبطل قولان والترجيح مختلف
ر (دون) الحكم ٢١/٦، [١٤٣]	من أفصح بشيء وقبل منه فإذا نواه قبل فيما بينه وبين الله تعالى
	من تلبس بعبادة ثم وجد قبل فراغها ما لو كان واجدا له قبا
£9V/A-£91/1	تلبس به هل يلزمه الانتقال إليه أم يمضي ويجزئه
	من شرع في عبادة تلزم بالشروع ثم فسدتٌ فعليه قضاؤها علم
<del></del>	في الذمة على تلك الصفة أم (دونها)

£1\/\\\	من مختصة بمن يعقل (دون) ما لا يعقل
صفة٨/(٦٤٥)	من وجب عليه فعل بصفة لا يكون مؤديا له من (دون) تلك ال
	الموجبات تثبت بالتصرف (بدون) ذكرها صريحا
Y09/YE	
\[\(\1\)\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	النسيان عذر في المنهيات ( <u>دون)</u> المأمورات ٢ / ٤٦٢ - ١٢
	YAV/1V - 808
أو يتخير بينهما ٢٥١/٣٣	النصان إن تنافيا من وجه (دون) وجه فيتوقف عن العمل بهما
08./49	
٥٤٠/٢٩	النقض يبطل المنصوصة (دون) المستنبطة
19./77	نية الأخص تستلزم نية الأعم (دون) العكس
٣٨٤/١	نية الأعلى تتضمن نية ما (دونه)
	النية لها اعتبار في الديانة (دون) القضاء
<b>دونه</b> ) مضمونا في الذمة ١٦٠٠/[٥٥٧]	هل يتوقف الملك في العقود القهرية على دفع الثمن أو يقع (إ
٥٣٢ ، ١٩٥٥ ، ٢٣٥	هل يجوز تعلق الحكم بتحقق سببه ( <u>دون)</u> شرطه
, ,, ,, ,, ,, ,, ,, ,, ,, ,, ,, ,, ,, ,	الواجب استصحاب حكم النية (دون) حقيقتها٢٢/٦
٨/٨٠٢، [٥٤٢]، ٣٥٢	الواجب المقيد بوصف شرعا لا يتأدى (بدونه)
نضيق الوجوب عند آخره۲۷/(١٣)	الواجب الموسع لا يختص زمان منه بالوجوب (دون) آخر وين
(071)/77	الواو لمطلق الجمع في الحكم (دون) الترتيب في الزمان
19./77	وجود الأخص يستلزم وجود الأعم (دون) العكس
(00)/YV	وجود الماهية (بدون) أركانها محال
(109)/YV	وجود الملزوم ( <u>بدون</u> ) اللازم محال
(109)/YV	وجود الملزوم (ب <mark>دون</mark> ) لازمه ممتنع
(109)/7٧	وجود الملزوم (بِ <b>دون</b> ) وجود اللازم محال
17./77	الوصف تابع للأصل (دون) العكس
(041)/17	يبطل بالموت الجائز من العقود ( <u>دون</u> ) اللازم
خر۲۳/(٤٢٣)	يترجح الخبر الذي قصد به بيان الحكم المتنازع فيه ( <u>دون</u> ) الآ
٥٣٤/٣١	يجوز تأخير بيان الأمر ( <u>دون</u> ) الخبر عن وقت الخطاب
٥٣٤/٣١	يجوز تأخير البيان في الأمر والنهي ( <u>دون</u> ) الأخبار
(109)/YV	يستحيل وجود الملزوم (بدون) لازمه
عدة ( <u>دون</u> ) لغتين ۲۹۰/۳۲، ۲۹٤	يصح إقامة كل واحد من المترادفين مقام الآخر في اللغة الوا-
7.8/17	يصح تصرف السكران فيما عليه (دون) ما له

(٣٧١)/٩	يعتبر من التعيين ما يكون مفيدا (دون) ما لا يفيد
(177)/V	يعمل بالسبب الظاهر ( <b>دون)</b> الموهوم
77\//73	يفعل لأجل الجهاد ما لم يكن مشروعا (بدون) ذلك
7/733, [003], 803, .73, 173	يفعل لأجل الجهاد ما لم يكن مشروعا (بِ <b>دونه</b> )
۸٠/١١	يقدم في كل ولاية من هو أقوم بمصالحها على من هو ( <u>دونه</u> ).
	يمتنع نسخ الفحوى (دون) المنطوق
777/171	اليمين حَجَّة للدفع ( <u>دُون</u> ) الاستحقاق
<b>£10/70</b>	اليمين المردودة كالبينة في حق المتنازعين ( <u>دون)</u> غيرهما
	ينتهي حد اليسير إلى ما ( <u>دون</u> ) الثلث فيما يقبل ذلك ولا يكون
	دوي
٣٣ ،٣٢/٨	كل ما ضر النفس والعقل ( <mark>فالتداوي)</mark> به حرام
	دين
	آداب ( <u>الدين</u> ) أن لا يقف الإنسان في مواقف التهم
/***\ [VPY], 0+3, 7+3, V+3	ابتداء (الدين) (بالدين) ممنوع
	الإبراء إنما يتوجه إلى ما استقر من ( <u>الديون</u> ) في الذمم لا إلى م
٠٠١١، (١٥٧)/٢٥	الإبراء العام يمنع الدعوى بحق قضاء لا ( <u>ديانة)</u>
	الاحتراز عن مواضع الشبه من باب ( <u>الدين</u> )
VI\.1, II, .I- VY\.70, YI0	الاحتياط ( <u>للدين</u> ) ثابت مِن الشريعة٩/(١٧٩)، ١٩٤، ٣٠٣–
	الاحتياط ه <del>و الأص</del> ل في أمور ( <u>الدين</u> )
قضائي ٣٠١)/٣	أحكام المعاملات في الفقه الإسلامي ذات اعتبارين ( <u>دياني</u> ) وا
	أخبار الآحاد لا يثبت بها أصل من أصول ( <u>الدين</u> )
۳۰٤، ۲۸۸/۲۸	أخبار الآحاد المتلقاة بالقبول تصلح لإثبات أصول ( <u>الديانات</u> ).
	أخبار الواحد <b>في (<u>الديانات</u>) م</b> قبولة
۳۵۳/۲٤	اختلاف ( <u>الدين</u> ) مانع من الإرث
	اختلاف ( <u>الدين</u> ) مانع من التوارث
	اختلاف ( <u>الدين</u> ) يمنع التعصيب
٣٤٢/٢	اختلاف ( <u>الدينين</u> ) لا يوجب اختلافا في الحقوق والأيدي
	اذا احتمه (درو) الله (مدرون) الآدم و فدا الرقام

حة النفس ثم النسب ثم العقل ثم	إذا تعارضت بعض الخمس الضرورية قدمــت (الدينية) ثــم مصل
(140)/8	المال
(\$\mathbf{Y}\)/\mathbf{Y}\	إذا ضاق بيت المال عن مصارفه قدم منها ما يصير بتأخيره (دينا) عليا
170/7	إذا كانت الضرورة (فدين) الله يسر
94/40	(استدانة) الزوجة بأمر القاضي بمنزلة (استدانة) الزوج بنفسه
(178)/٣٠	استصحاب الأصل قاعدة في (الدين)
۳٥٣/٢١	الاستيفاء بطريق المقاصة بمنزلة استيفاء (الدين) حقيقة
(Y·Y)/٣	الإسلام (دين) الفطرة
Y1/Y·	الأصل اعتبار (الدين) مانعا من وجوب الزكاة
۳۹۹/۲۲	الأصل أن (الديون) تقضى بأمثالها
نه يجعل استيفاء٢٤ [٩٤٥]	الأصل أن الصلح عن (الدين) إذا دار بين أن يكون استيفاء وصرفا فإ
	الأصل أنه لا يصح تمليك (الدين) من غير من عليه (الدين) إلا إذا و
	الأصل في الخنثى المشكل أن يؤخذ فيه بالأحوط والأوثق في أمور (
	الأصل في (الديون) المتعلَّقة بالتركة أنه يبدأ بالأقوى فالأقوى
	أمر ( <b>الدين</b> ) <del>على</del> التعاون
Y • / o	إن (ا <b>لدين</b> ) يسر
(٣٤١)/٣	إنما تعتبر المصالح التي هي عماد (الدين) والدنيا
	أيمان الحالفين لا تغير شرائع (الدين)
	البراءة تمليك في حق صاحب (الدين) إسقاط في حق من عليه
	بعث الرسول بإصلاح العقول و(الأديان)وتكميل نوع الإنسان
	تأخير (الدين) الحال هل يلزم أم لا يلزم
(٣٠٣)/٢٨	
(077)/	تجوز هبة (الدين) الشرعي لمن هو عليه ولغيره
۳٤٨/٣٢	
(077)/	تصح هبة (الدين)
سوى الصرف والسلم جائز قبل	التصرف في الأثمان وسائر (الديون) وضمان المتلفات ونحوها
(171)/18	القبضالقبض
(171)/18	التصرف في (الدين) قبل القبض جائز
(7 £ 1)/1/	التعاون على (الدين) من أصول الشريعة
***************************************	تعتبر نية (المدين) الدافع دون نية (الدائن) المدفوع إليه
(070)/77	

٠٣٨ ، ١٣٤/ ١٣	تعلق (الدين) بالعين يمنع التصرف فيها
۸/٩-٣٤/٨	التغرير بالأرواح في إعزاز (ا <b>لدين</b> ) جائز
رضارضا	التقاص يحصل بنفس ثبوت (الدينين) ولا حاجة الى اا
(٢٠)/١٤	تمليك (الدين) لا يصح إلا ممن هو عليه
(19)/18	تمليك (الدين) من غير من عليه (الدين) باطل
سلطه على قبضه۱۹)/(۱۹)	تمليك (الدين) من غير من عليه (الدين) باطل إلا إذا ·
وزوز	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
يون) لا يجوز١٤/(١٩)	تمليك (الدين) من غير من عليه (الدين) في سائر (الد
	تمليك (الدين) من غير من عليه (الدين) لا يتصور
[19]/18 -87V/1	تمليك ( <u>الدين</u> ) من غير من عليه ( <u>الدين</u> ) لا يجوز
[٣•٩]/٢١	الجائحة ثابتة فيما يشترى بالنقد ( <b>وبالدين</b> )
	جميع ( <b>الديون)</b> يجوز التصرف فيها قبل القبض
(٦١)/٨	الجور لا يحل إمضاؤه في (دين) الله تعالى
(۲۳۳)/۲۸	حجية السنة ضرورة (دينية)
110/74	الحر لا يحجر عليه ( <u>لدين</u> ) ولا لسفه
٣٧/٨	حرمة تعاطي ما يؤثر في العقل من (مواد )مخدرة
070/77	الحطيطة من (الدين) بشرط تعجيله قبل حلوله حرام
[٦١٣]/٣	حفظ (الدين) مقصد شرعي كلي
٤٣٨/ ١٣	الحق المتعلق بعين المال مقدم على (ديون) الغرماء
(٧٣٢)/A	الحكم بالظن في ( <u>دين</u> ) الله عز وجل لا يجوز
۲۲/[۳۰۵]، ۲۰۵، ۷۰۵، ۸۰۵	حكم اللقطة حكم (ا <b>لدين</b> )
(٣٠٣)/٢٨	الخبر الآحادي الصحيح يقبل في الأصول (الدينية)
[090]/1+	خبر العدل في باب (الديانة) مقبول
(090)/1	خبر الفاسق في باب (الدين) غير مقبول
(090)/1	خبر الواحد في أمر (ا <mark>لدين</mark> ) حجة
(090)/1•	خبر الواحد في أمر (الدين) ملزم
YAV/1T	(دين) الآدمي لا يسقط بالموت
194/18	(دين) الإنسان يقضى من ماله لا من مال غيره
0 8 7 / 7	( <u>دين</u> ) الله يسر
<b>۳</b> ٩٨/١٦	( <u>الدين)</u> (بالدين) حرام إذا كان من الطرفين
(٣٩٧)/١٦	(الدين) (بالدين) حرام في الشرع

(٣٩٧)/١٦	(الدين) (بالدين) ممنوع إذا كان من الطرفين
سد٧/٩٥٥	(الدين) تحصيل الحسنات والمصالح وتعطيل السيئات والمفا
٣٢٦/٦	(الدين) الثابت لا يسقط بالاحتمال
(TAY)/17 -079 607A/17	(الدين) الحال لا يتأجل بالتأجيل
٤٥٠/١٣	(دين) الصحة مقدم
£ 8 9 / 1 m	 (دين) الصحة مقدم على ما يقر به في المرض
٤٠٠/١٣	ردين) العباد مانع من وجوب الزكاة
۱۰۱ ،(۹۰)/۱۳	(الدين) في الذمة يقوم مقام العين
(۲٦٧)/١٣	الدين لا يسقط بالموت
78/18	ريان الله الله الله الله الله الله الله ال
	ر <u>الدين</u> ) لا يملك لغير من عليه ( <u>الدين</u> )
T99/1T	(الدين) المتعلق بالذمة لا يمنع الحق المتعلق بالعين
(TAV)/1T	(الدين) المستقر في الذمة لا يسقطه الإسلام
(07V)/1٣	ر <u>افدين</u> ) المؤجل لا يتأخر عن أجله ولا يتقدم
0.1/٢	(الدين) يمنع وجوب الزكاة في الأموال الباطنة
[٣٥٣]/٢١	(الدينان) إذا اتفقا جنسا وصفة وقعت المقاصة بينهما
YA1/17	(ديون) الله تسقط بالموت
£•£/77	(الديون) تقضى بأمثالها
1.7/17	(الديون) تقضى بأمثالها لا بأعيانها ثم تبرأ الذمة
٧٨/١٣	(ديون) الصحة مقدمة على (ديون) المرض
۸٣/١٣	(ديون) الصحة وما في حكمها مقدمة على (ديون) المرض.
١٧٣/٢٤	(الديون) متى اجتمعت يبدأ بالأقوى
(117)/A	(الديول) منى الجنمعت يبدأ بالأفوى النقص الزيادة في (الدين) كالنقص منه
	الزيادة في (الدين) لتأجيله ربا
191/0	الزيادة في ( <u>الدين)</u> لتاجيله ربا
(۲۳۳)/۲۸	السماحة واليسر من مقاصد (الدين)
(6) 4) / 1	السنة حجة في (الدين) ودليل من أدلة الأحكام
(14)/17	
/ • • • • · · · · · · · · · · · · · · ·	الصحابة أعرف الناس بالمعاني الصحيحة (للدين)
(111)/17	صحة الكفالة لا تنفك عن (الدين) الصحيح
Γ•Τ/Τ	الصريح لا يحتاج إلى النية قضاء لا (ديانة) بخلاف الكناية

الصلاة رأس (الدين) أولى ما احتيط فيه
صلح الحطيطة في (الدين) إبراء وفي العين هبة
الصلح على (دين) (بدين) لا يجوز
العبرة في قضاء (دين) الميت أن يكون من ماله لا من مال وارثه
العرف المصادم للنصوص الذي يحل الحرام أو يبطل الواجبات أو يقر البدع في (دين) الله أو يشيع
الفساد والضرر في دنيا الناس فلا اعتبار له ولا يجوز أن يراعى في تقنين أو فتوى أو قضاء١٤١/٨
على الراعي سياسة رعيته بما فيه صلاحها (دينا) ودنيا
فسخ (الدين) في (الدين) ممنوع
في القول بالوجوب احتياط (لدين) المسلم
القسمة في الأعيان تكون لا في (الديون) أ
الكفارة (دين) في الذمة
الكفالة إنما تصح (بالدين) الصحيح
الكفالة بالمال جائزة إذا كان (دينا) صحيحا
الكفالة تستدعي (دينا) صحيحاً
الكفالة شرطها أن تكون (بدين) صحيح
كل تصرف يضطر إليه المريض أو لا يمس حقوق (الدائنين) أو الورثة هو نافذ لا يتوقف على إجازة
(VV)/1"
كل حق يطرأ على المال من طريق الحكم يؤثر فيه (الدين)
كل حق يعتبر في وجوبه تقدم المال يؤثر ( <u>الدين</u> ) في المنع من وجوبه
كل (دين) أجله صاحبه فإنه يلزمه تأجيله
كل (دين) تصح به الكفالة فالحوالة به صحيحة بشرط أن يكون معلوما٢١[٤٧٧]
كل (دين) تصحّ كفالته تصح حوالته ما لم يكن مجهولا٢١/(٤٧٧)، ٤٨٢
كل (دين ) تصح الكفالة به تصح الحوالة به أيضا لكن يلزم أن يكون المحال به معلوما ٥٠٤/٢ -٥٠٠
(£VV)/Y1
كل (دين) حال إذا أجله صاحبه صار مؤجلا
كل (دين) حل أجله لم يصر مؤجلا بتأجيله
كل (دين) صحيح تصع المطالبة به تصع الكفالة به
كل (دينين) استويا في الجنس والصفة تساقطا
كُلُّ عبادة يتعلق وجوبها بالمال وجب أن يكون (الدين) مانعا منها٣٩٩/١٣
كل قرينة إذا ادعاها المختار (يدين) بها في الباطن إذا ادعاها المكره تقبل منه ظاهرا١/[٥٦٩]
كل مال يملك بغير عوض وجب أن يكون (الدين) مانعا منه

ن ولا تعرف الأمانة بعينها فإنه يكون عليه ( <u>دينا)</u> في	كل من كان المال في يده أمانة إذا مات قبل البياه
707/70	ترکته
(097)/ ۲۱	لا تجري القسمة في (الديون)
(110)/18	لا تركة إلا بعد سداد ( <u>الدين</u> )
(۲۲٠)/۲۳	لا تصّع الكفالة إلا (بدين) صحيح
YW. (YY1/YW	لا تصح الكفالة (بدين) يسقط بالموت
ائر تصرفاته المضرة بحقوق الغرماء في حق أمواله	
178/17	الموجودة وقت الحجر
(4)/٤	لا حرج في (الدين)
177/78	لا ميراث إلا بعد (الدين)
(١٨٥)/٢٤	ير
[١٨٥]/٢٤	لا ميراث ولا وصية قبل قضاء ( <u>الدين)</u>
ت قبل وقته۸(۲۳۲)	لا يجوز أن يعمل أحد شيئا من ( <u>الدين)</u> مؤقتا بوة
(٣٩٧)/١٦	لا يجوز (دين) (بدين)
(٤٦٩)/١٦	لا يجوز فسخ (دين) في (دين)
ز غيره ٢٤٣)/٢٤	لا يرث أحد من ليس على ( <u>دينه)</u> وملته بنسب وا
777/77	لا يصح تمليك (الدين) إلا ممن هو عليه
٤٣٠/١٦	لا يفسخ (دين) (بدين)
[279] (٣٩٧/١٦	لا يفسخ (دين) في (دين)
١٨٥/٢٤	لا يمنع (الدين) انتقال التركة إلى الورثة
لهما على السواء فنوى أحدهما فإنه يصدق ( <u>ديانة</u> )	اللفظ الذي يحتمياً ششر: أو أشياء إن احتم
188/7	وقضاء
خلق هو الطلاق فحكمه أن يعمل مطلقه ممن صدر	
وجب اللفظ التحق بباب (التديين) ٤٧٤/٢	منه و من أبدي فيما زعم عقدا ونية يخلاف م
	(للدائن) أن يأخذ بيده إذا ظفر بجنس حقه بغير ر
	له احتمع على ست المال حقان ضاق
	فه
	ليس لأحد تحليل ما حرم الله في ( <u>دينه)</u> ولا تحر
	ما دام حكمه حكم اللقطة فهي يسلك فيها مسلك
(٤١٩)/١٧	ما كان من أعلام (الدين) الظاهرة فهو واجب
	ما كان من أعلام (الدين) فتدكه ضلالة

٣١٨/٢	ما كان من أمر (الدين) الواحد فيه حجة إذا كان عدلا
31/•٢٠ ٢٢	المبادلة (بالدين) من غير من عليه (الدين) لا تصح
719 - 67/717 - 717 - 717	المتهم بريء حتى تثبت (إدانته)
[٢١٥]/٢٥	المتهم بريء حتى تثبت (إدانته) ما لم تكن التهمة معتبرة
(٥٦٨)/١٣	(المدين) إذا أسقط الأجل لا يسقط
مته بشيء من الحقوق إنما يطرأ	المرء يولد خاليا من كل (دين) أو التزام أو مسئولية وكل شغل لذ
٣٧٩/٦	بأسباب عارضة بعد الولادة والأصل في الأمور العارضة العدم
ات الفكرية وهي تحكيم للأهواء	المصلحة التي تعارض النص هي من قبيل الأهواء النفسية والانحرافا
٤٠٦/٥	في النصوص (الدينية)
(٣٢٥)/٣	مصلحة (الدين) والدنيا مراد الشرع
1.9 ((1.7)/17	المعين لا يكون في الذمة وما لا يكون في الذمة لا يكون (دينا)
عية٠٠٠٠	المكره إذا ادعى التورية صدق ظاهرا في كل ما (يدين) فيه عند الطوا.
يستأجر عليه رجع بذلك المال	من أدى عن غيره مالا شأنه أن يعطيه أو عمل لغيره عملا شأنه أن
707/14	وبأجرة ذلك العمل كان دفع ذلك المال واجبا عليه (كالدين)
(127)/7	من أفصح بشيء وقبل منه فإنه إذا نواه قبل (ديانة) ولم يقبل ظاهرا
070/77	من عجل ( <u>دینا</u> ) قبل وجوبه عد مسلفا لما عجله
188 (187/7	من نوى حقيقة كلامه يصدق ( <u>ديانة</u> ) وقضاء
حتمله لفظه (دين) ولم يقبل في	من نوى شيئا يخالف ظاهر لفظه فإن لم يحتمله فلا عبرة بنيته وإن ا
(184)/1	الحكم
ويمتنع من أدائه أنه يعاقب حتى	من وجب عليه حق من ( <u>دين</u> ) أو عيــن وهــــو قـــادر علــى وفائه _ا
(001)/17	يۇ ديە
079/17 -(127)/7	النية لها اعتبار في ( <mark>الديانة</mark> ) دون القضاء
[٢٦٥]/٢٢	هبة ( <u>الدين</u> ) تصح كما يصح رهنه
777/177	هبة ( <u>الدين</u> ) لغير ( <u>المدين</u> ) باطلة
777/77	هبة ( <u>الدين</u> ) لغير من هو عليه لا يجوز ولمن هو عليه يجوز
Y70/YY	هبة ( <u>الدين</u> ) ممن عليه ( <u>الدين</u> ) بمنزلة الإبراء
(197)/ (791)	الوارث لا يلزمه أن يوفي من ماله ( <u>دين</u> ) مورثه
[070]/77	وضع بعض (الدين) المؤجل عن (المدين) بشرط تعجيل باقيه جائز
جائز۲۲۸	وضع بعض (الدين) المؤجل عن (المدين) وتعجيل الباقي بغير شرط
	يجوز تأجيل كل ( <u>دين</u> )
(171)/18	يجوز التصرف في الأثمان ( <b>والديون</b> ) قبل القبض

عهة الرهن۲۰۱/(۲۰۱)	يسقط القبض برهن (المدين) رب (الدين) ماله في يده عن غير ج
(٣•٣)/٢٨	يعمل بآحاد الأحاديث في أصول (الديانات)
	يعمل بخبر الواحد في أصول (الدين)
	يقبل الخبر الأحادي في مسائل أصول (الدين)
	يمنع في حكم (الدين) اعتماد الحزر والتخمين



# حرف اله (ذ)

#### ذات

حالفًا به إذا أقسم به ٢٠/٢٠٠	الأصل أن كل ما كان من صفات الله تعالى التي استحقها (لذاته) فإنه يكون -
(۲۲۹)/۲۹	الأقيسة الشرعية لا يستدل بها على وجود (الذات) ولا نفيها
170 ([4]/18 -48/4 -8	تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل (الذات)تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل (الذات)
٤٠/٢	تبدل سبب الملك كتبدل (الذات)
ز ۲۷/(۳۵)	التعريف (بالذاتيات) يفيد التمييز والتصوير وبالعرضيات لا يفيد إلا التميي
(VT)/TT	تعليق الحكم على (الذات) بأحد الأوصاف يدل على نفيه عما عداه
٥٢/٤	الشارع لا يقصد المشقة (لذاتها)
/ / • • ٣ - ٧٢ / ٩٨٢ ، ٢٧٧	الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ( <b>لذاته</b> )
[	العطف يقتضى المغايرة في (الذات) والاشتراك في الحكم
٣٨٤/٣	فعل المأمورات أصل مقصود (لذاته) وترك المنهيات فرع تابع له
مدة كان ذلك من الزيادة في	القراءتان إذا اختلف معناهما ولم يظهر تعارضهما وعادتا إلى ذات واح
197/74	الحكم لهذه (الذات)
771/177	لمتعدي إذا أتلف المنفعة المقصودة من (الذات) فكأنه أتلف جميعها
٥٢٤ ، ١/٩	ما حرم (لذاته) أشد مما حرم لوصفه
<b>ξξ•/</b> ο	ما كان محرماً (لذاته) لا يدور تحريمه مع علته وجودا وعدما
٣٠٠/١(	المانع ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم (لذاته
	صلى متى تعارضت علتان وكانت إحداهما صفة (ذاتية) والأخرى صفة حكمية
٩٧ ،[٤٩]/٤	المشقة الناتجة عن التكليف غير مقصودة (لذاتها)
٤١٣/٣	المشقة الناتجة عن التكليف ليست مطلوبة (لذاتها)
YYA/ £	المكمل (الذاتي) راجع على المكمل الخارجي
(٦٠٠)/١١	ملك المنفعة يتبع ملك (الذات)
۳٥٤/١٦	المنفعة كنفس المال بل هي المقصودة (بالذات) من نفس المال

### ذبح

0.1/18	إذا حلت (ذبائحهم) حل نكاحهم وما لا فلا
	الأصل في (الذبائح) التحريم
({\$\4)/\{\\\}	الأصل في (الذبيحة) الحرمة
({00)/۲	دم الجبران لا يختص (ذبحه) بزمن
£A9/Y£	الفروج ( <b>والذبائح</b> ) لا تباح بالشبهات
٤٦٦/٢	كل دم واجب فليس له أن (يذبحه) إلا بمكة
[0.0]/ \ \	كل شيء أنهر الدم يجوز (ا <b>لذبح)</b> به
٤٩٥/٢٤	كل صنف جاز قبول جزيتهم جاز أكل ( <mark>ذبائحهم</mark> ) ونكاح نسائهم
	كل هدي يتعلق بحرم أو إحرام يلزم (ذبحه) في الحرم
£A9/Y£	لا تحل (الذبائح) بالشهات
(£A9)/Y£	مبنى ( <b>الذبائح</b> ) على التحريم
	من حلت مناكحته حلت (ذبيحته) ومن لا فلا
	المناكحة (والذبيحة) لا يفترقان
(0.0)/٢٤	يجوز ( <b>الذَّبْح)</b> بكل ما أفرى الأوداج وأنهر الدم
	ذرع
٥٧٠/٢٧	الإباحة تقع (ذرائع) إلى الانكفاف عن المحظور
٠٠٠/٧٢	إن كل ما هو (ذريعة) إلى ممنوع يمنع
YOY . YE9/1V -[E10]/0	بحسب عظم المفسدة يكون الاتساع والتشدد في سد (ذريعتها).
(01)/٣٠	بحسب عظم المفسدة يكون الاتساع والتشدد في سد ( <u>ذريعتها</u> ). (الذريعة) إلى الحرام حرام
(080)/0	(الذريعة) إلى الفساد يجب سدها إذا لم يعارضها مصلحة راجحة
(0 (0 )/0	(الذريعة) إلى الممنوع ممنوع
<b>T09/Y</b>	(الذريعة) قد لا تراعى مع العذر الظاهر
	سد (الذرائع) ٣٨٤- ٥/٠٣٠، ٣٨٤، ٤٢٥، ٤٢١، ٤٣١، ٤٣١،
	0VE/YV -\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\
[01]/4 787 . 787 - 747 [10]	سد (الذرائع) أصل شرعي
	سد (الذرائع) أصل مشهود له بالصحة
	سد (الذرائع) أصل من أصول التشريع
	سد (ذرائع) الحرام واجب

(01)/٣٠	سد (الذرائع) معلوم في الشريعة
(01)/٣٠	سد (الذرائع) واجب
رضان في أحوال الأفرادراحوال الأفراد	سد (الذرائع) ورعي المصالح المرسلة لا يفر
£££ ,٣٦٩/1	سد (الذريعة) وفتحها منوط بالمصلحة
(ذريعتهما) ودفع ما يفضي إليها إذا لم يكن فيه مصلحة	
(080)/0	راجحة
عةعة	الفعل المنهى عنه سدا (للذريعة) يباح للحاج
	كل أمر (يتذرع) به إلى محظور فهو محظور
Ψ•0/ξ	كل (دريعة) إلى فعل محرم ممنوعة
حة. ٢/٠٧٣، ٢٥٠ ٤/٤٩٢، ٧٩٢، [٧٢٣]، ٢٧٣-	
	07/414./14
م المقاصد ۲۰۱/۶ – ۳۷۱/۶	ما حرم سدا (للذريعة) أخف مما حرم تحريد
	ما حرم لسد (الذرائع) فإنه يباح عند الحاجة
	ما كان لسد (الذريعة) فإنه يفعل للمصلحة ال
	ما وقع منعه من (الذرائع) هو ما عظم فيه ف
(720)/17	يكره فتح (الذريعة) إلى المكروه
<b>~•·</b>	
<b>ڏک</b> ر	
	إذا اجتمع (المذكر) والمؤنث غلب (المذكر
	إذا اجتمع (مذكر) ومؤنث غلب (المذكر)
	إذا تراخى النسب ورث (الذكور) دون الإنا
ـــــر الأول وإن أعيد معرفا بالألف واللام فالثاني هو	إذا (ذكر) لفظ ثم أعيد منكرا فالثاني غي
(۲۲۹)/۳۲	الأول
كرها) فضيلة	استصحاب حكم النية شرط واستصحاب (ف
ذكور)نكور)ن	الإشارة كالضمير يجب عودها إلى أقرب (م
مُؤنث غير (ا <b>لمذكر</b> ) تكون فيها الشقيقة أو الأخت لأب	الأصل أن كل مسألة الوارث فيها الفرع ال
[٣٦١]/٢٤	
ة إلا أن يمنع منه مانع ٢٩/ ٥١٦، ٢٦٩، ٥١٦	الأصل أن كل وصف (يذكر) في الأصل عل
(888)/9	الأصل سؤال أهل (الذكر) في كل فن بحسب
ش <i>يء</i> ( <u>بالذكر</u> ) والصفة لا ينفي حكم ما عداه وعند الإمام	الأصل عند جمهور الحنفية أن تخصيص ال
Λε ، ٦٦/٢	الشافعي ي ينفي حكم ما عداه
	The state of the s

أقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله فما تركت الفرائض فلأولى رجل (ذكر)٢٤/(٣١٥)
ألحقوا الفرائض بأصحابها فما أبقت فلأولى عصبة (ذكر)
ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى رجل (ذكر)
ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل (ذكر) ٢٢٠/٢٤، ٣٢٣، ٣٢٣، ٣٣٣ ، ٣٣٣
ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقيّ فهو لأولى رجل (ذكر)
ألحقوا المال بالفرائض فما تركت الفرائض فلأدنى رجل (ذكر)
إنما تدخل في الكلام لإثبات الحكم في (المذكور) وحده ونفيه عما عداه٣٢ (٥٣٥)
إنما يعتبر من الشروط ما يكون مفيدًا فأما ما لا يفيد (فالذكر) والسكوت عنه سواء١٥/(٢٦٨)، ٢٧١
أو تدخل بين اسمين أو فعلين فيتناول أحد ( <u>المذكورين)</u>
أو تقتضي إثبات الحكم لأحد (المذكورين)
أو لتعليق الحكم بأحد (المذكورين)
أيما امرأتين إذا فرضت إحداهما (ذكرا) لم يحل للأخرى أبدا يحرم الجمع بينهما٢٣٧/(٣٧٧)
(بذكر) الأصل يصير التبع (مذكورا)
التبع يُصير (مذكوراً) (بذكر) الأصل التبع يُصير (مذكوراً) (بذكر) الأصل
التعريف إذا رجع إلى ما تقدم صار المتقدم (كالمذكور)
تقدم رواية من (ذكر) سبب الحديث على من لم (يذكر) سببه
التقديم في (الذكر) لا يقتضي التقديم في الرتبة
التقديم في (الذكر) يدل على التقديم في الدرجة
التقديم في (الذكر) يدل على التقديم في الرتبة
التقديم في (الذكر) يدل على قوة المقدم ظاهرا
الخبر المقترن (بذكر) السبب مرجح على غيره
الخنثي ملحق (بالذكر) احتياطا
(ذكر) أحد الضدين تنبيه على الآخر
(ذكر) الأصل (ذكر) للتبع
(ذكر) بعض أفراد العام بحكم العام لا يخصصه
(ذكر) بعض العموم لا يخصصه٣٠٥)
(ذكر) البعض فيما لا يتبعض (ذكر) لكله
(ذكر) بعض ما لا يتبعض (ذكر) لجميعه
(ذكر) بعض ما لا يتجزأ (كذكر) كله١٤٨٤ - ٣٣/٢ - ٦٠ - ٢٩/٩ - ١٠ (٤٩١)
(ذكر) التبع لا يكون (ذكراً) للأصل
(ذكر) الحكم جوابا لسؤال يفيد أن السؤال أو مضمونه علته

(ذكر) حكم الخاص لا يقتضي تقييدا ولا تخصيصا
(ذكر) ما في الفعل من مصلحة يدل على الإذن (وذكر) ما فيها من مفسدة يدل على النهي٣١/(٣٢٩)
(ذكر) ما لا يتبعض في الطلاق (ذكر) لجميعه٢٣٠/(٤٧٧)
(ذكر) مصالح الأفعال إذن أو ترغيب (وذكر) مفاسدها نهي أو ترهيب٣١٠][٣٢٩]
(ذكر) مفاسد الشيء يدل على النهي عن الشيء والترهيب منه
(ذكر) مفاسد الفعل دليل على النهي أو الترهيب منه
الشرط (المذكور) ثانيا متقدم في المعنى على (المذكور) أولا وإن تأخر في اللفظ٢٧(٥٢٧)
صيغة جمع (المذكر) السالم لا تشمل النساء وضعا
الضمائر يحمل أبدا عودها على أقرب (مذكور)
الضمير يرجع لأقرب (مذكور) إلا لدليل صارف
الضمير يعود إلى أقرب (مذكور)
القرض لا يفسد (بذكر) الشرط المحرم فيه
كل امرأتين بينهما رحم محرم بحيث لو كانت إحداهما (ذكراً) لم يجز له التزوج بالأخرى لأجل
النسب دون الصهر فإنه يحرم الجمع بينهما
كل امرأتين بينهما قرابة أو رضاع لو قدرت إحداهما (ذكرا) لحرم تناكحهما يحرم الجمع بينها ٢٣/(٣٧٧)
كل امرأتين بينهما من القرابة أو الرضاع ما يمنع تناكحهما لو قدرت إحداهما (ذكراً) فلا يجوز الجمع
بينهما في العقد ولا في الحل
كل امرأتين لو كانت إحداهما (ذكرا) لم تجز المناكحة بينهما فالجمع بينهما نكاحا لا يجوز ٢٣٠/(٣٧٧)،
(114)
كل امرأتين لو كانت إحداهما (ذكرا) والأخرى أنثى حرم النكاح بينهما لا يجوز أن يجمع بينهما إلا
في مسألة إذا جمع بين المرأة وبين ابنة زوج كان لها قبل ذلك فإنه يجوز ذلك٣٧٨/(٣٧٨)
كل (ذُكرِ) عاصب أنثَى من نوعه لا بد أن يكون في درجتها إلا ابن الابن يعصب بنت الابن وهو
أسفل منها
كل (ذكر) فات محله لا يؤتى به في غيره ١٧٢/٩ ، ١٧٤- ١٧١/١٠ ، ١٧٣، (١٨١)
كل (ذكر) فات محله لم يأت به
كل (ذكر) فات محله لم يؤت به
كل (ذكر) لا يدلي إلى الميت بأنثى فهو عصبة
كل (ذكر) لا يعصُّب أختَب إلا أربعـة يعصبون أخواتهم الابن وابن الابن والأخ الشقيق والأخ
[٣٤٥]/٢٤
كل (ذكرٍ) من الورثة فهو عاصب إلا الزوج والأخ لأم
كل (ذكرً) يعصب الأنثى في استحقاق جميع المال بالاتفاق يعصبها في استحقاق ما بقي ٣٤١/٢٤

٣٤٣/٢٤	كل (ذكر) يعصب أنثى لا بد أن يكون من نوعها
	كل (ذكر) يعصب أنثى لا بد أن يكون من نوعها إلا الجد مع الأخت
	كلُّ ما جرى عرف البلَّدة على أنه من مشتملات المبيع يدخل في البيّ
<u> </u>	(۲٥٣)/٢١-٢٢٤
بع من غير (ذكره) ٥٠٢/٢	كل ما جرى عرف البلدة على أنه من مشتملات المبيع يدخل في البي
	كل ما كان متصلا بالمبيع اتصال قرار دخل في البيع من غير ( <b>ذكر</b> ) .
	كل ما كان من شعائر الله وفيه تنويه (بِذكره) فَإنه يستحب الجهر به
	كل مسكو <i>ت عن (<b>ذكره)</b> بتحريم أو أمر فم</i> باح
	الكلام الصالح لأن يكون جــواب الســـؤال إذا (ذكر) عقـــب الســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
(TTV)/TY	(1 < 1 ) 1
	لا يجوز الجمع بين امرأتين لو فرضت كل منهما ( <mark>ذكرا</mark> ) حرمت ع أحد الفرض حان الحدم بندرا
778/TY	أحد الفرضين جاز الجمع بينهما
(10) (122 (121 (121 (11	(للذكر) مثل حظ الأنثيين ٢٤/٣١٧، ٣٣٠، [٣٣٥]، ٣٣٨، ٣٩ - ٣٠٨، ٣٥٩
\$ C . /ww	۲۰۳، ۳۰۹ ترکی در در اقتار در در کرد در د
	لو تكررت واقعة لمجتهد لم (يذكر) الدليل الأول وجب تجديد النظ التريير السين شهراك نزكال نك ) زيار عبد المهردة
	ما تعين من الوصف شرعا يكون (كالمذكور) نصا ٢٠٨/٨
	ما دخل في المبيع تبعا من غير ( <mark>ذكر</mark> ) ليس له حصة من الثمن
((* 1)/٣٣	ما (ذكر) فيه سبب ورود النص مرجح على غيره
	ما كان في حكم جزء من المبيع فإنه يدخل في البيع بلا (ذكر)
Υ.ο٦/Υ١	ما كان في حكم جزء من المبيع فإنه يدخل فيه بلا (ذكر)
	ما وقع عليه الاتفاق بعد العقد يجعل ( <u>كالمذكور</u> ) في أصل العقد
(\lambda \pi) / 1 \cdot \	ما يحصل ضمنا لا يضر ( <u>ذكره)</u>
ئىينئىين	<i>متى</i> اجتمع ( <u>ذكر</u> ) وأنثى يدليان بجهة واحدة ( <u>فللذكر</u> ) مثل حظ الأن
: ( <u>مذكرة</u> ) يعذر بالنسيان ١٢/١٤	ستى اقترن النسيان بحالة ( <u>مذكرة</u> ) لا يعذر بالنسيان ومتى لم يقترن بحالة
به ۱۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	ىتى اقترن النسيان بحالة ( <u>مذكرة</u> ) لا يعذر به ومتى لم يقترن بها يعذر
ل واحد منهما	ىتى (ذكر) مقدارا وأضافه إلى صنفين من المال يجب النصف من كا
Y•1/o	ىجرد السكوت لا يدل على ما عدا ( <u>المذكور</u> )
(127)/٣٢	لمخصوص (بالذكر) إذا كان سببا لورود النص فلا مفهوم له
(777)/٣٢	المذكر) والمؤنث إذا اجتمعا غلب (المذكر)
(۲٦٣)/٣٢	 (المذكر) والمؤنث إذا اقتربا غلب (المذكر)

777/77	المسكوت عنه يلحق (بالمذكور)
	المشروط شرعا (مذكور) حكماً
(09)/17	المطلق فيما يحتمل التأبيد بمنزلة المصرح (بذكر) التأبيد
	المعلوم (كالمذكور)
[197]/٣٢	
(170)/1	
لتقصيره أو لا (مذكر) مع داع فيسقط	النسيان إن كان مع (مذكر) ولا داعي إليه فلا يسقط الحكم
(880)/17	الحكم
( \AV ) / T	الواجب في النية استصحاب حكمها لا (ذكرها)
	وصف (الذكورة) والأنوثة لا تأثير له في الوصف المقتضي ل
(٤٠١)/٣٣	يترجح ما (ذكر) معه السبب على ما لم (يذكر) معه
ىتبر وصف الأنوثة في كل موضع يختص	يعتبر وصف (الذكورة) في كل موضع كان له تأثير فيه ويع
[vv]/\\	بالإناث أو يقدمن فيه على (الذكور)
مبير وإلا لم يترتب عليه حكم١٢/(٤٤٥)	يعذر بالنسيان إذا لم يكن معه حالة (مذكرة) ينسب معها لتقه
	يعذر بالنسيان في الأشياء التي لا (مذكر) لها من جهة حاله بـ
ليه۳۲ (٤٠١)	يقدم الخبر المشتمل على (ذكر) السبب على ما لم يشتمل ع
	ذكو
017/78	إذا اجتمع ما تقع به (الذكاة) وما لا تقع في الصيد حرم أكله
(٤٦٩)/٢٤	الأصل بقاء تحريم اللحم حتى تتحقق (الذكاة) الشرعية
£79/7£	الأصل في باب (الذكاة) التحريم
(٤٦٩)/٢٤	الأصل في اللحم التحريم إلا (بذكاة) شرعية
١٣٠/١٩	إنما يطهر الجلد (بالذكاة) إذا كانت في المحل من الأصل
(179)/19	
14./14	(الذكاة) إنما تقام مقام الدبغ فيما يحتمله
017/78	(ذكاة) بعض الحيوان بالصيد (ذكاة) كله
37/710,010,710	(الذكاة) تتبعض
(179)/19	(الذكاة) تقوم مقام الدبغ في طهارة الجلد
۰۱۰ - ۲۶/(۱۱۵)، ۱۵۰۵، ۱۲۵، ۱۷۰	
0.0/78	(الذكاة) مبنية على فري ما كان فريه أسرع موتا
017/75	كا حلايطه بالزياغ فانه بطه (بالأكاة) مما لا فلا

كل حيوان يطهر (بذكاته) كل أجزائه
كل حيوان يطهر جلده بالدباغ يطهر جلده (بالذكاة)
كل ما انهر الدم في المتمكن منه فهو (ذكاة)
لا يباح شيء من الحيوان المقدور عليه من الصيد والأنعام والطير إلا (بالذكاة) إن كان مما يعيش في
البرالبر
ما طهر جلده بالدباغ طهر (بالذكاة) لحمه وجلده
ما طهره الدبغ طهرته (الذكاة)
ما كان (ذكاة) لبعض البدن كان (ذكاة) لجميعه
ما كان (ذكاة) لبعض الحيوان كان (ذكاة) لجميعه
ما كان (ذكاة) للبعض كان (ذكاة) للجميع
ما لا تقف استباحته على (الذكاة) لا ينجس بالموت
ما يطهر جلده بالدباغ يطهر (بالذكاة)
المناكحة (والذكاة) متلازمتان
المناكحة (والذكاة) متلازمتان لا يفترقان
المناكحة (والذكاة) متلازمتان ومن هذا حاله لا تجوز مناكحته
المنع من (الذكاة) لعارض يختص ببعض الحيوان لا يمنع من وقوع (الذكاة) ١٢/٢٤ ٥
كل مأكول اللحم إذا (ذكي) فجلده طاهر
ذلل
_
الكافر ممنوع من (استذلال) المسلم للكافر ممنوع من (استذلال) المسلم لا يحل لمؤمن أن (يذل) نفسه
لا ينبغي لمسلم أن (يذك) نفسه
لا ينبغي لمسلم ال ليدل) نفسه
ليس للمؤمن أنْ (يذك) نفسه
ليس للمؤمن أن (يذك) نفسه وقد أعزه الله تعالى
المؤمن لا (يذل) نفسه المؤمن لا (يذل) نفسه المؤمن لا (يذل) المؤمن لا المؤمن ل
المؤمن منهي عن (إذلال) نفسه
يحرم على المسلم (إذلال) نفسه
ذمم

٤٠٨/٢١	ابتداء عقد الصرف بما في (الذمة) جائز
(019)/۲۲	الإبراء إسقاط ما في (الذمة) أو تمليكه
) لا إلى ما في الأيدي من الأعيان ٢٢٠/(٥١٤)	الإبراء إنما يتوجه إلى ما استقر من الديون في (الذمم
	الإجارة الواردة على (الذمة) يحتمل فيها التأجيل والت
٣٥٨/٣٢	الأخذ بالأحوط لبراءة (الذمة)
هو عليه والآخر متعلق بعين من هي له قدم الحق	إذا تزاحم حقان في محل أحدهما متعلق (بدمة) من
(٤٣٨)/١٣	المتعلق بالعين على الآخر
(٣٨٩)/٣٠	إذا تضمن العام مدحا أو (ذما) لم يمنع عمومه
	إذا تعارض هتك الحرمة وبراءة ( <b>الذمة</b> ) فما المعتبر م
	إذا تعارض هتك الحرمة وبراءة (الذمة) قدم براءة (ال
 تقل الحكم إلى (الذمة)١٣/(١١١)، ١١٧	إذا تعذر المعين واستحال وجوده أو الحصول عليه ان
<del></del> ;	إذا عين أحد العوضين والآخر <b>في (<u>الذمة</u>)</b> فلكل منهم
بن إما بأخذ أو بشرط فإذا عدما لم تجب١٤/(٣٥٥)	الأصل أن الضمانات في (الذمة) لا تجب إلا بأحد أمري
	الأصل براءة ( <u>الذمم</u> ) من الحقوق والواجبات وتحمل
\·\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	الأصل براءة ( <u>الذمة</u> ) ۲/٤٩٣، ٤٤٣، ٤٨٦ - ٢/
, 770, 700, 700- A\FA, AA- (1\71Y	۶/[۵۷۳]، ۵۷۳، ٤۸۳، ۶۸۳، ۵۲۵، ۳۰۰
-178/40-01/01/20 -148-04/31/-	
	77/507, 407, 807
1777	الأصل براءة ( <u>الذمة</u> ) فلا يجب فيها شيء إلا بيقين
	الأصل براءة ( <u>ذمة)</u> المدعى عليه
	الأصل البراءة قبل ثبوت التكليف وعمارة (ا <b>لذمة</b> )
/(ΥΑΨ)	الأصل بقاء شغل ( <u>الذمة</u> ) فلا تبرأ بالشك
TEE .TET/19	الأصل بقاء الصلاة في (ذمته)
<b>٣٤٣ ، [٣٣٩] / ١٩</b>	الأصل بقاء الصلاة في (الذمة)
009/7(٣٧٥)/7	الأصل عدم شغل ( <u>الذمة</u> )
£ • 7/1 £ -(٣٧٥)/7	الأصل فراغ (الذمم)ا
٤٤٣/١	الأصل في ( <u>الذَّمة</u> ) البراءة
٩٦/١٣	الأصل فيما لا مثل له أنه لا يجب في (الذمة)
	الأصل قضاء ما ف <i>ي (الذمة) ب</i> مثله فإذًا تُعذر أو تعسر ₍
	الأعيان لا تثبت فيّ ( <u>الذمة</u> ) إلا بعد التلف
٦٠٢/٢٧	اقتران (الذم) يؤكد حكم التحريم

٩٦/١٣	الالتزام بالنذر يكون في (الذمة)
[٤٠٥]/٢٥	
٤٧٨/١	أهل (الذمة) يتركون ومًا يعتقدون
ر لا شيء عليه ١٢٠/١٢ ١٨	 نارك المأمور به لا تبرأ (ذمته) إلا بفعله وفاعل المحظور الذي هو معذو
۸۲/۲۰	نجب الحقوق المالية في (ذمة) الصبي
(044)/17	- <del></del> -
(٣٤٦)/١٨	التشبُّه بالبهائم في الأمور (المذمومة) في الشرع (مذموم) منهي عنه
(177)/77	
(71)/14	تعلق الشيء (بالذمة) لا يمنع تعلق الآخر
1.1/17	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
۹٦ ، ۱۳	الثمن في (الذمة) بمنزلة العرض
(177)/٢٣	
[174]/44	حجر المفلس يتعلق بماله لا (بذ <del>مته)</del>
٧٢/١١ -٤٩٤/٦	الحرام لا يتعدى إلى (ذمتين)
۷۱ ،(۳)/۱۱	<u> </u>
(٦٣)/١١	الحرام لا يتعلق إلا (بالذَّمة) المشغولة به
۰۷، ۷۱- ۱۲/۲۶۲، ۱۶۲	
۱۱ /(۳۶)، ۲۷	الحرام لا ينتقل (لذمتين)
۳٦٨/٢٦	الحربي بالأمان ملتزم للحكام الإسلام فصار (كالذمي) في المعاملات.
(77)/11	الحرمة لا تنتقل إلى (ذمتين)
YVY/17	الحق إذا ثبت في (الذمة) لم يسقط بالموت
71/17	حق الله تعالى المالي إذا عجز عنه العبد وقت الوجوب يثبت في (ذمته)
77./14	الحق الثابت في (الدّمة) لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء
٤- ١٣/ [٧٨٣] ، ١٩٣١ ، ١٩٣	الحق الثابت في (الذمة) لا يسقط بالإسلام١٥٠١
۳۱/(۷۲۲)، ۱۲۲	الحق الثابت في (الذمة) لا يسقط بالموت
£ £ £ / \ m	الحق العيني مقدم على الحق الذي في (الذمة)
٦٨/١٣	حق الغرماء يتعلق (بالذمة) لا بعين المال
۳۸٤/٦	الحق المترتب في (الذمة) لا يبطل بزوال وقته
278/17	الحق المتعلق بالعين أقوى من الحق المتعلق (بالذمة)
	الحق المتعلق بالعين أقوى من المتعلق ( <u>بالذمة)</u> ١٣/(٤٣٧
£ £ 0 / 1 T	الحق المتعلق بعين مقدم على الحق المتعلق (بالذمة)

280/14	الحق المتعلق بعين مقدم على المتعلق (بالذمة)
رجته/(٤٣٨)	الحق المتعلق بعين مقدم على المتعلق (بالذمة) إذا كان في در
(£٣٧)/١٣	الحق المعين أقوى مما في (الذمة)
آخر متعلقا بالعين دون ( <b>الذمة</b> ) كان ما	الحقان إذا ترادفا وكان أحدهما متعلقا بالعين (والذمة) وال
ذمة)	تعلق بالعين دون (الذمة) متقدما على ما تعلق بالعين (وا
71/(717), 257, 077, 187	الحقوق الثابتة في (الذمم) لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء
٤٥٠/١٣	الحقوق متى وجبت في (الذمة) فقد استوت في القوة
	الحقوق الموضوعة لدفع الضرر في العقود يستوي فيها المسلم
٣٧٤/٢٦(ر	الحقوق الموضوعة لدفع الضرر فيستوي فيها المسلم (والذم
	الحقوق الموضوعة لدفع الضرر فيستوي فيها المسلم ( <u>والذم</u>
	الحقوق الموضوعة لدفع الضرر يستوي فيها المسلم ( <del>والذمي</del>
1.1 ((90)/17	الدين في (الذمة) يقوم مقام العين
٣٩٩/١٣	الدين المتعلق (بالذمة) لا يمنع الحق المتعلق بالعين
(TAV)/1T	الدين المستقر في (الذمة) لا يسقطه الإسلام
1.1/14	الديون تقضى بأمثالها لا بأعيانها ثم تبرأ (الذَّمة)
(۲۷٦)/٦ -٣٤٧/٢	(الذمم) بريئة إلا أن تقوم الحجة بشغلها
(77)/ \( \mathref{Y} \)	(الذمم) تجرى مجرى الأعيان
(90)/17	(الذمم) تقوم مقام الأعيان
٣٦٦/١	
٠/٢٧٣، ٧٧٣، [٣٨٣]، ١٨٤، ٢٢٥،	(الذمة) إذا عمرت بيقين فلا تبرأ إلا بيقين ١ /٤٤٣، ٤٨٢ - ١
	100/4110/14041
۱٤٦/٧	(الذمة) إذا عمرت فلا تبرأ إلا بيقين
(77)/ \(\mathref{V}\right) \(\m	(ذمة) الإنسان بدل من ماله
(٣٧٥)/٦ -٣٥٠/٢	 (الذَّمة) بريئة إلا بيقين أو حجة
	(الذمة) بريئة فلا يثبت فيها شيء إلا بما لا مدفع فيه
(٣٧٥)/٦ -٣٥٠/٢	(الذمة) بريئة فلا يثبت فيها شيء إلا بيقين
٣٥٠/٢	(الذمة) بريئة فلا يجب فيها شيء إلا بيقين
(11)/(17)	(الذمة) تتسع لحقوق كثيرة
١/٥٢١-٣١/[١٦]، ٧٦، ١١١	(الذمة) تتسع للحقوق كلها
۱۱۱ ، ۲۶ ، ۲۷]، ۲۹ ، ۱۱۱	(الذمة) تجري مجرى المال
	 (الذمة) تقوم مقام العين الحاضرة

۱۰٤ ،(۹۵)/۱۳	(الذمة) الحاضرة كالعين الحاضرة
(044)/17	(الذمة) خلف عن الإسلام فيما يرجع إلى المعاملات
٦٦/١٣	(الذمة) سعة بالحقوق
(٣٨٣)/٦	(الذمة) العامرة لا تبرأ إلا بيقين
دفع فیهدفع	(الذمة) على البراءة ولا يجب أن يثبت فيها شيء إلا بدليل لا ما
	(الذمة) كالأعيان
(77)/17	(الذمة) كالمال
۳۱/[۷۷]، ۵۸، ۲۸	· الذمة) لا تختلف في الصحة والمرض
	<u> </u>
۳۰۷/۱۱	
TT1/1T	
	(الذمة) ليس لسعتها حد فتتسع لكل ما يتصور من الحقوق
	( <u>الذمة</u> ) المشغولة بيقين لا تبرأ بالشك
\	
(170)/7	
[170]/7	
(170)/7	
	الزكاة تجب في (الذمة)
١٣٠/٢٠	
	ري الزكاة هل تجب في عين النصاب أو (ذمة) مالكه
(044)/17	الشارع لا (يذم) إلا على ترك واجب أو فعل محرم
(٣٣٩)/١٩	الصلاة في (الذمة) بيقين فلا تبرأ (الذمة) منها إلا بيقين
(٣٣٩) (٣٣٥/١٩	الصلاة في (الذمة) بيقين فلا يبرأ منها إلا بالإتيان بها بيقين
(٣٣٩)/١٩	الصلاة متيقن تعلقها بالذمة فلا تبرأ (الذمة) منها إلا بيقين
(٣٣٩)/١٩	الصلاة متيقن تعلقها (بالذمة) فلا تبرأ الذمة منها إلا بيقين
	الضمان في (الذمة) يجب بالشرط
	ي الضمانات في (الذمة) لا تجب إلا بأخذ أو شرط
	العام المتضمن معنى المدح أو (الذم) للعموم
	العقود لا تثبت في ( <u>الذمم)</u>
	العين لا تثبت في (الذمة)
	2

(1.4)/14	العين لا تجب في (الذمة)
(1.4)/14	عير المعين يثبت في (الذمة)
(٣٤١)/٦	الفرض الثابت في (الذمة) لا يسقط بالشك في الأداء
(11)/17	في (الذمة) سعة بالحقوق
[094]/11	بي
099/71	القسمة لا تجري على ما في (الذمم) قبل القبض
(٣٩٠)/٣٠	قصد المتكلم بخطابه إلى (الذم) والمدح لا يمنع من كونه عاه
۹٦/١٣	الكفارة دين في (الذمة)
٦٨/١٣	كل حق ثابت في (الذمة) لا يبطل بتلف المال
بالعين يبطل بتلف المال ٢٣٨/١٣	كل حق ثابت في (الذمة) لا يبطل بتلف المال وكل حق تعلق
1.5/14	كل ضمان عين في (الذمة) وجب ألا يصح
لذمة)١٧. (٣٤٩)، ٥٥٣	ل عبادة يتنفل بجنسها يجوز التنفل بها مع بقاء فرضها في (ا
نل (دمة) المسلم بقيمتها ١٤/٥٣١، ٥٣٢	كل عين لم يصح أن تشغل (ذمة) المسلم بثمنها لم يصح أن تشغ
Γ/(ΓΥΥ)	كل ما أشكل وجوبه فالأصل براءة (الذمة) فيه
[719]/70	
Υο٦/٨	كل ما وجب في (الذمة) بالشرع اعتبر فيه عرف البلد
197/7	كل ما يثبت في (الذمة) يصح الإقرار به
و مندوب	كل ما يكون فعله راجحا ولم يلحق بتركه (ذم) ولا عقاب فهو
مي وجب بها الحد في دار الحرب على	كل معصية وجب بها الحد في دار الإسلام على مسلم أو ذ
118/9	المسلم أو (الذمي)
مي) وجب بها الحد في دار الحرب على	كل معصية وجب بها الحد في دار الإسلام على مسلم أو (ذ
118/9	المسلم أو الذمي
<ul> <li>ق) فماله من الجهات التي يعمر بها بيت</li> </ul>	كل من مات من غير وارث معين من المسلمين وأهل (الذم
37/577, 577-57/037	المال
(٣٨٩)/٣٠	الكلام العام الخارج على طريقة المدح أو (الذم) عام
1. \$/17	لا ترتيب فيما يثبت في (الذمة)
408/4	لا مدخل للاحتياط في شيء لم يوجبه الله في (ذمة) بريئة
۸۸/۱۳	لا يثبت الحق في (ذمتين)
(٣٦١)/١٣	ما أدى من الحيل إلى إسقاط حق الغير فهو (مذموم) منهي ع
<b>T9V/Y1</b>	ما (بذمة) لا يباع قبل قبضه
٣٦٧/٢٦(	ما تعلق بالشدكة من إذالة الملك استوى فيه المسلم (والذمي

ما تعلق بالعين مقدم على ما تعلق (بالذمة)
ما تقرر في (الذمة) لا يكون معينا
ما ثبت في (الذمة) إذا عين يعطى حكم المعين
ما ثبت في (الذمة) بيقين لا يزول عنها إلا بيقين
ما ثبت في (الذمة) لا يسقط بالموت
ما ثبت في (الذمة) لم يسقط بالتلف
ما خير الشارع المكلف بين فعله وتركه بلا بدل من غير مدح ولا (ذم) فهو مباح ٣٥٢/٢٧، [٤٧٩]،
017, 898
ما في (الذمة) إذا تعين يعطى حكم المعين ابتداء
ما في (الذمة) إذا سقط لا يعود
ما في (الذمة) إذا عين هل يعطى حكم المعين ابتداء
ما في (الذمة) كالحاضر
ما في (الذمة) كالعين
ما في (الذمة) كالمقبوض
ما في (الذمة) لا تصح قسمته
ما في (الذمة) لا يتعين
ما في (الذمة) لا يتعين إلا بقبض صحيح
ما في (الذمة) لا يتعين بحال ما دام في (الذمة)
ما في (الذمة) لا يتعين بحال ما دام في (الذمة)
ما كان من حقوق الناس فالحربي المستأمن (والذمي) في ذلك سواء
ما لا قيمة له لا يثبت في (الذمة)
ما لا يتعلق بفعله وتركه مدح ولا ( <u>ذم)</u> فهو مباح
ما لا يتعين بالتعيين لا يتعلق العقد به بل يتعلق بما في ( <u>الذمة</u> )
ما لا يثبت في (الذمة) لا يتصور التزامه
ما لا يثبت في (الذمة) لا يصح الإقرار به
ما لا يثبت في (ذمة) المقر لا يصح الإقرار به
ما وجب في (الذمة) إذا تعين ثم هلك قبل الأداء عاد الحق إلى (الذمة)
ما يتعلق بالأعيان أحق بالتقديم مما يثبت في ( <u>الذمم</u> )
ما يثبت في (الذمة) لا يجوز إسقاطه إلا بدليل
ما يمدح تاركه ولا (يذم) فاعله مكروه
ما يمدح فاعله ولا (ي <u>ذم)</u> تاركه مندوب

إذا ثبت في (الذمة) لم يسقط بالإعسار	المال
لا يقوم مقام (الذمة) فيما طريقه طريق الصلة	
لا يقوم مقام (الذمة) فيها فيما طريقه طريق الصلة	
المثلى يثبت في (الذمة) وأما القيمي فيتعين بالتعيين	
ح لا يتعلق بفعله أو تركه مدح ولا (ذم)	
لق بالعين أحق أن يقدم على ما تعلق (بالذمة)	
الأفعال والصفات يدل على القصد إلى تحصيلها (وذمها) يدل على القصد إلى اجتنابها ٥/(١٠٣)	
ح (والذم) لا يخرجان الصيغة عن عمومها	
ح (والذم) لا يخرجان الصيغة عن كونها عامة٣٨٩ ، ٣٨٩، ٣٨٩ ، ٣٨٩	_
ح (والذم) يخرجان الصيغة عن عمومها	
يولد خاليا من كل دين أو التزام أو مسئولية وكل شغل (لذمته) بشيء من الحقوق إنما يطرأ	
أسباب عارضة بعد الولادة والأصل في الأمور العارضة العدم	
نامن في الحقوق والواجبات (كالذمي)	
نأمن (كالذمي)	
ر ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
ر. ن لا يثبت في ( <u>الذمة)</u>	
ن لا يستقر في (الذمة) وما تقرر في (الذمة) لا يكون معينا١٠٣/[١٠٣]، ١٠٨، ١٠٨، ١٠٩،	ً المعير
11.111.711.911-31/17	
ن لا يكون في (الذمة) وما لا يكون في (الذمة) لا يكون دينا١٠٩ /(١٠٣)، ١٠٩	
س ليس بمحجور عليه في (ذهته)	
س يمنع من التصرف في الأموال الموجودة عند الحجر لا من إثبات مال في ( <u>الذمة)</u> ٢٣/(١٦٣)	
نی بما أمر به برئت (ذمته) مما أمر بهنی بما أمر به برئت (دمته)	
سرط الانتقال إلى (الذمة) تعذر المعين	من ش
ر. نيرع في عبادة تلزم بالشروع ثم فسدت فعليه قضاؤها على صفة التي أفسدها سواء كانت واجبة	مہ∵ ٹ
ني (الذمة) على تلك الصفة أم دونها	
ي لمروط الانتقال إلى (الذمة) تعذر العين	
عل المأمور به برئت (ذمته)	مہ∴ ف
ت لا يبرئ (الذَّمَّة) عن الحقوق	المو د
رف ما في (الذمة) غير صحيح	ر هنة ه
يع ع <u>ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ</u>	هارت
. بـ بـ رحـ سي سيل و لي بتعين الذي في ( <u>الذمة</u> )	ص هار د
0	. 0

هل يتوقف الملك في العقود القهرية على دفع الثمن أو يقع بدونه مضمونا في (الذمة)١٦/[٥٥] الواجب لا يتعلق (بذمتين)
كل معصية وجب بها الحد في دار الإسلام على مسلم أو (ذمي) وجب بها الحد في دار الحرب على
المسلم أو الذمي٩/١١٤
ذنب
إنما (الذنبِ) المطل بالحقوق بعد تعينها
التائب من (الذنب) كمن لا (ذنب) له
التوبة تسقط (الذنوب)
التوبة رافعة (للذنب)
التوبة لا تزيل عقاب (الذنب)
اللعن إنما يكون على (ذنب) كبير
لكل نعمة تبعة ولكل (ذنب) نقمة من الدنيا والآخرة
ذهب
اتباع رخص (المذاهب) لا يجوز
الأحاديث إذا اختلفت لم (نذهب) إلى واحد منها إلا لسبب
إذا تعلق حق بعين فهل يسقط ذلك الحق بسقوط ذلك العين (وذهابه) أم لا١٣٠/(٣٢٩)
إذا تعيب المغصوب ولم (تذهب) عينه ضمن الغاصب أرشه لأنه عوض عن أجزاء ناقصة أو أوصاف
020/12
الإذن المطلق إذا تعرى عن التهمة فهل يختص بالعرف أو لا (ذهب) أبو حنيفة إلى الأول (وذهب)
الصاحبان إلى الثاني
الأصل أن لازم (المذهب) ليس (بمذهب)
تبع رخص (المذاهب) فسق
تتبع رخص (المذاهب) لا يجوز
تتبع الرخص من (المذاهب) بغير ضوابطها لا يجوز
تستحب مراعاة الخلاف إذا لم يرتكب مكروه (مذهبه)٩/٢٥٤، ٢٥٨، [٢٦٧]، ٢٧٦
التلفيق بين ( <u>المذاهب</u> ) حرام٧٨/٤

الحجة في كلام الرسول لا (مذهب) الراوي
الحقيقة كما تبطل (لذهاب) جميع أجزائها تبطل (لذهاب) أحد أجزائها٧٢٠ (٥٩)
( <u>ذهاب</u> ) المنفعة المقصودة من العين (كذهاب) العين جملة
الذي يصح من (مذهب) علمائنا أن الأمر على التراخي
الصحيح من (مذهب) علمائنا أن صيغة الأمر لا توجب التكرار ولا تحتمله٢٢٢٢.٠٠٠
الضمان على قدر (الذهاب)١١/(٢٥٦)
الظاهر من (مذهب) مالك أن المستنكح يلغي الشك ويرجع إلى الأصل٧/(٥١)
العقوبات المالية كالبدنية في (مذهب) مالك وأحمد وغيرهما١٨٠/(١٠١)
الفتوى بالتخريج من (مذهب) المفتى لا تصح
العبوري بالمعربي من ر <u>مد مي</u> الداوي
لا يحتج (بمذهب) على (مذهب) آخر
لا يحتج على الإنسان (بمذهب) مثله
لا يحتج على المجتهد (بمذهب) غيره
لا يحتج على المجتهد (بمذهب) مثله
لا يصح وقف ما لا ينتفع به إلا مع ( <u>ذهاب</u> ) عينه٢٢/(٣٣٤)
لازم (المذهب) لا يعطى حكمه
لازم (المذهب) ليس (بمذهب)
لازم (المذهب) ليس (مذهبا)
لازم (المذهب) هل هو (مذهب)
لازم (المذهب) هل يعد (مذهباً) أو لا
لازم (المذهب) يعد (مذهبا)
المجتهد إذا رجع عن قول لم يكن (مذهباً) له ولا يجوز الأخذ به
(مذهب) التابعي لسي بحجة
(المذهب) الشاذ لا يعمل به
(مَذْهَبِ) الشخص ومختاره لا يكون حجة على غيره ٣٣/(٤٩)
(مذهب) الصحابي على خلاف العموم مخصص له
(مذهب) الصحابي لا يكون مخصصاً للعموم
(مذهب) الصحابي ليس بحجة
(مذهب) الصحابي يخصص العموم
(المذهب) عند الفقهاء وأكثر المتكلمين أن البيان يحصل بالفعل من رسول الله ﷺ كما يحصل
بالقول
(المذهب) عند المالكية رعي الخلاف

	(مذهب) مالك أن أفعال النبي ﷺ على الوجوب
277/7	(مذهب) مالك أن دليل الخطاب معمول به
٤٢٢/٢	(مذهب) مالك التخصيص بالعقل
٤٢٢/٢	(مذهب) مالك تخصيص الظاهر بقول الصحابي الواحد إذا لم يعلم له مخالف
	(مذهب) مالك العمل بإجماع أهل المدينة
٤٢١/٢	(مذهب) مالك قبول الخبر المرسل
٤٢١/٢	(مذهب) مالك قبول خبر الواحد العدل وأنه يوجب العمل
٤٣١/٢	
(۲٦٧)/٩	مراعاة الخلاف مستحبة ما لم تؤد إلى مكروه في (المذهب)
	المشهور من (مذهب) مالك أن الغالب مساو للمحقق في الحكم
	يجوز للعامي اتباع رخص (المذاهب)
٧٥/٤	يحرم التنقل في ( <u>المذاهب</u> ) لمجرد اتباع الشهوات
177/77	يلزم كل مقلد أن يلتزم (بمذهبِ) معين
	•
	<i>ذوي</i>
777, 377, [173]	إرث ( <u>ذوي</u> ) الأرحام كإرث من يدلون به
٤٣١/٢٤	ترتيب (ذوي) الأرحام في الإرث كترتيب العصبات
ذلك التقديم بالحاجة	تقديم ( <b>ذوي)</b> الضرورات على ( <b>ذوي</b> ) الحاجات فيما ينفق من الأموال العامة وك
007/7	الماسة على ما دونها من الحاجات
(7٨٥)/٥	دلالات الألفاظ ليست (لذواتها) بل هي تابعة لقصد المتكلم وإرادته
	( <b>ذوات</b> ) القيم لا يقوم فيها المثل مقام مثله
00/70	الصلح بين ( <b>ذوي</b> ) الأرحام أولى من القضاء بينهم
(	الطلاق لا يقع إلا على ( <b>ذوات</b> ) العصم الثابتات
£7A/Y£	الفاظل عن (ذوي) السهام إذا لم يكن عصبة مردود عليهم بقدر سهامهم
الزوجين . ٢٤/[٤٢٣]	الفاضل عن فرض (ذوي) السهام إذا لم يكن عصبة مردود عليهم بقدر سهامهم إلا على
(٤٩)/١٥	القيمة تتعين في ( <u>ذوات</u> ) القيمالقيمة تتعين في ( <u>ذوات</u> ) القيم
770/77	لا تجب النفقة ( <u>لذوي</u> ) الأرحام ولا تجب عليهم
٤٣٤/٢٢	ما صح بيعه من ( <b>ذوات</b> ) المنافع الباقية صح وقفه
£V9/YE	ما كان من ( <mark>ذوات</mark> ) الأنياب من السباع فهو محرم
0./10	المبيع بيعا فاسدا يضمن بالقيمة في ( <b>ذوات</b> ) القيم لا بالثمن
	المدلّي من (ذوي) الأرحام ينزل مُنزلة المدلّى به في الاستحقاق
	من كان عنده مال لا يعرف صاحبه فإنه يصرفه إلى (ذوي) الحاجات ومصالح الم

# حرف الـ (ر)

## رأس

(٧٧)/١٣	أفعال المريض كلها من (رأس) ماله كالصحيح
(010)/71	الربح إنما يستحق إما ( <b>برأس</b> ) المال أو بالعمل أو بضمان العمل
11/713,013	ربع ( <b>الرأس)</b> يقوم مقام كله في القرب المتعلقة ( <b>بالرأس</b> )
(£0V)/Y1	الشفعة بين الشركاء على (الرؤوس) لا على السهام
(£0V)/Y1	الشفعة على ( <b>الرؤوس</b> ) لا على الحصص
(£0V)/Y1	الشفعة على سواء تستحق على عدد (الرؤوس)
[٤٥٧]/٢١	الشفعة على عدد (الرؤوس) أم على مقدار الحصص
(EOV)/Y1	الشفعة على عدد (الرؤوس) ولا يعتبر اختلاف الأملاك
(٣٣٥)/19	الصلاة (رأس) الدين أولى ما احتيط فيه
۳٤٢/٢	كل تأويل يؤدي إلى رفع حكم اللفظ ( <u>رأسا</u> ) فهو ساقط
٦٦٤/١٣	مل الشفعة بين الشركاء على عدد (الرؤوسِ) أم على مقادير الأنصباء
[1•1]/٢٤	الوصية بالواجب المالي تنفذ من ( <u>رأس</u> ) المال
1·1/v	الوهم محرم الاتباع ( <u>رأسا)</u> الوهم محرم الاتباع ( <u>رأسا</u> )
	<u> </u>
	رأي
T+0/1Y	
	أجزية الأفعال لا تعلم (بالرأي)
نحت قدرة العبد فذلك راجع	إذا ظهر من الشارع في بادىء (الرأي) القصد إلى التكليف بما لا يدخل ا
077/7	أبه عبر التحقيق إلى سوابقه أو لواحقه أو قرائنه
(٣•١)/٣٣	اذا عمل ا <b>لر</b> اوي بخلاف روايته فالعبرة بروايته لا ( <u>برأيه)</u>

اي <u>ت</u> ) ميلا إلى جهة طرف مر	إذا نظرِت في كلية شرعية فتأملها تجدها حاملة على التوسط فإن (رأ
7/7/	الأطراف فذلك في مقابلة واقع أو متوقع في الطرف الآخر
[147]/71	الأشياء التي تباع على مقتضى أنموذجها تكفي (رؤية) الأنموذج منها
(144)/11	الأشياء التي لا تتفاوت آحادها يكتفى (برؤية) بعضها في البيع
197/71	الأصل أن كل ما يبطل خيار الشرط والعيب يبطل خيار (الرؤية)
191/71	الأصل أن كل ما ينفسخ العقد فيه برد يثبت فيه خيار (الرؤية) وما لا فلا
	الأصل أن كل ما ينفسخ العقد فيه برده يثبت فيه خيار (الرؤية) وما لا فلا
ر إلا (برؤية) الكل ١٣٨/٢١	الأصل أن المبيع إن كان أشياء وكان من العدديات المتفاوتة لا يسقط الخيا
[191]/11	الأصل ثبوت خيار (ا <b>لرؤية</b> ) في بيع الأعيان الغائبة
7 • 1 / 7 1	الأصل ثبوت خيار (الرؤية) في بيع الأعيان غير المرئية
قف وخيار (الرؤية) .٤٨١/٩	الأصل في الحقوق السقوط بالإسقاط إلا حق الرجوع في الهبة وحق الو
(	
١٨٨/١١	أكبر (ا <b>لرأي</b> ) كاليقينأكبر (الرأي)
ب شهوته واختياره ۱۲۸/۲۳	إنما يكون للولي الرد والإمضاء بحسب ما ( <u>يري</u> ) فيه المصلحة لا بحسب
(7 • 0)/17	البدل لا يكون له بدل (بالرأي)
(1.0)/11	التحديد لا يعرف إلا بالتوقيف ولا يعرف (بالرأي) والتحكم
٥٣٨ ، ٥٣١/٥	تغيير حكم النص في نفسه (بالرأي) باطل
٥٣٩/٢	تقديم النص على (الرأي)
(1٣٧)/٢١	تكفي (رؤية) المبيع الدال على باقيه
77777	الحديث الموقوف إذا كان لا مجال (للرأي) فيه فله حكم الرفع
سحيح۲۷ (٧٤٦)	حصول الشرط الشرعي غير مشروط في صحة التكليف على ( <mark>الرأي</mark> ) ال <i>ه</i>
أصحاب (الرأي) ۲۷/(۷٤٥)	حصول الشرط الشرعي لا يشترط في صحة التكليف بالمشروط خلافا لا
Y.Y/Y1	خيار ( <b>الرؤية</b> ) إنما يثبت في بيع الأعيان غير المرئية
٥٦٠/٢٤	خيار (الرؤية) في الصلح بمنزلته في البيع
197/71	خيار ( <u>الرؤية</u> ) لا يمنع انعقاد العقد في حق الحكم
197/71	خيار ( <u>الرؤية</u> ) يمنع تمام الصفقة
7.7/71	الخيار يثبت في البيع الواقع على أعيان غير (مرئية)
(۸۹)/٣٠	(رأي) أهل المدينة حجة
انتساخ البعض يعمل به في	(رأي) المجتهد حجة من حجج الشرع وتبدل (رأي) المجتهد بمنزلة
٣٦٣/٢	المستقبل لا فيما مضى
١٨٧/٣٠	( <b>الرۋ</b> ي) أو الإلهام ليس بحجة

17X/Y1	(رؤية) البعض قد أقيمت في الشرع مقام (رؤية) الكل
(٦١٧)/A	 لزيادة على القدر الثابت شرعا (بالرأي) لا تجوز
(144)/11	لشيء المتفق تقوم (رؤية) بعض أجزائه مقام (الرؤية) لجميعها في البيع
[٣•١]/٣٣	لعبرة برواية الراوي لا (برأيه)
( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( ( (	غالب (الرأي) حجة عند عدم البقين بخلافه
٣٦٦/١٥	الغائب لا يباع إلا بصفة أو (رؤية) متقدمة
(٣٤١)/٢٨	
111/77	كل عمل في الإجارة يختلف باختلاف المحل فللأجير فيه خيار (الرؤية)
٤٣٠/١	لا مدخل (للرأي) في إثبات الرخص
TEY/YA	لا مدخل (للـ أي) في معرفة المقادر الشرعبة
٥٠٠/٦	لا معتب بأكبر (الرأي) عند وجود الدليل الظاهر
٥٠/٣٣	لا يجوز تخطئة أحد من المختلفين (بالرأي) من علماء المسلمين
در ( <b>بالرأی</b> ) وإنما يفوض	يه رود ما كان محتاجا إلى تقدير بعدد أو مقدار مخصوص ولم يرد فيه نص لا يق
(117)/11	ال (رأي) المبتلي
(٣٤١)/٢٨	م الله يعرف (بالرأي) فالموقوف فيه في حكم المرفوع
ىبتلى١١/(١١٣)	ما لم يرد فيه تقدير شرعي لا يتحكم فيه بتقدير والتفويض فيه إلى ( <u>رأي</u> ) الم
(1TV)/T1	ما بعرض للبع بالأنموذج (رؤية) بعضه (كرؤية) كله
(144)/11	المبيع إذا كان متساوي الأجزاء تكفي ( <u>رؤية</u> ) بعضه
۱۱/۲۰۱، ۲۰۱، [۱۱۳]	المقدرات التي لم يرد بها نص لا تثبت (بالرأي) بل تفوض إلى (رأي) المبتلى
719//	المقدرات الشرعية لا مجال (للرأي) فيها
(191)/۲1	من اشتری شبیئا ولم (یوه) کان له الخیار حین (یراه)
YV0/Y9	المواريث غالبها لا مجال ( <b>للرأي</b> ) فيها
(٣٤١)/٢٨	الموقوف فيما لا يدرك (بالرأي) محمول على السماع
<b>1</b> 79/17 - 181/1•	نوب الأبدال (بالرأي) ممتنع
(1•1)/11	نصب المقادير ( <u>بالرأي</u> ) لا يكون
	ربأ
00 • / ۲0	

#### ربب

ToT/Y	الأصل أن (أرباب) الأموال أمناء
بِ) شرطا في المضا(ربِ)ة فيه فائدة فإنه يصح	الأصل أن (ربِ) المال متى شرط على المضا(ر
٩٠/٢٣	
70 · / 18 - £ 7 Å . ( £ 19 ) / 7	الأصل بقاء الأملاك على ملك (أربابها)
TEO (TEE (1.0 ([1.1]/17-EV1/1	الأصل في العقود بناؤها على قول ( <u>أربابها)</u>
(1.1)/17	الاعتماد في العقود على قول (أربابها)
TTV/Y	الأمانات مؤداة إلى (أربابها) الأبرار منهم والفجار .
) وخالقه	الإنسان في أصله وذاته حر لا عبودية عليه إلا (لربه
على الأمر به وإن تعلق بقبح الفعل دل على النهى	تعجب (الرب) سبحانه إن تعلق بحسن الفعل دل
[٣٢٣]/٣١	عنهعنه
٣٠٩ ، ٢١٩ ، (٢١٣) / ١٣(له	حقوق الآدميين لا تسقط إلا بأدائها أو إسقاط (أرباب
به إسقاطها ١ / ٩ - ١٠٤/٨ - ٩ - ١ ٠٢٦/٩ -	الحقوق إذا تقررت ( <mark>لأربابها</mark> ) لا تسقط إلا بما يصح
, 7P7, 503, TV3- A1\P.Y, 317- TT\	71/11, [717], 777, 517, 677, 487
	٥٥٨ ، ٥٥٥
197/17	حقوق العقد تتعلق بالمضارب لا (بربِ) المال
Y1Y/£	
(1.1)/17	الرجوع في العقود إلى أقوال (أربابها)
1.7 (1.0/17	العبرة في العقود بأقوال ( <u>أربابها)</u>
1.7 (1.0 (1.8 )) 3.1, 0.1, 5.1	العبرة في العقود بقول (أربابها)
1.0/17	العقود يرجع فيها إلى أقوال ( <u>أربابها)</u>
1.0 ((1.1)/17	العقود يرجع فيها إلى قول ( <u>أربابها)</u>
	القول في العقود قول ( <u>أربابها</u> )
بارب قدر عنائه	كل مضاربة فسدت فالمال فيها وربحه ( <b>لربه</b> ) وللمض
	كل يد ضامنة يجب على (ربها) مؤنة الرد بخلاف يد
ت المال٢٦/(٢١٤)	ما جهلت ( <b>أربابه</b> ) فهو من الجهات التي يعمر بها بيد
(YVV)/1V	ما لم يرضه الإنسان لنفسه أولى ألا يرضاه ( <u>لربه</u> )
عصيب فينتقل إلى بيت المال٢٤ (٢٣٣)	ما مات عنه ( <b>أربابه</b> ) ولم يستحقه وارثه بفرض ولا ت
	لمصنوع هل يكون قابضا للصنعة وإن لم يقبضه (رب <u>ه</u> )
	ملك الرهن ( <u>لربه</u> )

#### ربح

(004)/11	اشتراط ما يعود بجهالة (الربح) يفسد المضاربة
	الأصل أن (الربح) تابع للمال
(173)	بيع (المرابحة) مبناه على الأمانة
مل۲۱(۱۵)	(الربح) إنما يستحق إما برأس المال أو بالعمل أو بضمان الع
۱۲/۲۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	(الربح) بالضمان
31\7.7	(الربح) الحاصل بكسب خبيث سبيله التصدق به
[010]/11	(الربح) في الشركة لا يستحق إلا بعمل أو مال أو ضمان
	(الربح) والخسر يتبعان الضمان
المال	الشريكان في (الربح) على ما اصطلحا عليه والوضيعة على ال
(010)/11	الضمان سبب لاستحقاق (الربح) كالمال والعمل
144/18	عقد بين المشاركين في الأصل (والربح)
٠٧٢ (٥٥٩]، ٢١٥، ٢٧٥	كل شرط يوجب جهالة (ا <b>لربح)</b> يفسد المضاربة
ع حصوله فهو مبطل للعقد ٢١/٢١٥	كل شرط يؤدي إلى قطع الشركة في (الربح) بين الشريكين م
بيعه وكل ما كان يحرم ( <u>الربح)</u> فيه على	كل ما كان يطيب (الربح) فيه لبائعه من المبيعات فحلال له
٧٠/٢١	بائعه منها فحرام عليه بيعه
٧٠/٢١	كل ما لم يكن في ضمان المشتري فلا يجوز له بيعه (بربح)
(009)/ 7 \	كل ما يؤدي إلى جهالة (الربح) يفسد المضاربة
ر عنائهر	كل مضاربة فسدت فالمال فيها (وربحه) لربه وللمضارب قد
٣٤١/٢	كل من حصل له (ربح) من وجه محظور تصدق به
سد العقد١٦/٢١ ،٠٠٥	كل من يستحق (الربع) بمال إذا شرط عمله مع المضارب يف
يكون تارة بالضمان٢١/(٥١٥)	كما أن استحقاق (الربح) يكون تارة بالمال أو بالعمل كذلك
79/71	لا يجوز (ربح) ما لم يملك
17\(PF)	لا يجوز لأحد أخذ (ربح) سلعة لم يضمنها
79/71	لا يحل (ربح) ما لم يقبض
(010)/71	لا يستحق (الربح) إلا بإحدى ثلاث بمال أو عمل أو تقبل

(٦٩)/٢١	لا يطيب ( <u>الربح</u> ) لاحد إلا بتقدم ضمانه
(٦٩)/٢١	لا يطيب للمشتري (ربح) ما في ضمان غيره
[٦٩]/٢١	ما ليس بمضمون لا يباح ( <b>ربحه</b> )
[{271]/71	مبنى (المرابحة) على الأمانة
(271)/71	مبنى (المرابحة) على الأمانة والاحتراز عن شبهة الخيانة
o \ / V	مبنى (المرابحة) على عدم الخيانة
£YV/Y1	. عقد بني على الأمانة
V•/Y14	من حصل له ( <b>ربح</b> ) من وجه محظور وجب عليه أن يتصدق ب
<b>٣</b> ٤٧/٢	من ضمن شيئا كان له ( <b>ربحه</b> ) وفضله وعليه نقصه وغرمه
1/173-7/771, 017	من ضمن مالا فله (ربحه)
٤٣٠/١	من قاسم (ا <b>لربح</b> ) فلا ضمان عليه
مةمة	يثبت ملك العامل لنصيبه من (الربح) بمجرد الظهور قبل القس
٣١٩/١	يستحق (الربح) إما بالمال وإما بالعمل وإما بالضمان
(009)/11	يفسد المضاربة كل شرط يوجب جهالة (الربح)
	ربط
	تكون الإجارة فاسدة إذا (ربطت) بشرط فاسد
خر لذلكن۲۷ ۲۳۱/۲۷	الجزاء متى قدم على الشرط لا يحتاج إلى (الرابط) فقدم المؤ-
	الحكم والظنون تختلف ولا تنضبط فلا يمكن (ربط) الحكم بو
	الحكمة لا يجوز (ربط) الأحكام بها
(V·0)/YV	شرط الشرط أن (يرتبط) بما لا يقطع بوقوعه
(£0V)/19	صلاة المأموم (مرتبطة) بصلاة الإمام
٤٨٦ ، ٤٨٥/١٥	طول الفصل يقطع (الارتباط)
ضه	العبادة الواحدة (المرتبطة) لا يوصف بعضها بالبطلان دون بعو
	العبادة الواحدة ( <del>يرتبط</del> ) أولها بآخرها فيفسد أولها بفساد آخره
	الفتوى لا (يرتبط) بها إلزام
	كل عبادة تشتمل على أفعال متغايرة في أصل وضعها ( <b>يرتبط</b> ) بعا
008/77	
00./47	لو لمجرد (الربط) والتعلق في الماضي
	ما (ربط) به الشارع حكما فعمد المكلف إلى استعجاله لينال
•	بنقيض مقصوده أو لا لوجود الأمر الذي علق الشارع الح

#### ربع

مونات بأن يملك مئتين في زكاة الإبل (أربع) حقاق أو خمس بنات	إذا اجتمعت الخمسونات والأرب
٥٠٠/٢	لبون يراعى الأغبط للمساكير
بعونات) بأن يملك مئتين في زكاة الإبل أربع حقاق أو خمس بنات	
	إذا تعارض المحرم وغيره من الأ
	الأصل في الصلاة المفروضة إنم
	أصول الشريعة ( <b>أربعة)</b> الكتاب و
	ربع) الرأس يقوم مقام كله في اأ
	(ربع) الشيء يقوم مقام كله
	(الربع) كالكل
(٤١٢)/١١	رالربع) هو المعتبر
(11)/11	(الربع) يحكى حكاية الكمال
<b>٣٩٠/</b> A	(الربع) يقوم مقام الكل
اربعة) يعصبون أخواتهم الابن وابن الابن والأخ الشقيق والأخ	
[٣٤0]/٢٤	لأب
ـن الثلـــث أو الســـدس إلا زوجة وأبوان لها (الربع) وهو ثلث ما	كل مسألة لا تخرج فيها الأم عـ
[٣١١]/٢٤	بقی
ربعة) الأبوان والزوجان والأبناء والبنات	كل وارث يمكن أن يسقط إلا (أ
	(للربع) حكم الكل في الأحكام
	(للربع) حكم الكل في أحكام الد
_	(للربع) حكم الكل في أحكام الد
	(للربع) حكم الكل ولما دونه ح
•	(للربع) حكم الكل وما دونه لا إ

#### ربو

£٣٢/١١	أثر الشيء لا (يربو) على أثر أصله في المنع
	الأحكام الشرعية في أصلها قد بنيت ورتبت على حس
٩٧/٢١	البيع إذا وقع (بالربا) مفسوخ أبدا
	البيوع التي فيها (الربا) لا يجوز فيها شرط الخيار
<b>٣</b> ٦٥/٢١	جريان ( <b>الربا)</b> يختص بالمعاوضات المطلقة
ت۲۱(۳٦٣)	حكم ( <u>الربا</u> ) إنما يثبت في المعاوضات دون التبرعا
٣٦٥/٢١	(الربا) إنما يتصور جريانه في العقد دون غيره
ما۱۲/۷۶۳، ۸۶۳	( <u>الربا</u> ) إنما يجري في المعاوضات المالية دون غيره
040/11	(الربا) إنما يعتبر في العقود لا في الفسوخ
T70/71	(الربا) لا يتحقق إلا في المعاوضات
٣٦٦/٢١	(الربا) مختص بالمعاوضات المالية
T7V/Y1	(الربا) مختص بالمعاوضات المالية دون غيرها
P\YYY, 3YY, Y3Y	(الربا) يثبت بالشبهة
٣٦٥/٢١	(الربا) يجري في العقود لا في الغرامات
T7V/Y1	(الربا) يجري في المعاوضات المالية
[٣٦٣]/٢١	(ا <b>لربا</b> ) يجري في المعاوضات المالية دون غيرها
(777)/(777)	(الربا) يختص بالمبادلة المالية
۳٦٧/٢١	( <b>الربا</b> ) يختص بالمعاوضات المالية دون غيرها
070/77	الزيادة في الدين لتأجيله (ربا)
P\5773 A77	شبهة (الربا) ملحقة بالحقيقة لا شبهة الشبهة
٣٧٢/١٣	كل حيلة يتوصل بها إلى ( <u>الربا</u> ) فهي باطلة
, ( <u>ربا</u> )	كل زيادة في سلف أو منفعة ينتفع بها المسلف فهي
المتسلف فهي ( <u>ربا</u> )المتسلف فهي ( <u>ربا</u> )	كل زيادة من عين أو منفعة يشترطها المسلف على
ِ ( <u>ریا</u> )	كل شيء أعطيته إلى أجل فرد إليك مثله وزيادة فهو
ذا بيعت إحداهما بأخرى نقدا بنقد اشترط التقابض	كل علتين جمعتهما علة واحدة في ( <u>ربا</u> ) الفضل فإه
٤٧٣/٢	في المجلس
**************************************	كل قرض جر منفعة فهو ( <u>ربا</u> )
	كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه ( <mark>الربا</mark> )
£ • £ • ¢ 7 × 7 × 7 × 7 × 7 × 7 × 7 × 7 × 7 × 7	کل قرض جر نفعا فهو ( <u>ربا</u> )

٣٦٣/٢١	٧ (, ما) في الاحارات
TTT/Y1	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
T77, T77/Y1 - TVV , TV5 , TV1/17	- <u>رب</u> ي
T7V/Y1	د ر <u>رب</u> عي المعاج ۷ (۱٫۱) في النكام
نه ر ذلك۲۸۶۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	ما حي فيه (الربا) في التفاضا دخل قلبله وكثيره
ي في بعضهفي بعضه ۲۶۶/۹	ما المريخ (الربا) في جميعه فأحرى أن لا بدخل
Y88/9	المتوهم في (الربا) كالمتحقق
ب	رة
٤٣٢/١١	
70. (188/1)	ا مر الشيء انما (بت تب) عليه اذا كان صحيحا
(EV)/Y9	الاحماء على (ماتب)
(£Y)/Y9	رم بدي على ر <u>رب</u> احماء كار عصد حجة الأأنه على (مراتب)
28/51	( 1 a) cl a VI
[{\}/\q	أ كامالا ما ي تعنيان تربية المرتبي (ماته)
(٣٧١)/٣	الأحكام تتبع المصالح على اختلاف (رتبها)
و عادة الله تعالى في الشرائع	الأحكام تتبع المصالح على اختلاف (رتبها) كما ه
حسب المصالح والمفاسد وأنواعها ومراتبها ٣٤٦/٥.	الأحكام الشاعبة في أصلها قد بنيت (ورتبت) على ·
(170)/17	الأحكام لا (تترتب) على الحمل قبل وضعه
ر عند تغیرها۸/۱۷۲ – ۸۳/۳۳ ، ۱۹	الأحكام (المترتبة) على العوائد تتبع العوائد وتتغير
دارت وتبطل معها إذا بطلت ٨/(١٨٣)	الأحكام (المترتبة) على العوائد تدور معها كيفما و
عند تغيرهاً ٢/٨٣٤- ٨/١١٥، ١٧٠، [١٨٣]-	الأحكام (المرتبة) على العوائد تتبع العوائد وتتغير
	01./11
D•1/YA	5-1.N1 all ail ( "1 a)
٥٢٣)/٢٧	أدنى (مراتب) طلب الكف الكراهة
197/71	V1. 10 (- + ) . + ( + 1) . + ( + 1 - 1 + 1 + 1 + 1 + 1 + 1 + 1 + 1 + 1
مها نوعا عند التعارضمها نوعا عند التعارض	إذا تساوت المصالح في الحكم (والرتبة) قدم أعظ
د حصولهما إن كانا على الجمع وإن كانا على البدا	إذا (رتب) مشروط على شرطين لا يحصل إلا عن
VOV] , 79V/YV	late to la
10V)/9	اذا زال المانع والمقتضى قائم (ترتب) عليه أثره
يتعلق بالجميع أو بالآخر٩١٨٠	إذا علق الحكم بعدد أو (ترتب) على متعدد فهل

۸/۸۰۳- ۲۱/۳۰۸ [۵۰۰	إذا وجد ما يبطل عقد البيع بطل ما (يترتب) عليه
v)/17	الإذن بالشيء إذن فيما (يترتب) عليه
لأحكام (المترتبة) عليهالاحكام	الأسباب الشرعية لا تؤثر شرعا إلا في محل صالح ا
TVV)/Yo	الاستحلاف (يترتب) على دعوى صحيحة
	الأصل أن (يترتب) على كل سبب مسببه
على خلاف الأصل	الأصل أن (يترتب) على كل سبب مسببه والتداخل
الغصبا۲۲۳] الغصب	الأصل أن اليد (المترتبة) على يد الغاصب لها حكم
(٣١٥)/٢٠	الأصل أن يكون الحج (مرتبا)
۲۱/۸	الأصل (ترتب) المسببات على أسبابها
r{{\n}	الأصل (ترتيب) المسببات على أسبابها
سمع لا بأدلة العقل وقد تعظم المصلحة فيصحبه	الأصل في المنافع الإذن وفي المضار المنع بأدلة الس
فيصحبها التحريم على قدر (رتبتها)١٢٨/٢	الندب أو الوجوب مع الإذن وقد تعظم المضرة
مرتبة) لا يقدم البعض على البعض ٢٤/[١٢٧]	الأصل في الوصايا أنها إذا اجتمعت وتساوت في (ال
(070)/7	الأصول الخمسة هي أقوى (المراتب) في المصالح
	أفعال المناسك (مرتب) بعضها على بعض
(19٣)/٣1	أقل ( <u>مراتب</u> ) الأمر الإباحة أو الندب
ع الهزل ولا تقبل الفسخ يجعل التصرف صحيحا	الإكراه على قول إنشائي من التصرفات التي تصح م
٥٨٠/١٢	(يترتب) عليه أثره
مالمال	الإمامة أرفع (مراتب) الإسلام فلا يؤمن إلا أهل الكه
نرتب) عليه حكم فإنه يكون بإنكاره خصما في	إن كان المدعى عليــه لــو أقر يصح إقراره (فين
(111)/10	الدعوى
ل فيه أعلى (الرتب) بخلاف الانتقال من الإباحة	الانتقال من الحرمة الثابتة بالنص إلى الإباحة يشترط
(198)/9	إلى الحرمة فإنه يكتفي فيه بأيسر الأسباب
(٦٣٥)/٢٣	الإنفاق على الأقارب ( <u>مرتب</u> ) على الإرث
۸٧/٣٣	الأوامر والنواهي على (رتب) متفاوتة
(777)/7٣	الأيدي (المترتبة) على يد الغاصب أيدي ضمان
٤٩٥/٣٣	أيما من أقوى ( <u>مراتب</u> ) العموم
٣٦٨/٢٠	التابع أحط (رتبة) من المتبوع
19/47	التأخير في اللفظ يدل على التأخير في (الرتبة)
(٣١١)/٤	(تترتب) الوسائل (ترتب) المقاصد
171/17	(ترتب) الأسباب على المسببات هو الأصل

ص ۱۷۲، ۲۷۲، ۲۷۲، ۲۷۲	(ترتب) المصالح بحسب الأحكام الخمسة عند التعارة
[٤٦١]/٤	(ترتيب) الأحكام على الأسباب للشارع لا للمكلف.
779/77	(ترتيب) الحكم على الوصف المناسب يقتضي العلية
	(ترتيب) الحكم على الوصف يدل على علية ذلك الو
	ربيب) ذوي الأرحام في الإرث (كترتيب) العصبات
YY•/\V	
	(ترتيب) الشرطين يكون على نحو (ترتيبهما) في اللفظ
	(ترتيب) المصالح بحسب الأحكام الخمسة
	الترك (الراتب) سنة كما أن الفعل (الراتب) سنة
	ترك واجبا ( <b>فترتب</b> ) عليه ضرر مباشر فإنه يضمن
	التعدي (يترتب) عليه الضمان
	تفاوت (مراتب) الوسائل بتفاوت (مراتب) المقاصد .
	التقديم في الذكر لا يقتضي التقديم في (الرتبة)
	التقديم في الذكر يدل على التقديم في (الرتبة)
٤٨٨ ، ٤٨٦ ، (٤٥٥)/١١	تنحط (رتبة) التبع عن المتبوع
[177] / \ - \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	التنزه عن مواضع (الريبة) أولى
w- /	
رتبته) وأدل على اعتنائه بعلم الآثر ٢٨٠٠/ ١٦٠	الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل (إ
	الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل (إ ثم تفيد (الترتيب) بمهلة ٥١١/٣٢، ٥٢٣، ٥٣٧
، ٥٥٠، ٢٢٥، ٤٧٥، ٤٨٥، [٥٩٥]، ٨٠٢،	
, .00, 750, 340, 340, [0P0], A.F. , Y.Y	ثم تفيد (الترتيب) بمهلة ٥١١/٣٢ ، ٥٢٥ ، ٥٣٥
, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	ثم تفید (الترتیب) بمهلة ۱۱/۳۲، ۵۲۳، ۷۳۰ م۳۵ م
, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	ثم تفيد (الترتيب) بمهلة ٥١١/٣٢، ٥٢٣، ٥٣٥، ٥٣٥ ١٦٢، ٦٣٠، ٦٤٢، ١٥٦، ١٦٨، ١٦٨، ١٩١ ثم لا تدل على (الترتيب) بالكلية
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	ثم تفيد (الترتيب) بمهلة ٥١١/٣٢، ٥٢٣، ٥٣٧، ٢٩٥ ثم لا تدل على (الترتيب) بالكلية
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	ثم تفيد (الترتيب) بمهلة ٥١١/٣٢، ٥٢٣، ٥٣٧، ٥٣٧ ثم لا تدل على (الترتيب) بالكلية
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	ثم تفيد (الترتيب) بمهلة ٥١١/٣٢، ٥٢٣، ٥٢٣، ٢٩١، ٢٩٠، ٢٩٠ ، ١٩٢، ١٩٢، ١٩٢، ١٩٢، ١٩٢، ١٩٢، ١٩٢، ١٩
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	ثم تفيد (الترتيب) بمهلة ٥١١/٣٢ ، ٥٢٣ ، ٥٣٧ ، ٥٣٧ ، ٢٦٠ ، ٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٤١ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠ ، ٢٠ ، ٢٠ ، ٢٠ ، ٢٠ ،
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	ثم تفيد (الترتيب) بمهلة ٥١١/٣٢، ٥٢٣، ٥٢٣، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٨، ١٩٨، ١٩٨، ١٩٨، ١٩٨، ١٩٨، ١٩٨
۱۳۰۰ ۱۳۰۰ ۱۳۰۰ ۱۳۰۰ ۱۳۰۰ ۱۳۰۰ ۱۳۰۰ ۱۳۰۰	ثم تفيد (الترتيب) بمهلة ۱۲۲، ۱۲۰، ۱۲۰، ۱۹۲۰ م ۱۹۲، ۱۹۲، ۱۹۲، ۱۹۲، ۱۹۲، ۱۹۲، ۱۹۲، ۱۹۲،
۱۹۰۵) ۱۹۰۱ ۱۹۰۱ ۱۹۰۱ ۱۹۰۱ ۱۹۰۱ ۱۹۰۱ ۱۹۰۲ ۱۹۰۲	ثم تفيد (الترتيب) بمهلة ۱۹۲۲ ، ۵۲۳ ، ۵۲۳ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ،
۱ ۱۰۵۰ ۲۲۰ ۱۸۰۲ ۱۸۰۲ ۱۹۰۱ ۱۸۰۳ ۱۳۰ ۱۳۰ ۱۳۰ ۱۳۰ ۱۳۰ ۱۳۰ ۱۳۰ ۱۳۰ ۱۳۰ ۱	ثم تفيد (الترتيب) بمهلة ۱۹۲۲ ، ۵۲۳ ، ۵۲۳ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ، ۹۲۰ ،

بقة الثانية عند عدم الأولى أو عدم	الحقوق (المرتب) أهلها شرعا أو شرطا إنما يشترط انتقالها إلى الط
787/17	استحقاقها لاستحقاق الأولى أولا
(٣•٩)/٩	الحكم لا (يترتب) على السبب الذي دخل في غيره
۹۰،۸۸/۹	الحكم (المترتب) على اللفظ هل هو يناط بآخر جزء منه أو بكله
(010)/49	الحكم متى (ترتب) على اسم مشتق كان مأخذه علة لذلك الحكم
سمى فيه/(٣٥٥)	الحكم المعلق على معنى كلي يكفي فيه أدنى (المراتب) لتحقيق الم
177/70	الدعوى الباطلة لا تسمع ولا (يترتب) عليها حكم
[1٧٣]/٢٥	الدعوى الباطلة لا (يترتب) عليها حكم
تصل فیه دخول۳٤٨/١	الزواج الباطل لا (يترتب) عليه شيء من آثار الزواج الصحيح ولو ح
	الزواج الصحيح النافذ (تترتب) عليه جميع آثاره من الحقوق الزوجي
177/74	السنة دون القرآن في (الرتبة)
180/9	شرط كون الإكراه مرفوع الحكم أن يكون (مرتبا) على فعل المكلف
(1£1)/Y	الشك في الشرط مانع من (ترتب) المشروط عليه
(٤٥)/٦	صلاح الأعمال وفسادها (مترتب) على المقاصد والنيات
(٦٠٧)/١٤	الضمان هل (يترتب) في شيء بمجرد النية من غير فعل
(٣١٧)/٢٧	الظن كاف في (ترتب) الأحكام
(۲۱۹)/۱۷	العبادة الجامعة لأفعال نفل وفرض يجب فيها (الترتيب)
ما ورد به الشرع١٧/[٢١٩]	العبادة المحضة إذا اشتملت على أفعال متغايرة انحتم (ترتيبها) على
_	العقود لا (تترتب) عليها أحكامها إلا بمباشرة المتعاقدين لها على و
	العلة الواحدة الشرعية يجوز أن (يترتب) عليها حكمان شرعيان مخت
٣٢٢/٢٧	غلبة الظن (بِمرتبة) اليقين في (ترتب) الأحكام
01./47	الفاء إن دخلت على الأماكن أو المطر فلا (ترتيب)
017/47	الفاء أنها (للترتيب) والتعقيب
(0.4)/٣٢	الفاء العاطفة (للترتيب) والتعقيب
٥١٨/٣٢	الفاء في العربية (للترتيب) والتعقيب
018/77	الفاء لا تفيد (الترتيب) إن دخلت على الأماكن والمطر
۵۱٦/۳۲	الفاء (للترتيب)
0, 770, 770, 000, 770,	الفاء (للترتيب) والتعقيب ٣٢/ [٥٠٩]، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ١٨
	۱۹۵۰ کره، ۱۹۵۰ ده، ۱۲۰، ۱۳۰، ۱۶۲، ۱۹۲۰ ده، ۱
(0.9)/٣٢	الفاء (للترتيبِ) والتعقيب والتسبب
(0.4)/٣٢	الفاء (للترتيب) وإيجاب الثاني بعد الأول من غير مهلة

ـاء موضوعة لغة ( <u>للترتيب</u> ) والتعقيب
سل الوسائل (مرتب) على فضل المقاصد ٢٠٠/٤، [٣١١]، ٣٠٥- ٤٨١/٢٦
ول من رسول الله ﷺ إذا قارنه الفعل فالاقتداء به في ذلك العمل من أعلى (مراتب) الصحة٢٨(٤٨٩)
كتاب أعلى (رتبة) من السنةكتاب أعلى (رتبة) من السنة
كراهة أدنى (مرتبتي) صيغة لا تفعل٧٢٥)
ر ( <b>ترتیب</b> ) واجب مع بقاء الوقت یجب بعد الفوات۱۷ (۲۳۵)
ر ترتيب) يستحق في الأداء استحق في القضاء١٧٠ (٢٣٥)
َ تَصَرَفُ لَا (يِتَرَبُ) عليه مقصوده لا يُشرع ٤/(٣٢٩)، ٣٣٠- ٩/(٤٨٧)
ر حكم (مرتب) على عرف وعادة يبطل عند زوال تلك العادة
عبادة تشتمل على أفعال متغايرة في أصل وضعها يرتبط بعضها ببعض وجب فيها ( <b>الترتيب</b> )١٧/(٢١٩
عقد (ترتب) آثاره عليه فهو الصحيح وإلا فهو الفاسد
م ما كان حقا صاحبه عامل فيه لنفسه وكان قائما حين الإسقاط خالصا للمسقط أو غالبا ولم
(يترتب) على إسقاطه تغيير وضع شرعي وليس متعلقا بتملك عين على وجه متأكد يسقط
بالإسقاط وما لا فلا
ر (مرتبة) من (مراتب) مقاصد الشريعة ينضم إليها ما هو كالتتمة والتكملة ٥٤٧/٣.، ٥٥٥
ر (مرتبة) من مقاصد الشريعة ينضم إليها ما هو كالتتمة والتكملة ٣/[٥٧٥]، ٥٨٣- ٢٢١/٤
ر (مرتبة) من الوصايا تأخرت في الإيصاء عما تقدم عليها فإنها تبطــل عند الضيق ويدخل السابق
فيها
من (ترتب) على إقراره حكم يكون بإنكاره خصما في الدعوى وإلا فلا
من حقيقتي افعل و لا تفعل يحمل على أدنى (مراتبهما)
ر من علم تحريم شيء وجهل ما (ي <b>ترتب</b> ) عليه لم يفده ذلك ١٢/(٥٠٢)- ٣٢١، ٣١٦/١٤، ٣٢١
ر واحد من الواجبات والمستحبات (الراتية) يسقط بالعذر العارض
ي يد (ترتبت) على يد غاصب فهي يد ضمان۲۳)/۲۳.
بد من (الترتيب) في القضاء كما لا بد منه في الأداء
(ترتيب) فيما يثبت في الذمة
تفعل الواردة ابتداء أدنى (مراتبها) الكراهة
حرج في (ترتيب) الحكم على ما هو من النوادر
(يترتبُّ) الثواب إلا على النية
 (يترتب) الحكم على شيء من تصرفات المكره
استحق (الترتيب) في فرضه استحق (الترتيب) في مسنونه
(رتب) عليه الشرع حكما ولم يحد فيه حدا يرجع فيه إلى العرف٨(٢٠٥)

(£AV)/9	ما لا (يترتب) عليه مقصوده باطل
(£AV)/9	ما لا (يترتب) عليه مقصوده لا يشرع
ت الوقت۱۷/(۲۳۵)	ما وجب (الترتيب) فيه من ناحية الفعل لم يسقط (الترتيب) فيه بفوا
	ما يلزم من (الترتيب) في حال الأداء فكذلك في حال القضاء
٩/٢٨	المانع إذا حصل بعد (ترتب) الحكم لا أثر له
	متى انتقل المصول عليه (لمرتبة) مع إمكان الاكتفاء بدونها ضمن
(EV)/Y9	(مراتب) أقسام الإجماع متفاوتة
9/0-[07V]/٣	(مراتب) المقاصد الثلاث تأصلت في القرآن وتفصلت في السنة
٥٨٩/٣٣	مراعاة (ترتيب) الأدلة واجب على المجتهد
٤٧٢ ، ٤٧١/١٠	(المرتب) على المجموع هل يقتضي التوزيع عند الانفراد
(A٣)/١٠	المطلق عند عدم القرينة ينزل على أقل (المراتب)
[197]/٣٢	المقدم في الذكر مقدم في (الرتبة)
٥٦٠,٥٥٨/٥	الممنوعات تختلف (مراتبها) بحسب الكل والجزء
(٣٢٣)/١٤	من ترك واجبا (فترتب) على تركه ضرر مباشر ضمن
٣٣١/١٤	من ترك واجبا (فترتب) عليه ضرر ضمن
<b>TT•/18</b>	من ترك واجبا (فترتب) عليه ضرر مباشر ضمن
ل يكون إقلاعه فعلا بعده للممنوع	من تعلق به الامتناع من فعل هو متلبس به فبادر إلى الإقلاع عنه ها
۳۰٦/۱۲	منه أو تركا له فلا (يترتب) عليه شيء من أحكامه
مل يكون إقلاعه فعلا للممنوع منه	من تعلق به الامتناع من فعل هو متلبس به فبادر إلى الإقلاع عنه ه
\\\P3- \\\[\\P1] \\ \\	أو تركا له فلا (ي <b>ترتب</b> ) عليه شيء من أحكامه
[0.1] ( £ \ £ \ £ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	من علم التحريم وجهل ( <u>المرتب</u> ) عليه لم يعذر
(074)/17	المنهي عنه أقل (مراتبه) أن يكون مكروها
(1٧٠)/18	النفقة (مرتبة) على الملك
ξξο/A	هل الاعتبار في الكفارة (المرتبة) بحال الوجوب أو بحال الأداء
440/18	هل يعتبر الترك بذاته فعلا (تترتب) عليه الأحكام أم لا
إلى بعضا۲۱۹/۱۷	الواجب على (الترتيب) لا يجوز في حكم الشرع العدول عن بعضه
نتوقف صحته على صحته أفادت	الواو العاطفة إن كان كل واحد من معطوفاتها مرتبطا بالآخر و:
	(الترتيب) بين معطوفاتها وإلا فلا
	الواو ( <mark>للترتيب</mark> )الواو (اللترتيب)
	الواو (للترتيب) إذا تعذر الجمع
(071)/٣٢	الواو للجمع المطلق غير مقتضية (ترتيبا) ولا معية

لزمانلزمان	الواو لمطلق الجمع في الحكم دون (الترتيب) في ا
Y £ A / TY	الواو لمطلق الجمع لا (لترتيب) لا لمعية
10, [170], 570, 000, 750, 340, 340,	
	۲۹۵، ۸۰۲، ۱۱۲، ۳۳۰، ۲۱۲، ۲۵۲، ۲۵۲، ۸
	الواو لمطلق الجمع من غير (ترتيب) ولا معية
(	الوسائل أخفض (رتبة) من المقاصد
أعطى من الأجرة مقدار ما (ترتب) على حصته لم	
01/17	يطالب بأجرة حصة الآخر ما لم يكن كفيلا له.
عها لتقصير وإلا لم (يترتبِ) عليه حكم ١٢/(٤٤٥)	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
ان أعلى (رتبة) منها	
	اليمين المؤقتة إذا لم (يترتب) لها بر منعقدة في الح
بع	رج
ر ( <u>راجحا</u> )	أحد النقيضين إذا كان (مرجوحا) كان الطرف الآخ
- الحرمة في الابتداء والانتهاء٣٨٧/٨	اذا اجتمع الحل والحرمة في المحل (يتر <b>جح</b> ) جاند
ب الحرمة في الابتداء والانتهاء	إذا اجتمع الحلال والحرام (رجع) الحرام
ح ) جانب الفساد اتفاقا١٧ (١٩)	
(٤٥٦)/١٣	ر. إذا أمكن مراعاة الحقين لا يشتغل (بالترجيح)
إلى القرعةالله القرعة المساعدة ال	
(الترجيح)ا۱۱/(۱۹۱)	
	إذا تعارض أصلان (رجع) الأقوى منهما
	إذا تعارض أصلان عمل (بالراجع) منهما
، التعارض لا (ترجيح) فيه	
آن (يرجع) بذلك	
نقلي فإنه (أرجح) مما لا يعضده شيء ٣٣٠ (٢٠٣)	
0 1 / 7	إذا تعارض معنا أصلان عمل (بالأرجع) منهما
ر المتأخر فالتساقط أو (الترجيع)٢٥٢/٣٣	
وعلم المتأخر فهو ناسخ وإن جهل فالتساقط أو	
707/77	(الترجيع)
فيير بينهما	

({{\ \ \}/\$\"	إذا تعارضت روايات من تناهى بحفظه ومن تلحقه الغفلة (رجح) الأول
71\707, 507	إذا تعارضت المصلحة والمفسدة قدم (أرجحهما)
(184)/11	إذا تعذر جمع الواجبين قدم (أرجحهما) وسقط الآخر بالوجه الشرعي
في نفسه وكثرة فأيهما	إذا تقابل عملان أحدهما ذو شرف في نفسه ورفعة وهو واحد والآخر ذو تعدد
، (۲۲۵)- ۲۱/۹۲۶	(يرجع)
في نفسه وكثرة فأيهما	إذا تقابل عملان أحدهما ذو شرف في نفسه ورفعة وهو واحد والآخر ذو تعدد
٣٧٢/١	(يرجع) ظاهر كلام أحمد (ترجيع) الكثرة
T19/TT	إذا ثبت (الترجيح) بين الدليلين وجب العمل (بالراجع)
(140)/11	إذا عارض الأصل الظاهر فأيهما (يرجع)
حے) بینهما۳۳/(۲۰۱)	إذا كان أحد الدليلين أعم من الآخر منّ وجه وأخص من وجه يصار إلى (الترج
(۲01)/٣٣	إذا كان بين الدليلين عموم وخصوص من وجه فيطلب (الترجيح) بينهما
(7.4)/٣٣	إذا كثرت الأمارات العاضدة للدليل (ترجع) على معارضه
٦٠١/٣	(أرجع) الظنين عند التعارض معتبر
، بأحدهما (بالترجيع)	الأصل أن الدليلين إذا تعارضا ولم يمكن (الترجيح) تهاترا وتساقطا ولم يعمل
(114)/44	من غير ( <b>مرجح</b> )
7, 787, 1.3, 8.3	الأصل العام في باب (الترجيح) تقديم غلبة الظن ٣٣/(١٧١)، ١٧٨، ٣٣٩، ٣٤٢
(٤١٥)/٣٣	اقتران أحد الخبرين بتفسير الراوي بفعله أو قوله (يرجع) على ما ليس كذلك
۲۰۰/۳۳	الأقل احتمالا (مرجع) على الأكثر احتمالا
T•1/TT	الأقل احتمالا (مرجح) على غيره
(190)/٣٣	الأقل احتمالا (يترجح) على الأكثر
(881)/٣٣	الأكثر حفظا روايته (راجحة) على من كان نسيانه أكثر
ينهما ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	إن اشتمل فعل على مصلحة ومفسدة فالعبرة (بأرجحهما) فإن استويا فقد يخير ب
פא/ארר	إن كانت إحدى العلتين حكما والأخرى وصفا حسيا (فترجح) الحسية
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	إن كل ما لا يفيد لا (يرجح)
٥٥٨/٦	التاريخ المنصوص عليه (يترجع) على التاريخ المدلول عليه
078/77	التخصيص (أرجح) من المجاز
٣٦٢/٣٣	(ترجح) الأدلة بعمل الأكثر
(770)/٣٣	(ترجح) دلالة الاقتضاء على المفهوم
	(ترجح) رواية الأحفظ
٤٥١/٣٣	(ترجح) رواية متقدم الإسلام
718 .179/8	(ترجح) الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات

(T)V)/**	
ترجح) العبارة على الإشارة	)
ترجع) العلة الحاظرة على المبيحة	)
ترجع) العلة المركبة على العلة البسيطة	)
ترجع) العلة المشتملة على صفة حكمية على العلة المشتملة على صفة ذاتية. ٢٩/ ٠٦٢، [٦٢٧]، ٦٣٦	)
ترجع) العلة المشتملة على صفة ذاتية على العلة المشتملة على صفة حكمية ٢٩/٢٩	)
ترجح) العلة المقتضية للاحتياط على غيرها	)
ترجع) العلة الناقلة عن حكم الأصل على المقررة	)
رترجح) الفساد في باب العبادات أحوط	)
(الترجيح) إنما يجري بين ظنينظنين(الترجيح) إنما يجري بين ظنين	)
(الترجيح) إنما يجري بين الظنيين	)
(الترجيع) إنما يقع بين المظنونين	)
(الترجيح) إنما يكون عند التنافي(الترجيح) إنما يكون عند التنافي	)
(الترجيح) إنما يكون مع تحقق التعارض	)
(الترجيع) بالسبق عند المعارضة والمساواة أصل في الشرع١٣٠ (٤٦٣)	)
(الترجيع) بإيجاد أصل الشيء أولى من (الترجيع) بالصفة	į
(الترجيح) بقوة السب أصلأصل	)
(الترجيح) بقوة السبب أصل (الترجيح) بقوة السبب أصل (الترجيح) بقوة السند (الترجيح) بقوة السند	,
(الترجيح) بلا (مرجع) باطل	,
(الترجيح) بين الأخبار يقع بعلو الإسناد	
رائر جيح ) بين الدليلين بلا (مرجع) باطل	
(الترجيع) بين الدليلين بلا (مرجع) باطل والعمل (بالراجع) منهما واجب٣٣ [٢١٣]	
(ترجيع) التابع على الأصل ممتنع	
(ترجيع) الخبر المشهور على الآحادي غير المشهور	
(ترجيح) السنن في السند بفقه الراوي	
(الترجيع) فرع التعارضفرقي التعارض	
(الترجيح) فرع المعارضة(١٦٣)/٣٣	
(الترجيع) لا يصار إليه إلا عند تعذر الجمع	
(الترجيع) لا يكون بين القطعيات	
(الترجيع) لجانب الفساد احتياط في أمر العبادة	
(الترجيح) يجري بين القطعيات	
التعريض إذا دعت إليه مصلحة شرعية (راجحة) لا مندوحة عنها إلا بالكذب فهو مباح٩	

التعليل بالوصف الوجودي للحكم الوجودي (راجع) على التعليل بالوصف العدمي للحكم
الوجودي
تعليل الحكم الوجودي بالـوصف الـوجـودي (أرجع) من تعليل الحكم الوجودي بالوصف
العدميالعدمي
تغليب جانب الإقامة (يترجع) على جانب السفر
تفسير الراوي (أرجح) من تفسير غيره
تفسير الراوي قولا وفعلا يحصل به (الترجيح)
تقديم البعض على البعض يستدعي وجود (المرجع)
التواتر المعنوي (أرجع) من الآحاد
الجمع مقدم على (الترجيع)
الحديث الذي يوافقه القياس (مرجع) على الآخر
الحقوق إذا تساوت وعدم (الترجيح) صرنا إلى القرعة
الحقيقة العرفية (راجحة) على اللغوية
الحكم يجوز تخلفه عن سببه لمعارض (راجع)
حيث وجد (المرجع) لأحد الدليلين وجب العمل (بالراجع) منهما
الخبر الدال على التحريم (راجع) على الخبر الدال على الإباحة
الخبر الذي رواته أكثر (راجع) على الذي لا يكون كذلك٣٣/[٢٨١]، ٤٤٢
الخبر المتأيد بموافقة الأصل (راجع) على الذي على خلافه
الخبر المتفق على رفعه (مرجع) على الخبر المختلف في رفعه١٨٢/٣٣، [٣٧١]، ٤٤٢
الخبر المقترن بذكر السبب (مرجع) على غيره
الخبر (يرجع) لموافقته القياس
الداعي الطبعي (يترجع) على الداعي الشرعي
الدلالة الأقوى (مرجحة) عند التعارض ٣٢/٩، ١٨ - ٣٤٠/٣٣، ٥٨٢، [٥٨٩]، ٦٠٨، ٦٢٥،
دلالة السكوت مشكوك فيها ما لم تدعمها قرائن ( <u>مرجحة</u> )
الدليل الأحوط (مرجع) عند التعارض
الدليل الحسي (أرجع) من غيره من أدلة الشرع
الدليل الناقل عن البراءة الأصلية (مرجع) على المقرر لها٣٣/[٢٣١]، ٤٣٠
الدليل الناقل عن البراءة الأصلية (مرجع) على الناقل لها
الدليلان إذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه فالمعتبر (الترجيح)٣٣/[٢٥١]، ٤٥٨
الدوران في محل (أرجع) في العلية من الدوران في محلين
الدوران الوجودي والعدمي (راجع) على الدوران الوجودي فقط

(080)/0	الذريعة إلى الفساد يجب سدها إذا لم يعارضها مصلحة (راجحة)
٦٤٤/٢٩	(الراجع) من الدليلين ما كان الظن بلبوته أقوى من الآخر
(۲۱۳)/۳۲	الرجحان بلا مرجح باطل
[٤٤١]/٣٣	رواية الأحفظ (راجحة) على رواية من ليس كذلك
(881)/٣٣	رواية الأحفظ لألفاظه عليه السلام (أرجع) من رواية غيره
T11/TT	رواية العالم (راجحة) سواء كانت الرواية باللفظ أو بالمعنى
[٤٥١] ، ١٩٦/٣٣	رواية متأخر الإسلام (أرجع)
£٣V/٣Y	السياق مرشد إلى تبين المجملات (وترجيح) المحتملات وتقرير الواضحات
<u> بحة</u> ) على المفسدة	الشارع يعتبر المفاسد والمصالح فإذا اجتمعا قدم المصلحة (الرا-
0 8 9 6 0 8 7 / 0	(المرجوحة)
الم يكن فيه مصلحة	الشر والمعصية ينبغي حسم مادتهما وسد ذريعتهما ودفع ما يفضي إليها إذا
(080)/0	(راجحة)
۸/۲۱۳، ۲۱۳	الشرع ورد (بالترجيح) بالعلامة في الجملة
ند مشقة الوصول إلى	الشرع يجعل المصلحة (المرجوحة) عند تعذر الوصول إلى (الراجحة) أو عنا
۰۰٦/۲	(الراجحة) بدلا من المصلحة (الراجحة)
۰۲۹/۲۷	الشرع يؤثر الكلي على الجزئي عند التعارض إلا (لمرجع) خاص
(074)/44 - 551/4	الصريح (راجع) على الدلالة
(074)/44	الصريح (مرجح) على الظاهر
(۲۱۱)/۳۲	صيغة التفضيل تقتضي المشاركة في الأصل مع (رجحان) أحد الطرفين
178/88	الطرح (والترجيح) فرع التعارض وعدم إمكان الجمع
177/17	الظاهر لا تثبت به الحقوق بل (ترجع) به الدعوى
١٣٠/١٣	الظاهر لا تثبت به الحقوق لاحتمال خلافه وإنما (ترجح) به الدعوى
(170)/14 - \$51/	الظاهر لا تثبت به الحقوق وإنما (ترجح) به الدعوى
(٤٨١)/٣٣	العام الذي لزمه تخصيص (يترجح) على خاص ملزوم التأويل
٠١/١٧	العبادة إذا اجتمع فيها جانب الحضر وجانب السفر (ترجح) جانب الحضر
(١٨٤)/١٧	العبادة إن تعلقت بوقت فتعجيلها أفضل وقد (يترجح) التأخير لعوارض
۳۲۰/۳۳	عبارة النص (ترجح) على إشارة النص
(٦١٧)/٣٣	عبارة النص (راجحة) على إشارته
(٦٣٩)/٣٣	العرف (أرجع) وأقوى من الحقيقة اللغوية
۰۲۳/۲۹	العكس ليس بشرط لصحة العلة لكنه دليل (مرجع)
[٣٨١]/٣٣	علو السند معتبر في (الترجيح) بين الخبرين بعد تساويهما في الصحة

[٣٦١]/٣٣	عمل أكثر الأمة بالخبر (ي <b>رجحه</b> )
(٣٦١)/٣٣	عمل الأمة على وفق أحد الخبرين (مرجع) له على مقابله
(141)/٣٣	العمل (بأرجح) الظنين دليل شرعي
[171]/٣٣	العمل (بأرجح) الظنين عند التعارض واجب
/۷۷۱، ۸۷۱، ۹۷۱	العمل (بأرجح) الظنين واجب
(171)/٣٣	العمل (بالراجع) من الظنين متعين عرفا واجب شرعا
۸٩/٧	العمل بالوهم (المرجوح) خلاف المعقول والمشروع
دة أصله تغير وصف	الفعل غير المشروع إذا أدى إلى مصلحة (راجحة) في العمل مآلا تفوق مفس
٥١٠٠ ٣٧٣	
۳۸۲/۳۳	فقه الراوي من (المرجحات) بين الأخبار
[٣١١]/٣٣	فقه الراوي من (المرجحات) في السنن
(٤٠٧)/١٣	في التزاحم على الحقوق لا يقدم أحد على أحد إلا (بمرجع)
(19)/17	في العبادات جهة الفساد (را <b>جحة</b> )
٦٠١،٥٩٩/٣	القاعدة الشرعية أن العمل (بأرجع) الظنين واجب
781 .78+/17 -(	قد تكون وسيلة المحرم غير محرّمة إذا أفضت إلى مصلحة (راجحة) ٤/(٣٦٧
	قد يجوز الإعانــة علــــى المعصية لا لكونها معصية بل لكونها وسيلة إل
00V/Y	(الراجحة)
£££/Yo	القرينة ( <mark>الراجحة</mark> ) معتبرة في الحكم
(٦٠٢)/٢١	القسمة من جهة إفراز ومن جهة مبادلة غير أن جهة الإفراز في المثليات ( <u>راجحة</u> )
٦٧٨/١٣	قوة السبب توجب (ا <b>لترجيح</b> )
[٢٠٣] ، ١٧٢/٣٣	كثرة الأدلة على أحد المتعارضين (م <b>رجحة</b> ) له على الآخر
٤٠٤/٢	كثرة رواة الحديث لا تفيد (رجحانه)
(771)/17	الكراهة (ترجع) على الندب
٥٨٢/١٣	كل أمر فيه مصلحة للخلق دون مضرة (راجحة) فإن الشرع لا ينهى عنه بل يبيحه
٥٦٠/٢	كل ما حرم تحريم الوسائل فإنه يباح للمصلحة (ا <b>لراجحة</b> )
الظاهر ٤٩٤/٦	كل ما له ظاهر فهو ينصرف إلى ظاهره إلا عند قيام المعارض أو (ا <b>لراجح</b> ) لذلك
ظاهر وكل ما ليس له	كل ما له ظاهر فهو ينصرف إلى ظاهره إلا عند قيام المعارض (الراجع) لذلك ال
119/7	ظاهر لا (يترجح) أحد محتملاته إلا (بمرجح) شرعي
	كل ما ليس له ظاهر لا (يترجح) إلا (بمرجح)
({{\\$}}/\\	كل ما يكون فعله (ر <b>اجحا</b> ) ولم يلحق بتركه ذم ولا عقاب فهو مندوب
717 ([110]/79.	كلما كان ثبوت الحكم في الأصل أقوى كان القياس (أرجع)

(199)/8	لا (ترجع) مصالح خاصة على مصالح عامة
٤١٠/١٣	لا (ترجيح) إلا (بمرجع)
٥٦٠ ، ٥٥٧/٦	
۳۸۲/۳۳	لا (ترجيح) بين الأخبار بعلو السند
١٧٤/٢٨	لا (ترجيح) لبعض المتواتر على بعض في الثبوت في قراءات القرآن
۳٦١/٣٣	لا (يرجع) بعمل الأكثر
١١٨/٤	لا يصار إلى (الترجيح) مع إمكان الجمع
/3/3, 373, 073-17/1.0	لا يقدم أحد في التزاحم على الحقوق إلا (بمرجح)١٣
	لا يقدمُ في التزاحم على الحقوق أحد إلا (بمرجع ١١/٤٦٥-١١/
	ما (ترجع) مصلحته أو مصالحه على مفسدته أو مفاسده فيباح
	ما حرم تحريم الوسائل فإنه يباح للحاجة أو المصلحة (الراجحة)
	ما حرم سدا للذريعة أبيح للمصلحة (الراجحة) ٣٧٠/٢، ٣٥٥-
	07/40-44./14
(٣٦٧)/٤ -٥٦٠/٢	ما حرم لسد الذرائع فإنه يباح عند الحاجة والمصلحة (الراجحة)
(٤•١)/٣٣	
\٧٧/٣٣	ما كان (أرجع) في إفادة الظن بصدق الراوي وجب العمل به
	ما كان لسد الذريعة فإنه يفعل للمصلحة (الراجحة)
ooa/t	ما كانت مفسدته دائما (راجحة) فلا يباح قط
710/7	المانع (مرجع) على المقتضي فيعمل به
(٤٧٩)/٢٧	المباح لا (ترجع) فيه جهة الفعل على جهة الترك
۳۳/[۱۸۱]، ۱۹۱، ۱۹۷، ۱۹۶	المتفق عليه (أرجع) من المختلف فيه
١٢٧/٤	متى تعارضت مصلحتان (رجحت) المصلحة العظمي
048/44	المجاز (يرجع) على الإضمار وعلى النقل في مقام التعارض
ooa/Y	المحرمات تباح (لرجحان) مصالحها على مفاسدها
T11/TT	(المرجوح) إذاً روى باللفط فلا (ترجيح) باللفظ
YV7/1111\FVY	(المرجوح) كالمعدوم
(۲۹۳)/۳۳	المسند (يرجح) على المرسل
198 (197/11	
الشريعة وفهم مقاصدها ٥/٢٦٠،	معرفة المصالح والمفاسد (والترجيح) بينها لا يكون إلا لمن مارس
	777
5VY/10	مفريق والفرياذ المارة واللوماحة (الراحجة) قام ويواما

۸، ۱۲۱، [۱۱۷]، ۲۲۱	مقاصد الشارع لا تثبت إلا بالقطع أو بالظن ( <u>الراجح)</u> ٥/١٠، ٥٢، ٥،
YYA/ E	المكمل الذاتي (راجع) على المكمل الخارجي
(۲۲۷)/٤	مكمل الضروري ( <mark>مرجح</mark> ) على المقصد الحاجي
تبقى عبادته نفلا أو تبطل	من أتى بما ينافي الفرض دون النفل في أول فرض أو أثناءه بطل فرضه وهل
٧٠/٢	قولان (والترجيح) مختلف
٤٩٠/٢٨	من أسباب ( <b>الترجيح</b> ) أن يكون أحد الحديثين قولا وفعلا وتقريرا فإنه أبلغ
٥/٥٢٢	من أصول الشريعة إذا تعارضت المصلحة والمفسدة قدم ( <u>أرجحهما</u> )
(114)/14	من ناب عن غيره لا يتصرف إلا بالمصلحة ( <u>الراجحة</u> )
(١٦٧)/٤	المناسبة التي من باب الضرورة ( <u>راجحة</u> ) على التي من باب الحاجة والزينة .
(٦٠٧)/٣٣	المنطوق (ر <b>اجح</b> ) على المفهوم
(۲۰۷)/۱۱	الموجب والمسقط إذا اقترنا (ترجع) المسقط
(٣٣٩)/٣٢	مورد (الترجيح) إنما هو الأدلة الظنية
(۲۹۳)/٣٣	الموصول ( <b>أرجح</b> ) من المرسلالموصول (أ <b>رجح</b> ) من المرسل
T\$7/TT	النافي ( <u>مرجح</u> ) على المثبت
7.9/7	النذر لا يؤثر إلا في ( <u>راجح</u> ) في نظر الشرع
(01)/44	النص ( <u>راجح</u> ) على الظاهرا
(\$AY)/٣٣	النهي ( <u>مرجح</u> ) على الأمرالنهي ( <u>مرجح</u> )
070/71	الهم (ترجيح) قصد الفعل وهو مرفوع
7 8 • / 4 4	الوجوب ( <b>يرجح</b> ) على ما سوى التحريم
۳۸۱/۲۹	(يترجح) التعليل بالوصف البسيط على التعليل بالوصف المركب
(874)/44	(يترجح) الخبر الذي قصد به بيان الحكم المتنازع فيه دون الآخر
(	(يترجح) ما ذكر معه السبب على ما لم يذكر معه
(۲۸۱)/٣٣	( <b>يترجح</b> ) المنقول بكثرة الرواة
(19)/17	بجب ( <b>ترجيح</b> ) جانب الفساد احتياطا
(TTV)/V	بجوز فعل المكروه لمصلحة ( <u>راجحة</u> )
(٢١٣)/٣٣	بدفع الترجيح بلا مرجح
(٣٦١)/٣٣	(يرجع) أحد الخبرين على الآخر بعمل أكثر السلف
(٣٦١)/٣٣	(يرجح) أحد الخبرين على الآخر بعمل الأمة به
[010]/49	(يرجح) أحد القياسين على الآخر بطريق نفي الفارق بين الأصل والفرع
(090)/79	(يرجح) أحد القياسين ما تكون علته أقوى على غيره
YAY/TT	(يرجع) أحد القياسين المتعارضين بكثرة الأصول

(٣٨١)/٣٣	أحد المسندين بالأعلى إسنادا منهما	(يرجع)
۳۰۰/۹	الأصل على الظاهر على الأصح إن استند الاحتمال إلى سبب ضعيف	(يرجع)
77/373	الأقوى دلالة على الأضعف دلالة	
۲٥٧/٣٣	الأقوى على الأضعف	
	الأقوى من الحقوق عند التعارض	 (يرجع)
	بطريق نفي الفارق في القياسين	
	بعمل أهلَّ المدينة	
	بفقه الراوي	
	بين الأخبار المتعارضة بتأخر إسلام الراوي	 (يرجع)
	تخصيص العام على تأويل الخاص	
	التخصيص على التأويل	
	الحديث المتفق على رفعه إلى النبي ﷺ على المختلف في رفعه	
١٦٨/١١	الحظر على الندب	 (پرجع)
	الحظر على الوجوب	
	الخاص على العام	
	الخبر بكثرة رواته وإن لم يبلغ حد التواتر أو الشهرة	
	خبر الحظر على خبر الإباحة	
	الخبر الخاص على العام	
	الخبر الذي وافقه دليل على الذي لم يوافقه دليل	
	الخبر على خبر آخر بكثرة الرواة	
(٣٨١)/٣٣	الخبر القليل الوسائط على الكثير الوسائط	(يرجح)
(٤٥١)/٣٣	خبر متأخر الإسلام على خبر متقدمه	(يرجع)
	الخبر المتفق على رفعه إليه على ما ليس كذلك	
78./٣٣	الخبر المشتمل على الحقيقة العرفية على المشتمل على الحقيقة اللغوية	 (يرجع)
	الخبر النافي للحد على الموجب له٣	
	الخبر الناقل عن حكم الأصل على المقرر له	
	خير الخيرين بتفويت أدناهما ١٦٧/٤ - ١٥٣/١١ ، ١٥٨، ١٦٠	
	خير الخيرين بتفويت أدناهما ويدفع شر الشرين بالتزام أدناهما ٥٨/٢-٣	
	۱۱۱، ۲۰۱، [۲۱]، ۱۱۲، ۱۲۸، ۱۷۰، ۲۱۰، ۲۰۱، ۲۰۰، ۱۲۱،	
	7, VT7, V07, VFT, 0VT, PVT, TAT, T70, V70- 0\T3T, F	
	717	

177/8	(يرجح) خير الخيرين وإن فات أدناهما
٦٠٠/٣٣	 (يرجح) العام على الخاص
(٤٥١)/٣٣	(يرجح) في السند بتأخر الإسلام
	 (يرجع) القياس بقوة دليل حكم الأصل
ياس الثابت حكم أصله بالإجماع	· (يرجع) القياس الثابت حكم أصله بالنص على الة
المكلفين على القياس الذي تكون علته عامة في	(يرجع) القياس الذي تكون علته خاصة لبعض
717/79	المكلفين
لفين على القياس الذي تكون علته جامعة لبعض	
	المكلفين
ن على ما تكون علته خاصة ببعضهم٢٩/[٦١١]	<del>-</del>
	( <b>يرجح</b> ) القياس الذي ثبتت علة وصفه بالسبر على
-	( <b>يرجح)</b> قياس العلة فيه وصف ثبوتى على قياس اا
(٤٣٠)/٣٣	(يرجع) ما مدلوله الحظر على ما مدلوله الإباحة
ه تأويل الخاصه تأويل الخاص	(يرجح) ما يلزم فيه تخصيص العام على ما يلزم في
(19A)/11	(يرجح) المانع على المقتضي
على غيرهما	( <b>يرجح</b> ) المباشر لما رواه من فعل وصاحب القصة
(٧٥٢)/٣٣	(يرجعُ) المجاز الأقرب على الأبعد
دية٤١٢/٢٩	(يرجح) المعلل بالعلة القاصرة على المعلل بالمتعا
(٧١٢)	(يرجح) المفهوم بالعبارة على المفهوم بالإشارة
(٣٧٢)/٣٣	(يرجح) مقطوع الرفع على ما اختلف في رفعه
مكم أصله على دليل حكم الأصل الآخر ٢٩/(١٨٥)	
سله أقوى من دليل حكم الأصل الآخر ٢٩/(١٨٦)	(يرجح) من القياسين المتعارضين ما دليل حكم أو
ون دليل حكم أصله أقوى من دليل حكم الأصل	· ·
(1/0)/۲۹	الآخر
مه ۲٤٤/۲۹	(يرجح) الناقل عن حكم الأصل على المقرر لحك
_ لهل۳۳/(۲۳۱)	(يرجح) النص الناقل عن حكم الأصل على المقرر
تي	
(۲۱۳)/۳۳	
ع أقوى المفسدتين باحتمال أدناهما ٤/(١٢٥)	
ة والثقة ٣٠٤/٣٣، ٢٠٦، (٢٨١)، ٤٠٢	
٤٠٨/٣٣	

الخلاف للاتفاق على (رجحان) الخروج منه	الخروج من	يندب إلى
(171)/٣٣		

#### رجع

(YoV)/18	الإباحة يجوز (الرجوع) فيها متى شاء
	الإتلاف بعوض لا يوجب الضمان على الن
	إذا أردنا تقويم شيء وجب (الرجوع) فيه إا
[704] (7.4 (7.4/14	إذا أنفق عن غيره بغير إذنه هل (يرجع)
	إذا بطل البدل المشروط كان (ا <b>لرجو</b> ع) إلى
	ً
	ء إذا ضمن المكره (رجع) بما غرم على من
. إلى التكليف بما لا يدخل تحت قدرة العبد فذلك (راجع)	
	م التحقيق إلى سوابقه أو لواحقه أو ق
٤٣٥/١١	إذا فات الخلف (رجع) بالأصل
, القيمة	ء . إذا فسد العقد فسدت التسمية (فيرجع) إلى
ود يعم جميع المكلفين والأخرى متضمنة لمقصود (يرجع)	
(11)/19	ء إلى آحادهم فالأولى أولى
١٨٨/٣	إذا لم نجد نصا (فالرجوع) إلى قضايا النهم
ما يعتبر ( <u>الرجوع)</u> عن الإيجاب	
بعضها على بعض يجب ( <u>رجوعه)</u> إلى جميعها ٣٠/(٤٧١)	
(17)/7	الاستحسان (راجع) إلى أحد الأدلة
كم يسقط الشهادة٢٥	الأصل أن (الرجوع) عن الشهادة قبل الحك
	الأصل بقاء أحكام الزواج في عدة الطلاق
<u></u>	
ري يروي يروي الله الكنايات كلها (رواجع)١٧/٢	
	الأصل في الإجمال أن (يرجع) فيه إلى الم
حق (الرجوع) في الهبة وحق الوقف وخيار الرؤية . ٩ / ٤٨١	
	الأصل في الطلاق أن يكون (رجعيا)
	الأصل في الطلاق هو (الرجعي)
	الأصل في كل ما أخرج لله تعالى أنه لا يج
- · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	الأصل قضاء ما في الذمة بمثله فإذا تعذر أ

(٦٧٧)/٣٣	الأصل (المرجوع) إليه في إثبات جميع الأحكام عدم النسخ
(118)/٨	اعتبار العادة ( <b>والرجوع</b> ) إليها ثابت في الشرع
١٢٩/٨	اعتبار العادة والعرف (رجع) إليه في الفقه في مسائل لا تعد كثرة
(۲۸۷)/٣١	الأمر بعد الحظر يدل على (رجوع) الحكم إلى ما كان عليه قبل التحريم
٤٩٨/١٤	الأمين فيما (يرجع) إلى الحفظ لا يكون ضامنا
۰۸/۱۵	إن فات الشيء المبيع (رجع) المغبون منهما بقدر الغبن
٤٨٢/٣٢	إن كان النهي عن ترك (رجع) القول إلى الأمر
(٤٣٣)/٩	إنما (يرجع) في معرفة كل شيء إلى من له بصر في ذلك الباب
(٤٨٩)/٢٠	الأيمان (مرجعها) إلى العرف
(٤٧٧)/٣١	بعد البيان لا (يرجع) إلى الإجمال
3, 113- N/[V], •1	بقاء أثر الشيء كبقاء أصله فيما (يرجع) إلى دفع الضرر ٦٨/٧
۱٠/۸	بقاء أثر الشيء يجعل كبقاء أصله فيما (يرجع) إلى دفع الضرر
٧٣٨/٣٣	تخصيص العام لا يمكن إلا بدليل يجب (الرجوع) إليه
rez/ty	تعذر (الرجوع) فيما يجوز (الرجوع) فيه قد يمنع حق (الرجوع) ويسقطه
Y 7 9 / W Y	التعريف إذا (رجع) إلى ما تقدم صار المتقدم كالمذكور
roa/yy	الحبس كالصدقة لا (رجوع) فيه إلا بشرط (الرجوع)
۲۰۱ ((۹۵)، ۲۰۱	حقوق العقد ( <u>راجعة</u> ) إلى العاقد
(۲09)/۲1	حقوق العقد في باب البيع ( <del>ترجع</del> ) إلى العاقد
(٣•٩)/٢٣	حقوق العقد في باب النكاح (ترجع) إلى من وقع له العقد لا إلى العاقد
197/17	حقوق العقد في الخلع ( <b>ترجع</b> ) إلى من عقد له
۳۱•/۲۳	حقوق العقد في النكاح (ترجع) للمعقود له بخلاف البيع
(٣•٩)/٢٣	الحقوق في النكاح (ترجع) إلى المعقود له لا إلى العاقد
١٣٤/١٨	حكم تصرفات المستناب (ترجع) إلى المستنيب
الحق وإن كان عند غير	الحلف إذا كان عند الحاكم فالنية نية الحاكم وهي (راجعة) إلى نية صاحب
٤٧٤/٢٠	الحاكم فالنية نية الحالف
[٥٦٧]/٨	الخطأ لا يستدام ولكنه (يرجع) عنه
(044)/17	الذمة خلف عن الإسلام فيما (يرجع) إلى المعاملات
ν1/Γν	(الرجعة) إبقاء النكاح على ما كان ما دامت في العدة
٧٦/٢	(الرجعة) هل هي ابتداء نكاح أو استدامته
(0.4)/٢٣	(الرجعي) لا يقطع النكاح والبائن يقطعه
(o·v)/۲۳	(الرجعية) باقية على الزوجية(الرجعية) باقية على الزوجية

(o·V)/Y٣	(الرجعية) حكمها حكم الزوجات في جميع أمورها
٥١١ ،(٥٠٧)/٢٣	
٥١٤ ، ١٥٠ ، [٥٠٧] / ٢٣	
٤٣٠/٧	(الرجوع) إلى الأصل أصل
(٦١)/٩	(الرجوع) إلى دلالة الحال لمعرفة المقصود بالكلام أصل في الشرع .
٣٦٢/٢٥	(رجوع) الشاهد قبل القضاء يصح في حق نفسه وفي حق غيره
178 . 17 . / [0 / 1] / 7	(رجوع) الضمير إلى بعض أفراد العام لا يخصصه
٥٧٢/٣٠	(رجوع) الضمير إلى بعض أفراد العام يخصصه
(ov1)/r·	(رجوع) الضمير إلى بعض العام ليس تخصيصا له
77/1	(الرجوع) عن الإقرار في حق العباد لا يصح
العباد١٥٠/(٢٣٥)	(الرجوع) عن الإقرار يصح في حقوق الله تبارك وتعالى لا في حقوق
(٣٦١)/٢٥	(الرجوع) عن الشهادة فسخ للشهادة
۳٦١/٢٥	
۳٦٢/٢٥	(الرجوع) عن الشهادة لا يصير موجبا للضمان قبل قضاء القاضي
(٣٦١)/٢٥	(الرجوع) عن الشهادة والتناقض فيها قبل القضاء مانع من القضاء
[100]/ 7 8	(الرجوع) عن الوصية إبطال لها
(440)/40	( <u>الرجوع)</u> في حقوق الآدميين بعد الإقرار لا ينفع (الراجع) عما أقر به
(1•1)/17	(الرجوع) في العقود إلى أقوال أربابها
۳٦٢/١٦	(الرجوع) في الهبة فسخ من الأصل
10V/YE	(الرجوع) في الوصية إبطال لها
٣٥٠/٢٢	زيادة متصلة تمنع (الرجوع)
۳۰•/۲۲	الزيادة المتصلة تمنع (الرجوع)
(٣٤٣)/٢٢	الزيادة المتصلة تمنع الواهب من (الرجوع)
(٣٤٣)/٢٢	الزيادة المتصلة تمنع ولو زالت قبل (الرجوع)
	الزيادة المعتبرة في عدم (الرجوع) في الهبة هي المتصلة لا المنفصلة
(٤٩)/١٥	شأن المقوم أن (يرجع) فيه للقيمة
للشارع قصد في تحصيلها ولا	الشروط المعتبرة في المشروطات ( <u>الراجعة) إلى خطاب الوضع ليسر</u>
٧٣٦/٢٧	في عدم تحصيلها
£9A/TY -£77/T1	ي الشريعة كلها (ترجع) إلى قول واحد في أصولها وفي فروعها
[۲۹۳]/۲۷	الشريعة كلها ( <b>ترجع</b> ) إلى قول واحد في فروعها وأصولها
٠٥٢/٢٥، ٤٨٢	الصريح يعمل بنفسه والمحتمل (يرجع) فيه إلى إرادة اللافظ

[٢٠٥]/٣٢	الضمير (يرجع) لأقرب مذكور إلا لدليل صارف
٩٩ ،٧٦/٢	الطلاق (الرجعي) هل يقطع النكاح
١/٧٧٤- ٢/٥٢، ٢٧، ٧٨، ٩٧١	الطلاق (الرجعي) هل يقطع النكاح أو لا
ويرجع) إلى الأصل٧/(٤٥١)	الظاهر من مذهب مالك أنّ المستنكح يلغي الشك (
	العادة لا (يرجع) فيها إلى النادر وإنما (يرجع) فيها إ
YTE/A	العقد المطلق (يرجع) موجبه إلى العرف
1.0/17	العقود (يرجع) فيها إلى أقوال أربابها
١٠٥ ،(١٠١)/١٦	العقود (يرجع) فيها إلى قول أربابها
31/٧٢٥- ٢١/٣٢٢، [١٣٢]	الغرور لا يثبت (الرجوع) في عقود التبرعات
(الرجوع) للمغرور على الغار ٢/١٦ ٥	الغرور متى تمكن في عقد المعاوضة فهو مثبت حق
(YV)/Y£	الغلط في الخطاب لا يكون (رجوعاً) في الوصية
٤٩٥،٤٩٣/٩	الفرع لا (يرجع) إلى أصله بالإبطال والإسقاط
(٤٣)/١٢	الفرع لا (يرجع) على إبطال أصله
(٤٣)/١٢	الفرع لا (يرجع) على أصله بالإبطال والإسقاط
(90)/١٦	القبض (مرجعه) إلى عرف الناس
) إليه	القرآن لا يثبت نسخ حكمه إلا بدليل يجب (ا <u>لرجوع</u>
[١٥٥]/٢٨	القرآن هو الأصل (المرجوع) إليه في الشرائع
لزام الضمان على الغير١٤ / (٥٠٩)	قول الأمين يقبل فيما (يرجع) إلى براءة نفسه لا في إ
سية وفصل الخصومات٣١٩/٢٥	قول أهل الخبرة طريق معتمدة (يرجع) إليه في الأقض
	القول قول الأمين فيما ينفي به الضمان عن نفسه لا ف
ي حده إلى العرف	كل اسم ليس له حد في اللغة أو الشرع ( <mark>فالمرجع</mark> ) ف _ر
ه فإن ( <u>الرجوع</u> ) فيه إلى العرف والعادة ٨/(٢٠٦)	كل أمر احتيج إلى تحديده ولم يرد في الشرع تحديد
100/18	كل تصرف أوجب زوال الملك فهو ( <u>رجوع)</u>
[177]/\tau	كل تصرف أوجب زوال ملك الموصي فهو ( <u>رجوع</u> )
، فيه	كل خيار (يرجع) إلى الحظ والمصلحة يجوز التوكيل
١٦٦/٢	كل ( <b>رجيع</b> ) نجسكل (ر <b>جيع</b> )
٤٩٩/٢٣	كل طلاق بغير عوض لا يقع إلا (رجعيا)
ل قبل الدخول والطلاق على بدل وما نص على	كل طلاق يقع ( <del>رجميا</del> ) إلا المكمل للثلاث والطلاة
٤٩٩/٢٣	كونه بائنا
٥٥٠ ، ٥٤٧/١٦	كل عاقد بسبيل من (الرجوع) عن العقد قبل تمامه
(٣٤٣)/١٤	كل غار لزم المغرور بسبه غرم (رجع) به عليه

ن فعل لو فعله الإنسان في ملك الغير ينقطع به حق المالك فإذا فعله الموصي كان (رجوعا) ٢٤/[١٥٩]	کإ
ل فعل لو فعله الإنسان في ملك غيره بغير إذن مالكه ينقطع به حق المالك فإذا فعله الموصي بالعين	کا
الموصى بها كان (رجوعا)	
ل فعل يوجب زيادة في الموصى به ولا يمكن تسليم العين إلا به فهو (رجوع) إذا فعله . ٢٤/[١٦١]	کا
ل فعل يوجب زيادة في الموصى به ولا يمكن تسليمها إلا به فهو (رجوع) إذا فعله فيه ١٥٥/٢٤	کا
ل ما أريد به من الهبات وجه الله تعالى فإنها تجري مجرى الصدقة في تحريم (الرجوع) فيها ١٧/٩٤	ک
ل ما كان لله تعالى إذا خرج عن يد المعطي فلا (رجوع) فيه ١٧ /(٩٤)	
ل ما لا ضابط له في الشرع ولا في اللغة (يرجع) فيه إلى الوجود٨(٣٠٣)	
ل ما لو أقر به لم يقبل (رجوعه) لا يحتاج إلى يمين	
ل ما لو تم منتهاه كان (رجوعاً) فمبتدؤه أيضا (رجوع)	
ل ما لو تم منتهاه كان (رجوعاً) فمبدؤه أيضا (رجوع)	
ل ما ورد به الشرع مطلقاً ولا ضابط له فيه ولا في اللغة (يرجع) فيه إلى العرف ١٥٧/٨، ٢٦٥، ٢٦٥	
ل ما ورد به الشرع مطلقا ولابد من تقديره ولم يكن له أصل في الشرع ولا في اللغة (رجع) فيه إلى	5
العرف والعادة٨(٢٠٦)	
ل ما (يرجع) إلى المحل يستوي فيه الابتداء والبقاء	ک
لَ ما يكونَ لَثُوابِ الآخرة لا (رجوع) فيه ١٧ /(٩٣)	
ل مصلحة (رجعت) إلى حفظ مقصود شرعي علم كونه مقصودا بالكتاب والسنة والإجماع فليس	
خارجا من هذه الأصول لكنه لا يسمى قياسا بل مصلحة مرسلة	
ل مصلحة لا (ترجع) إلى حفظ مقصود شرعي ولا تلائم تصرفات الشرع فهي باطلة مطرحة . ٥/(٣٥٥)	5
لل معنى يؤدى إلى عدم اعتبار مجرد الأمر والنهي لا سبيل إلى ( <b>الرجوع</b> ) إليه ٥٢/٥، ٥٧	
ل من أخرج مالا على اعتقاد أنه واجب عليه في الحال ثم تبين أنه لم يكن واجبا عليه فله ( <u>الرجوع</u> )	5
فيه بلا خلاف	
نل من أدى عن غيره واجبا فله أن (يرجع) به عليه	5
لل من أقر بشيء ثم (رجع) عنه فإنه لا يقبل (رجوعه) إلا فيما كان حدا لله تعالى ٢٥/[٢٣٥]	5
ئل من (رجع) بالأصل (رجع) بالزيادة المتصلة	
ئل من وهب فأقبض فليس له إلى (ا <b>لرجوع</b> ) سبيل إلا واحد وهو الوالد فيما أعطى ولده٢٩٢/٢	5
- ئل موضع لم يصح الأمر فالضمان على المأمور من غير (رجوع)١٤/(٥٧٥)	
( (رجوع) في التبرعات	
\ (رَجُوعَ) في الصدقة	
(رجوع) في الصلات بعد الموت	
( رحوع) فيما صار لله تعالى	

ى غالب الظن مع القدرة على القطع واليقين ٦/(٥٠٩)- ٣١٤، ٣١٤،	لا يجوز (الرجوع) إل
ي القياس مع النص	لا يجوز (الرجوع) إل
ع) ضمير إلى بعض العامع)) ضمير إلى بعض العام	
	لا (يرجع) من محقق
ن الإقرار في حقوق العباد	
ما قالا	
عن إباحتها	
	للمبيع حق (الرجوع)
	للمبيح (الرجوع) فيم
•	للمبيح صلاحية أن (ي
رر عن نفسه (بالرجوع) على الغار	_
لى المجبر ببدل المكره عليه	
ن فتواه في مسألة جاز للعامي تقليده في ( <u>المرجوع)</u> عنه١٣١/٣٣	
نوع) فيه	ما أريد به الله فلا (رج
لطريق هو (الرجوع) إلى أهل البصر بها	
(الرجوع) في شيء منه ولا الانتفاع به إلا عند الضرورة	
يرجع) فيها إلى أهل الخبرة ٩/(٤٤٤)	
يربع ين ين المربع المرب	
لا بمنزلة المنسوخ	ما (رجع) عنه المحتم
د لا يعتبر أصلا ولا يعمل به	ما (رحع) عنه المحتم
فلا (يرجع) إلا بنص يوجب (رجوعه)	
أو عدمه وشككنا في تغييره (رجعنا) إلى الأصل واطرحنا الشك ٦/(٣٩٢)	
ربرجع) فيه إلى الوجودربحع) فيه إلى الوجود	
ولا في اللغة (يرجع) فيه إلى العرف٨(٢٠٥) ٣١٨/١٤	
	ي سسي ما لا نص فيه (يرجع)
بضرر (يرجع) إلى قطع اتصال ثابت بأصل الخلقة فبيعه باطل ١٩٠/١٥، ١٩٣	
بسرو (ب <u>رجع)</u> فيه إلى العرف	ما لم يدد الشرع بتحد
به ( <u>برجع)</u> فيه إلى العرف	
للغة ولا في الشرع (فالمرجع) فيه إلى عرف الناس	
ا وليس له حد في الشرع ولا اللغة (يرجع) فيه إلى العرف والعادة ١٨٤/٨.، ٢- ١١٤/١١، ١١٥- ٨٣/٣٣	۵۰ ورد به اسس مست
VI / I I = I I @ 6 I I 4 / I I m I	

للغة ولا في الشريعة يجب ( <u>الرجوع)</u> فيه إلى	ما ورد في الشرع مطلقا من غير تحديد ولا حد له في ا
١١٥/٨	العرف والعادة
ني هذا الباب	ما يشكل على القاضي فإنما (يرجع) فيه إلى من له بصر
	ما يعرف بالاجتهاد يُجب أن (يرجع) فيه إلى أهل الاجته
(٤٣٣)/٩	ما يعرف بالاجتهاد (يرجع) فيه لأهل الخبرة
[YoV] . YO + . Y £ 9 / 1 E	المبيح له (الرجوع) عن إباحته متى شاء
7.9/1	المتبرّع لا (يرجع) على من تبرع عنه
	المجتهد إذا (رجع) عن قول لا يجوز الأخذ به
	المجتهد إذا (رجع) عن قول لا يجوز نسبته إليه والأخذ
	المجتهد إذا (رجع) عن قول لم يكن مذهبا له ولا يجوز
	(المرجع) في القبض إلى عرف الناس وعاداتهم
٣٦١/٢٣	(المرجع) في الكفاءة إلى العادة
TT./TO-174 P/[TT]- A/\07/14	(المرجع) في كل شيء إلى الصالحين من أهل الخبرة به
	(المرجع) في كون العيب مؤثرا إلى أهل الخبرة بذلك
YOA/A	
YY E / A	(المرجع) في معرفة العيوب إلى عرف التجار
184/1	(المرجع) في اليسير والكثير إلى العرف
(۲۲۹)/٣	
(٣٨٣)/٣	المصلحة (ترجع) الى جلب منفعة أو دفع مضرة
	المطلق إذا قيد بقيدين متنافيين لم يحمل على واحد منه
(o·v)/rr	المطلقة (رجعيا) بمنزلة الزوجة
٧٠/٨	
ToT/18	المغرور (يرجع) على الغار بالبدل
٥٧١ ، (٣٤٣) ، ١٢٧/١٤	المغرور (يرجع) على الغار بما غره
إلى غيره حكم الممات	المفقود له فيماً (يرجع) إلى ماله حكم الحياة وفيما يعود
	مقاصد الشريعة هي (المرجع) الأبدي لاستقاء
(۲٦٨)/٥	الإسلامي
ئر أو جلب المصالح ودرء المفاسد . ٣٠٤/٥	المقاصد العامة للقرآن (ترجع) إلى جلب الخير ودفع النا
[04] 674/15	المكره (يرجع) على مكرهه بالضمان
	من أدى عن غيره حقا بغير أمره فله أن (يرجع) به عليه .

من أدى عن غيره مالا شأنه أن يعطيه أو عمل لغيره عملا شأنه أن يستأجر عليه (رجع) بذلك المال
وبأجرة ذلك العمل كان دفع ذلك المال واجبا عليه كالدين
من أدى عن غيره مالا شأنه أن يعطيه (رجع) بذلك المال
من أدى عن غيره واجبا بنية (الرجوع) عليه (رجع) وإلا فلا
من استفيد من جهته أمر من الأمور (يرجع) إليه في بيان جهاته إلا إذا قامت الحجة ٣٨٨/٩ – ٣٨٨/٩
VY ¿Vo/1•
من دفع شيئا يظن أنه يلزمه وهو لا يلزمه هل له (الرجوع) أم لا
من (رجع) عن الشهادة قبل أن يحكم بها لم يحكم بها
من سلط على ماله خطأ هل له (الرجوع) أم لا
من سلط على ماله غيره غلطا منه هل (يرجع) بذلك أم لا
من ضمن بالإذن (رجع) وإن أدى بلا إذن ومن لا فلا وإن أدى بإذن
من عمل لنفسه فلحقه ضمان بسببه لا (يرجع) به على أحد
من يعتريه الشك كثيرا يلغيه (ويرجع) إلى الأصل٧/[٤٥١]، ٤٥٦، ٤٥٨، ١٠/١٧، ١٣،
المنصوص عليه أصل بنفسه (يرجع) إليه في بابه ويجرى على حكمه٥١٦/٥،١٦/٥
النذر لا (رجوع) عنه
النقصان لا يمنع (الرجوع) في الهبة
الواجب على الإنسان أن (يرجع) إلى الصواب إذا بين له
الوصية متى بطلت (بالرجوع) لا تعود إلا بالتجديد
يتوقف في (رجوع) الضمير إلى بعض العام
(يرجع) إلى العرف والعادة
(يرجع) إلى العوائد فيما كان خلقة
(يرجع) في الأيمان إلى النية فإن لم ينو الحالف شيئا لا ظاهر اللفظ ولا غير ظاهره (رِجع) إلى سبب
اليمين
(يرجع) في تفصيل العمل المشروط في المساقاة إلى الضابط الخاص بما يلزم العامل ٢١٢/٢٢
(يرجع) في جنس المأدوم والملبوس إلى عادة أمثالها من أهل البلد
(يرجع) في معرفة العيب إلى أهل الخبرة والعرف٩/(٤٤٤)
(يرجعُ) في الموهوب بالزوائد المتصلة
(يرجع) في اليميـــن إلى نيـــــة الحالف إن احتملها اللفظ ولم يخالف الظاهر أو خالفه وكان
مظلوماً٠٠٠
يغرم المغرور ( <b>ويرجع</b> ) بالقيمة على الغار

# رجل

إذا تصرف (الرجل) في حق الغير بغير إذنه هل يقع تصرفه مردودا أو موقوفا على إجازته ١٠٠/٨٩٠-
(90)/10-20, 28/-1/100-11/73, 03-01/(09)
إذا كان (للرجل) مال غائب فحسب بقاءه وأخرج زكاته بعد حولان الحول ثم تبين أن ذلك المال
هالك فالذي أخرجه يسترده
الأصل أن إقرار (الرجل) في مرض موته لغير وارثه جائز وإقراره للوارث باطل٢٥٠ [٢٤٧]
الأصل أن إقرار (الرجل) مقبول على نفسه غير جائز على غيره
أصل مال (الرجل) محرم على غيره إلا بما أبيح به
أفضل أعمال كل (رجل) ما هو أكثر نفعا لغيره وأجود ثمرة وأتم فائدة
أقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله فما تركت الفرائض فلأولى (رجل) ذكر ٢٤٠٠٠)(٣١٥)
ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى (رجل) ذكر
ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى (رجل) ذكر ٣٢٠/٢٤، ٣٢٣، ٣٢٣، ٣٣٣، ٣٣٣
ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى (رجل) ذكر٢٤ [٣١٥]، ٣٢٠، ٣٣٠
ألحقوا الفرائض بأهلها فما تركت الفرائض فلأولى (رجل) ذك
ألحقوا المال بالفرائض فما تركت الفرائض فلأدنى (رجل) ذكر
الأنثى على النصف من (الرجل)
إنما الشفعة على قدر الأنصباء وليس على عدد (الرجال)
أيما (رجل) مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجده بعينه
تفعل في مالها ما يفعل (الرجل) إذا بلغت الرشد
تفعل المرأة في مالها ما يفعل (الرجل) إذا بلغت الرشد١٣٠ / (٢٠٣)
تقبل شهادة (الرجل) الواحد من غير يمين عند الحاجة
جميع أقارب (الرجل) من النسب حرام عليه إلا بنات أعمامه وأخواله وعماته وخالاته ٢٣٠٠/(٣٦٣)
جواز شهادة النساء وحدهن فيما لا يطلع عليه ( <u>الرجال</u> )
حفظ الأنساب في منع مساواة المرأة (للرجل) في إباحة تعدد الأزواج
حكم النساء في الشهادة على النصف من حكم (الرجال)
الخلطة تجعل مال الخلطاء كمال (الرجل) الواحد
الخلطة تجعل مال الخلطاء كمال (الرجل) الواحد في حكم الزكاة
الخلطة تحيل حكم الزكاة وتجعل زكاة الخلطاء كزكاة (الرجل) الواحد في كافة الأموال الزكوية. ٢٣/٢٠
الخلطة تصير مال الخلطاء كمال (الرجل) الوحد
(ال حال) قو امون على النساء

	زكاة الفطر تلزم (الرجل) عن نفسه وعمن تلزمه نفقته من المسلمين٢٠١) عن نفسه وعمن تلزمه نفقته من المسلمين
	سلطان المرأة على مالها كسلطان (الرجل) على ماله
	الشهادة في الأموال أو ما تؤول إليه يقبل فيها (الرجلان) (والرجل) والمرأتان
	ني المعاريض ما يغني (الرجل) عن الكذبني المعاريض ما يغني (الرجل) عن الكذب
	كل امرأتين بينهما من النسب أو الرضاع ما يمنع تناكحهما لو قدرت إحداهما (رجلا) لا يجوز الجمع
	بينهما في الوطء بعقد ولا ملك
(	كل حيلة يحتاً بها ( <u>الرجل)</u> لإبطال حق الغير أو لإدخال شبهة فيه أو لتمويه باطل فه <i>ي</i> مكروهة٣٦١/(٣٦١
	كل حيلة يحتال بها (الرجل) لإبطال حق الغير أو لإدخال شبهة فيه فهي مكروهة١٣١/(٣٦١)
	كل (رجل) يعمل للمسلمين يجرى عليه من بيت المال
	كل شيء يشتريه (الرجل) مما يكال أو يوزن فلا يبعه حتى يقبضه وأما غير ذلك فرخص فيه٣٢٦/٢
	كل فرقة كانت من قبل (الرجل) فهي تطليقة وكل فرقة من قبل المرأة ليست بشيء١٦٤/٢
	كل لهو يكره إلا ملاعبة (الرجل) زوجته ومشيه بين الهدفين وتعليم فرسه
	كل ما يباح (للرجال) لبسه في حال الحياة يباح تكفينه بعد الوفاة وما لا يباح له لبسه حال الحياة لا
	يباح تكفينه بعد الوفاة
	كل من تلزم (الرجل) نفقته فعليه فيه زكاة الفطر
	لا تجوز شهادة النساء حيث اعتبرت إلا مع (رجل)
	لا فرق بين المرأة (والرجل) في العمل على تنمية المال والتصرف فيه
	لا يجتمع البدل والمبدل في ملك (رجل) واحد ١٨/٤٥ – ١١/١٥٥ – ١٦/[٣٠١]، ٥١٠، ١١٥
	كل عمل (رجال) فيقدم في كل ولاية الأقوم بمصالحها
	ال الرجال المادة أصلية
	يس على (رجل) بيع فيما لا يملك
	سا حرم على ( <u>الرجال</u> ) البالغين فعلى الولي أن يجنبه الصبيان . ٣٦٠/١٢، ٣٩٦، ٣٩٨- ١٨/(٣٦١)
	ت عرم على ( <u>الرجل)</u> معلى معلى الوي ال يمكن منه الصغير
	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
	ما يتخلص به (الرجل) من الحرام أو يتوصل به إلى الحلال من الحيل فهو حسن١٣٠٠/(٣٧٧)
	ببنى حال (الرجل) على الانكشاف والظهور
	لمرأة في مالها (كالرجل)
	لمرأة في مالها (كالرجل) في ماله
	لمرأة في الملك (كالرجل)
	لمرأة (كالرجل) في الأهلية
	لمعتبر في باب الدماء مزايا الأموال لا مزايا (الرجال)٩٥/٢٦

Y9Y/\A(\(\mathcal{V}\)/Yo	النساء شقائق (الرجال) في الأحكام إلا ما خص
	النساء (كالرجال) في أهلية الشهادة
راول فصل من كل أصل وإن علا ٢٠٠٠ علا ٤٩٧/	يحرم على (الرجل) أصوله وفصوله وفصول أول أصوله و
۳۲۰/۲۵	يكتفى بشهادة المرأة الواحدة فيما لا يطلع عليه (الرجال)
٣١٥/٢	يۇخذ (الرجل) باعترافه على نفسه
	رجو
معمدال عمال تحات كم لاتالمان	
	يحتمل ألا يحصل له بفعله الثواب (المرجو) إذا كان المش
ن المباحات كالعفود والتبرعات لأن ١١٠/١٨	ونوافل الطاعات ولا يصح تصرفه إذا كان المشروع م
	رحل
09./19	الصلاة على (الراحلة) من خصائص النوافل
	رحم
ميراث وجب التقديم٢٠٥/٢٤	اجتماع (ا <b>لرحم)</b> والتعصيب إذا كانا من جهة واحدة في ال
[173] 377, 377, 377, [173]	إرث ذوي ( <b>الأُرحام</b> ) كإرث من يدلون به
	الأصل في المعاصي أنها لا تكون سببا لنعمة الله (ورحمتا
£٣1/٢٤	ترتيب ذوي (ا <b>لأرحام</b> ) في الإرث كترتيب العصبات
0. 1/4	دي. وي <u></u> پاده ديخلق (ا <b>لرحمة</b> )
	ذوو (الأرحام) أولى بالميراث من بيت المال
00/40	الصلح بين ذوي (الأرحام) أولى من القضاء بينهم
هما ذكرا لم يحد له التدوح بالأخدى لأجل	كل امرأتين بينهما (رحم) محرم بحيث لو كانت إحداه
	النسب دون الصهر فإنه يحرم الجمع بينهما
011/7	_
	كل ذات ( <u>رحم)</u> فولدها بمنزلتها لا تجب النفقة لذوي ( <u>الأرحام</u> ) ولا تجب عليهم
(2WA)/92 "(*	لا تجب النفقة للوي (الارحام) ولا تجب عليهم
تحقاق	المدلي من ذوي (الأرحام) ينزل منزلة المدلى به في الاس
11./14	يحرم من الرضاعة ما يحرم من (الرحم)
	a d
	رخص

اتباع (الرخص) محبوب

(171)/٣٣	اتباع ( <u>رخص)</u> المذاهب لا يجوز
٢٣٥/٢٩	إثبات (الرخص) بالقياس جائز
٠٠ ، ١٠ ، ١٠	إذا اجتمعت العزيمة ( <b>والرخصة) في ع</b> بادة غلبت العزيمة احتياطا
۳۹۷ ، ۱۷۳/۲	إذا تعارضت العزيمة (والرخصة) قدمت العزيمة
(٣٤٧)/٧	أسباب (الرخص) لا يجوز أن تكون مقدرة أو متوهمة
١٠٩/٤	أسباب (الرخص) موانع من الانحتام
(۲۲٥)/١١	الاستكثار مع (الاسترخاص) أولى من الاستقلال مع الاستغلاء
OVO/A - TEA/V	
١٣٤/٧	الأصل العزيمة (والرخصة) طارئة
779/٣	إن الله يحب أن تؤتى (رخصه) كما يحب أن تؤتى عزائمه
rτ/λ	إن خاف بترك (الرخصة) الضرر على نفسه وجب عليه الأخذ بها
ror/v	بالشك لا تباح (الرخص)
۷/(۳۸۳)، ٤۸۳، ۸۸۲	تارك (الرخصة) إذا أتى بالأصل لا يقال إنه لم يؤد الفرض
٧٨ ،٧٥/٤	تتبع (رخص) المذاهب فسق
۳۲/۸۳، [۲۲۱]	تتبع (رخص) المذاهب لا يجوز
٣٣\	تتبع (الرخص) من المذاهب بغير ضوابطها لا يجوز
٦٢/٢٨	التزام إبطال (الرخص) ممنوع على الأصح
٤/(١٠٩)- ٧/٥٥/، ٢٢١	تعاطي سبب (الترخص) لقصد (الترخص) لا يبيح
٧٠/٢٨	حكم (الرخصة) الإباحة مطلقا من حيث هي (رخصة)
(۲۸۱)/۲۹	(الرخص) إذا وقعت على خلاف الأصل هلُّ يلحق بها ما في معناها
٤٣٠/١	•
۱- ۹/۹۷۱، ۱۸۰، [۱۹۰]	_
- ~{}/\	
~vq/v	
٧/(١٩٤)، ٢١٤	 (الرخص) لا تقرر فيما يندر
(٣٤٧)/٧ -٦٠/٢ -٣٩٤/	(الرخصُ) لا تناط بالشك١
۱، ۱۲۲- ۷/۱۵۰، ۱۲۲،	(الرخص) لا تناط بالمعاصي ٧/٦٩– ٢٠/٢، ٦٢، ٩٧، ٩٨، ٢٠٠
	۸۰٪۱۰ [۲۵۳]، ۱۳۵۰ ۱۲۳، ۸۰۶- ۹/۶۲۰- ۱۱/۳۷۲- ۲۱/۸۸
178/٧	(الرخص) لا تناط بأمر موهوم
	 (الرخص) لا يتعدى بها مواضعها
ToY/V	

<b>٣٧٩/٧</b>	(الرخص) هل تتعدي محلها أو يجب أن تقصر عليه
0 8 7 / 1	(الرخص) هل تناط بالمعاصي
٣٧٤/٧	(الرخص) هل يقاس عليها
[۲۸۱]/۲۹-۳۷٦/۷	 (الرخص) هل يقاس عليها أو لا
(٣٧٣)/٧	رالرخص) هل يلحق بها ما في معناها
YA1/Y9	رالرخص) هي منح الله تعالى فلا يتعدى بها مواردها
٥٣/٢٨	رالرخصة) إضافية لا أصلية
	 (الرخصة) إنما تثبت دفعا للمشقة
	(الرخصة) تبذل للواقع فيها وتمنع عن طالبها للعمل
۸۲/[۱۲]، ۲۲، ۱۶	(الرخصة) تعم
	(الرخصة) التي في مقابلة مشقة لا صبر عليها جارية مجرى
(11)/۲۸	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
(٣٤A)/V	(ا <b>لرخصة</b> ) عند تحقق الضرورة
ن إلا عند تحقق خوف الهلاك ٣٤٧/٧.	(الرخصة) في الإقدام على ما لا يحل بسبب الإكراه لا تكور
	A37, [307], 007- 71/770
(٦٩)/٢٨	(الرَّخصة) فيما لا يصبر عليه من المشاق مطلوبة
التلفالتلف	(الرخصة) كلها تستباح بلحوق المشقة ولا تقف على خوف
۷/۱۰، ۲۲۱، [۷۲۳]، ۲۷۰	(الرخصة) لا تباح بدون قصدها
77\.\.	(الرخصة) لا تتعدى محلها
۳۷۰ ،(۳٦٧)/۷	(الرخصة) لا تحصل بدون قصدها
V•/YA	(الرخصة) لا تختص بقسم الإباحة
*T0/V	(الرخصة) لا تستباح بالمعصية
(٣٥A)/V	(الرخصة) لا تستباح بمحرم
V•/YA	(الرخصة) لا تكون مأمورا بها من حيث هي (رخصة)
V • / Y A	(الرخصة) لا تكون مع الحرمة والكراهة
٥٢، [٧٤٣]، ٧٢٣- ٨/٨٧٥- ٧١/٨٥-	(الرخصة) لا يصار إليها إلا بيقين ١٥٥/٧، ١٦٤، ٧
	٣٨٩ ، ٣٨٤/١٩
£79/V	(الرخصة) لا يليق بها الحرج والضيق
۴٤٩ ،(٣٤٨)/٧	(الرخصة) لابد فيها من تحقق سببها
(۳۷۳) (۳۰۰ ، ۳۰۱ ، ۲۰۲۱	

٠١/٢٨	(الرخصة) ما أبيح فعله مع كونه حراما
٥٣/٢٨	(الرخصة) ما شرع مؤقتا مع بقاء الحكم الأول
(٣٦٧)/٧	(الرخصة) متى قارنها المبيح لا تحصل بدون قصد لها
(٣٧٣)/٧	4 4.5
٤٣٠/١	(الرخصة) هل تتعدى محلها إلى مثل معناها أو لا
٦٩/٢٨	(الرخصة) يجب فعلها ويندب إليه حيث دل الدليل عليه
٥٣/٢٨	(الرخصة) حكم ثبت على خلاف الدليل لعذر
٧\(1₽٣)- ٨\٧٢٤, ٢٧٤	زوال العذر بعد ( <mark>الترخص</mark> ) لا أثر له
۸۲۱، [۱۹۳]، ۱۹۳۰، ۱۹۳۰ ۲۱/۲۸۱	زوال العذر بعد (الترخص) لا يؤثر٧/.
۸۲/(۱۲)	الصحيح عموم (الرخصة)ا
عامة	الضرورة إذا كانت شائعة كثيرة كانت (الرخصة) المتعلقة بها
(۲07)/V	•
٧٠/٢٨	الطلب الشرعي في ( <u>الرخصة</u> ) لا ينافي كونها ( <u>رخصة</u> )
٣٦٢/٧	العاصي في سفره (يترخص) (بالرخص)
TOA/V	العاصي كالمطيع في ( <u>الرخص</u> )
<b>٣٦٣/</b> ٧	العصيان لا ينافي (الترخص)
97/7-770/1	العصيان لا ينافي (الترخيص)
(٣٥٧)/V	العصيان هل ينافي ( <u>الترخص</u> ) أم لا
٤٨٩/١	العصيان هل ينافي (الترخيص) أم لا
٩٧/٢	العصيان هل ينافي ( <u>الترخيص</u> ) أو لا
١/٥٧٦- ٧/(٧٥٣)، ٥٢٣	العصيان ينافي (الترخيص)
YT1/1V	القصر (رخصة) من (رخص) السفر فيبطل بزواله
(0.1)/19	كل أمر مؤذ وعذر مانع فيه ( <del>رخصة</del> ) في التخلف عن الجماعة
له وأما غير ذلك ( <u>فرخص</u> ) فيه.٣٢٦/٢	كل شيء يشتريه الرجل مما يكال أو يوزن فلا يبعه حتى يقبض
£ • 7 , 409/V	
79/7	لا تبقى العزيمة مشروعة إذا كانت ( <u>الرخصة</u> ) للإسقاط
٤٣٠/١	لا ( <u>رخصة</u> ) إلا ما ورد الشرع به
(۲۸۱)/۲۹	لا قياس في ( <u>الرخص</u> )لا
٤٣٠/١	لا مدخل للرأي في إثبات ( <u>الرخص</u> )
٣٦٢/٧	لا (يترخص) في سفر المعصية
(YoV)/V	لا يجوز تعليق (الرخص) بالمعاصى

٨١/(٢٨٢)	لا (يرخص) في المعاريض فيما يجب بيانه
TAO/19 -(TEV)/V	لا يعدل إلى (الرخصة) إلا بيقين
، الانحلال من العزائم١٠٩] [١٠٩]	ليس للمكلف إيقاع أسباب (الرخص) بغرض
ستثناء ( <u>فرخصة)</u> ۲۸۲/۲۹ [۵۳]– ۲۸۲/۲۹	ما شرع من الأحكام ابتداء فعزيمة وما شرع ا
	المشقة الحقيقية فيها (الرخصة) بشروطها
(10°)/V	المشقة سبب (الرخصة)
١١٠ .[٧٥] ، ٣٤/ ٤ - ٤٠١ . ٣٤١/٣	مشقة مخالفة الهوى لا (رخصة) فيها
7\770- 7\713	مشقة مخالفة الهوى لا (رخصة) فيها البتة
(٣٥٧)/v	المعاصى تنافى (الرخص)
يس)	المعاصي لا (يترخص) فيها بشيء من (الرخه
(٣٥٧)/V	المعصية لا تكون سبباً (للرخصة)
ى بالمكلف من تحمل المشاق٥٣٨/٢	
(171)/٣٣	المقلد لا يتتبع (الرخص)
تركها وحوسب بالأصل	
ما فعل ٧/٨٥١، [٣٨٣]، ٨٨٣، ٩٨٣- ٩/٧٧٧-	من ترك (الرخصة) وركب المشقة فإنه يعتد ب
	AV./1V
حِب عليه الأخذ بهاا۳۸۵، ۳۸۳	من خاف بترك ( <u>الرخصة</u> ) الضرر على نفسه و
(الرخص) فمــن الواجب رعيه وإعطاؤه ما يناسبه من	
7\050	الأحكام
	هل تتعدى (الرخصة) محلها
٩٧ ، ٧٧/٢	هل (الرخص) تناط بالمعاصى
٣٧٥/١	هل العصيان ينافي (الترخيص)
(۲۸۱)/۲۹	هل يقاس على (ا <del>لرخص</del> )
(۲۸۱)/۲۹	يجري القياس في (ا <b>لرخص</b> )
171/77	يجوز للعامي اتباع (رخص) المذاهب
171/77	يجوز للمقلد تتبع (الرخص)
779/٣	يحرم على العامي تتبع (الرخص)
(٣٤A)/V	يقتصر (بالرخصة) على مورد اليقين
(171)/٣٣	يمتنع على المقلد تتبع (الرخص)

## رخو

(٣٤٩)/٢٤	إذا (تراخى) النسب ورث الذكور دون الإناث
	إذا تزاحمت الواجبات قدم المضيق على الموسع والفوري على (
	الأمر على (التراخي)
۲۲۰/۳۱	الأمر على ( <u>التراخي</u> )
	الأمر المطلق عن الوقت على (التراخي)
	بيان انتهاء حكم شرعي بخطاب شرعي (م <u>تراخ</u> ) عنه
£AV . £A0/10	(التراخي) اليسير لا يضر
	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
	ئم (للتراخي)
	، مستقب مع (التراخي)
	، ئم للترتيب مع المهلة (والتراخي)
	ثم موضوعة للترتيب على سبيل (التراخي)
	ئم وهي تفيد (التراخي)
	ثم وهي (للتراخي)
7.47/47	
	الذي يصح من مُذْهب علمائنا أن الأمر على (التراخي)
	رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب (متراخ) عنه
	كلما للتكرار تكون على (التراخي)
	لا يصح (تراخي) القبول في جميع العقود
	لا يصح (تراخي) القبول في سائر العقود
	ما كان (للتراخي) فهو موسع بلا إشكال وما كان للفور ليس بموس
_	مخالفة شرط التخصيص أن يكون متصلا لا (متراخيا)
(٧٢٩)/٣٣	
	يجوز أن يكون أول عقد الإجارة ( <u>متراخيا</u> ) عن العقد
	•

### ردآ

(089)/70.	ﺎ ( <b>الر</b> دء) والمباشر	بة يستوي فيه	لقة بالمحارب	الأحكام المتعا
(089)/40.		كالمباشر	من القطاع ك	حكم (الردء)
(0 2 9) / 70.		محاربة	مباشر في ال	(الردء) تبع للـ

[0 8 9]/ 40	(الردء) حكمه حكم المباشر في حد قطع الطريق
00./40	رالردء) والمباشر سواء
00./10	ُــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	ردد
(770)/78	بيت المال هل هو وارث أو ( <u>مرد</u> ) للأموال الضائعة
10/170	الإبراء لا (يرتد) (بالرد)
البطلانا١٩٠٥٥٥	إتيان شيء من أفعال الصلاة مع (التردد) في النية يقتضي ا
(۲۵۵)/٣	الأحكامُ عامةً إلا حيث (يرد) التخصيص
خبرهخبره	إذا انفرد الثقة بنقل حديث واحد لا يرويه غيره لم (يرد) -
	إذا تبين للقاضي القضاء فلا ينبغي أن (ي <u>رد</u> ) الخصوم إلى ا
	إذا (تردد) الحكّم بين التغليظ والتخفيف حمل على أشده
	إذا (تردد) فرع بين أصلين قد أشبه أحدهما في الحك
	الحكم
ن (رده) إلى أبعدهما منه في الشبه ٢٩/(٥٥٤)	إذا (تردد) الفرع بين أصلين كان ( <u>رده</u> ) إلى أشبههما أولى مو
نه يقدم العرفي على اللغوي ٢٠٨/٨	إذا (تردد) اللفظ بين المسمى العرفي والمسمى اللغوي فإ
(مرد <b>و</b> داً) أو موقوفا على إجازته ١ /٤٨٩ –	أذا تصرف الرجل في حق الغير بغير إذنه هل يقع تصرفه ا
(90	)/10-80 . 87/11-001/10-180 . 187/4
د حولان الحول ثم تبين أن ذلك المال هالك	إذا كان للرجل مال غائب فحسب بقاءه وأخرج زكاته بعد
£V1/Y	فالذي أخرجه (يسترده)
ــــا حقيقيـــا فإن (ر <u>د</u> ) الحكم إلى الحكم	إذا كانت إحدى العلتين حكما شرعيا والأخـــرى وصف
(٦٢٧)/٢٩	أولىأ
ليهم بقدر سهامهم۲٤/(٤٢٣)	إذا لم تستغرق السهام الفريضة ولا عصبة للميت ( <u>رد</u> ) عل
، ٩١٣- ١٥/٢٦٤- ١١/[١٥]، ١٨، ٢٨،	ارتفاع المفسد في العقد الفاسد (يرده) صحيحا ٣٦٣/٨
	٩٨، ٩١، ١٥١، ١٢١
۷٤،۷٣/١٦	ارتفاع المفسد في الفاسد (يرده) صحيحا
798/78	الإرث لا (يرد) لكراهة الورثة
(۲۹۳)/۲٤	استحقاق الإرث لا (يرقد) (بالرد)
ىض	استعمال الخبرين بوجه ما أولى من (رد) بعضهما على به
*•/18	الاسقاط إذا لم يكن فيه معنى المالية لا (يرتد) (بالرد)
777/17 -770/17	إسقاط الحق لا (يرقد) (بالرد)

	الإسلام إذا طرأ فإنه يلاقي الحرمة القائمة (بالرد)
[727]/70-770/9	
فلافلا	الأصل أن كل ما ينفسخ العقد فيه (برد) يثبت فيه خيار الرؤية وما لا
٠ فلا١٢١ فلا	الأصل أن كل ما ينفسخ العقد فيه (برده) يثبت فيه خيار الرؤية وما لا
3]- 31/110, 180- 77/777	الأصل (رد) الحقوق بأعيانها عند الإمكان١٠٤/١٠ - ١٠/١٣، [٧٣
[٣٩٩]/٢٢	
(V·0)/YV	الأصل في التعليق أن لا يكون إلا في (المتردد) بين الوقوع وعدمه
٤٧٨ ، ٤٧٧/ ١٣	
	الأصل في الحقوق أن (ترد) بأعيانها عند الإمكان
٤٧٨/١٣	الأصل في الحقوق المضمونة (ردها) بأعيانها
٤٧٤/١٣	الأعيان المضمونة باليد يجب ( <u>ردها</u> )
٣٠/١٤	
لماهدة أو ما يعده التجار عيبا في	إن نقصت العين المغصوبة أو دخلها عيب من طريق الحكم أو المن
٤٦١/١٦	العادة فإنه (ي <u>رد</u> ) العين وأرش ذلك العيب
(۲0)/۲۲	إنما (يرد) عقد الإجارة على ما ينتفع به مع بقاء عينه
١٢٨/٢٣	إنما يكون للولي الإجازة ( <u>والرد</u> ) في التصرفات المالية بعوض
سب شهوته واختياره ١٢٨/٢٣	إنما يكون للولي (الرد) والإمضاء بحسب ما يرى فيه المصلحة لا بح
Tor/Y	الباطل من القضايا (مردود)ا
[4v]/Y1	البيع إذا وقع محرما أو على ما لا يجوز فمفسوخ (مردود)
£ 8 0 / 1	( <u>ترد</u> ) الايمان إلى العرف
(79)/18	(ت <u>رد</u> ) التمليكات بعد الإيجاب ( <u>برد</u> ) الطرف الآخر إياها
(79)/18	( <u>ترد</u> ) عقود التمليك ( <u>برد</u> ) الإيجاب فيها
(۲・۳)/٦	(التردد) إنما يقدح فيما تجب فيه النية
(۲۱۵)/٦	(ا <b>لتردد</b> ) الذي يعتضد أحد طرفيه بالأصل لا يضر
(7.7)/7	(التردد) في النية مانع من الصحة في غير الضرورة
(017)	and the second s
(۲۱۵)/٦	(تردید) النیة إن استند إلى ظاهر أو أصل سابق لم يضر
٣٦/٢٧	
(TEE)/9	نصرف المريض إنما (يرد) للتهمة
	نضمن المنافع بأجور الأمثال إذا تعذر ( <u>رد</u> ) الأعيان
٣٦٤/١٤	عود مئونة (ردِ) كل عين إلى من تعود إليه منفعة قبضها

31\[PY]- \(\text{7177}\) 377	التمليك (يرتد) (بالرد)
	التمليك (يرتد) قبل قبوله
(۲۹)/۱٤	التمليك(يرد) (برد) المتملك
YAY/11	 الثابت حكما لا (مرد) له
TVA/YA	الثقة لا (يرد) حديثه لإنكار غيره
ذا حدث عند المشتريدا	 جل ما لا يثبت بفواته في يد البائع خيار لا يمنع (الرد) إ
	الحكم بما ظاهره الصواب والحق وباطنه خطأ وباطل
٥٤١، ٥٣٨/١٠	الأحكام أو يغلب حكم الباطن (فترد) الأحكام
(٣٠٣)/٢٦(	حكم الحاكم بمختلف فيه بين العلماء ماض غير (مردود
	حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد لا (يرد)
107/77	
٥٦٠/٢٤	(الرد) بالعيب في الصلح بمنزلة (الرد) بالعيب في البيع.
//PF3- Y1/AY1- F1/PYY، 1AY	(رد) البدل عند تعذر (رد) العين بمنزلة (رد) العين
(رده)	رد) البيع الفاسد هل هو نقض له من أصله أو من حين
(٣٦١)/١٦	
Y9A/18 - 8V8/17	
	 سبيل الكسب الخبيث التصدق إذا تعذر (الرد) على صا
	سبيل الكسب الخبيث التصدق به إذا تعذر (الرد) على م
	سعى الإنسان في نقض ما تم من جهته (مردود)
YAV/Y	
أن يكون وبين أن لا يكون٧٢/(٥٠٥)	الشرط لا يكون إلا مستقبلا مجهول الشأن (لتردده) بين
118/V	شككنا في المبيح (رد) إلى أصله
TET/70	الشهادة إذا (رد) بعضها للتهمة (ردت) كلها
TET/70	الشهادة لا (ترد) بكل تهمة
Y97/Y0	الشهادة (المردودة) لا تحتمل القبول
ov1/Y8	الصلح الفاسد (يرد)
٦٤،٦٢/٨	الظلم لا يجوز إمضاؤه بل (يرد) ويفسخ
YYY/17 - <b>* •</b> / 18	العارية (ترتد) (بالرد)
[9V]/YE	
٣ <b>٨/٧</b>	ر في وي الحريق الم عند الم

ق تصرفات الخلق في الأعيان محال	العروض لا ( <u>تراد</u> ) لأعيانها وإنما ( <u>تراد</u> ) لمنافعهـــا ومتعلـ
TTT/18	منافعهم منها
({277)/10	العقد الفاسد يستحق فسخه (ورده)
31/٠٣، ٣٣- ٢١/[٢٢١]	العقد (يرتد) (بالرد)
TT9/T	العقوبات (ترد) إلى أمثالها
صحيح نفسها فيما يستحق أو صحيح	العقود المستثنيات من أصول اذا فســدت هــــل (ترد) الى
(٤٧٥)/١٤	أصلهاأصلها
**/** -[*0\]/\	عمل أكثر الأمة بخلاف الخبر لا يوجب (رده)
۳۸۸ ،۳۸٦/۱۸	عند المنازعة (يرد) المختلف فيه إلى المتفق عليه
٣٩٨/١	الغالب في كل ما (رد) في الشرع إلى المعروف أنه غير مقدر
ر سهامهم۲۸/۲٤	الفاضل عن ذوي السهام إذا لم يكن عصبة (مردود) عليهم بقد
1	الفاضــل عـــن فــرض ذوي السهــام إذا لم يكن عصبة (
[877]/78	الزوجين
(004)/19	الفرع (المتردد) بين أصلين يلحق بأكثرهما شبها به
vvo/٣٣	الفضائل لا تنسخ ولا (ترد)
د)د) ۲٦٩ ، ۲٦٧/٢٥	القاعدة في الأخبار أن ما كذبه العقل وأحالته العادة فهو (مردو
- ، الأصلين ١٢٩/١٠	قد (يترددُ) الشيء بين أصلين فيختلف الحكم فيه بحسب ذينك
٤٠٥/٢٢	لقرض مبناه على رد المثل والمقترض جزافا ٰيتعذر (رده)
٤٠٥/٢٢	لقرض مبناه على (رد) المثل والمقترض جزافا يتعذر (رده)
(٣٩٩)/٢٢	لقرض مبني على (رد) المثل
٤٠٥،(٢٩٩)/٢٢	لقرض موجبه (رد) المثل
(7.1)/٢1	نسمة (الرد) بيع
٤٩٨/١٤	نول الأمين مقبول في ( <u>الرد</u> )
117/17	لقيمة تقوم مقام العين عند تعذر ( <u>رد</u> ) العين
جوع فيه إلى العرف والعادة ٨/(٢٠٦)	كل أمر احتيج إلى تحديده ولم (يرد) في الشرع تحديده فإن الر
رثون ( <b>والمرتد</b> ) لا يرث وترثه ورثته	كل إنسان يرث ويورث إلا ثلاثة الأنبياء لا يرثون ولا يو
Y00/YE	المسلمون والجنين يرث ولا يورث
7.41/78	كل إنسان يرث ويورث إلا ثلاثة الأنبياء (والمرتد) والجنين
ي صحة المحكي وصدقه ٢٨/(١٩٧)	ئل حكاية وقعت في القرآن ولم يقع معها ( <u>رد</u> ) فذلك دليل علم
<b>TTT/T</b>	كل شيء أعطيته إلى أجل (فرد) إليُّك مثله وزيادة فهو ربا
TET/70	كل شهادة (ترد) لتهمة إذا ارتفعت التهمة لا تقبل

ود عليهود عليه عليه ۳٤٤/۲٥	كل شهادة ( <u>ردت</u> ) لعدم العدالة أو التهمة لا يمين على المشهر
٤٤١/١	كل عقد فاسد (مردود) إلى صحيحه
(177)	كل العقود تبطل (برد) أحد المتعاملين قبل تمام العقد
المشتري وما لا فلا ٤٦١/١٦، ٤٦٢-	كل عيب يوجب (الرد) على البائع يمنع (الرد) إذا حدث عند
عند المشتري۲۱/(۲۱۱)	كل عيب يوجب (الرد) على البائع يمنع (الرد) إذا حدث مثله
	كلُّ عيب يوجب (الرد) على البائع يمنع (الرد) إذا وجد عند ا
	كل قسمة جازت من غير (رد) عوض ولا ضرر فهي واجبة
	كل ما أثبت (الرد) على البائع منع (الرد) من المشتري
(۲۹)/١٤	كل ما فيه تمليك مال من وجه يقبل (الارتداد) (بالرد)
فلا۸۲/۸۷۳	كل ما لا يؤمن معه جرأته على الكذب (ترد) به الرواية وما لا
[19V]/YA	كل ما لم (يرده) القرآن من الحكايات فهو حق
۳۲٥/۲ - ٤٣١/١	كل ما له مثل (يرد) مثله فإن فات (يرد) قيمته
(099)/A	
(117)/1831\(\(\tau11)\)	كل ما يجب (رده) على صاحبه لم يجز الانتفاع به بغير إذنه
ل أصلهلل أصله	كل مستثى من أصل إذا فسد هل (يرد) إلى أصل نفسه أو أصا
	كل من تسلم ما ليس مستحقا له التزم (برده)
٣٤٧/٢	كل من جر إلى نفسه بشهادته نفعا فهي (مردودة)
ده) ۲۹/۷	كل من دفع ما ليس بواجب عليه على ظن وجوبه فله (استردا
. لازم لا (يرد) وإن أنفذ عليه الوصي ما	كل من نظر له وصي من أب أو من قاض نظرا حسنا فهو نافذ
١٢٨/٢٣	ليس نظرا لم يجز
[174]	كل يد ضامنة يجب على ربها مؤنة (الرد) بخلاف يد الأمانة
رعي٧(٦٤٧)	الكلام إذا (تردد) بين المعنى اللغوي والشرعي حمل على الش
	لا (ترد) الشهادة من عدل لتخيل تهمة
· Γ · (Υ·Υ)	لا تصح النية في (التردد)
11V/V	لا عبرة (بالتردد) بعد زواله
	لا نية مع (التردد)
سي إلحاقه به ٢٩/٥٥٥	لا يجوز (رد) الفرع إلى الأصل حتى تجمعهما علة معينة تقتض
	لا يصح (رد) الفرع إلى الأصل إلا بعلة مقتضية للحكم أو شب
(۲۱۵)/٦	لا يضر (التردد) بعد حصول الظن بالاستصحاب
710 .7.8.7	لا يمتنع (التردد) في النبة للحاجة

لمة فيه بعينه ٣٨٣/٢٨	لا يوجب لحوق الغفلة للراوي ( <u>رد</u> ) حديثه إلا أن يعلم أنه قد لحقته الغف
فيما هو صريح فيه فإذا تعين	للفظ إذا كان صريحاً في بابه ووجد نفاذا فلا سبيل إلى ( <u>رده</u> ) عن العمل
£V £ / Y	إجراء اللفظ صريحا امتنع إجراؤه في معنى آخر
£VY/10	ما (تردد) بين الإحسان والمعاوضة لم يُجز فيه الغرر
14./1	ما (تردد) بين أصلين يجري فيه الخلاف
۳۱۹/۲٥ -(۱۲۹)/۱۰ -۲	ما ( <del>تردد</del> ) بين أصلين يوفر حظه عليهما ٢٥٤/٩ ، ١٢
عة والسنة يتركه ٢٥/١٧، ٣٠	— . ما (تردد) بين الواجب والبدعة فعليه أن يأتي به احتياطا وما (تردد) بين البد.
۳۷۹/۲۷	ما (تردد) من أفعال النبي ﷺ بين الجبلي والشرعي فعلى أيهماً يحمل
[٤٧٣]/٢٨	سار ( <u>ســــــــــــــــــــــــــــــــــــ</u>
(٤٧٣)/٢٨	ما (تردد) من أفعاله بين الجبلي والشرعيُّ فيه (تردد)
(۱۸۸)/١٦	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
و إلى صحيح أصله١٤/(٤٧٦)	ــا با فسد من العقود المستثناة من أصول ممنوعة هل (يرد) إلى صحيح نفسه أ
(٤٧٦)/١٤	ما فسد من العقود المستثناة هل ( <b>تر</b> د) إلى صحيحها أو صحيح أصلها
(79)/18	ىا فيه معنى التمليك (يرتد) (بالرد)
٥٥١ ،٥٤٧/١٦	ىا كان فسخا حقيقة يقتضي (رد) العوض
لا يقدر بالرأي وإنما يفوض	ما كان محتاجا إلى تقدير بعدد أو مقدار مخصوص ولم (يرد) فيه نص
(117)/11	إلى رأي المبتلى
Y9A/18	ىا كان مضمون العين فهو مضمون ( <mark>الرد</mark> )
٤٧٤/٢٨	ما كان من أفعاله (م <b>تردد</b> ا) بين الجبلي والشرعي يحمل على الشرعي
مل إذا رد فإنه ( <mark>يرتد)</mark> ويبطل	ما كـــان مـــن العقـــود لا يتوقــف علـى القبول باللفظ ويكفي فيه الف
YY7/\7	(بالرد)
يرتد ويبطل ( <b>بالرد</b> ) ٢٢٦/١٦	ـا كـان من العقود لا يتوقف عـلى القبول باللفظ ويكفي فيه الفعل إذا (رد) فإنه
(۲۹٦)/A	ــا كذبه العقل أو جوزه وكذبته العادة فهو (مرد <b>و</b> د)ً
(۲۱۷)/۲۹	ىا لا نص فيه (يرد) إلى المنصوص عليه
٤٦٤ ، ٤٦٠ / ٧٧	ما لا يجب فيه التعيين لا يقدح فيه (تردد) النية
(0{1)/17	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
(استرداده) ودفعـــه علــــي	با وجب دُفعه على صفة فأخل بها عند الدفع لم يجزئ بل لا بد من
، ۲۶۲، [۲۵۲] - ۱۷/۱۵۶	· -
٣٣٨/٢	ىا وجب (رده) إذا كان حيا وجب (رد) قيمته إذا كان فائتا
	ما يتوقف على الإيجاب والقبول (يرتد) (بالرد)
(۲・۳)/٦	<del></del>

°حتياط من غير أصل (يرد) إليه ولا يكون مأمورا	ما يفعل من العبادات في حال الشك لا على وجه الا
187/V	فإنه لا يجزئ وإن وافق الصواب
(يرد) إليه ولا يكون مأمورا به فإنه لا يجزئ وإن	ما يفعل من العبادات في حال الشك من غير أصل ا
079 .077/19 -[798] . £ · / 1V - £ V W / 1 .	-
الإمساك (والرد)الإمساك (والرد)	متى علم بالمبيع عيبا لم يكن عالما به فله الخيار بين
<del></del>	المدعى عليه في سائر الخصومات إذا ظهر نكوله عن
-	المستثنى الفاسد هل (يرد) إلى صحيح أصله أم إلى و
	المستثنى الفاسد هل (يرد) إلى صحيح أصله أو إلى و
<del>-</del>	المستثنى الفاسد هل (يرد) إلى فاسد أصله أو إلى ص
	المستثنيات عن الأصول إذا فسدت هـــل (ترد) إلم
(\$\1)/18	
يح أنفسها أو إلى صحيح أصلها ٢١/٥٦٤،	المستثنيات من العقود إذا فسدت هل ( <u>ترد</u> ) إلى صح
	[٤٧٥] ، ٤٦٧
تصرف الملاك بطل حقه في (الرد) ٢١١/٢١	المشتري متى تصرف في المشترى بعد العلم بالعيب
(174)/47	مفهوم اللقب (مردود)مفهوم اللقب (مردود)
	المقبوض بحكم عقد فاسد يجب (رد) عينه في حال
	المقبوض بحكم عقد فاسد يجب (رد) عينه في حال
(٣٩٩)/٢٢	مقتضى القرض (رد) المثل
	من استعجل ما أخره الشرع يجازى (برده)
٦٥٤ ،[٦٠٧] / ١٣	من دفع شيئا ليس بواجب عليه فله (استرداده)
£0£ ,£01/1V	من دفع شيئا ليس بواجب فله (استرداده)
شرداده)۷۳/۷	من دفع ما ليس بواجب عليه على ظن وجوبه فله (ا <u>س</u>
(1.4)/14	
یه ۲/۸۲، ۳۶، ۶۱، ۲۰۷، ۲۰۹، ۹۰۲،	من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه ( <u>مردود)</u> علم
	[11]/10.7/9
) علیه)	من سعى في نقض ما تم من جهته كان سعيه (مردوداً
ξξξ/\	من سعی فی نقض ما تم من جهة فسعیه (مردود) علی
(٣٥١)/٢٥	من شهد بشهادة (ترد) في البعض (ردت) في الكل .
	من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو (رد) ٨/ [٩٩
	<u> </u>
(YYF)	من فعل شيئا قبل وقته (يرد) ما فعل

(177) ، 177 ، 174 / 18	من كان ضامنا لعين فمؤنة (ردها) عليه
£Y1/1	
	 موجب الغصب (رد) العين إن أمكن
٣٠/١٤	النذر لا يحتاج إلى قبول ويبطل (بالرد)
	النكول مع اليمين (المردودة) كالإقرار أو كالبينة
٢/٢٢، ٢٢، ٤٠٢، ٧٠٢، [٥٢٢]	
٢/١١، ٣٠١، ٨١١، ١٥١	النية (ترد) إلى الأصل ولا تنقل عن الأصل إلا مع الفعل .
(100)/7-{\\1/1	
عل۲/[٥٥١]	النية ( <u>ترد</u> ) الشيء إلى أصله ولا تنقل عن الأصل إلا مع الف
	النية لا تصح مع (التردد)٢/٢٢، ٢٦، ١٨٠، [٣
	04./14-40.
(۲۰۳)/٦	النية (المترددة) باطلة
	هل العقد يبطل (بالرد) أم لا
	هل ما فسد من العقد (يرد) إلى صحيح نفسه أو إلى فاسد
	الواجب (رد) العين ما دامت موجودة
	الواجب في القرض (رد) المثل
	الواجب في القرض (رد) مثل المقبوض
٣٠/١٤	:
	الوقف (يرتد) (بالرد) قبل القبول لا بعده
777/17	
	يبطل (بالرد) ما يحتمل النقل من شخص إلى شخص
(٢٠٣)/٢١	
	اليد المؤتمنة لا تصدق في دعوى (الرد) لغير من ائتمنها إا
(۲۹)/١٤	
(۲۹)/١٤	 يرد التمليك ( <b>بالرد</b> )
91/79	(يرد) الخبر إذا خالف الإجماع
۳٥٢/٢٨	
TOY/YA	
	يير. (يرد) على أصحاب الفروض إلا ثلاثة الزوجين والجدة
٢/(٧٨٢)	ير. (يرد) على المتعسف قصده السيئ ويعامل بنقيض مقصود

الرد) إلى الأصل مجرد النية	, CF CF "
) كالشاهدين)	يلحق الفرع
	يمين (الرد)
) مع النكولُ كالإقرار أو البينة	 يمين (الرد)
ردودة) على أحد المتداعيين لا ترد على من (ردها) ٤١٥/٢٥	اليمين (الم
دودة على أحد المتداعيين لا (ترد) على من ردها	اليمين المر
ردودة) كإقرار المدعى عليه	اليمين (الم
ردودة) كالإقرار	اليمين (الم
ردودة) كالإقرار أو كالبينة	ي ين اليمين (ا <b>لم</b>
ردودة) كالأقرار من المدعى عليه	ي يان الم اليمين (ا <b>لم</b>
ردودة) كالبينة في حق المتنازعين دون غيرهما	ي يا اليمين (الم
ردودة) كالبينة من المدعي	اليمين (ا <b>لم</b>
<u> </u>	_ 0
ردع	
الصبيان أدبوا على ذلك بما (يردعهم) عن السباب	إذا تساب ا
<u> </u>	
البغاة على ( <u>ردعهم</u> ) لا قتلهم ٢٦/٥٥١، ٥٥٧، ٥٦١، ٥٦٥	مبنى قتال ا
البغاة على ( <u>ردعهم</u> ) لا قتلهم ٢٦/١٥٥، ٥٦٥ ، ٥٦٥ ، ٥٥٥	مبنی قتال ا
البغاة على ( <u>ردعهم</u> ) لا قتلهم ٥٦١ / ٥٥١ ، ٥٦١ ، ٥٥٥ ر <b>دف</b>	مبنى قتال ا
نظ بدن که نه (مترادفا) أو متباینا فحمله علی المتباین أولی۲۹۰/۳۲	
ردف نظ بدن که نه (متدادفا) أو متباینا فحمله علی المتباین أولی۲۹۰/۳۲	إذا دار الله
ردف نظ بين كونه (مترادفا) أو متباينا فحمله على المتباين أولى	إذا دار اللف الأصل عد (ترادف) اا
ردف نظ بين كونه (مترادفا) أو متباينا فحمله على المتباين أولى	إذا دار اللف الأصل عد (ترادف) اا (ترادف) اا
ردف نظ بين كونه (مترادفا) أو متباينا فحمله على المتباين أولى	إذا دار الله الأصل عد (ترادف) اا (ترادف) اا (الترادف) اا
ردف نظ بين كونه (مترادفا) أو متباينا فحمله على المتباين أولى	إذا دار الله الأصل عد (ترادف) اا (ترادف) اا (الترادف)
ردف نظ بين كونه (مترادفا) أو متباينا فحمله على المتباين أولى	إذا دار اللف الأصل عد ( <u>ترادف</u> ) ا ( <u>ترادف</u> ) ا (الترادف) (الترادف) الحدود إذ
ردف نظ بين كونه (مترادفا) أو متباينا فحمله على المتباين أولى	إذا دار اللف الأصل عد ( <u>ترادف</u> ) ا ( <u>ترادف</u> ) ا (الترادف) (الترادف) الحدود إذ
ردف  ۱۹۹۰/۳۲ مترادفا) أو متباينا فحمله على المتباين أولى ٢٩٠/٣٢ م (الترادف)	إذا دار اللف الأصل عد (ترادف) اا (ترادف) اا (الترادف) الترادف) الحدود إذ الحدود إذ
ردف  رالترادف) أو متباينا فحمله على المتباين أولى ٢٩٠/٣٢	إذا دار اللف الأصل عد (ترادف) اا (الترادف) اا (الترادف) الحدود إذ الحدود إذ الحقان إذا
ردف  ۱۹۹۰/۳۲ مترادفا) أو متباينا فحمله على المتباين أولى ٢٩٠/٣٢ م (الترادف)	إذا دار اللف الأصل عد ( <u>ترادف</u> ) ا ( <u>الترادف</u> ) ا (الترادف) الحدود إذ الحدود إذ الحقان إذا

لا يقوم كل (مترادفان) يصح إطلاق كل مكان الآخر في التركيب (المترادفان) يصح إطلاق كل مكان الآخر (٢٨٩)/٣٢ (٢٨٩) (المترادفان) يصح إطلاق كل واحد منهما مكان الآخر (المترادفان) يصح إطلاق كل واحد منهما مكان الآخر (٢٨٩) نفي الحل (يرادف) معنى التحريم (٢٠٧)/٢٧ يجب صحة إقامة كل واحد من (المترادفين) مقام الآخر يجوز أن يدلنا الله على الحكم بأدلة (مترادفة) (٢٤٧) ٢٩٤ يصح إقامة كل واحد من (المترادفين) مقام الآخر في اللغة الواحدة دون لغتين (٢٩٠/٣٢) ٢٩٤ يصح وقوع كل من (الرديفين) مكان الآخر إن لم يكن تعبد بلفظه (مترادف) من (مترادفين) مقام الآخر في التركيب (٢٨٩/٣٢)
رذل
مفاسد التحريم (أرذك) من مفاسد الكراهة
رزق
كل من عمل للسلطان عملا فله (رزقه) من بيت المال
رسل
إبقاء الشريعة للأمم معتادها وأحوالها الخاصة إذا لم يكن فيها (استرسال) على فساد٢١٥٥ إذا أطلق الصحابي السنة فالمراد بها سنة (رسول) الله الله على عهد (رسول) الله الله الله الله الله الله الله ال

(71)/17	الأصل في العبادات أنه لا يشرع منها إلا ما شرع الله ( <b>ورسوله</b> )
	الأصل في المعاملات كلها الإباحة فلا يحرم منها إلا ما حرمه الله (ورسوله)
	الأفضل مَّا فضله (رسول) الله ﷺ
[٣٥٥]/٣٣	
£٣٤/YA	أفعال (الرسول) ﷺ وإقراراته تجري مجرى أقواله في البيان
017/4	أفعال (الرسول) لا تتعارض
(٤٣٣)/٢٨	(الرسول) الواقعة موقع البيان بمثابة أقواله الواردة لبيان الأحكام
	إنما تعرف مؤكدات السنن بمواظبة (رسول) الله ﷺ عليها
	بعث ( <b>الرسول</b> ) بإصلاح العقول والأديان وتكميل نوع الإنسان
(٣•١)/٣٣	الحجة في كلام (الرسول) لا مذهب الراوي
٣٢٠/٢٨	الحديث (المرسل) إن كان (مرسله) من أئمة النقل احتج به
177/2	الحديث (المرسل) حجة
[۲۹۳]/٣٣	الحديث المسند أولى من (المرسل)
197/77	
(٣٠١)/٣٣	الحكم متعلق بفعل (الرسول) لا بفعل الراوي ولا بتركه العمل بالخبر
	حمل كلام (رسول) الله ﷺ على الشاذ النادر باطل
(٣٥٣)/٣٠	خطاب الله تعالى (للرسول) ﷺ يعم الأمة
	الخطاب الخاص (بالرسول) تدخل فيه الأمة
(٣٥٣)/٣٠	الخطاب المختص (بالرسول) ﷺ يشمل الأمة
107/77	الرد إلى الإجماع رد الى الله (ورسوله)
(٣٨٣) ، (٣٢٥)/٣	(الرسل) بعثوا بتحصيل المصالح وتكميلها ودرء المفاسد وتقليلها
٠٦٥/٢	سد الذرائع ورعي المصالح (المرسلة) لا يفرضان في أحوال الأفراد
	سكوت (رَسول) الله ﷺ عن قول أو فعل دليل على أنه حق
£.V/Y	سنة (رسول) الله ﷺ لا تنسخها إلا سنة (رسول) الله
٤٠٧/٢	سنة (رسول) الله ﷺ مبينة عن الله معنى ما أراد
***************************************	عبارة (الرسول) كعبارة (المرسل)
٨٢\(٣٢٤)	فعل (الرسول) ﷺ بمجرده لا يقتضي الوجوب
٨٢/٣٢3	فعل (الرسول) ﷺ يدل على الندب عالبا إذا لم يكن دليل على الوجوب
7\733	قبول ( <u>مراسيل</u> ) العدل مطلقا
نا نقلا متواترا . ۱۷٥/۲۸	القرآن هو الكلام المنزل على (الرسول) المكتوب في المصاحف المنقول إلي
(۲۳۳)/۲۸	قول (رسول) الله ﷺ شرع

(۲۳۳)/۲۸	قول (رسول) الله ﷺ وفعله حجة في حياته وبعد موته
ل) الله ﷺ صريحاً۲۸/(٤١٧)	قول الصحابي أمرنا بكذا و نهينا عن كذا في حكم المرفوع إلى (رسوا
_	قول الصحابي كنا نفعل كذا على عهد (رسول) الله ﷺ بمنزلة المسند
عع	قول الصحابي كنا نفعل كذا مع إضافته إلى عصر (الرسول) ﷺ مرفو
ن أعلى مراتب الصحة٢٨(٤٨٩)	القول من (رسول) الله ﷺ إذا قارنه الفعل فالاقتداء به في ذلك العمل مر
	كل حق ثبت بحكم الله تعالى (ورسوله) فلا يسقط أبدا إلا بنص
(YTA)/10	
(۲۳۷)/١٥	كل شرط ليس في حكم الله وحكم (رسوله) جوازه فهو باطل
(۲۳۳)/۲۸	كل ما سن (رسول) الله على فقد ألزمنا الله اتباعه
بالكتاب والسنة والإجماع فليس	كل مصلحة رجعت إلى حفظ مقصود شرعي علم كونه مقصودا ب
۳٥٨/٥(	خارجا من هذه الأصول لكنه لا يسمى قياسا بل مصلحة (مرسلة)
(۲۹٤)/۲۷	كلام (رسول) الله ﷺ يفسر بعضه بعضا
(٣١٩)/٢٨	لا تقبل المراسيل
٣١٩/٢٨	لا تقبل (مراسيل) الصحابة
(٣٥٩)/٢٦	لا حمى إلا لله (ولرسوله) ولأئمة المسلمين
خ لا شك فيه ٦/(٣٤١)	لا يجوز أن تسقط طاعة أمر أمرنا به الله تعالى (ورسوله) إلا بيقين نس
٤٠٧/٢	ما سن (رسول) الله مما ليس لله فيه حكم فبحكم الله سنه
۳٥٩/٢٦	ما كان لمصالح المسلمين قامت الأئمة فيه مقام (رسول) الله ﷺ
£Y£/Y	ما كان من الأَفْعال الجبلية (للرسول) ﷺ فهو على الإباحة
ىن (رسول) الله ﷺ كما يحصل	المذهب عند الفقهاء وأكثر المتكلمين أن البيان يحصــل بـالفعل م
£ 7 7 7	بالقول
٤٢١/٢	مذهب مالك قبول الخبر ( <u>المرسل)</u>
Y97/77	( <b>المرسل</b> ) أولى من المسند
(٣١٩)/٢٨	المرسل مقبولالمرسل مقبول
٣٢٠/٢٨	(المرسل) مقبول إذا كان فيه حكم مستقل بنفسه لم يتعرض له النص
٣٢٠/٢٨	(المرسل) يحتج به إذا وافق القياس
799/77	المسند أولى من (المرسل) في الاحتجاج
Y9A/TT	المسند مقدم على (المرسل) في الاحتجاج
(۲۹۳)/۳۳	المسند يرجح على (المرسل)
[٤١]/٣٠	المصالح (المرسلة) لا تدخل في التعبدات
۳۵٦/٥	المصالح (المرسلة) لا يجوز بناء الأحكام عليها

(۲٥)/٣٠	
(۲٥)/٣٠	المصالح (المرسلة) من أصول الشريعة
(۲0)/٣٠	المصالح (المرسلة) يجوز بناء الأحكام عليها
٣٨٤/٥	المصلحة (المرسلة)
٣٠٠ (٥٢)، ٤١، ٢٤	المصلحة (المرسلة) حجة
٤١ ، ٢٦/٣٠	المصلحة (المرسلة) ليست بحجة
(۲۹۳)/۳۳	الموصول أرجح من (المرسل)
	هل (المرسل) حجة
[٣١٩]/٢٨	هل يقبل الحديث (المرسل) أم لا
<b>٣</b> ٢٠/٢٨	يجب الأخذ (بمرسل) الصحابي
(۲0)/٣٠	يجوز التمسك بالمصالح (المرسلة) مطلقا
	رسم
77, 977, [7.3], 3.3- 77/937-	اتباع المصالح يبنى على ضوابط الشرع (ومراسمه)٥٦/٥
	91/27-77/20
( *	الكتابة (المرسومة) المعنونة كالنطق
الدور٧٢/(٩٩)	لا يجوز أن (يرسم) الشيء بما يتوقف تعقله على تعقله للزوم
	الوكيل بمقام موكله في حياته في عين ما وكله فيه (ورسمه) له
	رشد
١٦٠،١٥٧ (١٥٥)/٢٣	الأصل السفه (والرشد) طارئ
Y•9/1T	تفعل في مالها ما يفعل الرجل إذا بلغت (الرشد)
	تفعل المرأة في مالها ما يفعل الرجل إذا بلغت (الرشد)
٤٠٣/١٢	
	السياق (مرشد) إلى تبين المجملات وترجيح المحتملات وتة
	الناس محمولون على السفه حتى يظهر منهم (الرشد)
11.	الناس المحمولون على السفة حتى يطهر النهم (الرسند)
	رصد
تجب في الزكاة٧٩/٢٠	كل مال (مرصد) لاستعمال مباح أو مقتنى لاستعمال مباح لا
	كل مال (مرصد) لاستعمال مباح لا تجب فيه الزكاة
٤٣/٢٠	ما لا (يرصد) للنماء ولا هو نام في نفسه فلا زكاة فيه

رضع

ب النسب وسبب المصاهرة۲۲/(۲۱۹)	الأصل أنه يحرم بسبب ( <u>الرضاع</u> ) ما يحرم بسب <i>ـ</i>
££1/11	الحضانة تابعة (للرضاع)
٣٧٠/٢٣	(الرضاع) الطارئ على النكاح يبطله
لعظملعظم	 (الرضاع) المحرم شرعا ما أنبت اللحم وأنشز ا
770/77	(الرضاع) يحرم ما يحرمه النسب
داهما ذكرا لحرم تناكحهما يحرم الجمع بينها ٢٣/(٣٧٧)	,
وبين امرأة حرمت عليك حرم الجمع بينهما ٢ /٤٧٣	
حرمية فلا يجوز الجمع بينهما	The state of the s
منع تناكحهما لو قدرت إحداهما ذكرا فلا يجوز الجمع	-
£9A/Y	
منع تناكحهما لو قدرت إحداهما رجلا لا يجوز الجمع	- •
[TVV]/TT	
(777)/٢٣	
العظم٣٢٧] العظم	لا يحرم من (الرضاع) إلا ما أنبت اللحم وأنشز
شدى وكان قبل الفطام۲۲۷) ۲۳	
77./77	
£ £ 9 / 1 m	
/\A37, A37, VV3- Y\VP/, T.o- TY\TFT,	
	٨٧٣، [١١٦]، ١٢٥
77.17	يحرم من (الرضاعة) ما يحرم من الرحم
77.17	
778/77	يحرم نظير المصاهرة (بالرضاع)
رضي	
۱۳۱/[۲۲۹]، ۱۰۵۱، ۳۵۲، ۶۵۳، ۹۸۰، ۹۹۰	00 1-1 (1 5 ) N 11 1-12 1
(	
YT/9	الأصل في الأموال العصمة إلا ( <del>يرضي)</del> اصحاب الأساسات عند أشالا عند (سنا)
	الأصل في العفود (رصاً) المتعافدين

إيجار
تحمل
التصر
تمام ا
الحق
(الرخ
(الرض
(الرض
 (الرض
 (الرض
 (الرض
۲
(الرض
 (الرض
 (الرض
(الر <u>ض</u>
 (الرض
_ر (الرض
 (الرض
 (رضا
 الرضح
سائر
الشفاء
II.
العلم
ا الفعل
ں الكفال
کل عا
ں کل م
ں ق
لا تتم

(٤٠٣)/٩	لا (رضا) بدون العلم
١٣١/١٦	لا يحل مال أحد إلا (بتراض) أو بنص يوجب إحلاله
٣٢٣/١٣	لا يكون صمت المالك (رضاً) بالبيع
٤٨٠/١٣	للدائن أن يأخذ بيده إذا ظفر بجنس حقه بغير (رضا) المدين
	لو عم الحرام ( <b>أرضا</b> ) ولم يبــق بهـا حلال جاز تناول قدر الح
(074)/٣	الضرورة
) شریکه۱۲۱/(۱۳۱)	ليس لأحد الشريكين أن ينفرد بالتصرف في حق مشترك دون ( <u>رضاً</u>
(079)/۲٧	ما لا يتوصل إلى ترك الحرام إلا به يكون (فرضا)
٤٢٥ ،[٤١٩]/٩	ما لا يحتاج (للرضا) لا يحتاج للعلم
٤٦٧/١	الملك التام لا يفسخ إلا بقضاء أو (رضا)
فلة	من كان مستنكحا بشئ من الأحداث توضأ لكل صلاة (فرضا) أو نا
۳٤٨/١	النفقة المفروضة قضاء أو (رضاء) لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء
۲۲/۱۳	الوكالة عن الغير بغير (رضاً) الموكل لا يجوز
	رطب
144/14	الأصل تنجيس ما اتصل به نجس ( <u>رطب)</u>
0 • • / ٢	<del></del>
- / 1	بيع (الرطب) (بالرطب) ممنوع
	•
	رعي
V E / Y Y	الأجرة كثمن المبيع فوجب أن ( <b>تراعي</b> ) فيها شرائطه
<b>٣</b> ٤٦/٢	أحكام الأصول (مراحاة) في أبدالها فرضا كانت أو نفلا
	إذا اجتمعت الخمسونات والأربعونات بأن يملك مئتين في زكاة
0 • • / 7	لبون (يراعي) الأغبط للمساكين
(٤٥٦)/١٣	إذا أمكن ( <u>مراعاة</u> ) الحقين لا يشتغل بالترجيح
EVE/V-W1/Y-017/1	<u> </u>
/۲-233- ۲/۸//	إذا تعارضت مفسدتان (روعي) أعظمهما بارتكاب أخفهما
(0 · 0)/V	إذا تعارضت مفسدتان (روعي) أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما
Y 1 1 / Y	إذا تعارضت مفسدتان ( <u>روعي</u> ) أعمهما بارتكاب أخفهما
. أولى٦/(٩١)	إذا دارت المسألة بين مراعاة اللفظ ومراعاة القصد ( <mark>فمراعاة</mark> ) القصد
ح۲۱	إذا وقع البيع على سبيل الاستصناع ( <b>وروعيت</b> ) شرائطه فالبيع صحي

في المضاربة فيه فائدة فإنه يصح ويجب على	الأصل أن رب المال متى شرط على المضارب شرطا
٩٠/٢٣	المضارب (مراعاته) والوفاء به
[{\vert V}]/\vert V	الأصل أن شروط الواقف (مرعية)
	الأصل في الماء (مراعاة) تغيره بالنجاسة
[٣1]/٢٥	الأصل (مراعاة) التسوية بين الخصمين في مجلس القض
TVT/0	إعمال أصل اعتبار المآلات (ومراعاة) نتائج التصرفات
(۲۹٥)/۲٥	إنما (يراعي) في الشهادة وقت الأداء لا وقت التحمل
	تجب (مراعاة) الحقين بقدر الإمكان
(177)/٣٠	تجب (مراعاة) الخلاف
طهاطهاطها	تحصيل مقاصد الصلاة أولى من ( <b>رعاية</b> ) شرط من شرو
(YV0)/V	(تراعي) الحاجاتكما (تراعي) الضرورات
	تستحب (مراعاة) الخلاف إذا لم يرتكب مكروه مذهبه.
043- 1/00, 111, 101, 107, 107-	تصرف الإمام على (الرعية) منوط بالمصلحة ٣٥٨/١،
737- XI/PII, 771- 17/VII, VVT	<b>%\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\</b>
٣٦٩/١	تصرف الإمام في (الرعية) منوط بالمصلحة
. ۱/۳۲۶ – ۲/۲۳، ۱۶، • ۲۱، ۷۱۳، ۱۸۳	التصرف على (الرعية) منوط بالمصلحة
780/11	حرمة الحي أولى (بالمراعاة) من حرمة الميت
ن جانب العدم٣/٦١٣، ١٦٧، ٢٢٧، ٢٤٢،	حفظ المصالح يكون (بمراعاتها) من جانب الوجود وم
	P35, 705, 555 <u>-0/0/3, 5/3</u>
(787)/11	حق الحي أولى (بالمراعاة) من حق الميت
TT•/T9	الحكمة (تراعي) في الجنس لا في الأفراد
۹/(۵۷۲)، ۷۷۲	الخلاف (المراعي) هو ما كان مأخذه قويا
T09/Y	الذريعة قد لا (تراعي) مع العذر الظاهر
(٤٥٥)/١٣	(رعاية) الحقين واجب عند الإمكان
الا يجب ( <u>مراعاته)</u> ١٥ /(٢٦٧)، ٢٧١	الشرط إذا كان مفيدا يجب (مراعاته) وإن لم يكن مفيدا
£90/YY	شرط الواقف معتبر (فيراعي) كالنصوص
7/17/17	
٧٣٦/٢٧	الشروط (يراعي) حصولها لا تحصيلها
۸٥/٤ - ١٥٨ ، ١٥١/٣	الشريعة مبنية على (مراعاة) الفطرة
سين بجلب المصالح إليهم وجودا وعدما ودفع	الشريعة مبنية في أساسها على (مراعاة) مصالح المكلة
٥٢٠/٥	المفاسد عنهم وجودا وعدما

71/ 7 6 7 7 / 6 7 3 3 7 7 3 3 3 6 7 8 3 3 3	الصبي في (مراعاة) السنن كالبالغ
(o{4)/A	الطوارئ هل (تراعي) أم لا
كك	العاجز عن العبادة يلزمه (رعاية) الأقرب إلى الامتثاا
٣٦٤/٦	العبادات مبناها على (رعاية) الاتباع
الواجبات أو يقر البدع في دين الله أو يشيع الفساد	العرف المصادم للنصوص الذي يحل الحرام أو يبطل
( <b>يراعي</b> ) في تقنين أو فتوى أو قضاء١٤١/٨	والضرر في دنيا الناس فلا اعتبار له ولا يجوز أن
T{V/Y	العقد (يرعي) مع الكافر كما (يرعي) مع المسلم
(٣١٩)/٢٩	العلة ( <u>تراعي</u> ) في الجنس
	على (الراعي) سياسة (رعيته) بما فيه صلاحها دينا و
	قاعدة تفسير القرآن أن (يراعي) المعنى الأغلب والأ
(٣٠٣)	قبول حكم الحاكم واجب على (رعيته)
(77)/\71	الكفاءة (تراعي) حال الجناية
ء باعتبار شطرها الثاني١٨ /(٩٤)	الكفارة هل (يراعي) بها حال الوجوب أو حال الأدا.
YAE/4	كل خلاف خالف سنة صحيحة لا تسن (مراعاته)
صرفه لغيرها يكون شرطا غير صحيح لا تجوز	كل شرط جعل الوصية معصية خالصة ولا يمكن
٩٣/٢٤	( <u>مراعاته</u> ) وتبطل الوصية به
	كل شرط يمكن (مراعاته) ويفيد فهو معتبر وكل شرط
وما لا فلا٢٦/٣٩	كل ما أمكن (رعاية) المماثلة فيه يجب فيه القصاص
(۲۸۲)/٩	لا تترك السنة الثابتة (مراعاة) للخلاف
	لا (ي <u>راعي)</u> خروج من خلاف يخالف السنة
YAE/9	لا (يراعي) خروج من الخلاف يخالف سنة
[YAY]	لا (يراعي) الخلاف إذا خالف سنة صحيحة
YAE/9	لا (يراعي) الخلاف إذا خالف سنة صريحة
YOV . YOE/9	لا (يراعي) الخلاف الذي يؤدي إلي خرق إجماع
(oTV)/\\	لا (يراعي) للتبع شرائطه إلا إذا ثبت أصالة
[	لا (يراعي) من الخلاف إلا ما قوي واشتهر
	اللفظ الواحد قد يكون له جهتان ( <u>تراعي)</u> كل واحدة
	ما اتصل بالمصلحة العامة لم (يراع) فيه المعنى الخاه
	ما ثبت تبعا لا (يراعي) فيه شرائط الأصل
	ما خالف سنة صحيحة لا (يراعي)
(YV0)/4	ما ضعف مدركه لا (ي <u>راعي</u> ) خلافه

لوجوب القضاء (ي <u>راعي</u> ) وجوده إلى وقت الاستيفاء٥٦٨ ٥٦١ ٥٦١	ما يكون شرطا
كان (يراعي) من الخلاف ما قوي دليله لا ما كثر قائله٩ /(٢٧٥)	مالك رحمه الله
على (رعاية) الاتباع٢٧/٦- ٨/٠٠، ٢٠٤، ١٦٥، ١٤٧، ٣٥٦، ٣٥٣- ١٧/(٢٤)-	مبنى العبادات
	781/7.
ى (رعاية) الاتباع	مبنى العبادة علم
ى (مراعاة) المصلحة	
الخلاف إذا لم يوقع في حرام أو مكروه	محل (مراعاة) ا
مالكية (رعى) الخلافمالكية (رعى) الخلاف	
الأدلة واجب على المجتهد	
أصل يبنى الشرع عليه	
أصل يبنى عليه الشرع٩/(٣٣٣)	
	(مراعاة) الخلاف
ف أصل عند المالكيةف أصل عند المالكية	(مراعاة) الخلاف
ف إنما تستحب إذا لم يلزم ارتكاب مكروه	 (مراعاة) الخلاف
ف مستحبة ما لم تؤد إلى مكروه في المذهب	(مراعاة) الخلاة
	(مراعاة) الخلاف
باب التنجيس ظهور النجاسة وأن الماء متى كان غامرا لها يسقط حكمها ٢٦٦/٢	 (المراعاة) في ب
، عليه أولى من ( <mark>مراعاة</mark> ) المختلف فيه ٢٢٢/٢٨– ٥٥٥/٢٩، ٥٥٥ - ٣٣/(١٨١)	(مراعاة) المتفق
مع عليه أولى من ( <u>مراعاة</u> ) المختلف فيه اتفاقا	(مراعاة) المجم
ب أولى من ( <b>مراعاة)</b> الوسائل	
سد مقدمة على ( <u>رعاية</u> ) الوسائل	(مراعاة) المقام
صد مقدمة على (رعاية) الوسائل أبدا	(مراعاة) المقا
، في أركان الحج <del>واجب</del> (كمراعاة) المكان	(مراعاة) الوقت
لمية إذا ( <b>روعيت</b> ) أقرب إلى الإخلاص وصيرورته عبادة	المقاصد الأصا
لية إذا ( <u>روعيت</u> ) كانت أقرب إلى الإخلاص	المقاصد الأصا
سة لم تخل من (رعايتها) ملة من الملل	
شك <i>في شيء وافقه قول ضعيف يندفع به الشك فإنه</i> ( <u>يراعيه</u> ) ويعمل به٧/٢٥٢	
لكية (مراعاة) الخلافلخلاف	
، ما هو أشـــد مما وردت فيه الرخص فمن الواجب ( <mark>رعيه</mark> ) وإعطاؤه ما يناسبه من	
olo/t	

[4.] 77 70 70/1	من ( وا ) من شخص المالات أن
	من (يراعي) أمره في شيء (يراعي) إطلاق أمره
[٧٥]/١٠	من (ي <u>راعي</u> ) أمره في شيء(ي <u>راعي</u> ) صفة أمره
177/7	منزلة الإمام من (الرعية) منزلة الولي من اليتيم
	هل (تراعي) الطوارئ ۲۱/۱ - ۲۵۵۸، ا
(0 E 9 ) / A	هل ( <u>تراعي</u> ) الطوارئ البعيدة أم لا
P1177	هل (يراعي) الاختلاف أم لا
٥٨١/١٣	الواحد من (الرعية) لا يملك التصرف عن المسلمين
(٣١٩)/٢٩	وجوب العلة (يراعي) في جنس الحكم لا في كل صوره
£V£/Y	الوصية (يرعي) فيها المآل
£11/77	الوقف مبنى على (مراعاة) المصلحة
٣٣٠/٢١	ولي الأمر مأمور (بمراعاة) المصلحة
أصلحأصلح	يجب على المتصرف على الغير أن (يراعي) في تصرفه الأغبط والا (يراعي) الخلاف
(177)/٣٠	(يراعي) الخلاف
٩/(٥٧٢)، ٧٧٢، ٢٨٢	(يراعي) الخلاف إذا كان قويا ولا (يراعي) إذا كان شاذا ضعيفا
(YY/(Y7/)	(يراعي) في دفع الصائل التدريج بالأخف
01/19-401/17	(يراعي) في المكتوبة ما لا (يراعي) في النافلة
Y7V/9	يشترط ألا توقع (مراعاة) الخلاف في خلاف آخر
YV7 (70A (700/9	يشترط ألا يوقع (مراعاة) الخلاف في خلاف آخر
(YAY)/4	يشترط (لمراعاة) الخلاف أن لا يخالف سنة ثابتة
V37), 307, AFT, (VY, 13T	يلزم (مراعاة) الشرط بقدر الإمكان ١/١٧١ - ٣٤/٢، ٤٠- ١٥/(

### رغب

## رغم

قصد المكلف المصالح التي جاءت الشريعة بما يخالفها (مراغمة) بينة لمقصود الشارع٤/(٤٠١)، ٤٠٤

## رفض

١٨٠/٦	التيمم يبطل (برفض) النية في الأثناء
١٨٠/٦	(الرفض) لا يؤثر بعد الفراغ من العبادة
(۱۷۹)/٦	رِفض) النية هل تؤثر في الإبطال أم لا
(1٧٩)/٦	(رفض) النية ينافيها
[1٧٩]/٦	رفض) النية ينتهض سببا في إبطال العبادة
	<u>و                                     </u>
	كل دعوى يكذبها العرف وتنفيها العادة فإنها (مرفوضة) غير م
Y97/A	كل دعوى ينفيها العرف وتكذبها العادة فإنها (مرفوضة)
	رفع
(۲۷۵)/۳۳	الآثار الموقوفة لا يجوز التعويل عليها عند النص (المرفوع)
orr , or1/v	الإثم (مرفوع) عن المضطر
[09]/49	الإجماع بعد الخلاف (يرفع) الخلاف
(09)/49	الإجماع اللاحق (يرفع) الخلاف السابق
09/79	الإجماع المتأخر لا (يرفع) الخلاف المتقدم
(09)/79	الإجماع المتأخر (يرفع) الخلاف المتقدم
لحكمه (الرفع)(۲۸ (۳٤١)	إذا أتى شيء عن صحابي موقوفا عليه لا مجال للاجتهاد فيه ف
ول ثالث إن لم (ي <b>رفع)</b> مجمعا عليه وإلا	إذا اختلف أهل العصر على قولين جاز لمن بعدهم إحداث ق
(99)/79	فلا
هم إحداث قول ثالث إن لزم منه ( <u>رفع</u> )	إذا اختلف أهل العصر في مسألة على قولين لم يجز لمن بعد
[٩٩]/٢٩	ما أجمعوا عليه وإلا جاز
(07)/17	إذا (ارتفع) ما يبطل العقد فهل ينقلب صحيحا
[٢٧٥]/٣٣	إذا تعارض (المرفوع) والموقوف قدم (المرفوع)
واحد والآخر ذو تعدد في نفسه وكثرة	إذا تقابل عملان أحدهما ذو شرف في نفسه (ورفعة) وهو
. ۱۱/۱۶ ، ۱۰۹ ، (۲۲۰) - ۲۱/۱۲۲	فأيهما يرجحفأيهما يرجح
واحد والآخر ذو تعدد في نفسه وكثرا	إذا تقابل عملان أحدهما ذو شرف في نفسه (ورفعة) وهو
"VY/1	فأيهما يرجح ظاهر كلام أحمد ترجيح الكثرة
YY0]/11	إذا تقابلت الكثرة (والرفعة) فما المقدم
[ EVV] / YO	اذا ( فو - ) الحدود الأواه فلا شفاعة

09/70	إذا (رفعت) الحدود للإمام القاضي فلا شفاعة ووجب الحد
YV0/TT	إذا روي الحديث مرة (مرفوعا) ومرة موقوفا فله حكم (الرفع)
على الجملة ٤/ [٣٣]	إذا كانت المشقة خارجة عن المعتاد فمقصود الشارع فيها (الرفع).
ف فالواجب تقديم ( <mark>المرفوع</mark> ) على	إذا وقع التعارض بين الحديث الصحيح (المرفوع) والأثر الموقو
۲۸٠/٣٣	الموقوف
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(ارتفاع) الجهالة في المجلس بمنزلة البيان وقت العقد
(٩)/٤	(ارتفاع) اللزوم عند الحرج
ry- 01/753- 51/[05], 1A,	(ارتفاع) المفسد في العقد الفاسد يرده صحيحا٣٦٣/٨،١٩،
	71, 12, 101, 171
	<del>-</del>
١٢٤/٣٠	الاستصحاب يصلح حجة للدفع لا (للرفع)
بکن۹/(۲۷۴)	الأصل أن العارض إذا (ارتفع) مع بقاء حكم الأصل جعل كأن لم ب
7777	الأقوى لا (يرتفع) بالأضعف
YAY/YA	الأقوى لا (يرفع) بالأضعف
(£ £ V) / \ 9	الإمامة (أرفع) مراتب الإسلام فلا يؤمن إلا أهل الكمال
[٢٩٩]/٣١	الأمر بعد الاستئذا ن (يرفع) الاستئذان ويكون كما قبله
	الأمر بعد الحظر (يرفع) الحظر ويكون كما قبل الحظر
فع) وإلا فلا١٩/٢٨	إن أضاف الصحابي الأمر أو النهي إلى عهد النبي ﷺ فله حكم (الر
797/77	انتفاء شرطية الشرط لا (ترتفع) به حقيقة المجموع
٣١٧/١٣	بقاء ما کان علی ما کان حتی یثبت (ر <u>فعه)</u>
17/[411], 111, 111, 111, 11	البيع مبني على (رفع) الجهالة
٣٠٢/٣٣	تخصيص الراوي لا (يرفع) العموم
٣٤٢/٢٨	تفسير الصحابي عند المحدثين في حكم (المرفوع)
٩٣/٢٧	تقدير (رفع) الواقع من قواعد الشرع
<b>{ • 9/YA</b>	تقريره ﷺ أحد وجوه السنن ( <u>المرفوعة</u> )
Y·V/10	
oov/Yo	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
(140)/4	
[٢٣٩]/١٩	
(75.)/19	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
(7٣٩)/١٩	التيمم هل (يرفع) الحدث أو لا

( *	لتيمم (يرفع) الحدث أم لا
V٣٩/٣٣	- التحكم الشرعي (ورفعه) لا يكون إلا بدليل شرعي
على اعتنائه بعلم الأثر ٢٨/ ٣٦٠	 الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان (أرفع) له وأكمل لرتبته وأدل
(٣٠١)/١٦	الجمع بين البدل والمبدل ( <u>مرتفع)</u> في الأصول
٥٠٣/١٢	
ع) به الحاجة ويكون موافقا لأصول	. الناس أصــل فــي شرع العقود فتشرع على وجه ( <del>ترتفع</del>
017/0	الشرع
(٣٣٥)/٢٨	لى الحديث إذا ثبت ( <b>رفعه</b> ) من طريق فلا يضر وقفه من طريق آخر
[440]/14	الحديث إذا روي (مرفوعا) وموقوفا حكم (برفعه)
<b>۲۷7/۳۳</b>	الحديث الموقوف إذا كان لا مجال للرأي فيه فله حكم (الرفع)
r.Y. p.Y. 31Y. 11Y. 3YY.	الحرج (مرفوع) ه/٣٩ - ١٨٨/، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٦ ، ٧٤٣ - ٧/
007, 0+3, 813, 773, 873,	PYY,
110, 130, 730, 330- 11	VF3- A\017, P17, 377, *77- P*71, *17,
31/7.5- ٧١/٨.٢، ١٢، ٧٠٤	VY3-11/**, PYY, Y3Y-71/113, A03, 310-
	97/71-07/70-114/71-
۱۳۶،۱۲۰/۹	الحرج (مرفوع) شرعا
٠ ٢ ٥ ٢ - ٨ / ١٩٥ - ٢ / ١٨٠٥ ، ١٩٥	الحرج ( <u>مرفوع)</u> عن المكلف ١٧٨/١ - ٢/٥٠٠ - ١٧٨/٧ .
78/4 41/14-094/18-10	الحرج ( <b>مرفوع</b> ) غير مقصود. ٢٣٠/٣، ٢١٣- ٤/٤]، ٢٢- ٧/٤
(٩)/٤	الحرج (مرفوع) مدفوع منفي منتف
	الحق الثابت بيقين لا (يرتفع) إلا بيقين مثله
٤٧٥/١	حكم الحاكم في المجتهد فيه (يرفع) الخلاف
۳۹٦/۸	حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد (يرفع) الخلاف
٤٢٩/٢	حكم الحاكم في مسائل الخلاف (يرفع) الاجتهاد
7/7.7, 0.7- 57/[7.7], 017	حكم الحاكم (يرفع) الخلاف
(٣٦١)/١٦	ا الفسخ (يرفع) فيما يستقبل لا فيما مضى
٣٠٤/٢٦	حكم المجتهد (يرفع) الخلاف
99/11	الحكم المغيى بغاية (يرتفع) بعد حصول الغاية
عات ۲۸۹/۱۸، ۳۸۹	الحكومات إنما شرعت لدرء الخصومات (ورفع) التظالم والمناز
	الخبر المتفقّ على (رفعه) مرجح على الخبر المختلف في (رفعه)
rro/ta	الخبر المتفق على (رفعه) مقدم على الخبر المختلف في (رفعه).
(o·v)/17	الخطأ عذر في (رفع) الاص

٤٦٣/١	الخطأ (مرفوع)
٨/٨٢٥- ٢١/[٧٠٥]، ١١٥، ٢٥، ٢٥٥	الخطأ (مرفوع) شرعاا
(o·A)/17 - £ 7 9/7	الخطأ (يرفع) الإثم
[٦٧]/٢٩	الخلاف المتأخر لا (يرفع) الإجماع السابق
	الدفع أسهل من (الرفع)
	الدفع أقوى من (الرفع)
	الدفع أهون من (الرفع)
- A/V37- P1/PA0- + 1/070- 17/077	(رفع) الحرج ٢٧/٧٦ ٤- ٢٥/٤ - ١٨١/٧ ، ٢٥٨ ، ٤٣٠-
	(رفع) الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب متراخ عنه
(£A0)/V	(رفع) الضرر واجب
	(رفع) الظلم واجب
	(رفع) الظلم واجب على كل من قدر عليه٨[٣٩]،
(٤٢٣)/٩	(رفع) العقد الذي لا يعتبر فيه الرضا لا يحتاج إلى العلم.
	(رفع) العقد يسامح فيه ما لم يسامح في نفس العقد
£\\\0	(رفع) الفساد واجب
ستلزم (رفع) اللازم١٣٩)/(١٣٩)	(رفع) اللازم يستلزم (رفع) الملزوم ( <u>ورفع)</u> الملزوم لا يس
٤٥٥ ، ٤٥١ ، ٤٥٠/٣١	(رفع) الماهية يستلزم (رفع) كل جزء من أجزائها
YA\/\T\ -4\T \[00]/\TV	(رفع) الماهية يستلزم (رفع) كل من أجزائها
	(رفع) الماهية يستلزم (رفع) كل من جزئياتها
٥٧/٢٧	(رفع) المطلق وهو الحدث يستلزم (رفع) المقيد
	(رفع) المطلق يستلزم (رفع) المقيد
	(الرفع) من الثقة زيادة مقبولة
	(رفع) النفي إثبات
	(رفع) الواقع محال(رفع)
ع) في كتاب ولا سنة	سائر الأحكام ليس في شيء منها فرق بين الوضيع ( <u>والرفع</u>
ل المكلفل	شرط كون الإكراه ( <u>مرفوع</u> ) الحكم أن يكون مرتبا على فع
	الشك المجرد لا (يرفع) به أصل محقق
(£A0)/Y	الضرر مرفوعالضرر مرفوع
	الضرورة ( <u>ترفع</u> ) بقدر الحاجة
(Y00)/Y	
71/ 977 , • 77 , [ 777 ] , ( 977 )	الطاعة إذا صارت سببا للمعصية (ترتفع) الطاعة

(٣٩)/A	الظلم يجب (رفعه)ا
TAT/TA	
7 8 0 / A	العرف الخاص لا (يرفعُ) مقتضى اللغة ولا العرف العام
	العزم (مرفوع) كالهم
(TYV)/V	
۳۲۰/٦	
(۲۱۳)/٧	
٤٢١/٢	
(189)/9	
۳٦٨/١٦	الفسخ إنما (يرفع) العقد من حينه لا من أصله
٣٦٢/١٦	
٣٧٠/١٦	
٣٦٩/١٦	
٣٦٩/١٦	
۲۱/(۱۲۳)، ۲۳۹	
(٣٦١)/١٦	
(۲۲۳)/۱٦	<del></del>
٣٧٠/١٦	
٤٣٤/١٥	
	الفسخ (يرفع) العقد من حينه لا من أصله
	فوات الوصف لا يوجب (رفع) الأصل
	قصد المكلف (رفع) المسبب بعد استكمال السبب لغو
۳۰٦،۳۰٤/۲٦	قضاء القاضي في محل الاجتهاد (يرفع) الخلاف
(٣٧٩)/١٢	القلم (مرفوع) عن المجنون
	عصم <u>رسوي</u> . قول الصحابي أمرنا بكذا و نهينا عن كذا في حكم (المرفوع) إلى رس
	قول الصحابي فيما لا يمكن فيه الرأي في حكم (المرفوع)
	قول الصحابي كنا نفعل في زمن النبي على كذا له حكم (الرفع)
	قول الصحابي كنا نفعل كذا مع إضافته إلى عصر الرسول ﷺ (مرفو
(£·1)/YA	قول الصحابي من السنة كذا في حكم (المرفوع)
£Y٣/YA	قول الصحابي من السنة قدا في حجم (المرفع) إلى النبي على قول الصحابي نهينا عن كذا يأخذ حكم (الرفع) إلى النبي
(۲۲0)/۱۱ - ٤٤٨/١	ون الضعفايي لهينا عن كذا ياحد عمم الرفع إلى اللبي التي اللبي التي اللبي التي اللبي التي التي التي التي التي التي التي الت
	الباري و المالات حصر راح <del>صحب</del> ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰

(٣٣٧)/٧	الكراهة (ترفعها) الحاجة
ة ولا تشاجر ولا فساد عرض أو عضو	كل أمر مجمع على ثبوته وتعين الحق فيه ولا يؤدي أخذه لفتنا
٤٨٠/١٣	فيجوز أخذه من غير (رفع) للحاكم
٥٣٨/٥	كل تأويل (يرفع) النص أو شيئا منه باطل
7.0/71	كل تأويل (يرفع) النص أو شيئا منه فهو باطل
٥٣٢/٥	كل تأويل (يرفع) النص باطل
٣٤٢/٢	كل تأويل يؤدي إلى (رفع) حكم اللفظ رأسا فهو ساقط
(٤٦٧)/٧	كل حكم يستوجب الضرر (مرفوع)
٣٤٣/٢٥	كل شهادة ترد لتهمة إذا (ارتفعت) التهمة لا تقبل
یکن .۹/۶۲۳، ۲۶۶، ۲۲۷، (۲۷۳]	كل عارض على أصل إذا (ارتفع) يلحق بالعدم ويجعل كأنه لم
جعل کأن لم یکن ۹/(٤٧٣)	كل عارض على أصل يلتحق بالعدم من الأصل إذا (ارتفع) ويج
	كل عقد جاز لأحد المتعاقدين (رفعه) بغير رضا صاحبه جاز له
[189] (188 (188/1)	كل عقد صح وانبرم من المولى لا ( <b>يرتفع</b> ) بزوال ولايته
	كليات المصالح لا (يرفعها) تخلف آحاد الجزئيات
[1.v]/Yo	لا تصح الدعوى إلا إذا (رفعت) في وجه من يعد خصما
(٣٤٢)/٦	
01/11-081/1	لا يلزم من (ارتفاع) الخاص (ارتفاع) العام
۳۱،۲۹/۱۰	ليس ما أزال مثل الشيء ( <b>ورفعه</b> ) مزيلا لنفس الشيء
Y•A/19	ما ثبت باليقين لا (يرتفع) إلا بيقين
1- 1/137- 5/3173 514- 1/31	ما ثبت بيقين لا (يرتفع) إلا بيقين ١ .٩٤/٣
	ما جعله الله مسببا عن شيء فقصد العبد (رفع) هذا المسبب لغو
(97)/YV	
(٣٤١)/٢٨	ما لا يعرف بالرأي فالموقوف فيه في حكم (ا <b>لمرفوع</b> )
YV/9	ما (يرفع) حكم اللفظ كله لا يصح بلفظه ولا بنيته
٨/(/٢٢)، 3٢٢	ما يوقع في التهمة لا يرتكب وإن ( <u>ارتفعت</u> ) بعده
Y • • • 19V/7	مبدأ (رفع) الحرج
YV0/Y ·	مبنى الحج على (رفع) الحرج والضيق
(0·V)/\Y	المخطئ معذور (ومرفوع) عنه الخطأ
YVA/TT	(المرفوع) مقدم على الموقوف
إذا استند الضرر إليه عرفا ٧٢/٧،	مشروعية التصرف لا (ترفع) ضمان الضرر الحاصل من التصرف
-	٥٧٦

الشارع فيها (الرفع) على الجملةا	المشقة إذا كانت خارجة عن المعتاد فمقصود
الاستقبال ظاهر في معنى الحال (٢٢٣)	
7V0/7V	من أفتى بأيسر الأشياء فله أن يأخذ (بأرفعها).
[PFF] . Tr - Tr \ 3TF . [PFF]	المنع لحق الغير (يرتفع) بالرضا
(۲۷۰)/٣٣	الموقوف لا يعارض (المرفوع)
بال للاجتهاد فيه ۲۸/۳۳۱، [۳٤۱]، ۲۱۸-	الموقوف بأخذ حكم (المرفوع) إذا كان لا مح
	١٠٩،١٠٨،٦٩/٣٠
۱۸ ، ۲۱۶/۷	النجاسات إذا عمت البلوي بها (يرتفع) حكم
V\Y/٣٣ - £7. £ / 4	النسخ (رفع) أو بيان
ገለ	النسخ (رفع) وإبطال
(£11)/17	النسيان (مرفوع) الإثم
(3), 113, 33, 033, 103, 703, 1.0, 780	
£0\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	نفي المطلق (ورفعه) سنلام نفي المقبد
£AY/٣Y	النفى والإثبات لا يجتمعان ولا (يرتفعان)
٦٣/٢٧	نقیض کل شیء (رفعه)
	النقيضان لا يجتمعان ولا (يرتفعان)
ت التخيير	
٤٨٨/٣٣	
(141)/19	النية ليست بشرط في (رفع) النجاسة
(177), (177), (177)	هل الفسخ (يرفع) العقد من أصله أو من حينا
٥٢٥/٢٨	الهم ترجيح قصد الفعل وهو (مرفوع)
موجب٩/(١٥٧)	يتخلف الحكم لمانع وعند (ارتفاعه) يعمل ال
(٧٥)/١٦	(يرتفع) الفساد بحذف الشرط
على المختلف في (رفعه)٣٢١/(٣٧١)	يرجح الحديث المتفق على (رفعه) إلى النبي
يس كذلككذلك	
	يرجح مقطوع (الرفع) على ما آختلف في (رف
به قبل وجوبه	
رفعه) ۳۷۲)/۳۳	يقدم المتفّق على (رفعه) على المختلف في (
(777)	البقيد لا (يرتفع) بالظن
789/1	اليقين لا (يرفع) بالشك
(00)/YV	يلزم من (رَفع) الماهية (رَفع) جميع أجزائها.

### رفق

	<del>-</del> -
7.1/18 -018/V	(الارتفاق) بالطريق مشروط بسلامة العاقبة
TIV (TIO/IA	(الارتفاق) بحق الغير لا يجوز مع الإضرار
(001)/YY	الإعارة عقد (إرفاق) ومسامحة
(٤٨٣)/٢١	الحوالة بيع أو عقد (إرفاق)
19/7	الزكاة مبنية على (الرفق)
ξο <b>٩/</b> γ	الزكاة مبنية على (الرفق) والمساهلة
[10]/Y•	الزكاة مبنية على (الرفقي) والمواساة
(001)/YY	العارية عقد (إرفاق) ومعونة
٣٩٠/٢٢	القرض مبني على العفو لأجل (الرفق)
175/7	الكفالة عقد تبرع يقصد به (الإرفاق) والإحسان
<b>TAV/YY</b> -[ <b>£09</b> ]/V	ما بني على (الرفق) جاز فيه من المسامحة ما لم يجز في غيره.
٣٨٨/٢٢ -٢٥١/١٣	ما بني على (الرفق) يجوز فيه من المسامحة ما لم يجز في غيره
	•
المصلحة (والإرفاق) فاستحقاقه معتبر	ما كان مصرف مستحق على بيت المال على وجه ا
المصلحة ( <u>والإرفاق</u> ) فاستحقاقه معتبر	ما كان مصرف مستحق على بيت المال على وجه ا بالوجود
	بالوجود
	بالوجودما وجب على سبيل (الرفق) والمواساة لم يكن وجوبه حالا مبنى الحوالة على (الرفق) والمسامحة
<pre> £\\\ \£\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\</pre>	بالوجودما وجب على سبيل (الرفق) والمواساة لم يكن وجوبه حالا مبنى الحوالة على (الرفق) والمسامحة مبنى الزكاة على (الرفق) والمواساة
£\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	بالوجود
\$\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	بالوجود
\$\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	بالوجود
£\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	بالوجود
\$\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	بالوجود
\$\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	بالوجود
۱۱، ٤١٤/٢٦ ٤٦١، ٤٥٩/٧ ٤٥٩/٧ ۲٠/٢٠ ١٣٢، ٧٣، ٣٧، ١٩، (١٥)/٢٠ ٤٥٩/٧ ١٠٠/٢٣ ٣٢٤/١٦ ٦٦٤/١٣	بالوجود

# رفه

إذا أقيمت الحاجة العامة في حق الناس كافة مقام الضرورة في حق الواحد في استباحة ما هو محرم عند فرض الاختيار فمن المحال أن يسوغ الازدياد من الحرام انتفاعا (وترفها) وتنعيما . ٢١٩/١٥

إيجاب الفدية منوط (بالترفه)
كل شيء فعله المحرم مما يحصل له به (الترفه) أو يزيل به عن نفسه أذى فإنه يلزمه فيه الفدية ٢٠/(٤٢١)
ر <b>قب</b>
اختلفوا في (المترقبات) إذا وقعت متى تعد حاصلة أيوم الفراغ أم يوم ابتداء (الترقب)١٠(٥٤٨)
إن لم يقدر عليه فعله به وليه ويكفي الولي ذلك السعي الواحد عنه وعن الصبي أيضا إذا قدر الصبي
على رمي الجمار رماها بنفسه تحت إشراف وليه الذي يأمره بذلك ( <u>ويراقبه</u> ) فيه لأن ٢٨٦/٢٠
( <u>رقبة</u> ) الوقف لا تملك
(رقبة) الوقف مملوكة
كُلْ شُريكُ في (رقبة) العقار تثبت له الشفعة
ما كان (مترقباً) إذا وقع هل يقدر حصوله الآن أو من الأول١٠(٨٤٥)
(المترقب) هل يعد حاصلاً يوم حصوله أو يوم حصول سببه١٠(٨٤٥)
(المترقبات) إذا وقعت هل يقدر حصولها يوم وجودها أو يقدر أنها لم تزل حاصلة . ١٠ / ٥٥٨، ٥٦٠
(المترقبات) إذا وقعت هل يقدر حصولها يوم وجودها وكأنها فيما قبله كالعدم أو يقدر أنها لم تزل
حاصلة من حين حصلت أسبابها التي أثمرت أحكامها وأسند الحكم إليها ١٠٠٠٠/(٥٤٧)، ٥٤٩
(المترقبات) متى يعد حصولها أيوم (ترقبت) أو يوم تحققت١٠.(٥٤٨)
( <u>المترقبات</u> ) هل يعتبر الحكم بها يوم ثبوت سببها أو يوم حصولها. ١٠/٥٣٧، ٥٣٩، [٥٤٧]- ٢٧٨/٢١
(مراقبة) الله تعالى
ملك (الرقبة) أقوى من ملك اليد
ملك (الرقبة) أولى من ملك المنفعةملك (الرقبة)
ملك المنفعة يتبع ملك (الرقبة)
من ملك (رقبة) ملك منافعها حكما
المنفعة تابعة في البيع (للرقبة)
المنفعة تابعة (للرقبة)
المنفعة تملك بملك (الرقبة)
رقق
الناس على الحرية حتى يصح (الرق)٧(٥٥)
الولد يتبع الأم في (الرق) والحرية

# رکب

٠٠٠ د ١٩٨/١١	أخف الضررين (يرتكبِ) لاتقاء أشدهما
مركبةٍ) قدم ذو العلة المفردة على الآخر. ٢٩/(٦٣٦)	إذا تعارض قياسان علة أحدهما مفردة وعلة الآخر (و
<u>اب)</u> أخفهماا۱۲/٥- ۲۱/۲ و ٤٧٤/٧	إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضررا ( <b>بارت</b> ك
عتين ( <b>وارتكب</b> ) أهون المفسدتين٥/٣٥٢	إذا تعارضت المصالح والمفاسد قدم أعلى المصلح
<b>٣</b> 9•/1	إذا تعارضت مفسدتان ( <u>ارتكبت</u> ) أخفهما
أخفهما ١١٨/٢ - ٤٤٦/١	إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما (بارتكاب)
كابِ) أخفهماكابِ) أخفهما	إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضررا (ب <mark>ارت</mark>
خفهماخفهما	إذا تعارضت مفسدتان روعي أعمهما ( <b>بارتكابِ</b> ) أ.
ي هذا الشيء الجزء الأخير٩/(٨٧)	إذا تعقب شيء جملة ( <u>مركبة</u> ) من أجزاء فالمؤثر في
في هذا الشيء المجموع وليس الجزء الأخير ٩ /(٨٧)	إذا تعقب ش <i>يء</i> جملة ( <del>مركبة</del> ) من أجزاء فالمؤثر في
ر الجزء الأخير منها أو المجموع ٩/[٨٧]	إذا تعقب شيء جملة ( <u>مركبة</u> ) من أجزاء فهل المؤثّ
ر فيه هو الجزء الأخير منها أو المجموع. ١٠/١٧٠	إذا تعقب شيء جملة ( <u>مركبة</u> ) من أجزاء فهل المؤثر
ارتكاب) أخفهما١٦٨/١١ ٣١٧، ٣١٧	إذا تقابل محرمان لم يمكن الخروج عنهما وجب (
<i>عرى ذات وصف</i> فما يتحد وصفه أولى٢٩/(٦٣٥)	إذا كانت إحدى العلتين ( <u>مركبة</u> ) من أوصاف والأخ
٠٦/٢٥ - ١٧٠/٢ - ٣٩٠/١	(ارتكابِ) أخف الضررين باجتناب أشدهما
<b>٣</b> ١١/١٨	(ارتكابِ) أخف الضررين لدفع أشدهما
(٣٧٦)/A	(ارتكاب) الحرام لا يحرم الحلال الذي كان قبله
ىزىرە٢/(٨٦٥)	( <u>ارتكاب</u> ) معصية لا حد فيها ولا كفارة يوجب التع
بِ) المحذورات١١/(١٦٧)	( <b>ارتكاب</b> ) المكروهات أولى بل أوجب من (ارتكام
من الخلاف	الأولى (ارتكابِ) الأشد لأنه أحوط وأبرأ للخروج
ነምለ ، ን۳٦/۲٩	ترجح العلة (المركبة) على العلة البسيطة
ل لغة تناول الحكم لكل واحد ٣٠٨/٣١	( <b>تركيب</b> ) الحكم على كل جماعة بصيغة الجمع تدا
هبه۹/٤٥٢، ۸٥٢، [۷۲۲]، ۲۷۲	تستحب مراعاة الخلاف إذا لم ( <b>يرتكب</b> ) مكروّه مذ
حرم ولو ( <b>بارتكاب</b> ) المكروه۱۱/(۱۲۷)، ۱٦۸	تعارض المحرم مع المكروه يقتضي تقديم درء الم
كبة)	التعليل بالعلة المفردة أولى من التعليل بالعلة ( <u>المر</u>
[٣٨١]/٢٩	التعليل بالوصف ( <u>المركب</u> ) جائز
TA1/Y9	التعليل بالوصف (المركب) ممنوع
٢٧/[٣٤٤]، ٨٤٤، ٩٤٤، ٥٥٤، ٢٥٤، ٩٨٤	الجهاد مبناه على (ارتكاب) المخاوف
٤٥٦/٩	حكم الإفراد غير حكم (التركيب)

(٣٧١)/١٣	الحيل كلها لإسقاط واجب أو ( <b>لارتكاب</b> ) محرم باطلة
	العبادات كلها سواء كانت بدنية أو مالية أو (مركبة) منهما لا يجوز تقديمها على
	العبادات كلها سواء كانت بدنية أو مالية أو (مركبة) منهما لا يجوز تقديمها ع
	تقديمها بعد سبب الوجوب وقبل الوجوب أو قبل شرط الوجوب
	العدول عن (ارتكاب) الغرر متى أمكن واجب
פא/רשר, פשר	العلة البسيطة والعلة (المركبة) سواء
(٣٨١)/٢٩	
۳۸۲/۲۹	
	في الحكم (المركب) على العصوبة يتقدم الأقرب على الأبعد
(09)/YV	
(**1)/1v	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
008/19	
۲۳۱ ، ۳۶۲	لا يقوم كل مترادف مقام الآخر في (النركيب)
(۲٤٠)/١٢	
۲۸۰/۱۲	
٨١/(١٢٢)، 3٢٢	
(04)/۲۷	<u> </u>
(09)/۲۷	
(٧٦٧)/4	مراعاة الخلاف إنما تستحب إذا لم يلزم (ارتكاب) مكروه
(0.1)/1	(المركب) يفوت بفوات جزئه
£90/1V-0.Y/1	<u>المركب</u> ) ينتفي بانتفاء جزئه
Y•7/18	
(1•4)/٢٦	من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها ولو كانت غير التي تعمد (ارتكابها)
(۲۲۹)/۱۲	من أعان على محرم كان آثما إثم (مرتكبه)
۸۸۳، ۹۸۳- ۹/۷۷۲-	من ترك الرخصة (وركب) المشقة فإنه يعتد بما فعل ١٥٨/٧، [٣٨٣]،
	۸۰ ، ۷۰/۱۷
أه الصيام في كفارة اليمين	من كان له دار لا غنى له عن سكناها أو (مركب) يحتاج إلى (ركويه) أجزأ
۳٤٧/١١	بدلا من الإطعام لأن السكنى (والمركب) من الحوائج الأصلية
(٣٥·)/A	مهما أمكن تصحيح تصرف المسلم العاقل (يرتكب)
(o•٦)/V	وجوب (ارتكاب) أخف الضررين لدرء أشدهما
	وجوب (ارتكاب) أخف الضريد والحرامين

الوعيد لا يكون إلا (بارتكاب) المحرم
ر <i>کد</i>
الأصل أن الماء الجاري (كالراكد) طهارة ونجاسة
رقع
الأصل أن من أدرك الإمام في (الركوع) كان مدركا (للركعة)
لا يتأدى طواف الزيارة قبل الوقوف بعرفة كما لا يتأدى السجود في الصلاة قبل (الركوع) ٣١٨/٢٠
الجماعة لا تدرك بأقل من (ركعة)
ركم العقوبات الواجبة لله إذا (تراكمت) تداخلت إذا كانت من جنس واحد ٢/٢٧٦ - ٤٩٥/٢٥
رکن
إذا اجتمع عبادتان من جنس واحد في محل واحد أجزأ (الركن) عن الواجب١٧ ((٣٠٧)
إذا نقص (ركن) من العبادة أو شرط متصل فنسخ للجميع
(أركان) الحج إذا تطوع بها المحرم وكان عليه فرض من جنسها انصرفت إلى مفروضها٠٢/(٢٧٣)
(أركان) الصلاة لا تسقط في عمد ولا سهو أصل
(الأركان) والشروط لا فرق فيها بين البالغ والصبي المميز
الأصل استواء الفرض والنفل في الشرائط (والأركان) إلا ما خصه الدليل
الأصل أنه إذا ترك شرطا أو (ركنا) مع القدرة على فعله بطلت صلاته عمدا كان أو سهوا١٨/٢٥

TT9/19	الأصل في باب الصلاة ألا يثبت فيها (ركن) ولا شرط إلا بما فيه يقين .
(TE1)/Y·	أكثر (أركان) الحج يقوم مقام جميعها في باب الإجزاء
<b>*** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** *** ***</b>	التراضي (ركن) في البيع
798/77	(الركن) جزء من ذات الشيء والشرط خارج عنها
797/77	( <u>الركن</u> ) داخل في الماهية
٧٤٦/٣٣	(الركن) المتصل بالعبادة هو الذي يكون بنسخه نسخ الباقي
(7\\)/\(\)/\(\)	الشرط خارج عن ذات الشيء ( <u>والركن</u> ) جزء منها
({0.)/1	العبادات لا تسقط بالعجز عن بعض شروطها ولا عن بعض (أركانها)
۲۱۰ ،(۲۱۳)/۱۷	العبادة لا تبقى بدون شرطها كما لا تبقى بدون (ركنها)
YA0/1Y	كل (ركن) شرط ولا ينعكس
٣٤٨/١	كُلُّ زُواج تَمُ (ركنه) بالإيجاب والقبول واختل بعض شرائطه فهو فاسد .
1AA/YV	كُلُّ مَا هُو (ركن) في الأعم فهو (ركن) في الأخص
TO9 ( YO7 / IV	
(09)/YV	لا بقاء للعباده مع قوات ( <u>رفعه</u> )
077/19	الماهية تنعدم بانعدام (ركن) من (أركانها) أو شرط من شروطها
TTT/Y	مراعاة الوقت في (أركان) الحج واجب كمراعاة المكان
٣٦٨/٢٠	واجبات الحج ومندوباته تابعة لفرائضه (وأركانه)
(00)/YY	وجود الماهية بدون (أركانها) محال
19· ، 3/7/4 - Y9/	يغتف في الشيط ما لا يغتفر في (الوكن)
٤٢٥/٣	يقدم في الولايات الأقوم (بأركانها) وشرائطها
	<u> </u>
	رمض
٠٠٠٠/(٩٨١)، ١٩٤، ١٩٥	(رمضان) عبادة واحدة
[1/4]/۲・	(رمضان) عبادة واحدة أو عبادات
190 (198/4	( مضان ) کله عادة واحلة
(10)/11	ر <u>ر سين</u> الكفارات تثبت مع الشبهة إلا كفارة الفطر في (رمضان)
ه الإمساك بعد زوال عذره ولا	كل من جاز له الفطر لعذر غير إكراه مع العلم (برمضان) لا يجب علي
<b>T97/V</b>	ستحب
144/ 7 •	كل يوم من (رمضان) بمنزلة عبادة منفردة
190/4	كل يوم من (رمضان) عبادة مستقلة
198/7	کل یوم من ( <u>رمضان</u> ) عبادة منفصلة
	. = 3 0 (3.0

## رمل

#### زمى

#### رهب

### رهن

إذا وجد (الرهن) بيد (المرتهن) فهو حوز له استمرار قبض (المرهن) بيني عن استئنافه استمرار قبض (المرهن) بغني عن استئنافه الأصل أن تصرف (الراهن) إذا كان يبطل حق (المرتهن) لا ينفذ إلا بإجازة (المرتهن) ١٩٠/٣٣، ١٩٨٨ الأصل أن ما كان من حقوق الملك على (الرهن) وما كان من حقوق اليد فهو على (المرتهن) ١٩٠/٣٠ التوابع تدخل في البيع ولا تدخل في (الرهن) الرهن المرتهن الله كابتداء القبض في (الرهن) الله للعين كما كان قبله المراهن بعد عقد (الرهن) مالك للعين كما كان قبله المراهن أمانة في يد (المرتهن) المراهن المرتهن عير مضمون إلا في ثمان مسائل المرتهن المراهن لا يتم إلا بالقبض المراهن لا يتم إلا بالقبض المراهن الله بالقبض المراهن الله بالقبض المراهن الله بالقبض المراهن لا يتم إلا بالقبض المراهن لا يلزم إلا بالقبض المراه المراهن لا يلزم إلا بالقبض المراهن لا يلزم إلا بالقبض المراهن المراهن لا يلزم إلا بالقبض المراهن المراهن لا يلزم إلا بالقبض المراهن المراهن لا يلزم إلى المراهن المراهن المراهن المراهن المراه المراهن المراهن المراه المراهن المراه المراه المراهن المراه المرا

( <u>الرهن</u> ) للراهن۲۳(۱۸۹)
الرهن للراهن٢٣ (١٨٩)
الرهن مال الراهن (۱۸۹)/۲۳
(رهن) (المرهون) باطل
(الرهن) ملك (للراهن)٢٣/[١٨٩]
(الرهن) ينعقد بالإيجاب والقبول ويتم ويلزم بالقبض
عقد (الرهن) مع صاحب اليد يتضمن الإذن في القبض
عين (الرهن) ملك المالك
العين المستعارة (للرهن) هل المغلب فيها جانب الضمان أو جانب العارية ٢٩١/١ ع- ٦٤/٢
الفاسد من (الرهن) معتبر بالجائز في حكم الضمان ١٤ ٦٧/١٤
قبض (الرهن) في حق العين قبض أمانة
قبض (الرهن) لا ينوب عن قبض الشراء إذا اشتراه (المرتهن)
القبض شرط في اختصاص (المرتهن) (بالرهن)
كل امرئ بما كسب (رهين)
كل تصرف يمنع ابتداء (الرهن) فطريانه قبل القبض يبطل (الرهن) وما لا فلا٢٠٧/(٢٠٧)
كل تصرف يمنع ابتداء (الرهني) لو طرأ قبل القبض فسخه وما لا فلا
كل تصرف يمنع (الرهن) ابتداء إذا طرأ قبل القبض أبطله وما لا فلا
كل تصرف يمنع (الرهن) ابتداء فإنه يمتنع معه دواما
كل عين جاز بيعها جاز (رهنها)
كل ما جاز أن يباع جاز أن (يرهن)
كل ما جاز بيعه جاز (رهنه)
كل ما صح بيعه جاز (رهنه)
لا يتم (الرهن) إلا بالحيازة
لا يتم (الرهن) إلا بالقبض
لا يصح (رهن) الغرر ١٥/٨٥٤ لا يصح (رهن) الغرر
لا يغلق (الرهن) لصاحبه غنمه وعليه غرمه
لا يُلزم (الرهن) إلا بالتسليم
لا بلزم (الرهن) إلا بالقبضلا بلزم (الرهن) إلا بالقبض
ليس ( <u>للراهن</u> ) الانتفاع (بالرهن) بدون إذن (المرتهن)
ما جاز بيعه جاز (رهنه) إلا في ثلاثة أشياء
ما جاز بيعه جاز (رهته) وما لا فلا

ما جاز بيعه جاز فيه الصدقة والهبة (والرهن)
ما لا يجوز بيعه فلا يصح (رهنه)
_ •
ما لا يصح بيعه لا يصح (رهنه)
ما لا يمنع ابتداء (الرهن) لا يقطع استدامته ما لا يمنع ابتداء (الرهن) لا يقطع استدامته
ما يجوز بيعه جاز (رهنه)
المال (المرهون) ملك (للراهن)
(المرهون) تبعا لا يكون له حصة من الضمان إلا إذا صار مقصودا بالفكاك
المرهون ملك للراهن
الملك أقوى من (الرهن)
ملك (الرهن) لربه
ملك (الرهن) (للراهن)
ملك الشيء (المرتهن) باق (لراهنه) بيقين
منافع (الرهن) (للراهن)
مؤنة (الرهن) على (الراهن)
هبة الدين تصح كما يصح (رهنه)
هبة المشاع والصدقة به وإجارته (ورهنه) كل ذلك جائز
يد العدل كيد (المرتهن)
يسقط القبض (برهن) المدين رب الدين ماله في يده عن غير جهة (الرهن)
يصح (الرهن) قبل القبض ولا يتم إلا به
يصح (الرهن) مع اقترانه بالشرط الفاسد ويبطل الشرط
يعتبر للعلم في (الرهن) ما يعتبر في البيع
يقوم دوام اليد على (المرهون) مقام ابتدائها
, <b>*</b> , , ,
<b>روث</b> القال کا
الأبوال (والأرواث) كلها نجسة
روح
الأعضاء (والأرواح) أعظم من الأبضاع
إن أمكن دفع الصائل بلا تُفويت (روح) أو عضو وجب
إن الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب على (ريحه) أو طعمه
<u></u>

۸/9-٣٤/٨	181 . 18 11 . 1 . 1 . 1 . 1 . 1 . 1 . 1
	التغرير (بالأرواح) في إعزاز الدين جائز
عظ ( <u>ادرواح</u> ) مقدم عنی حفظ الاعضاء 	حفظ الأعضاء والأبضاع مقدم على حفظ الأموال وح
	والأبضاع
	كل ماء فيه فضل عما يصيبه من الأذى حتى لا يغير ذلك ص
(79)/19	
	لا ينجس الماء شيء وقع فيه إلا أن يغير لونه أو طعمه أو (
	مفسدة فوات الأعضاء (والأرواح) أعظم من مفسدة فوات
17/1831/77/1	الملك لذي (روح) يوجب نفقته على المالك
	روی
تواه	يــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	ء على <u>تروي</u>
	ً . إذا أنكر الشيخ الحديث إنكار جاحد قاطع بكذب (ا <b>لراوي</b> )
	ءِ إذا أنكر الشيخ (ر <b>واية</b> ) الفرع عنه إنكار جحود وتكذيب ام
J C	إذا أنكر الشيخ (رواية) الفرع عنه إنكار نسيان وتوقف امتنع
3	إذا ترك (الراوي) العمل بالحديث وأفتى بغيره لم يسقط الـ
	إذا تعارض خبران واقترن بأحدهما تفسير (الراوي) قدم عا
	رد العارض عبرات (روايات) من تناهى بحفظه ومن تلحقه الغفلة الغفلة
(TVV)/YA	يد المروي عنه وكذب بالحديث سقط الحديث
	رد المروي) الحديث مرة مرفوعا ومرة موقوفا فله حكم الرف
	إذا عمل (ا <b>لراوي)</b> بخلاف (روايته) فالعبرة (بروايته) لا برأي
	أن المرابع المربع المنطق النبي والآخر بمعناه (المنابع والآخر بمعناه (المربع المنابع المربع المنابع الم
	ءُ إذا كذب الشيخ ( <b>المروي</b> ) عنه من ( <u>روي</u> ) عنه أوجب ذلك
	و مصل (الراوي) الحديث بالنبي مرة وجعله موقوفا ع
(٣٣٥)/٢٨	متصلا بالنبي
YAY/TT	ي
ىلى ما لىس كذلك۲((٤١٥)	اقتران أحد الخبرين بتفسير (ا <b>لراوي</b> ) بفعله أو قوله يرجح ع
({{1}})/٣٣	الأكثر حفظا (روايته) راجحة على من كان نسيانه أكثر
	إن عمل (الراوي) بما (رواه) كان تعديلا (للمروي) عنــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
Ψ7λ/Yλ	الخرالخر العام الع
0./~	أدا (المام) لا كرن حقوم المام الم

YE1/1·	تجوز (ا <b>لروايةِ</b> ) بالكتابة إذا تجردت عن الإجازة
r·Y/٣٣	تخصيص (الراوي) لا يرفع العموم
({{\ \ \}/\mathref{T}}	ترجح ( <b>رواية</b> ) الأحفظ
٤٥١/٣٣	ترجح ( <u>رواية</u> ) متقدم الإسلام
(٣١١)/٣٣	ترجيح السنن في السند بفقه ( <u>الراوي</u> )
۳۷۸ ،۳٦۸/۲۸	ترك (الراوي) العمل بما (رواه) يكون جرحا
<b>*************************************</b>	ترك العمل ( <b>بالرواية</b> ) ليس جرحا ( <b>للراوي</b> )
<b>6</b> 78/47	ترك العمل لأجل ( <u>الراوي</u> ) تجريح
£Y7/YA	تفسير (ا <b>لراوي</b> ) إذا كان فقيها أولَى من غيره
(٤٢٥)/٢٨	تفسير (ا <b>لراوي</b> ) أرجح من تفسير غيره
٤١٦/٣٣	تفسير (ا <b>لراوي</b> ) غير حجة
(٤١٦)/٣٣	تفسير (ا <b>لراوي</b> ) قولا وفعلا يحصل به الترجيح
تفسير الخبر ٢٨٠.٠٠/[٤٢٥]، ٤٢٧– ٤١٦/٣٣	تفسير (الراوي) لأحد محتملي الخبر يكون حجة في
٤١٦/٣٣	تفسير ( <b>الراوي)</b> للخبر أولى من تفسير غيره
	تقبل أخبار الآحاد إذا ( <b>رواها</b> ) الثقة في كل حكم
£ £ £ £ £ £ £ 7 7 T	تقدم ( <b>رواية</b> ) الأتقن على غير الأتقن وإن كان متقنا…
£ £ £ £ £ £ £ 7 / 7 7	تقدم ( <u>رواية</u> ) الأضبط على غير الأضبط
(٤٥١)/٣٣	تقدم ( <u>رواية</u> ) من تأخر إسلامه على من تقدم إسلامه .
ر سببه	تقدم ( <b>رواية</b> ) من ذكر سبب الحديث على من لم يذكر
(٣٠١)/٣٣	الحجة في كلام الرسول لا مذهب ( <u>الراوي)</u>
[٣٣0]/٢٨	الحديث إذا (روي) مرفوعا وموقوفا حكم برفعه
كه العمل بالخبرك	الحكم متعلق بفعل الرسول لا بفعل ( <mark>الراوي</mark> ) ولا بتر
	الخبر الآحادي هو الذي لا يفيد إلا الظن وإن (رواه)
فالعبرة بما فسره به ( <u>الراوي</u> ) ۲۸/۲۳۹، ۳۱۱	الخبر إذا احتمل أمرين وقد فسره (الراوي) بأحدهما
وجب حمله على ما فسره ( <mark>الراوي</mark> ).٢٨/(٤٢٥)	الخبر إذا احتمل أمرين وقد فسره (الراوي) بأحدهما
اها حمل على ما فسره به (ا <mark>لراوي)</mark> ٤٣٢/٢٨	الخبر إذا احتمل معاني وقد فسره (ا <b>لراوي</b> ) على إحد
قدم على متروك التفسير ٤٢١/٣٣	الخبر الأول مفسر من (ا <b>لراوي</b> ) وما فسره (ا <b>لراوي</b> ) م
ذلك۲۸۱]، ٤٤٢	الخبر الذي ( <b>رواته</b> ) أكثر راجع على الذي لا يكون كا
	الخبر الذي فسره (الراوي) مقدم على متروك التفسير
	الخبر الذي معه تفسير ( <mark>الراوي</mark> ) مقدم على متروك التا
	الخبر (المروى) عن طريق الآحاد مقدم على القياس.

٤٢٠/٣٣	الخبر المفسر من (الراوي) مقدم على الخبر الذي لم يفسره (راويه)
٤١٩/٣٣	الخبر المفسر من (الراوي) مقدم على الذي لم يفسره (راويه)
۳۰٦/٣٣	(الراوي) إذا عمل أو أفتى بخلاف ما (روي) لا تبقى (روايته) حجة
صه ۲۲۱/۲۸	(الراوي) للحديث العام إذا خصه أو تأوله وجب المصير إلى تأويله وتخصير
	(الروايات) يفسر بعضها بعضا والحديث إذا جمعت طرقه تبين المراد منه
[{{\frac{1}{2}}}]/\$\pi\$	(رواية) الأحفظ راجحة على (رواية) من ليس كذلك
(881)/٣٣	(رواية) الأحفظ لألفاظه عليه السلام أرجح من (رواية) غيره
(¿·٧)/٣٣	(رواية) صاحب القصة والسفير فيها أولى
۳۱۱/۳۳	(رواية) العالم راجحة سواء كانت (الرواية) باللفظ أو بالمعنى
(٣١١)/٣٢	(رواية) العالم الفقيه مقدمة على (رواية) غير الفقيه
[٤٥١] ، ١٩٦/٣٣	ر <b>رواية</b> ) متأخر الإسلام أرجح
(٣٤٥)/٣٣	(رواية) من أثبت أولى من (رواية) من نفى
[٣٠١]/٣٣	العبرة (برواية) (الراوي) لا برأيه
۳٦٠/۲۸	العدالة شرط في قبول (الرواية) عن النبي ﷺ
	العمل بخبر ( <u>الراوي</u> ) تزكية له
(٣٦٧)/٢٨	العمل بخبر (ا <b>لراوي)</b> تعديل له
	العمل بخبر (الراوي) ليس بتعديل له
٣٧٠/٢٨	العمل بخبر (ا <b>لراوي)</b> ليس تعديلا له
(٧٦٧)/٢٨	عمل (الراوي) بما (رواه) مع ظهور إسناده العمل إلى (الرواية) تعديل
۸۲\٧۶٣	عمل (الراوي) بما (رواه) مع ظهور إسناده العمل إلى (الرواية) ليس بتعديل
(٣٦٧)/٢٨	عمل المعدل بخبر (الراوي) تعديل ( <u>للمروي</u> ) عنه
۳۸۲/۳۳	فقه ( <u>ال<b>راوي</b>)</u> من المرجحات بين الأخبار
[٣١١]/٣٣	فقه ( <mark>الراوي</mark> ) من المرجحات في السنن
۳٦٠/۲۸	قد تنكر ( <b>الرواية</b> ) على الثقة إذا انفرد بها وخالف المشهور المحفوظ
تلزم نفقته وهل هو غنى	القدرة على اكتساب المال بالصناعات غنى بالنسبة إلى نفقة النفس ومن
(14)/11	فاضل عن ذلك على (ر <b>وايتين</b> )
	قول (ا <b>لراوي)</b> متبع في تفسير ما (ي <b>رويه</b> ) وتخصيصه
7.1./٣٣	كثرة (الرواة) تحصّل بها قرة الخبر
٤٠٤/٢	كثرة ( <u>ر<b>واة)</b></u> الحديث لا تفيد رجحانه
٣٧٨/٢٨	كل ما لا يؤمن معه جرأته على الكذب ترد به (ا <b>لرواية</b> ) وما لا فلا
	لا يجوز التخصيص بمذهب (الراوي)

لا يجوز ترك شيء من الظواهر بقول (الراوي)
لا يوجب لحوق الغفلة (للراوي) رد حديثه إلا أن يعلم أنه قد لحقته الغفلة فيه بعينه ٣٨٣/٢٨
ما فسره (الراوي) بقوله أو فعله يقدم على ما لم يكن كذلك٣٣/(٤١٥)
ما فسره (الراوي) مقدم على متروك التفسير
ما كان أرجح في إفادة الظن بصدق (الراوي) وجب العمل به
المتيمم إذا شَرعَ في الصلاة ثم وجد الماء ففي بطلانها (روايتان)
المرجوح إذا (روي) باللفظ فلا ترجيح باللفظ
(المروي) عنه إذا أنكر (الرواية) بطلت
المعتبر الظن في صدق (الراوي) وعدالته وفي العمل بالأحكام الشرعية الفرعية ٣٩١/٢٨
نسيان (الراوي) لا يمنع من قبول حديثه قبل نسيانه
يترجح المنقول بكثرة (الرواة)
يرجح بفقه (الراوي)
يرجح بين الأخبار المتعارضة بتأخر إسلام (الراوي)
يرجح الخبر بكثرة (رواته) وإن لم يبلغ حد التواتر أو الشهرة٣٣٠٣٣
يرجح الخبر على خبر آخر بكثرة (الرواة)
يرجح المباشر لما (رواه) من فعل وصاحب القصة على غيرهما
يقدم الخبر الذي فسره (الراوي) على متروك التفسير
يقع الترجيح بكثرة (الرواة) بعد التساوي في العدالة والثقة ٢٠٤/٣٣، ٢٠٦، (٢٨١)، ٢٠٠
يمتنع الترجيح بكون أحد (الراويين) صاحب القصة
ريب
الأمر المضمن بالشك (والارتياب) لا يكون واجبا
رود
الإشارة إذا تجردت عن معرفة المشار إليه وعن (إرادته) كانت التسمية مع الإرادة أقوى منها وسقط
بالتسمية والإرادة حكمها
التعليق (بالإرادة) لا يقتضي الوجوب التعليق (بالإرادة) لا يقتضي الوجوب
التعليق (بالإرادة) ينافي الوَّجوب
لا تعلق الشرائع (بالإرادة)
الواجب لا يعلق (بإرادة) المكلف

(٣٦١)/٢٧	الواجبات لا تعلق (بالإرادة)
	أحكام الشرع تثبت بكل ما دل على رضاه (وإرادته)
۱۳۲/۳۱، ۲۰۱، ۲۸۱، ۰۷۲	إخبار الشارع (يراد) به الأمر مجازا
	اذا (أردنا) تقويم شيء وجب الرجوع فيه إلى أهل الخبرة
٤١٠، ((٤٠١)/٢٨	إذا أطلق الصحابي السنة (فالمراد) بها سنة رسول الله
(٣٦١)/٢٧	ر (الإرادة) لا تقتضي الوجوب
	 أسباب النزول تفسر (م <b>راد</b> ) الله تعالى
التسمية مع (الإرادة) أقوى منها وسقط	
17. (107/10	بالتسمية (والإرادة) حكمها
(۲۸۵)/٥	تبعية الدلالة (للإرادة)
	التصرفات الشرعية لا (تراد) لعينها بل لحكمها
٣٧٨/٢٥	التحليف (يراد) للامتناع من شيء أو الحث عليه
بو (مراد) للشريعة١٤/٢٥٠	تصرف الإنسان في نفسه وشؤونه بدون معارض أمر فطري وه
رعه باطل ٤/(٥٤٣)	التوصّل بأحكام الشريعة إلى ما يخالف (مراد) الله ومقاصد ش
(100)/٣١	الخبر قد يأتي (مرادا) به النهي كما قد يقع (مرادا) به الأمر
100/81	الخبر قد يستعمل (لإرادة) الأمر
٤٧٣/٧	ر. من (يرد) إضرار الناس جاز <b>دفع</b> ضرره
٥- ٧٢/٧١٦- ٨٢/٨٠١، ٢٢١، ٧٢١	خطاب الوضع لا يشترط فيه علم ولا قدرة ولا (إرادة) ٣٣/٤
إرادته) ٥/(٢٨٥)	دلالات الألفاظ ليست لذواتها بل هي تابعة لقصد المتكلم (و
(المراد) منه۲۷(۲۹٤)	الروايات يفسر بعضها بعضا والحديث إذا جمعت طرقه تبين
٣٨٧/٣٢	الزيادة التي هي كالمتممة لا تبعد (إرادتها) في اللفظ
٤٠٧/٢	سنة رسول الله ﷺ مبينة عن الله معنى ما (أراد)
(101)/0	الصحابة أفهم الأمة (لمراد) نبيها
	الصريح يعمل بنفسه والمحتمل يرجع فيه إلى (إرادة) اللافظ
(١١٨)/٦	الصريح يعمل بنفسه ولا تقبل (إرادة) غيره به
٣٧١/٣٠	العام قد (يراد) به الخصوص والخاص قد (يراد) به العموم
۳۷۹ ،(۳۷۱)/۳۰	العام كثيرا ما يطلق (ويراد) به الخصوص
٣٧٢/٣٠	العام (المراد) به الخصوص مجاز
[٣٧١]/٣٠	العام يطلق (ويراد) به الخاص
٣٧٩/٣٠	العموم كثرا ما (دواد) به الخصوص

(	قول لا جناح إنما (يرا <u>د</u> ) للإباحة لا للوجوب
<b>*</b> ***********************************	کل ش <i>يء</i> (ي <b>راد</b> ) به التجارة يقوم ويزکی
بعموم المعنى الذي قامت الدلالة	كل لفظ مجمل قامت الدلالة على معنى (أريد) به صح الاستدلال
٤٢١/٢	عليهعليه
قة في تحريم الرجوع فيها ١٧/٩٤	كل ما ( <u>أريد</u> ) به من الهبات وجه الله تعالى فإنها تجري مجرى الصدة
(00)/٦	كلام المتكلم محمول على (مراده)
(o·v)/Yo	الكناية لا يجب بها حد القذف إلا إن (أراد) بها القذف
٥٢/[٣٤٢]، ٥٤٢، ٢٤٢	لا إقرار مع شوائب (الإرادة)
V7Y/TT	لا يجوز نسخ الخبر إلا إذا كان (مرادا) به الأمر
(٣٧١)/٣•	لفظ العموم قد يطلق ( <b>والمرا</b> د) به الخصوص
(9٣)/1٧	ما (أريد) به الله فلا رجوع فيه
۰۲۷ ،(۲۳)/۱۳	ما (أريد) به وجه الله تعالى فلا بأس أن يصرف بعضه في بعض
	المجاز لا يزاحم الحقيقة ولا (ي <u>راد</u> ) معها في وقت واحد بلفظ واحد
£ £ • / Y	المشترك يدل على المعنى (المراد) منه بمعونة القرائن
(٣٢٥)/٣	مصلحة الدين والدنيا (مراد) الشرع
۲۳٦ ، ١٦٥/٨	المقصود من الألفاظ دلالتها على (مراد) الناطقين بها
779/77	النكرة إذا أعيدت معرفة (يراد) بالثاني غير الأول
٣٦٦/٢٧	الواجب لا يعلق على (الإرادة)
٥٣٦/٤	الوضع لا يشترط فيه علم ولا قدرة ولا ( <b>إرادة)</b>
(٣٧١)/٣٠	بجوز أن (يراد) بالعموم الخصوص
مباشرته۱۲/(۳۰۵)	بجوز لمن تلبس بمحرم ( <b>وأراد</b> ) تركه والخروج منه أن يتخلص منه بـ

# حرف اله (ز)

### زجر

بارها بإيجاب الجابر أو (الزاجر) ما أمكن٢٦/[٢٩]،	الأصل في الجناية الواردة على محل معصوم اعتب
	7.8.190
٦٥/١٨	الجناية عند توافر (الزواجر) أغلظ
واجرٍ) مشروعة لدرء المفاسد المتوقعة ٣/(٣٥٩)	
زواجر) مشروعة لدرء المفاسد٣/[٣٥٩]	الجوابر مشروعة لجلب ما فات من المصالح ( <u>وال</u>
	الجوابر مشروعة لجلب المصالح (والزواجر) لدر
٣٦٠/٣	الحدود (زواجر) وجوابر
٥٢/٢٨	الحدود المقصود بها (الزجر)
تدراك المصالح الفائتة٣٥٩)	(الزواجرِ) تعتمد المفاسد والجوابر مشروعة لاس
رابر مشروعة لاستدراك المصالح الفائتة ٣/(٣٥٩)	(الزواجر) مشروعة لدرء المفاسد المتوقعة والجو
	العلم بشرعية الحدود مانع قبل الفعل (زاجر) بعا
(Y0)/1A	الكفارات (زواجر) فتتداخل
(TTV)/V	ما احتيج إليه فلا (زجر) فيه ولا كراهة
. •	
زحم	
	إذا (ازدحم) على المال المتضايق حق الله تعالى
من هو عليه والآخر متعلق بعين من هي له قدم الحق	إذا (تزاحم) حقان في محل أحدهما متعلق بذمة
(٤٣٨)/١٣	المتعلَّق بالعين على الآخر
أخفهما١٧.(٣١٥)	إذا (تزاحم) مكروهان من المكروهات فإنه يقدم
٧\٢٠٥، ٨٠٥- ١١\٢٣١، ٣١١- ٢١\٣١٢	إذا (تزاحمت) مصلحتان قدم أهمهما
سع والفوري على التراخي١٤/٢٧	إذا (تزاحمت) الواجبات قدم المضيق على المو،
	تستعمل القرعة عند المبهم من الحقوق أو لدى

حرمة الحي أوكد من حرمة الميت عند (التزاحم)
الحقوق إذا (تزاحمت) قدم الآكد فالآكد
الدوران إنما يفيد العلية عند خلوه عن (المزاحم) المعارض
السبب الباطل لا (يزاحم) السبب الصحيح ٢٩٨/ ١٢٦/ ، ١٢٦ ، ١٢٨ عبد ٢٩٨ ، ٢٩٨
الشك لا (يزاحم) اليقين
الشك لا (يزحم) اليقين
في (النزاحم) على الحقوق لا يقدم أحد على أحد إلا بمرجح١٣٠ (٧٠١)
القواعد الكلية لا (تزحمها) الأقيسة الجزئية وإن كانت جلية ٢/٥٥٣ - ٤٧٥/٣
كل وارث يمكن أن يسقط حين (مزاحمته) الأقرب إلى الميت
لا (مزاحمة) بين الضعيف والقوي في الاستحقاق
لا يقدم أحد في (التزاحم) على الحقوق إلا بمرجح٤٦٤، ٤٦٤، ٤٦٥، ٥٠٨/٢١ - ٥٠٨/٢١
لا يقدم في (التزاحم) على الحقوق أحد إلا بمرجح ١/٥٦٥- ١٤٤/١١، ١٤٨- ١٣/[٤٠٧]، ٤٤٧
ما لا بدل له أهم مما له البدل عند (المزاحمة)
المجاز لا (يزاحم) الحقيقة ولا يراد معها في وقت واحد بلفظ واحد
المستعار لا (يزاحم) الأصل المحقق الموهوم لا (يزاحم) المحقق الموهوم لا (يزاحم) المحقق
الموهوم لا (يزاحم) المحقق٧/(٩٨)، ١٠٠
يقدم الأهم فالأهم من الأمور عند (ازدحامها)١١/[١٣٥]، ١٤٩- ٢١٣/١٢، ٢١٦
يقدم الأهم فالمهم من الأمور عند (ازدحامها)
ذرع
تصح (المزارعة) بالإضافة إلى المستقبل
كل خارج من الأرض يقصد (بزراعته) نماء الأرض والغلة ويستنبت في الجنات يجب فيه العشر ١٤٨/٢٠
ليس لأحد أن يحدث مرجا في ملك غيره ولا يتخذ فيه نهرا ولا بئرا ولا (مزرعة) إلا بإذن صاحبه
ولصاحبه أن يحدث ذلك كله
<b>~</b> c:
رعج
من سبق إلى موضع مباح له الجلوس فيه فلا (يزعج) منه
زعزع
عمل أهل المدينة فيما طريقه النقل أصل لا (يزعزع)

## زعم

(٢٥٥)/٢٣	الزعيم ضمين
٣١١، ٢٥٩]، ٩٥٢)، ٣١١	
(۲٥٥)/۲٣	•
أو وجوبه فهو مكروه ۲۲٦/۱۲– ۱۷/(۲٤۹)	كل مباح يؤدي إلى (زعم) الجهال سنية أمر
ت الخلق هو الطلاق فحكمه أن يعمل مطلقه ممن صدر	اللفظ الصريح المتفق عليه الشائع في طبقاً
ىلاف موجب اللفظ التحق بباب التديين٤٧٤/٢	منه ومن أبدى فيما (زعم) عقدا ونية بخ

## زكو

(1•٣)/٢•	الأجناس المختلفة لا يضم بعضها إلى بعض في (الزكاة)
الإبل أربع حقاق أو خمس بنات	إذا اجتمعت الخمسونات والأربعونات بأن يملك مئتين في (زكاة) ا
0/Y	لبون يراعي الأغبط للمساكين
ن الحول ثم تبين أن ذلك المال	إذا كان للرجل مال غائب فحسب بقاءه وأخرج ( <mark>زكاته</mark> ) بعد حولا
٤٧١/٢	هالك فالذي أخرجه يسترده
Y1/Y•	الأصل اعتبار الدين مانعا من وجوب ( <u>الزكاة)</u>
(٩)/٢٠	الأمانة معتبرة في (الزكاة)
(10)/۲・	أمر (الزكاة) مبناه على المساهلة
٤٥ ، ٤٤/٢٠	أموال القنية لا (زكاة) فيها
۰۹ ،(۵۷)/۲۰	إنما تجب (الزكاة) في ملك تام مقبوض
(184)/۲・	تجب (الزكاة) على كُل ما أخرجت الأرض
(184)/۲٠	تجب ( <mark>الزكاة</mark> ) في كل خارج
دميوندميون	تجب ( <u>الزكاة</u> ) في كل ما تخرجه الأرض مما يقتات ويدخر وينبته الآه
(1EV)/Y·	تجب (الزكاة) في كل ما يخرج من الأرض قل أو كثر
(YV)/Y·	التحيل لإسقاط أحكام (الزكاة) بعد انعقاد أسبابها لا يجوز
۳٥/٢٠	التحيل لإسقاط (الزكاة) لا يجوز
ابا	تعجيل (الزكاة) يجزئ إذا كان أحد سببي وجوبها موجودا وهو النصا
(170)/7	تعلق (الزكاة) بالعين أشد من تعلقها بالقيمة
(A1)/Y+	تلزم (الزكاة) كل مسلم ولو غير مكلف
۳۷۲/۱۴	الحيلة لإسقاط (الزكاة) لا تسقطها
1.4/٢	خفة المؤنة لها تأثير في وجوب (ا <b>لزكاة</b> )

٠٢٢/٢٠	الخلطة تجعل مال الخلطاء كمال الرجل الواحد في حكم (الزكاة)
[١٠٩]/٢٠	الخلطة تجعل المالين كالمال الواحد في حكم (الزكاة)
جل الواحد في كافة الأموال	الخلطـــة تحيل حكم (الزكاة) وتجعّل (زكاة) الخلطاء (كزكاة) الر
۰۲۳/۲۰	
٠١٠/٢٠	الخلطة في المال (الزكوي) لا تحيل حكم (الزكاة)
٤٠٠/١٣	
٠٦/٢	الدين يمنع وجوب (الزكاة) في الأموال الباطنة
١٣/٢٠	(الزكاة) أمانة
٤٤/٢٠	(الزكاة) إنما تتكرر في الأموال النامية
•••/٢٢	(الزكاة) إنما تجب في المال المملوك
٠١/١٤	(الزكاة) إنما تعتبر بحال مالك الأصل
٤٨/٢٠	(الزكاة) إنما هي في فضول الأموال
٤٥/٢٠	(الزكاة) تارة تجب بالنماء الحقيقي وتارة تجب بالنماء الحكمي
(170)/7•	(الزكاة) تتعلق بالذمة أو بالعين
[170]/7・	(الزكاة) تتعلق بالعين أو بالذمة
(170)/7	(الزكاة) تتعلق بالعين لا بالذمة
(170)/۲۰-97/17	(الزكاة) تجب في الذمة
٠٣٠/٢٠	(الزكاة) تجب في ذمة صاحب المال
٠٢٠ ، ١٣٠/٢٠	(الزكاة) تجب في عين المال (المزكي)
107/7	(الزكاة) تجب في كل ما أخرجت الأرض من نباتها
٥٠/٢٠	(الزكاة) تكون في المال النامي
ολ/Υ•	(الزكاة) حق يتعلَّق بالمال
[٢١]/٢٠	(الزكاة) الشرعية عبادة محضة أو حق واجب للفقراء على الأغنياء
(171)/۲・	(زكاة) الفطر تلزم الرجل عن نفسه وعمن تلزمه نفقته من المسلمين
[187]/۲・	(الزكاة) في كل ما أخرجت الأرض من نباتها
٠٠٢/٢٠	(الزكاة) لا تجب إلا على من في نصيبه نصاب
[ov]/r•	(الزكاة) لا تجب إلا في ملك تام
۳٦،۳٥/٢٠	(الزكاة) لا تسقط بالحيل
۲۰[۲۷]، ۲۶، ۱۱۰، ۱۱۶	(الزكاة) لا تسقط بالحيلة
١٩/٢٠	 (الزكاة) مبنية على الرفق
٤٥٩/٧	(الذكاة) منية على الرفق والمساهلة

[10]/۲・	(الزكاة) مبنية على الرفق والمواساة
[٤٣]/٢٠	
(170)/7	· الزكاة) هل تجب في عين النصاب أو ذمة مالكه
(٤٣)/٢٠	• -
۰۸ ،(۵۷)/۲۰	• —
09/7•	
(٨١)/٢٠	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۸۱/۲۰	الصبى مساو للبالغ في المقصود في إيجاب (الزكاة)
[٣٦V]/YA	العمل بخبر الراوي ( <b>تزكية</b> ) له
(٦٧٥)/١٦	غير (الزكاة) من التطوع جائز للغني والفقير
4 (الزكاة) ۲۰/(۲۷)	الفار من (الزكاة) قبل تمام الحول بتنقيص النصاب أو إخراجه عن ملكه تجب عليه
(TV)/T•	
(۲۷)/۲・	الفار من (الزكاة) يؤديهاالفار من الزكاة) يؤديها
۳٦/٢٠	الفرار من (الزكاة) لا يسقطها
(124)/۲	في كل شيء أخرجت الأرض ( <b>زكاة</b> )
18. [94]/٢	كُلُّ جنس مال تجب فيه (الزكاة) وجب أن يعتبر فيه النصاب
۹۳/۱۲	كل جنس متولد من جنسين لا (زكاة) في أحدهما بحال فلا تجب فيه (الزكاة)
	كل جنسين تجب (الزكاة) في عينهما وجب ألا يضم أحدهما إلى الآخر
٧٣/٢٠	كل حلي معد للباس المباح لا تجب فيه (الزكاة)
۲۰/۲۰ [۸۸]	كل (زكاة) تجب على المكلف جاز أن تجب في مال غير المكلف
98/4•	كل (زكاة) يتكرر وجوبها في عين واحدة يجب أن يعتبر فيها النصاب
104/4	كل ما أُخرجت الأرض من نباتها ففيه (ا <b>لزكاة)</b>
(184)/۲・	كل ما أخرجت الأرض من نباتها من شيء ففيه ( <b>الزكاة)</b>
٤٥ ، ٤٣/٢٠	كل ما اكتسب للقنية لا للتجارة لا (زكاة) فيه
[١٣٩]/٢٠	كل ما تتعلق (الزكاة) فيه بسببين حول ونصاب جاز تعجيل (زكاته)
[٦٥]/٢٠	كل مال حرام وجب التخلص منه لا ( <mark>زكاة</mark> ) فيه
صاب ۹۳/۲۰	كل مال سقطت عنه (الزكاة) لا لنقصان النصاب لم تجب فيه (الزكاة) بوجوب النه
۸۱/۲۰	كل مال لليتيم ينمي أو يضارب به (فزكه)
(VT)/T·	كل مال مبتذل في مباح لا تجب فيه (الزكاة)
٧٩/٢٠	كُلُّ مال مرصد لاستعمال مباح أو مقتنى لاستعمال مباح لا تجب في (الزكاة)
[٧٣]/٢٠	كل مال مرصد لاستعمال مباح لا تجب فيه (الزكاة)

(٤٣)/٢٠	كل مال نام فهو وعاء ( <b>للزكاة</b> )
98/74	كل مال وجبت (ا <b>لزكاة) في ع</b> ينه وجب اعتبار نصابه <b>في</b> الحول كل
	كل مال وجبت فيه (الزكاة) بالنصاب والحول إذا ملك النصاب -
(144)/1	الحول
(الزكاة)(۱۰۳)/۲۰	كل مالين نصابهما مختلف وجب ألا يضم أحدهما إلى الآخر في
	كل مبتذل في مباح وجب أن تسقط (زكاته)
(171)/۲・	كل من تلزم الرجل نفقته فعليه فيه (زكاة) الفطر
[\vv]/Y•	كل من تلزم نفقته لا يعطى من (الزكاة)كل
الزكاة)الزكاة)	لا تجب (الزكاة) إلا على حر مسلم تام الملك على ما تجب فيه (
	لا تجب (الزكاة) إلا على من تجب عليه الصلاة والصيام
(٤٣)/٢٠	•
جنس آخر ۹٤/۲۰ ، (۱۰۳)	لا تجب (الزكاة) إلا في نصاب من كل جنس ولا يضم جنس إلى
	لا تجب (الزكاة) في مال حتى يحول عليه الحول
	لا تجب (الزكاة) في المال الضمار
(oy)/Y·	لا تجب (الزكاة) فيما لا يملكه ملكا تاما
(70)/۲・	لا تجب (زكاة) المال الخبيث
	لا تجب في عين واحدة (زكاتان)
	لا تجب في مال واحد (زكاتان)
(177)/۲・	لا تجتمع (الزكاتان) في عين واحدة
١٦٨ ،[١٦٣] ، ٨٢١	لا تجتمع (زكاتان) في مال واحد
	لا (زكاةً) إلا في نصاب
١٣٨ ، ١٣٧/٢٠	لا (زَكَاةً) في مال حتى يحول عليه الحول
	لا (زكاة) في المال الضمار
(YT)/Y·	لا (زكاة) لمعد لاستعمال مباح
(177)/۲・	لا يجب في عين (زكاتان)
١٦٨/٢٠	لا يجتمع (زكاتان) في مال واحد
(YV)/Y·	لا يجوز التحيل لإسقاط (الزكاة)
	لا يجوز تعجيل (الزكاة) قبل محلها
٣٧/٢٠	لا يحل الاحتيال لإسقاط (الزكاة)
(1YY)/Y·	لا يعطى (الزكاة) الواجبة من تلزم نفقته
	للخلطة تأثير في إيجاب (الزكاة) وإسقاطها

٠٢١[٣٣١]، ١٣١، ١٣١	ليس في مال (زكاة) حتى يحول عليه الحول
146/4	
184/4	يس فيما أنبتت الأرض من الخضر ( <b>زكاة</b> )
177/7・	راق بيان الزكاة) في عينه يزول بزوال عينه
بل الوجوب	ما تجب (الزكاة) فيه من غير حول لا يجوز تعجيل (زكاته) ة
	ما تجب فيه (الزكاة) من الأموال فإنما نصابه بنفسه دون غيره
(94)/٢٠	
٤٣/٢٠	ما لا يرصد للنماء ولا هو نام في نفسه فلا (زكاة) فيه
٥٨/٢٠	المال الضال إذا يئس منه فلا (زكاة) على صاحبه
١٢ ، [٩] / ٢٠	
(10)/۲・	.ى مبنى (الزكاة) على التخفيف
۲ / (۱۵) ، ۱۹ ، ۷۳ ، ۳۷ ، ۳۶۱	
(10)/۲・	مبنى (الزكاة) على المواساة
الفقراءالفقراء	مبنى (الزكاة) على النظر من الجانبين جانب الملاك وجانب
(10)/۲・	مبنى (الزكاة) في الشرع على اليسر والسهولة
	المغلب في جانب (الزكاة) أنها عبادة محضة
(ov)/*·	من زال ملكه عن الشيء لم تلزمه (زكاته)
٥٠٦/٢	
97/7•	النصاب في (الزكاة) لا يثبت بالقياس
	هل الاعتبار في تعجيل (الزكاة) بحال الحول أو حال التعجيا
(170)/7•	هل تجب (الزكاة) في العين أو في الذمة
(۲۱)/۲・	هل (الزكاة) عبادة أم حق واجب للمساكين
(9٣)/٢٠	
	الخلطة تحيــل حكـــم الزكاة وتجعل زكاة الخلطاء (
174/4	الزكويةالنادية المستعدد التركوية ا
****	
	<u>5 )</u> (5 . 5

## زلل

الأصل في التسمية أنها إذا صحت وتقررت وجب المسمى وإذا فسدت التسمية أو (<mark>تزلزلت</mark>) وجب مهر المثل.....

سل في التسمية أنها إذا صحت وتقررت يجب المسمى وإذا فسدت التسمية أو (تزلزلت) يجب	الأه
مهر المثل	

#### زمن

الإجارة يصح إضافتها إلى (الزمان) المستقبل
اذا شغر (الزمان) عن الإمام وخلاً عن سلطان ذي نجدة واستقلال وكفاية ودراية فالأمور موكولة إلى
العلماء
إذا طبق الحرام (الزمان) وأهله ولم يجدوا إلى طلب الحلال سبيلا فلهم أن يأخذوا منه قدر الحاجة
الأصل في كل حادث تقديره بأقرب (زمن)ا
الأصل مقارنة النية للفعل أو تقدمها عليه (بزمن) يسير ٢٢/٦، ٢٦، ١٨٨، ١٨٨، [١٩٥]،
107/V-Y0Y
الأعمال تختلف باختلاف (الزمان) والمكان
الأعمال تشرف بشرف (الأزمنة) كالأمكنة
الأعمال تشرف بشرف (الأزمنة) كما تشرف بشرف الأمكنة١٣٨/١٧ - ٢٧٣/١٧
الأعمال تشرف بشرف الأمكنة (والأزمنة)
الأعمال تعظم بشرف الأمكنة (والأزمن <u>ة</u> )
الأعمال تفضل بشرف (الأزمنة) كما تفضل بشرف الأمكنة١٣٥/١٧
إلى حرف يدل على انتهاء الغاية (زمانا) ومكانا
إلى الدالة على انتهاء الغاية (الزمانية)
الأمر المطلق يدل على التكرار المستوعب ( <u>لزمان</u> ) العمر
إن الأحكام تتغير بتغير (الزمانِ) بل باختلاف الصورة الحادثة
انعطاف النية على ( <u>الزمان</u> ) محال عقلا معدوم شرعا
الباطل لا يصير صحيحا بتقادم ( <u>الزمان</u> )
بعض الأماكن (والأزمان) في حكم الطاعات ومواقعة المحظورات أعظم حرمة من بعضها . ٢٧٣/١٢
تتغير بعض الاحكام بتغير (ا <u>لزمان</u> )
تتغير الفتوى بتغير ( <u>الأزمان</u> )تغير الفتوى بتغير ( <u>الأزمان</u> )
تختلف الأحكام باختلاف (الزمان) والمكان والمصلحة والمفسدة
تختلف الأحكام بحسب اختلاف (الأزمان) والأحوال
تختلف الأحكام بحسب اختلاف (الأزمان) والأحوال وأدلتها
تعلق المناسك بالمكان آكد من تعلقها (بالزمان)

التعميم في الأشخاص يستلزم التعميم في الأحوال (والأزمنة)
تغير الفتوى بتغير (الزمان)
التغيير يلحق بالعقد في (زمن) الخيار
توقت النسك (بزمان) كتوقته بالمكان
الحد لا يسقط بتقادم (الزمان)
الحق لا يسقط بتقادم (الزمان)١/٥٦٥ - ٢٩٣٦، ٤٢١، ٣٢٣ - ٢١٥/١٣، ٢٩٢، ٣٠٨، [٣١٥]-
31/12
الحقوق لا تسقط بتقادم (الزمان)
الخطاب في الواجب الموسع متعلق بالقدر المشترك بين أجزاء (الزمان) الكائنة بين الحدين ١٤١٤/ (٢١٤)
دم الجبران لا يختص ذبحه (بزمن)
دم الجبرانات والمحظورات لا يختص (بزمان)
(زمن) الخيار كحالة العقد
الزيادة في (زمن) الخيار بمنزلة الزيادة في حالة العقد
سقوط ما عسر الوصول إليه في (الزمان) لا يسقط الممكن
الشركة لا يجوز إضافتها إلى (الزمان) المستقبل
ظرف (الزمان) والمكان حجة
العادة المخصصة ما كانت (زمن) النبي
العادة المطردة في (زمن) الواقف وبلده منزلة منزلة شرطه
العقوبة والجريمة لا تسقط مهما مضى عليها من (زمن) دون تنفيذ
عموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال (والأزمنة) والبقاع
عموم الأفراد يستلزم عموم الأحوال والأمكنة (والأزمنة)٣٠ [٤١٣]
غلظ المعصية وعقابها بقدر فضيلة (الزمان) والمكان
الفتوى تتغير بتغير (الزمان) والمكان والعوائد والأحوال
الفتوى تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال والأماكن (والأزمان)
الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أفضل من الفضيلة المتعلقة بمكانها أو (زمانها) ١٥٣/١١ ، ١٥٩-
[١٣٧] ، [٧٣١]
في تكون لظرف (زمانا) ومكانا
في للظرفية (الزمانية) والمكانية
في للظرفية المكانية أو (الزمانية)
قد تتغير الأحكام لاختلاف (الزمان) على حسب المصالح
القضاء يجوز تخصيصه وتقييده (بالزمان) والمكان والخصومات

(¿•٩)/YA	قول الصحابي كنا نفعل في (زمن) النبي ﷺ كذا له حكم الرفع
171/7	
٤١٢/٢٨	كنا نفعل كذا في (زمان) النبي ﷺ بمنزلة المسند
(٣١٥)/١٣	لا يسقط الحق بمرور (الزمن)
(٢٦٩)/٣	
۸/۷۱۱ (۱۲۹)	
	لا ينكر تغير الأحكام بتغير ( <u>الأزمان)</u> ١/ <del>٣٩٧- ٢</del> ١٣، ٣٩، ٢١٣- ٣/(١
	۲۳/۳۸، ۸۸، ۲۳۱
(١٦٩)/٨	لا ينكر تغير الأحكام بتغير (الأزمنة) والأمكنة والعادات
۳۸۱/۲	1
Y07/1	لا ينكر تغير الأحكام المبنية على المصلحة أو العرف بتغير (الزمان)
۳۸۰/٥	
۳۸۲/۲	لا ينكر تغير الفتوى المبنية على المصلحة والعرف بتغير (الزمان)
	ما ثبت (بزمان) يحكم ببقائه ما لم يوجد دليل على خلافه
Ψ1/V -(ξ·ξ)/٦	,
	ما لا يمكن تمليكه في الحال أو كان من الْإسقاطات والإطلاقات والا
(1.4)/17-47/10	
1.8/77	ما لا يمكن تمليكه في الحال يصح إضافته إلى (الزمان) المستقبل
٣٠/٢	
(170)/٢0	,
[YYY]/17	المعصية تعظّم بحسب (الزمان) والمكان
(۲۷۳)/17	المعصية تغلظ بحسب (الزمان) والمكان
777/77	المفاعلة شأنها اتحاد (الزمان)
ρ۷، Γλ، Λ•۱، [٧١١]	مفهوم (الزمان) والمكان حجة
117/77	مفهوم (الزمان) والمكان ليس حجة
(114)/٣٢	مفهوم الظرف (زمانا) ومكانا حجة
	نفقة القريب تسقط بمضي (الزمان)
۲۰۲/٦	النية في (الزمان) المتقدم متحققة تقديرا
	الهبة لا يجوز إضافتها إلى (الزمان) المستقبل
	الواجب على طريق الصلة يسقط بمضي ( <u>الزمان)</u>
ب عند آخره۲۷ (۱۳)	الواجب الموسع لا يختص ( <u>زمان</u> ) منه بالوجوب دون آخر ويتضيق الوجوب

الواقع في (زمن) الخيار كالواقع في العقد
الواو لمطَّلق الجمع في الحكم دون الترتيب في ( <u>الزمان</u> )
الوكالات مما تقبل التّعليق والإضافة إلى (زمان) في المستقبل
يحدث للناس في كل (زمان) من الأحكام ما يناسبهم
يشترط في التنافي اتحاد (زمن) النقيضين
يصح أن تكون الكفالة منجزة أو مضافة إلى (زمن) مستقبل أو معلقة بشرط ملائم٢٣/(٢٤٢)
يعتبر اليسار والإعسار في (زمن) الوجوب
يقده مضر (النمان) مقام الفعل
يلحق بالواقع في صلب العقد الواقع بعده في (زمن) خياره
ز <b>ني</b>
الإكراه بالقتل لا يبيح (الزنا) واللواط
(الزنا) لا يحرم الحلال
القتل (والزنا) لا يباحان بالإكراه وفي الإكراه الملجئ يسقط الحد
زهق هل الاعتبار بالتكافؤ في القصاص بحالة الجرح أو بحالة ( <u>الزهوق</u> )
زوج
إذا علق (الزوج) الطلاق بشرط لم تطلق قبل وجوده٢٣/(٤٨٣)
استدانة (الزوجة) بأمر القاضي بمنزلة استدانة (الزوج) بنفسه
الأصل أن أحد (الزوجين) إذا باشر الفرقة بعد ما تعلق حق الآخر بماله ورثه الآخر ٢٤١]
الأصل أن بقاء (الزوجين) على حال اللعان شرط بقاء حكم اللعان فإن بقيا على حال اللعان بقي
حكم اللعان وإلا فلا
الأصل أن الفرقة إذا حصلت بسبب من جهة (الزوج) مختص بالنكاح أن تكون فرقة بطلاق٢٣/٢٥٥)
الأصل أن كل ما فوت الاحتباس لا من جهة (الزوج) يسقط النفقة٢٣٠/(٦٦٣)
الأصل أن المبارأة والخلع كلاهما يسقط كل حق لكل واحد من (الزوجين) على الآخر مما يتعلق
بالنكاح
الأصل بقاء أحكام (الزواج) في عدة الطلاق الرجعي
الأصل لزوم النفقة (الزوجية)

ناحها باطلناحها باطل	أيما امرأة ( <b>تزوجت</b> ) بغير إذن ول <i>ي</i> فنكاحها باطل فنك
	حفظ الأنساب في منع مساواة المرأة للرجل في إباحا
004/14	الخلع معاوضة بين ( <mark>الزوجين</mark> )
<u>ة</u> )	الخلع يمين في حق ( <u>الزوج</u> ) معاوضة في حق ( <u>الزوج</u>
o {v/Y*	الخلع يمين في حق (الزوجين)
لموث في القسامةلوث في القسامة	الخلوة في دعوى الإصابة ( <u>بالزوجة</u> ) تجري مجرى ال
رقة٩٧/٢٣	الدخول ( <b>بالزوجة</b> ) على النكاح يوجب العدة عند الف
(0 · V)/۲۳	الرجعية باقية على ( <u>الزوجية</u> )
(0 · V)/۲۳	الرجعية حكمها حكم (الزوجات) في جميع أمورها.
٥١١ ،((٥٠٧)/٢٣	الرجعية (زوجة) في أكثر الأحكام
٥١٤ ، ١٥ ، ، [٥٠٧] / ٢٣	الرجعية (كالزوجة)ا
) الصحيح ولو حصل فيه دخول /٣٤٨	( <b>الزواج</b> ) الباطل لا يترتب عليه شيء من آثار (ا <b>لزواج</b>
الحقوق ( <mark>الزوجية</mark> )ا۳٤٨/١	( <b>الزواج</b> ) الصحيح النافذ تترتب عليه جميع آثاره من ا
TEA/1	(الزواج) الفاسد قبل الدخول في حكم الباطل
TEA/1	( <b>الزواج</b> ) الموقوف حكمه قبل الإجازة كالفاسد
ضمان عقد أو ضمان يد ٤٧٧/١ ، ٤٩١-	الصداق المعين في يد (ا <b>لزوج</b> ) قبل القبض مضمون •
	7/05, 71, 491
ضمون ضمان عقد أو ضمان يد٩٨/٢	الصداق المعين في يد ( <mark>الزوج</mark> ) قبل القبض هل هو مع
[&&v]/Y٣	الطلاق لا يكون إلا بعد تحقق ( <u>الزوجية</u> )
ن عصبة مردود عليهم بقدر سهامهم إلا على	لفاضل عن فسرض ذوي السهسام إذا لــم يكر
[٤٢٣]/٢٤	(الزوجين)
لنفقة٢٣ [٦٦٣]	فوات الاحتباس لا من جهة ( <u>الزوج</u> ) يوجب سقوط ا
اهما ذكرا لم يجز له (التزوج) بالأخرى لأجل	كل امرأتين بينهما رحم محرم بحيث لو كانت إحد
(٣٧٨)/٢٣	النسب دون الصهر فإنه يحرم الجمع بينهما
رم النكاح بينهما لا يجوز أن يجمع بينهما إلا في	كل امرأتين لو كانت إحداهما ذكرا والأخرى أنثى ح
ها قبل ذلك فإنه يجوز ذلك٢٣/(٣٧٨)	مسألة إذا جمع بين المرأة وبين ابنة ( <u>زوج</u> ) كان لـ
رأة فهو بمنزلة ( <b>التزويج</b> ) الحلال ٢٣ ٢٢/(٤١١)	كل ( <b>تزويج</b> ) كان على وجه الحلال يصيب صاحبه ام
780 6781/78	كل ذكر من الورثة فهو عاصب إلا ( <u>الزوج</u> ) والأخ لأ
شرائطه فهو فاسدشرائطه فهو فاسد	كل ( <b>زواج</b> ) تم ركنه بالإيجاب والقبول واختل بعض ن
77/[770], 770, 770	ئل ( <u>زوج</u> ) صح طلاقه صح خلعه
(0.00)/٢٣	كل (زوج) صح طلاقه صح ظهاره

خلعه	كل (زوج) لا يصح طلاقه لا يصح -
	ر كل ( <u>زوج</u> ) لا يصح طلاقه لا يصح ل
لمي (زوجته) فإنه يصح منه كذلك إيقاع الخلع عليها٥٢٨/٢٣	ى <u>سبح</u> كل (زوج) يصح منه إيقاع الطلاق ع
لطلاقلطلاق	كل فرقة بين (زوجين) فعدتها عدة ا
، فرقة بغير طـــلاق وكــــل فرقــة جاءت من قبل (ا <b>لزوج</b> ) فهي	
(٤٩٣)/٢٣	طلاق
بسبب من (الزوج) فهي فسخ وكل فرقة جاءت من قبل (الزوج)	كل فرقة جاءت من قبل المرأة لا ب
[193] (193)	فهي طلاق
ب من (الزوج) فهي فسخ	كل فرقة جاءت من قبل المرأة لا سب
جته) ومشيه بين الهدفين وتعليم فرسه٢٢٤٧٤	
ُلُكُ أو السدس إلا (زوجة) وأبوان لهـــا الربــع وهـــو ثلث مــا	
[٣١١]/٢٤	بقی
خ قبل الدخول فلا مهر عليه	كل موضّع ثبت ( <b>للزوج</b> ) الخيار ففس
	كلّ موضع حكمنا فيه بالفرقة بين (ا
(فللزوجة) مع الوطء مهر المثل۲۲/(٤٢١)	- كل موضع حكمنا فيه ببطلان العقد
الأَبُوان (والزوجان) والأبناء والبنات٣٩٥/٢٤	
ند مفارقة (زوجها) فإنه يتحتم عليها أن تعتد بعد هذا الفراق بينما	
	لا عدة عليها لو كان الواجب له
قد نكاح غيره كأمه المطلقة أو الأرملة أو أخته أو عمته أو غيرهن	لا يجوز للصبي أن يتولى مباشرة عا
سه	لأن الصبي لا يملك (تزويج) نف
	لا يوجب الخلّع براءة ( <u>الزوج</u> ) من _"
حدهـــما بعــد اللعــان مـا يمنع من اللعان قبل ذلك لم يبقيا	متى وجد من (ا <b>لزوجين</b> ) أو من أ
(ovv)/Y٣	متلاعنين
(o·v)/Y٣	المطلقة رجعيا بمنزلة (ا <b>لزوجة</b> )
	المعتبر حال (الزوج) في ملك العقد
	المعتبر في نفقة (الزوجة) ما تقع به
	المعتبر لسقوط النفقة فوات الاحتباء
(٦٥٣)/٢٣	نفقة (الزوجة) على مقدار الكفاية
[707]/705]	نفقة ( <b>الزوجة</b> ) مقدرة بالكفاية
للاقه٣٢\(٧٢٥)	يجوز الخلع من كل ( <mark>زوج</mark> ) يصح ط
ثة (الزوجيين) والجدةثة (الزوجيين)	يد د على أصحاب الفروض إلا ثلا

### زور

لا يتأدى طواف (الزيارة) قبل الوقوف بعرفة كما لا يتأدى السجود في الصلاة قبل الركوع .. ٣١٨/٢٠..

## زول

( 7	الإباحة لا ( <u>تزيل</u> ) ملك المبيح
(170)/19	الاستحالة (تزيل) النجاسة
ا جمالا مقصودا في الآدمي على	الأصل في الأطراف أنه إذا فوت جنس منفعة على الكمال أو ( <u>أزال</u> )
ξΥΑ/ \	الكمال يجب كل الدية
****/*	أملاك الناس لا ( <u>تزال</u> ) عما ملكوا إلا بسنة أو إجماع
(£0)/\A	التوبة لا ( <b>تزيل</b> ) عقاب الذنب
ο· ξ / V	الضرر ( <b>لايزال</b> ) بمثلهالضرر ( <b>لايزال</b> ) بمثله
ه فإنه يبرأ عن الضمان ١٤/١٤	كل أمين من قبل المالك إذا تعدى ثم ( <u>أزال</u> ) التعدي بنيته أنه لا يعود إليا
بة لا يجوز استعماله في طهارة	كل ماء ( <b>أزيل</b> ) به حدث أو استعمل في البــــدن علـى وجه القر
V0/19	الأحداث
۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	ليس ما ( <u>أزال</u> ) مثل الشيء ورفعه مزيلا لنفس الشيء
۰۲۳/۲۹	ما ثبت الحكم مع ثبوته ( <u>وزال</u> ) مع زواله لا يلزم كونه علة
راكه (ك <u>ازالته</u> ) وإعادته ابتداء أو	المشرف على الزوال إذا استدرك وصين عن الزوال هل يكون استد
73-11\TPT, 0PT, [1·3]	هو محض استدامة ۲۶۶۶، ۷
٥٠٤/٢٠	اليمين إذا تعلقت بعين بقيت ببقاء اسمه ( <u>وزالت</u> ) بزواله
	اليمين إذا تعلقت بعين بقيت ببقاء اسمها ( <u>وزالت</u> ) بزوالها
(تزل) حاصلة . ۱۰/۸۰۸، ۲۰۰	لمترقبات إذا وقعت هل يقدر حصولها يوم وجودها أو يقدر أنها لم ا
	المترقبات إذا وقعت هل يقدر حصولها يوم وجودها وكأنها فيما قبا
	حاصلة من حين حصلت أسبابها التي أثمرت أحكامها وأسند الح
[\vv]/\\\	ذا تعذر القصاص لاتصال محله بغيره فلا يمنع إذا (زا <u>ل</u> ) الاتصال
PY\VPY, (117), •YT	
	ذا ( <u>زال</u> ) التعدي (يزول) الضمان١٩/١٦٦ - ١٤/[٤١١]، ٤١٨، ٤١٨.
(11)/11	ذا ( <u>زال</u> ) السبب المقتضي للضمان ( <u>زال</u> ) الضمان
٤٤٥/١	ذا (زال) المانع (زال) الممنوع
(10V)/4	ذا (زال) المانع ظهر أثر السبب
(\ov)/9	ذا (زال) المانع عاد الحكم الأصلي

A// VT, VF3, • V3, TV3-	إذا ( <u>زال</u> ) المانع عاد الممنوع۳۱/۲، ۳۹- ۳۰۰، ۳۰۰-
	۹/P31، ۵۵۱، [۷۵۱]- ۱۷/P55- ۱۸/P۳، ۲۱۷- ۲۲/P
	717/79
(10V)/4	إذا ( <u>زال</u> ) المانع عمل السبب من وقت ( <u>زوال</u> ) المانع
(10V)/4	إذا (زال) المانع عمل المقتضي عمله
(10V)/9	إذا (زال) المانع والمقتضى قائم ترتب عليه أثره
٩/٢٨	إذا (زال) المانع يعود الممنوع
٤١٣ ،(٤١١)/١٤	إذا (زال) المعنى الموجب للضمان وجب أن يسقط الضمان
<b>٣٦٩/٢</b>	اذا (زال) الموجب (زال) الموجب
(179)/٢٣	إذا صار المحجور أهلا للتصرف (زا <u>ل</u> ) الحجر(لزوا <u>ل</u> ) سببه
) عنه (زا <u>ل</u> ) استحقاقه وإن عادت	إذا علق الواقف الاستحقاق بصفة استحق من اتصف بها فإن (زالت
[٤٩٣]/٢٢	عاد استحقاقهعاد
۲۹۰،۲۸۸/۸	الإذن بالبيع الفاسد لا يقتضي (زوال) الملك
	(إزالة) الضرر واجبة
(ξ·)/λ	 (إزالة) الظلم واجبة
144/18	(إزالة) الملك أقوى من (إزالة) اليد
٤٦٧/١	(إزالة) الملك لا تجوز بالظن
(٣٧١)/١٨	(إزالة) المنكر واجب على الفور
[141]/19	عبي (إزالة) النجاسة لا تفتقر إلى نية ولا فعل
	الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت (زواله) ٣٤٧، ٣٢٣، ٣٤٧
- ٧/ ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٠٥ ،	073, V73, TV3, 3V3, 0V3, •P3, P70, •70, 170
	· , 7 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 -
٥٤٦/٦	الأصل بقاء ما كان على ما كان حثى يثبت (زواله)
(ov)/19	الأصل التمسك ببقاء أوصاف الماء حتى يتحقق (زوالها) أو يظن
	الأصل (زوال) الحكم عند (زوال) العلة
[179]/٢٣	الأصل في فك الحجر (زوال) سببه
٣٢v/٦	الأصل لا (يزول) بالشك
٣٥٣/٢٢	الاعتصار إذا (زال) بسبب لم يعد (بزواله)
1/V	الأمر الموهوم لا يغلب وجوده ولا يؤثر في (إزالة) الثابت
17/13	الأمين إذا تعدى ثم(زال) التعدي (يزول) الضمان
[189]/9	إنما تعود العدالة إذا (زالت) المعصية بالتوبة

TT•/Y	إنما (يزول) اليقين باليقين
(٤٢٠)/٦	
٠٢١ [١١٥]، ٢٢٥	البيان يصح بكل ما (يزيل) الإشكال
(ξ•)/λ	
لهل	تجب ( <u>إزالة</u> ) الظلم والباطل على الفور وإن لم يكن آثما بجه
(779)/١٣	التحريم إذا كان لآدمي معين أمكن أن (يزول) برضاه
£7V/1	تعليق (زوال) الأملاك بالأخطار جائز
۳۳۷ ،(۳۳۳)/۱۰	التعليق هل يبقى مع (زوال) المحلية
(१٣)/١٤	التمليك من المجهول جهالة لا يمكن (إزالتها) لا يصح
	الثابت بيقين لا (يزول) بالشك
٣٩٤/١	الثابت لا (يزول) بالشك
	الثابت لا (يزول) بالشك كما أن غير الثابت لا يثبت بالشك .
(189)/9	جرحة الفسق (ت <u>زول</u> ) بالتوبة
	الجنون سبب ( <u>لزوال</u> ) التكاليف
	الجنون سبب ( <u>لزوال</u> ) التكليف
	الحال الذي هو مساو للغصب في (إزالة) التصرف حكمه حكم
174/14	الحجر ( <b>يزول</b> ) ( <u>بزوال</u> ) سببه
Ψξ•/V	
(1•4)/V	
٣٢٩/٢	*
٣٨٤/٦	
171/19 - 477/7	الحكم إذا ثبت بعلة (زا <u>ل</u> ) (بزوالها)
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	الحكم إذا ثبت لعلة (زا <u>ل</u> ) (بزوالها)
177/1	الحكم إذا ثبت لعلة وجب أن (يزول) (بزوالها)
(V1)/Y0	
171 ((11)/) 171	الحكم الغير المؤبد إذا ثبت لعلة (زال) (بزوالها)
	الحكم لا يبقى مع (زوال) سببه
	الحكم (يزول) (بزوال) علته
	الحكم (يزول) (بزوال) العلة
	الخطأ لا (يزيل) الضمان بل (يزيل) الإثم
(090)/17	الخوف (يزيل) الفرائض

771/77	لدية إنما تجب لإتلاف منفعة أو عضو أو ( <b>إزالة</b> ) جمال
<b>**</b> V/V	(زال) السبب (زال) الحكم وانتفى
٣٦٩/٢	(زال) الموجب (زال) الموجب
181/14	 (زالت) أهلية المنوب عنه بطل تصرف من يقوم مقامه
£ + 1 . 490/11 - EVY . EV1/9	( <u>الزائل</u> ) العائد كالذي لم ( <u>يزل</u> ) أو كالذي لم يعد
۱۹۵- ۲/۰۶، ۷۷، ۲۸، ۸۸- ۱۹ <u>[۳۲</u> ۶]-	الزائل العائد هل هو كالذي لم (ي <u>زل</u> ) أو كالذي لم يعد ١/
	YY•/1A
۱۹۸۹ - ۲/۵۲، ۷۷، ۲۸، ۸۸ - ۱۹۳۹ - ۱۹۳۹ - ۱۹۳۹ - ۱۹۳۹ - ۱۹۳۹ - ۱۹۳۹ - ۱۹۳۹ - ۱۹۳۹ - ۱۹۳۹ - ۱۹۳۹ - ۱۹۳۹ - ۱۹۳۹ - ۱	( <b>الزائلِ)</b> العائد هل هو كالذي لم يزل أو كالذي لم يعد ١/
~	YY•/1A
T1A/1A	(الزائل) العائد هل هو كالذي لم (يزل) أو كالذي لم يعد
	(الزائل) العائد هل هو كما لم (يز <u>ل)</u> أو لم يعد
(11A)/1•	( <u>زوال</u> ) السبب لا يوجب ( <u>زوال)</u> الحكم
V\(\PT)- \\\\F\$. YV3	(زوال) العذر بعد الترخص لا أثر له
١/٨٢١، [١٩٣]، ١٩٣٥، ١٩٣- ١٢/٢٨١	( <u>زوال)</u> العذر بعد الترخص لا يؤثر
797/70	 (زوال) عقل الشاهد في غير حال الشهادة لا يمنع قبولها.
(٣٤٣)/٢٢	الزيادة المتصلة تمنع ولو (زالت) قبل الرجوع
١٤٧/٢٣	السفه لا (يزيل) الخطاب
ی فیه	
119/7	صريح الطلاق لا (يزول) عن حكمه بالنية
۱3, ۲۱۰- ۲/۱۳, ۸۳, ۳۱۲- ۷/۰۰۱ <i>،</i>	الضرر الأشد (ي <u>زال</u> ) بالضرر الأخف ٢/ ٣٩٠، ٤٤٧، ١٢
	373, 310, 010, 110
710/ V70 - 1/37- 31/100- 11/017	الضرر لا (يزال) بالضرر١/٥٣٥- ٧/(٤٩٩)، ٢٠٥، ٢
	۳۱۷
	الضرر لا (ی <u>زال)</u> بمثله . ۲/۰۹۰، ۸۶۵، ۵۰۸، ۷۷۰– ۲/
/\•\-\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	3.0, 4.0, 310, 710, .30, 130, 730-1
/ . /	740- F1/A00, 150, 750
9 • 1 / V	الضرر لا (يزال) بمثله بل (يزال) بلا ضرر
0 · · · ((299)/V	الضررُ لا (يزالِ) بمثله ولا بأكثر منه بالأولي
ِ دونه ٧/(٩٩٤)	الضرر لا (يزال) بمثله ولا بما هو فوقه بالأولى بل بما هو
٤٨٦/٧	الضرر المستمر (ي <b>زال</b> ) بما هو دونه في الاستمرار
({{\delta})/\forall \delta \de	الضيوحك (ماذالته)

713, P03, +13, Y13, Y13,	الضرر ( <u>یزال</u> )۱/۳۱۸، ۳۲۶، ۳۲۸، ۳۸۹، ۳۹۰، ۳۹۲،
	٨٠٥، ٢١٥، ٣١٥، ٥٣٥، ٧٤٥- ٢/١٣، ٨٣، ٥٥، ٧٥،
3, 773, 373, [083], 883,	ΓΥΥ, ΙΥΥ, ΡΥ0- 0\ΑΥ3- V\ΙΓ, ΑΙΥ, ΓΟΥ, ΑΓ
ع م ، ۵۵۰ ، ۵۵۰ ، ۵۰۰ ، ۷/۷،	793, 793, 893, 000, 300, 400, 310, 310, 1
	٨، ٢١، ١١، ٢٦، ٠٤، ٥٤، ٨٠١، ٠٢٤-٣١/١١، ٢١
	777, 3P7, 100- 11/10, 100, ·10- 11/017- 1
(£A0)/Y	
YAY/YA	الظني لا يرفع القطعي ولا (يزيله)
	العقد إذا وقع فاسداً لا يصح (بزوال) ما وقع به فاسدا
	العلة إذا (زالت) هل (يزول) الحكم (بزوالها) أم لا ١٠ [١٧]
	العلة (يزول) معلولها (بزوالها)
(۷۷۲)/٣٢	
(٣٣٧)/٧	عند الحاجة (تزول) الكراهة
	الفرض لا (ي <b>زول</b> ) بغير يقينا
مرمر	ني كثرة العزل والتولية ( <u>زوال</u> ) الهيبة وفوات الغرض من انتظام الأ
(114)/1+	
17 • / 1 •	قد يقع التحريم بالشيء ولا (ي <mark>زول</mark> ) ( <u>بزواله</u> ) لعلة أخرى
	القصر رخصة من رخص السفر فيبطل ( <u>بزواله)</u>
[٣٣٧] ، ١٥٧/٧	
100/78	كل تصرف أوجب ( <u>زوال</u> ) الملك فهو رجوع
[177]/٢٤	كل تصرف أوجب ( <u>زوال</u> ) ملك الموصي فهو رجوع
زالتها)(التها)	كل جهالة تفضي إلى المنازعة المانعة عن التسليم والتسلم يجب (إ
	كل حكم مرتب على عرف وعادة يبطل عند (زوا <u>ل</u> ) تلك العادة
ذى فإنه يلزمه فيه الفدية ٢٠/(٤٢١)	كل شيء فعله المحرم مما يحصل له به الترفه أو (يزيل) به عن نفسه أ
	كل عقد صح وانبرم من المولى لا يرتفع (بزوال) ولايته
	كل ما بطل بيعه لأجل جهالته متى (زالت) الجهالة جاز البيع
	ئل ما كان أمانة أو مضمونا لا (يزول) عن حكمه بالشرط ١ [/]
	كل ما يجب (إزالة) الظلم عنه يجب تقليله عند العجز عن (إزالته)
	ئل مالك على ملكه لا (يزول) عنه إلا بكتاب أو سنة أو إجماع
	ئل من جاز له الفطر لعذر غير إكراه مع العلم برمضان لا يجب ء
mar/v	يستحب

(٣٧٢)/١٨	كل من قدر على (إزالة) منكر فعليه أن (يزيله) على كل حال
الواقف عنه من حكم الحاكم وما لا	كل وقف تعلق به للعباد حق دنيوي فلا بد (لزوال) ملك
£9V/YY	نلانلا
ية٨/٣٤، ٤٤	كما يجب (إزالة) الظلم يجب تقليله عند العجز عن (إزالته) بالكل
	لا (تزول) الولاية بالإغماء
117/7	لا عبرة بالتردد بعد (زواله)
٤٦٧/١	لا يجوز أن (يزال) ملك الإنسان بغير رضاه
	لا يجوز أن (يَزالُ) اليقين إلا بيقين مثله ولا (يزولُ) بالشك
	لا (يزال) يقين الملك بالشك
	لا (يزول) الإيمان المتعين بالشك
٣٣٥/٦	
177/1	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
7/037-07/077-77/077	لا (يزول) اليقين بالشك
	ليس لأحد أن (يزيل) الضرر عن نفسه بالإضرار بغيره
۳۱،۲۹/۱۰	
177/7	
۳٦٧/٢٦	ما تعلق بالشركة من (إزالة) الملك استوى فيه المسلم والذمي
	ما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يوجد (المزيل)
	ما ثبت بسبب العذر يبطل ( <b>بزواله</b> )
[377], 737- 7/31-71/971	ما ثبت بيقين لا (يزول) إلا بيقين مثله۲۱/٦، ٣٢٣،
٥٢٣/٢٩	ما ثبت الحكم مع ثبوته وزال مع (زواله) لا يلزم كونه علة
	ما ثبت في الذمة بيقين لا (يزول) عنها إلا بيقين
۳۵۰ ،(۲۹۹)/۷	
٢/(٣٠٤)	
(۲۹۹)/v	
1, 27- 7/050, 250- 7/251,	ما جاز لعذر بطل ( <u>بزواله)</u> ۲/۵۰۱ ، ۵۱۲ ، ۵۱۳ – ۳۱/۲
, A37, 3V7, 1P7, 7P7- P\	107, 177, ATT, PTY, TPY, [PPY], V·T, A·T
	P01- *1/*11- 71/5P0- 57/A71- P7/717
177/1 · - 790/V	ما جاز لعذر بطل عند ( <b>زواله</b> )
	ما جاز لعذر يبطل (بزواله)

	ا ( <u>زال</u> ) بيقين لا يثبت إلا بيقين مثله
م على العائد بحكم الأول أم لا ٩ / ٤٦٤	ىا (زال) من الأعيان ثم عاد بأصل الخلقة أو بصنع آدمي هل يحك
181/1	ا عرف ثبوته بيقين لا (يزال) إلا بيقين مثله
7/(377)	ما عرف ثبوته بيقين لا (يزول) إلا بيقين مثله
لطارئ عليهلطارئ عليه	اً كان ثابتا بيقين لا (يزول) إلا بيقين مثله ولا (يزول) بالشك ا
(Y99)/V	ما كان جائزا بعذر (يزول) (بزوال) العذر
٥١/٨	ما لم يمكن (إزالته) من الشريخفف بحسب الإمكان
۳۰٤،۳۰۰/۷	با ورد لمعنى عارض (يزول) (بزواله)
٣٠/٢	ما يثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يوجد (المزيل)
141/11	ا (يزيل) الأقوى (يزيل) الأضعف
11•/V	ا يوقن تحليله فلا (يزيله) الشك عن ذلك إلى التحريم
	لماء إذا بقي على أصل خلقته ولم (يزل) عنــــه اســم الماء ج
` <b>£ 9 V / Y</b>	يجز
ِ الوضوء به وإن (زال) وصار مقيدا لم	لماء إذا بقي على أصل خلقته ولم يزل عنه اسم المــــاء جــاز
£9V/Y	
(04)/YV	لماهية المركبة يكفي في (زوالها) (زوال) أحد قيودها
	تى (زال) العذر عاد الحكم
لضمانل	 لمستعير أو المستأجر إذا تعدى ثم (زال) التعدي لا يزول عنه ا
لضمانللامان	مستعير أو المستأجر إذا تعدى ثم زال التعدي لا (يزول) عنه ا
	مشرف على (الزوال) إذا استدرك وصين عن (الزوال) هل يك
(3) 773-11/787, 087, [1.3]	هو محض استدامة ١٤/٩
(٣٩٤)/١١	
(٣٩٤)/١١	مشرف على (الزوال) هل هو (كالزائل)
(٣٩٣)/١١	مشرف على (الزوال) هل يجعل (كالزائل)
	مشرف على ( <u>الزوال</u> ) هل يعطي حكم (ا <mark>لزائل</mark> ) ٧٦/٢ - ١
	[٣٩٣]/١١
(٣٩٣)/١١	مشرف على (الزوال) يعطى حكم (الزائل)
(٣٦٣)/λ	
٨/[٣٦٣]- ٢١/٥٢، ٨٦، ٣٧	مفسد متى (زال) قبل تقرره جعل كأن لم يكن
Ψε·/٧	• —
<b>£</b> 7V/1	لك الإنسان لا (يزول) بقول الواحد

1./18 -[87.] , \$77. \$78. \$77	الملك العائد هل ينزل منزلة غير (الزائل)
(۲٤٩)/١٤	ملك المالك لا (يزول) بالإباحة
أو بحكم الله (بزواله)أو	ملك مالك لا (يزول) عن ملكه إلا (بإزالته) إياه عنه أ
/\VF3-31\\YY\ [P3Y]	ملك المبيح لا (يزول) بالإباحة
(۲٥٠)/١٤	من أباح لغيره شيئًا لا (يزول) أصل ملكه به
(ov)/r·	من (زال) ملكه عن الشيء لم تلزمه زكاته
، لأنه تيقن بالحدث وشك في ( <b>زواله</b> ) وإن كان	من شك في نقض وضوئه فإن كان أول شكه أعاده
εον/ν	يحدث له كثيرا لم يعد دفعا للحرج
إثبات سبب (الإزالة)ا١٢٠/٢٥	من كان خصما في إثبات (إزالة) يده يكون خصما في
(٦٦٩)/١٣	من كان المنع لحقه (زال) بإذنه
(779)/\"	من كان المنع لحقه (يزول) برضاه
(£0V)/17	النوم سبب (لزوال) التكاليف
(٣٩٣)/١١	هل المشرف على (الزوال) يعطى حكم (الزائل)
بها فإن (زالت) عنه (زال) استحقاقه وإن عادت	الواقف إذا علق الاستحقاق بصفة استحق من اتصف
£97 (£90/YY	عاد استحقاقه
100/78	الوصية تبطل (بإزالة) الملك ولا تعود بعوده
(£9V)/YY	الوقف يقتض (بوراك) الملك
ة٨١/٣٢٢، ٤٢٢	الولاية المستفادة إذا (زالت) لا تعود إلا بتولية جديد
( ) 1 4 // 1/1	الولاية المستفادة لا تعود بعد (روالها) إلا بتجديد
(971)	يثبت الحجر بثبوت المقتضى (ويزول) (بزواله)
[01] ( 2 • / \	يثبت الحجر بثبوت المقتضي (ويزول) (بزواله) يجب تقليل الظلم عند العجز عن (إزالته) بالكلية
١٢٣،(١١٨)/١٠	يجوز بقاء الحكم بعد (زوال) علته
({\chi_0)/Y	(يزال) الضرر
(179)/٢٣	(يزول) الحجر عند (زوال) سببه
۳•٤/٧	(يزول) الحكم (لزوال) شرطه
AV/Y	اليقين لا (يزول) إلا بيقين
۳۱، ۱۳۹، ۱۳۹، ۱۹۹، ۱۸۹، ۲۸۹، ۲۸۹–	اليقين لا (يزول) بالشك ١/٣٠٤، ٣١٨، ٣٢٤، ٦
71, 771, 071, 071, 777, 737, 737,	7/07, 27, 00, 50, 20, 20, 271, 0
٢/ [٢٢١] ، ٢٣٧، ٢٣٩، ٥٣٣، ٢٣٣، ٤٤٣،	
77, 797, 4.3, 473, 773, 373, 773,	
(3) oP3, ··o, (70, Y70, Y70, V70,	
V, WI, 31, VI, YY, WY, 37, PY, •0,	
111, 171, 771, 371, 071, 571, 331	/ ( ) ) T ( ) ) • ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( ) · Y ( )

/ 1 - 11 4 211 ( 2X1 2X1 4 - 54X/X - 251 2251 2251 2151 2151 2151 2151	
3A, YA, FFT, YYY- 11/F1, AA1, TP1, PP7, TP7, OPY- T1/YT, 13, PV1	
PP7, 707- 31/703, 503- V1/A07, 017- P1/VO, P07, 3A7- 77/715- 37/	
17, 757- 57/75- 07/371, 771, 371, 701- 77/507, 707- 77/13, 775	
قين لا (يزو <u>ل</u> ) بالشك والاحتمال	الية
قين لا (يزيله) الشك ٢-٣٩٦ ٣٤٨/٢ ٣٤٨ ٣٠٥/١	الية
نع القصاص إذا كان لاتصال محل الجناية بغيره فإذا (زال) اقتص٢٦/(١٧٧)	یمد
مين إذا تعلقت باسم تبقى ببقاء ذلك الاسم (وتزول) (بزواله)٢٠((٤٩٩)، ٥٠٤، ٥٠٥	
مين إذا تعلقت بعين بقيت ببقاء اسمه وزالت (بزواله)	
مين إذا تعلقت بعين بقيت ببقاء اسمها وزالت ( <b>بزوال</b> ه)	
مين إذا عقدت على عين باسم تبقى اليمين تبعا للاسم (وتزول) (بزوال) الاسم٠٠٠ ٢٠(٤٩٩)	
مين المعقودة باسم لا تبقى بعد (زوال) الاسم	
ك الحجر (لزوال) موجبهك الحجر (لزوال) موجبه	
^ ^:	
زوي	
لل اشتملت عوائد الأمم على مصلحة ضرورية أو حاجية أو ظهرت فيها مفسدة معتبرة لأهلها يصار	متح
بتلك العوائد إلى ( <u>الانزواء</u> ) تحت القواعد التشريعية العامة من وجوب أو تحريم٢/٥٦٥- ٣٩٦/٥	
زید	
بضاع مختصة (بمزید) احتیاط	الأب
جل في البيع يقتضي (زيادة) في الثمن	
أتى بالواجب (وزاد) عليه هل يقع الكل واجبا أو لا	
أقيمت الحاجة العامة في حق الناس كافة مقام الضرورة في حق الواحد في استباحة ما هو محرم	
عند فرض الاختيار فمن المحال أن يسوغ (الازدياد) من الحرام انتفاعا وترفها وتنعيما . ٢١٩/١٥	C.
تكرر عقد البيع بتبديل الثمن أو (تزييده) أو تنقيصه يعتبر العقد الثاني١٦/٢١٥، ٢١٨	
قوبل مجموع أمرين فصاعدا بشيء فهل المجموع في مقابلة المجموع أو (الزائد) في مقابلة	בו
الشيء٠٠١٠	
نراط ( <u>الزيادة</u> ) على مطلق العقد واشتراط النقص جائز ما لم يمنع منه الشرع . ١ / ٤٧٠– ٢٢٥/١٥ ،	شة
777, Y77, [TT7]	
صل أن (زيادة) اللفظ (لزيادة) المعنى	Ý,
صل أن المعاملة متى عقدت على ما هو في حد النمو (والزيادة) صحت	Ý

٢/(٤٧٩)، ٠٨٤، ٣٨٤	الأصل عدم (الزائد)
۲۸3- ۶/۳۳٤، [۴٧٤]، ۲۸٤، ۳۸۶- ۷/۷، ۴	الأصل عدم (الزيادة)ا
	الأصل في أفعل التفضيل اقتضاء المشاركة ( <b>والزياد</b> ة
	الأصل في المقادير التي لا يسوغ الاجتهاد في
	وأضطُّربت في (الزيادة) فإنه يؤخذ بالأقل فيماً و
	الأمر المعلق على الاسم يقتضي الاقتصار على أوله
وع فهل يبطل بذلك عملهمال بذلك عمله	إن (زاد) المكلف في العمل المشروع ما ليس بمشر
وع فهل يبطل بذلك عمله أم لا ٧٠/١٧، ٧١	إن (زاد) المكلف في العمل المشروع ما ليس بمشر
(۲۷۹)/۲۳	(زوائد) المغصوب مضمونة بالغصب
199/17	البدل لا (يزاد) على الأصل
	التابع لا (يزاد) على المتبوع في الاستحقاق
(٤٥٥) ، ٤٥٢/١١	التابع لا (يزيد) على المتبوع ولا يجاوزه
AT/1Y	التصريح بمقتضى العقد لا (يزيده) إلا وكادة
و يبقى وإنما يبطل ( <u>الزائد</u> ) خاصة۳۹۷/۷	تعدي محل الحق إلى غيره هل يبطل به المستحق أ
ملى الاحتياط	توهم الفضل أي (الزيادة) كتحققه فيما ينبني أمره ع
	الثلث في حد القليل وما (زاد) عليه في حد الكثير
بحضور القلب وخلوص المقصد ۱۲ / ۱۳۱	ثواب العمل (يزيد) (بزيادة) شرف الوقت كما (يزي
قص بنقصانها۱/٥٣٥ - ١٨/(٢٠)	الجزاء على حسب الجناية (يزداد) (بازديادها) وينتأ
ل التكرار لغير فائدة التكرار لغير فائدة	حمل الكلام على (زيادة) فائدة أولى من حمله على
(797)/17	الخيار إنما يستحق بالنقصان دون (الزيادة)
ثبات أصلها متى اتفقت في الأقل واضطربت في	الدلالة في المقادير التي لا يسوغ الاجتهاد في إ
ه وبالأكثر فيما وقع الشك في إسقاطه ١٥٦/٣٠	
TT0/YA	الرفع من الثقة (زيادة) مقبولة
[٢٨٥]/٢٣	(زوائد) المغصوب مضمونة على الغاصب
(۲۸٥)/۲۳	(زوائد) المغصوب مضمونة كالمغصوب أصالة
بملكها الموصى لهلكها الموصى له	(الزوائد) المنفصلة الحادثة قبل موت الموصي لا ي
	(الزيادة) بعد العقد قبل القبض كالموجود وقت الع
VY/10	(الزيادة) بعد العقد مثل المسمى في العقد
۰۷۳ ، ۱۱/۱۱	(الزيادة) تابعة للأصل حقيقة
خخ	(الزيادة) تتبع الأصل في العقود وكذلك في الفسو-

۳۸۷/۳۲	(الزيادة) التي هي كالمتممة لا تبعد إرادتها في اللفظ
	(زيادة) الجناية في الحد الواحد لا تمنع من الموالاة
٧٩٦/٣٣	(زيادة) عبادة من العبادات لا تكون نسخا للعبادات
(\(\rangle\)/\(\lambda\)\(\rangle\)	(الزيادة) على القدر الثابت شرعا بالرأي لا تجوز
[45] . 40 . 77/17	(الزيادة) على المشروع في العبادة كالنقص منه
	(الزيادة) على المقدرات من المشروعات لا تشرع كالنقص منها .
V97/77	(الزيادة) على النص بيان
V97/77	(الزيادة) على النص تخصيص
(٧٩٣)/٣٣	(الزيادة) على النص لا تكون نسخا
	(الزيادة) على النص ليست نسخا
	(الزيادة) على النص ليست نسخا له
V97/77	(الزيادة) على النص نسخ
٤٣٥/٢	(الزيادة) على النص هل هي نسخ أم لا
(Y17)/A	(الزيادة) في الدين كالنقص منه
070/77	(الزيادة) في الدين لتأجيله ربا
177/17	(الزيادة) في زمن الخيار بمنزلة (الزيادة) في حالة العقد
	(الزيادة) في العبادة غير مشروعة كالنقصان منها
	(الزيادة) في مجلس العقد تلحق به
(178)/17	(الزيادة) في المجلس من العوض
01/74, PV- 11/[107], POY	(الزيادة) المتصلة تتبع الأصلا١٠١، ١٠١ - ١٠١
(101)/17	(الزيادة) المتصلة تتبع الأصل في الفسوخ والعقود
(101)/17	
(101)/17	(الزيادة) المتصلة تتبع الملك دون المالك
To./77	
٣٥٠/٢٢	
(757)/77	(الزيادة) المتصلة تمنع الواهب من الرجوع
	(الزيادة) المتصلة تمنع ولو زالت قبل الرجوع
	(الزيادة) المتصلة لا تفرد عن الأصل
	(الزيادة) المتصلة لا عبرة بها في عقود المعاوضات
	(زيادة) المشقة سبب (لزيادة) الثواب
[٣٤٣]/٢٢	(الزيادة) المعتبرة في عدم الرجوع في الهبة هي المتصلة لا المنفص

Y0Y/17	(الزيادة) المنفصلة لا تتبع الأصل
على قصده إلى أن لا (يزاد) فيه ولا ينقص ٢٠/٢٠٠ م	
لمى قصده ألا (يزاد) فيه ولا ينقص ٣١٧/٣-	سكوت الشارع عن أمر مع وجود مقتضيه دليل ع
<del>-</del>	٥/٢٠٢، ٣٣١
لمى قصده أن لا (ي <u>زاد</u> ) فيه ولا ينقصه/[٢٠١]	سكوت الشارع عن أمر مع وجود مقتضيه دليل ع
لى قصده ألا (يزاد) فيه ولا ينقص٣١٣/٣	سكوت الشارع عن أمر مع وجود مقتضيه يدل عا
سده ألا (يزاد) فيه ولا ينقص٢٠٩/٥	سكوت الشارع عنه مع قيام مقتضيه دليل على قص
ب ووعيد التحقت بالواجبات٧٢/٢٥٥	السنة إذا اختصت ( <b>بزيادة)</b> تأكيد وترغيب وترهيب
(V)/V	الشك (بالزيادة) هل هو كتحققها أو لا
	الشك في (الزيادة) كتحققها
أم لا٣٢/(٥٨٢)	ضمان الغصب هل يجب في (زوائد) المغصوب
كالموجود عند العقد حكما	
	الفرض الواجب لا يجوز خلافه ولا (الزيادة) علي
ما وعادتا إلى ذات واحدة كان ذلك من ( <b>الزيادة</b> ) في	
197/74	الحكم لهذه الذات
) سقط	القصاص ي [ٰ] عتمد المماثلة فمتى خيف فيه ( <u>الزيادة</u> )
	قصر الحكم على العدد لا يدل عما (زاد) أو نقص
ل الله أو حقّ من حقوق عباده لا (يزيد) ذلك الفرض	
(٣٧١)/١٣	إلا تأكيدا وذلك الحق إلا إثباتا
فهي رياناب۲۲ تا	كل (زيادة) في سلف أو منفعة ينتفع بها المسلف
_	تا المسلف عن أو منفعة يشترطها المسلف ع
ن تسليم العين إلا به فهو رجوع إذا فعله . ٢٤/[١٦١]	
ن تسليمها إلا به فهو رجوع إذا فعله فيه ١٥٥/٢٤	كل فعل يوجب (زيادة) في الموصى به ولا يمكر·
	كل قرض شرط فيه أن (يزيد) فهو حرام
(٣٧٩)/٢٢	كل قرض شرط فيه أن (ي <b>زيد</b> ه) فهو حرام
مل في المساقاة٢٢/(٢١٥)	كل ما فيه صلاح الثمرة (وزيادتها) فهو على العاه
	كل ما يقع الصلح عليه يتعين ولاً يغير (بزيادة) و
(٢٥١)/١٦	- كل من رجع بالأصل رجع (بالزيادة) المتصلة
الإثبات والنفي فذلك القيد هو مناط الإفادة ومتعلق	
(٤٥٧)/٣١	الاثبات والنفي

(27)/۲・	لا تجب الزكاة إلا في مال معد للنماء (والزيادة)
٢٧/٢٠	لا (يزاد) على أخذ الحق من الظالم
ra•/r	لا (يزيد) البعض على الكل
[٤٥٥] ، ٤٢٩ ، ٤٢٧/١١	لا (يزيد) الفرع على أصله
٠٤٨/١٤	لا يملك الغاصب بالضمان (الزيادة) المنفصلة بخلاف المتصلة .
ون ما (زاد)۳/(۲۳۵)	لو عم الحرام الأرض جاز أن يستعمل منه ما تمس حاجته إليه د
نقصان	ليس إلى العباد إبطال قدر العبادات الموظفة عليهم (ب <b>الزيادة</b> ) وال
صان	ليس إلى العباد إبطال قدر العبادة الموظفة عليهم (ب <mark>الزيادة)</mark> والنق
o··/Y	ليس فيما بين الفريضتين ( <b>زيادة) شيء</b>
(٦١٧)/٨	ما تقدر بالشرع لم يختلف حكمه (بالزيادة) والنقصان
[٦١٧]/٨	ما حده الشرع لا تجوز (زيادة) فيه ولا نقصان
زيادة) ولا نقص ٨/(٦١٧)	ما قدره الله في أصل شرعه وقدر له سببا معينا فليس لأحد فيه (
ra/17	ما لا يتميز من ( <u>الزيادات</u> ) تبع للأصل
707/17	ما لا يتميز من (الزيادة) يكون قبضه لأصله قبضا له
۸٦/٢٢	مساقاة الشريك وشرط ( <u>زيادة</u> ) له في الثمر جائز
كان أو ناقصا۲۱ (۱۰۷)	مفهوم العدد يدل على انتفاء الحكم فيما عدا ذلك العدد ( <u>زائدا</u> )
۸/(۱۲)	المقدر بالشرع لا تجوز ( <u>الزيادة</u> ) عليه ولا النقصان
[A٣]/1٧	من أتى بالواجب عليه لم تضره ( <u>الزيادة)</u> عليه
يادة) وحدها أو في الجميع. ٧/ [٣٩٧]	من سومح في مقدار يسير ( <u>فزاد</u> ) عليه فهل تنتفي المسامحة في ( <u>الز</u>
٣٠٦/٢٤	نصيب ما ( <u>زاد</u> ) على الاثنتين من البنات الثلثان فقط
<b>۲9</b> ٣/17	النقصان ( <b>والزيادة</b> ) في شيء لا يبدل أصله
(097)/۲・	الواجب بالنذر لا ( <u>يزيد</u> ) على الواجب بالشرع
ف الجميع بالوجوب. ١٧/ ٨٣، ٨٤	الواجب الذي لا يتقدر إذا (زاد) فيه على القدر المجزئ هل يتص
(۲۸۵)/۲۷	الوقوع دليل التصور ( <u>وزيادة</u> )
(7.0)/77	الوقوع دليل الجواز ( <u>وزيادة)</u> ا
(104)/4	يجوز الأخذ بأقل ما قيل ونفي ما ( <u>زاد</u> )
11./41	يجوز أن يستنبط من النص معنى (ي <u>زيد</u> ) على ما دل عليه
TET/TY - TOT/17	يرجع في الموهوب (بالزوائد) المتصلة

	•
٠.	
, T	• 3
_	•

#### زيي

[٣١١]/٨	السيما ( <b>والزي</b> ) حجة
(T11)/A	عند الاشتباه اعتبار (الزي) والعلامة أصل



# المحتويات

الـ (ح)	حرف
<i>عبب</i>	<b>-</b>
مبس	<b>-</b>
ope	<b>-</b>
حثت	<b>-</b>
قتم	
طث	<b>-</b>
مجب	_
عجج	
مجر	
عدث	
عدد	_
<i>عدس</i> ۰۳۵	
عذر	
عذف	
عذق	
عذو	
وب	
ورج	
<i>و</i> رر	
<i>عر</i> ز٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	_
و ص	<b>&gt;</b> -

	حرف
٤٢	حرم
٦٦	حري
٦٧	حزر
٦٧	حسب
γ•	حسس
νγ	حسم
νγ	حسن
V &	حصر
٧٦	•
٧٦	•
Αξ	•
Λξ	حضر
۲۸	•
۲۸	
AY	•
91	
٩٢	حفظ
98	•
98	
187	•
137	•
187	1
19V	7
1 9.A	
Y • •	•
Y · ·	_
Y 1 Y	*
718	
718	•
۲۳۰	حمي

حنث
حوب
حوج
حوز
حوط٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
حول
حيض
حين
حيي
<i>ع</i> رف الـ (خ)
خبث
خبر
خلج
خلر
خدم
خرج
خرس
خرق
خرم
خسر
خسس
خشيخشي
خصص
خصلخصل
خصم
خضر
خطأخطأ
خطبخطب
خطرخطر
خطط
خفضخفض

خفف
خفىخفى
خلبخلب
خلصخاص
خلطخلط
خلعخلع
خلف
خلقخلق
خللخلل خلل
خلوخلوخان
خمرخمر
خمسخمس
خمنخمن
خنثخنث
خنزرخنزر
خوف
خول
خون
خير
خيلخيل
ورف الّـ (د)
دأبداب
دیب
دير
ديغ
ذخرذخر
دخلدخل
درأدرأ
درج
دركدرك
درُهم

ي	در
٣٧٧	
س	
٣٨٣	
ف	
سی	
٣٩١	
و	
و	
يخ	ده
رل	ده
٤١٦	
٤١٧	
هش٠٠٠	
ير	
رل	
رم	
نن	
ری	
ري	
الـ (ذ)	
رت	
يح	
رع	; <b>-</b> .;
کر	
کوکو	
لل	
مم	
ت	
ب	
78	

٤٦٥	نرف الــ (ر)
٤٦٥	
٤٦٥	رأي
٤٦٧	
٤٦٨	ربب
£79	ربح
٤٧٠	ربط
٤٧١	ربع
£VY	ربو
٤٧٣	رتب
٤٧٩	رجح
٤٨٩	رجع
ξην	رجل
£99	رجو
<b>E99</b>	رحل
<b>£99</b>	رحم
<b>£99</b>	رخص
٥٠٤	رخو
٥٠٤	ردأ
0 • 0	ر <b>دد</b>
014"	ردع
٥١٣	ر <b>دف</b>
018	رذل
	رز <b>ق</b>
0) {	رسل
o \ V	رسم
o \ V	رشد
o \ V	رصد
٥١٨	َ رضع
٥١٨	رضي
٥٢٠	رطب

رعي٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
رغب
رغم
رفض
رفع
رفق
رفه۲۳۰۰
رقب
رقق
رکب
رکد
رکع
ركم
رکن
رمض٧٣٥
رمل۸۳۵
رمي
رهب
رهن۸۳۰
روث٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
روح
روي١٤٥
ريب
رود
وف الـ (ز)
زجر٧٤٥
زحم٧٤٥
زرع۸۱۰
زعَّج٨٤٥
زعزع٨٤٥
زعم

0 8 9	زكو
007	زلل
008	زمن
oov	زني
oov	زهق
oov	_
٥٦٠	
٥٦٠	زول
۸۲۵	ُز <i>وي</i>
۰٦۸	زيد
٥٧٣	زين
٥٧٣	
ovo	المحتويات

